

فهرست الجزء الاول من كتاب الايضاح في الصلوات حاشيته

عدد	عنا	موضوع	عدد	عنا
٧٤	٧	ذكر ادب قضاء طاهر لا نسا	٧٤	ذكر الخلاف في ترتيب اعضاء
١١	٢٨	ذكر المياه التي لا يستنجى	١١	الوضوء
٧٦	١١	منها	٧٦	ذكر الخلاف في الموالاة في
١١	٤٩	ذكر صفة الاستنجاء بالماء	١١	افعال الوضوء
٧٨	٤٤	ذكر الوضوء وشروطه	٧٨	ذكر احكام المياه وهي ثلاث
٧٩	٤٥	ذكر اقسام الوضوء وهي	٧٩	ذكر حكم البئر تتغير من
١١	١١	اربع فرض ٥ وسنة ٤	١١	الاوراق والارواث
٨٤	١١	وفضيلة ٤ ومباح ٢	٨٤	ذكر حكم البئر اذا وقعت فيها
١١	٤٧	ذكر النية في الوضوء	١١	بخاسة وكيفية تطهيرها
٨٩	٤٩	ذكر فرائض الوضوء ٦	٨٩	ذكر حكم اسنار بني آدم
١١	١١	وسننه ٨ وفضائله	١١	وسائر الحيوان
٩٤	١١	٦ ومكروهاته ١٠	٩٤	ذكر حكم الماء اذا خالطه شيء
١١	٥٢	ذكر التسمية وغسل اليدين	١١	ظاهر ينفك عنه غالباً
١١	٥٥	ذكر المضمضة والاستنشاق	١١	وغير احدا وصفه
٩٦	٦٠	ذكر غسل الوجه وكيفية	٩٦	ذكر نواقض الوضوء وهي
١١	٦٤	ذكر غسل اليدين	١١	ثلاث حدث ونوم وفعل
٩٧	١١	مع المرفقين	٩٧	ذكر الحدث الناقض للوضوء
١٠٤	٦٥	ذكر مسح الرأس وكيفية	١٠٤	ذكر النوم الناقض للوضوء
١٠٧	٦٩	ذكر مسح الاذنين وكيفية	١٠٧	ذكر الافعال الناقضة للوضوء وهي
١١	٧١	ذكر غسل الرجلين	١١	اربع كلام ولمس ونظر وسمع

عدد	موضوع	عدد	موضوع
١١١	ذكر الكلام الناقض	١٤٥	ذكر معرفة الصفة المعتبرة في
٠٠	للموضوع	٠٠	كون خروج المني موجب للغسل
٠٠	ذكر المس الناقض	١٤٧	ذكر الفرق بين المني والمذي والودي
٠٠	للموضوع	٠٠	وما يجب فيهم من الاحكام
١٤١	ذكر النظر الناقض	١٤٩	ذكر الاختلاف في جواز دخول
٠٠	للموضوع	٠٠	الجنب المسجد
١٤٨	ذكر السمع الناقض	١٥١	ذكر الحيض وما يتعلق به
٠٠	للموضوع	١٥٢	ذكر انواع الدماء الخارجة
١٤٠	ذكر حكم الغسل من الجنابة	٠٠	من الرحم والفرق بينها
١٤١	ذكر كيفية الغسل	١٥٦	ذكر الصفة والكدر
٠٠	من الجنابة	١٥٨	ذكر حكم الصفة والكدر
٠٠	ذكر مستنونا للغسل	٠٠	اذ تابعتا وعلامة الطهر
٠٠	ع ومستحباته ع	١٦١	ذكر معرفة انتقال هذه الدماء
٠٠	ومكروهاته ع	٠٠	بعضها الى بعض وانتقال
١٤٢	ذكر مفروضات الغسل	٠٠	الحيض الى الطهر والعكس
٠٠	الواجب ع وسنة ع	٠٠	ذكر اقل الحيض واكثره
٠٠	وفضائله ع ومكروهاته ع	٠٠	واقل النفاس واستثنائه
٠٠	ع	٠٠	ذكر مسائل الدماء وشي خمسة
١٤٠	ذكر الاختلاف هل من	٠٠	الاولى مسألة الاوقات
٠٠	شرط الغسل النية	١٦٨	ذكر اقل الطهر في الجنين واكثره
٠٠	والفور والترتيب	٠٠	واقل الطهر في النفاس واكثره
١٤١	ذكر معرفة ما يوجب منه	١٧٩	الثانية مسألة البناء والاصول
٠٠	الغسل وعلى من يجب	١٨٧	الثالثة مسألة الانتظار

عدد	الرابعة مسألة الانتساب	عدد	المختلف في تحريمه
١٩٠	الخامسة مسألة	٢٨٤	ذكر النوع الثالث من أنواع النجاسات
١٩٨	الطلوع والنزول	٢٨٧	المتفق عليها الدم
٢٠٠	ذكر أحكام الحيض	٢٩١	ذكر النوع الرابع من أنواع النجاسات
٢٠٦	والاستحاضة وما هو	٢٩٤	المتفق عليها بول بني آدم
٢٠٨	ممنوع وجائز في حال	٢٩٨	ذكر كيفية تنجيس الاشياء
٢١٠	الحيض	٣٠٤	الطاهرة اذا لاقتها نجاسة
٢١١	ذكر التيمم وما يتعلق به	٣٠٦	والحكم عليها بالنجاسة
٢١٢	ذكر من يجوز له التيمم	٣٠٧	ذكر معرفة الاشياء التي
٢١٤	ذكر شروط التيمم	٣٠٩	تزال بها النجاسات
٢١٦	ذكر صفة التيمم	٣١١	ذكر كيفية ازالة النجاسات
٢١٨	ذكر ما يجوز به التيمم	٣١٢	وما يزال به
٢٢٠	ذكر ما ينقض التيمم	٣١٤	ذكر مقدار الزمان الذي
٢٢١	ذكر النجاسات وما يتعلق بها	٣١٦	يزال به النجس
٢٢٥	ذكر انواع النجاسة واعيانها	٣١٧	ذكر صفة الدباغ الذي
٢٢٦	المتفق عليها وهي اربع	٣١٨	يحكم به على طهارة الجلد
٢٢٧	الميتة لحمة الخنزير والدم	٣١٩	كتاب الصلاة ووظائفها
٢٢٨	وبول بني آدم	٣٢٠	ذكر ما لا تقوم الصلاة الا
٢٢٩	ذكر الميتة وحكمها	٣٢١	به وهي اربع
٢٣٠	النوع الثاني من انواع	٣٢٢	ذكر اوقات الصلاة ومعرفة
٢٣١	النجاسات المتفق عليها	٣٢٣	ذكر معرفة الاوقات المنهي
٢٣٢	نحو الخنزير	٣٢٤	عن الصلاة فيها
٢٣٥	ذكر انواع الحيوانات	٣٢٥	ذكر الاذان للصلاة وما يتعلق

ذكر حكم الاستعاذة	عدد ٤٨٤	ذكر صفة الاذان وشروطه	عدد ٤٨٦
ذكر حكم الاحرام في الصلاة	٤٨٤	ذكر التثويب وصفته	٤٨٤
ذكر حكم القراءة في الصلاة	٤٨٨	ذكر الالقامة وصفتها	٤٨٨
ذكر حكم قراءة البسمة في الصلاة	٤٩٠	وشروطها	...
ذكر القراءة في صلاة الظهر	٤٩٥	ذكر الثياب في الصلاة	٤٩٥
والعصر وغيرها	...	وشروطها	...
ذكر الركوع في الصلاة وما يفعل فيه	٤٩٦	ذكر انواع الثياب التي	٤٩٦
ذكر التعظيم في الركوع وصفته	٤٩٧	تجوز في الصلاة	...
ذكر السجود في الصلاة وما يفعل فيه	٤٩٩	ذكر انواع الثياب التي	٤٩٩
ذكر القعود في الصلاة وما يفعل فيه	٤٩٩	لا تجوز في الصلاة	...
ذكر التسليم في الصلاة وما يتعلق به	٤٩٨	ذكر صفة اللباس	٤٩٧
ذكر صلاة الجماعة وما يتعلق بها	٤٩٩	الذي يجوز في الصلاة	...
ذكر شروط القدوة وهي اربع	٤٩٩	ذكر الاماكن التي	٥٥٦
ذكر معرفة مقام المأموم مع الامام	٤٩٩	تجوز فيها الصلاة	...
ذكر حكم من كان في الصلاة ورأى	٥٥٦	ذكر حكم استقبال	٥٦١
ما يخاف فسكاده	...	القبلة في الصلاة	...
ذكر حكم من كان اماما القوم الخ	٥٥٩	ذكر حكم من تبين له	٥٦٥
ذكر ما يجب ان يتبع به المأموم	٥٦٠	خطا القبلة وهو الصلاة	...
امامه في الصلاة	...	ذكر حكم السترة	٥٦٦
ذكر ما يحمله المأموم على امامه	٥٦٤	في الصلاة	...
في الصلاة	...	ذكر حكم القيام	٥٧٠
ذكر ما ينبه به الامام في	٥٦٤	في الصلاة	...
الصلاة اذا سعى	...	ذكر حكم التوجيه في الصلاة	٥٨١

ذكر من يستخلفه الامام	عدد	٤٦٨
في الصلاة	٥٦٦	٠٠
ذكر وصلان الصلاة	٥٧١	٤٧٦
ذكر صلاة الجمعة وما	٥٧٤	٤٨٤
يتعلق بها	٥٧٦	٠٠
ذكر شروط صلاة الجمعة	٠٠	٤٨٦
ذكر صفة صلاة الجمعة	٥٨٠	٤٩٢
ذكر صلاة السفر	٠٠	٤٩٩
ذكر الاوطان واتخاذها	٠٠	٥٠٠
ذكر كيفية اتخاذ الوطن	٥٨١	٥١٠
ذكر ان في الصلاة ومن	٥٨٤	٥١٢
يجوز له	٠٠	٠٠
ذكر صلاة الخوف وصفتها	٥٨٧	٥١٥
ذكر سجود السهو في الصلاة	٠٠	٥١٨
ذكر ما ينقض صلاة المصلي	٥٨٨	٥٢٤
ذكر القضاء في الصلاة	٠٠	٥٤٥
ذكر صلاة الوتر وما يتعلق	٥٩٢	٥٥١
ذكر حكم ركعتي الفجر	٥٩٤	٥٥٢
ذكر حكم الركعتين بعد	٥٩٨	٥٥٥
صلاة المغرب	٦٠٤	٠٠
ذكر حكم سجود التلاوة	٦٠٦	٥٥٦
ذكر حكم قيام رمضان	٦٠٨	٥٦٠
وما يتعلق به	٠٠	٠٠
ذكر صلاة العيدين وحكمها	٠٠	٠٠
ذكر صلاة الكسوفين وحكمها	٠٠	٠٠
ذكر صلاة النوافل	٠٠	٠٠
كتاب الزنا	٠٠	٠٠
ذكر علامة الموت	٠٠	٠٠
ذكر حكم غسل الميت	٠٠	٠٠
ذكر من يجب غسله من الاموات	٠٠	٠٠
وعدد الغسلات	٠٠	٠٠
ذكر من يجوز له ان يغسل الميت	٠٠	٠٠
ذكر صفة غسل الميت وعدد	٠٠	٠٠
من يغسله	٠٠	٠٠
ذكر التيمم للميت عند العذر	٠٠	٠٠
وصفته	٠٠	٠٠
ذكر كفن الميت وعدد ما	٠٠	٠٠
يكفن فيه من الثياب وصفة الكفن	٠٠	٠٠
ذكر حمل الميت الى موضع يصلى عليه	٠٠	٠٠
ذكر صلاة الميت	٠٠	٠٠
ذكر صفة الصلاة على الميت	٠٠	٠٠
ذكر دفن الميت وما يتعلق به	٠٠	٠٠
ذكر ما اذا اوتى بالميت الى قبره	٠٠	٠٠
ذكر من تلزمه حقوق الميت	٠٠	٠٠
تم الفهرست	٠٠	٠٠

١٨٤

الجزء الاول من كتاب الايضاح
تأليف الامام العالم العلامة
الشيخ عامر بن علي الشماخي

رحمة الله

تعالى

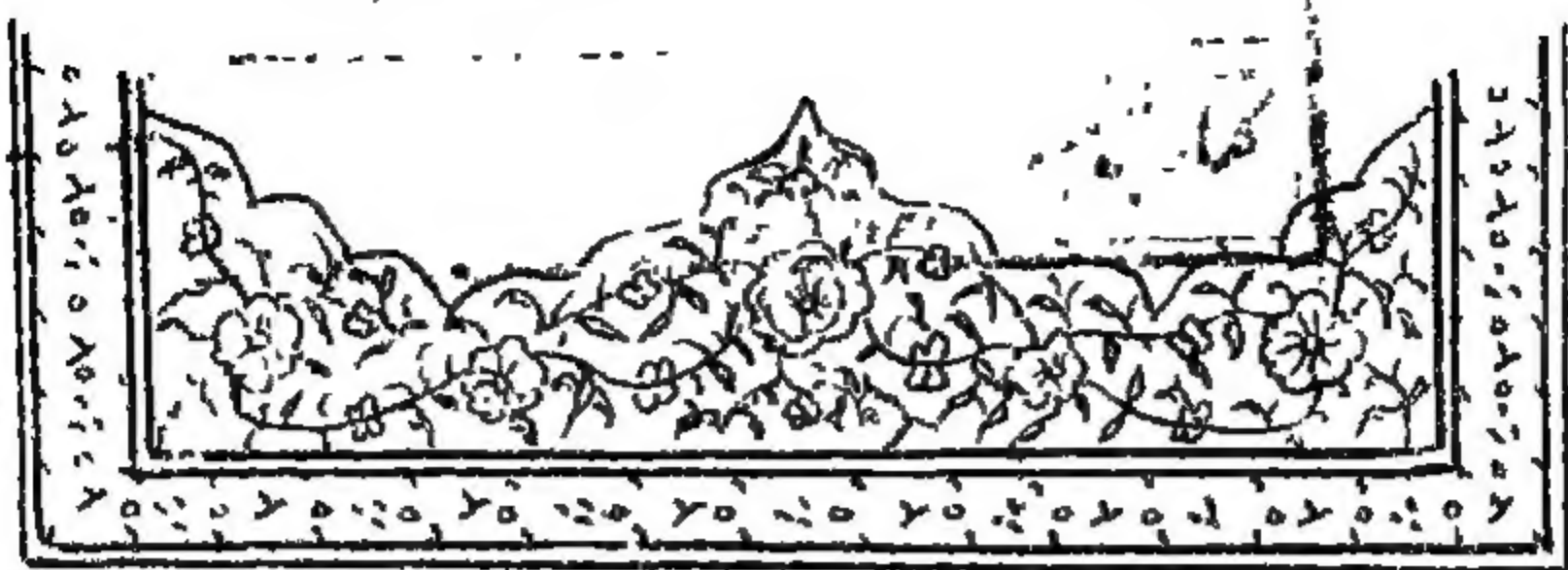
امين

٢

٢٢٥
٩٠

وبها مشه حاشية الامام العالم العلامة الشيخ عبد الله بن
سعيد السدويكي رحمه الله تعالى





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

الحمد لله حق حمده

والصلاة والسلام على

سيدنا محمد رسول الله

وعنده وبعد وبعد فهاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العالم العلامة ابوساكن

عامر بن علي الشماخي النسب في ايضاح ما قدر

الله من ابواب الفقه ونسئل الله العون والتوفيق

(باب في ايضاح الصلاة بآياتها وجميع وظائفها)

المعلقة باصولها ومسائلها الحمد لله الذي

حواش وجدت بخط الشيخ الفاضل ابى محمد عبد الله بن سعيد

السيد ويكتفى رحمه الله تعالى ورضى عنه على الجزء الاول

من ايضاح الشيخ الفاضل عامر بن علي الشماخي رحمه الله

تعالى وهو كتاب الصلاة قوله من ابواب الفقه

الفقه في اللغة الفهم من فقه بالكسر اذا فهم واذا سبق

غيره الى الفهم قيل فقه واذا صار الفقه له سجية قيل فقه

بالضم واصطلاح العلم بالاحكام الشرعية العملية

الناشئة عن الاجتهاد وموضوعه فعل المكلف من حيث

تتوارد تلك الاحكام عليه واستمداده من الادلة المجمع

عليها الكتاب والسنة والاجماع والقياس والمختلف فيها

كالاستصحاب ومسائله كل مطلوب خبري يبرهن عليه
فيه وفائدته امتثال الاوامر واجتناب المناهي وغايته
انتظام المعاش والمعاد مع الفوز بكل خير دينوي واخروي
قوله وفضلنا على كثير من خلقه وكرم ما خوذ من قوله
تعالى ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم
من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا واختلفوا
في التكرم قال ابن عباس رضى الله عنه هو انهم يأكلون
بالايدي وغيرهم يأكل من الارض بفمه وروى عنه انه قال
بالعقل وقيل بانهم خیرامة اخرجت للناس وقال
الضحاک بالنطق وقال عطاء بتعديل القامة وامتدادها

والدواب منكب على وجوهها وقيل بحسن
الصورة وقيل الرجال بالحاء والنساء
بالذوائب وقيل بان سخر لهم سائر الاشياء
وحملناهم في البر والبحر في البر على الدواب

الذي علمنا ما لم نعلم
وفضلنا على كثير
من خلقه وكرم
وهذا

وفي البحر على السفن ورزقناهم من الطيبات يعني لذيذ الطعام والمشرب
قال مقاتل السمن والزبد والحلوى والتمر وجعل رزق غيرهم مما لا
يحصى ثم اختلفوا في قوله تعالى وفضلناهم على كثير فقال قوم
فضلوا على جميع الخلق الا على الملائكة وقال الكلبي فضلوا على
جميع الخلائق الا على طائفة من الملائكة جبريل وميكائيل واسرافيل
وملك الموت واشباهم عليهم السلام وفي تفضيل الملائكة على
البشر اختلاف وقال قوم فضلوا على جميع الخلق والملائكة كلهم
وقد يوضع الاكثر موضع الكل قال الله تعالى هل انبئكم على من تنزل

الشياطين الى قوله واكثرهم كاذبون اي كلهم وفي الحديث عن
 جابر رضي الله عنه يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم لما خلق
 الله آدم عليه الصلاة والسلام وذريته قالت الملائكة يا رب
 خلقتهم ياكلون ويشربون وينكحون فاجعل لهم الدنيا ولنا الآخرة
 فقال تعالى لا اجعل من خلقته بيدي ونفخت فيه من روحي
 كمن قلت له كن فكان قوله لدينه الدين عرفه بعض قومنا
 بقوله وضع الهي سائق لذي العقول باختيارهم المجدد الى ما هو
 خير لهم بالذات وقد يفسر بما شرع من الاحكام قوله ومن علينا
 ما خوذ من المن وهو النعمة مطلقا وقيل بقيد كونها ثقيلة
 مبتدأة من غير مقابل يوجبها فتعنه تعالى من محض فضله اذ لا

لديته وهداه وما كنا لنهتدي لولا ان
 هدانا الله ومن علينا بما شرع من
 دين الاسلام وجعلنا من امة محمد
 عليه السلام انه ذو الجلال والاكرام
 احده حمد مؤمن مختص له الدين
 واصلى على رسوله احمد الامين واشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 وان محمدا عبده ورسوله

يجب لاحد عليه تعالى شئ
 خلافا للمعتزلة في وجوب الاصلح
 عليه كما اشار اليه الشيخ
 ابونصر رحمه الله تعالى
 بقوله * وليس تراغايلة
 في القبح والخير وقول الشيخ
 قول ذي الجلال والاكرام
 اي الذي لا جلال ولا اكمال

الا هو له ولا كرامة ولا مكرمة الا وهي صادرة منه فالجلال في ذاته
 تعالى واکرامه فايض منه على خلقه وفنون اكرامه لخلقته لا تكاد
 تنحصر وتتناها قولها مخلص الاخلاص اخراج الخلق من معاملة الخلق الى
 معاملة الخالق قوله احمد بدل مقصود قوله عبده العبد لغة الانسان

واصطلاح المكلف ولو كان ملكا او جنيا قولهم هو الحق هو
لتأكيد الخصر قوله ولان من لم يتحكم على الاصول الخ الاصل
له اطلاقات كما تقر في محله ومقصوده رحمه الله تعالى ان كل شيء
متفرع على شيء او متوقف صحته عليه لا بد في معرفته من
معرفة المتفرع عليه او معرفة ما يصح به كما هنا فان الفروع

الفقهية لها شروط وarkan
وموانع لا يعرف صحتها الا
بمعرفة شروطها وarkanها
وانتقاء موانعها والمصنف رحمه
الله تكفل ببيان ذلك ليكون
عونا للتعليم هكذا يظهر في
المراد ويحتمل ان يريد بالاصول
ما يشمل الكتب والفروع ما يشمل
المسائل فكانه قال من لم يتحكم
على الكتب قلما تحصل عنده
المسائل والله اعلم قولهم

ورسوله وان ما جاء به محمد صلى الله
عليه وسلم هو الحق من عند الله صلى الله
عليه وعلى من صلح من آله واصحابه
اجمعين صلاة نزجوابها ثواب رب
العرش العظيم في يوم لا ينفع فيه مال
ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
واغفر اللهم لنا ولوالدينا ولجميع
المسلمين امين يا رب العالمين
اما بعد حمد الله تعالى بجميع محامده
والصلاة والسلام على نبيه محمد
 وآله فانه قد دعاني الى ايضاح

ما اللفت في هذا الكتاب من مسائل الصلاة ووظائفها بجميع الاسباب
وما عليه عولت ان شاء الله وقد رسلته واعان على هداه ما قد اعتنيت
به واللفته ومن اقوال اصحابنا خاصة جمعتها بدلائل مسموعة
مستندات وقياسات مستنبطات مستخرجات طلبى لرضات الله تعالى
وابتغاء ما عنده لا لشيء سواه لا لوان اكون في ذلك عونا للتعليم
ومتبعا سبيل من سلك هذه الطريقة من صالح المؤمنين لان الله تعالى

قال وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان
ولان من لم يتحكم على الاصول قلما تحصل عنده الفصول كما قال

بعضهم انما منعهم من الوصول
تضييع الاصول فلما بطلوا تعطلوا
وهذا على غير دراية منى في
العلم ولا يلوح نهاية منى في
الفهم ولا ادعاء فضل على الائمة
المتقدمة ولا استنار بغير
ضياهم رحمهم الله اجمعين
وبعد جعلت الله على كل
مسلم قرا هذا الكتاب ان يستعمل
فيه عين البصيرة السليمة من
جميع الشوائب مخلصا للملك
الوهاب ولا ياخذ فيه الا بما
وافق الحق والصواب على اني
جمعت في ايام دهش وهراش
وبلوى على اني قاصر عن بلوغ
الدرجة القصوى ولنقل في كل

قوله جعلت الله على كل الاى كفيلا
او شاهد او رقيبا فان الكفيل
مرع لحال المكفول به رقيب عليه
باب في ادب حاجة الانسان
قوله في ادب اى في ادب قضاء
الحاجة وعرف بعضهم الادب
الاعم من ادب قضاء الحاجة بانه
تعليم الفرائض والسنن وما امر
الله به ونذبه اليه واتبع
الاحسن والائتم قوله في ادب
الادب محركة التصرف وحسن
التناول ادب كحسن ادبا فهو
اديب والجمع ادا ب وادبه علمه
فتادب واستادب والادبة
بالضم والمادبة والمادبة
طعام صنع لدعوة او

موضع قلت في كتابي هذا فعندى والله اعلم ان شيب اختلافهم والعلة
كذا وكذا انه عندى في غالب الظن لا بمعنى علم مسموع قد ثبت واستن
وكذلك اذا قلت والدليل كذا وكذا او ان العلة كذا وكذا فانما هو في
الاكثر استدلال واعتلال منى لا من صاحب القول الذى على طريقته

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه

باب في آداب حاجة الانسان

واذا اراد ان يتهيا لصلاته عندما ينتبه من نومه فليخرج قاصدا الحاجة وليباعد على الناس لما روى انه كان صلى

الله عليه وسلم اذا اراد حاجته ابعده المذهب وليختل لنفسه موضع السترة لما روى ان النبي عليه السلام نهى ان يقضى الانسان حاجته والناس ينظرون اليه وقال عليه السلام استتر وابستر الله فان الستر والحياء من

او عرس وادب البلاد ايد ابا ملاها عدلا قوله في آداب حاجة الانسان الى الادب مفرد مضاف فيعم اي كل ادب لقضاء الحاجة والظاهر ان الاضافة للمجنس وليست للاستغراق اذا المصنف لم يستوعب جميع الآداب راجع وحرراذ لم يذكر من ذلك عدم استقبال الزرع ولا

ما تثبت الارض من بقلها ولا عدم القعود في الخلاء في الحرث ثبت الزرع او لم يثبت وكذا لم يذكر انه يحذر ان يلقاه احد من الناس او يلقي احدا او يصحبه احدا او يصاحب احدا والا يخرج الى القبلة قوله وليباعد من الناس لم يبين حكمه وكأنه المنذوب وهذا خاص بالفضا كما نضر عليه الشيخ اسماعيل رحمه الله قوله وليباعد ظاهره ولو كانت الحاجة بولا وقيدته الشيخ اسماعيل رحمه الله بالغائظ وهو المناسب والحكمة فيه سد الذريعة على النظر اليه وسماح الخارج منه قوله وليختل لنفسه موضع السترة الخ

الظاهر ان الدليل اخص من المدعا اذ المدعا فدية الستر
لا ايجابه اذ المحرم ابداء العورة والدليل على حرمة التعري
للناس حال نظرهم اليه تامل قلست يمكن ان يقال المقصود
ينظرون الى شخصه لا الى عورته فيكون مما تاول قوله
وليبدأ وليختار ظاهر كلام المصنف رحمه الله انه لا يكفي
احدهما لانه قد يستتر ويكون قريبا بحيث يسمع ويؤخذ من
قوله والناس ينظرون اليه ان ذلك في الفضاض قوله والحياء
عرف بانه تغير يعتري الانسان من لحوق ما يعاب به وعرفه
بعض قومنا بقوله خلق يبعث على ترك القبيح ويمنع من التقصير
في حق ذوي الحق وروى عن الجنيده انه قال الحياء رؤية للآلاء
اي النعم ورؤية التقصير في تولد بينهما حالة تسمى الحياء
وانما جعل من الايمان وان كان غريزة لانه قد يكون تخلقا
واكتسابا كسابر اعمال البر وقد يكون غريزة لكن استعماله على

من الايمان ولا يتحدث مع
احد ولا ينصت الى حديث
احد حتى يفرغ من حاجته
لما روى انه صلى الله عليه
وسلم مر به رجل وهو يريد
البول فسلم عليه فلم يرد عليه
السلام ويكره له ان يعمل عملا
في تلك الحال من الطعام او
الشراب او يطرح القمل من ثوبه

قانون الشرع يحتاج الى اكتساب
ونية وعلم ولكونه باعثا على افعال
البر وما نفع من المعاصي قوله
ولا يتحدث مع احد فينبغي ان
يقيد بما اذا كان لغير مهم كخفية
نفس او مال وهذا شامل للفضاض
والكنيف ولو قال فليسكت لكان
اعم واشمل لشموله انشاد الشعي
لنفسه ونحوه تامل قوله ولا ينصت

فان قال قائل لم نهيت عن
 هذه الاعمال في تلك الحالة
 والسنة انما وردت في رد
 السلام قيل له والله اعلم
 ان رد السلام فريضة واذا
 وردت السنة في ترك الفريضة
 في تلك الحالة فالمباحات اولى
 بالترك لان في طبع الخلقة
 ان المفضول تابع للفاضل وهو
 مشغول بها عما سواها ولو
 اشتغل عنها بغيرها لكان ذلك
 ذريعة الى وصول النجس الى
 ثيابه وبدنه وقد نهى
 عن ذلك في الحديث عن ابي عبيدة
 عن جابر رضي الله عنهما قال
 بلغني عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه قال رجلان يعذبان
 في القبر ولا يعذبان على كبير
 اما احدهما فانه لا يستبرى
 من البول والغائط واما
 الثاني فالذي يمشي بين
 الناس بالثمينة والعقوبة

المنظاهرة الكراهة ولو في رد
 السلام وفي عبارة بعض العامين
 ولا يجوز لمن كان يبول ان يسرد
 السلام الا ان بعض اصحابنا
 اوجب الرد اذا فرغ وكان الشيخ
 ابو محمد لا يرد السلام على من كان
 في تلك الحالة ولا يوجب فيها
 رد السلام قال ابو علي من كان
 في حال قضاء حاجة الانسان
 فلا ربا سا ان يكلم غيره اذا اكلمه
 او يتكلم لحاجة تعنيه قوله وقد
 نهى عن ذلك في الحديث لفظ
 الحديث في كتب المخالفين عن ابن
 عباس مرفوعا ان النبي صلى الله
 عليه وسلم مر بقبرين فقال
 انهما يعذبان وما يعذبان في كبير
 زاد في رواية البخاري بلى انه
 كبير اي عند الله اما احدهما فكان
 يمشي بالثمينة واما الاخر فكان
 لا يستتم من بوله اي لا يحسن
 الاستبراء قال العلماء وما يعذبان
 في كبير اي في ظنهما او كبير تركه

عليها او عند الناس وان كان كبيرا
عند الله وبه يبطل ما توهم ان
النميمة ليست من الكبائر والله
اعلم فالاستبراء ما موربه لانه
فرض فيكون عدم الاستبراء منهي
عنه لان الامر بشئ نهي عن ضده
عند البعض واذا نهي عن عدم
الاستبراء فقد نهي عن اتصال
النجس الى الثياب والبدن تأمل
قوله على الخلاء الخلاء بالدم وضع
قضاء الحاجة واصله المكات
الخالي ثم نقل الى موضع قضاء
الحاجة قيل سمي بذلك باسم
شيطان فيه يقال له خلاء
وقيل لانه يتخلف فيه اي يتبرز
وجمعه اخلية كرداء واردة
ويسمى المذهب والمرفق والكثيف
والمرحاض والميار قوله لما
ذكرنا اي من كونه مشغولا بتلك

لا تكون الا على ترك الفريضة
فان قال قائل ولعله انما نهي
عن رد السلام في تلك الحالة
لان السلام اسم من اسماء
الله وقد روي ان النبي عليه
السلام نهي ان يذكر اسم الله
على الخلا قيل له ولو كانت
السلام اسم من اسماء الله
عز وجل فرد السلام جواب
لمن سلم والدليل ما روي ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يسلم على من كان في الصلاة
ولا على من كان في بول او
غائط ولا على كل مشغول عن
الجواب فقد جعله من الكلام
وجعله مشغولا بتلك الحالة
وكذلك لا يقر القرآن عند حاجة
الانسان لما ذكرنا ولما روي
ايضا عن جابر قال

الحالة عن غيرها قوله ولما روي عن جابر لعل وجه الاستدلال
من الحديث ان الشيخ رحمه الله جعل قوله صلى الله عليه وسلم في
الحديث والذين لم يكونوا على طهارة على المتلبسين المستغسلين

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنب والحائض والذين لم يكونوا على طهارة لا يقرؤن القرآن ولا يطؤون مصحفا بأيديهم حتى يكتفوا متوضئين ولا يرتد لبوله مكانا سهلا لما روى عن جابر عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم بينما هو يمشي في طريق إذا مال إلى دمث فبال وقال إذا بال أحدكم فليرتد لبوله والدمث المكان السهل اللين وقوله فليرتد لبوله يعني أن يرتاد مكانا لينا ليس بصلب فينضج عليه أو يرتفع فيرجع إليه ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها يبول ولا غائط والناس في استقبال القبلة واستدبارها على ثلاثة أقوال قول أنه لا يجوز استقبال

البول والغائط حتى يصح الاستدلال به على ما ادعاه ولعله أيضا حمل قوله أيضا حتى يكونوا متوضئين على الوضوء اللغوي أي النظافة وهي لكل أحد بحسبه فالجنب والحائض الاغتسال ولغيرهما الاستبراء وغسل يديه فلا ينافي ما سياتي أن غير الحائض والجنب له أن يمس المصحف ويقرأ القرآن وفيه نظر تأمل قلت وجفيم النظر أنه يحتمل أن الحديث محمول على ظاهره والاستدلال به بالمفهوم الأول لأنه إذا امتنع عن غير المتطهرين قراءة القرآن فمن باب أولى الملابس لتلك الحالة وسيأتي أن المصنف رحمه الله يتكلم فيما بعد حذر منه قوله الدمث في القاموس

والتدميث التلين قولهم قول أنه لا يجوز هو قول أبي أيوب عبد الله بن زيد الأنصاري الصحابي ومجاهد وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبي ثور وأحمد في رواية عنه وقد بقي مذهب

رابع وهو لا يجوز الاستقبال لافي الصحارى ولا في البنيان ويجوز
 الاستدبار فيها وهو واحد الروايتين عن ابي حنيفة واحد قول
 علي الاطلاق اي في البنيان والصحارى جميعا وهو مذهب
 عروة بن الزبير وربيعه شيخ مالك وداود الظاهري قوله
 وقول يجوز في المباني هو مذهب مالك والشافعي وهو مروى
 عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي
 واسحاق بن راهويه واحد ابن حنبل في احد الروايتين
 وهو رواية جابر بن زيد رضى الله عنه على ما رواه ابو عبيدة
 قوله الكرايس جمع كرايس بالياء المشاة التحتية وهو
 المرحاض الذي يكون على السطح وما كان على الارض يسمى كنيفا
 ابو عبيدة يقال لموضع الغائط المرحاض والخلاء والمذهب
 والمرفق قوله وحيث لاسترة ابي ايوب الانصاري على الصحارى وحيث لاسترة وحمل حديث ابن عمر

القبلة ولا استدبارها ببول ولا غائط اصلا ولا في موضع من المواضع وقول انه يجوز على الاطلاق وقول يجوز في المباني ولا يجوز في الصحارى وغير المدن والمباني وسبب اختلافهم حديثان متعارضان احدهما حديث ابي ايوب الانصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو بمصر والله لا ادري كيف اصنع بهذه الكرايس وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا ذهب احدكم لغائط او بول فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بفرجه ولثاني حديث ابن عمر قال دخلت على حفصة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا لحاجته في بيت حفصة بين لبنتين مستدبرا للكعبة مستقبلا لبيت المقدس فنذهب مذهب الجمع حمل حديث

على السيرة وقد روى عن جابر
ابن زيد قال سألت ابن عباس
عن ذلك قال اذا كان في الصحارى
والقفار واما في البيوت فلا
باس لانه حال بين الناس
وبين القبلة حائل وهو الجدار
ومن ذهب مذهب الترجيح
روح حديث ابي ايوب الانصاري
لانه اذا تعارض حديثان أحدهما
فيه شرع والاخر موقوف
للاصل الذي هو عدم الحكم
ولم يعلم المتقدم من المتأخر
وجب ان يصار الى الحديث
المثبت للشرع لانه قد وجب
العمل بنقله من طريق العدول
وتركه الذي ورد من طريق
العدول يمكن ان يكون ذلك
قبل شرع ذلك الحكم ويمكن
ان يكون ذلك بعد فلم يجز ان
يترك شرع وجب العمل به بظن

يحتل ان يكون تقييد القول على الصحارى
فيجوز في سائر ويجتدل ان يكون
ليس تقييدا وانما هو معطوف
على الصحارى اي على الصحارى وفي
غيرها كالمدين والقرى اذ لم يكن
هناك سائر وفي هذا الفرع
الاخير خلاف وعبارة خليل
المالكي وجاز بمنزل وطى وبول
وعائظ مستقبلا قبله ومستديرا
وان لم يلجأ واول بالسائر
وبالاطلاق وفي الفرع الاول
خلاف ايضا بناء على ان العلة
هي الستر من الملائكة المصلين
السياحين في الارض وصالحى الجن
وتعظيم الكعبة وجهتها فان قلنا
بالاول جاز الاستقبال والاستدبار
في الفضاء مع وجود السائر وان
قلنا بالثاني لم يجز مطلقا والمختار
الثاني كما سيأتى في كلام المصنف
رحمه الله فعلى مقتضى كلامه لا يجوز

لم يؤمن ان يوجب النسخ به الا لو نقل انه كان بعد لانه لم يرفع الشك
ما ثبت بالدليل الشرعى واما من ذهب مذهب الرجوع الى الاصل

الاستقبال ولا الاستدبار
مطلقا قوله فان قال قائل
لاى علة الخ قلت هذا مذهب
الفقهاء والاصوليين في الاحكام
واما احكام الله تعالى فقليل
انها تعال بالاغراض وهو مذهب
المعتزلة وقيل لا تعال اصلا وهو
مذهب ^{بعض} الاشعرية وذهب
المحققون منهم الى انها تشتمل
على حكم ومصالح ولعل مذهب
الاصحاب يوافق هذا القول
قوله يلزمك على هذا الخ قلت
لا يلزم ما ذكر لجواز ان يكون
النهي عن ذلك مخصوصا
بالكعبة كما خصت بامور لا تثبت
لغيرها قوله يكره استقبال
مطلع الشمس الخ قلت مقتضى
كلامه التحريم كالقبلة ولا بُعد
فيه وهو خلاف موجود
خارج المذهب فقد حكى
صاحب الشهاب فيه الخلاف
والنظر يوجب عندي ان يكون النهي عن الاستقبال لاجل الكعبة

وهو براءة الذمة عند التعارض
يوجب ان الشك يسقط الحكم
ويرفعه وقول رابع من قصر النهي
في استقبال القبلة واستدبارها
بمكة وهو مذهب الجمع اليق
فان قال قائل لاى علة نهى عن
استقبال القبلة واستدبارها
عند حاجة الانسان قيل له ليس
في الشرع امر ولا نهى الاوله معنى
لاجله حطرا وابع الا ان ذلك
على ضربين منه ما عقلنا في الجملة
انه مصلحة للمكلف واستاثر الله
تعالى بمعناه ^{بعلم} على التفصيل كقوله
تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء
والمنكر فعلنا ان كل ما نهى عنه
في الجملة فواجب لوجوه القياس عليها
ولم يعلم المعنى في عددها وصفاتها
ومواقفها ولم ينس عليها ومنه
ما ورد النهي بمعناه كقوله تعالى
في الحز والميسر انها تصد عن ذكر الله
وغير هذا من وجوه القياسات
والنظر يوجب عندي ان يكون النهي عن الاستقبال لاجل الكعبة

تُعْظِيماً لَهَا فَإِنْ قِيلَ يَلْزَمُكَ عَلَى هَذَا أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ مَا عَظَّمَهُ الشَّرْعُ
كَذَلِكَ قِيلَ لَهُ قَدْ ذَكَرْنَا بَعْضَ الْفُقَهَاءِ يَكْرَهُ اسْتِقْبَالَ مَطْلَعِ الشَّمْسِ

وَمَغْرِبِهَا وَكَذَلِكَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
لَا يَخْلُقَانِ مِنْ نُورِ الْعَرْشِ فَمِنْ هَذَا
يَقْتَضِي الْمَسَاوَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا
يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الرِّيحِ لِمَا رَوَى
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ إِذَا ارَادَ أَحَدُكُمْ الْبُولَ فَلْيَتَحَرَّ
الرِّيحَ يَعْنِي أَنْ يَنْظُرَ مِنْ مَجْرَاهَا
فَلَا يَسْتَقْبِلُهَا وَلَكِنْ يَسْتَدْبِرُهَا
لِكَيْ لَا يَرُدَّ عَلَيْهِ الرِّيحُ الْبُولَ
وَلَا يَكُونَ قَعُودُهُ لِحَاجَتِهِ تَحْتَ
أَشْجَارٍ مَثْمَرَةٍ أَوْ غَيْرِ مَثْمَرَةٍ
وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ فِي الشَّجَرَةِ
إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَثْمَرَةٍ وَالنَّظَرُ
عِنْدِي أَنْ سَبَبَ الْخِلَافِ
مَا تَوَجَّهَ اللَّفْظُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ مِنْ قَضَى حَاجَتِهِ تَحْتَ
شَجَرَةٍ مَثْمَرَةٍ أَوْ عَلَى ظَهْرِ نَهْرٍ جَارٍ
أَوْ طَرِيقٍ عَامٍ أَوْ عَلَى بَابٍ أَوْ عَلَى
ظَهْرِ مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ اللَّهِ
فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ

مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ بَيْتَ
الْمَقْدِسِ كَذَلِكَ وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ
يَكْرَهُ اسْتِقْبَالَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ
وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ يَبَاحُ وَلَا يَكْرَهُ
عَلَى مَا فِي التَّوَضُّعِ قَوْلُهُ الشَّمْسُ
وَالْقَمَرُ الشَّمْسُ كَوَكَبٍ ذُو اشْرَاقٍ
يَعْقِبُ إِلَّا صَبَاحَ وَهِيَ فِي السَّمَاءِ
الرَّابِعَةِ ظَهَرَهَا إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا
وَهِيَ قَدْرُ الدُّنْيَا مِائَتُ مَرَّةٍ وَسِتَّةٍ
وَسِتِينَ مَرَّةً وَالْقَمَرُ كَوَكَبٍ
يَهْتَدِي بِهِ فِي تَمْيِيزِ الْأَشْهُرِ
وَالْأَيَّامِ وَهُوَ قَدْرُ الدُّنْيَا
مِائَتُ مَرَّةٍ وَعِشْرِينَ مَرَّةً قَوْلُهُ
مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ اللَّهِ فِي
الدُّيُونِ أَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَغُلِقَ
عَلَيْهِ الْبَابُ أَوْ مَنَعَهُ الْخَوْفُ
مِنْ الْخُرُوجِ مِنْهُ وَقَدْ شَقَّ عَلَيْهِ
الْأَمْرُ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلِكَ
نَفْسَهُ فَلْيَقْصِدْ إِلَى الْحَرَابِ
فَيَقْضِ حَاجَتَهُ فِيهِ وَأَنْ قَصِدَ

الى ركن الشمال فلا باس وليصلح بعد ذلك ما افسده في المسجد
وليطيبه بما امكنه وقيل انه لا يقصد الى المحراب ولكن يقصد
الى محل تقبل فيه المضرة لاهل المسجد وان حصر الرجل فوق المسجد
ولم يجد الى النزول سبيلا وحصره حاجة الانسان فلينظر موضعا

والناس اجمعين لان اسم الفاعل
من قوله تحت شجرة مثمرة يصلح
للحال والاستقبال فمن اعتبر
الحال قال معناه تحت شجرة ذات
ثمار ومن اعتبر الحالىن وهو الاصح
قال سواء كانت مثمرة او غير
مثمرة قال الشاعر ^{وهو شجر} دليل على ان
اسم الفاعل يقع على الاستقبال

كأنى اذعدوا ضمنت بزي

* من العقبان جاشية طلوبا
جرمية ناهض في راس نيق *

* ترا العظام ما جمعت صليبا
قال جرمية ناهض وهو لم يطر
بعد ولا يقعد في موضع يكون
للناس فيه مرور ومقعد ولا
في بيوت الناس ما خرب منها

النسق اعظم موضع في الجبل والجمع نياق صحاح قوله صليبا اي
وداء العظام قوله بيوت الناس في انديوان وان دخل دار غيره

لا يضرفيه فليقض حاجته وليصلح
ما افسد قوله جريمة في الصحاح
وجرم يجرم اى كسب فلا ت
جريمة اهله اى كاسبهم وقال
ابو خراش جريمة ناهض البيت
قوله ناهض في الصحاح نهض
ينهمص نهضا ونهوضا قام
وانتهضته انا فانه نهض

واستهضته لامر كذا اذا امرته
بالنهوض له وناهضته اى
قاومته وتناهض القوم في الحرب
اذا نهض كل فريق الى صاحبه
ونهض النبت استوى ونهض
الطير اى بسط جناحه ليطير
والناهض فرخ الطائر الذى
رفرف جناحه للطير قوله نيق

وما عر الدليل ما روى ان النبي عليه السلام قال اتقوا الملاعين
واعدوا النبل والنبل الحجارة الصغيرة والموضع المنهى عنها وما روى ايضا عنه
عليه السلام قال لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولا يقضى حاجته في
الاجرة والدليل ما روى من طريق ابن عباس ان النبي عليه السلام
نهى عن البول والغائط في الاجرة قال ابن عباس لانها مساكن

بازن او البيت الذي لا يحتاج
الى الاذن في دخولها مثل البيوت
الغير المسكونة فشده عليه الامر
وخاف الحدث فان كان في تلك
البيت او الدار مستراح فانه
يقصده ويقضى فيه حاجته
وان لم يكن فيه ولم يجد في نفسه
احتمالا فليقصده موضع الا يضر
فيه اهل البيت ويقضى فيه حاجته

اخوانكم من الجن والله اعلم ولا
يقضى حاجته قائما الا من عذر
لان المفهوم من حديث ابن عباس قال
كان من ادبه عليه السلام
لا يكشف ازاره حتى يقرب من
الارض اذا اراد قضاء حاجة
الانسان ان يكون قاعدا
فاذا جلس فليقل كما قال عليه
السلام قال جابر بلغني عن

ويصلح ما افسد ويطلب صاحب البيت ان يجعله في حل قوله
ولا يقضى حاجته في الاجرة الظاهر ان النهى للتحريم وعبارة
الديوان فليحذر الجرائل لا يخرج منه الدواب المؤذية من الحيات
وغيرها وثم رخصة اذا لم يجد ما يحفر به ووجد اثر حافر فرس
وغيره ان يزيد فيه بالحفر ويذكر اسم الله ويقضى حاجته فيه
انتهى واختار النووي من قوينا التحريم قال للنهي الصريح الا
ان بعد ذلك فلا حظر ولا كراهة واما عند مالك فيكره قوله
الاجرة جمع حجر بضم الجيم وهو ما استدار وهل يلحق به ما استطال

وكذلك لا يقضى حاجته في اثر الحوافر كلها لانها مساكن للجن والله اعلم

وهو الشق والسرب بسين مهملة مشددة وظاهر التغلب
 إلحاق قوله نهي عن البول والغائط في الآية قيل إن البول
 في الحجر هو سبب موت سعد بن عباد و ذلك أنه كان بالشام
 فقام ليلة فيال في حجر فمات فبينما غلمان بالمدينة يتغاطسون
 في بئر سكن نصف النهار في شدة الحر إذ سمعوا قائلاً يقول
 في البئر * نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عباد * رميناه
 بسهم فلم تخط قواده * فذكر الغلمان وحفظ ذلك اليوم فوجد
 اليوم الذي مات فيه سعد بالشام قوله فليقل اختلاف
 الناس هل الذكر عند ارادة الدخول او مطلقا والكلام هنا
 في مقامين أحدهما هل يختص هذا الذكر بالامكنة المعدة
 لذلك لكونها حضرة الشياطين او يشمل حتى لو بال في أثناء مثلاً
 في جانب البيت والاصح عند الشافعية الثاني ما لم يشرع في
 قضاء الحاجة المقام الثاني متى يقول ذلك فمن يكره ذكر اسم
 الله في تلك الحالة يفصل اما في الامكنة المعدة لذلك فليقل
 قبل دخولها واما في غيرها فليقل اول الشروع كتشهير ثيابه
 اولاً وهذا مذهب الجمهور وقالوا فمن نسي يستعيز بقلبه

رسول الله عليه السلام اذا دخل
 الخلاء قال اللهم افي أعوذ بك من
 الرجس الخس الخبيث الخبيث
 الشيطان الرجيم الرجس الشيطان

لا يلبس انه ومن يجز مطلقا كما
 نقل عن مالك لا يحتاج الى
 تفصيل حرر ذلك على قواعده
 المذهب والذي ظهر من كلام الشيخ

عامة والشيخ اسما عيل رجهما الله تعالى موافقة التفصيل المذكور مع مذهب
 المتأخرين فراجع قوله الخبيث هو الذي اصحابه واعوانه خبثا أي كقولهم

للذي فرسه قوي مقو وقيل هو الذي ينسب الناس الى الخبيث
وقيل الذي يعلم الخبيث ويوقعهم فيه ام فايق قوله اعدوا

النبل في القاموس والنبل
محركة عظام الحجارة والمدر
صغارها ضد الحجارة يستنجي
بها النبل كصرد ونبله النبل
تمنيلا اعطاه اياها يستنجي
بها وتنبل بها استنجي واستنبل
المال اخذ خياره والتنبالة
بالكسر القصير والنبل السها
فلا واحد لها او نبلة فقول
ان يحفر لحاجته الخ لم يبين
قدر الحفرة عمقا ولا عرضا
وكذلك في الديوان لكن
في الديوان بين ذلك في الارض
الصلبية ونص عبارته وان لم
يجد الرجل موضعا يتهيا فيه
لحاجته الا الموضع الصلب
فانه يحفر فيه مقدار شبر
وقيل مقدار ما تبلغ السكة

النبل في القاموس والنبل
محركة عظام الحجارة والمدر
صغارها ضد الحجارة يستنجي
بها النبل كصرد ونبله النبل
تمنيلا اعطاه اياها يستنجي
بها وتنبل بها استنجي واستنبل
المال اخذ خياره والتنبالة
بالكسر القصير والنبل السها
فلا واحد لها او نبلة فقول
ان يحفر لحاجته الخ لم يبين
قدر الحفرة عمقا ولا عرضا
وكذلك في الديوان لكن
في الديوان بين ذلك في الارض
الصلبية ونص عبارته وان لم
يجد الرجل موضعا يتهيا فيه
لحاجته الا الموضع الصلب
فانه يحفر فيه مقدار شبر
وقيل مقدار ما تبلغ السكة

ومنهم من يقول عرض اربعة اصابع فقول ان يحفر لحاجته زاد الشيخ
اسماعيل رحمه الله ان يحفر للبول حفرة يفرق بينه وبين الغائط

لان خطيها قيل انه من الذنوب التي تجب الدعاء عن القبول
وتورث الوسواس وروى عن ابن مسعود رحمه الله انه قال

دعاء الدنيا ولعل ذلك مقيد
بالاختيار فلا يرد الكنيعة
قوله الرمة اي فيها قولان
احدها انها بمعنى الرميم وهي
العظم البالي ومنه شيخ رمة
اي فان والثاني انه جمع
رميم كجليل وجلة ورم العظم
اذ ابل اه فائق قولهم رجميع
المراد بالجميع ها هنا رجميع
بني آدم فقط في الديوان
الجميع روث الابل ولكن
ينظر التخصيص من اين فانه
الروث مطلقا قولهم وقد ذكر
عن داود بن علي الخ بل هو مذهب
غالب اهل الراي كمالك والشافعي
وغيرها قولهم الخرف في
القاموس الخرف محركة
الاجر وكل شئ عمل من طين
وشوى بالنار حتى يكون

قضى حاجته فليست تنصف
من الاذى بالحجارة والاستطابة
بثلاثة اجار او سبعة او بما يمكنه
ان يزيل به الاذى عن نفسه
والدليل على هذا ما روى من
طريق ابى هريرة ان النبي عليه
السلام قال انما انا لكم مثل
الوالد اعلمكم امر دينكم وامر ان
يستنجي بثلاثة اجار ونهى
عن الروث والرمة والعظم وما
روى عن ابن عباس قال
الاستنجاء بثلاثة اجار ليس
فيهن رجميع وقال بعض يجرى
حجر واحد اذا كان له ثلاثة احرف
قالوا لان المفهوم من هذا الزالة
العين ولم يشترطوا العدد وقد
ذكر عن داود بن علي اعظم من
هذا قال يكفي المستنجي ما ينقيه
ولم يخص بالذكر حجر من غيره ولا

عدها قال ولو عدل عن الحجر الى الخرف والخشب ان ذلك يجره ومن

غلب الظاهر على المفهوم أو
خصه به قال لا بد من ثلاثة
أحجار وهو أقل ما يجزى أو سبعة
أو ما يمكنه ما يزيل به الأذى
عن نفسه وهو قول أصحابنا
رحمهم الله ومن غلب المفهوم
قال يجزى ولو حجر واحد ومن
جمع بين المفهوم والظاهر حمل
العدد على الاستحباب فإذا
وجد الإنسان الماء لم يكن
له استعمال غيره ^{يقط} أعني الحجارة
لأن فيه غاية الاستطابة

فحاروا إلى بيعه نسب محمد
ابن علي الراشدي الفقيه وساباً
الحرف موضع ببغداد وكجيلة
اسم وحرف في مشيه يحرف
خطريده قولهم قال لا بد من
ثلاثة أحجار وهو أقل ما يجزى
فعلى هذا تتعين الثلاثة فلا
يجزى مادونها وإن انقضى وهو
خلاف ما قاله الشيخ اسماعيل
رحمه الله حيث قال ولا يلزمه
طلب الثلاثة إذا انقضى بدونها
قولهم أو ما يمكنه أي كالخشب

مثلاً لكن ينافيه ما يأتي في كلامه رحمه الله قلت
لأننا فاة لأن ما سيأتي محمول على النذب وهذا محمول على ما
يجوز به الاستئناء فحاصل كلامه رحمه الله أن أصحابنا
رحمهم الله اعتبروا المنطوق وغلبوه على المفهوم فقالوا
لا بد من الحجارة وقالوا لا بد من الوتر يدل قوله صلى الله عليه
وسلم من توضأ فليستثر ومن استجمر فليوتر لكن خصوا
الاستئناء بالثلاث والسبع لما سيأتي وبقي ما عداها من
الأوتار على أصل الجواز فينبذ لأننا فاة بين كلاميه رحمه الله
حرره قوله وهو قول أصحابنا الخ ذهب الشافعي وأحمد وأصحاب
الحديث إلى اشتراط عدم النقص من الثلاثة مع مراعات

الانقاء فاذا لم يحصل بها فتراد حتى يستتفى ويستحب الايتار لقوله
صلى الله عليه وسلم من استجر فليوتر الخ قال الخطابي لو كانت
القصد الانقاء فقط لخلا اشتراط هذا العدد عن الفائدة فلما اشترط

العدد لفظا وعلم الانقاء فيه
معنى دل على ايجاب الامر من
ونظيره العدة بالافراء فان
العدد مشروط ولو تحققت
براءة الرحم بقراءة واحد قوله
الثلاثة والسبعة ظاهرة
ان الخمسة اذا اقتصر عليها
لم يكن اثيا بالمستحب
وبعبارة الشيخ اسماعيل رحمه
الله تعالى وينبغي ان يقتصر
في الاستتجار على وتر الاعداد
على ثلاثة او خمسة ويمكن
ان يقال ان كلام الشيخ ابي
طاهر رحمه الله في الجائز
الاعم من المستحب وغيره
وكلام المؤلف رحمه الله في

ولان النبي عليه السلام اراد
بالاستتجار الاستطابة فان
قال قائل لم خصصتم من العدد
الوتر قيل له قد روى من طريق
ابي هريرة ان النبي عليه السلام
قال من توضأ فليستثر ومن
استجر فليوتر فان قال ولم يخصص
من الوتر الثلاثة والسبعة قيل
له اما الثلاثة فقد ورد نص
الحديث فيها من طريق ابي هريرة
والسبعة قد خصها الشرع في
غسل الاناء من ولوغ الكلب
وهو حديث ابي هريرة ان النبي
عليه السلام قال اذا ولغ الكلب
في اناء احكم فليغسله سبعة
اولهن واخرهن بالتراب فكانت

المستحب فلا منافاة ويدل له قوله فكانت السبعة اولهن
لكن هذا ينافيه قول الشيخ اسماعيل رحمه الله وينبغي له الخ
حرره قلت لا ينافيه لان الانقاء المذكور في مقابلة غير

الوتر وهو مكروه ومقابل المكروه يشمل الجائز والمستوى الطرفين والله اعلم بالصواب قوله ولا يستجني بما سوى الحجارة الخ قد

السبعة اولى ولا يستجني بما سوى الحجارة من حديد او رصاص او تراب او فخار او رصف او غيره الا في حال الضرورة لان الحديث ورد في الحجارة ولا يستجني بعود رطب

يقال فيه اعتبار مفهوم اللقب وهو ضعيف جدا فلذلك اختار الشيخ اسماعيل رحمه الله التميم فيما يستجني به حيث عرفه بقوله كل جامد طاهر منق ليس بمطعم ولا

بذي حرمة كالمد والتراب والاعواد الخ وقد يقال التخصيص من فعله صلى الله عليه وسلم اذ لم ينقل انه استجني بغير الحجر حرر قلت ومن تصفح كلام الديوان وجدته موافقا لكلام الشيخ أبي طاهر رحمه الله تعالى راجعه قوله او رصف في القاموس الرصف الحجارة الحماة يوغر بها اللبن كالمرضاة ورضفه يرضفه كواه بها وعظام في الركبة كالاصابع المضمومة قد اخذ بعضها بعضها وهي من الفرس ما بين الكراع والذراع واحدها رصفة ويحرك ومطفية الرصف داهية تنسى التي قبلها وشجة اذا اصابته الرصفة دابت فاخذته وحية تمر على الرصف فيطفي سبها نارا والرضيف كأمير اللبن يغلي بالرضفة والمرضوف شئ يشوى عليها وما انضج بها والمرضوفة في قول الكمي * ومرضوفة لم تؤن في الطبخ ضاهيا * عجلت الى محورها حين غرغرا * الكرش تغسل وتنصف وتحمل في السفر فاذا ارادوا ان يطبخوا وليست قدر قطعوا اللحم والقوه في الكرش ثم عمدوا الى حجارة فاوقدوا عليها حتى تحمى ثم يلصقونها في الكرش

والرضفة محركة سمة تكوى بحجارة قولها لان الحديث ورد في
الحجارة الخ تعليل لعدم جواز الاستثناء بما سوى الحجارة عند
وجودها وقوله ولا يستثنى يعود رطب الخ هذا في الحقيقة يخرج
من مفهوم قوله الا في حال الضرورة فكانه قال الا في حال
الضرورة فيجوز الاستثناء بغير الحجارة من كل شئ الا ما استثنى
بقوله ولا يستثنى الخ حرره هذا كله اذا حمل قوله لا بد على تعيين
الحجارة عند وجودها كما هو المفهوم من قوة كلامه لكن
يشكل عليه حينئذ استثناء الروث والعظم اذ ليسا داخلين
في الحجارة حتى يستثنى قولها يعود رطب الخ مفهومه ان اليابس

يجوز به الاستثناء مطلقا
وفي الديوان ويستثنى يعود
اذا كان يبيسه بالقطط واما
ان قطع رطباً ثم تيبس فلا
يستثنى به الا في حال الضرورة
والظاهر عدم الفرق قوله
الجن شكوا وفي ابي داود من
قومنا قدم وفد الجن على النبي
صلى الله عليه وسلم فقالوا

ولا بحشيش رطباً كان او يابساً
لانه علف البهائم كما روى في الحديث
ان الجن شكوا الى النبي عليه السلام
قلة الزاد فقال لهم النبي عليه
السلام كل ما مررت به بعظم قد ذكر
اسم الله عليه فهو لكم لحم غريض
وكل ما مررت به بروث فهو علف لدوابكم
قالوا يا رسول الله ان بني آدم يتجسسون
علينا فعند ذلك نهى النبي عليه

يا محمد انه امتك ان يستثنى بعظم او روث او رمة فان الله جاعل
لنا فيها رزقا فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قوله غريض
في القاموس والغريض المغنى المجيد وماء المطر كما لغرض
وكل ابيض طري والضلع كالا غريض فبيها

قولك عذقها الخ في القاموس العذق بالفتح النخلة بجمعها
ولجمع عذق وعذاق تمر بالمدينة وبالكسر القنوم منها والعنقود
من العنب اذا اكل ما عليه لجمع عذاق وعذوق قولك قياسا على

الجن لقائل ان يقول هذا قياس
مع الفارق لان العظم والروث
بمنزلة الطعام المألوف لبني آدم
ودوابهم فلا يلزم من النهي
عن الاستنجاء بالعظم والروث
لتعين كونهما رزق بجن كما يؤخذ
من الحديث النهي عن الشجر والحشيش
مثلا لعدم الاحتياج اليهما وان
سلم الاحتياج اليهما ليس
كالا احتياج اليهما اي العظم
والروث فيكون قياسا مع الفارق

السلام ان يستنجى بالعظم والروث
ولا يستنجى بقصب الزرع او غيره
اذا حصد مثل قصب الفول
والعدس وكذلك كل ماله شمر
وكذلك عروقه وكذلك شاربج
النخل اذا نزع الثمر من عذقها
لا يستنجى بهذا كله كحرمة النار
التي تكون منه لان ما كان منه
الشئ فهو مثله فان قال
قائل ليس قد روى عن النبي
عليه السلام انه قال انما

انما لكم مثل الوالد اعلمكم امر دينكم وامر ان يستنجى بثلاثة اجزاء
ونهي عن الروث والرمة والعظم فخص بالنهي الروث والعظم
فقد دل دليل الخطاب ان ما سواها مباح قيل له انما نهى عن
الروث والعظم لان العظم زاد الجن والروث زاد دوابهم وكذلك
طعام بني آدم وطعام بهائمهم قياسا على الجن فان قال وما ليس
بعلف الدواب مثل الاشجار اشجار البراري وغيرها قيل له كل ما
تنبت الارض فهو مرغى للبهائم وبني آدم فان قال وما سوى
النبات والاشجار ينبغي ان يكون حكمه على الاباحة حتى يرد فيه

قولهم فهو مخير بين الحجارة الخ لقائل ان يقول لا يتعين ذلك لان
 الحجارة لما طلبها الشرع كانت مندوبا اليها وما سوى النباتات
 والا شجار ينبغي ان يكون باقيا على الاباحة فان كان مقصود
 المؤلف رحمه الله تعالى يبطل الاستنجاء على جهة الاستحباب
 والندب فكلامه صحيح لكن لا يلاقى كلام السائل وان
 كان مقصوده منع الاستنجاء بها مطلقا فهو ممنوع وما ذكره لا يفيد

الشرع ويخصه قيل له والحجارة
 ما حكمها عندك وقد ورد فيها
 الشرع وخصها فان قال
 حكمها النذب قيل له فهو
 مخير اذا بين الحجارة التي هي
 نذب وغيرها الذي هو على
 الاباحة فان قال نعم ولا بد
 من ذلك ابطال قوله ونقضه

بل لا يفيد الا ابطال كون الاستنجاء بها مندوبا ولا يضر السائل
 لان السائل ما ادعا النذب بل الاباحة الاصلية فليمر بعبارة
 الشيخ احمد في شرح مختصر العدل واعلم ان التخيير لا يصح بين
 شيئين احدهما اباحة والاخر وجوب او احدهما نذب والاخر
 اباحة او وجوب انتهى زاد بعضهم ولا بين حرام وواجب والا
 انقلب احدهما الى الآخر فان التخيير بين التحريم ونقضه يرفع
 التحريم والتخيير بين الواجب وتركه يرفع الوجوب ولهذا ردوا
 على داود استدلاله على وجوب النكاح بقوله فانكحوا ما طاب
 لكم من النساء لان قوله او ما ملكت ايمانكم تخيير بين النكاح
 وملك اليمين والثاني لا يجب اجماعا فكذلك ما خير بينه وبينه
 قولهم ولا بد من ذلك الخ قلت ممنوع لجواز ان يكون تخصيصها
 لا تكونها مطلوبة مندوبة دون غيرها بل لكونها الغالب المتيسر

فلا يكون له مفهوم كما في قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم من املاق
ونظائره ويدل على عدم تعيين الحجارة نهية صلى الله عليه وسلم
عن العظم والروث ولو كان الحجر متعينا لنهى عما سواه مطلقا
فحينئذ لا يرد كلام الشيخ رحمه الله نعم ان اراد الاعتراض

على القائل بنوعية الحجارة اتجه
عليه الاعتراض وانت خير بان
ما ذكرنا من البحث هو مقتضى
كلام الشيخ ابي طاهر وما قاله
رحمه الله ما خوذ من كلام الديوان
كما يعلم بالوقوف عليه فليعتد
هنا والله اعلم كذا ظهر بعد التأمل
واستغفر الله من الخطا والزلل
قولك ولا يستنجى بيمينه الخ
الجمهور على انه للتنزيه وقال
بعض اهل الظاهر انه للمحريم

لان التخيير بين الاباحة والندب
لا يجوز لان ذلك يخرج كل واحد
منها عن صفته والله اعلم
ولا يستنجى بيمينه لما روى
من طريق ابي هريرة ان النبي
عليه السلام قال اذا بال
احدكم فلا يمس ذكره بيمينه
ولا يستنجى بما استنجاه
مرة لما روى ان النبي عليه
السلام نهى ان يستنجى بما
استنجاه مرة

وفي كلام الشيخ اسماعيل رحمه الله ما يؤخذ منه انه للتنزيه
قولك فلا يمس ذكره بيمينه ولكن يمسك الحجر بيمينه ويمسك ذكره
بشماله ويمسح الى الحجر واما في الغائط فانه يبدأ بأول الحجارة من اسفل
الباب الى فوق كذا في الديوان وظاهره ان الثلاثة والخمسة مثلا
لمخرج الغائط وظاهره ايضا ان باقى الحجارة يمر من اعلا الى اسفل ثم
انظر ما هو الظاهر هل يحتاج ايضا في البول الى ثلاثة او يكفي واحد لم ار
فيه نصا حرره قولك بما استنجاه مرة اي اذا لم يبق فيه شئ طاهر

واما اذا بقي منه شيء فانه يستنجى به من الجهة التي بقيت طاهرة
في الديوان ولا بأس ان يستنجى بحجر استنجا به غيره اذا بقيت احرفه
لم تتغير سواء استنجا به هوا وغيره قوله ويسترجارة الاستنجا

اي اذا عمها الخبث * (باب) في الاستنجا معنى الاستنجا
ازالة الخبث وهو الحدث بنفسه
وتسميته بذلك مجوز واتساع
لان الخبث المكان المرتفع كما ان
الغائط المكان المنخفض فسموا
الحدث باسم المكان وقد وقع في
عبارة الشيخ اسماعيل رحمه الله
هنا قلب قوله باب في الاستنجا
الخ لم يذكر المصنف رحمه الله متى
يجب ازالته والظاهر انما يجب عند

ارادة القيام الى الصلاة ونحوها ما لم يجد بلا يؤدي الى اغلال شيء يلاقى
البدن فانه حينئذ يجب الازالة لتحريم تلطيخ البدن بنجاسة كما
تقدم وعبارة الديوان ومن ترك الاستنجا حتى خرج عليه وقت
الصلاة من غير عذر متعمد لذلك فقد كفر قوله والدليل على فرضه
الخ قد يقال الدليل الذي ساقه انما يدل على كون الاستنجا بالماء
افضل الا ان يقال الشاء على الفعل اذا اطلق ينصرف الى الكامل والكامل
انما يكون على الواجب حرره قوله ما روى عن النبي عليه السلام قال
لاهل قبا الخ رواه البرزاري من قومنا وقال بعضهم ضعيف وقال النووي

ويسترجح الاستنجا كما يسترجح
حاجته لان المعنى واحد والله اعلم
باب في الاستنجا بالماء

والاستنجا بالماء فرض لازم على
من فرضت عليه الصلاة ما لم
يكن مانع من ذلك والدليل
على فرضه ما روى عن النبي
عليه السلام قال لاهل قبا
وكانوا يميرون الماء على اثر البول
والغائط فانزل الله فيه رجالا

في المجموع لا اصل له قوله وكان ذلك عندهم واجبا او ندبا او مباحا
اقول لعل هذا مبني على جواز اجتهاد الصحابة مع وجوده صلى
الله عليه وسلم وذلك مثل ما وقع لمعاذ بن جبل رضي الله عنه

حين قام فأتى بما فاته خلفه
صلى الله عليه وسلم فانه محال
ان يقوم معاذ من غير اعتقاد
وجوب او ندب او اباحة ويدل
ايضا لجواز الاجتهاد حديث
معاذ ايضا حين بعثه النبي صلى
الله عليه وسلم الى اليمن فليراجع
وليحزر ويحتمل ان يكون وجوبه
بعد التقرير ومسئلة الاجتهاد
في زمانه مختلف فيها والمختار
الجواز سواء كان في حضرته
صلى الله عليه وسلم ام لا وانما
استبعد المانع لوقوع الاعتماد
على الظن مع امكان القطع ولا
يضر ذلك لانه بالتقرير يصير
قطعا قوله والجمع بين الحجارة

يجب ان يتطهروا والله يحب
المطهرين فقال لهم النبي عليه
السلام يا اهل قبا ان الله قد
اثنى عليكم في الطهور فما هذا
الطهور قالوا نمر الماء على اثر
البول والغائط فقرأ عليهم
الآية فلحق بالوجوب وفي
الاصول ان كل شيء اقر عليه
امته وتركهم وفعلوه بين
يديه وكان ذلك عندهم
واجبا او ندبا او مباحا فهو
من سنته صلى الله عليه وسلم
وروى عن جابر بن زيد رحمه الله
قال الرجم والاختتان والاستنجا
والوتر سنن واجبات والجمع
بين الحجارة والماء افضل وهو

والماء افضل الخ انظر هذا فانه ان اراد به مع وجود الماء فتعبيره
بافضل مشكل لاقتضاه جواز الاقتصار على احدها اما جوازه
بالجمر مع وجود الماء فلم ار من جوزه من اصحابنا بل قالوا اذا ترك

الاستنجاء بالماء مع وجوده وقدرة استعماله حتى خرج الوقت
كفر واما جوازه بالماء فقط فمقيد عندهم بعدم وجود ما يستنجى

قول اصحابنا رحمهم الله قال الله
عز وجل وانزلنا من السماء ماء
طهورا والطهور هو الفعول للظهور
وهو المتطهر في نفسه والمطهر
لغيره والشئ لا يسمى فعولا
الا اذا كثر منه ذلك كقولهم
للكثير الاكل اكل والكثير
الشرب شروب على المبالغة
وكل ما كان من الاوصاف ابعدا
من بنية الفعل فهو ابلغ والماء
كله جائز الاستنجاء به مضافا
او غير مضاف والمضاف هو

به غير الماء اللهم الا ان يقال
افضل ليس على يابه ويراد
بما لا فضل فيه ما لا يجزى
حرره وعبارة الشيخ اسماعيل
رحمه الله تعالى في الفصل
الثاني في كيفية الاستنجاء
بالماء ولا بد عندنا فيه من
الجمع بين الماء والاحجار
الح الا ان كلامه بعد ذلك
مشكل وقد قال ابن حبيب
من المالكية لا يجزى الحجر
مع القدرة على الماء وخص

الاحاديث في السفر وعدم الماء قولهم والماء كله جائز الح المراد
به ما يقابل الممتنع فلا يرد عليه ان الاستنجاء بالمضاف مكروه
كانص عليه في الديوان وفيه نظر لا يضرب كلام الديوان
فالحق ما قاله المصنف رحمه الله قولهم او غير مضاف الح وهو
المطلق وعرفه الشيخ اسماعيل رحمه الله بقوله وهو الباقي
على اوصاف خلقته من غير مخالطة له وعرفه بعضهم بقوله
وهو ما صدق عليه اسم الماء بلا قيد وهو مساو للاول لان
الماء اذا خولط بشئ لا يصح ان يطلق عليه اسم ماء بلا قيد

وظاهر كلام الشيخ اسما عيل رحمه الله يشمل الماء الذي جمع من
 النداء والذي كان سائلا ثم جمد ثم ذاب بعد جوده كالشج
 والبرد وظاهره ايضا ولو كان سور بهيمة لا ينحس سورها
 وانظر الملح اذا ذاب ويشمل سور حائض او جنب وفضل طهارتها
 او كان كثيرا خوطا بنحس لم يغيره او كان تقيره مما تولد منه كالطلب
 بضم الطاء وسكون الحاء وبضم اللام او بفتحها وهو خضرة تغلو
 الماء بطول مكته او تغير بقراره كحل بارضه ما لم يتبين اثره
 في الجسد وقيل ولو تبين او تغير بمطروح فيه كتراب او زرنج
 * (فاشدة) * المياه التي لا يستنجأ بها منها الماء الذي
 فيه الودك ولم يمكن زواله والماء الذي طبع فيه الطعام وبقي
 فيه وقيل لا يستنجأ به ولو عمل فيه الملح فقط وماء السبخة
 اذا تبين اثره في الجسد وقيل يستنجأ به والماء المكدر اذا بلغ
 تكديره حتى يلصق التراب بيد من اغتسل به وقيل لا باس
 به بخلاف الوضوء وقيل هو كالا يستنجأ والماء الراكد فرخص
 في الكثير الذي اذا حرك من الطرف لم تبلغ حركته الطرف
 الآخر وماء البئر اذا كان لا يجري ماؤه وقيل يستنجأ به وماء
 العين الذي لا يخرج منها شئ ما لم ينشف ماؤها او يزداد
 فيها او يخرج منها ولو اقل القليل وماء ساقية لا يدري يجري
 ماؤها او لم يجري والماء الجاري اذا لم يكن الا ما مر بالميتة او النجس
 وفيه رخصة وماء الاحواض والسواقي اذا كان الماء يجري
 اليها ولا يخرج منها في حال جريه اليها وقيل بجوازه اذا كان
 يخرج منه وماء الخليج ونحوه اذا كان لا يزيد بزيادة الوادي

ولا ينقص بنقصانه والماء المضاف وماء اليهود وماء ولغ فيه
الكلاب والسباع وكذلك ما اصابه ذومخلب من الطير او
الحيات واللفاعي واللماحي وما اشبهها وماء الاناء المكشوف
في الصيف وما اشتراه الرجل فضيه قولان والماء الحرام فان فعل
اجزاه وعليه غرم قيمته لربه وماء الغدران اذا كان قليلا
ولم يمكنه منه الاخذ بانية او جعل مستحبا بجانبه وماء كان
في بطون البهائم والماء الذي يغرفونه للسنه اذا وجد غيره
والماء الذي اعطاه عبد غيره او طفل غيره الا اذا كان على وجه
الدلالة والماء اذا شهد امين بنجاسته وقيل لا بد من امينين
واما اهل الجمله وما لا تجوز شهادتهم فلا يشتغل بهم الا اذا صدق
على قول والماء الذي يعطى في الحقوق اذا كان غنيا والماء المضطر
اليه وماء الاناءين المتجنس احدهما واشتبهه على قول وكذلك ماء
الاناءات المتعددة اذا كان الطاهر واحدا على قول وماء آنية

اختلطت مع انية صبي او
مجنون او بالغ غائب فقول
فان قال قائل الخ اقول ترتيب
السؤال ينبغي ان يكون هكذا
فان قال قائل هذا ينكسر عليك
لان من قولك الاستنجاء لا يجري
بدون الماء والعلة التي ذكرتها
لجواز الاستنجاء بالماء المضاف
الى الطعام تقتضي جواز

المضاف الى مكان قائم فيه كماء
البحر او مضاف الى شئ خارج منه
كماء البقول او مضاف الى شئ
واقع فيه كماء الصباغات وغيرها
الا ما يكره من الاستنجاء بالماء
المضاف الى الطعام لحرمته فان فعل
فلا بأس عليه لان علة الاستنجاء به
زوال اثر النجاسة فان قال قائل
هذا ينكسر عليك لان من قولك

الاستنجاء لا يجزى بهادون الماء
 وجوزت الاستنجاء بها هنا
 بالماء المضاف الى الطهارة
 وفيه قيل له عندي والله اعلم
 ان زوال النجاسة يكون بالماء
 وغيره من المسح او ما ينزل العين
 لان المراد من النجاسة زوال
 العين والشرع قد ورد بذلك
 الدليل ما روى من طريق ابن
 عباس ان النبي عليه السلام
 قال المذي والودي والمنى
 ودم الحيض والنفاس نجس
 لا يصلى بثوب وقع عليه شيء
 منها حتى يغسل ويحول اثره
 فقد جعل غاية الطهارة زوال
 الاثر والماء اقوى مادة في زوال
 العين من غيره لكن المسح في الفروج وموضع الشعر وموضع الشقا في الرأس
 لا يجزى لانه لا ينقى ولذلك قلنا لا يجزى الا الماء واما مساء
 المجذومين واهل العلل مثل المجروب والمجدور وغيره فانه
 يجزىه التيمم ولا يستنجاء بهم اثم اذا خاف المضرة من ما اثم فان
 عارض معارض بقوله عليه السلام لا هامة ولا عدوى اى
 لا يتحول شيء من المرض ولا يعد وقيل له لما روى ان النبي عليه

الاستنجاء بغير الماء وما يزيل
 اثر النجاسة كما يدل عليه حاصل
 الجواب واما قوله وقد جوزت
 الاستنجاء بالماء المضاف وغيره
 فلا دخل له في السؤال اللهم الا ان
 يقال المراد بغيره اى غير الماء على
 ان تكون الاضافة للجنس وبقوله
 وجوزت اى بناء على ما تقتضيه
 العلة وان لم يصرح به الشيخ
 رحمه الله تعالى حرره وحاصل
 الجواب تسليم اقتضاء العلة
 العموم الا ان الفروج وما ذكر
 معها الشدة تعلق النجاسة بها
 طلب في ازالتهما ما هو اقوى مادة
 في ذلك وهو الماء والله اعلم
 كذا تخيلت

قولهم الا بالشراء انظر هل المعتبر
في ثمن المثل تلك الحالة التي
هو فيها زمانا ومكانا من غير
انتهاء الامر الى حالة الاضطرار
فان الشربة وقتئذ تشتري
بدنانيرا او ثمن مثله في ذلك
الموضع في غالب الاوقات
والا لا يستحق ذلك والشراء
يمد فيكتب بالالف ويقصر
فيكتب بالياء وجمعه اشربة
قولهم ان لم يزد عليه في الثمن
اي او يحتاج اليه لمؤنته او
مؤنة حيوان محترم او دين
لان هذه الامور لا بد لها
بخلاف الماء كذا ظهر والله اعلم
(فائدة) * في بعض كتب
اصحابنا من اهل عمان رحمهم
الله ومن قدر على ثمن الماء

السلام من طريق ابن عباس
قال لا يورد هاتم على مصح اي لا
ينزل عليه فيضره والضرر لا يحل
علما ان قوله عليه السلام
لا هامة ولا عدوى وقوله فما
اعد الاول ما كان تتوهمه
العرب ان هذه الاشياء ليس
له فيها صنع وانما فعل غيره
ونهاهم ان يعتقدوا ذلك
والدليل ما روى عن جابر بن زيد
رحمه الله قال بلغني عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه
صلى صلاة الصبح بالحديبية
في اثر سماء كانت من الليل فلما
انصرف من صلاته اقبل على
الناس فقال لهم هل تدرون
ما قال ربكم قالوا الله ورسوله
اعلم قال اصبح من عبادي

مؤمن بنى وكافر امامن قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك
مؤمن بنى وكافر بالكوكب وامامن قال مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك
كافر بنى ومؤمن بالكوكب وان لم يحمد الماء الا بالشراء فانه ان لم
يزد عليه في الثمن فانه يشتريه لان الله لم يكلفنا ان نبيع

اموالنا بما لا تسوى وقدرى
ان النبي عليه السلام نهى عن
اضاعة المال وذلك في البيع
والشراء وقال آخرون يشترى
ولو زادوا عليه في الثمن لان
مالا يصل اليه الا بماله عندهم
مستطيع عليه الدليل ما روى
ان النبي عليه السلام قال
في استطاعة الحج الاستطاعة
زاد وراحلة فجعل المال من
الاستطاعة وقال آخرون
يجزىه التيمم ولا يشترى الماء
لان الله لم يكلفنا ان نشترى
فرائضه قال فان لم تجدوا ماء
فتمسكوا صعيدا طيبا فذكر

للموضوء لزمه شراؤه باى ثمن
ما لم يضره في بقيه طريقه ولا
يتحمله بدين فان باعه عليه
صاحبه باكثر من ثمنه في
موضعه لزم البائع رده فضل
الثمن عليه * (مسئلة) *
واذا امتنع الماء بفلاء وبلغ فوق
ثمنه وكان في شرائه على من عدمه
كثير ضرر جاز له التيمم وليس
له ان يتلف جزءا من ماله
فيضر بنفسه وكذلك ان كان
المتمسك بمحرف به من ذهاب نفقة
او راحلة وخشى على نفسه عند
اخراج ذلك من يديه لم يكن
عليه شراء الماء وتيمم وهذا

ما لا تنازع بين العلماء فيها علمنا وان وجد بتمنه وكان الثمن
غير محف به وجب عليه شراؤه لان القادر على الثمن قادر على الماء
* (مسئلة) * وكذلك لو جاء الى بئر وليس عنده حبل ولا دلو وجب
عليه شراء حبل ودلو ليتوصل الى الماء اذا وجد السبيل الى شرائها وبالله
التوفيق * (مسئلة) * وان كان عنده عبد غيره ان استعان به قدر على
الماء وان لم يستعن به لم يقدر قال يستعمل العبد اذا كان مقداره على ادائه
ويرجو الخلاص منه قيل ولو كان العبد ليتيم قال نعم قوله ولو زادوا عليه

في الثمن الخ عبارة بعض قومننا
ولزم قبول هبة ماء لا ثمن
او قرضه واخذه بئث اعتيد
لم يحج له بئث وان بذمته
قولر فانه يتدين ويتسلف
ظاهره ولو زيد عليه بسبب
الاجل ما يليق به فالظاهر
ان هذا مقيد بما اذا كان له
مال غائب وامتد الاجل
الى ان يصل الى ماله اذ
حينئذ قد اشتراه بئث
مثله بخلاف ما اذا لم يكن له
مال غائب فانه ينبغي ان لا
يلزمه الشراء بلا خلاف والله
اعلم قولر والمرأة ان لم تجد
الماء الخ انظر حكم الرجل والظاهر
انه كذلك وفي الديون التصريح
به * (فاشدة) * من تحول

الوجود ولم يذكر الشراء وكذلك
يلزم صاحب هذا القول ان
لم يجد الرقبة في كفارة الظهار
ووجد الثمن ان لا شئ عليه
وهذا القول اضعفهم عندي
والقول الاول اصح وكذلك
ادات الماء على هذا الحال وان
لم يجد الماء الا بالدين او بالسلف
فانه يتدين ويتسلف ولا
يتيم لان كل ما لا يمثل الامر
الا به فهو ما موربه وقال
بعضهم يحز به التيم ولا يتدين
وهذا القول عندي احسن
لان الله تعالى لم يكلفنا ان
نقضى الدين بالدين وان لم يجد
الماء الا بالحقوق شبه الاتصال
وغيره وكان ممن يحل له ذلك
فانه ياخذهم ويتوضا ولا يحز به

التيم لانه واجد للماء وقال بعضهم يحز به التيم ولا يكون
واجد للماء الا اذا كان الماء لديه او كان عنده مال يصل به اليه
او وجده من غير على غير سبيل الحقوق والديون والمرأة اذا
لم تجد الماء الا بتكاسها فانها تتيم لانها غير واجدة للماء ووجود

الماء لا يكون الا بقدره بدنية
او قدرة مالية وهما معدومتان
ولا يكلف في ذلك مال غيره كما
لا يكلف قوة غيره ان لم يقدر على
الاستنجاء وان استنجاه احد
من الناس غير امراته او سرية
فقد هلك ان تعد ذلك ويجزیه
ذلك لنزع النجاسة وان
استنجت له امراته او سرية
فهو غيرها لك ولكن لا يستحب
له ذلك لانه لم يكلفه ومن لا
ينقطع البلل من ذكره فانه
يثيم ويجزیه وان كان البلل
ينقطع من ذكره مقدار ما
يستنجاه فيه فانه يستنجي
ويحتشي بعد ما يحف البلل من
ذكره ان كان يمنعه الحشوش
يتوضا بعد ذلك وانما يحتشي
بالقطن الصافي النقي

له مخرج البول او القائط وخرج
من غير يابه فصار يبول او
يتغوط من غير ابوايه فليس
عليه الاستنجاء الا انه ينقي
النجس من جسده * (مسئلة) *
قال قومنا من كان في سفر
واحتاج الى الماء لوضوءه
فعرض عليه لزمه قبوله ولم
يجزله التيمم وقال بعض
الشافعية ان الرجل اذا لزمه
كفارة ولم يكن معه ثمن
الرقبة فعرض عليه رقبة
او ثمنها لم يلزمه قبول ذلك
للفرق بينهما ان اصل الماء
الاباحية الا ترى انه لو كان
في نهر جار كله لرجل واحد
بحار لكل احد ان يشرب منه
ويتوضا من غير اذنه ولا مئة
تلقمهم في ذلك انتي مختصر

الخصال قوله فانه يستنجي ويحتشي الخ واما اذا كان يستنجي وينقي
ولا يعارضه البلل مقدار ما يصل فيه قاعا فانه يستنجي ويصلي
قاعا ومنهم من يقول يثيم ويصلي قائما ركعا ساجدا واما ان كان

يحصل له ذلك مقدار ما يصل
مضطجعا فإنه يتيم ويصلي
قائما ركعا ساجدا قولر بالقطن
أي أو بما يرد ذلك مما لا يضربه
ويرد البلل ولا يحتشي بحشو
واحد مرتين حتى يغسله قولر
والعقلة في القاموس والعقل
والعقلة محركين شيء يخرج من
قبل المرأة وحيا الناقة كالآلة
للرجل عقل كفرج فهي عفلاء
والتفيل أصلاحه والنسبة
اليه وفيه أيضا خصية آخرة
عظيمة بلا فتق* (فائدة)*
في أحكام الألف من طهارته
وصلاته وذبحته وشهادته
وغیره ذلك فيما روى عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال

وكذلك أن كان به جرح لا يرق
دمه فإنه يغسل ذلك الدم فإن
قدر على أن يسكره بشئ سكره
وتوضأ وإن لم يقدر تيمم وقال
بعض يحزير التيمم في كل هذا ولا
يحتشي أن لم يقدر وكذلك كل من
لا يصل إلى الطهارة فإنه يتيم
مثل المجبوب والمستاصل إن لم
ينقطع البلل منهم وكذلك
الألف البالغ في الأيام التي
يعذر فيها والعقلة وصاحب
البواسير وروى أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه جرحه أبو لؤلؤة
عبد المغيرة فضرب التيمم فأت
قال قائل اليس كل ما ينقض الوضوء
ينقض التيمم قيل له نعم إذا
كان صحيحا وأما المريض فلا إن

الله أباح للمريض التيمم عموما وهذا عاجز عن الوضوء لأنه لا يتم
له وقال أبو يعقوب يوسف بن خلفون رحمه الله في كتاب الجوابات
من به سلس البول لا ينقطع عنه قدر ما يتوضأ ويصلي فإن الزبيح
ابن جبيب رضي الله عنه يقول يتخذ كيسا ويجعل في أصله ترابا
ويحتشي رأس أحليه بقطن ويتوضأ لكل صلاة هذا الذي أجد

في آثارهم رحمهم الله جابر بن زيد
والربيع بن حبيب وكذلك القول
عندهم في المستحاضة وكل
حدث دائم لا يرقا ولا ينقطع
قدر الوضوء والفراغ من الصلاة
والاصل في هذا الخبر النبي
صلى الله عليه وسلم في النساء
المستحاضات

(مسئلة في صفة الاستنجاء)

قد ذكر عن بعض المتقدمين من
اصحابنا في الاستنجاء من
الفاطر عشر مرار ومن البول
خمس مرار وهذا التحديد
يدل على اغفال صاحبه عن
وجه التعبد بظاهر النجاسة
فلان هذا يختلف في القلة

الاقلف البالغ لا تقبل له صلاة
ولا تؤكل ذبيحته وفي بعض
الروايات اذا بلغ ولم يجتن لا تقبل
شهادته وهي رواية عن احمد
ابن حنبل واستثنى احمد الكافر
اذا اسلم وخاف على نفسه الختان
ان له رخصة فيكون موافقا
لمذهب الاصحاب قوله اذا
استيقظ احدكم من نومه الخ
وفي رواية ابى عبيدة عن جابر
لانه لا يدري اين بات يكره
وسياق المصنف فيه كلام
قوله من نومه اخذ بعمومه
الشافعي والجمهور واستحبوه
عقب كل نوم وخصه احمد
بنوم الليل لقوله في آخر الحديث

والكثره وقال ايضا بعض اصحابنا لانهاية في عدد ذلك الا ان
ينتهي الى تطهير وطيب النفس لانهم انما كلفوا في ذلك
الطهارة عند الله لانهم لو كلفوا الطهارة عند انفسهم لاختلفت
اهواءهم في الطهارة ولكن عليهم الطهارة عند الله وليس عليهم
ان يعلموا انهم تطهروا عند الله ولا يكلفون في ذلك على ما علمه
الله وقد روى عن الامام عبد الوهاب رضى الله عنه انه قال

باتت يده لان حقيقة البيت
تكون بالليل وفي رواية لابي
داود وساق مسلم اسنادها
ايضا اذا قام احدكم الى
الوضوء حين يصبح لئلا
التغليل يقتضي الحاق نوم
النهار بنوم الليل وانما خص
نوم الليل بالذكر للغلبة ثم
الامر عند الجمهور على الذب
وحمله احد على الوجوب
في نوم الليل دون النهار
وعنه في رواية استحبابه
في نوم النهار وانفقوا على انه
لو غمس يده لم يضر الماء
وقول اسحاق وداود والطبري
ينجس والقريظة الصارفة
للامر عن الوجوب عند الجمهور

استقل عندي من رمي لكل باب
خمسین مرة ويؤيد هذا خبر النبي
عليه السلام لو ابصت استفت
قلبك يا وابصة وقال بعض
يفسل مخرج البول ثلاث مرات
لما روى عن النبي عليه السلام
من طريق ابن عباس قال اذا
استيقظ احدكم من نومه فلا
يفس يده في الاناء حتى يفسلها
ثلاثا ولم يجعل للفائض حدا لان
ذلك يختلف في القلة والكثرة واما
من قعد في نهر وعرك موضع
الفائض ثلاث مرات ولم يعلم انه
بقي من الاذى شئ اجراه ذلك
في قول ابن محبوب رحمه الله
ودليل هذا الراي الحديث المتقدم
حديث ابن عباس وقال بعض

التغليل بما يقتضي الشك لان الشك لا يقتضي وجوبا في هذا الحكم
استصحابا لاصل الطهارة واستدل ابو عوانة على عدم الوجوب بوضوء
صلى الله عليه وسلم من الشئ المعلق بعد قيامه من النوم كما سيأتي في
حديث ابن عباس وتعقب بان قوله احدكم يقتضي اختصاصه بغيره
صلى الله عليه وسلم واجيب بانه صلى الله عليه وسلم صح عنه انه غسل

بعض اذا ذهب اللين وجاءت
 الخشونة علم انه قد طهر واذا
 اراد الاستنجاء غسل يديه
 قبل ان يدخلها في الاناء ولو
 كانتا طاهرتين لتلا يسبق اليهما
 النجس فلا يجزيه الا الماء الكثير
 ثم يبدأ في غسل مخرج البول
 قبل حتى ينقيه فان قدم موضع
 الفاظ فلا بأس اذا استتصف
 لكن المأمول ان يقدم مخرج
 البول لان غسل النجس انما
 يبدأ من فوق لانه لا ينقى
 اذا بدأ من اسفل واذا غسل
 موضع البول افاض الماء على
 يديه ثلاث مرات وعندى
 لاجل ما يبقى في يده من النجس
 لم يصبه المرك فان قال قائل
 فيجزيه النضح ان يبقى في يده شئ قيل له نعم يجزيه لانه قد ورد
 الشرع بالنضح في زوال النجاسة الغير المتيقنة الدليل ما روى
 من طريق انس بن مالك قال كانت جدتي مليكة صنعت لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم طعاما فاكل منه ثم قال قوموا فادخلوا
 لكم قال انس فمئت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس

يديه قبل ادخالها في الاثناء
 في حال اليقظة فاستحباه بعد
 النوم اولا فيكون تركه لمبيان
 الجواز وايضا فقد قال في هذا
 الحديث حتى يغسلها ثلاثا والتقييد
 بالعدد في غير النجاسة المعينة
 يدل على ندبيته قوله فلا
 يغسل يده في الاثناء اى الذى
 اعد للوضوء خرج بذكر الاثناء
 البرك والحياض التى لا تفسد
 بنفس اليد فيها وسياتي الكلام
 عليه قوله فلا صلى لكم الرواية
 المشهورة كسر اللام وفتح الياء
 وفي رواية لا صل بحذف الياء قال
 ابن مالك روى بحذف الياء
 وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجهه
 ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة

ايجزيه النضح ان يبقى في يده شئ قيل له نعم يجزيه لانه قد ورد
 الشرع بالنضح في زوال النجاسة الغير المتيقنة الدليل ما روى
 من طريق انس بن مالك قال كانت جدتي مليكة صنعت لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم طعاما فاكل منه ثم قال قوموا فادخلوا
 لكم قال انس فمئت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس

لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضرة واللام ومصحونها خبر
لمبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لاصلي لكم ويجوز على مذهب
الاخفش ان تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند سكون
الياء يحتمل ان تكون اللام ايضا لام كي وسكنت الياء تخفيفا ولام
الامر وثبتت الياء في الجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة قبل
من يتقى ويصبر وعند حذف الياء اللام لام الامر وامر المتكلم
نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال ومنه
قوله تعالى ولنخل خطاياكم قولا لكم اي لاجلكم قال السهيلي
الامر هنا بمعنى الخبر كقوله تعالى فليمد له الرحمن مدا ويحتمل

فنضحت بالماء فتقدم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فصفقت
انا واليتيم وراءه والعجوز من
وراءنا فصلى بنا ركعتين فانصرف
ثم يغسل ذكره كله بعد ذلك
ثم يفيض الماء على يديه ثلاث مرات
فان قال قائل قد قلت ان المراد
بالاستنجاء زوال العين فلم امرته

ان يكون امر اللهم بالانتقام لكنه
اضافه لنفسه لارتباط فعلهم
بفعله قوله من طول ما لبس
الح فيه ان الافتراش يسمى لبسا
وقد استدل به على منع افتراش
الحريير لعموم النهي عن لبس الحريير
ولا يرد على ذلك ان من حلف لا
يلبس حريرا انه لا يحنت بالافتراش

لان الايمان مبناها على العرف قوله فنضحت به يحتمل ان يكون النضح
لتلين الحصى او لتنظيفه او لتطهيره ولا يصح الجزم بالاخير
بل المتبادر غيره لان الاصل الطهارة اه فتح البازي قوله فصفقت
انا واليتيم الخ هذه الرواية بالضمير افصح ويجوز في اليتيم الرفع
والنصب قال صاحب العدة اليتيم هو ضمرة جد الحسن بن عبد

بغسل ذكره بعد غسل مخرج البول
قيل له من اجل ما يلحقه من
النجس ولما روى ان النبي عليه
السلام قال للمقداد بن الاسود
وقد ساله عن رجل دنا من امراته
فخرج منه المذي فاذا عليه قال
عليه السلام اذا وجد احدكم
ذلك فليضع ذكره بماء ثم يتوضأ
وضوء الصلاة ثم يقصد الى
بيضته اليمنى فيغسلها ثم
اليسرى ثم يجمعهما بالغسل ثم
يفيض الماء على يديه ثلاث مرات
كما قدمنا فان قال قائل ولم
امرته بتقديم اليمنى قبل اليسرى
قيل له هذا استحباب عند العلماء

الله بن ضمرة وضمرة هو ابن ابى
ضمرة مولى رسول الله صلى الله
عليه وسلم واختلف في اسم ابى
ضمرة فقيل روح وقيل غير
ذلك وجزم البخارى بان اسم ابى
ضمرة سعيد الحميرى ويقال
سعيد قوله والعجوز هى مليكة
المذكورة اولاً لا فائدة في هذا
الحديث من الفوائد الجارية الدعوة
ولولم تكن عرسا ولو كان الداعى
امراة لكن حيث توهم الفتنة
والاكل من طعام الدعوة وصلاة
النافلة جماعة وتنظيف مكات
المصلى وقيام الصبى مع الرجل
صفا وتأخير النساء عن صفوف

والشرع قد ورد بتقديم اليمنى على الشمال في امور كثيرة كما روى انه شرب
وناول من عن يمينه فقال الايمن فالايمن ولما روى انه استقبل القبلة
واعطا للحالق شق راسه الايمن ثم الايسر ثم يجمع بيضتيه وذكره
بالغسل ثم يفيض الماء على يده ثلاث مرات ثم يقصد الى ما بين
البابين بالغسل حتى يستنظفه وهذا غير المتاهل والمتاهل اذ لم
يحدث لنفسه ما يوجب غير هذا واما اذا جامع فانه يبدا بغسله
من السرة الى اسفل حتى يصل الى الثقبه فيغسلها كما ذكرنا

الرجال وقيام المرأة صفا وحدها
 ذالم يكن معها امرأة غيرها وفيه
 اقتصار في نافلة النهار على كفتين
 تلا فالمن اشترط اربعاً وصحة
 صلاة الصبي المميز ووضوءه
 وان محل الفضل الوارد في صلاة
 النافلة مفرد حيث لا يكون
 هناك مصلحة كالتعليم بل يمكن
 ان يقال هو اذ ذاك افضل ولا
 سيما في حقه صلى الله عليه وسلم
 وفيه الرد على من روى عن
 عائشة رضي الله عنها انه لم
 يكن يصلي على الحصى *

باب في الوضوء اعلم ان اقسام
 الوضوء اربعة فرض وسنة
 وفضيلة ومباح وفروضه خمسة

قبل بعد غسل ذكره وعانته وما
 يحاذيها ويجمع بيضتيه بالغسل
 ثم يغسل رفقيه بعد ذلك ثم
 يفيض الماء على يديه ثلاث مرات
 وانما يبدأ بغسل اليمنى كما ذكرنا
 ثم يرجع الى غسل مخزجة الغائط
 فيبدأ في غسله من فوق الباب
 الى اسفله لان الخس انما يبدأ
 في غسله من فوق كذلك يغسل
 الا انه لا يجاوز المخرج في اول
 غسله لئلا ينقل الخس من
 موضعه ويجعل السعة في جسده
 قليلاً قليلاً حتى يستقصى سعة
 بدنه وانما قلنا لا يسترخي اول
 مرة ليحكم على موضع الخس ثم
 يفيض الماء على يديه ثلاث مرات

كما قد منا ثم يجعل الشدة في جسده ايضاً يبدأ بالسعة ويختم بالضيق
 ويتمادي في الغسل حتى ينقى واذا فرغ من استنجائه افاض الماء على اعضاء
 استنجائه ثم يفيض الماء على يديه ثلاث مرات وينبغي له ان
 يغسل مقعدته اليمنى ثم اليسرى غسلًا نظيفاً ثم يجعها
 بالغسل الى عجم الذنب والله اعلم وبالله التوفيق

باب في الوضوء

لاداء الصلوات الخمس للمحدث وللجمعة ولصلاة الجنازة ان تعينت
 ولطواف الافاضة ولطواف العمرة ويستثنى اربع لصلاة السنن
 ولطواف الوداع وليس المصنف وللجنب اذا اراد ان ينام ولم يفتسل
 وفيضا ثلث اربع للنوم ولقراءة القرآن والدعاء ولادخول المسجد
 ومباحة نوعان لركوب البحر وشبهه من الخناوف وليكون به على
 طهارة من ارادة صلاة والله اعلم والوضوء لغة سياقي في كلام
 المصنف رحمه الله والمراد بالوضوء ذكر احكامه وشرايطه وصفته
 فالوضوء بالضم هو الفعل وبالفتح الماء الذي يتوضأ به على المشهور
 وقيل بالعكس وعن التحليل الفتح فيها وحكى ضمها وهو شاذ وهو
 من خصائص هذه الامة ولا ينافيه حديث هذا وضوءى
 ووضوء الانبياء من قبلى لان الخصوصية لها لا لأممنا
 لاممها لكن فضيلة الغرة والتجليل في المحشر لهذه الامة دون
 غيرها اعلم ان شروط الوضوء منها ما هو للوجوب فقط
 كالبلوغ والوقت ومنها ما هو شرط صحة فقط كالاسلام على
 الراجح وارتفاع موانع الحيض والنفاس ومنها ما هو شرط وجوب
 وصحة كالعقل وكونه غير ساه ولا نائم وزاد بعض المخالفين
 عدم الاكراه في شروط الوجوب وانظره على قواعد الاصحاب
 اذ يقولون ان الاكراه لا يكون الا فيما يتعلق بالقول فقط راجع
 شرح العدل قلت الذى تقتضيه قواعد المذهب ان المكروه
 مكلف فحينئذ لا يسقط عنه الوضوء ثم رايت ذلك في الشيخ
 اسماعيل رحمه الله عده من الشروط وسياقي ونصر عبارته
 في التيمم قلت بقى من شروط صحته الاستنجاء وقد تقدم

والاختتان عند اصحابنا على الرجال دون النساء قد يقال الوقت شرط وجوب وصحة في الابتداء لكن لما لم يكن شرط صحة على الاطلاق صح جعله من شروط الوجوب فقط حرره قولنا يعني

وهو فريضة الدليل على فرضه الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الآية يعني اذا اردتم ان تقوموا الى الصلاة وانتم محدثين واما السنة فما روى من طريق ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام قال لا ايمان لمن لا صلاة له ولا صلاة لمن لا وضوء له ولا صوم الا بالكف عن محارم الله وما روى انه قال عليه السلام لا صلاة بغير طهور واما الاجماع فانه لم ينقل

اذا اردتم الخ قاعدة العيب بالتعبير بالفعل عن امور احدها وقوعه وهو الحقيقة الثاني مشارفته نحو واذا اطلقت النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اى فشارفن انقضاء العدة اذ بعد انقضاء العدة لاحكم له عليها وهو مجاز من تسمية الشئ بما يقول اليه والثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اى قادرين على الفعل واصل ذلك ان الفعل مسبب

عن القدرة والارادة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس قولنا اذا اردتم قد استنبط بعض العلماء من هذه الآية وجوب النية في الوضوء لان التقدير اذا اردتم القيام الى الصلاة فتوضؤوا الاجلها ومثله قولهم اذا رايت الامير فقم اى لاجله قولنا بغير طهور هو بضم الطاء والمراد به ما هو اعم من الوضوء قولنا واما الاجماع الخ هذا يقتضى

ان الوضوء لما عدا الفرائض واجب بل صريح كلامه فيما سياتي كذلك
وقيل الوضوء بحسب المتوضا له وقيل شرط لا تصح الصلاة الا به
ولا يقال فيه سنة ولا نفل واذا عدم الشرط انتفى المشروط قلت
صرح كلام الشيخ اسماعيل رحمه الله ان الوضوء بحسب المتوضا له

قلت والظاهر ان الخلاف بينهما
لفظي وذلك لان من اثبت
الفريضة اراد بالفرض ما يتوقف
عليه صحة العبادة ومن قال
بالسنة مثلا اراد بالفرض ما يثاب
على فعله ويعاقب على تركه والله
اعلم قولي على كل من لزمه فرض
الصلاة الخ ولا يرد عليه ما قيل
من اقتضاء صحة صلاة الصبي
بلا وضوء مع انها لا تصح الا به
لان الوضوء شرط في صحة صلاته
لا فرض في حقه فاذا لم يتوضأ لم
تصح صلاته قولي واما متى يجب
الخ اختلف العلماء ايضا في موجب
الوضوء فقيل يجب بالحد وجوبا
موسعا وقيل به وبالقيا الى الصلاة
مسئلة في النية قولي
في النية الخ قال بعض هي قصد

اليان عن احد من المسلمين في ذلك
خلاف واما من يجب عليه فانه
يجب على كل من لزمه فرض الصلاة
وهو البالغ العاقل الدليل على هذا
الاجماع والسنة اما السنة فما
روى عنه عليه السلام قال رفع
القلم عن ثلاثة من امتي عن الصبي
حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفريق
وعن النائم حتى يستيقظ واما
الاجماع فانه لم ينقل اليه خلاف
في ذلك واما متى يجب فهو اذا دخل
وقت الصلاة او اراد الانسان الفعل
الذي فيه الوضوء الدليل قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة
الاية فوجب الوضوء عند القيام
الى الصلاة والصلاة من شرطها
دخول الوقت والله اعلم
(مسئلة في النية) *

شيء مقترن بفعله فاذا قصد وتراخا عنه عزم وشرعت النية لتمييز
العبادات من العادات كالجلوس يكون الا اعتكاف تارة ولا ستراحة
اخرى ولتمييز مراتب العبادات كالصلاة تكون للفرض تارة وللنفل
اخرى وشرط النية العلم بالمنى كما سيأتي في الصلاة وهل ان
اعتقد ان جميع افعاله فرض تصح او سنة فلا او البعض فرض
والبعض سنة ولم يميز ولم يقصد بفرض سنة تصح حر جميع ذلك
بنقل صريح قولهم والنية شرط هذا هو المشهور والعرب اياه في
المذهب وقيل ليست بشرط في صحته وانما امر بها النبي صلى الله
عليه وسلم لنيل الثواب واليه اشار صاحب الدعا ثم رحمه الله بقوله
فان تَوَضَّأتْ بِلَا نِيَّةٍ * فَصَلِّ لِلْفَرْضِ، وَاللَّأَجْرِ

ويحتمل ان يكون مقصوده بلا نية فرض او نفل فلا ينافي وجوب

والنية شرط في صحة الصوم
والدليل قوله تعالى وما امر الا
ليعبدوا الله محليين له الدين
وما روى ان النبي عليه السلام

اصل النية والله اعلم وهي المقصد
للشيء المأمور به باعتقاد من
الالتزام والنية عليه بالبرهان
ويلزمها تمييز العبادة عنه

غيره او محليها القلب عند اكثر التشريفة واقل الفلاسفة الاذنه ان
العقل واللام والارادة والميل والاعتقاد وحيث انما لا يشترط
واكثر النواصب في الابعاد (ف) وان يفرق في الابعاد والاعتقاد
عزيمه بعباده لا لا يضره ذلك كما يضره من ان الشيخ اسما عيل
رحمه الله وانما المضر فضره ارجعه وانظر ما اذا قال ان كنت احدث
فهو زاله اي في هذا الموضوع الحديث ثم يتيقن حديثه هل حديثه لا يرتفع
او يرتفع والظاهر الاول لعدم الجزم وكذلك لا يخرج بعض

الاحداث لا يجزيه وكذلك اذا جدد فتين حدثه وانظر ما اذا فرق
 النية على الاعضاء وفي الشيخ اسماعيل رحمه الله ما يؤخذ منه انه
 لا يصح اذ جعل من شرطها تقديمها باسرها * (فائدة) * عزوب
 النية اي الذهول عنها ليس بمضر والمضر هو رفضها بعد حصولها
 خلافا للمالكية حيث اغتفر واذلك في الوضوء والحج واما في الصلاة
 والصوم فيؤثر البطلان وهل الرفض المضمر ما كان في اثناء العبادة
 او ولو بعد كمالها والظاهر الاول والظاهر انه لا يجوز الاقدام على
 ذلك لقول الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فليتامل * (فائدة) * واذا
 نوى النفل صلى به الفرض هكذا في اثر اصحابنا رحمهم الله وذكر
 بعض المخالفين ان الاوضيعة اربعة عشر سبعة ينوب بعضها

عن بعض الوضوء للفرائض
 وللنوافل والجنائز والعيد
 والاستسقاء والكسوف ومس
 المصحف وسبعة لا يجزى
 بعضها عن بعض لدخول المسجد
 والنوم والدخول على السلطان
 وقراءة القرآن والتبرد والتنظيف

قال انما الاعمال بالنيات ولكل
 امرئ ما نوى اراد حصر الاعمال
 الى النيات وابطلها بغير نية
 وانما من حروف الحصر كقوله
 تعالى انما الله اله واحد وما
 روى عنه عليه السلام من عمل
 واهل كان بمنزلة من لم يعمل

والتعلم واصل ذلك ان كل عبادة لا تجوز الا بطهارة فالوضوء لها يجزى
 غيرها وكل عبادة تجوز بطهارة وغيرها فالوضوء لها لا ينوب غيرها
 قوله الاعمال الخ جمع عمل وهو في مقابلة الاقوال والمراد به اعمال
 البدن لان النية عمل القلب وليس بمراد لئلا يلزم الدور (فائدة)
 اعلم ان الوضوء يشتمل على فرائض وسنن وفضائل ومكروهات

ففرائضه المتفق عليها الماء المطلق والنية عند التلبس به مع استمرار حكمها وغسل الوجه بالاستيعاب وغسل اليدين مع المرفقين ومسح الرأس وغسل الرجلين مع الكعبين وسنته ثمان التسمية عند ابتداءه وغسل اليدين والمضمضة والاستنشاق وتخليل اللحية والاصابع ومسح ظاهر الاذنين وباطنهما والتثليث والترتيب وفضا ست ترتيب المسنون على المفروض والسؤال قبله بعود ولو يابسا

وصورة الفعل وصفته لا تدل على طاعة ولا معصية وانما تدل على طاعة ومعصية بتصرف النية فان عارض بعض من خالفنا بغسل النجاسة وقال ليست النية شرطاً في صحة الوضوء كما لا يفتقر غسل النجاسة الى النية لان في الوضوء شبهة من النظافة والوضوء في اللغة من الوضاءة والوضاءة النظافة والحسن ومنه قيل

والتوضي باليمين والمبالغة في الاستنشاق لغير الصائم ولبداءة من مقدم الرأس وتقليل صب الماء مع ذكر الله في اثناء الوضوء والدعاء ومكروهات الوضوء عشر الاكثار من صب الماء والزيادة على الثلاثة في المغسول وعلى الواحدة في المسح والوضوء في موضع الخلاء والكلام فيه بغير ذكر الله والاقتصار على

مرة واحدة لغير العالم والوضوء من الماء المشمس والوضوء من انا، الذهب والفضة وقيل حرام والتوضا عرياناً ولو في خلوة او ظلمة والتوضي من الماء المضاف الذي لم يتغير احد اوصافه ومسح الوضوء بالمنديل * (فاشدة) * زاد في القناطر وان ينفض فيرش الماء وان لا يلطم وجهه بالماء ومن انا الصفر قوله ترتيب المسنون على المفروض الترتيب على ثلاثة اوجه ترتيب الفرائض بعضها مع بعض وهذا هو

فلان وضئ الوجه اى نظيفه
فكان الغاسل لوجهه وضاه اى
نظفه بالماء وحسنه قلب عليه
بالطهارة اليابسة وهو التيم لان
التيم عنده قد قامت الدلالة
على انه محتاج الى النية وقياس
الوضوء الى التيم الذى هو بدل
منه اشبه من قياسه الى غسل
النجاسة لانه من جنس التقرب
وغسل النجاسة المراد منها زوال
العين ولذلك لا يحتاج الى النية
والوضوء عبادة غير معقولة
المعنى ولذلك يفتقر الى النية
وانما ينوى بوضوءه رفع الحدث

المختلف فيه اسنة ام فريضة كما
سياق ان شاء الله فى كلام المصنف
رحمه الله وترتيب السنن بعضها
مع بعض كقديم غسل اليدين
اولا ثم المضمضة ثم الاستنشاق
فلو استنشق ثم تمضمض لكان
تاركا لترتيبها ولم يتقرر له الشيخ
رحمه الله ويمكن ادخاله فى ترتيب
المسنون فى كلامه وترتيب سننه
مع فرائضه كترتيب المضمضة
على غسل الوجه فلو غسل وجهه
ثم تمضمض لكان تاركا لترتيب
السنة مع الفرض قوله من الوضوء
اى ماخوذ من الوضوء قوله

يفتقر الى النية ومحلها اولا غسل اليدين وقيل عند المضمضة وقيل
عند اول واجب والمختار الاول لانه ان لم ينولها لزم عروها عنها
وان نوى لزم ان يكون للوضوء نيتان ولا قائل به وجع بعضهم بين
القولين بان يبدأ بها اول الفعل ويستصحبها الاول فرض من كلام قومنا
قال الشيخ اسماعيل رحمه الله ويستديم النية الى غسل الوجه فان نسيها
عند الوجه فقد شدد بعضهم فى وضوءه ان لا يجزئيه لان ما قبل الوجه سنن
تواجب والمقصود من العبادات واجباتها قوله وانما ينوى الخ والاستباحة
الصلاة كما قاله الشيخ اسماعيل رحمه الله تعالى وظاهره رحمه الله

يقول ارفع بطهارتي هذه جميع
الاحداث وانظر للصلاة طاعة
لله ولرسوله عليه السلام
(مسئلة) في التسمية
وغسل اليدين ذهب قوم الى ان
التسمية من فروض الوضوء
واحتجوا بما روى عنه عليه السلام
انه قال لا وضوء لمن لم يذكر اسم
الله عليه وذهب قوم الى المراد
بالسمية النية وحملها بعضهم
على الذنب وهو الصحيح لينيل الفضل
كقوله عليه السلام لا صلاة لجار
المسجد الا في المسجد لانهم اجمعوا

انه يلزمه ان يكون معينا بنيت
الفعل المستباح فلو قال استباحة
ممنوع لم يجز حرره والظاهر الاجزاء
قوله الاحداث اي الموانع القائمة
بالاعضاء اعلم انهم اجمعوا ان
الجنابة تحل جميع البدن واختلفوا
في الحدث الاصغر فقيل هو كذلك
وانما اكتفى بالاربعة تخفيفا
لتكرره وقيل مختص بالاربعة
لاختصاصها بوجوب الغسل ونما
يوشه سؤال الاربعة دون سائر
البدن وانظر كلام الشيخ اسماعيل
رحمه الله في التسمية*(باب

في التسمية)* قوله التسمية انظر اذا ترك التسمية ناسيا هل
يتداركها في الاثناء كالاكل وهل اذا تدارك يستحب ان يقول بسم الله
على اوله وآخره كالاكل والظاهر فيها نعم قوله وحملها بعضهم الخ
قال الشيخ اسماعيل رحمه الله واحسب بعضهم قال اذا ذكر
المتوضي الله عز وجل عند ابتداء وضوءه فقد طهر جميع بدنه والا
فلا يطهر منه الا ما غسل دون سائرته وهذا قول يقال وما ذكره
رحمه الله ذكره بعض مخالفينا انه حديث ونص الحديث على مسا
رواه البيهقي والدارقطني من توشأ وذكر اسم الله عليه كان
طهورا لجميع بدنه ومن توشأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهورا

١٧ اخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم امرئ قد غلبت بغسل

لما مر عليه الماء قال النووي معناه طهوراً من صفات الذنوب لكن الحديث لم يصح وأما تصحيح الحاكم له فإنه اشتبه عليه وانقلب عليه اسناده فوكي يقول بسم الله الخ المأخوذ من كلام الشيخ اسماعيل رحمه الله الاقتصار

على بسم الله من غير زيادة الرحمن الرحيم وهو كذلك وقيل يزيد الرحمن الرحيم وينوي به التبرك والتعوذ من الشيطان الرحيم لما يدخله من الوسواس حينئذ اذ فيها معنى التعوذ من الشيطان الرحيم فوكي قبل ادخالها في الاثناء الخ في الشيخ اسماعيل رحمه الله ما يؤخذ منه انه لا يتقيد ذلك بالاناء بل بالحكم كذلك اذا توضأ من حوض أو نهر أو نحو ذلك فيحتمل ان يكون

ان من صلى في بيته فقد ادا الفرض الذي عليه وكذلك التسمية يقول بسم الله هكذا في آثارهم رحمهم الله وأما غسل اليدين اختلف الفقهاء في غسل اليدين قبل ادخالها في اناء الوضوء فذهب قوم الى انه من سنن الوضوء باطلاق وان يتقن طهارة يديه وقيل انه مستحب للشاك في طهارة يديه وقيل غسل يديه واجب والاصل في هذا الاختلاف حديث ابن عباس رضي الله عنه

وفاقاً ويكون تخصيص المصنف رحمه الله تعالى نظر الى الغالب ويحتمل الخلاف وهو موجود في الخارج عند غيرنا فوكي باطلاق اي فيكون الامر بفعلها تعبداً فعلى هذا يفتقران الى النية لان ذلك شأن التعبد وقيل للنظافة ومن فوائد الخلاف انه اذا كان تعبداً فلا بد من غسلها من الماء المطلق والا كفى المضاف فوكي حديث ابن عباس انما ساقه رحمه الله لا فائدة المقصود اذ فيه النهي عن غمس المتوضي وغيره يده المشكوك في نجاستها في الاناء قبل

غسلها ثلاثا وانما خص المصنف رحمه الله ذلك بحالة الوضوء لان الكلام فيها قولهم فلا يغسل يده في رواية المخالفين فلا يغسل يديه

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاثناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين باتت يده فمن لم ير من الزيادة الواردة في هذا الحديث على ما في آية الوضوء معارضة بينها وبين آية الوضوء حمل لفظ الامر على ظاهره على الوجوب ومن راي ان بين هذه الزيادة وآية الوضوء معارضة لان ظاهر الآية المقصود منها حصر فروض الوضوء كانت وجه الجمع بينهما ان اخرج لفظ الامر من ظاهره الى النذب ومن تأكد عنده هذا النذب جعله من جنس السنن المؤكدة ومن لم يتأكد عنده قال ان ذلك من جنس المندوب فمن لم يفهم من الحديث معنى قصر حكمها على المنتبه وجعله من باب الخاص اريد به الخاص ومن فهم من الحديث

حتى يغسلها قولهم لفظ الامر لعل المراد به الامر لما خوذ من النهي بناء على ان النهي عن الشيء امر بضده تأمل قولهم ومن تأكد الخ يشير الى الفرق بين السنة والمستحب والحاصل ان الفرق بين الفرض والمستحب ان الفرض يستحق الذم والتأثم على تركه واما الفرق بينه وبين السنة فزيادة الاجر ونقصا وكثرة تخصيص صاحب الشرع فكل ما حض عليه واكد امره وعظم قدره سميناه سنة وكل ما سهل تركه وخفف امره سميناه فضيلة وهي كثيرة قولهم قصر حكمها على المنتبه اي بعد نومه بخلاف المنتبه ابتداء قولهم من باب الخاص الخ وهو النائم اريد به العام وهو النائم وغيره ممن شك في نجاسته والله اعلم

معنى الشك جعله من باب الخاص
 اريد به العام لقوله عليه السلام
 فانه لا يدري ابن بابت يده
 والظاهر من الحديث انه لم
 يقصد به حكم اليد وانما قصد
 حكم الماء الذي به يتوضا لان
 من شرط الماء الطهارة واما
 ما نقل من غسله عليه السلام
 يديه قبل ادخالها في الاثاء فانه
 يحتمل ان يكون من حكم اليد والله
 اعلم * (مسئلة) *
 في المضمضة والاستنشاق
 وهما سنتان في الوضوء ووضوئنا
 في الغسل الوجوب الدليل ما روى
 من طريق ابن عباس رضى الله
 عنه ان النبي عليه السلام
 قال للقيظ بن صبرة اولغيره

* (مسئلة) *
 في المضمضة والاستنشاق قولك
 المضمضة هي بمجتين وحقيقتها
 لغة التريد والتحريك وشرعا قال
 الشيخ اسماعيل رحمه الله تعالى
 اخذ الماء بففيه وخضضته ومجبه
 تطهيرا لباطن الفم واما غسل
 ما يظهر من الشفتين فواجب مع
 الوجه انتهى بالمعنى وقد ادخل المج
 في ذلك فظاهره انه لو ابتلعه لم
 يأت بالسنة ويحتمل انه ذكره لانه
 الغالب لانها تتوقف عليه حرره
 واما ادخال اصبعه فستحب وظاهره
 ايضا لو ادخل الماء بيده لم يأت
 بالسنة وفي الديوان ومن جعل الماء
 في فيه ومضمض فاه ثم ابتلعه
 فانه لا باس به وان جعل الماء في فيه

ثم رده قبل ان يمضمض فاه فانه لا يجزيه وانما يصيبه من فيه قد امله
 ومنهم من يقول يصيبه على كفه الايسر ثم يصب عليه الماء بعد
 ذلك انتهى وكان الشيخ رحمه الله يبين اكمل الصفات كما يؤخذ
 من الديوان قولك والاستنشاق قال الشيخ اسماعيل رحمه الله
 وهو جذب الماء بخياشه ويجعل ابهامه وسبابته على انفه ثم

ينثر بالنفس لغسل باطن الانف
واما ما يبدوا منه فهو واجب مع
الوجه فادخل الاستنثار في
الاستنشاق فيكون سنة واحدة
وما ذكره رحمه الله من جعل الابهام
والسبابة فهو لبيان الاكمل
قولهم وهما سنتان زاد في الديوان
لا تجوز الصلاة الابهام (فائدة)
الحكمة في تقديم هذه السنن
ان يدرك اوصاف الماء الثلاثة
اللون والطعم والرائحة قولهم
ان يجعل الماء الخ وقيل ياخذ
الماء بيده اليمنى ويجعله في
الشمال ويمضض ويستنشق
ديوان قولهم فليبدأ بالمضمضة الخ
قيل الحكمة في ذلك شرف منافع
الغيم على الانف لانه مدخل

اذا توضأت فضع في انفك ماء ثم
استنثر ويستحب له ان يجعل الماء
في فيه وفي انفه بيده اليمنى
ويمضض ويستنشق بالشمال
كما كان يغسل رجله بشماله ويستنثر
بشماله وان شاء جعل الماء في فيه
وفي انفه مرة وان شاء فرق ذلك
والدليل ما روى عن جابر بن زيد
رحمه الله قال بلغني عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه تمضمض
واستنشق من غرفة واحدة وان
فرق ذلك فليبدأ بالمضمضة قبل
الاستنشاق والدليل ما روى
عن عمرو بن عنبسة وكان يسمى
ربع الاسلام انه قال قلت يا رسول
الله حدثني عن الوضوء فقال ما منكم
من احد يقرب وضوءه فيمضض

القوت الذي هو قوام البدن ومحل الاذكار والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر قولهم فليبدأ بالمضمضة ظاهرا ان التقديم على التفريق
مستحق وقيل في تعليله انها عضوان مختلفان فدين الترتيب
فيها كسائر الاعضاء وقيل انه مستحب لانها لما تقاربا نزلا منزلة
العضو الواحد والظاهر ان الخلاف في الافضل فلو تمضمض واستنشق

ويستنشق الأخرجت خطاياها
من فيه وخياشمه مع الماء ثم اذا
غسل وجهه كما امره الله خرجت
خطايا وجهه من اطراف حبيته
مع الماء ثم اذا غسل يديه الى
المرفقين خرجت خطايا يديه من
انامله مع الماء ثم اذا مسح راسه
خرجت خطايا راسه من اطراف
شعره مع الماء ثم اذا غسل رجله
الى الكعبين خرجت خطايا قدميه
من انامله مع الماء فاذا قام وصلى
وحمد الله واثنى عليه ومجده انصرف
من خطيئته كيوم ولدته امته
وقدم المضمضة قبل الاستنشاق
وقدمها قبل غسل الوجه فان عارض
معارض بقوله عليه السلام للقيط
ابن صبرة اذا توضأت فضع في
انفك ماء ثم استنثر والفاء توجب

كيف كان فقد ادى سنتها فقول
عمرو بن عنبسة في بعض كتب
المخالفين عمرو بن عيينة السلمي
قولهم الاخرجت الخ في رواية المخالفين
الاخرت بالخاء والراء ومعناه سقطت
وذهبت ويروى جرت بالجيم اي
جرت مع ماء الوضوء قولهم الا
خرجت خطاياها المراد بالخطايا
الصغار ودون الكبار والمراد
بمخرجها المجاز في غفرانها لانها
ليست باجسام فتخرج حقيقة
وقيل بل حقيقة اذا المعاني قد
قد تتشكل قولهم للقيط لقيط
باللام في اوله والطاء المهملة في آخره
كذا رايته في نسخة صحيحة وصبره
بالصاد والباء قولهم توضحا واغسل
راس ذكرك قلت لا مانع من حمل
الوضوء على الوضوء الشرعي كما هو

التعقيب قيل له والله اعلم النظر يوجب عندي ان معنى الحديث يتوجه ان
يكون اذا اردت ان تتوضأ فابدأ بالمضمضة والاستنشاق والدليل على
هذا التاويل قوله عز وجل يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم الآية اي اذا اردتم القيام الى الصلاة وانتم محدثون فايدوا بالوضوء

قبل الصلاة ويحتمل ان يتوجه
الى غسل اليدين اي اذا غسلت
يديك فضع في انفق ماء
والدليل على هذا التاويل ان
الفعل يسمى وضوء وقد روى
ان عمر بن الخطاب رضي الله
عنه قال يا رسول الله تصيبني
الجنابة من الليل ما اذا صنع
قال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم توشأ وغسل راس ذكرك
اراد غسل يديه ثم ذكره لانه
لم ينقل اليما من احد بلغنا
جعل المضمضة والاستنشاق
بعد الوضوء والله اعلم

المستحب في حق الجنب ان لا ينام من
غير غسل ولا ينافيه قوله صلى الله
عليه وسلم يا ايها الذين آمنوا
لا تقربوا الصلوة وانتم ولا
البخاري من قومنا الا بر الوضوء
الشرعي من طريق عائشة رضي
الله عنها وقد تقدم عن الشيخ
اسماعيل رحمه الله عدة من
الوضوء المسنون فليراجع فرع
ان ترك المضمضة والاستنشاق
حتى صلى فان كان عامدا فلا خلاف
في اعادة الوضوء وان كان ناسيا
ففيه اختلاف قواعد (فائدة)
في الديوان ومن رعف واستنشق

من غير ان يقصد انفه بالغسل فانه اذا جعل الماء في فيه وفي انفه
معاً ثلاث مرات انه لا بأس عليه اذا لم يكن اثر الدم وان جعل الماء
مرتين ففيه قولان وامامة واحدة فلا يجزيه واما ان فرق بين
الانف والفم ورعف ولم يقصد الى غسل انفه قبل وتوضأ على
ذلك الحال فانه لا يجزيه وكذلك ان تقيأ وخرج الدم من فيه وتوضأ
ولم يغسل فاه قبل فانه لا يجزيه ومنهم من يقول اذا مضمض فاه
ثلاث مرات فلا بأس عليه الخ قوله لانه لم ينقل الخ لتقليل لقوله
ان معنى الحديث الى آخر التاويل الثاني * (فائدة) * في الديوان

ويبدأ بالمضمضة ويجعل أصبعه في شدة اليمين يا خذ من ربا عيته ثم يمر على أضراسة العليا ثم السفلى إلى ربا عيته السفلى ثم يرجع إلى شدة الشمال فيعمل به مثل ما يعمل باليمين ويدخل في أنفه عند الاستنشاق السبابة والوسطى إلى العظم إلا أن لم يمكنه ذلك فليقل ما يمكنه وإن مضض واستنشق بعود أو حجر أجزاء ذلك وأصبعه أفضل لأن المضمضة والاستنشاق غسل لفيه وأنفه ولذا لا يجزيه والدليل ما روى أن النبي عليه السلام أمر بالوضوء لما مسته النار فهو عندنا غسل اليد والفم وما روى عنه أنه عليه السلام أتى بسويق فشربه ومضض فاه وصلى وسمى المضمضة غسلا

وإن كان مقطوع الأنف وبقي شيء من أنفه فإنه يجعل أصبعه في أنفه فإن لم يبق منها شيء واستوصلت أنفه فليمر بأصبعه على ذلك الموضع الخ قولهم وسمى المضمضة غسلا فيه قلب والمراد سمي الغسل مضمضة حيث أطلقها على الغسل والله أعلم قولهم إفراغ الماء وأمر باليد الخ اختلف في ذلك فلم يوجب به بعضهم وأوجبنا ووافقنا على ذلك مالك والمزني صاحب الشافعي وأصح ابن بطال على وجوبه بالاجماع على وجوب الوضوء على اليد على أعضاء الوضوء عند غسلها فيجب ذلك في الغسل قياسا لعدم الفرق بينهما وتعقب بأن جميع من لم يوجب ذلك أجازوا غمس اليد في الماء للتوضي من غير إمرار فبطل الاجماع وانتفت الملائمة لكن صريح كلام المصنف رحمه الله أن

والغسل عند أصحابنا إفراغ الماء وأمر باليد على البدن وأما غيرنا فصب الماء عندهم بظاهر اللغة قال الشاعر *
وبتنا جميعا ناعمين ببلدة * متحد شئ طورا وانشد لها الغزل

فجاءت سحابة واغتسلنا بقطرها * وما عملت كفى عرا كما لمغتسل
والوضوء لا بد فيه من امرار اليد لانه امر بالمبالغة فيه لقوله
عليه السلام اشربوا اعينكم الماء لعلها لا ترى ناراً حامية وقوله

عليه السلام ويل للعواقب
من النار وويل لبطون الاقدام
من النار

* (مسئلة في غسل الوجه) *
اتفق العلماء على ان غسل الوجه
بالجملة من فرائض الوضوء الدليل
قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم
وحد الوجه من منابت شعر
الراس الى الذقن طولاً والى الاذنين
عرضاً وسواء كان المتطهر ذاك الحية
او غير ذى لحية

امرار اليد ليس شرطاً بل الشرط
الدلك ولو يعود وعند المالكية
هل يجب خصوص اليد فلا يجزى
غسل احدى رجليه بالآخرى
خلاف ولا بد من امرار اليد قبل
ذهاب الماء على العضو قوله
واما غيرنا مذهب مالك ان
الدلك فرض في الوضوء والغسل
فليس المراد كل غسل * (فائدة) *
قيل انما يبدأ بالا على الطهارة
لشرفها فالوجه لما اشتمل عليه

من الحواس والنطق ثم اليدين لكثرة جواردهما في الطاعة وغيرها
ثم الراس على الرجلين لما اشتمل عليه من القوى المدركة والحكمة
والفهم على الانف لشرفها بالذوق والطعم والنطق والفرجات
محافظة على الطهارة من النقض قوله ويل للعواقب من النار الخ
الظاهر انه من الاسناد الى السبب والمقصود ويل للشخص التارك لغسل
عقبه في الوضوء من النار لكن اسند ذلك الى العواقب لان تركها هو
السبب في دخول الشخص النار والله اعلم وكذا قوله ويل لبطون الاقدام
من النار ويحتمل ان يكون من التعبير بالجزء على الكل والله اعلم فليتاامل

* (مسئلة في غسل الوجه) * قوله غسل الوجه التعبير بالغسل الرد على من قال الفرض الاغتسال لخصوص الغسل وسياتي التصريح بذلك فيما ياتي قوله من منابت شعر الرأس الخ ويجب غسل بعض الرأس لانه لا يتوصل الى التعميم الا بغسل بعض الرأس لانه مما لا يتم الواجب الابيه ولو قال المعتاد كما قال الشيخ اسماعيل رحمه الله لكان اولى الخ قوله الذقن بفتح الذال المعجمة والقاف هو مجمع اللحيين وظاهر كلام المصنف رحمه الله ان اللحي الاسفل ليس من الوجه ولو قال مع ما طال من اللحية لكان اولى قوله الى الاذنين الخ هذه العبارة مشكلة لفظا ومعنى حررها ولو قال وحد الوجه طولا من منابت شعر الرأس المعتاد الى منتهى الذقن وعرضا من الاذن الى الاذن لكان اظهر بل لو قال

ما بين الاذنين لكان اولى من التعبير بالي حرره قوله وغسل مواضع اللحية الخ وكذا يجب عليه غسل موضع العذار والشارب والماجيين والهدب ونحوها اذ لم يكن كشفا واما اذا كان كشفا فلا كما يؤخذ من كلام المصنف رحمه الله وكذا الوتر بفتح الواو والمثناة القوية وهي حجاب ما بين المنخرين وظاهر شفتيه كائن على ذلك الشيخ اسماعيل

والمنشأ داخل في الوجه وهو البياض الذي بين العارض والاذن والدليل ما توجه به اللغة لان الوجه ما واجه به الانسان والعرب لا تعقل الوجه الا ما ظهر لها وواجهها وخطبت بما تعرفه في لغتها وغسل مواضع اللحية واجب لانه مواجه به اذا لم يكن هناك شعر فاذا ظهر فيه شعر وستره لم يجب عليه غسله

رحمه الله ويحتمل ان يقال يجب غسل هذه الشعور مطلقا لان الغالب على هذه الشعور الخفة لا الكثافة وكثافتها نادرة ثم رايه النص

في الشيخ اسماعيل رحمه الله انه لا يجب غسلها والله اعلم قولهم والشارب هو الشعر النابت على الشفة العليا وصمى شاربا بالملاقاة فم الانسان عند الشرب وانظر هل لا بد من نقل الماء كما يقتضيه صنيع الشيخ رحمه الله والشيخ اسماعيل رحمه الله ولا يكفي ذلك اذ جاء على العضو كيف اتفق كان وقع عليه ماء مطر ثم ذلك حرره ويؤخذ من الديوان انه ليس بشرط ونص عبارته وان توضأ في الماء فلا بأس عليه الا وجهه

لان اسم الوجه زال عنه وان عارض من اوجب غسله بانه عليه السلام امر بتخليل اللحية وقال المسح يكون غسلا الدليل ما روى ان النبي عليه السلام اغتسل من جنابته فرأى في بدنه لمعة لم يصبها الماء فعصر جمته

فانه لا يغسله داخل الماء فان فعل فقد اجزاه ثم قال وان غسل اعضاء وضوءه لشأن الوسخ او لغير ذلك من غير ان يقصد بذلك الوضوء فانه لا يجزيه وكذلك ان كان المطر يسكب

عليه حتى ابتلت اعضاءه انتهى فلعله اذا لم يدلكها واما لو دلكتها اجزأ والله اعلم قولهم فاذا ظهر فيه شعر الخ انظر هل انتقل الفرض الى ظاهر اللحية فيجب غسل ما ظهر منها اولا فلا يجب حرره راجع القواعد قولهم وبستره قيد لا بد منه وانظر هل يستثنى من ذلك لحية المرأة لندرتها وهل للمرأة حلقها وكذا شاربها وعنققتها لم ارفيه نصا لاصحابنا وقد اختلف في ذلك قومنا فقليل يستحب لها حلقها وقال محمد بن جرير لا يجوز لها حلق شيء من ذلك وقيل يجب حلقها لثلاث تشبه بالرجال في ابقائها والله اعلم وذكر في بعض اللقط لاصحابنا انها اذا حلقها ليس عليها شيء قولهم جمته الوفرة الشعر الى شحمة الاذن ثم الحجة ثم اللبة وهي التي الت بالمنكبين صحاح قولهم ما روى من طريق ابن عباس الخ لقائل ان يقول بشرط

ثم مسحها بما قطر منها قيل له الدليل
على ما قلنا ما روى من طريق ابن عباس
انه صلى الله عليه وسلم توضع مرة
مرة فقال هذا وضوء لا يقبل الله
الصلاة الا به ثم توضع اثنتين اثنتين
فقال من ضاعف وضوءه له ثم
توضع ثلاثا ثلاثا فقال هذا وضوء
وضوء الانبياء من قبلي وليس في
وسع الانسان وطاقته ايصال الماء
الى اصول الشعر اذا كان كثيفا بمرة
واحدة ويدل ايضا على ما قلنا ان
الوجه الذي امر الله بغسله بالماء
هو الوجه الذي امر الله بمسحه
بالصعيد ولا علم خلافا ان المتطهر
بالصعيد لا يجب عليه تخليل اللحية
ولا يؤمر بذلك واسم الوجه غير

الدليل ان يكون مسلما عند الخصم
والخصم قد لا يسلم صحته اذ الحديث
متكلم في صحته عند المخالفين الا ان
يقال ان هذا للقائل بصحة هذا الحديث
فيتوجه عليه والله اعلم بالصواب
(مسئلة في غسل اليدين)
قولهم اليدين انظر هل هذا بناء على
الغالب فلربنت له ذراع في ذراعه
وجب غسله وكذا في عضده
وامتد للذراع الاصلية وكذا لو
خلق له وجهان ورأسان حدره
بنقل صحيح ويجب غسل بقية المعصم
وهو موضع السوار من اليدين
قولهم بمعنى مع هذا قول الاكثرين
قيل وفيه نظر لان المشهور ان
اليدين حقيقة الى المنكب فتعين

لاحق بالموضع الذي يواريه الشعر*(مسئلة في غسل اليدين مع الذراعين)*
وهو من فرائض الوضوء والدليل قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم
الى المرافق واختلفوا في ادخال المرافق في الغسل والاصل في اختلافهم
الاشتراك الذي في حرف الى في كلام العرب وذلك ان حرف الى في كلام
العرب مرة يدل على الغاية ومرة يكون بمعنى مع وهو بمعنى مع ها هنا
الدليل اننا رأينا المحدودات على ضربين احد من جنس المحدود وحده

ان يكون للغاية والغاية اذا كانت جزءا من المغيا دخلت كقولك قطعت اصابعه من الخنصر الى المسبحة وبعثك هذه الاشجار من هذه الى هذه او انها غاية للمتروكة اي اتركوا منها الى المرافق فالمراد بالتحديد

في هذا الخارج ما وراء الحد وهذا ينبغي على الخلاف في الجواز والاضمار ايها اولى قال الشيخ احمد بن سعيد رحمه الله والجواز اولى من الاضمار لان الجواز اكثر فالجمل عليه اولى يعني فعلى الاول فيه تجوز بلفظ اليد على جزءها حتى يتكرر المغيا اذ من شرطه ان يثبت قبل الغاية ويتكرر وعلى الثاني التكرار متكرر قوله بمعنى مع لا يناسبه قوله الدليل الخ اذا اتى به دليلا انما ياتي على انها للغاية لا بمعنى مع كما يظهر بالتأمل فيما كتبناه فالاولى ان يجعل توجيهها لكونها للغاية لا لكونها بمعنى مع قوله المرفق بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه سمي بذلك لان المتكى يرتفق به اذا اخذ برأية راسه متكئا على ذراعه قوله اصابعه

يدخل فيه كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم ومحمد ود الى غير جنسه حده لا يدخل فيه كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل فذلك حد وانتهاء وكذلك قوله تعالى يوم نحشر المتقين الى الرحمن وفدا وكان المرفقان من جنس المحدود ولذلك وجب ان يدخل في الغسل ويبدأ بغسل يده اليمنى يبدأ بظاهرها من الكف الى المرفق ثم بباطنها من الكف الى المرفق ثم يجمعها بالغسل ثم الشمال يبدأ بباطنها من الكف الى المرفق ثم بظاهرها كذلك ثم يجمعها بالغسل لانها امر بتقديم اليمين على الشمال امر بتقديم الجانب الايمن على الجانب الشمال من اليدين جميعا قياسا والله اعلم ويخلل اصابعه في الوضوء الدليل ما روى ان النبي عليه السلام قال خللوا

جمع اصبع مؤنثة وفيها عشر لغات جمعها قول الناظم *
تثنية باء اصبع مع شكل همزته * من غير قيد مع الاصبع قد كمالا

* (قائدة) * قد اختلف في اجماله
الحائتم قال الشيخ اسماعيل رحمه الله
والاصح اجماله ليصل الماء موضع
التختم وتعليقه يرشد الى الفرق بين
الضيق والواسع حرره قوله واجمعوا
كانه لم يعتد بالمخالف فلا ينافي ما قاله
الشيخ اسماعيل رحمه الله تعالى او
اراد اجماع الاصحاب والظاهر الاول
قوله وفي هذا دليل اي في الاجماع
المذكور لكن لقائل ان يقول ليس فيه
دليل على ما ذكر وانما لم يوجبه لان
محاكلتها وتدافعها حال الفصل يقوم
مقام اليد اذ ليس خصوص اليد شرطا
كما تقدم قوله لان المخاطبة الخ قلت
هذا انما يمنع فعل الغير واما الاستعانة
به فلا حرره وعند قومنا في رواياتهم
انه صلى الله عليه وسلم استعان بغيره
قوله وان بدا بالشمال اي ولم يقصد
مخلاف السنة كما سياتي
* (مسئلة في مسح الراس) *

بين اصابعكم في الوضوء قبل ان
تخلل بمسامير من نار واجمعوا انه
غير واجب وان كان اتصال الماء
الى مواضع التحليل واجبا وفي
هذا دليل على ان ما اصابه الماء
من مواضع وضوء اذ لم يمر
عليه اليد الماء انه يجزئه
اذا جرت اليد على الاكثر منه في
قول من رأى ان اليد مع الماء واجب
في الطهارة وان غسل وجهه او
ذراعيه او عضوا من اعضاء وضوءه
بعودا وجرا وبشيء غير اليد ان
ذلك يجزئه لاستحقاقه اسم
غاسل ومتوض فان قال قائل
اريت ان توضأ له غيره يجزئه ذلك
قليل له لا يجزئه لان المخاطبة متوجهة
اليه لا الى غيره وان بدا بالشمال
قبل اليمين فقد اجزاء ذلك
والمستحب له ان يبدأ باليمين
والله اعلم * (مسئلة في مسح الراس) *

قول الراس الخ الراس هو العضو المخصوص كما يؤخذ من كلام الشيخ اصحاب
رحمه الله فتم محذوف اي امسحوا شعر رؤوسكم والشعر اسم جمع او اسم جنس

ومسح الراس من فروض الوضوء والدليل
قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم واختلف
الناس في القدر المجرى منه فقال
بعضهم الواجب مسح كله وقال
بعضهم مسح بعضه هو الواجب وهو
الفرض فمنهم من حده هذا البعض
بالثلاث ومنهم من حده بالثلثين
ومنهم من حده بالربع ومنهم من لم
يجعل في ذلك حدا ويجزئه اقل
القليل والاصل في هذا الاختلاف
الاشتراك الذي في الباء في كلام
العرب وذلك ان تكون مرة زائدة
مثل قوله تعالى وشجرة تخرج من
طور سيناء ثبت بالدهن على قراءة
من قرأ ثبت بضم التاء من ان ثبت
وتدل على الكل مثل قوله تعالى

يعني يفرق بينه وبين مفردة بالتاء
واقل الجمع ثلاثة فلذلك قال اصحابنا
لا يجزئ مسح اقل من ثلاث شعرات
بثلاثة اصابع وعلى كلام الاصحاب
فالمسح على البشرة لم يتناول النص
بل ثبت بالاجماع وقيل الراس من
تراوس وهو كل ما على فيتناول
اللفظ الشعر لعلوه والبشرة عند
عدمه لعلوها بغير توسط والله
اعلم بقوله على التبويض انكر ابن
جني وصاحب البسيط مجيئها
للتبويض وقال لم يذكره احد
من النحاة واثبتته جماعة منهم
ابن مالك وقال ذكره الفارسي
في التذكرة ونقل عن الكوفيين
وتبعهم فيه الاصمعي والعتبي

وليطوفوا بالبيت العتيق ومرة تدل على التبويض مثل قول القائل
اخذت بثوبه وبعضه ومسحت يده بالارض فمن رأى انها زائدة
اوجب مسح الراس كله وقياسه على الوجه بعضه هذا التأويل ومن
رأى انها مبعضة اوجب مسح بعضه ورجح قوله بما روى ان النبي

صلى الله عليه وسلم من طريق
ابن عباس رضي الله عنه انه
مسح ببعض راسه في الوضوء
ويدل ايضا على الاختلاف معنى
آخر وهو هل الواجب الاخذ
باوائل الاسماء او باواخرها والعرب
تسمى البعض باسم الكل كخو
قوله تعالى تدمر كل شئ بأمر ربها
ولم تدمر الكل وكذلك تسمى بعض
الماء باسم الماء وبعض النار
باسم النار ويستحب له ان يبدأ
بمسح راسه من وسط الراس الى
ان يبلغ بخصرته جبهته ثم يرجع
فيأخذ من وسط راسه الى
قفاه من خلف راسه ثم يمسح من
وسط راسه الى ما يقابل الاذنين

وكذا ابن مخلد في شرح الجمل ومثله
بقوله مسحت بالحاظ وتيممت
بالتراب واستحسنه العبدى
في شرح الايضاح قال ووجهه
عندى ان الباء الدالة على الآلة
لا يلزم فيها ان يلابس الفعل جميعها
ولا يكون العمل بها كلها بل ببعضها
* (قائدة) * بعض الشئ قد يراد
به ما هو فرد منه كما يقال زيد
بعض الانسان وقد يراد به ما هو
جزء له كما يقال اليد بعض زيد
قولهم والعرب تسمى البعض الخ
يعنى والرأس كل اذنه من فوق
الاذنين الى اعلا الجبين او من
القفا الى الجبين لكن ظاهر كلام
المصنف رحمه الله ان المسح متوجه

ابتداء الى البشرة لا الى الشعر فيكون ما كتبه لا يوافق كلام الاصحاب
وعلى ما ذكرته يندفع اشكال التخصيص بالثلاثة والله اعلم حرره لكن قد
لا يتعين ما ذكرته اذ كلامه بعيدل على ما ذكرته حرره بتأمل صادق
ولكن قد يقال لادلالة فيما بعد لاحتمال ان يراد من قوله كخو التشبيه
في الاطلاق لا التمثيل للكل واردة البعض ويحتمل انه تمثيل وتجوز في
الكلام رحمه الله تعالى قولهم باسم الكل قلت ويحتمل ان يراد بالكل الكل

الجميع لا المقابل للجزء ويشهد له التعبير ببعض دون الجزء والاستدلال
بالآية بل اراد بالكل ما يصدق على متعدد وان لم يكن عاما كما يظهر من
سياق كلامه فحينئذ لا دلالة فيه على ان مراده العضو بل يحتمل الشعر بل
هو الاظهر فانضح ما كتبه في الهامش من تخصيص الاصحاب المسح بثلاث

شعرات ولا ينافيه التمثيل بماء الخ
تأمل قوله بعض الماء الخ قلت الماء
اسم جنس افرادى وكذا النار فيطلق
على القليل والكثير بلفظ واحد حقيقة
والله اعلم ما المراد رحمه الله قوله
ثم يمسح الاذنين انما ذكرها هنا
اشارة الى انه هو المعول عليه عندنا
وعبارة الشيخ اسماعيل رحمه الله وقد
اختلفوا فيه اى في مسح الاذنين
فذهب قوم الى ان مسحها فريضة
ويجدد لها الماء وقال آخرون مسحها
سنة ويمسحان مع الرأس من غير تجديد
الماء والمعول به عند اصحابنا هو القول
الاخير الخ قوله ان المسح خفيف الغسل
يؤخذ منه انه لو غسل رأسه ونواه
للفرض لاجزاء عن المسح والله اعلم

ثم يمسح الاذنين ويجعل اصبعيه
في القعنين هذا على قول من اوجب
مسح الرأس كله والدليل على هذا
ان المسح خفيف الغسل والغسل
انما يبدأ به من فوق الى اسفل
والدليل على هذا ما روى من
طريق عائشة رضى الله عنها
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا اراد الغسل من الجنابة بدأ بغسل
يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة
ثم يدخل اصابعه في الماء ويخلل
بها اصول شعره ثم يصب على رأسه
ثلاث غرغرات بيده ثم يفيض الماء
على جسده كله وهذا بعد ما استنجا
الاتراه قد بدأ برأسه بالغسل
قبل جسده فان قال ليس فيما

ذكرت دليل على ما قلت لانه انما بدأ برأسه في الغسل ولم تقل بدأ
بوسط رأسه قيل له انما استدلت بهذا الحديث لكون الغسل يبدأ

به من فوق الى اسفل ويكون هذا الحديث اصلا يرجع اليه كل غسل والله اعلم وان بدا من مقدم راسه الى مؤخره فقد اجزاه وان مسح مؤخر راسه قبل مقدمه فلا يفعل وان فعل فقد اجزاه لانه يسمى ماسحا والله اعلم

*** (مسئلة في الاذنين) ***

اختلفوا في مسح الاذنين هل هو فريضة او سنة وهل يجدد لهما الماء ام لا واصل اختلافهم في كون مسحها سنة او فريضة اختلفوا في الآثار الواردة في ذلك هل هي زائدة على ما في الكتاب من مسح الرأس فيكون حكمها ان يحمله على غير الفرض لكان التعارض الذي يتخيل بينها وبين الآية ان حملت على الوجوب ام هي مبينة للجمل الذي في الكتاب فيكون حكمها حكم

قولهم وان مسح مؤخر راسه الخ يعني بخلاف المرأة فالمستحب في حقها البداءة من مؤخر راسها كما نص عليه في الديوان والله اعلم *

*** (مسئلة في الاذنين) *** قولهم وذهب آخرون الى انه يمسح ظاهرهما الخ قال الشيخ اسماعيل رحمه الله واختلف ايضا في ظاهر الاذنين فمنهم من قال هو ما وقعت به المواجهة وقال آخرون هو ما يلي الرأس وهو الاظهر انتهى ويدل له ما قاله بعض من ان ابتداء مخطتها منقلبة كز الورد فاذا

الرأس في الوجوب واما اختلافهم في تجديد الماء لهما فسيببه تردد الاذنين بين ان يكونا عضوا مفردا بذاته من اعضاء الوضوء وبين ان يكونا من الرأس وقد ذهب قوم الى انها يغسلان مع الوجه وذهب آخرون الى انه يمسح ظاهرهما مع الرأس ويغسل باطنهما مع الوجه وذلك لتردد هذا العضوين ان يكون جزءا من الوجه او جزءا من الرأس والله اعلم والدليل على انها سنة على حياها اجمعوا على ان مسح الاذنين لا يجزى عن مسح راسه عند من يقول يجزى من مسح راسه اقل القليل وقال

أكمل خلقتهما انفتحتا على الرأس فالظاهر
 للحس الآن كان باطنا اولاً والباطن
 كان ظاهراً وما احسن قول بعضهم ^{في ذلك}
 الاذن كالوردة مفتوحة *
 * فلا تمرن عليها الخنكا
 فانه انتن من جيفة *
 * فاحرص على الوردة ان تتنتا
 * (مسئلة في الرجلين) *
 * (فائدة) * لكل رجل كعبان
 على المعروف عند اهل اللغة قيل
 قوله تعالى الى الكعبين اشارة الى
 الناتين في مفصلي الساقين لان
 لليد مرفقا واحدا فلو كان المراد
 الناتي في ظهر القدم لكان لكل رجل
 كعب واحد فكان يقول الى الكعاب
 كما يقول الى المرافق لتقابل الجمع
 بالجمع فلما عدل عنه الى التنشئة دل
 على ان مراده الكعبان اللذان في طرف
 الساق فيصير معنى الآية اغسلوا

الموجب لكل لومسح راسه كله
 وترك اذنيه لاجزاء ذلك والموجب
 للثلث والرابع قال لا يجزيه ان اتم
 الثلث او الرابع بالاذنين فقد دل
 هذا على انها ليستا من الرأس
 واجمعا على ان ليس للمتيمم
 ان يمر بهما مع مسح الوجه وفي
 هذا دليل على انها ليستا من
 الوجه ولكنها سنة على حيالهما
 والله اعلم ولست انكر انهما من
 الرأس لما روى عن جابر رحمه الله
 قال سمعت عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال الاذنان
 من الرأس قال وبلغني عنه عليه
 السلام انه غرف غرفة فمسح
 بهاراسه واذنيه ومن اعتبر
 هذا باذان الانعام والسباع لم يخف
 عليه ان اذانها من رؤوسها لا من
 وجوهها ويدل على هذا قول الشاعر

كل رجل لكعبيه انتهى مرفق وقد نقل بعض قومنا الاجماع على غسل الكعبين
 الناتين في مفصلي الساقين ونقل بعضهم القول بانتهاء الغسل
 للكعب الذي في معقد الشراك وقرئ ارجلكم بالرفع مبتدأ

خبره محذوف أي اغسلوها وفي كلام الشيخ اسماعيل رحمه الله
 التصريح بأن المراد بالكعب العظم الذي عند معقد الشراك وفي كلام
 المؤلف رحمه الله آخر ما يدل على أن
 المراد به الناقى في مفصل الساق وهو
 الصواب والله أعلم اللهم إلا أن يريد
 الشيخ أبو طاهر بالنعل غير معناه
 المتعارف بل ما تعرف الآن وهذا
 هو اللائق به رحمه الله تعالى
 قوله فقال قوم فرضها الخ وذهب
 ابن جرير والطبري وداود الظاهري
 إلى التخيير جمعا بين القراءتين وابن
 جرير هذا رجل من الشيعة موافق
 في الاسم والنسبة لابن جرير المشهور
 ديمري قوله فرضها المسح هو
 مذهب الشيعة قوله قراءة الخفض
 وذهب بعض المخالفين إلى أن قراءة
 الخفض محمولة على مسح الخفاين
 قوله المور في القاموس ما رتدد
 في عرض واتى بخدا والدم جرا واما

إلى هامة قدوة والضرب سمعها ،
 وليست كآخرى سمعها لم يوقرا
 وإذا كان كآخرى السمع لها فلا ذنا
 هما السامعتان والله أعلم
 * (مسئلة في الرجلين) *
 اتفق العلماء على أن الرجلين من
 أعضاء الوضوء واختلفوا في
 نوع طهارتهما فقال قوم فرضها
 الغسل وقال قوم فرضها المسح
 واصل هذا الاختلاف القراءتان
 المشهورتان في آية الوضوء قراءة
 من قرا وأرجلكم بالنصب عطفا
 على المفسول وقراءة من قرأ
 وأرجلكم بالخفض عطفا على
 الممسوح وتناول من ذهب إلى
 الغسل قراءة الخفض إن ذلك
 عطف على اللفظ لا على المعنى

إذا كان ذلك موجودا في كلام العرب مثل قول الشاعر *
 لعب الزمان بها وغيرها * بعدى سوا في المور والقطر
 ولو عطف على المعنى لرفع القطر واما الفريق الثاني وهم الذين أوجبوا

اساله والمورالموج والاضطراب
والجريان على وجه الارض والتحرك
والطريق الملهو المستوي والشئ
اللين ونقف الصوف وساحل
لقري اليمن شمالي زبيد وبالضم
الغبار المتردد والتراب تثيره الريح
مارمورا واما رته الريح الخ وقال
في موضع آخر والسايقة الرمل
الرفيعة الى ان قال والسايقة
والسايقة والسوفة الارض بين
الرمل والجلد الخ قوله فاسمح لعله
من الاسباح وهو حسن العفو
في القاموس سباح كفرح سباح سهل
ولان الى ان قال والاسباح حسن
العفو قوله ويخلل ما بينهن الظاهر

المسح فانهم تأوا واقرأة النصب
على انها عطف على الموضع كقول الشاعر
معاوية انسا بشرفا سباح *
ولسنا بالجمال ولا الحديد
واستدل من ذهب الى ان الغسل
هو الفرض وهو الصحيح بالثابت عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال في قوم
لم يستوفوا غسل اعقابهم في الوضوء
ويل للعواقب من النار فهذا يدل
على ان الغسل هو الفرض لان الواجب
هو الذي يتعلق بتركه العقاب
وقال آخرون انما يتعلق الوعيد بترك
التعميم لا بنوع الطهارة قيل له والله
اعلم فابال التخصيص ودليل آخر
من دليل الاجماع انهم لجمعوا جميعا

ان من غسل قدميه فقد ادى الفرض الذي عليه واختلفوا فيمن مسح
عليهما فيمن على ما اجمعوا عليه والاجماع حجة والاختلاف ليس بحجة
ودليل آخر من جهة المعنى ان الغسل اشد مناسبة للقدمين من المسح
كما ان المسح اشد مناسبة للرأس اذ كانت القدمان لا ينقي دسهما بالمسح
كما ينقي دس الرأس بالمسح والمصالح المعقولة لا تمنع ان تكون اسبابا
للعادة المفروضة حتى يكون الشرع يحيط به معنيان معنى مصلحي
ومعنى عبادي واختلفوا في الكعبين هل يدخلان في الغسل ام لا واصل

اختلافهم الاشتراك الذي في حرفي الى وقد تقدم القول في هذا
الحرف بما فيه كفاية والله اعلم وانما يبدأ بغسل رجله اليمنى وينبغي له
ان يبدأ في غسلها من اصل بنانه الصغيرى لانها من الجانب الايمن ثم

التي يليها ثم التي يليها الى ان يفرغ
منهن ويخل ما بينهما وما تحتهما
لقوله عليه السلام خللوا بين
اصابعكم في الوضوء الحديث وانما
يبدأ بغسل بنان رجله لان نهاية
الفصل الى الكعبين لقوله تعالى
وارجلكم الى الكعبين ثم يرجع الى
اصل بنان رجله الصغيرى فيبدأ
به الى الكعب لانه الجانب الايمن
ثم يرجع الى بنانه العظمى فيبدأ
بها الى كعبه ثم يغسل ظاهر قدمه
الى الكعب ليكمل طهر القدم ثم يغسل
باطنها ويبالغ في غسلها لقوله
عليه السلام ويل لبطون الاقدام
من النار ثم يغسل عرقوبه الى
كعبه ويجمع رجله بالغسل ثم
يرجع الى رجله اليسرى فيغسلها

انه مندوب كتخليل اصابع اليدين
ويمكن الفرق بينهما بانفراج اصابع
اليدين فيسرع وصول الماء مع
تحاكمها بخلاف الرجلين قلت بل
ظاهر كلام الشيخ رحمه الله وكلام
ابى طاهر رحمه الله ان تخليل اصابع
الرجلين واجب فليعتمد قوله وانما
يبدأ بغسل الخ ومثل ما قاله الشيخ
رحمه الله ما قاله بعضهم ينبغي ختم
الرجلين واليدين بالكعبين والمرفقين
موافقة للغاية القرآنية تأدبا
قولنا لان نهاية الفصل يعنى ولو
عكس لانعكست الغاية فلذلك قلنا
يبدأ بالبنان قوله ثم يرجع هذا
كالتيصرع فان التخليل في المرة
الاولى حرره والله اعلم *

(مسئلة في ترتيب الاعضاء)

الى كعبه كما غسل اليمنى الا ان لا يبدأ في اليسرى من بنانه العظمى
في غسل البنان ومن اصلها الى الكعب في غسل الجوانب والبكائ

غسلها واحد وان غسل رجليه ونظفها من غير ان يقصد الى المعول
في غسله الاجزاء لانه غسل الرجل المامور بغسلها والمستحب كما

اعلمتكم والله اعلم *

(مسئلة في ترتيب الاعضاء)

اختلفوا في وجوب الترتيب قال

بعضهم يجوز تقديم ما اخر ذكره

في التلاوة وقال بعضهم لا يجوز

الا على الترتيب الذي ذكره الله

في التلاوة وذهب اصحابنا رحمهم

الله الى جواز التقديم والاختيار

ما لم يقصد التطهير بذلك الفعل

مخالفة السنة وسبب هذا الاختلاف

شيان اثنان احدهما الاشتراك

الذي في واو العطف وذلك انه

قد يعطف بها الاشياء المترتبة

قولهم وذهب اصحابنا الخ وهذا

الذي قاله الشيخ رحمه الله محققا

الامر كما في الديوان فخره وعبارة

الشيخ انه امر بوجه الله وذهب

بعض اصحابنا الى جواز التقديم

والتاخير الميرد بذلك خلاف

السنة الى ان يقال واما الربيع

رحمه الله فروى عنه انه لم يكن يرى

الوضوء الامرية اكلاباءت به

السنة الخ وفي عبارة ابي اسحاق

الحضرمي رحمه الله اشارة الى

الخلاف فلعل قول الشيخ رحمه الله

وذهب اصحابنا انظر الى الاكثر والمقتضى

عنده ضعيف كما يدل عليه عبارة ابي اسحاق المذكور حرره واما عبارة

الديوان فتقتضي العكس راجعه الا ان يقال كلام الديوان فيما اذا

قصد خلاف السنة كما هو ظاهر كلامه فينبذ يلتزم الكلام لكن

كلامه في الموالات يدل على ان المختار عندهم وجوب الترتيب حرره

قولهم وذهب اصحابنا الخ الذي يظهر من كلام الديوان ان الوضوء

المفكس باطل من غير خلاف واما غير المرتب ففيه خلاف ونص

عبارة وان بدا بوضوءه من الرجلين حتى بلغ الوجه فلا يجزيه واما

ان تؤضا على غير ترتيب الآية فانه اذا قدم ما يجب عليه ان يؤخره
فلا يجزيه حتى يعيده له الغسل وقيل فيها بالرخصة وما ذكره
في الديوان من الرخصة موافق لمن قال الشرط عدم التنكيس

واختاره بعض اصحاب الشافعي
وحكاه البغوي عن ائمة العلماء
قولهم جواز التقديم والتاخير لان
الاصل عدم الوجوب قولهم ومن
راى ان الواو الخ الاولى الفاء
وقال القائلون بان الترتيب هو
الواجب بان الواو وان كانت
مطلق الجمع على الصحيح لكن الله
امر بفصل الوجه بحرف العطف
الموجب للترتيب والتعقيب
واذا ثبت تقديم الوجه وجب
الترتيب في بقية الاعضاء اذ لا
قائل بالفرق واستدل بان النبي
عليه السلام لم ينتقل عنه انه

بعضها على بعض ويعطف بها
غير المرتبة وذلك ظاهر من
استقراء كلام العرب ومن راى
ان الواو في آية الوضوء تقتضى
الترتيب قال بوجوب الترتيب
ومن راى انها لا تقتضى الترتيب
لم يقل بايجابه والصحيح ان الواو
انما تقتضى الجمع لا الترتيب
والترتيب في اعضاء الوضوء
سنة لا ترى ان العرب سالوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما نزل قوله تعالى ان الصفا
والمروة من شعائر الله بايهما
يبدون قال ابدوا بما بدا الله به

والمرء عارفون انها لا تقتضى الترتيب ولو كانت تقتضى الترتيب
لما سالوه والدليل على هذا قوله تعالى ادخلوا الباب سجدا وقولوا
حطة في البقرة وقال في الاعراف وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا
ولو كانت الواو تقتضى الترتيب لما جاز ان يتقدم في احدى الآيتين
ما تاخر في الاخرى وقال الشاعر دليل على ان الواو لا تقتضى الترتيب

اغلى السبا بكل اذ كن عائق * اوجونة قدحت وفض ختامها
تقديره فض ختامها وقدحت اى غرفة بالمقدحة وهى المغفرة والسبب
الثانى لاختلافهم فى افعاله صلى الله عليه وسلم هل هى محمولة على
الوجوب او على النذب فمن حملها على الوجوب قال بوجوب الترتيب
ولما روى ايضا عنه عليه السلام انه لم يتوض قط الامر تبا ومن حملها
على النذب قال ان الترتيب نذب * (مسئلة فى الموالاة فى الوضوء) *

اختلف العلماء فى الموالاة فى افعال
الوضوء فذهب قوم الى ان الموالاة
فرض وذهب اخرون الى ان الموالاة
ليست بفرض وليست من واجبات
الوضوء والسبب فى ذلك الاشتراك
الذى فى الواو ايضا وذلك انه قد
يعطف بها الاشياء المتتابعة
المتلاحقة بعضها على بعض وقد
يعطف بها الاشياء المتراحية

توضا منكسا ايدا ولو جاز لفعله
ولو مرة واحدة لبيان الجواز واعتض
بانه عليه السلام لم ينقل عنه انه
غسل الشمال قبل اليمين والخلاف
فى جوازه حرره * (مسئلة فى
الموالاة فى الوضوء) * قوله
الذى فى الواو ايضا الاولى تقديم
ايضا ويقال السبب فى الاختلاف
ايضا الاشتراك الذى فى الواو الخ

بعضها على بعض وقد اجمعت بعضهم لسقوط الموالاة بما ورد انه عليه
السلام كان يتوضا فى اول طهره ويؤخر غسل رجليه الى آخر الطهر
وقد يدخل الخلاف فى هذه المسئلة من الاختلاف فى حمل افعاله
صلى الله عليه وسلم على الوجوب او على النذب واستدل من قال
بالوجوب بما روى ان النبى عليه السلام من طريق ابن عباس رضى الله
منه توضا مرة مرة فقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وهذا
بوجوب الموالاة وفرق قوم بين العمد والنسيان وهو الصحيح لان الناس

الأصل فيه في الشرع أنه معفو عنه إلا أن يقوم الدليل على غير ذلك لقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما لم يستطيعوا وما أكرهوا عليه وكذلك العذر يظهر من أمر الشرع أن له تأثيراً في التخفيف والله أعلم مثال ذلك أن أخذ في وضوءه حتى فرغ له الماء ولم يتم وضوءه فإنه يأخذ في طلب الماء فإذا جاء به فليأخذ من حيث ترك

ولو نشف بطل وضوءه لأنه معذور ولم يضيع الطلب ولا يكلف الله نفساً الاوسعها وأما أن يضيع الطلب ووجد الماء فإنه يبني على وضوءه أن لم ينشف بطل وضوءه وإن نشف فإنه يستأنف وقال بعضهم ممن قال بوجوب الموالاة ولم يلتفت إلى غيرها إذا نشف بطل وضوءه فليستأف ولو لم يضيع وكذلك من نسي عضواً من أعضاء وضوءه ولم يذكره إلا بعد ما فرغ على هذا الاختلاف من عذره في النسيان

قولهم وكذلك العذر الخ فاصله أنه رحمه الله اختار أن الموالاة واجبة مع الذكر والقدرة وأنه إن فقد أحدهما بنا على ما تقدم طال أو لم يطل وظاهره أنه لو بنا بغيرية أجزاء ولعل الأمر كذلك لاستصحاب النية وظاهره أيضاً في عذر النسيان مطلقاً وقيل يستثنى من العذر بالنسيان من فرق ناسياً فامران يبني على فعله الأول فنسي ثانياً فإنه يبتدى وضوءه ولا يعذر بنسيانه ثانياً ولم أر من تعرض لها من أصحابنا والظاهر أنه يعيد ولا يبني كما يظهر بالتأمل قولهم وأما

أن يضيع الخ ينظر ما ضابط التضييع هنا هل يقال مقدار ما لو طلب الماء لوجد أو يقاس على تضييع غسل الجنابة في رمضان كما سياتي والله أعلم * (باب في أحكام المياه) * قولهم عن حد الإطلاق الخ عرفه الشيخ أسما عيل رحمه الله بقوله وهو الباقي على أوصاف خلقته من غير

مخالط كماء المطر والبحر والبر والنهر
وماء السياخ على أي صفة كان ويلحق
بهذا المتغير بطول مكث أو تراب أو
زنج يجرى عليها أو يطحلب أو بكل
مكان قراره أو بمتراد عنه لا ينفك
غالباً انتهى قول من غير مخالط
له أي سواء كان ظاهراً ولم يتغير وصفه
أو أحداً وصافه أو حتى يكون عن طبع
كما سيأتي في كلام المصنف رحمه الله
أو كان كثيراً وخولط بنجس ولم يتغير
كما سيأتي أو قليلاً لم يتغير على قول
أو تغير ريحه بظاهر أو بنجس على ما
سيأتي في كلام المصنف رحمه الله
قول من يجرى عليها يتأمل هل هو قيد
معتبر والمراد من غير أن يكون بصنع
أحد فلو طرح فيه ما ذكر ريج يكون
مطلقاً والظاهر الثاني أنه هو محل
ضرورة كالسابق كما يؤخذ من الديوان
قول من أو بمتراد عنه ظاهره ولو تغير
به بعد انفصاله عنه ويحتمل ما لم
ينفصل عنه ثم يرد إليه وهو ظاهر
وظاهره ولو من سمك أو من روثه

قال يقصد إلى العضو ويفسله
ومن لم يعذره قال يستأنف الوضوء
إن جف السائل واختلف من عذره
أيضاً قال بعضهم يقصد إلى العضو
ومار ذلك العضو إلى أسفل وقال
بعضهم يقصده وليس عليه غير
ذلك وسبب اختلافهم من قال
بوجوب الترتيب قال يقصد إلى
العضو ومارد أسفل ومن لم يرد
الترتيب واجبا قال يقصد العضو
فقط والله أعلم وبالله التوفيق
(باب في أحكام المياه)
والمياه ثلاثة ماء مضاف إلى
مكان قائم فيه وماء مضاف
إلى شيء واقع فيه وماء مضاف إلى
شيء خارج منه فالمضاف إلى
مكان قائم فيه مثل ماء الأمطار
وماء العيون والآبار وماء البحار
فقد أجمع العلماء أن هذه المياه
تزيل النجاسات وترفع الأحداث
وأضافتها إلى المكان لا يسلبها حكم
التطهر ولا يخرجها عن حد الإطلاق

لكن الذي يظهر انه ان تولد من الماء لم يسلب ظهوريته وان احتاج
 لاثاث وذكور سلب عنه اذ لم يتولد منه وخرج عنه ما تغير ما يفارق
 غالباً من طاهر كالطعام او بورق شجرة او تين اذا كان من خارج واما
 لو نبتت شجرة في الماء وتغير فادى ضرر الله اعلم او نجس كالدم
 والبول انما ينسب للماء كله وان يظهر منه الاما لا قاه وانظر حكم الاخصي
 الماء البر للماء المرافق له في اوصافه كماء الرياحين المنقطعة الراحة
 في الغيرة له حكم حكمه مخالف وانما الذي يؤخذ من كلام
 المصنف رحمه الله عام سلب الطهورية كاشياء في قوله
 مسألة اذا خلط الماء زعفران قامل وبالجملة هذا المجل يحتاج
 الى بسط وبحث وتقدير اذ القياس ليس كافياً راجع المطولات
 من كتب المانين كالضياء والتبصرة وانظر ما اذا وجدنا الماء
 متغيراً يجوز ان يكون بطول المكث او طارياً طرأ عليه والذي
 يظهر من كلامهم انه شك راجع كلام المصنف في غسل اليدين
 عند القيام من النوم لكن القاعدة انا لا نجس بالشك مسألة
 واذا وقع في البئر ورق الشجر او بصر النخل او اشباه هذا من الاشياء
 الطاهرة فتغير طعمها اولونها او ريحها فان كان وقع ذلك فيها من
 غير ان يستعملها به احد فبأنز التطهر منها للصلاة وان كانت
 استعملت وان يجوز التطهر منها للصلاة اذا كان يجد غيرها مصنف
 مسألة قال ابو الحسن في بئر تلقى الريح فيها الاوراق والارواث
 حتى يتغير طعمها ولونها ان كانت الاوراق والارواث نجسة لم
 يجز التطهر منها وان كانت طاهرة ففيها اختلاف ثالثاً ان وجد
 غيرها فلا يتطهر منها وهو احب الى قال ابو محمد اما طعمها وريحها

فلا بأس وأما لونها إذا تغير لا يجوز الوضوء به أصلاً ولا يغسل به
الجنابة وأما غسل الجناسة بهما جميعاً فحائز ولا تؤدي به الفرائض
مصنف قوله والدليل على هذا وجه الدلالة أن ماء في الآية تنكرة

عامة لوقوعها في سياق الامتنان
أذ يستحيل أن يمن علينا بغير طاهر
فوجب حمل قوله طهوراً على معنى
زائد وهو التطهر ولو استدل بقوله
تعالى وينزل عليكم من السماء ماء
ليطهركم به لكان اصرح قوله على
أرمات لنا نص الحديث في الفائق
أن رجلاً أتاه فقال يا رسول الله
أنا نركب على أرمات لنا في البحر فتحضر
الصلاة وليس معنا ماء الا لشفا^{هنا}
استوضأ بماء البحر قال هو الطهور
ماؤه والحل ميتته والرمث الطوف
وهو خشب يضم بعضه الى بعض
ويركب عليه في البحر وهو فعل بمعنى
مفعول من رمثت الشيء إذا صلحته
ولمته فائق قوله

لا بد لهما من مكان والدليل على
هذا قوله تعالى وانزلنا من السماء
ماء طهوراً وقوله فان لم تجدوا ماء
فتميموا صعيداً طيباً الا قولاً
شاذاً في ماء البحر انه ينزل الجناسات
ولا يرفع الاحداث وهو يروى
عن عبد الله بن عمرو بن العاص
وقال بعضهم يجوز التطهر به
عند عدم الماء والصحيح انه يرفع
الاحداث لما روى من طريق ابن
عباس رضي الله عنه قال جاء
رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم
يسأله عن ماء البحر فقال يا رسول
الله انا نركب البحر على أرمات لنا
وتحضرنا الصلاة وليس معنا ماء
الا لشفا^{هنا} هنا فتوضأ بماء البحر

فقال صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه والحل ميتته وقال
تبارك وتعالى وانزلنا من السماء ماء طهوراً ولا فرق بينهما والله اعلم
الثاني من المياه المضاف الى شئ واقع فيه والواقع فيه على وجهين

اما نجس يسليه حكم الطهر والتطهر جميعا واما طاهر يسليه حكم
 التطهر فقط اتفق العلماء في الماء اذا خالطته نجاسة وغيره اوصافه
 انه نجس واختلفوا اذا غيرت احد اوصافه قال بعضهم نجس وقال آخرون
 حتى تجتمع الاوصاف الثلاثة واصل الاختلاف ما روى من طريق ابن عباس
 رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء طهور لا ينجسه شيء
 الا ما غير لونه او طعمه او رائحته وبعضهم يقول الا ما غير لونه وطعمه
 ورائحته والاول اصح عندي والله اعلم واختلفوا ايضا اذا خالطته نجاسة
 ولم تغير احد اوصافه قال بعضهم هو طاهر سواء كان قليلا او كثيرا
 وفرق قوم بين القليل والكثير فقال القليل نجس والكثير طاهر وقال
 آخرون القليل مكروه والكثير طاهر وبعضهم لم يعتبر في ماء العيون
 الكثرة اذا كان راكدا وقال هو نجس وان لم يتغير احد اوصافه والاصل
 في هذا الاختلاف تعارض الاحاديث الواردة في ذلك والله اعلم
 وذلك ان حديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء
 طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او رائحته يدل على ان
 قليل الماء وكثيره سواء لا ينجسه الا ما غير احد اوصافه ويعضد هذا
 قوله عز وجل وانزلنا من السماء ماء طهورا والطهور هو الفعول للطهارة
 وهو الذي يطهر الشيء ولو تركنا والظاهر لحكنا بتطهير كل ما لقيه الماء
 الذي سماه الله طهورا غير ان ادلة قامت في بعض المواضع فامتنعنا
 لذلك عند قيام الادلة وكل موضع تنازع المسلمون فيه فطهارته حاكمة
 بما قلنا واحج من فرق بين القليل والكثير بما روى عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال اذا كان الماء قدر قلنتين لم يحتمل خبثا قال ولو لم يكن
 القليل من الماء يؤثر فيه القليل من النجس من غير ظهور علامته لما كان

لتخصيص القلتين معنى وعارضه من ابا من ذلك وقال قدر القلتين
مجهول والله تعالى لا يتعدنا بمجهول ودليل الخطاب ضعيف عند بعض
العلماء واحتج ايضا من فرق بين القليل والكثير بما روى ان النبي عليه
السلام نهى الجنب ان يغتسل في الماء الدائم وما روى عن جابر رضي الله
عنه قال ادركت ناسا من الصحابة اكثر فتياهم حديث النبي عليه السلام
يقولون قال النبي عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل
منه او يتوضا وما روى من طريق ابن عباس رضي الله عنه ان النبي
عليه السلام قال اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في
الاناء حتى يغسلها ثلاثا ولولم يجس القليل من الماء بقليل النجاسة
لما كان لغسله يده ثلاثا معنى فدلّت هذه الاحاديث ان قليل الماء
يجس بقليل النجاسة ولولم يتغير احد اوصافه وعارضه من ابا
من ذلك بحديث الاعرابي الذي بال في المسجد فامر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان يصب عليه ذنوب من ماء فهذا يدل ان القليل من
الماء لا يجسه القليل من النجاسة وايضا لو كان القليل من الماء يؤثر فيه

القليل من النجاسة لما كان لتطهير
الانجاس من البدن والثوب
غاية لانه كلما صب على موضع
النجس القليل من الماء نجسه كلما
صب عليه نجسه فيصير منجوسا

قولر لما كان لتطهير الانجاس ان
هذا ممنوع لانه مبني على ان
النجاسة انتقلت الى الماء وليس
كذلك بل الماء قهرها وغلبها
قولر ويغرف

ابدا وحديث الاعرابي وحديث جابر فرق قوم بين ورود الماء على
النجس وورود النجس على الماء قالوا ان ورود الماء على النجس صار
ظاهرا كما في حديث الاعرابي الذي بال في المسجد وان ورود النجس

على الماء صار الماء نجسا كما في حديث أبي هريرة عن النبي عليه السلام
قال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل أو يتوضأ منه وأما
من ذهب إلى كراهية القليل من الماء إذا خالطه القليل من النجاسة
فانه يراعى الجمع بين القولين والله اعلم وأما من اعتبر القلة والكثرة
في ماء الامطار قال انما جاءت الرواية في ماء المطر خاصة وذلك انه
صلى الله عليه وسلم سئل عن السباع ترد الحياض وتشرب منها فقال
صلى الله عليه وسلم اذا كان الماء قدر القلتين لم يحتل خبثا والله اعلم
واختلف العلماء الذين اعتبروا القلة والكثرة ايضا في حد القلة
والكثرة المذكورتين فقال قوم الحد في ذلك قلتان ماء لقوله عليه
السلام قلتان ماء لا ينجسها شيء واختلفوا في مقدار القلتين
فقال اكثر اصحابنا رحمهم الله القلة هي الجرة التي تحملها الخادم في
العادة الجارية من استخدام العبيد بها والقلة ما خوزة من استقل
فلان بحمله اذا طاقه وحمله والقلة اسم يقع على الكوز الصغير
والكبير والجرة الكبيرة التي لا يستطيع القوى من الرجال ان يحملها
ويدل على هذا قول جميل

* جليل

فضلنا بنعمة واتكأنا * وشربنا الحلال من قطله * وذهب
الشافعي الى ان الحد في ذلك قلتان من قطل هجر وذلك نحو خمسمائة
رطل وقيل عن الربيع رحمه الله اذا كان الماء بقدر اربعين قلة لم
ينجسه شيء وقال بعضهم الحد في ذلك اذا كان الماء يبلغ من كثرته
اذا حرك منه جانب لم يضطرب الجانب الآخر وانما قالوا هذا بالقياس
قالوا لان الماء لا ينجس عينه وانما منع من استعماله على سبيل
المجاورة لانها جسم والاجسام لا تتداخل لانه لا يصل الى استعمال

شئ منه الا ومعه جزء من النجاسة وذكر ابو عبد الله محمد بن بركة
في كتابه المعروف بمدح العلم واهله التقدير في حركة الماء لا وجه
له لان الحركة تختلف حركة الثقيل وحركة الخفيف وهذا التحديد في
الماء الراكد واما الجاري فلا بأس به ما لم تغلب عليه النجاسة واذا كان
الماء يجري فانقطع من اوله وآخره وبقي يجري في الوسط فهو جار
من الموضع الذي يجري فيه وان حمل بعرشاة فهو جار لا يفسده
من النجاسة الا ما غلب عليه لانه لم تسر النجاسة في جميع اجزائه
منزلته منزلة الماء الكثير الذي اذا حرك من اوله لم تصل الحركة
الى آخره وعن بعض اصحابنا انه لا بأس بالبول في الماء الجاري لان
النهى انما ورد في الماء الدائم لقلته وقال عبد الله بن القاسم ان
ان وسعت فيه الغائط فلا بأس به لانهم ذهبوا الى انه لا ينجسه والله
اعلم والبيضان وقع فيه النجس ان كان يجري ماءها تحت الارض فلا
باس به لانه جار وان كان لا يجري تحت الارض ففيه قولان من اعتبار
الحركة بنجسه كالماء الراكد ومن اعتبر غير ذلك لم يقل بتنجيسه وان

وفت الميتة او الدم او الحلم الخنزير
او الخمر في البئر فانه ينزع منها ما
ما وقع فيها ويعرف منها اربعون
دلو للسنة وذكر بعض العلماء
ان التقدير لاصحابنا في نزع البئر
النجسة اربعون دلو او خمسون
دلو ان هذا مقدار ما فيها من
الماء من غير ان تزيد مادة العيون

شئ من غير قصد للنزع اجزا فكل
اربعون دلو الخ فان كان لها دلو
فبدلوها والا فبالوسط كما نص
عليه بعض ائمتنا واما البئر اذا
كان يزجر ويسقى منها المشراب
بدلو غير دلو الزجر فانه ينزع
بدلو الزجر الا ان تكون لا تزجر

وقال بعض الثمنا من قال
بتنجيس البئر اذا علمتها النجاسة
القليلة وهي تمدراجها انها
تنزع خمسون دلو او بدلوها
بعد ان يكون الدلو طاهرا
ويطهر الدلو بعد فراغ النزج بها
وان كانت النجاسة متجسدة لها
عين قائمة في البئر لم يطهرها
النزع الذي ذكرنا الا بعد
اخراجها من البئر قال وآت
رجعت الدلو في بئر اخرى قبل
ان تغسل نزحت البئر الثانية
ايضا خمسين دلو او بعد ان

وانما هي للشرب والوضوء فتخرج
بدلوها اربعين دلو او ان كان عليها
دلو كبير فليس لهم ان ينزحوها
بدلو او صفر منه فان نزحوها بدلو
اكبر من دلوها على حسابها جاز
ذلك قال ابو سعيد رحمه الله تنزع
بالاوسط من الدلاء وهو اصح في
الحكم واما الاحتياط فبالاكبر
مسئلة البئر اذا كان لها دلو او ان
احدها اصغر من الآخر فاذا تنجست
كان فيها قولان احدها انها تنزع
بالاكبر منها والاخر انها تنزع
بالاغلب من كثير سقيها قبل فان

كانت تنزجر ويسقى منها قال ان تنجست في وقت الزجر زجرت والا
فبالصغير والله اعلم فقولك بعد ان يكون الدلو طاهرا الخ قال ابو سعيد
اختلف في غسل الدلو قبل النزج فقول لا ينزع حتى يغسل وقول يجوز
ان ينزع به قبل ان يغسل فاذا تم النزج طهرت البئر والدلو في موضع
آخر فاذا نزحت البئر النجسة لم يغسل الدلو ولكن يغسل الحبل ان كان
مسه شئ من ماءها قبل ان ينزع منها اربعون دلو او اما الدلو فهو
نظيف والله اعلم فقولك وان كانت النجاسة متجسدة الخ هذا فيها
اذا امكن اخراجها واما اذا كثر الماء ولم يستطع اخراجها فانه ينزع
منها ولا بأس والله اعلم فقولك وان رجعت الدلو في بئر آخر الخ قال ابو

ما فيها وان لم تكن تنزح لقوتها لا
 ينجسها شيء ومن لم يعتبر ذلك
 قال لا بد من خمسين دلو للسنة
 او اربعين ولا يرى تنجيس الماء الذي
 يغرف منها والله اعلم ولا يجب غسل
 جوانب البئر عند من نجس الماء
 الذي يغرف منه لان ما يلاقى
 جوانب البئر من الماء النجس يزيله
 عنه ما يقع عليه من جانب البئر
 لانه ماء جار ويرده الى الماء الراكد
 فالماء لا يبقى على جوانبها وقيل في
 الكلب اذا خرج من النهر والماء
 يجري من شعره وجلده ان ذلك
 الماء طاهر بمنزلة الماء الجارى
 لا باس به والله اعلم وقد اجمعوا
 ان قدر ما يتوضى به يطهر قطرة
 من البول في الثوب والبدن واختلفوا
 في قطرة من البول اذا وقعت في قدر
 ما يتوضى به والله اعلم لانه معلوم
 ان قدر اتما من الماء لوحده قدر ما من النجاسة لسرت فيه ولكن نجسا
 واذا ورد الماء على النجاسة جزأ فجاء فانه معلوم انه يفتى عين تلك
 النجاسة وتذهب قبل فنا، ذلك الماء فعلى هذا يكون آخر جزء ورد

الماء تنشف واما الفريزة الماء
 فلا وعبارة الشيخ اسحاق بن عمار رحمه
 الله تعالى وهكذا ماء البئر ايضا
 فالحكم فيه الطهارة فان خالطته
 نجاسة او مية نزع من مكانها
 اربعين دلو للسنة اذا كان ماء
 البئر غزيرا وان كان قليلا نزع
 كله لما روى عن ابن عباس رضي
 الله عنهما وابن الزبير نزحوا زمزم
 لنجى مات فيه ونزع الماء انما
 يكون بعد اخراج المية او لا
 واتفقوا انه لا يجب غسل جوانب
 البئر وانها اذا نرحت فقد طهرت
 هي والدلو جميعا ولم يقطعوا ايضا
 بنجاسة الماء الذي يغرف للسنة
 قلت بل هو طاهر وذلك لان ما
 ذكره المصنف مبنى على القول
 باعتبار الحركة والمذهب هو الثاني
 وهو قوله ومن لم يعتبر ذلك

ان قدر اتما من الماء لوحده قدر ما من النجاسة لسرت فيه ولكن نجسا
 واذا ورد الماء على النجاسة جزأ فجاء فانه معلوم انه يفتى عين تلك
 النجاسة وتذهب قبل فنا، ذلك الماء فعلى هذا يكون آخر جزء ورد

البراري رحمه الله فيمن نزع بئر نجسة بدلوها بنجس فاذا نزع منها
اربعين دلو فقد طهر البئر بمس الدلو ماء البئر قبل ان ينزع واحد
غسل الدلو والرشا فحسن وان لم يغسل فلا بأس وفي موضع البئر
نزع البئر النجسة بدلو نجس من غير نجاسة البئر فقول يجزي
ذلك ويظهر الدلو اذا طهرت البئر وذهبت النجاسة وقول لا يجزي
حتى يطهر الدلو ثم ينزع به بعد ذلك وفي موضع قيل ما حد الدلو
قال به لو البئر الا ان يخرج عن المتعارف في الصغرا والكبر
فبالوسط ولا يضر ما رجع من الدلو في حال النزع لا خراف وغيره

تظهر الدلو وان بقي دلو واحد من
النجسين لم ينزع في ذلك اليوم
واخرت الى اليوم الثاني فانه
يستقبل بنزعها من اوله لان
الاصل في هذا الماء انه نجس
عندهم واذا نزع عشرة دلاء
وفرغ ماؤها طهرت على قول
من اعتبر النجسين دلو مقدار

لان ذلك لا يمتنع منه قوله
وان بقي الخ قال ابو الحواري
اذا علموا انهم قد استقوا منها
اربعين دلو امن بعد ما تنجست
فقد طهرت ولعله يريد لو كان
النزع متفرقا ثم قال فاذا نزع
منها مقدار اربعين دلو في يوم
او ايام بلا قصد للنزع اجزا

مصنف ولعله لابن وصاف قوله واخرت الى اليوم الثاني الخ وما
اقتضاه كلام الشيخ رحمه الله من انه اذا تم نزعها في ذلك اليوم كفي
ليس كذلك وعبارة اصحابنا اهل عمان رحمه الله فان نزع عشرين
دلو اغداة وعشرين بالعشي فلا يجزيهم الا ان نزعوا منها اربعين
دلو في مكان واحد الا ان يكون ماؤها قليلا فلا بأس بقوله لان
الاصل في هذا الماء انه نجس عندهم هذا انما يظهر في البئر القليلة

من ذلك قد ظهر المحل لان نسبتة الى ما ورد عليه مما بقي من نجاسة
نسبة الماء الكثير الى القليل من النجاسة فلذلك كان العلم يقع في تطهير
هذه المحال بذهاب عين النجاسة والله اعلم والماء الراكد مثل الخوض
اذا كان يخرج منه الماء ويزداد اليه فالقى فيه نجاسة فانه طاهر
ما لم تغلب عليه لانه جار بمنزلة الماء الراكد الكثير الذي لم تسر
النجاسة في جميع اجزائه وان كان الماء يزداد اليه ولا يخرج منه او
يخرج منه ولا يزداد اليه فخلته نجاسة فقيه قولان على ما تقدم قال
بعضهم طاهر كالماء الجاري وقال بعضهم نجس كالماء الراكد واما الماء
الطاهر ان صب فيه ماء منجوس فطار منه شيء فلا بأس بما طار منه
لان النجاسة تنزل الى اسفل ومنهم من يقول قد نجس ما مس ذلك

الماء لما روى ان النبي عليه السلام
قال لا يبولن احدكم في الماء الدائم
ثم يغتسل منه او يتوضا واما الماء
المنجوس ان صب فيه الماء الطاهر
فما طار منه فهو منجوس لحديث
ابن عباس رضي الله عنهما اذا
استيقظ احدكم من نومه فلا
يغسل يده في الاناء وقال بعضهم

الخ وهو موافق لكلام الشيخ اساميل
رحمه الله تعالى حرره قولنا ويزداد
اليه الخ اى حال خروجه قولنا
لما روى عنه عليه السلام قال الخ
لعل وجه الاستدلال به انه يفهم
منه ان الحكم للطاري كالبول مثلا
قولنا لحديث ابن عباس لعل وجه
الاستدلال به انه يفهم منه ان

طاهر ويدل على هذا حديث الاعرابي وكذلك ان صب الماء في المكان
المنجوس فطار منه على هذا الاختلاف وان غسل يده وهي منجوسة
في الموضع الذي ينشف او استنجأ فيه او غسل فيه النجس من
ثوبه فلا بأس اذا كان الماء الآخر لا يبلغ الماء الاول الا وقد نشف

وان لحق الماء الاخر الماء الاول فقد نجس ان لم ينشف الماء ومنهم من
يرخص اذا كان الموضع ينشف لحديث الاعرابي ولقول النبي عليه
السلام ان الارض لا تحمل خبث بني آدم وكذلك المستحم اذا كان
ماؤه يجري او ينشف فلا بأس به وما طار من الماء من اليدين اذا
كان يغسلهما فلا بأس به اذا صب الماء على يديه ثلاث مرات ولم
تر عليها عين النجاسة لحديث ابن عباس اذا استيقظ احدكم
من نومه الحديث ومنهم من يقول اذا وصل الماء من يديه الى
الارض فلا بأس بما طار منه كالماء الجاري وكذلك الاستنجاء
على هذا الحال والله اعلم والقول الاول اصح عندي * (مسئلة) *

اتفقوا على طهارة اسنار بني آدم الا المشرك والا قلف البالغ
في الايام التي لا يعذر فيها فان اسنارها والبلل منها نجس والدليل
على نجاسة مامسه المشرك قوله تعالى يا ايها الذين امنوا انما
المشركون نجس واما الا قلف البالغ

فان المسلمين نجس والبلل منه
مسئلة ثانيا صار الماء مشكوكا فيه فنجس عملا بمقتضى الحديث
والا فلم يظهر وجه الاستدلال تامله وحرره فتولى ولا ادري
لم حكموا عليه الخ قلت رايت في بعض كتب المخالفين
رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما قال الا قلف البالغ لا تقبل
له صلاة ولا تؤكل ذبيحته وفي بعض الروايات اذا بلغ ولم
يختن لا تقبل شهادته وهي رواية عن احمد بن حنبل واستثنى
احد من ذلك الكبير اذا اسلم وخاف على نفسه الختان ان له رخصة انتهى
وهو موافق لمذهب الاصحاب والظاهر انها لا يقولون ذلك عن رأي

ولعابه وسوره وعرقه ولا صلاة له ولا صيام ولا حج ولا عمرة
ولا تؤكل ذبيحته ولا يجوز نكاحه ولا شهادته ولا آدرى لم يحكموا
عليه بهذه الاحكام التي لم يحكم بها الا على المشركين غير ان النظر
يوجب عندى والله اعلم انه لما ترك الفريضة التي بان بها الموحدون
من المشركين جازان يحكم عليه بهذه الخصال وايضا فان المشركين
سماهم الله نجسا وحكم عليهم بهذا الاسم لانهم لا يصلون الى
الطهارة ماداموا في شركهم ولا نهم لا يتوقون من النجاسات في اكثر
احوالهم والا قلف ايضا كذلك لا يصل الى الطهارة مادام اقلف
ولا يكون له الماء طهارة لان المراد بالختان الطهارة والله اعلم ولا تضع
له صلاة ولا صيام ولا حج ولا عمرة مع ما هو فيه من المعصية
ولا تؤكل ذبيحته لان الذكاة الشرعية طاعة ولا تصح منه ولا
يجوز نكاحه لان الاقلف اشد من الحيض الذي سماه الله اذى وحرم
معه الوطى لان الحيض صاحبه معذور وترك الختان غير معذور

صاحبه والله اعلم واتفقوا على طهارة
اسرار بهيمة الانعام واختلفوا في
العلقة التي من اجلها صارت الاسرار
طاهرة قال بعضهم العلة في ذلك
الحياة لان الموت من غير ذكاة لما كانت
سببا للنجاسة عين الحيوان بالشرع واجب

قولى وهذا من باب الخاص
اريد به العام قلت الظاهر المراد بالخاص
ما ذكره من بهيمة الانعام والعام
كل ما يؤكل لحمه سواء كان
من بهيمة الانعام او من
غيرها حذر قولى

ان تكون الحياة سببا للطهارة عين الحيوان فكل حي طاهر العين وكل
طاهر العين طاهر سوره وقال بعضهم العلة في ذلك ان لحومها تؤكل واسوارها
تابعة لحومها وهذا من باب الخاص اريد به العام وهو اصح عندى

واحتج اصحاب القول الاول بما روى من طريق عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه قال سئل النبي عليه السلام عن السباع ترد الحياض
 وتشرب منها فقال عليه السلام لها ما حملت في بطونها ولاكم ما غير
 وعارضوهم بما روى ان النبي عليه السلام من طريق ابي هريرة قال
 اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليغسله سبعا اولهن واخرهن بالتراب
 وبما روى انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء يكون في الفلات وما
 ياويه من السباع والدواب فقال صلى الله عليه وسلم ما زاد على
 القلتين لم يحتمل خبثا فلو لم تكن السباع نجسة لم يكن للتفريق بين
 ما زاد على القلتين معنى وقال اصحاب القول الاول امر النبي عليه
 السلام بغسل الاناء من ولوغ الكلب يحتمل ان يكون عبادة غير
 معقولة المعنى موقوفا على ما ورع عليه من الماء خاصة ويحتمل ان يكون
 معقول المعنى ليس من سبب النجاسة بل من سبب ما يتوقع ان يكون
 الكلب الذي ولغ في الاناء كلبا خاف من ذلك السم ولذلك جاء هذا
 العدد الذي هو السبع في غسله ولا يستنكر ان يرد مثل هذا في
 الشرع فيكون هذا من باب ما ورد في الذباب اذا وقع في الطعام
 فامغلوه فان في احد جناحيه داء وفي الآخر شفاء وانه يقدم
 الداء ويؤخر الشفاء لانه ليس من شرط غسل النجاسة العدد
 وقال آخرون قد روى عن ابي هريرة انه افتي بغسل الاناء من
 ولوغ الكلب ثلاثا كسائر النجاسات والله اعلم وقال الربيع قال
 ضمام بن السائب يكفي من ذلك ثلاث وهو الصحيح وغير منكر
 ان يكون الشرع يخص نجاسة دون نجاسة بحكم دون حكم تفليظا
 لها واختلفوا في سؤر السنور قال بعضهم نجس لانه سبع وقال

اخرون طاهر الحديث كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابي
 قتادة الانصاري انها سكبت لابي قتادة وضوء فجاءت هرة تشرب
 منه فاصفى ابو قتادة لها الا فاء حتى شربت قالت كبشة ورائي
 انظر اليه قال التعجبين مما رايت قالت قلت نعم قال لي ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال انها ليست بنجس انها من الطوافين والطوافات
 عليكم فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عدم النجاسة في الهرة
 بسبب الطواف وخفف عن المسلمين المحنة لاجل البلوى بها
 وكذلك الفار على هذا الاختلاف وسور الحيات والاماح والافاعي
 والاوزاغ وما كان في معناها نجس لان لحومها محرمة بدليل قوله
 تعالى ويحل لكم الطيبات ويحرم عليكم الخبائث ولاجل ما يتوقى
 منها من السم والله اعلم واختلفوا في سور الكلب المكلمة قال
 بعضهم طاهر سورة اذا صانته اهله وقال اخرون سورة نجس
 ولا ينتقل حاله بصيانه اهله عن حكم الكلاب مردان يكون سبعا
 وكذلك الدجاج اذا كان يرعا وياكل القذر والجلالة من البهائم
 وهي التي تاكل النجس اختلفوا في اكلها وسورها وسبب الخلاف
 هو ارضنة الحديث والقياس وذلك انه روى عنه صلى الله عليه
 وسلم نهى عن اكل لحوم الجلالة والبيانها وان يحج عليها والقياس
 هو ان ما يرد جوف الحيوان ينقلب الى ذلك الحيوان وسائر اجزائه
 فاذا كان لحم ذلك الحيوان حلالا وجب ان يكون لما ينقلب اليه
 من ذلك حكم ما انقلب اليه كانه قلب الدم لحما والله اعلم وقال
 بعضهم الجلالة هي التي عاشت بالنجس ولم تخلطه بشئ من المرعا
 ثلاثة ايام او اكلت الميتة او الدم او لحم الخنزير ولو مرة واحدة

مسئلة والماء اذا خالطه زعفران او غيره من الاشياء الطاهرة
التي تنفك عنه غالباً او غيرت احداً وصافه فانه طاهر غير مطهر
وقال بعضهم طاهر مطهر ما لم يكن التغيير عن طبع وسبب الخلاف
هل يتناول اسم الماء المطلق ام لا لان الوضوء لا يكون الا بالماء
المطلق والعرب تفعل بالمطلق ما لا تفعله بالمقيد والدليل قوله
تعالى امر الرسول بما انزل اليه من ربه فاطلق ولم يقيد فثبتنا
له كل الاية ان نطقاً واعتقاداً وامثالاً وقال في آية اخرى قالوا
آمننا بافراهم ولم تؤمن قلوبهم فميد ايمانهم بافراهم ولم يطلق
كما اطلق في الآية الاخرى والله اعلم والنظر يوجب عندى ان الاختلاف
يختلف بالقلة والكثرة وقد يبلغ من الكثرة الواحد لا يتناول اسم الماء

المطلق وقد لا يبلغ الى ذلك وبخاصة
متى تغير منه الريح فقط ولذلك
لم يعتبر قوم الريح ممن منع الماء
المضاف في الوضوء والدليل على
هذا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا ثم عطية في ابنته حين
توفت اغسلنها ثلاثاً او خمساً
او اكثر من ذلك ان رايتن

قولها اغسلنها ثلاثاً الخ هذا الحديث
ورد بالفاظ مختلفة متفقة في
المعنى والمراد اغسلنها وتراوليكن
ثلاثاً فان احتجت زيادة الانقاء
فليكن خمساً وهكذا ابدأ وحاصله
ان الايتار ما موربه والثلاثة
ما موربهاندا فان حصل الانقاء
بثلاثة لم تشرع الزيادة والا زيد

حتى يحصل الانقاء ويندب كونها وتراوسيا في الكلام في احكام
الميتة قوله صلى الله عليه وسلم ان رايتن ذلك وهو بكسر الكاف
خطا بالام عطية ومعناه ان احتجت الى ذلك وليس معناه التحيير
وتفويض ذلك الى شهوتين وكانت ام عطية غاسلة الميتات

وكانت من فاضلات الصحابييات رضى الله عنها الانصار يترأسها
نسبية بضم النون وقيل بفتحها وأما بنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم هذه التي غسلتها رضى الله عنها فهي زينب هكذا قال الجمهور
قال القاضي عياض وقال بعض اهل السير انها ام كلثوم والصواب
زينب وقوله صلى الله عليه وسلم بماء وسدر فيه دليل على استحباب
السدر في غسل الميت وهو متفق عليه ويكون في المرة الاولى وقيل
يجوز فيها وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله حتى يصح الاستدلال
وقوله صلى الله عليه وسلم اجعلن شيئا من كافور فيه استحباب
شيء من الكافور في الاخرة وبه قال الجمهور وكرهه ابو حنيفة وحجة
الجمهور هذا الحديث ولانه يطيب الميت ويصلب بدنه قولها
فاعطانا حقوه وهو بكسر الحاء وفتحها لغتان يعني ازاره واصل الحقو

ذلك بماء وسدر واجعلن في
الاخرة شيئا من كافور فاذا
فرغتن فاذا نثني قالت فلما فرغنا
اذناه فاعطانا حقوه وقال
اشعرنها اياه فهذا ماء مختلط
ولكنه لم يبلغ من الاختلاط بحيث
ينسلب عنه اسم الماء المطلق
وقد اعتبر قوم القلة والكثرة
في المخالطة واجازوه مع القلة

معقدا لآزار وجمعه آحق وهو
الخصر وسمى به لانه يلي شعر
الجسد والحكمة في ذلك تبركها
به ففيه التبرك بآثار الصالحين
ولباسهم وفيه جواز تكفين
المرأة في ثوب الرجل قوله حقوه الح
الحقو لآزار واشعرنها اي اجعلنه
شعارها الذي يلي جسدها وذلك
هو الشعار وما فرقه الدثار

وان ظهرت الاوصاف والله اعلم فالمضاف الى ما يخرج منه مثل
مياه النبات المستخرجة منه لا يجوز الرضوء به ولا الفصل من

الجنابة والحيض والنفاس ولا غسل الميت بالاجماع لانه مضاف
والله اعلم والماء المستعمل لا يجزى في رفع الاحداث لانه لا يتناول
اسم الماء المطلق واسم الفسالة احق به من اسم الماء والدليل على
هذا ما روى ان النبي عليه السلام نهى عن الوضوء بفضل المرأة
والفضل يحتمل ان يكون ما لا قابدها ويحتمل ان يكون بقية الماء في
الاناء بعد الوضوء منه وروى ان عائشة رضی الله عنها قالت

اغتسلت انا والنبي صلى الله
عليه وسلم من اناء واحد يقول
ابقي لي واقول ابقي لي فقلنا
عند هذا انه انما نهى عما
لا قابدها لان المتوضئين
من اناء واحد كل واحد منهما
يغتسل من فضلة صاحبه
واما ان لم يباين الجسد فانه
يجزى والدليل ما روى ان
النبي عليه السلام اغتسل
من جنابة فرأى في يده لمعة
لم يصيبها الماء فعصر جنته
ومسحها بما قطر منها وقال
بعض مخالفينا هو ماء مطلق
يجوز التطهر به لانه في الغلب
ليس ينتهي الى ان يتغير احد

مسئلة من اتى الى ماء وليس معه
اناء يتوضأ به فله ان يحتال على الطهارة
من غير ان ينحس الماء على غيره وقول
له ان يستخرج الماء بفيه ما لم يكن
له اناء يتوضأ به وقيل ينبغي له اذا
لم يقدر الا على استخراج الماء بالثوب ان
ينوى ان الثوب وعاء لمحل الماء والله
اعلم قولهم اغتسلت انا والنبي صلى
الله عليه وسلم الخ وعبارة بعض
المخالفين اجعوا على جواز تطهر
المرأة والرجل من اناء واحد وكذلك
تطهيرها بفضلته واما تطهيره
بفضلته فجاز عندنا وعند ابى حنيفة
والشافعي والجمهور خلت به اولا
خلا قال داود واحد في منع التطهر
بما خلت انتهى بمعناه قولهم ومسحها بما

قطر منها هذا في الغسل لان الجسد كله بالنسبة للغسل كعضو واحد
واما بالنسبة للوضوء فلا فاما غسل به الوجه لا يغسل به اليدين
مثلا قلت سياقي في باب الغسل في فوائد هذا الحديث ان الماء
المستعمل ما لم يباين بالجسد جاز استعماله فيها فاما من الجسد فاما

او صافه بدنه الا اعضاء التي تغسل
به وان انتهى فتحكم حكم الماء الزفير
يشي طاهر والله اعلم * (مسئلة)
في نواقض الوضوء والذي ينقض
الوضوء ثلاث اشياء سبب

كان الحكم هكذا عند الاصحاب
فالامر واضح والا ففى الاخذ
نظرا لما تقدم من الفرق وعبارة
بعض العائنين بعد كلام طويل
موافق لكلام المصنف فذلك

على ان الماء المستعمل على ضربين ضرب يابن الجسد لا يتوضا به وضرب
لم يباينه فحاشا الا ان ما غسل به الوجه لا يغسل به اليدين وفي
موضع آخر فان قيل لو كان ممنوعا من استعماله لكان نقله من
اول العضو الخ لانه قد صار مستعملا لغيره من اول العضو قيل
له المستعمل شرطه مفارقه للعضو وما دام في العضو فليس له
حكم الاستعمال بالاتفاق فلذلك جاز نقله من اول العضو الى آخره
وانما المنع من استعمال ماء قد استعمل بوضوء في عضو غيره وهذا
ظاهر في عدم النقل من عضو الى غيره سواء كانت الاماكن
حمله على ما ذكر المصنف بتكلف والله اعلم * (مسئلة)
من توضا من ماء والماء يقطر من جسده في الاناء فلا يجوز الوضوء بالماء القاطر
من جسده لانه مستعمل فان كان الراجع من جسده اكثر من الذي
يتوضا منه فقد فسد عليه وضوءه والصلاة وان كان المتوضا منه
اكثرا من الماء الراجع من جسده لم يفسد وقيل اذا كان الراجع من

ماء المتوضى الذى يتوضا منه الثلث افسده والله اعلم * (مسئلة) *
 فى نواقض الوضوء قولهم نواقض الوضوء عبر عنها بعضهم بموجبات
 الوضوء والشيخ اسماعيل رحمه الله استعمل التعبيرين فى قواعده
 وناقض الشئ ونقيضه ما لا يمكن اجتماعه معه وجمع ناقض نواقض
 لان فاعلا اذالم يكن وصفا للمذكر عاقل جاز جمعه على فواعل قياسا
 كجارج وجوارح وطالق وطوالق قاله سيبويه قال ابن مالك فى شرح
 كافيته غلط فيه كثير من المتأخرين فعدوه مسموعا وليس كذلك
 قولهم والمنى اخره لدوره لكونه لا ينقض الا فى بعض الصور وقد

اشار الى ذلك صاحب الدعائم
 رحمه الله تعالى بقوله *
 وليس فى الودى اغتسال ولا *
 المذى ولا المنى بلا نشر
 فحينئذ لا يرد ان يقال المنى
 يوجب الغسل فكيف ذكره فيما
 ينقض الوضوء ولذلك لم يعد دم
 النقاس والحيض قلت الصحيح
 انه ينقض الوضوء فى جميع حالاته
 خلا للشا فى حيث يرى ان المنى
 لا ينقض الوضوء مطلقا

ونوم وفعل فالحدث كل نجاسة
 خرجت من مخرجيه او من احد
 مخرجيه او من داخل بدنه مثل
 البول والغائط والريح والمذى
 والودى والمنى والدم والطهر
 من النساء وسلس البول وكل
 دابة ورطوبة تخرج من مخرجيه
 والقىء والرعاف وكل دم فائض
 يخرج من جرح او قرح او ما اشبه
 ذلك والدليل على هذا الكتاب
 والسنة والاجماع اما الكتاب

فقوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط واجمعوا على ان البول
 والغائط والريح والمذى والودى ينقضون الوضوء والعلة التى
 من اجلها تنقض هؤلاء الاحداث الوضوء لانها النجاس والانبجاس

مؤثرة في الطهارة والدليل على هذا ما روى من طريق ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام قال دم الاستحاضة نجس

لانه دم عرق ينقض الوضوء فعلة عليه السلام بانه دم عرق نجس ولذلك ينقض الوضوء ولم نأخذ بقول من اعتبر المخرج فقط وهو الشافعي ولا بقول من اعتبر الخارج والمخرج جميعا وهو مالك والدليل على صحة قولنا ما ورد من طريق ابن عباس ان النبي عليه السلام قال الوضوء من المذي والغسل من المني وما روى ايضا عنه عليه السلام قال لا وضوء الا من صوت او ربح وما روى ايضا من طريق ابن عباس ان النبي عليه السلام قال القى والرعا لا ينقضان الصلاة فاذا انفلت المصلي بهما توضأ وبنا على صلاته وما روى انه قال عليه السلام من قاء

قولهم دم الاستحاضة الاستحاضة جريان الدم في غير اوانه قالوا ودم الحيض يخرج من قعر الرحم ودم الاستحاضة يسيل من العاذل بعين مهيمة وكسر الذال المعجمة وهو عرق فيه الذي يسيل منه في ادى الرحم دون قعره قولهم الخارج والمخرج جميعا الخ وعبارة خليل المالكى وينقض الوضوء بمحدث وهو الخارج المعتاد في الصحة لاحصى ولادود ولو يبلة الى ان قال من مخرجيه او ثقبه تحت المقعدة ان استند والا فقولان قولهم لما ذكر عليه السلام ما ينقض الوضوء من هؤلاء الانجاس الخ وقد اشار المصنف الى ان حكم المذكورات ثابت بالقياس ويحتاج الى بعض

او قلنا فليتوضأ والدليل على غير ما ذكرناه عن النبي عليه السلام من الانجاس الخارجة عن البدن دليل اللفظ لانه لما ذكر عليه السلام ما ينقض

ايضاح فنقول القياس قد عرف بانه ابانة حكم مثل حكم المذكورين
 بمثل علة في الاخر فالمذكور الاول هو الاصل الثاني هو الفرع
 وشروطه ان لا يكون الاصل مخصوصا بحكمة بنص آخر كشهادة
 خزيمة وان لا يكون معد ولا به عن القياس كبقاء الصوم مع الاكل
 ناسيا وان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه الى فرع هو
 نظيره ولا نص فيه واما معرفة تفصيل ذلك وما يحترز عنه بكل
 قيد من القيود فموضعه اصول الفقه اذا عرفت ذلك فنقول
 اما الاصل فيما نحن فيه فهو الخارج من السبيلين اعني الفائط
 والبول وما ورد فيه النص المتقدم وهو يشتمل على معنى معقول
 وهوان الخروج النجاسة اثر في زوال الطهارة على المخرج لاتصافه
 بضد الطهارة وهو التلوث بالنجاسة وعلى سائر البدن
 باعتبار ان الاتصاف بالحدث لا يقبل التجزى وعلى معنى
 غير معقول وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة واما
 الفرع فيه فهو الخارج من غير السبيلين وما ذكر معه
 وذلك ان علماء نازحهم الله اعتبروا فاستنبطوا ان الخارج
 من السبيلين وما ذكر معه كان حدثا لكونه نجسا خارجا من
 بدن الانسان من قوله تعالى او جاء احد منكم من الفائط الآية
 وهو نص معلوم بذلك الوصف لظهور اثره في جنس الحكم
 المعلق به وهو انتقاض الطهارة بخروج دم الحيض والنفاس
 ووجدوا مثله في الخارج من غير السبيلين فعدوا الحكم الاول
 اليه وتعدى الحكم الثاني وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة
 ايضا ضرورة تعدى الاول لانه لو لم يتعد اليه تغير حكم النص

بالتقليل وذلك يفسد القياس قوله وهو ان الريحين مختلفان الخ
وذلك لان الريح التي تخرج من فم الرجل او فرج المرأة لا تنبعث

عن محل نجاسة واختلف ان عين الريح نجسة ام تنجس بمرورها على النجاسة وثمرته تظهر فيما اذا خرج منه الريح وعليه سراويل مبتلة فمن قال بنجاسة عينها تنجس السراويل ومن قال بطهارة عينها لم يقل به كما لو مرت الريح بنجاسة ثم مرت بثوب مبتل فانه لا ينجس بها كذا رايته في كتب الحنفية واما في كتب اصحابنا فقد عدوها من الاحداث فيقتضي ذلك نجاستها لعينها وقد صرح الشيخ اسماعيل رحمه الله تعالى في قواعده بان من احدث بالريح ملاقيا للبلل قبل جفوفه امر الماء عليها وهذا يؤخذ منه ما اشار اليه الحنفية واما الثياب فلم ار من نص عليها ويمكن ان يجري فيها ما جرى من الخلاف في الثياب المبلولة اذا لاقت نجاسة ويمكن ان يفرق بين الاستنجاء والثياب والظاهر ان لا فرق حرره والظاهر ان الريح لا تنجس للطافتها فلا تظهر

الوضوء من هؤلاء الانجاس المذكورة حمل عليها ما هو نجس مثلها وهو من باب الخاص اريد به العام وما لم يذكر محمول على ما ذكر واستدل من اعتبر المخرج وهو الشاقي بخروج الريح من الدبر انه ينقض الوضوء وخروجه من الفم لا ينقض الوضوء قال لما كان ينقض الوضوء على جهة ولا ينقض الوضوء على جهة وهو ذات واحدة ذلك ان المراد ينقض الوضوء المخرج ويرد عليه بالفرق وهو ان الريحين مختلفان وما قدمنا من الاثار ناقضة لما قال والله اعلم واما من اعتبر

يؤخذ منه ما اشار اليه الحنفية واما الثياب فلم ار من نص عليها ويمكن ان يجري فيها ما جرى من الخلاف في الثياب المبلولة اذا لاقت نجاسة ويمكن ان يفرق بين الاستنجاء والثياب والظاهر ان لا فرق حرره والظاهر ان الريح لا تنجس للطافتها فلا تظهر

عينها حتى تزال لكن يردده ما قاله الشيخ في الاستتجاء وربما يؤخذ

من كلام الربيع رحمه الله انها
ليست بنجسة لذاتها وذلك ان
ها شم الخرساني قال خرجنا الى مكة
فسمعت امرأة تسئل الربيع عن
امراة وجدت من قبلها ريحا وتسمع
صوتا قال فسكت الربيع ما شاء الله
ثم قال هذه ريح دخلت من خارج
وليس للريح هنا طريق ولا باس
عليها وخروج الريح من قبل المرأة
لا ينقض طهرها لان الريح لا تتصل
بالجوف وينفصل عن الطعام
النجس في الجوف وانما ينقض خروجها
من الدبر الذي هو مجرى الطعام
النجس هكذا قيل والله اعلم

الخارج والمخرج جميعا وهو
مالك تمسك على ما اجمعوا
عليه وجعله من باب الخاص
اريد به الخاص واستدل على
صحة قوله ان الاصل في الخاص
يجل على خصوصه حتى يرد
دليل ينقله الى العموم قيل له
الدليل الذي ينقله ما روى
من طريق ابن عباس ان النبي
عليه السلام قال دم الاستحاضة
نجس لانه دم عرق ينقض
الوضوء فجعله عليه السلام
ينقض الوضوء نجسا لانه دم
عرق والله اعلم واذا لم يفيض الدم

من الجرح ولكنه ارتفع حتى كان له ظل فانه ينقض الوضوء وقيل
لا ينقض الوضوء وكذلك من كان له شقاق في رجله او اقرع
الراس فخدش في قرعه او في بعض شقاق رجله وقاض الدم من
ذلك الموضع الا انه لم يفيض من القرع او من الشقاق كله فان
فيه قولين منهم من يقول ينقض الوضوء عليه ومنهم من يقول
ليس عليه الوضوء حتى يفيض الدم من الشقاق كله او من القرع
كله وكذلك اذا جرح في الفم او في العين او في الانف او في الاذن

فخرج الدم من موضعه الا انه لم يفيض من الفم ولا من العين ولا
من الانف ولا من الاذن على هذا الاختلاف الا في الفم فانه يراعى

فيه البزاق اذا غلب عليه الدم
فقد نجس وينقض الوضوء ^{وختلفوا}
في غلبة الدم على البزاق قال
بعضهم اللون وقال بعضهم
الكثرة اى حتى يغلب عليه كله
وكذلك الجرح الكبير فيبرأ بعضه
ولم يبر بعضه فخرج الدم من
طرفه الا انه لم يفيض منه كله
وكذلك من هتر وتبين الدم من
ظاهر الجلد واجتمع من غير ان
يخرج ان لم يمكنه نزعه فليتوض
كذلك حتى يمكنه نزعه فاذا نزعه

ولينظر ما اذا افضت المرأة فخرج
الريح من قبلها اينقض ام لا حرره
قلت كتبه غافلا عن قول المصنف
فالمحدث كل نجاسة الى قوله والريح
فجعله من اعيان النجاسة التى
تخرج من المخرجين وقد صرح بنجاسته
لذاته في الديوان ايضا راجعه وعبارة
وليحذر ثوبه اذا كان مبلولا مما
يلحقه من ذلك النجس من الريح
وغیره تأمل وفيه مسألة الثوب
السابقة عن الحنفية قوله وكذلك
من نزع الجلد الحى الخ وانظر هل اذا

فقد انتقض عليه وضوءه ومنهم من يقول لا ينتقض بعد ما يبس وسبب
هذا الاختلاف الذى ذكرنا في هذه المسائل اختلافهم في صفة الدم
المسفوح وسيأتى بيانه ان قدر الله السلامة في بابيه والله اعلم وكذلك
ان نزع شعرة من جسده وقطعها من اصلها انه ينقض عليه وضوءه
ومنهم من يقول لا ينقض وضوءه عليه وكذلك الضرر اذا نزعه ولم
يكن الدم على هذا الاختلاف وسبب الاختلاف فيما يوجب النظر هل ما تحت
الجلد نجس كله قياسا على الدم ام غير نجس قياسا على ما اتفق على طهارته كالعرف
واللبن والله اعلم وكذلك من نزع الجلد الحى من جسده او نزع ظفره

الحى او كوى نفسه حتى بلغ الجلد
الحى من جسده وكذلك اذا جرح
حتى بلغ الحديد اللحم الحى وعن
ابى محمد رحمه الله فيها قولان
وكذلك مخه اذا مسه اختلفوا
هل ينتقض وضوءه ام لا ينتقض
وسبب الاختلاف ما ذكرناه اولا
(مسئلة في النوم الذى ينقض الوضوء)
واختلفوا في النوم الذى ينقض
الوضوء قال بعضهم النوم حدث
فاوجبوا من قليله وكثيره
الوضوء ويدل على هذا القول

اقطع جلده الميتة ينتقض وضوءه
لان ما انفصل عن الحى فهو ميتة وقد
ذكر ان مس الميتة ينقض الوضوء
قلت رايت التصريح فى بعض كتب
اصحابنا العمانيين ان الجلد الميت
المنفصل عن الحى طاهر فحينئذ معنى
قولهم ما انفصل من الحى ميتة يعنى
اذا كان حيا والله اعلم بالصواب
حرره واليه اشار المصنف بالتقييد
والله اعلم قلت لكن الميتة لم
تنقض عند المصنف نجاستها وانما
تنقض للسنة كما تقدم والذي

يظهر ان مس الميتة تنقض بشرط نجاستها وان مس ميتة الادمى
ان قلنا بطهارتها لا تنقض وان قلنا بنجاستها فنقضت وحكم الجزء
بحكم الكل والله اعلم بالصواب قوله قال بعضهم النوم حدث الخ
هو مذهب الحسن البصرى والمزنى وابى عبد القاسم بن سلام
واسحاق بن راهويه وهو قول غريب للشافعى *(فائدة)* اختلف
الناس في النوم على مذاهب اربعة ان النوم لا ينقض الوضوء
على اى حال كان وهو محكى عن ابى موسى الاشعري وسعيد بن
المسيب وابى مجلز وحميد الاعرج والشعبي المذهب الثانى ان
النوم ينقض بكل حال وهو مذهب الحسن البصرى ومن ذكر معه
المذهب الثالث ان كثير النوم ينقض الوضوء بكل حال وقليله لا ينقض

بكل حال وهو مذهب الزهري وربيعه والاوزاعي ومالك واحمد
في احد الروايتين عنه المذهب الرابع انه اذا نام على هيئة من
هيئة المصلين كالراكم والساجد والقائم والقاعد لا ينقض وضوءه
سواء كان في الصلاة او لم يكن وان نام مضطجعا او مستلقيا على

ما روى من طريق ابن عباس
ان النبي عليه السلام قال اذا
استيقظ احدكم من نومه فلا
يغمس يده في الاثاء حتى يغسلها
ثلاثا وما روى عنه ايضا عليه
السلام قال العينان وكاء است
فاذا نامت العينان انطلق الوكاء
وقال آخرون النوم كله لا ينقض
الوضوء الا نوم الاصطجاع
والدليل على هذا القول حديث
ابن عباس ان النبي عليه السلام

قفاه انتقض وضوءه وهو مذهب
ابي حنيفة وداود المذهب الخامس
انه لا ينقض الا نوم الساجد
والراكم وروى عن احمد المذهب
السادس انه لا ينقض الا نوم
الساجد روى عن احمد المذهب
السابع انه لا ينقض النوم في الصلاة
بكل حال وينقض خارج الصلاة
وهو قول ضعيف للشافعي المذهب
الثامن انه ان نام جالسا ممكنا
مقعده من الارض لم ينتقض

والا انتقض سواء قل او كثر سواء كان في الصلاة او خارجها وهو
مذهب الشافعي وعنده ان النوم ليس حدثا في نفسه وانما هو
دليل على خروج الریح قولهم وقال آخرون النوم كله لا ينقض الوضوء
الح قال ابو محمد وهذا القول على قلة استعمالهم له عندي انظر
لان السنة تشهد بصحته لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
انكأ على يده ثامنا حتى نفخ ثم قام وصلى فقبل له نفست فقال
صلى الله عليه وسلم تمام عيني ولا ينام قلبي والنبي صلى الله عليه

وسلم مستور هو وغيره في حكم البشرية الا فيما اخبرنا انه مخصوص
به وكيف وقد نام حتى طلعت الشمس عليه ولو لم يغم قلبه لم
يؤخر الصلاة عن وقتها حتى تذهب ويصليها في غير وقتها هو
واصحابه انتهى قلت ما ادعاه من الاستدلال بالحديث لا دليل
فيه بل هو دليل وخجة عليه اذ علل صلى الله عليه وسلم عدم الوضوء

بعد نومه الذي يترتب عليه
نقض الوضوء وذلك من
خصوصيته صلى الله عليه وسلم
واما ما استدلل به من نومه صلى
الله عليه وسلم حتى طلعت الشمس
ففيه نظر لما صرح به العلماء
من ان قلبه صلى الله عليه وسلم
انما يدرك الحسيات المتعلقة
به كالحديث والالم ونحوهما ولم
يدرك الفجر وغيره مما يتعلق
بالغير وانما يدرك ذلك بالعين
والعين قد نامت وان كانت
القلب يقظان حرره قوله حتى

سجد حتى غط فنفتح فقام فصلى
قلت يا رسول الله قد نمت فقال
انما الوضوء على من نام مضطجعا
وما روى عن جابر بن زيد رحمه
الله قال كان اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم ينامون جلوسا
حتى تحقق رؤسهم ثم يصلون
ولا يتوضئون والنبى عليه السلام
شاهدهم على تلك الحالة ولا
يامرهم باعادة الوضوء وقال
آخرون من نام ساجدا او متكئا
على شئ من خلفه انتقض
وضوءه لانه في معنى الاضطجاع

غط فنفتح في القاموس غطه في الماء يغطه ويغطه غطسه والبعير
يغط غطيطا هدر والناثم صات وكذا المذبح والمخنوق والقطا
كسحاب القطا او ضرب منه اغبر الظهور والبطون اسود
الاجنحة الواحدة بالهاء ويضم اول الصبح او بقية من سواد

الليل والسحر ويفتح قلوب على
النوم الثقيل الخ قلت مراتب
النوم اربعة طويل ثقيل
قصير ثقيل طويل خفيف قصير
خفيف وظاهر كلام المصنف
ان الثقيل ينقض مطلقا والخفيف
لا ينقض مطلقا وانظر التفصيل
في الشيخ اسماعيل رحمه الله
وعبارته اما التفصيل فهو
ان النوم له اربع هيئات
احدها ان يكون طويلا ثقيلا
في حالة الاضطجاع فهذا متفق
عليه انه ينقض الوضوء
لثبوت الحديث في ذلك
والهيئة الثانية ان يكون

فقد اجمع اصحابنا ان نوم الاضطجاع
ينقض الوضوء ومن ذهب
مذهب الجمع بين الاحاديث
حل الاحاديث التي اوجبت
النقض على النوم الثقيل والاحاديث
التي لم توجب النقص على النوم
الخفيف والنظر يوجب عندي
هذا القول حتى يصح القياس
وتطرد العلة في المجنون والسكران
والمغنى عليه ولذلك خص عليه
السلام نوم الاضطجاع لانه
يعرض فيه الثقل ما لا يعرض
في غيره لان من قولهم رحمهم
الله ان من تغير عقله بجنون
او سكر او علة انتقض وضوءه

قصيرا خفيفا غير مزبل للعقل فهذا لا ينقض الوضوء على اي حالة
كان عليها المتوضي من قيام او قعود او اضطجاع والهيئة الثالثة ان
يكون خفيفا ثقيلا وصوابه طويلا وهو ان الناس لم يغلب عليه
ولكنه يطاوله ويعالجه ففيه خلاف اذا كان مضطجعا والاصل
فيه انتقاض الوضوء والهيئة الرابعة ان يكون ثقيلا خفيفا
وصوابه قصيرا ثقيلا وهو اذا غلب عليه الناس ولم تقع منه الا
سنة فهذا يختلف فيه فليحذر قول السكران اي سكر مباح وامّا

سواء كان قائما او قاعدا قياسا
على النائم وليس كل نائم ينتقض
وضوءه الا ان يكون النوم الغالب
فيصح القياس عليه وتطرد العلة
ويكون كل من غاب عقله انتقض
وضوءه قياسا على النوم الغالب
الذي يغيب معه العقل بالكلية
والله اعلم

* (مسئلة في الفعل الذي)
* (ينقض الوضوء) *

والافعال التي تنقض الوضوء
اربعة احدها الكلام وذلك

المخجوس فقد انتقض بشربه
للجنس كما هو في الديوان والله اعلم
* (مسئلة في الفعل الذي)
* (ينقض الوضوء) *

قولهم وكذلك عمل الكبار الخ
انظر ما اذا فعل ما تبطل به
الصلاة مستعدا هل ينتقض
وضوءه اذ بطل الله عما موجب
للهلاك فهو كبيرة قولهم بشرط
ان يكون اعتقاده موافقا للخ
احترز به عن المبالغات والبقيا
كما يرخذ ما بعد كقولك مثلا

اذا تكلم بالكذب او الغيبة او النہية او ايمان الفجور او لعن
من لا يستحق اللعنة او لعن المسلمين او شتمهم او طعن
في دينهم او تكلم بالشرك والكفر والفحشاء والمنكر او ذكر
الفروج والعذرة باقبح اسماءها او شتم بها احدا انتقض وضوءه
في هذا كله والدليل على ما ذكرنا انه ينقض الوضوء ما روى
ان النبي عليه السلام قال الكذب والغيبة ينقضان
الوضوء وكذلك عمل الكبار كلها ينقض الوضوء قياسا
على الكذب والغيبة وهو من قياس المعنى والله اعلم
وصفة الكذب الذي ينقض الوضوء ان يخبر عن الشيء
بخلاف ما هو به بارادة منه لذلك من غير اكرام بشرط ان يكون اعتقاده

جئتكم الف مرة فان المبالغة
اذا قصدت ظاهرها كانت كذبا
للمخالفتها الواقع وان قصدت معنى
التكثير مجازا كانت صدقا
فالصدق مطابقة الواقع والكذب
عدم مطابقة الواقع كما هو
مذهب الجمهور لا مطابقة
الواقع والاعتقاد وعدم مطابقة
الاعتقاد واعتقاد العدم كما هو
مذهب الجاحظ فقولهم وذلك
ان النقية الخ بيان للقيد الاخير
على غير ترتيب اللف ولو قال
المصنف ان يخبر على الشيء بخلاف
ما هو به بارادة منه من غير
مسوغ لذلك لكان اظهر تأمله

موافقا لظاهر قوله وذلك ان النقية
في ذوى الارحام والجار والصاحب
جائزة ويظهر اليه الجميل والدعا
حتى يرى انك تحمد امره وان كنت
لا تتولاه والمعنى في ذلك لغيره
وذلك اذا دعوت له بالعافية
والحفظ والكرامة والرحمة فذلك
جائز وذلك ما اولاه الله ليعني آدم
في الدنيا جميعا وكذلك ان قلت
له عافاك الله من النار ونجاك
الله او رحمك الله من النار وتعني
من نار الدنيا فلا بأس وهذا ليس
من جنس هذا الفن الذي نحن
فيه ولكن اردت بهذا التنبيه
على جواز التعريض في الكلام وليس

من الكذب والدليل على هذا ما روى عن النبي عليه السلام انه قال
ان في المعارض لندوحة عن الكذب واما الاكراه فساغ في الشرك
اذا ظهر الخوف على نفسه او ماله الذي يؤدي تلفه الى تلف نفسه
بشرط طمأنينة القلب بالايمان لقوله عز وجل الا من اكره وقلبه
سطين بالايمان وما سوى الشرك من جميع ما يقول بلسانه جائز
قياسا على الشرك وهو من قياس المعنى ايضا اذ الشرك اشد منه
وروى عن ابن مسعود انه قال ما من كلمة يرفع الله بها عن ضربتين

بسوط يسئلونها الا تكلمت بها وليس الرجل بأمين على نفسه
اذا عذبت او ضربت او قيدت او جوعت او خوفت وباع الناس
ولعله يريد اذا التقا بايع من لا يستحق البيعة وقد بلغنا عن
رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن ذلك
وهو في المسجد فقال ما ابالي مسحة هذه الاسطوانة بيدي او
بيده انما البيعة بالقلب وليست باللسان والله اعلم واما الخيبة
التي تنقض الوضوء ان تذكر عيوب المسلمين وزلاتهم وقد روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم وصي المسلمين بعضهم بعضا وامرهم بالرعاية
في ذلك والستر على بعضهم بعضا وان لا يهتكوا اخوانهم عند هفواتهم
وزلاتهم وقال صلى الله عليه وسلم من ستر على مؤمن ستر الله عليه

في الدنيا والاخرة وقال صلى
الله عليه وسلم لا تتبعوا عورات
اخوانكم وبالجمل ان كل ما يكره
المسلم ان تذكره لو حضر مما هو فيه فهو غيبة وروى ان رجلا

ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فقال ما اعجز فلانا
لا يرحل حتى يرحل له فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل غزوت
الروم فقال لا فقال هل غزوت كذا وكذا فقال لا قال له النبي
صلى الله عليه وسلم كل اولئك قد سلموا منك ولم يسلم منك اخوك
المسلم وهذا في المؤمن دون المنافق لما روى ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال اذكر الفاسق بما فيه يعرفه الناس وروى عن ضم
قال قيل لجابر بن زيد ارايت الرجل يكون وقاعا في الناس فاقع فيه
آله غيبة قال لا قيل ومن هو الذي تحرم غيبته قال رجل خفيف

الظهر من دماء المسلمين عفيف بطنه من أموالهم أخرس اللسان
عن أعراضهم فهذا الذي تحرم غيبته وما سواه فلا حرمة له ولا
غيبة فيه قال ضمام قلت له يا أبا الشعثاء ما تقول في الرجل
يعرف بالكذب اله غيبة قال لا قلت فالغاش لامة محمد صلى الله
عليه وسلم قال لا غيبة له ولا حرمة قلت فالصانع بيده يغش
في عمله اله غيبة قال لا قلت ولم قال اكل الحرام فلا غيبة له
ولا حرمة وهو مهتوك السترا لا غيبة لكل مهتوك الستر
ولا حرمة له عند رب العالمين فكيف عند المخلوقين قلت فانه
يكذب احيانا ويتوب احيانا ويغش احيانا ويتوب احيانا
فاي صنف هذا من الناس قال هذا رجل مستحلف بالله مستهزئ
بالامة والدليل على من لعن البلاد والدواب والصبيان وكل
من لا يستحق اللعنة فينتقض وضوءه وذلك انه وجد في
الاثران جابر بن زيد رضي الله عنه قال من لعن الدواب ومن
لا يستحق اللعنة رجعت عليه اللعنة وذلك ما روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من استحق اللعنة فقد استحق عداوة
الله ولا يستحق عداوة الله

على كبيرة والله اعلم والدليل ان
من ذكر الفروج والعذرة باقبح
اسماءها او شتم بها احدا انتقض
وضوءه ما روى عن عائشة رضي
الله عنها قالت يتوضا احدكم
مامست النار ولا يتوضا من

قول يتوضا احدكم مامست
النار الخ فان قلت حيث اخذتم
مفهوم الحديث في وجوب
الوضوء بالكلام القبيح فضلا
اوجبت الوضوء مامست النار
كما هو منطوق الحديث قلت

الكلمة العوراء يقولها لآخيه فقد اوجبت عائشة رضي الله عنها
انتقاض الوضوء من الكلمة العوراء بدليل الخطاب وروى عن الربيع
رحمه الله قال كل شيء خبيث من الكلام فهو ينقض الوضوء وقيل
ان بشيرا قال لا ينقض الوضوء ما لم يشتم به احدا والله اعلم والقهقهة

لنسخه بما رواه بعض قومنا من
حديث جابر قال كان اخر الامر بين
من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ترك الوضوء مما مست النار وقد
صححه او بغيره مما وصل الى علمائنا
رحمهم الله وقيل المراد بالوضوء
الاول غسل الفم والكفين قلت
لكن لا يناسبه بقية الحديث
والحق في الجواب انه تركنا العمل به
للاجماع بعد الصدر الاول انه لا يجب
الوضوء باكل ما مسته النار سيما
في اخر الفعل الثاني الاشارة الى الجواب
قولهم والقهقهة في الصلاة المحفوم
في الصلاة انها لا تنقض خارج الصلاة
وقد وافقنا ابو حنيفة على ذلك
قولهم قياسا على ما اجمعوا عليه

في الصلاة تنقض الصلاة والوضوء
جميعا لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال من قحقه
في الصلاة نقض الوضوء والصلاة
جميعا فان قيل كيف ^{يكون} شيء واحد
ينقض الوضوء في الصلاة ولا
ينقضه في غير الصلاة قيل له
القهقهة في الصلاة تنقض
الطهارة للخبر الوارد في ذلك
ولعل هذا ان يكون لحكمة الصلاة
فان قال وكذلك يلزمك ان
تنقض الطهارة بالكلام في الصلاة
لحكمة الصلاة وجميع المناهي
في الصلاة على هذا المعنى قيل
له العلل الشرعية لا تكاد تطرد
وتنعكس وقد لا تطرد ولا تنعكس

الثاني من الافعال التي تنقض الوضوء المس كلس الخاسة الرطبة
قياسا على ما اجمعوا عليه ان من قدم الوضوء قبل الاستنجاء

في حكاية الاجماع نظر قد رايت
 في كتب المخالفين ان المتقدم ليس
 بواجب بل لو اخره صح بشرط ان
 لا يباشرفرجه بيده لكن لم يحضر في
 الآن نص العبارة نعم فيه دليل
 عند من يقول بوجوب تقديمه
 قوله فقد دل هذا الحديث ان كل
 ما وقع عليه الخ قلت قد يقال
 العلة كونه ميتة واما النجاسة
 فهي شرط في تأثير العلة والا
 لورد عليه ان من مس السمك والجراد
 ينتقض وضوءه فليحرم قوله
 وخص قوم مس الميت المتولى اذ
 ليس عليه العمل والعمل على انه
 ينقض قوله الحديث حذيفة الخ
 ليس فيه دليل على عدم النقض
 لكونه ميتة وانما فيه دليل
 على عدم نجاسته والميتة لم
 تنقض وضوءه لنجاسته كما قدمه
 المصنف رحمه الله حرره وكتبته
 قبل انتقال نظري الى ما بعد قوله كانت

من البول والغائط لا يجزي وضوءه
 لان الوضوء طهارة والطهارة
 تؤثر فيها الانجاس والله اعلم
 ومس الميت ينقض الوضوء والدليل
 ما روى انه قال عليه السلام
 مس الميت ينقض الوضوء فقد
 دل هذا الحديث ان كل ما وقع
 عليه اسم الميتة ينقض الوضوء
 اذا مسه ولو كانت يابسة ويده
 يابسة بخلاف النجس لان النجس
 لا ينقض الوضوء مسه اذا كان
 يابسا واليد يابسة لان كل
 واحد منهما لا ياخذ من صاحبه
 والميتة وجب النقض من مسها
 للخبر الوارد لانها نجسة وخص
 قوم مس الميت المتولى لا ينقض
 الوضوء الحديث حذيفة انه
 امتنع من مصافحة النبي صلى
 الله عليه وسلم لاجل جنابة
 اصابته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
 المؤمن لا نجس حيا ولا ميتا وقال الآخرون

لو كان مس المتولى لا ينقض الوضوء كانت ميتة الحيوان اخرى ان لا تنقض

الوضوء ولكن من الميتة ينقض
الوضوء لعدم الخبر والله اعلم
ومس الفروج كلها تنقض
الوضوء الا ما لا حرمة له مثل
فروج الدواب واختلفوا في
مس فروج الصبيان قال
بعضهم تنقض الوضوء لانهم
حرمة الانسان وقال اخرون
لا تنقض على مس فروج الصبيان
والعلة في ذلك عندهم ان
فروج الصبيان كفرج البهائم
لا عبادة عليهم ولا تنقض على
من مسهم وفرق قوم بين
الذكر والانثى وقالوا مس
فروج الاناث ينقض الوضوء
واختلفوا في الفرج الذي ينقض
مسه الوضوء *

ميتة الحيوان اخرى الا فيه منع
لان ابن آدم مكرم ومن تمام
كرامته ان لا تنجس ميتته اذا
كان مسلما قاتل لعل وجه التامل
انه وان لم يكن نجسا ينقض
الوضوء للسنة لا المجاسة يدل
له قول المصنف فيما سبق قوله
ومس الفروج كلها الا ظاهره
ولو بان منه الذكر وهو كذلك
وعبارة الديوان فان قطعت
عورته وهي بائنه فمسها تنقض
وضوءه وفيها رخصة انتهى
لكن هذا انما يتمشى على قول
من لا يعتبر اللذة وامامنا اعتبرها
فلا اللهم الا ان يقال ان نقضه
في هذه الحالة لكونه ميتة
لا لكونه عورة حرره قوله الا

ما لا حرمة له كفرج الدواب ظاهره ان مس فروج الدواب لا ينقض
الوضوء ولو في حال انتشارها وهو خلاف ما في الديوان نعم بتصل
ذلك رخصة فيحتمل ان المصنف اعتمد تلك الرخصة فاطلق ويحتمل
ان لا يكون اعتمدها في قيد كلامه بكلام الديوان قوله كفرج
البهائم اي اذا لم تكن رطبة واما اذا كانت رطبة فانها تنقض

الوضوء لكن لئلا يستأهل لكونها
فروجاً حرره وكذا الصبيات
قولك قال بعضهم من مس الخ
سيأتي في كلام المصنف رحمه الله
ما يؤخذ منه أن محل نقض مس
الذكر إذا كان في غير الصلاة وأما
في حال الصلاة إذا شك في الحدث
فلا ينقض وقد نص عليه الشيخ
إسماعيل رحمه الله قولك أيما
رجل أفضى بيده إلى فرجه الخ
لا مفهوم لقوله رجل لما صرح
به الشيخ إسماعيل رحمه الله
في تمام هذا الحديث قوله صلى
الله عليه وسلم وأيما امرأة
أفضت بيدها إلى فرجها انتقض

قال بعضهم من مس عورته فقد
انتقض عليه الوضوء وكذلك من
مس عانته أو أنثيه وما بين
الفرجين وكذلك من مس دبره
وما يحاذيه ينقض عليه الوضوء
ويدل على هذا القول ما روى ابن
النبی صلى الله عليه وسلم قال أيما
رجل أفضى بيده إلى فرجه فمسه
بكفه انتقض وضوءه واسم
الفرج يقع على عورات الرجال
والنساء والقبilan وما يليهما
كله فروج والدليل على هذا
قول الشاعر *

كأن هزير الريح بين فرجه *
* أحاديث جن زرن جنًا بجيها

وضوءها فيحتمل أن ما ذكره المصنف حديث وما ذكره الشيخ إسماعيل حديث
آخر وعليه فلا اشكال في اقتصار المصنف على ما ذكر ويحتمل أن يكون
اقتصر على قطعة من الحديث من غير إشارة إلى تمامه وهو معيب عند
المحدثين كما هو معلوم من كلامهم قولك فمسه بكفه قلت هذا
الحديث يشهد لمن اعتبر من أصحابنا المس بباطن الكف لا اعتباره
اللذة لكن ينظر هل يفرق في أحواله فينقض أن قصد لذة وجدها
أم لا أو وجدها قصد لها أم لا قولك بجيها اسم موضع قولك

الا لاحتليل والدبر قال الشيخ اسما عيل رحمه الله واظن العمل على هذا القول قلت لعل وجهه ان الاحاديث التي لم يذكر فيها الذكر اثبت من الذي ذكر فيها كما يعلم ذلك من كتب قومنا قولنا وقال آخرون مس القضيب كله الخ عليه الشافعي وكذلك حلقة دبر الآدمي عنده في الجديد قياسا على القبل لانه في معناه كما ان الامة في معنى

العبد في قوله صلى الله عليه وسلم من اعتق شقصاله في عبد قوم عليه ولان اسم الفرج في الحديث يشمل قوله لا يرا عافيه العمد والنسيان اي لانه من خطأ الوضع

يعني بالفروج ما بين قوائمه وقال آخرون لا ينقض الوضوء الا لاحتليل والدبر ويدل على هذا ما روى عن عائشة رضي الله عنها كانت تقول من مس الفرج الاسفل والا على

فليتوضا وما روى عن ضمام بن السائب قال بلغني عن ابن عباس رضي الله عنهما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس على من مس عجم الذنب وضوء ولا على من مس موضع الاستحدا وضوء وقال آخرون مس القضيب كله ينقض الوضوء واما الدبر والانتثان ومواضع الشعر فليس ينقض الوضوء ويدل على هذا القول ما روى ان النبي عليه السلام قال اذا مس احدكم ذكره فليتوض فقيده عليه السلام المس بالذكر والله اعلم واختلفوا فيمن مس فرجه ناسيا قال بعضهم لا تنقض عليه لان الناسى معفو عنه بالشرع وقال آخرون عليه النقض على العمد والنسيان وهو الذي يوجب النظر عندي لان ما ينقض الوضوء لا يراعا فيه العمد والنسيان كخروج الريح والبول والغائط وانما يراعا النسيان والعمد فيما يلزم فاعله الاثم ومس الفروج ليس من باب الائم والله اعلم

اذ هو من الاسباب وخطا ب
الوضع لا يشترط فيه العلم ولا
القدرة ولا الاختيار ولا عدم
السهو والنسيان وانما يلزم ذلك
في خطاب التكليف كما اشار اليه
رحمه الله بقوله فيما يلزم فاعله
الا ثم فما ادق نظره رحمه الله
وما اعرفه بالاصول فلذلك ترى
كلامه لا يفهمه الا من له الحاطة
بذلك قوله قال من مس ذكره
فليتوض لكن المطلق يحمل على المقيد
فلا دليل على ان فيه ضعفا عند
بعض قومنا قوله ايما رجل
افضا بيده قال به الشافعي
والافضا في اللغة اذا اضعف الى
الكف كان عبارة عن الممس بباطنها
قلت الذي في الحديث اليد لا الكف
الا ان يدعاه مثل ذلك في اليد قوله
يكفه الكف مؤنثة سميت كفّا
لانها تكف عن البدن الاذي قوله
وان مس فرج الغير عليه الشافعي

واختلفوا في مس الفرج بغير
اليد قال بعضهم ينقض الوضوء
ويدل على هذا القول ما روى
ان النبي عليه السلام قال من
مس ذكره فليتوض والممس
معنى في ظاهر الجلد يقع به للامس
معرفة الشيء الملموس وقال
آخرون لا ينقض الوضوء الا
الممس باليد لان ظاهر المس
في اللغة انما يكون باليد ولما
روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ايما رجل افضا بيده الى
ذكره انتقض وضوءه وفي
بعض الروايات فسه بكفه
انتقض وضوءه ولذلك اختلفوا
ان مسه بظاهر الكف والله اعلم
وان مسه على الثوب لم ينتقض
وضوءه لانه لم يستحق اسم
الممس وروى في بعض الاخبار
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من مس فرجه فاصد ابده ليس دونه

من فليتوض والله اعلم وان مس فرج زوجته انتقض وضوءه هو ودونها لان الخبر

يتوجه الى الفاعل وان مس فرج
الغير انتقض وضوءه ووضوء
الممس على العمد وانما انتقض
وضوء من مس فرج الغير بالفتا^س
والمعنى لان الخبر ورد من مس
ذكره فليتوض فکان مس فرج
الغير مثله كقوله عليه السلام
من اعتق شقصه في عبد قوم
عليه وكانت الامة في معنى العبد
بالاجماع فان قال قائل لم فرقت
بين الممس الذي هو الزوجة
وبين الممس الذي هو الغير
فاوجبت نقض الوضوء على
الممس الذي هو غير الازواج
على العمد قيل له فرقت بينها لان
الممس الذي هو غير الازواج
عاص واباحت فرجه لمن يمسه
اشد من اباحت لمن ينظر اليه
واباحت لمن ينظر اليه لا يجوز
لانه ملعون على ذلك وفعله لذلك

واما اصحاب مالك فقد اختلفوا
لكن قال المازري المالكى جمهور
من اثبت الوضوء من مس الذكر
اثبته بمس ذكر غيره الا داود
انتهى قوله فكان مس فرج الغير
مثله بل اولى لانه انفخ من مس
ذكره قوله لمس ابدان الخ ظاهرة
عدم شمول الشعر والظفر والسن
وهو كذلك على ما يظهر لا نهكا
لاتفيد الشهوة لعدم الاحتساس
ولو سلم فالالتذاذ بهذه المذكورات
بالنظر دون المس قوله ولمس
ابدان الخ ظاهرة مطلقا وهو
مذهب الشافعي واعتبر مالك
قصد اللذة او وجودها الا
القبلة بضم وان يكره واستقبال
اللوداع ورحمة وقوله النساء
دخلت الصغيرة اذ ليس المراد
به البالغة لكن ينبغي ان تكون التي
تشتهى وهل كذلك الامر لم ارفيه

كبيرة لقوله عليه السلام ملعون من ابد اعورته للناس وليس بين
الازواج في مس الفرج اثم والله اعلم ولمس ابدان النساء الاجنبيات

نضا والظاهر انه كالمرأة والله اعلم وظاهر كلامه ان النقص على
اللامس دون الملموس خلا فاما لك ووفقا للشافعي لكن لا يظهر
عند بعض اصحابنا ان الملموس كاللامس لا شتر اكهما في اللذة الحاصلة
من اللمس قول رابدان النساء الخ قال الشيخ اسماعيل رحمه الله
الثاني من الاسباب مس بدن المرأة الاجنبية اذا كانت ممن توجد
اللذة بمسها فمسها على غير سبيل المعالجة من دواء وغيره واما اذا
مسها مضطرا او معالجها فلا واخذ منه ومن كلام المصنف رحمه

ينقض الوضوء لما روى ان النبي
عليه السلام قال ان محاسن
النساء عليكم حرام واما الزوجة
وذوات المحارم فلا

الله تعالى انه لا ينقض الوضوء الا
اذا كان مباشر البدن واما لو كان
هناك حائل ساتر لم ينقض
وفقا للشافعي وخلا فاما لك

وظاهره ولو كانت ممن لا تشتهى كالعجوز والمتبرجة فيكون مخالفا
لكلام الشيخ اسماعيل رحمه الله وهو مذهب الشافعي ويحتمل ان
يقيد بما ذكره الشيخ اسماعيل رحمه الله وهو موافق لمذهب مالك
لكن مالك اعتبر قصد اللذة وجودها والشيخ اسماعيل رحمه الله
لم يعتبر ذلك والحق عدم الاعتبار اذا لمس سبب لنقض الوضوء
والاسباب والشروط والموانع والصحة والفساد من خطاب الوضع
وهو لا يشترط فيه قصد ولا غيره وهو ما خوذ من كلام المصنف
رحمه الله فيما سبق من الكلام على مس الذكر ناسيا وعلى كلام الشيخ
اسماعيل اذا لمس بيده الشلا لا ينقض وضوءه لخروج ذلك على مظنة
اللذة والشلل يمس في العضو وهل هو موت العضو وفساده خلاف
قول ر وذوات المحارم الخ قلت لم يبين المصنف رحمه الله ما يجوز

مسه من ذوات المحارم والظاهر انه الذي يجوز النظر اليه لمسا
سياقي واما الاجنبية فلا يجوز لمس شئ من بدنهما حتى الوجه
والكفين على ما يظهر اذ اللبس يبلغ في اثارة الشهوة والظاهر ان

هذا محله اذا كان لغير ضرورة
والله اعلم وظاهره ولو لغير شهوة
وهو الاصح من مذهب الشافعي
وكذا النظر فيما سياتي ثم رايت
التصريح عن الشيخ اسماعيل رحمه
الله بان محل ذلك اذا كانت ممن
توجد اللذة بمسها وهو كالنص
فيما قلناه والله اعلم وكذا فيه
التصريح بتقييد ذلك بغير ضرورة
وبغير المتبرجات والاماء الا الفروج
قوله فان عارض الخ فاطلق
ولم يقيد فشم الزوجة اذ ليست
من ذوات المحارم وعليه مالك

فان عارض بعض مخالفينا بقوله
تعالى اولا مستم النساء قيل
له اللبس ها هنا الجماع بدليل
قراءة العامة اولا مستم النساء
والمفاعلة لا تكون الا من اثنين
ولان اللبس ايضا والمباشرة
كناية عن الجماع وكان اللبس
ها هنا يدل على الجماع فان قال
ظاهر اللبس انما يكون باليد وهو
الحقيقة وعلى الجماع مجاز
فالحقيقة اولى من المجاز قيل
له قد وردت الشريعة باشياء
كانت في الشرع مجاز فرجعت

والشافعي قوله بقوله تعالى اولا مستم النساء صوابا والمستم
قال ابن السكيت في اصلاح المنطق ويقال لمست الشئ فانا لمسه
لمسا ولمست المرأة فانا لمستها اذا غشيتهما قوله قد وردت
الشريعة الخ فيه اشارة الى ما ذكره الاصوليون من ان اللفظ اذا
كان له معنى لغوي ومعنى شرعي او عرفي ثم خاطبنا اهل العرف
والشرع يحمل على المعنى العرفي والشرعي دون اللغوي

قولس والنكاح واصله في
 اللغة الضم والاجتماع ومنه
 تناكحة الاشجار اذا تمايلت
 وتعانقت واطلق على الوطئ
 لافضاءه الى الضم والعرب
 تستعمله بمعنى الوطئ والعقد
 واما الغائط والنجس فقد سبقا
 فيما تقدم قولس ويدل على
 ما قلنا ان المس الخ لو استدل
 بهذا على ان حكم الممس مخالف
 لحكم اللامس وبحديث عروة
 على ما هو بصده لكان اظهر
 قولس واختلفوا فيمن اكل
 الميتة الخ ومبنى الخلاخلافهم
 في هذه المذكورات حين تحليلها
 هل تصير طاهرة بالنسبة
 الى من ايجت له ام باقية على
 نجاستها وايح له التناول
 فقط * (مسئلة الثالث
 من الافعال التي تنقض الوضوء

بالعرف حقائق كالغائط والنجس
 والنكاح والله اعلم ويدل على ما
 قلنا ان المس لا ينقض الوضوء
 في الزوجة ما روى عن عائشة
 رضى الله عنها قالت فقدت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذات ليلة فوجدته يصلي فطلبت
 فوقع يدي في اخص رجله
 وهما منصوبتان وهو يقول
 اعوذ بعفوك من عقابك وبرضا
 من سمعك قال جابر وهذا الحديث
 يدل على ازالة الوضوء من
 مس الرجل امراته وما روى عن
 عروة بن الزبير قال قالت عائشة
 رضى الله عنها يقبلني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي
 ولا يتوضا والله اعلم واختلفوا
 فيمن اكل الميتة او الدم او لحم
 الخنزير على الاضطرار قال بعضهم
 ينقض وضوءه لانه انما ابيح

له الاكل على الاضطرار فقط وقال آخرون لا ينقض وضوءه ويدل
 على هذا حديث ابن عباس قال قال بلال حدثني مولاى ابوبكر

الصديق رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يتوضى من طعام احل الله اكله فهذا الحديث يدل على ازالة
الوضوء على من اكل ما احل الله له اكله وكذلك ما مسته النار
لا يجب منه نقض الوضوء لهذا الحديث والله اعلم * (مسئلة) *
الثالث من الافعال التي تنقض الوضوء النظر وبالجملة ان كل

نظر لا يحل على العمد ينقض الوضوء
واما نظر الفجأة لا ينقض الوضوء
لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن النظرة الثانية والدليل
على هذا قول الله تعالى قل للمؤمنين
يغضوا من ابصارهم الآية مثال
ذلك النظر على العمد الى خروج بني
آدم البالغين منهم الا الازواج
فيما بينهما فان النظر بينهما مباح
لا ينقض الوضوء كنظره الى
نفسه الدليل على ما قلنا ما روى
انه قال عليه السلام ملعون
من نظر الى عورة اخيه او قال
فرج اخيه وقال عليه السلام لعن
الله الناظر والمنظور اليه واختلفوا

النظر قولنا فان النظر بينهما
مباح لعل المراد ليس حراما
فلا ينافي انه مكروه لما قيل انه
يورث التباغض بين الازواج
قولنا كنظره الى نفسه نظر
الشخص الى عورة نفسه مباح
وقالت الشافعية حرام (فائدة)
قلت في الضياء ونهى عن التقري
بالليل والنهار قال معنى هذا
ان يظهر عورته للناس نهكرا
اوليا في النار واما في الظلام
وحيث لا يراه الناس فليس
ذلك بحرام ولكنه نهى تاديب
لانه قيل يا رسول الله عورتنا
مانا في منها وما نذر قال ان

في حد العورة التي تنقض الوضوء قال بعضهم من السرة الى الركبة
واختلفوا في السرة والركبة هل هما من العورة ام لا وقال بعضهم

استطعت ان لا يراها احد فلا يراها فقال السائل اذا كان احدنا خاليا فقال الله احق ان يستحي منه فهذا تاديب وبحضرة الناس حيث يروونه تحريم وقد قيل انه قال استر عورتك الا من زوجتك وما ملكت يمينك قوله من اطلع الى دار قوم الخ رواية الزمخشري في الفائق من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد دمر قال في تفسيره دمر على القوم هجم عليهم بمكروه ومنه الدمار المهلاك وهجوم الشر وقيل للدخول بغير اذن دمر لانه هجوم بما يكره والمعنى ان اساءت المطلع كاساءت الدامر قوله بمشقص قال في القاموس الشقص بالكسر السهم والنصيب والشريك كالشقيص وهو الشريك والفرس الجسواد والقليل من الكثير والمشقص كعنبر نصل عريض او سهم فيه ذلك يرمى به الوحش وتشقيص

النظر المحرم ما كان من حد منابت الشعر الى مستغلق الفخذين والدليل على هذا القول ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كشف على فخذة الى ابي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما وكذلك من نظر الى جوف منزل قوم متعمدا انتقص وضوءه والدليل على هذا القول ما روى ان النبي عليه السلام قال من اطلع الى دار قوم بغير اذن فقد دمر وما روى انه صلى الله عليه وسلم رمى انسانا بمشقص قد رآه ينظر اليه من كوة فاخطاه فقال لو اصببت عيناك لهدرت ولا تباح الدماء بما دون الكبار والله اعلم وكذلك من نظر في كتاب احد بغير رايه من كتب السر انتقص وضوءه والدليل ما روى ان النبي عليه السلام قال من نظر في كتاب انسان فكأنما ينظر في النار ومن نظر الى بسم الله الرحمن الرحيم فقط

فلا نقض عليه وكذلك من نظر
الى عنوانه فلا نقض عليه لانه
ظاهر والله اعلم واستثنوا من
عموم الحديث كتب التجار والحسابات
والدواوين والاشعار ودفاتر
الحكام لان هذا كله ظاهر عندهم
وقال بعضهم لا نقض على من
نظر في كتاب قوم بغير اذنين
ولا على من نظر في جوف منزل
قوم ولعل هؤلاء لم يتلفهم
هذه الاخبار او لم يجوزوا القياس
والله اعلم والنظر الى ابدان النساء
الاجنبيات على العهد محرم ينقض
الوضوء الا الوجه والكفين ما لم
يخش الفتنة فيجرمان والمرأة كلها
عورة الا الوجه والكفين لقوله
نعالى ولا يبدن زينةهن الا ما
ظهر منها ذكر واعن عبد الله بن
مسعود ما ظهر منها الثياب وذكر
عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله
عنها قال ما ظهر منها الكحل
والخاتم قال العلماء هذه الآية

الذبيحة تفصيل اعضائها سها ما
معتدلة بين الشركاء والمشقص
كمحدث القصاب قولك والنظر
الى ابدان النساء الاجنبيات الخ
اي بغير شهوة واما النظر بشهوة
فحرام ولو لما ظهر منها بل ولو الى
لبسها والله اعلم حرره بنقل صحيح
قولك والنظر الى ابدان النساء
الخ قلت ظاهر كلامه رحمه الله
نعالى التسوية بين الفحل والمسوح
وهو الذي ليس له ذكر ولا انثيان
او خصي وهو الذي سلت انثياه
وبقي ذكره او محبوبا وهو الذي
ذهب ذكره وبقي انثياه او عنيينا
وهو من له آلة لا يتاق به الفصل
لغاية قصرها او مخنثا وهو المتشبه
بالنساء او شيخا هرا ولم ارم
تعرض للتفصيل ولا يؤخذ من كلام
الديوان في باب النكاح في باب الاولياء
حيث لم يجوزوا الولي الا ملس المعبر
عنه هنا بالمسوح عقد النكاح
لوليته لنقصانه عن مرتبة الرجال

لأن الضرر مرتب عليه والفتنة
سند رؤيته ولأنه يجوز له نكاحها
وكذا ما ذكره في باب التحليل
رابعه وأما الخنثى فإن تبين
حاله فالامر ظاهر والا فينبغي
الاحتياط فيجعل مع الرجال
امراة ومع النساء رجلا ويدل

له ما قالوا في الصف للصلاة وغير ذلك من احكامه ولم يتعرض
المصنف للنساء وهل حكم الرجال بدليل قوله تعالى قل
للمؤمنات يفضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن لم ار من
تعرض للمسئلة من اصحابنا ورايت في بعض كتب قومنا الخلاف
ونص عبارة الكتاب وجاز نظر امراة الى بدن اجنبى سواء ما بين
سرتة وركبته ان لم تخف فتنة لان عائشة رضي الله عنها نظرت
الى الحبشة وهم يلعبون في المسجد واذن النبي صلى الله عليه وسلم
لفاطمة بنت قيس ان تعتد عند ابن ام مكتوم رواه الشيخان وليس
كنظر الرجل الى المرأة لان بدنها عورة في نفسه ولذلك يجب ستره
في الصلاة لكن صرح المتولي بكرامة نظرها الى وجهه وبدنه
قلت الاصح التحريم كمواليها لقوله تعالى وقل للمؤمنات يفضضن
من ابصارهن واما حديث عائشة فاجيب عنه بانها لم تنظر الى
جوه الحبشة ولا الى ابدانهم وفي المسئلة وجه ثالث انها تنظر
الى ما يبدوا من الهيئة فقط كل ذلك اذ لم تحش الفتنة فان
ما فيها من التحريم والاحتياط في كل ذلك والله اعلم

في الاحرار واما الاماء فان عمر بن
الخطاب رضي الله عنه رأى امراة
عليها قناع فعلاها بالدرة فقال
اكشفى رأسك لا تشبهين بالحرائر
والمرأة ليست كالامة لانها مال
ولا تقض على من نظر الى بدنها بغير
شهوة على العمد الا النظر الى السرة

والركبة وما بينهما وكذلك
 اللبس والله اعلم وقد رخص
 بعض المسلمين النظر الى غير
 الوجه والكفين من المتبرجات
 من النساء والعجائز ونساء
 تهامة بغير شهوة مثل الاماء
 لان النظر الى هؤلاء لا يفتن
 ولا يكاد يحدث الشهوة واما
 النظر الى ابدان ذوات المحارم
 فقد ذكر في بعض كتب التفسير
 في تفسير قوله تبارك وتعالى
 ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر
 منها ثم قال الا لبعولتهن او
 آباهن او آباء بعولتهن وابنائهن
 او ابناء بعولتهن واخوانهن
 او بنى اخوانهن او بنى اخواتهن
 او نساتهن المسلمات التي
 يرين منها ما يرى ذوات المحارم ولا
 ترى ذلك منها *

الجواز وعليه فهل تنظر منه ما
 ينظره المحرم من ذوات محارمه
 او ما ينظره الرجل من الرجال ولم
 يذكر المصنف حكم الامر وحكي
 النووي الاجماع على حرمة النظر
 اليه بشهوة قال بعضهم هو
 اعظم اثما من الاجنبية اذ لا
 سبيل الى حله وصح اي النووي
 حرمة النظر اليه ولو لغير شهوة
 ورد بانه لو كان حراما مطلقا
 لامر واما الاحتجاب كالنساء والظاهر
 ان المراهق كالبالغ لانه ممن ظهر
 على عورات النساء فيجب على المرأة
 الحجاب عنه ولا يجوز لها ان تبدي
 له زينتها كالبالغ واما هو فليس
 بمكلف ولكن يؤمر امر تاديب
 حر جميع ذلك بنقل صريح قول
 محرم اي الا للضرورة كان اراد
 تزويجها قول بغير شهوة قلت

رايت في بعض كتب قومنا ان المراد بالشهوة ان ينظر لقضاء وطهر
 فمن يجب النظر الى الوجه الجميل فنظر للتلذذ به فهو حرام وليس
 المراد زيادة على ذلك من وقاع وغيره فذلك زيادة في الفسق

* (فائدة) * وعبارة بعض قومنا وهي يعني العورة من الرجل مع رجل وامه مع امه وات بشايبه من بين سره وركبة ولا يدخلان ومن امرأة حرة مع امرأة ما بين سره وركبة وقيل كرجل مع محارمه وعورة الحرة مع رجل اجنبي غير الوجه والكفين ومع محرر غير الوجه والاطراف وتري من الاجنبي ما يراه من محارمه وتري من المحرم ما عدا ما بين السرة والركبة كرجل مع مثله قولنا اليهودية الخ هل يستثنى من ذلك ما اذا كانت امه للضرورة حره وصرح بعض قومنا بان الفاسقة مع العفيفة كالذمية مع المسلمة قلت وكاني نظرت في بعض كتب اصحابنا راجعه قول القرطبي في القاموس القرط بالكسر نوع من الكراث يعرف بكرات المائدة وبالصم نبات كالرطبة الا انه اجل منها فارسية السيدروسيف عبد الله بن الحجاج وشعلة النار وزينة الصبي والضرع والسيف او المعلق في شجة الاذن فحينئذ اقراط وقرط وقروط وقرطة كقردة وجارية مقرطة كعظمة ذات قرط وذو القرط الرشاح

اليهودية ولا النصرانية ولا المجوسية او التابعين غير اولي الاربة فهذه ثلاث حرم بعضها اعظم من بعض منهن الزوج الذي يحل له كل شئ منها فهذه حرمة ليست لغيره ومنهن الاب والابن والاخ والعم والخال وابن الاخ وابن الاخت والرضاع في هذا بمنزلة النسب فلا يحل لهؤلاء في تفسير الحسن ان ينظر والى الشعر والصدر والساق واشباه ذلك وقال ابن عباس رضي الله عنهما ينظرون الى موضع القرطين والقلادة والسوارين *

ذلك ما اذا كانت امه للضرورة حره وصرح بعض قومنا بان الفاسقة مع العفيفة كالذمية مع المسلمة قلت وكاني نظرت في بعض كتب اصحابنا راجعه قول القرطبي في القاموس القرط بالكسر نوع من الكراث يعرف بكرات المائدة وبالصم نبات كالرطبة الا انه اجل منها فارسية السيدروسيف عبد الله بن الحجاج وشعلة النار وزينة الصبي والضرع والسيف او المعلق في شجة الاذن فحينئذ اقراط وقرط وقروط وقرطة كقردة وجارية مقرطة كعظمة ذات قرط وذو القرط الرشاح

والجبالين فهذه الزينة الباطنة
وحرمة اخرى وهي الثالثة منهم
ابو الزوج وابن الزوج والتابع الذي
قال الله غير اولى الاربعة اى غير
اولى الحاجة الى النساء وهم قوم
بالمدينة طبعوا على غير شهوة النساء
وقال بعضهم هو الرجل الاحق
الذى لا تشتهيه المرأة ولا يفار
عليه الرجل وقال الحسن هو الرجل
يتبع الرجل يخدمه بطعام بطنه
ومملوك المرأة لا باس ان تقوم
بين يدي هؤلاء في درع صفيق

وسيف خالد بن الوليد ولقب
الكسرى بن معاوية بن ابي امية
والقرطة كهزة وعنبه ان
يكون للبتيس زنتان معلقتان
من اذنيه وقد قرط كفرح فهو
اقرط وقرط الكراث تقريطا
قطعه في القدر كقرط وعليه
اعطاه قليلا والجارية البسها
القرط والفرس الجمها او ادخل
اعنتها وراء اذنها عند طرف
اللجام والسراج نزع منه ما
احترق وككتاب المصباح او

شعلته والقروط بالضم بطون من كلاب وهم اخوة قرط وقرطوط
وقريط كقفل وزبير وامير والقريطة ويضم ضرب من الابل وكزبير
فرس لكندة والقراط والقيراط بكسرهما يختلف وزنه بحسب
البلاذ فمكة ربع سدس دينار وبالعراق نصف عشرة والقريط
بالكسر الشئ اليسير والداهية كالقريطان بالضم والقريطاط بالكسر
والضم والقيروطى مرهم قولس والجبالين في القاموس الجبل
الذكر من القبح الواحدة المجلة والمجلى كدلى اسم للجمع ولا نظير لها
سوى ضربا ولحم معتدل وابتلاع نصف مثقال من كبده ينفع
للصرع والاستعاط بمرارته كل شهر مرة يذكي الذهن جدا ويقوى
البصر والمجلة محركة كالقضية موضع تزين بالثياب والستور

وختار جديده بغير جلباب ذكروا
 ان عمر بن الخطاب رضی الله عنه
 قال لا تسافر المرأة الا مع ذي
 محرم منها وان قيل جموها انما
 جموها الموت وقال بعضهم او ما
 ملكت ايمانهن اى الاماء وليس
 العبيد او الطفل الذين لم يظهر
 على عورات النساء اى الذين لم
 يبلغوا الحلم ولا النكاح وكذلك
 لمس ابدان النساء المحرمات
 عندى على هذا الاختلاف والله اعلم
 * (مسئلة الرابع من الافعال
 التى تنقض الوضوء الاستماع) *
 كاستماع الباطل من اللهو والمزامير
 والغناء وكذلك من استمع سر قوم
 في بيوتهم ومن استمع الى الناحية
 وبالجملة ان كل ما لا يحل له ان
 يسمعه ينقض الوضوء والدليل
 على هذا قوله عليه السلام لعنت

للعروس الجمع جمل وجمال وصفار
 الابل وحشوها الجمع جمل وجمالها
 تجحيلها اتخذ لها جملا او ادخلها
 فيه والمرأة بناؤها الوثت خضابها
 وجمل المقيد بجمل ويجمل جملا
 وجملا نافع رجلا وترتب في مشيه
 والجمل بالكسر والفتح وكابل وضمر
 الخلل الجمع اجمال وجمول وبالكسر
 البياض نفسه الخ والمناسب هنا
 الخلل فلعل النسخة والمجلدين
 من غير الف ولعل زيادة الالف
 لازدواج مع السوارين قول
 وخار كل ما ستر شيئا فهو خمار
 قول بغير جلباب الجلباب كسر
 وستار القميص وثوب واسع للمرأة
 دون المحفة او ما تغطي به ثيابها
 من فوق كالمحفة او هو الخمار
 وجلبه فتحليب قاموس قول
 النساء المحرمات اى ذوات المحارم

* (مسئلة الرابع من الافعال التى تنقض الوضوء الاستماع قول
 الاستماع اى بخلاف السماع من غير استماع قول المستمعة لحرارا
 من السامعة غير المستمعة قول اتفقوا الخ لعله اراد اتفاق

الجمهور فلا ينافي ما يأتي من حكاية قول بجواز صلاة النافلة بالتييم
 وان كان المصلي ممن يغتسل لكن
 لا تلاقيه عبارة الديوان ونص
 عبارته وجازان تصلي النوافل
 بالتييم والماء حاضر الخ تأمل قلت
 تلاقيه اذ ليس فيه نص على ان
 الجواز مذهب الجمهور فهي محتملة
 لارادة البعض القليل كما سيأتي
 في كلام المصنف رحمه الله
 قوله ومن اطلق الا والبالغا

الناحية والجالسة اليها والمستمعة
 فوقع اللعنة على المستمعة كما
 اوقعها على الناحية وكذلك جميع
 ما لا يحل على هذا المعنى وهو من
 قياس المعنى والله اعلم وبالله التوفيق
 * (مسئلة في معرفة الاشياء
 التي تفعل لها هذه الطهارة) *
 اتفقوا ان هذه الطهارة شرط
 في جميع الصلاة لقوله عليه السلام

لا صلاة بغير طهور فعم هذا جميع الصلوات فريضة او نافلة
 لان النكارة اذا قارنها النفي كانت عموما واستغراقا للجنس
 الا في سجود التلاوة وصلاة الجنازة فان الخلاف واقع فيها وسبب
 الخلاف هل ينطلق عليها الاسم اسم الصلاة ام لا ومن اطلق اسم
 الصلاة عليها اشترط هذه الطهارة فيها ومن ذهب الى انه لا
 ينطلق عليها اذ كانت صلاة الجنازة ليس فيها ركوع ولا سجود
 وكان سجود التلاوة ايضا ليس فيه قيام ولا ركوع لم يشترط هذه
 الطهارة فيها والصحيح ان الطهارة شرط في صلاة الجنازة لقوله
 عليه السلام صلوا خلف كل بار وفاجر وصلوا على كل بار وفاجر
 ولا فرق بين الصلاتين الا بدليل قاطع والله اعلم واختلفوا هل
 هذه الطهارة شرط في مس المصحف ام لا قال قوم انها شرط
 في مس المصحف وقال آخرون ليست بشرط وسبب الخلاف

تردد المفهوم من قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون بين ان يكون المطهرون بنى آدم وبين ان يكون الملائكة وبين ان يكون هذا الخبر مفهوما للنهي وبين ان يكون خبرا لانها فمن فهم من المطهرين بنى آدم وفهم من الخبر النهي قال لا يمسه المصحف الا الطاهر ويعضد هذا ما روى عن جابر بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنب والحائض والذين لم يكونوا على طهارة لا يقرءون القرآن ولا يطشون مصحفا بأيديهم حتى يكونوا متوضئين ومن فهم من لفظ المطهرين الملائكة وفهم من الآية الخبر قال ليس في الآية دليل على اشتراط هذه الطهارة

في مس المصحف واذالم يكن دليل لامن كتاب ولا من سنة ثابتة بقى الامر على البراءة الاصلية وهي الاباحة وكذلك اختلفوا

قولنا بقى الامر على البراءة الاصلية فيه اشارة الى قاعدة اصولية والله اعلم * (باب غسل الجنابة) *

هل من شرط قراءة القرآن الطهارة وسبب الخلاف معارضة الاحاديث احدها حديث جابر بن زيد المتقدم والثاني حديث علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمتنع من قراءة القرآن الا اذا كان جنبا والله اعلم ومن هذا الباب اختلافهم في الطواف هل من شرطه الطهارة ام لا واجب من اوجب الطهارة في الطواف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع الحائض الطواف كما منعها الصلاة فاشبه الطواف الصلاة من هذه الجهة وقال آخرون ليس كل شئ منعه الحائض الطهارة شرط في فعله اذا ارتفع الحيض كالصوم وقال آخرون قد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الطواف صلاة

لكن احل الله فيه الكلام فلا تتكلموا الا بما يحل فسماء صلى الله عليه وسلم صلاة والله اعلم وبالله التوفيق * (باب في غسل الجنابة) *

قولر باب في غسل الجنابة الخ
ذكر احكام الغسل وموجباته
وما يتعلق به وهو بفتح الغين
وضمها والاول افصح واختار ابن
مالك الثاني قائلا ويجوز ضم
ثانيه تبعا لاوله وان اريد به
الماء ضم اوله او ما يغسل به من
خطي او غيره كسره قولر وغسل
الجنابة قيل لما كان الغسل من

وغسل الجنابة فرض والدليل على
فرضه قوله تبارك وتعالى وان
كنتم قاطهروا وهو فرض للصلاة
والصوم جميعا وانما يهلك بتركه
عند خروج وقت الصلاة واما قبل
وقت الصلاة ففرضه واسع والله
اعلم * (مسئلة في كيفية الغسل) *
اختلفوا هل من شرط غسل
الجنابة امرار اليد قال بعضهم

الجنابة بقتية من دين ابراهيم واسما عيل على نبينا وعليهم افضل
الصلاة والسلام كما بقى الحج والنكاح لم يحتاجوا الى تفسيره بل
خطبوا بقوله وان كنتم جنبا فاطهروا ولذلك نذر ابو سفيان
ان لا يمس راسه ماء من جنابة حتى يغزو رسول الله صلى الله عليه
وسلم واما الحدث الاصغر فلم يكن معلوما عندهم فلذلك بين
اعضائه وكيفية السبب الموجب له (فاثدة) قال الشيخ اسما عيل
رحمه الله ومسنون الغسل خمسة الاغتسال للجمعة والاحرام كحج
او عمرة ولدخول مكة وللعيدين وللحجامة ومستحبات ستة للوقوف
بمرفات وللمزدلفة وللطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة
ولمن غسل ميتا والمستحاضة اذا انقطع دمها اذا اغتسلت قبل
ذلك للخروج من الحيض اذا رأت الدم ومفروضات الغسل الواجب

ست احداها النية عند التلبس به واستصحاب حكمها في
 جميعه وعموم الجسد بالغسل وامرار اليد او ما يقوم مقامها وكون
 ذلك بالماء المطلق والموالاة مع الذكر واختلف في السادسة وهي
 المضضة والاستنشاق فقليلها فريضتان في الغسل الواجب
 وسنتان في الوضوء وقيل غير ذلك ومسنوناته ست مسح الاذنين
 وتخليل اللحية وقيل فرض وغسل اليدين قبل ادخالها في الاء وان
 كانتا طاهرتين ثم غسل ما بهما من الاذى والوضوء قبله وغرف
 الماء على راسه ثلاثا والبداء بالميا من قبل الميا سر وفضائله اربع
 التسمية في اوله وذكر الله تعالى في اثنا عشر والتجليل به قبل كل
 شئ من نوم او اكل او شرب وعد بعضهم غرف الماء ثلاثا والبداء
 بالميا من من الفضائل ومكرها ته التنكيس في عمله والاكثر
 من صب الماء فيه وتكرار المفسول اكثر من ثلاث مرات والكلام بغير
 ذكر الله انتهى قلت زاد ابواسحاق في السنن السواء وذكر ان
 التسمية سنة قول كسر ففرضه واسع كذا في الديوان ووقع في
 موضع آخر منه ما نصه والمجنب انما يجب عليه غسل الجنابة في حين
 نزلت عليه الجنابة وكذلك المتيمم انما يجب عليه التيمم من الجنابة
 في الحين الذي نزلت عليه الجنابة كان في وقت الصلاة او غيره
 وقيل انما يجب عليه الغسل من الجنابة حين يمكنه الغسل
 فيما دون وقت الصلاة وكذلك المتيمم على هذا الحال والله اعلم
 قلت ظاهرة المخالفة للاول الا ان يقال يجب وجوبا موسعا فيرجع
 الى الاول واما على الثاني فلا يجب عليه الاحاط الامكان فيما دون
 وقت الصلاة وفيه تأمل وفائدة الخلاف تظهر فيمن قال لزوجه

بعد طلوع الشمس مثلاً وقد جامعها أن وجب عليك الفسل فانت
طالق فان قلنا بالاول لا تطلق الا بعد الوقت وان قلنا بالثاني طلقت
ابتداء قول لا بد للفاسل الخ اي لا بد له من هذين الامرين حتى
يتحقق مسمى الفسل لان المراد المصاحبة بحيث اذا تاخر امرار اليد

على صب الماء لا يجزى فيكون
مخالفا لما في الديوان ويحتمل غير
ذلك وقد ذهب سحنون المالكى
الى انه لا يكفي الامصاحبة اليد
لصب الماء قول لا يقول عائشة
رضي الله عنها قولها ثم يتوضأ
كما يتوضأ للصلاة فهذا يؤخذ
منه انه صلى الله عليه وسلم
اكمل الوضوء بغسل الرجلين
لكن تقدم في مسألة الموالاة
انه روى انه كان يتوضأ في اول
طهره ويؤخر غسل رجليه وفي
رواية من حديث ميمونة زوها
البخاري من قومنا توضأ وضوءه
للمصلاة غير قدميه ثم افاض
الماء عليه ثم خا قدميه فغسلهما
وهذا صريح بتاخير غسل القدمين
واكثر روايات ميمونة توافق

لا بد للفاسل امرار اليد مع الماء
لان الفسل لا يعقل الا كذلك
كقولهم غسلت الثوب انما يعقل
باليد والماء جميعا قياسا على
الوضوء وهذا القول عندي اصح
لقوله عليه السلام من طريق
ابن عباس رضي الله عنهما تحت كل
شعرة جنازة فبلوا الشعر وانقوا
البشر فقوله انقوا البشر يدل على
امرار اليد مع الماء وقال آخرون
يجزى الفاسل افاضة الماء بغير
امرار اليد لان اللغة تطلق على
ذلك كقول الشاعر *
فجاءت سحابة فاغتسلنا بقطرها *
وما علمت كفى عراكا لغسل
واحتجوا ايضا بقول عائشة رضي
الله عنها قانت كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا اراد الفسل من

رواية عائشة في اقتضاء التقديم
فعل هذا تناول رواية عائشة
وأكثر روايات ميمونة على أن
المراد بوضوء الصلاة أكثره وهو
ما سوى الرجلين كما هو مبين
في رواية ميمونة والله أعلم
بالصواب ولكن كلام المصنف
فيما سيأتي كالنص في تقديم
الكل والله أعلم قولاً ثم

الجنابة بدأ بفصل يديه ثم
يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم
يدخل أصابعه في الماء ويخللها
أصول شعره ثم يصب على راسه
ثلاث غرفات بيده ثم يفيض
الماء على جسده كله وهذا بعد
ما استنجا وحديث أم سلمة
أنها سألت النبي صلى الله عليه
وسلم عن امرأة جاءت بها فقالت

يتوضأ كما يتوضأ للصلاة قلت يحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء
قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء
مع بقية الجسد وعليه فليحافظ على مسح عورته لئلا ينقص
وضوءه خصوصاً أن الأصح عند المصنف أن من ترك الأقل
من جسده لا يجزيه غسله ويحتمل أن يكتفى بغسلها في الوضوء
عن أعادته وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة في أول
عضو وإنما قدم أعضاء الوضوء تشريفاً لها ولتحصل لها صورة
الطهارتين الصغرى والكبرى إلا أن ظاهر الحديث الأول حيث
قال ثم يفيض الماء على جسده كله وإن أمكن جملة على الثاني
بالتأويل حرره ويفوت معه الترتيب قولاً ثم يتوضأ كما الخ
قلت قول عائشة رضي الله عنها ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة
يؤخذ منه وجوب مسح الرأس في وضوء الغسل خلافاً لما للكبيرة
حيث قالوا يكفي عنه الفصل إذا مسح خفيف الغسل حرره قولاً

والشافعي في المسئلة ثلاثاً والرابع عنده تقديم الكل

ويخلل في رواية المخالفين بالفاء قوله اصول شعره الخ انما فعل ذلك ليلين الشعر ويرطبه فيسهل مرور الماء عليه وقوله

بيده في رواية المخالفين بيديه بالتثنية وكتب ايضا على هذه القولة مانصه انظر هل الوحدة او اليدين جميعا والظاهر الثاني راجع نسخة صحيحة قوله جسده في رواية المخالفين جلده بدل جسده قوله تشد شعر راسها الخ انظر هل يجوز للرجل ظفر شعر راسه واذا قلنا بالجواز هل يجب عليه نقض الظفائر قلت يؤخذ من الديوان ان وجوب نقض ظفائره ان قلنا بالجواز لكن لم ارضى بالجواز قوله ثلاث حشيات اي حفات والحفنة ملا الكفين من اي شئ كان ويقال حشيت وحشوت بالياء والواو لغتان مشهورتان

قوله بعد نزاع الجبس من جسده اي استحبابا كما قال المصنف فيما سياتي او وجوبا كما قال اخرون فلولم ينزعه لم يجزه غسله حكاه في الديوان وهو مذهب الشافعي قوله وان اخر الوضوء قلت انظر

امراة تشد شعر راسها هل تنقضه لغسل الجنابة قال انما يكفيها ان تحتى عليه ثلاث حشيات من ماء واغزى قرونك عند كل حشة ثم تقيضين الماء عليك وتطهرين وقد روى عن بعض المسلمين يقول من دخل البحر او السيل او ماله حركة فان ضرب الموج وحركته يجزيه ويكفيه عن العرك وان اغتسل بعود او حجر اجزاه ذلك لاستحقاق اسم غاسل وكذلك ان غسلته امراته او سرية اجزاه والله اعلم وانما يبدا المغتسل بعد نزاع الجبس من بدن بالوضوء لحديث عائشة رضي الله عنها المتقدم وان اخر الوضوء بعد الغسل

إذا قدم الوضوء هل يجب عليه حين الاستنجاء نية رفع الجنابة
على القول بوجوبها للتلا يبقى المحل بلا غسل للجنابة إن لم يمر باليد

وينقض الوضوء إن باشر باليد
أو يحتاج إلى لفخرة لثلا
ينقض الوضوء والظاهر أنه
يجب عليه ذلك قولهم وإن
آخر الوضوء بعد الغسل الخ فيه
رد على ابن بطال حيث نقل
الاجماع على أن الوضوء لا يجب
مع الغسل وقد وافقنا على ذلك
جماعة منهم أبو ثور وداود
وغيرها قلت سياقي في باب
التيمم حكاية عن بعض أصحابنا
أن الغسل كاف عن الوضوء لمن
كان جنباً وظاهره ولو لم ينو
حره قال في طراز المالكية ظاهر
المذهب أنه يؤمر بالوضوء
بعد الغسل

لما يخاف أن يلاقي يده عورته
في الغسل كأن أحوط والله أعلم
ثم يبدأ بغسل أم رأسه ثم
يفسل جانب رأسه الأيمن ثم
الشمال ثم يجمع رأسه بالغسل ثم
يفسل جانب عنقه اليمين ثم
الشمال إلى المنكبين ثم يفسل يده
اليمنى وما يليها ثم اليسرى وما
يليها إلى حقوه ثم يفسل بطنه
وصدره ثم يفسل ظهره من خلفه
إلى ما يقابل السرة ثم يرجع فيغسل
من حقوه اليمين إلى ركبته ثم
الشمال كذلك يبدأ من جانب اليمين
ثم الشمال إلى آخر الغسل والاستدلال
على هذا هو الاستدلال على التقديم
في باب الوضوء وقد شرحناه بما فيه

الكفاية والله المستعان وليقصد كل ما بطن من جسده فيغسله
لما روى من طريق أبي عبيدة رضي الله عنه قال بلغني
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرني جبريل أن
أغسل فينكتي وعنقتي وعند الجنابة قال الربيع قال

ابوعبيدة رحمه الله وعليه مع ذلك غسل رقيقه وما بضيه
ومسريته وسرته وكل ما بطن من جسده قال الربيع رحمه الله
الفينكة هي المسرية التي في وسط الشارب والعنقة هي المسرية

التي في الرقبة من خلف قفا
الراس والعنقة هي الشعيرات
المخازات من اللحية تحت الشفة
السفلى والرفقان ما بين الذكر
والفخذين والمابضان ما تحت
الركبتين والمسرية هي التي
فصلت الصدر الى السرة والمضمضة
والاستنشاق واجبتان في
غسل الجنابة وسنتان في الوضوء
لاستحفاقهما في غسل الجنابة
اسم البشارة لقوله عليه السلام
بلوا الشعر وانقوا البشر وان عم
الماء بدن المجنب مرة واحدة لجزاه
والمأمور به ثلاث مرات قياسا
على الوضوء والله اعلم وان بدا من
اعلا جسده بالغسل الى موضع
استنجائه فاستنجا وغسل ما
بقي من جسده فانه يجزى به غسله
والمستحب له ان ينزع النجس

قوله وما بضيه في القاموس
في باب الضاد المعجمة في فصل
الياء والمابض كجلس باطن الركبة
قوله العنقة في القاموس
في باب القاف العنق خفة
الشيء ومنه العنقة للشعر
بين الشفة السفلى والذقن
قوله لاستحفاقهما الخ قلت
البشرة كال بشر لغة ظاهر
الجلد فليس في الحديث دلالة
على ما ذكره الا لاولي الاستدلال
بما ثبت عند المخالف قالت ميمونة
وضعت له صلى الله عليه وسلم
ماء للغسل فغسل يديه مرتين
او ثلاثا ثم افرغ على شماله فغسل
مذاكيره ثم مسح يديه بالارض
ثم مضمض واستنشق وغسل
وجهه ويديه ثم افاض على جسده
ثم تحول من مكانه فغسل قدميه

رواه البخاري فنصت على المضمضة
والاستنشاق والاصل الوجوب
الاما دل الدليل على خلافه والله
اعلم قولي هلاك كان الغسل الخ
ذهب الشافعي الى ان شروط الغسل
ان يكون البدن طاهرا من النجاسة
ووافقتنا على الاستحباب مالك
قولي لمعة المعة بضم اللام
ما لا يصيبه الماء عند الغسل
قاله في القاموس فقوله لم
يصبها الماء صفة كاشفة

من جسده قبل ثم يبدأ بالغسل
لحديث عائشة رضي الله عنها
المتقدم فان قال قائل هلاك كان
الغسل لا يجزئ الا بعد الاستنجاء
وزوال النجاسة كالوضوء لان
الغسل طهارة والوضوء طهارة تؤثر
فيها الانجاس قيل له الفرق
بينهما في هذه الجهة ان الانجاس
تؤثر في الوضوء بعد كماله ولا
تؤثر في الغسل بعد كماله باجماع
ولذلك جاز الغسل قبل الاستنجاء

بخلاف الوضوء والله اعلم وان غسل جسده كله الا اقل القليل
فانه لا يجزيه حتى يقصده بالغسل وقال بعضهم ان بقى اقل
القليل يجزيه وسبب اختلافهم عندي هل الواجب الاخذ باوائل
الاسماء او باواخرها والقول الاول اصح لقوله عليه السلام تحت
كل شعرة جناية فبلوا الشعر وانقوا البشر ولما روى ان النبي عليه
السلام اغتسل من جناية فرأى في بدنه لمعة لم يصبها الماء فعصر
جمته ثم مسحها بما قطر منها وفي هذا الحديث دليل على انه لا يجزيه
الا غسل جميع بدنه وفيه دليل على ان المسح يسمى غسلا وفيه
ايضا دليل على ان الماء المستعمل ما لم يباين للجسد جازا استعماله
فيما فات غسله من الجسد والماء الذي يجزى في غسل الجنابة
هو الماء الذي يجزى في الوضوء وقد شرحناه في بابيه بما فيه كفاية

قوله عسا العسي القديح الكبير
قوله جمته قال في النهاية في
تفسير الحديث وهو قوله كان
لرسول الله صلى الله عليه وسلم جمة
جعدة البجمة من شعر الرأس ما سقط
على المنكبين قال ومنه حديث
عائشة رضي الله عنها حين بنا
بها النبي صلى الله عليه وسلم قالت
وجدت لي جمية أي كثرت
والجمة تصغير الجمة قوله

وأما أقل ما يجزئ منه قد ذكر
في بعض الكتب قال بعض العلماء
لا يجزئ في الوضوء أقل من الممد
ولا في الغسل أقل من الصاع واحتجوا
بما روى أنه صلى الله عليه وسلم
يغتسل بالصاع ويتوضأ بالممد
واختلفوا في مقدار الممد والصاع
قال بعضهم الصاع ثمانية
ارطال والمدر طلان ولعلمهم
ذهبوا إلى ما روى أنه صلى

الله عليه وسلم يغتسل بالصاع وروى عن عائشة رضي الله عنها
أنها أخذت عسا يحترق قدر ثمانية ارطال فقالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يغتسل بمثل هذا فتوهوا أن الصاع ثمانية
ارطال وقال آخرون أن الصاع خمسة ارطال وثلاث والمدر طل
وثلاث وهو قول أهل الجواز وهو الصحيح عندي والله أعلم وقال
آخرون أن عم جسده بالغسل فقد عمل بما أمر به ولو باقل من
الممد والصاع في الوضوء ودليلهم ما روى من طريق عائشة رضي
الله عنها أنها قالت اغتسلت أنا والنبي عليه السلام بصاع ونصف
يقول ابقي لي واقول ابقي لي وهذا الحديث يدل أن الصاع والممد
ليسا يحتم في الغسل والوضوء لأن المقتسلين من أئمة واحد لا بد
أن يفضل أحدهما الآخر بشئ ولأن المسح يسمى غسلا لما روى أنه
اغتسل من جنابة فرأى في يده نعلعة لم يصبها الماء فعصر جمته

ثم مسحها بما قطر منها فهذا يدل على ان الماسح يسمى غاسلا ولذلك
 قال بعضهم اذا دهن جسده بالماء وقطر الى الارض ثلاث قطرات
 اجزاه وقيل ولو قطرة واحدة اجزاه في الغسل والله اعلم **(مسئلة)**
 اختلفوا هل من شرط هذه الطهارة النية ام لا وسبب اختلافهم
 في هذه الطهارة هو بعينه سبب اختلافهم في الوضوء وقد تقدم
 ذلك ومن فروع هذا الباب اختلاف الفقهاء فيمن اجنب ولم يعلم
 ثم اغتسل لا للجناية فمنهم من قال يجزئهم ومنهم من قال لا يجزئهم
 لما ذكرناه من اصل الاختلاف وكذلك من اغتسل للوضوء او
 اغتسل واراد ان يبرد نفسه على هذا الاختلاف والله اعلم
*** (مسئلة) *** اختلفوا هل من شرط هذه الطهارة الفور والترتيب
 ام لا كما خلا فهم في الوضوء واصل اختلافهم هل فعله عليه السلام
 محمول على الوجوب او على الذب وذلك انه لم ينقل اليه نقط توضأ
 ولا تطهر الا مرتباً متوالياً والترتيب في الغسل ابين منه في الوضوء
 وذلك بين الراس وساثر الجسد لحديث ام سلمة المتقدم لقوله
 عليه السلام انما يكفيها ان تحشي عليه ثلاث حشيات من ماء واغمرى
 قرونها عند كل حشية ثم تفيض المء عليك وتطهرين وحرف
 ثم يقتضى الترتيب بلا خلاف والله اعلم ولهذا المعنى قال بعض العلماء
 من غسل بعض اعضائه من الجناية في موقف وبعضها في موقف
 آخر جاز ولو كان قد جف وكذلك من اغتسل الاموضعا من جسده
 لم يغسله لجرح او قرح ثم استراح بعد ذلك فانه يعيد الغسل للجناية
 وقول آخر يقصد الى ذلك الموضع فيغسله على هذا الاختلاف والله
 اعلم وفرق قوم بين النسيان والعمد وبين صاحب العذر وغيره مثل

قولس فإنه يعيد الغسل لجنايته
هو معتد الديوان قولس وقول
آخر هو رخصة في الديوان قولس
خروج المني لو ابدل خروج المني
بالوطئ كما يأتي لكان أولى قولس
لما روى من طريق زيد قلت
وفي هذا الحديث دليل على ان
المرأة تنزل المني خلافا لابن
فرحون المالكى ويدل عليه علم
التشريع في الطب وذكر ان للمرأة
انثيان مفرطحتان في اصل مجرى
البول يدفع منهما المني ومجرى
الوطئ بمنزلة الذكر انثيا كل
واحد منهما في اصله والطول
كالطول وقد يقع الاختلاف
بين الطولين انتهى قولس لا يستحي
من الحق معناه لا يمتنع من بيان

من اخذ في الغسل حتى فرغ الماء
فاخذ في طلبه حتى جف فإنه يبيى
على غسله ان لم يضيع وعلى قول
من اشترط الموالاة يستأنف
الغسل وكذلك ان ضيع الطلب
ولم يطلب حتى جف واصاب الماء
فانه يستأنف الغسل وعلى قول
من لم يشترط الموالاة يبيى والله اعلم
(مسئلة في معرفة توافر هذه الطهارة)*
اتفق العلماء على وجوب هذه
الطهارة من حدثين احدهما دم
المحيض لقوله تعالى ويستلونك
عن المحيض قل هو اذى ولقوله
عليه السلام اذا ادبرت الحيضة
فاغتسلي وصلي والحديث الثاني
خروج المني في النوم او في اليقظة
من ذكر او انثى الا ما روى عن

بعض الصحابة ازالة الغسل على المرأة اذا احتلمت والصحيح انها تغتسل
اذا احتلمت لما روى من طريق زيد بن ثابت قال بلغني ان ام سليم امرأة
ابي طلحة الانصاري سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول
الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت
قال نعم اذا رأت الماء واختلفوا من هذا الباب في الوطئ الذي تجب به

الحق وضرب المثل بالبعوضة
وشبهها كما قال سبحانه وتعالى
ان الله لا يستحي ان يضرب
مثلا ما بعوضة فما فوقها فكذا
انا لا امتنع من سؤالي عما انا
محتاجة اليه وقيل معناه ان الله
لا يامر بالحياء في الحق ولا يبيحه
وانما قالت هذا اعتذارا بين
يدي سؤالها عما دعت الحاجة
اليه مما يستحي النساء في العادة
من السؤال عنه وذكره بحضرة
الرجال فيه انه ينبغي لمن عرضت
له مسألة ان يسئل عنها ولا

الطهارة قال بعضهم اذا التقى
الختانان وجب الغسل والدليل على
هذا ما روى عن جابر بن زيد قال
سئلت عائشة رضي الله عنها هل
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يغتسل من جماع ولم ينزل قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصنع بنا ذلك ويغتسل ويأمرنا
بالغسل ويقول الغسل واجب
اذا التقى الختانان والختانان هما
الفرجان وهو ذكر الرجل وفرج المرأة
والختانان موضع القطع من الرجل
والمرأة والتقاء الختانيين لا يصح الا

يتمتع من السؤال حياء من ذكرها فان ذلك ليس بحياء حقيقي لان
الحياء خير كله والحياء لا يأتي الا بالخير والامسك عن السؤال في هذا
الحال ليس بخير بل هو شرف كيف يكون حياء قال اهل العربية يقال
استحي بيا قبل الالف يستحي بيا واحدة في المضارع والله اعلم
قولنا ويأمرنا بالغسل الخ اعلم ان الامة مجتمعة الآن على وجوب
الغسل بالجماع وان لم ينزل وعلى وجوبه بالانزال وكانت جماعة
من الصحابة على انه لا يجب الا بالانزال ثم رجع بعضهم وانفقد
الاجماع بعد الآخرين وفي الباب حديث الماء من الماء والعمل على حديث
اذا التقى الختانان وجب الغسل واما حديث الماء من الماء فالجمهور

من الصحابة ومن بعدهم قالوا منسوخ ويعنون بالنسخ ان الغسل
بغير انزال كان ساقطاً ثم صار واجباً وذهب ابن عباس رضي الله عنهما
وغيره الى انه ليس منسوخاً بل المراد نفى وجوب الغسل بالرؤية

في النوم اذ لم ينزل وهذا الحكم
باق بلا شك قوله الحشفة
انظر حشفة الخنثى المشكل وكذا
قبله والظاهر انه لا يوجب الغسل
ثم قوله غيوب الحشفة ليس المراد
غيوب الحشفة فقط بل هو وقدرها
من مقطوعها فلو قطع ولم يبق
مقدار الحشفة لم يجب الغسل
بادخاله فيما يظهر وقوله الحشفة
الظاهر منه انه لا بد من ادخالها
كلها فلو ادخل ثلثها او ثلثيها مثلاً
لم يجب الغسل خلافاً لبعض
المالكية وكذا قال بعضهم لا بد
من ادخال الباقي جميعاً بعد قطع
الحشفة وظاهره وقد نص عليه
في الديوان ولولفه في خرقة سواء
كانت خشنه او لا والمراد بالتقاء
الختانين تحاذيهما ومقابلتهما
وذلك يحصل بقيوبة الحشفة

بعد غيوب الحشفة وقال بعضهم
اذا التقا البايان وجب الغسل
ولعله من هذا المعنى وقال آخرون
اذا التقا الرفقان وجب الغسل
لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا التقا الرفقان وجب الغسل
وهو ما بين الانثيين واصول
الفخذين وقيل اذا قعد الرجل
بين شعبي امراته وجب الغسل
والدليل على هذا حديث عائشة
رضي الله عنها قالت يقول النبي
صلى الله عليه وسلم اذا قعد الرجل
من المرأة بين شعبيها فقد وجب
الغسل وقال بعضهم الماء من الماء
لحديث ابي بن كعب قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
الماء من الماء يعني لا يكون على الرجل
غسل حتى ينزل ولو التقا الختانان
والصحيح عندي هو القول الاول

كلها وأما لو التقياً على التحقيق ولم يكن شيء من الحشفة ولا غيرها في مجرى الوطئ ثم رايت بعضهم نقل عن القرافي في الذخيرة ما نصه قال في الذخيرة فرجها يشبه عقد خمس وثلاثين وهو جمع الابرهم والسبابية فهذه الثلاثون والصاق الوسط بالكف هو الخمسة فاذا جمع بينهما فهو خمس وثلاثون فاذا كان بطن الكف الى فوق فالثلاثون مجرى البول والخمسة مجرى الحيض والنفاس والوطئ والولد فان قلبت اليد فالامر بالعكس فالتقاء الختانين

وهو التقاء الختانين لان مجاوزة الختانين توجب الحد بالاجماع فاحرى ان توجب الطهر وهذا القياس مأخوذ من الخلفاء والله اعلم وقوله عليه السلام الماء من الماء يحتمل ان يكون في الاحتلام والله اعلم والجماع كله يجب به الغسل حلا لا كان او حراما لامع بنخا آدم ولا مع البهائم لان ما يوجب الحد احرى ان يوجب الغسل على القياس الاول وكذلك يجب الغسل بين الاطفال والبالغين على البالغين ويجب على المجانين البالغين اذا افاقوا العموم الحديث الاول ولان غسل الجنابة انما يجب لاجل الصلاة والله اعلم *

مقابلتها ولو التقياً على التخير لم يكن شيء من الحشفة ولا غيرها في مجرى الوطئ فلا يجب غسل انتهى المقصود منه قوله ولا مع البهائم خلا فالابى حنيفة في البهيمة والميئة قوله على البالغين خلا فالشهور مذهب مالك فيما اذا كان مراهما وما اذا كان غير مراهما فلا يجب عندهم اتفاقا وظاهرا كلام المصنف الاطلاق ويمكن الفرق لعدم حرمة البصغير الذي لم يراهق حرره قلت يؤخذ من قوله بين الاطفال التقييد بمن يتأتى

منه الجماع قوله خروج المني والمراد مني الانسان نفسه فلو

استدخلت نطفة او خرجت
منها نطفة الرجل بعد الغسل
لم يجب عليها الغسل كما سيأتي
في كلام المصنف قوله وقال
قوم نفس خروجه الخ وعلى القول
بانه لا غسل عليه فانه يجب
عليه الوضوء لان لهذا الخارج
تأثيرا في الكبرى فاذا لم يؤثر
فيها فلا اقل من الصغرى وقد
اشار الى ذلك الشيخ اسماعيل
رحمه الله تعالى في اول باب
نواقض الوضوء فراجع قوله
يعيد الطهارة هو مذهب الشافعي

وكذلك يجب عليه ان يغتسل
اذا افاق كما يجب عليه ان يتوضا
يحدث كان في حال جنونه والله اعلم
* (مسئلة في الصفة المعتبرة) *
* (في كون خروج المني) *
* (موجب للطهر) *

فذهب بعضهم الى اعتبار اللذة
في ذلك وقال قوم نفس خروجه
هو الموجب للطهر سواء خرج
بلذة او بغير لذة وسبب اختلافهم
شأن احدهما هل اسم الجنب
ينطلق على الذي اجنب على الجهة
الغير المعتادة او ليس ينطلق

عليه فمن رأى انه انما ينطلق على الذي اجنب على الجهة المعتادة
لم يوجب الطهر في خروجه بغير لذة ومن رأى انه ينطلق
على خروج المني كيف ما اخرج اوجب منه الطهر وان
لم تكن له لذة والثاني تشبيه خروجه بغير لذة بدم
الاستحاضة ودم الاستحاضة مختلف في وجوب الغسل
به والله اعلم ومن فروع هذه المسئلة اذا انتقل من
اصل مجاريه بلذة ثم خرج في وقت آخر بغير لذة مثل
ان يخرج من الجماع بعدما تطهر فقل يعيد الطهارة

وقيل لا يعيد وذلك انه صحبته اللذة في بعض ثقله ولم

تصحبه في بعض فمن غلب حال
اللذة قال بوجوب الطهر ومن
غلب حال عدم اللذة قال لا يجب
ولهذا اوجب عليه بعض العلماء
ان لا يغتسل حتى يستبرأ من البول
وان اغتسل ولم يرق البول فليرق
على ليفة سوداء وان خرج منه
شيء من الجنابة اعاد الغسل
ولا يجب عليه اعادة الصلاة لان
الغسل انما الزمه بما خرج منه وقد
زال عنه الغسل بالتعبد الاول
وهذا غسل ثان والله اعلم وقال
بعضهم ان انقطع شيء من صلبه
وخاف من خروجه فعصر ذكره
حتى منعه من الخروج فانه يغتسل
حين انقطع ذلك من صلبه ولو
رده بالنعصر ومن اعتبر الخروج
نفسه لم يوجب عليه الغسل والله اعلم
(* فصل *)

المنى غليظ له راحة كراحة الطلع

وحكى مقابله بقيل قوله غليظ الخ هذا اذا كان معتدلا وقد

قوله وقيل لا يعيد هو احد
الاقوال عند مالك قوله
وان اغتسل ولم يرق البول
الخ في الديوان انه لا يجزئ غسله
وقيل فيه غير ذلك اذا لم يردفه
شيء بعد ذلك والله اعلم قوله
ولم يرق البول وقال ابو حنيفة
يجب عليه الغسل ان لم يبل
مطلقا وهو المعتمد عليه في
الديوان وحكى مقابله بقيل
فيما اذا ضيع المراودة وهو
واجدها واما ان لم يجدها ووجد
التجفيف فانه يغتسل ويجرب
نفسه بعد ذلك على الليفة السوداء
فان وجد شيئا فليعد الغسل
قوله وان خرج الاولى الفاء
قوله ولا يجب عليه ووافق
مالك على ذلك في ارجح القولين
قوله فانه يغتسل هذا مذ
احمد وهو المعتمد في الديوان
وحكى مقابله بقيل قوله غليظ الخ

يفسد بفساد المزاج او كثرة الجماع فيكون اصفر او رقيقا واحمر

كلاء اللحم وقد يكون دما غبيطا
قال في الديوان واذا احتلم الرجل
باحتملام فيه قيح او دم او صديد
فانه يلزمه الغسل في ذلك
وعلاوة الاحتلام الاندفاق
وانكسار الذكر وان كان ما جاء
من ذلك دم صاف او قيح او
صديد ليس فيه شئ من المني
الا انه اندفق من ذكره وانكسره
الذكر فانه يغتسل للجنازة وسيأتي
في كلام المصنف بعد لكن كتبه قبل
الوصول الى هناك قوله وهو للجنازة

وهو الجنازة وبه توجد الشهوة
ويضطرب القضيب ويقذف المني
والذي هو الذي يخرج منه قبل
الانتشار وبعده ويخرج رقيقا
مثل البصاق لاراحة له وقد
اختلف العلماء هل يجب منه الغسل
ويهدم الصوم ام لا ولا يكون الا
مع الشهوة والدليل على انه لا يجب
منه الاغتسال ما روى من طريق
علي بن ابي طالب انه امر المقداد بن
الاسود ان يستل رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن رجل دنا من

اهله فخرج منه المني ما ذاع عليه فسال المقداد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا وجد احدكم ذلك فليغسل ذكره بماء ثم يتوضأ وضوء الصلاة والودي يكون قبل البول وبعده وهو ليس بالزيت ويلزم الرجل ان يعرف الفرق بين هذه المعاني فان عليه فيه عبادات وعلامة المني الاندفاق وانكسار الذكر والرائحة كرائحة الطلع فان اندفق من ذكره قيح او صديد او دم وانكسره الذكر فانه يغتسل للجنازة لوجود الازة ووجود علامة ذلك والمرأة اذا فعلت بالمرأة حتى اندفقت بالماء فانهن ليس عليهن غسل وقول آخر عليهن الغسل على اصل اختلافهم في المرأة اذا احتلمت

وقد تقدم ذلك والمرأة اذا اغتسلت من جماع زوجها ثم رجعت

منها النطفة بعد ذلك فانها ليس عليها اعادة الغسل وكذلك اذا

ادخلت النطفة في فرجها ليس عليها غسل الجنابة والله اعلم وبلل

الليل كله يجب به الغسل وهذا عندى على الاحتياط والاستبراء

كقوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من نومه الحديث وقال

آخرون الامر بوضوء البوارد وقال آخرون لا يجب الغسل من بلل الليل الا ان

قارنه ما يدل على انه جنابة مثل الرائحة ان وجدت فيه رائحة النطفة

او قارنته الرؤيا لان الرؤيا سبب للجنابة في الليل غالبا ولذلك لزم

منها الغسل ولو لم يكن البلل كالنوم الذي يلزم منه الوضوء لانه سبب

للحدث غالبا وربما يكن نوم ولا حدث والله اعلم وفي الاثر عن ابي محمد خصيب

رحمه الله قال بلل الليل كله اذا وجد الرجل على ذكره فان

عليه الغسل للجنابة وقيل ليس عليه غسل حتى يجتمع اثنان رائحة الجنابة والبلل او الرؤيا والبلل وكذلك ما وجد من نطفة

والجنابة في اللغة البعد سمي بذلك لانه نهي عن قرب مواضع

القرب ويقال رجل جنب ورجلان جنب ورجال جنب قال تعالى

وان كنتم جنبا فاطهروا ومنه الجنب وهو الاجنبى قوله اذا

احتملت لكن المعتمد فيما اذا حملت وانزلت وجب الغسل فكان قياسه

تقديم القول بالغسل قوله ليس عليها اعادة الغسل لكن

عليها الاستنجاء كما قاله في الديون ولم يذكر ذلك في الثانية فيقال

على قياسها اذا خرجت استنجت وقد يقال تستنجى مطلقا في هذه

لنجاسة النطفة حرره قوله وكذلك اذا دخلت الخ ظاهره

ولو التذت بذلك وقد يقال اذا التذت يجب الغسل لمظنة الانزال

رحمه الله قال بلل الليل كله اذا وجد الرجل على ذكره فان

عليه الغسل للجنابة وقيل ليس عليه غسل حتى يجتمع اثنان رائحة الجنابة والبلل او الرؤيا والبلل وكذلك ما وجد من نطفة

في حرزها أي في الطرف الذي يليه من ثوبه من داخل فانه يغتسل وكذلك ما وجدته في فخذها وعلى ذكره فانه يغتسل بذلك كله واما

ما وجد في راسه او في منكبه او حيث لا يمكن ان يكون ذلك منه فانه ليس عليه في ذلك غسل الجنابة وهذا كله عندي مبني على ان الظن الغالب يجب منه الغسل لان جل احكام الشريعة مبنية على غلبان الظنون والله اعلم ولذلك يجب من هذه الاشياء المذكورة الغسل والله المستعان * (مسئلة) *
اختلف العلماء في دخول الجنب المسجد على ثلاثة اقوال فقوم منعوا ذلك باطلاق لنبي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقوم منعوا ذلك الا لعابرفيه لا مقيم وقوم اباحوا ذلك للجميع وسبب

قولهم وكذلك ما وجد الخ وعليه فمن شك في شئ وجدته في ثوبه متى ام مذي هل يغتسل وجوبا ويعيد الصلاة من آخر نومة نامها حرره وفي الشيخ اسما عيل رحمه الله ما يؤخذ منه وجوب الغسل قولهم في حرزها أي في فراشه الذي لا ينام فيه غيره قولهم او حيث لا يمكن ان يكون ذلك منه بل يحتمل ان يكون ذلك من غيره قيل ولان لبن الخفاش يشبه متى الادمى في لونه ورائحته (فائدة) تمنع الجنابة من اذنع الحدث الا صغر من الصلاة والطواف وما اشبه ذلك وتزيد منعها من المصحف ان قلنا بجواز مس المحدث له والقراءة على ارجح القولين واستثنا بعضهم

الآية ونحوها اللهم تعوذ ودخول المسجد قولهم وقوم اباحوا ذلك الخ مستدلين بان المؤمنين لا يجنس حيا ولا ميتا

* (بَابُ فِي الْحَيْضِ) *
 قَوْلُهُ الْحَيْضُ هَذَا الْبَابُ ذَكَرَ
 فِيهِ الْحَيْضُ وَمُدَّتُهُ وَالْإِسْتِحْضَاءُ
 وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ وَقَوْلُهُ الْإِنْفِجَارُ
 وَقِيلَ السَّيْلَانُ يُقَالُ —

اِخْتِلَافُ أَصْحَابِ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ
 الْآخِرَيْنِ تَرَدَّدَ قَوْلُهُ تَعَالَى
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا
 الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى بَيْنَ
 أَنْ يَكُونَ فِي الْآيَةِ مَجَازٌ حَتَّى

يَكُونَ هَذَاكَ مَحْذُوفٌ وَهُوَ مَوْضِعُ الصَّلَاةِ وَبَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ
 فَمَنْ قَالَ فِي الْآيَةِ مَحْذُوفٌ مَعْنَاهُ لَا تَقْرَبُوا مَوْضِعَ الصَّلَاةِ
 اسْتَشْنَى عَابِرُ سَبِيلٍ مِنَ النَّهْيِ عَنْ قُرْبِ مَوْضِعِ الصَّلَاةِ وَمَنْ
 قَالَ لَيْسَ فِي الْآيَةِ مَحْذُوفٌ وَهِيَ عَلَى حَقِيقَتِهَا جَعَلَ الْعَابِرُ السَّبِيلَ
 هُوَ الْمَسَافِرُ الَّذِي عَدِمَ الْمَاءَ وَهُوَ جَنْبٌ فَمَنْ رَأَى أَنْ فِي الْآيَةِ مَحْذُوفًا
 أَجَازَ الْمُرُورَ لِلْجَنْبِ فِي الْمَسْجِدِ وَمَنْ لَمْ يَرِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ فِي
 الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى مَنَعِ الْجَنْبِ الْأَقَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَاخْتَلَفُوا
 أَيْضًا فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِلْجَنْبِ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى مَنَعِ ذَلِكَ لِحَدِيثِ
 عَلِيٍّ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ قِرَاءَةِ
 الْقُرْآنِ إِلَّا إِذَا كَانَ جَنْبًا وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى إِبَاحَةِ ذَلِكَ قَالُوا أَنَّ
 حَدِيثَ عَلِيٍّ لَا يُوْجِبُ شَيْئًا لِأَنَّهُ ظَنٌّ مِنَ الرَّاوِي وَمَنْ أَيْزَنَ يَعْلَمُ أَحَدُ
 أَنْ تَرُكَ الْقِرَاءَةُ كَانَ لِمَوْضِعِ الْجَنَابَةِ إِلَّا أَنْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 وَالْجُمْهُورُ قَالُوا لَمْ يَكُنْ عَلِيٌّ قَالَ هَذَا عَنْ تَوَهُّمٍ وَظَنٍّ وَإِنَّمَا قَالَهُ عَنْ
 تَحْقِيقٍ وَقَوْمٌ جَعَلُوا الْحَائِضُ مِثْلَ الْجَنْبِ وَقَوْمٌ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا وَأَجَازُوا
 لِلْحَائِضِ الْقِرَاءَةَ اسْتَحْبَابًا بِالطَّوْلِ مَقَامُهَا وَهِيَ عِنْدِي أَعْذَرُ مِنَ
 الْجَنْبِ الْمَضِيعِ لِلْفَسْلِ أَذْهَى لَا تَصِلُ إِلَى الطَّهَارَةِ وَلَوْ اغْتَسَلَتْ فِي
 مَعْذُورَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (بَابُ فِي الْحَيْضِ) *

والاصل في هذا الباب قوله
تبارك وتعالى ويستلونك عن
المحيض قل هو اذى ولكي يوض
في اللغة الا نفجار ولا يكون
حيضا الا الدم الفائض من الفرج
ولذلك قالوا انما تمسح بعلمها
على العرض ويكون المسح بيدها
اليسرى وهي بين القيام والقعود
لانه ربما ان يكون الدم قائضا
وهو قليل فيمنعه القيام والقعود
ان يظهر على علمها والله اعلم وفي
الاثر ولا يكون الدم حيضا
حتى يقطر ومنهم من يقول حتى
يفيض قليلا كان او كثيرا والعلقة
لا تكون حيضا الا ان كانت معها
صفرة كانت معها او متابعات
وتتابعها اذ لم يقطع بينهما
طلوع الشمس او غروبها ومنهم
من يقول تتابعها اذ لم يقطع
ما بينهما الصلاة ومنهم من
يقول لا يكونان حيضا الا ان
كانتا معا واما العلقات اذا

حاض الوادي اذا سال ويقال
انه ما خوذ من حاضت السمرة
وهي شجرة يسيل منها شئ كالدم
وقيل من الاجتماع لاجتماع الدم
ومنه سمي الحوض لاجتماع الماء
فيه ورد بان الحوض واوى وهذا
ياءى ويقال حاضت المرأة تحيض
حيضا ومحضنا فهي حائض
وحائضة وقال بعض ائمة اللغة
ان اردت الحالة المستمرة قلت حائض
وطاهر وان اردت الحالة الحاضرة
قلت حائضة وطاهرة وطالقة
وهل سببه اعانة حواء لا دم
على اكل الشجرة عقوبة لها لبعدها
من طاعة ربها وقت ملا بسته
واقربى بناتها اولانها كسرت
شجرة الخنطة ورمتها اولانها ساء
عاقبة الحية بسلب قوائمها
كما قال بعضهم وقيل اول من
امتنع به نساء بنى اسرايل
للحجرة فجزتها امراء منهن وله
اسماء نظمها بعضهم فقال

للحيض عشرة اسماء وخمسيتها * حيض محيض محاض طمش اكبار
 طس عراك فراك مع اذى * ضحك ضرس ضراس بنفاس قرع اعصاب

تتابع فلا تكون حيضا واما اذا
 قطر منها الدم والظهر معا ولم
 يدر الاول منهما من الآخر فانما
 تاخذ بمن كان في الوسط منهما
 ومنهم من يقول انما تاخذ بالذي
 دار منها بالآخر ومنهم من يقول
 لا تشتغل في ذلك بشئ فاذا
 تبين لها الاول منها من الآخر
 فلتاخذ بالآخر *

*(مسئلة في انواع الدماء) *

وانواع الدماء الخارجة من الرحم
 ثلاثة دم حيض وهو الخارج
 على جهة الصحة ودم استحاضة
 وهو الخارج على جهة المرض
 ودم نفاس وهو الخارج مع الولد
 اما دم الحيض فكل دم ظهر من
 المرأة ممن يجوز ان تحيض مثلها

قال الحافظ والذي يحيض من الحيوان
 اربعة الادميات والارنب
 والضبع والخفاش زبد الفرس
 والكلبة (مسئلة في انواع الدماء)
 قوله اما دم الحيض الخ حده
 الشيخ اسما عيل رحمه الله عن بعض
 العلماء بانه الدم الخارج من المرأة
 اليافعة ومن فوقها في السن الى
 نهاية تقصر عن سن الایسة في
 مدة خمسة عشر يوما فاذا ورنها
 الى ساعة من غير ولادة ولا مرض
 فذكر اليافعة احترازا عن قصر
 سنها عن ذلك كبنت خمس او ست
 سنين اذ ذلك مرض وليس بحيض
 وكذلك بنت السبعين والثمانين
 وباقي الحد احترازا عن النفاس
 والاستحاضة قوله

فهو حيض حتى يعلم انه انما ظهر لعلة حدثت بها والا فهي ابدا
 محكوم لها بحكم السلامة يالم يعلم ان بها آفة او تبلغ اقصى وقت
 الحيض ثم لم ينقطع الدم فحينئذ يحكم عليها بحكم الاستحاضة

لان الله تعالى فطر النساء على ان يحضن ولم يطبعهن ان يستحضن
 الا ان تحدث بهن علة ودم الحيض متميز من غيره لقوله عليه
 السلام دم الحيض اسود تخين نتن يعرف فاذا كان ذلك فامسكى
 عن الصلاة واذا كان الآخر فاغتسل ووصلى وقال في دم الاستحاضة
 للتي سالته لان ذلك دم عرق نجس ليس بالحيضة والله اعلم
 فالواجب على المرأة معرفة الفرق بين هذه الدماء لان عليها
 فيهن عبادات مختلفات لانها مأمورة في زمان الاستحاضة باشياء
 نهيت عنها في زمان الحيض والفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة
 يكون بوجهين اما ببلوغ اقصى اوقات الحيض مع دوام الدم واما
 حدوث علة توجب ان الدم دم استحاضة ومعرفة حدوث العلة
 تدرك بوجوه احدها الزمان والثاني زوال الحال والثالث المعاينة
 اما الزمان فهو كل دم راته في حال زمان الطفولية لان الحيض
 احد علامات البلوغ للمرأة لقوله تعالى واللاوى لم يحضن والثاني
 كل دم راته بعد الاياس لقوله تعالى واللاوى ينس من الحيض
 من نساكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر وفي الاثر واياس
 المرأة ستون سنة وقيل خمسون سنة ويميز في ذلك خبر اهل
 الجيلة او نساء اهل الجيلة واما ان ولدت بعد الستين فلتعطي
 للنفاس والثالث كل دم راته وهي حامل لقول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما كان الله ليجعل حيضا مع حمل وفي الاثر واذا رأت
 الطفلة الدم فدام بها الى البلوغ فلتعطي للحيض اذا زاد الكثرة
 او القلظة وقيل لو انتقص فلتعط للحيض ولانه تبارك وتعالى
 فرق بين احكام الحائض والحامل من ذلك ان الرجل اذا اراد

ان يطلق امراته الحامل للسنة طلقها مع الحمل ولا يطلقها للسنة
وهي حائض فاجماعهم ان من طلق امراته وهي حامل او طاهر
مطلق للسنة يقتضى انها في حكم الطاهر وقال بعض اصحابنا اذا
رات الحامل الدم في الايام التي كان ياتها الحيض فيها تدع الصلاة
وتكون حائضا وذكر في بعض الكتب ان الحامل مرة يكون الدم الذي
تراه دم حيض وذلك اذا كانت قوة المرأة وافرة والجنين صغيرا
وبذلك امكن ان يكون حمل على حمل على ما حكاه الفراء وجالينوس
وسائر الاطباء ومرة يكون الدم الذي تراه الحامل لضعف الجنين
ومرضه تابع لمرضها وضعفها في الاكثر ويكون دم علة ومرض وهو
في الاكثر علة والله اعلم الرابع كل دم تراه في زمان صلاتها وهو
كل دم تراه فيها دون عشرة ايام من ايام صلاتها لان ايام صلاتها
لا تكون اقل من عشرة ايام وسياتي بيان ذلك ان شاء الله واما
زوال الحال وهو الدم الذي تراه في حال الخوف او مع الحمل الثقيل
او بركوب دابة او بالمقبرة او بالوشية او بالجماع غير الاول فانما يعتبر
في هذا الدماء زوال الحال لانها علة ممكنة فان زال الدم مع زوال
الحال دل ذلك انه ليس بدم حيض وهو دم بسبب وان دام بعد

قول بجل العقدة وذلك ان باب
الحيض ينقلب فتفتح المرأة فيه
بالمروء

زوال الحال دل ذلك انه دم حيض
وانه ليس بسبب ذلك لدوامه
بعد ارتفاع ما يمكن ان يكون

سببا لمحيته وكذلك الدم الذي تراه باكل الدواء او الدم الذي
تراه بالاقتراض او الدم الذي تراه بجل العقدة وفي الاثر وثلاثة
دماء ايضا اذا داموا بها ثلاثة ايام فانها تقطى للحيض دم تراه

بكل الدواء ومسيس زوجها الاول وحل العقدة ولا يحل لها ذلك
 فان فعلت فلتغرم دية ما افسدت ولا تحاسب تلك الثلاثة الايام
 من حيضها وقيل تحاسبها ولكنهم راعوا في هذه الدماء الثلاثة
 ثلاثة ايام فان داموا بعد ثلاثة ايام اعتدت بها وكانت دم حيض
 وان زالوا قبل ثلاثة ايام كن دم استحاضة لان الحيض لا يكون
 اقل من ثلاثة ايام عندهم وانما لم يحكموا عليها باحكام الحائض
 من اول الثلاثة الايام من اجل الشبهة العارضة ولا تترك
 ما تيقنت بوجوبه وهو الصلاة والصوم بدم لم تثيقن انه دم
 حيض لانه يمكن ان يكون بسبب ذلك وهو الظاهر وان داموا
 عليها اكثر من ثلاثة ايام حكموا عليها باحكام الحائض ولعلمهم استدلو

قوله استدلو اضمنه معنى
 استند فلذلك عداه بفي قوله
 تسعة هكذا في النسخة التي رايتها
 فعدنا الدماء فوجدناها ثمانية
 ولعل صواب النسخة سبعة ويكون
 قوله او الصفرة التي آلت عطفها
 على قوله والدم الذي يكون لها
 شبهة قوله

في هذا بالتجربة والعادة على ان
 تلك الدماء لا تدوم اكثر من ثلاثة
 ايام فان قال قائل ارايت ان
 انقطع الدم عنها على ثلاثة
 ايام اتكون تلك الثلاثة ايام
 حيضها قيل له لا لانهم اختلفوا
 في الثلاثة الايام هل تحاسبهم
 من وقتها في الحيض ان دام عليها

الدم اكثر من ثلاثة ايام قال بعضهم تحاسبها وقال اخرون لا تحاسب
 وهو عندي انظر لانه مشكوك فيه والله اعلم وفي الاثر والدم
 الذي يكون لها شبهة تسعة دماء دم وجدته على فخذها او على
 عقبها او على حجر قيصها او في مكان قامت منه او على حجر مسحبها

او دم راته بعد حملها او بعد اياسها او الصفرة التي الت الى الدم
فان تركت الصلاة او اكلت في رمضان بهذه الوجوه باهلة لذلك
فقد رخصوا لها ان لا يهضم صومها ولا يكفرونها لان ذلك شبهة
ولكنها تقيد ما تركت من صلاتها في تلك الايام وتعيد صوم ما اكلت
في رمضان والله اعلم وانما تناظر المرأة وتجرب دم الحيض اذا شكك
عليها الى الشئ البليغ في الحرة مثل الأرجوان المصري والحرقلة الاولى

او دم الحلمة او الدم الاول من
الذيحة فاذا رأت المرأة مثل هذه
الدماء فانها تترك الصلاة وتعطي
للحيض وتغتسل لكل صلاتين
ان رأت ذلك في داخل وقتها
في الطهر وقال بعضهم اذا رأت
ما يخالف لون الرمل فانها تعطي
للحيض وتدع الصلاة ولا تغتسل
وقال بعضهم كل ما تعطي به
للحيض تغتسل به واما الصفرة
والكدرة فقد اختلف الفقهاء
فيها هل لها حيض ام لا فقال
شريح ما حيض في ايام الحيض
لا في غيرها وقال اخرون لا حكم
للصفرة والكدرية انما الحكم لما
سبقها وتقدمها ان سبقها

قول الأرجوان في القاموس
والأرجوان بالضم الأحمر وصبغ
أحمر والحرة قول أرجوان الحلة
في مختصر الصحاح والحلة راس
الثدي وهما حلتان والحلة
أيضا القراد العظيم وجمعها حلم
قول واما الصفرة أي الماء
الذي تراه المرأة كالصديدي به لونه
اصفرار قول كدرية والكدرية في
القاموس كدره من ثلث الدال
كدارة وكدرية كدرية وكدرية
وكدرية بعضهم تراها كدرا
وتكدر نقيض صفاء ونحو ذلك
وكدر وكدر كخذ وكخذ وكدير
وكدره تكدير اجعله كدرا
الكدرية في اللون والكدرية

في الماء والعين وانكدر الكل
وكدره محرمة من الخوض طيبته
او ما علاه من طحلب ونحوه
والسياب الرقيق الخ قول
وقال آخرون ان الصفرة والكدر
يوافق ما ذهب اليه ابن قاسم
صاحب مالك بن انس قول
وقال آخرون ان الصفرة والكدر
لا تكونان حيضا وقال به بعض
المالكية قولهم الى ظاهر حديث
ام عطية زاد ابوداود بعد
الطهر فحينئذ يظهر الجمع الآتي
قولهم قال ان حديث الخ هذا
جمع صاحب القول الاول من
الاقوال التي ذكرها المصنف
رحمه الله قولهم *

حيض فحكمها حكم الحيض وان
سبقها طهر فحكمها حكم الطهر
وقال آخرون ان الصفرة والكدر
حيض في ايام الحيض وفي غير ايام
الحيض رات ذلك مع الدم اول
تراه وقال آخرون ان الصفرة
والكدر لا تكونان حيضا لافي
ايام الحيض ولا في غيرها ولا باثر
الدم ولا بعد انقطاعه واصل
هذا الاختلاف مخالفة ظاهر
حديث ام عطية لحديث عائشة
وذلك انه روى عن ام عطية
الانصارية قالت كنا لانعد الصفرة
ولا الكدر حيضا في زمان النبي
صلى الله عليه وسلم وروى عن
عائشة انها قالت لا تظهر المرأة

من حيضتها حتى ترى القصة البيضاء فمن ذهب الى حديث عائشة جعل
الصفرة والكدر حيدا ما راها ظهرت في ايام الحيض او في غيرها
مع الدم او بلا دم لان حكمه في الواحد في نفسه لا يختلف
ومن ذهب الى خلافه يثبت ام عطية في الصفرة والكدر
شيئا لافي ايام حيض ولا في غيرها ولا باثر الدم ولا بعد انقطاعه
لقول النبي عليه السلام دم الحيض اسود تخين يعرف وجعل

المصفرة والكدرة من سائر
الوطوبات التي يرخيها الرحم ومن
رأى الجمع بين الحديثين قال إن
حديث عائشة هو في أيام الحيض
وحديث أم عطية في غير أيام
الحيض أو حديث عائشة هو في
أثر الدم وحديث أم عطية بعد
انقطاع الدم وهذا القول عندي
أصح أن تكون المصفرة والكدرة
حكمها حكم ما سبق لها وكذلك
الثرية والعققة والتبيس لأنها
أبدا ظاهرا بالاجتماع ما لم تتيقن
على أنها حائض أو ترى دما خالصا
فإذا حاضت وانصل بدم حيضها
صفرة أو كدرة فهما من حيضها
لأنها دخلت بيقين فلا تخرج

قولنا أو حديث عائشة هذا
جمع صاحب القول الثاني قولنا
وكذلك الثرية قيل هي غسالة
الدم عقب طهرها وهو بتشديد
الماء وكسر الراء وتشديد المنة
التحتية وحكى ابن التين في
شرحه للبخاري عن الداودي
الثرية الماء المتغير دون المصفرة
وقال ابن المعدل في المبسوط
الثرية الدفعة من الدم لا يتم
بها من الحيض ما يكون حيضة
كاملة وقد أشعر كلامه بالفرق
بين الحيض والحيضة فالدفعة
حيض وليست حيضة والحيضة
ما يقع بها الاعتداد في العدة
والاستبراء قاله الرجراجي

الابيقين أو ترى النقا البين ما لم تجاوز ما تعلم أنه ليس بحيض
والله أعلم * (مسئلة) * وفي الأثر وإذا سبقت إلى المرأة عقلة
ثم اتبعها صفرة فلتترك الصلاة وكذلك العقلة مع الصفرة
فهو حيض وكذلك إذا سبقت الصفرة العقلة فهو حيض إذا
تبعها العقلة وأما علامة الطهر فهو الماء الأبيض لقول عائشة
رضي الله عنها لا تطهر المرأة من حيضتها حتى ترى القصة البيضاء

والقصة البيضاء قطعة من الجص
 وذهب بعض اصحابنا الى ان قطعة
 من الورق وقال قوم علامة
 الطهر نوعان الماء الابيض والجفوف
 فنزول الماء الابيض هو الاقعد
 في الطهر عند اصحابنا رحمهم الله
 كان ذلك عادة للمرأة اولى
 ذلك بعادة والتي عادت الجفوف
 فهو طهرها وفي الاثر والذي
 تناظر اليه طهرها اذا تشابه
 عليها صوف نواصي الكباش
 البيض تاخذه وتنفضه سبع
 مرات وتغسله في امر مروي
 الصائم والجمعة التي تلي ذراعها
 من سوارها من الفضة وقيل
 الباش عن ذراعها والدرهم الشهري
 وحصى الطريق الذي اكلته
 الاقدام وفي الاثر ولا تصل المرأة

قولر والتي عادت الجفوف الخ
 فلو كانت عادت الجفوف ثم رأت
 القصة فانها تغتسل وليس عليها
 انتظار بخلاف العكس فانها تنتظر
 هكذا مقتضى القاعدة لكن الشيخ
 رحمه الله لم يذكر الانتظار الا
 على قول بعض اصحابنا ولكن
 يؤخذ من قوله والتي من عادت
 الجفوف هو طهرها ان التي عادت
 القصة ثم رأت الجفوف لا يكون
 طهرها بل تنتظر ولكن تأمل
 قوله فيما بعد فان جفت التي
 عادت الماء الابيض فبعض
 اصحابنا حيث اقتصر على البعض
 ما الحكمة في ذلك ولعل الحكمة
 في ذلك ان المسئلة الاولى
 وهي قوله التيبس حكمه حكم ما
 سبقه اذا راته في داخل وقتها

واما ما راته بعد تمام وقتها فبعض اصحابنا قال تطهر وقال بعض
 تنتظر من ساعة الى ساعة حرره بنقل صحيح قوله وتنفضه في
 مختصر الصحاح نفش الصوف والقطن من باب نصر وعهن منقوش
 ونفضه ايضا تنفيسا ونفشت الغنم والابل اي رعت ليلا بلا

راع من باب جلس ونفشت
 تنفش بالضم نفشا بفصحيتين
 قول من ساعة الى ساعة لعل
 المراد بقوله من ساعة الى ساعة
 ما ياتي من ان معناها من تلك
 الساعة الى مثلها ما ياتي وحينئذ
 يظهر تخصيص البعض بما ذكر
 وحينئذ يندفع جميع ما ذكرته
 في الهامش في الصفحة التي قبل
 هذا والله اعلم بالصواب حمزه
 بنقل صحيح قول من وعنده اهل
 المدينة ما رواه المصنف رحمه
 الله تعالى مذهب عبد الحكم من
 اصحاب مالك قال ابن عرفة
 وفي كونها الى القصة البيضاء بلغ
 او الجفوف ثالوثا سواء لابن القاسم
 وابن عبد الحكم والداودي مع
 القاضي وثمرته انتظار الاقوى

بطهر التفتيش ولا تدع بدم
 التفتيش وقيل ان التي تفعل ذلك
 لا تروح رائحة الجنة وان ريحها
 ليوجد من مسيرة خمسمائة عام
 ولا يريحها جاهل ولا قاطع شفعة
 ولا عبد ابى ولا امرأة عاصية
 والله اعلم واذا كان عاداتها التفتيش
 ولا تجدد الطهر ولا الحيض الا به
 فقد رخصوا لها فان جفت التي
 عاداتها الماء الابيض فبعض اصحابنا
 يقول تنتظر من ساعة الى ساعة
 فان اتاها الماء الابيض والا اغسلت
 وصلت وعند اهل المدينة لا فقد
 هو الجفوف لقول الله تعالى ولا
 تقر بهن حتى يطهرن وهو انقطاع
 الدم عند بعض اهل التفسير والماء
 الابيض عندهم طهر التي عاداتها
 ذلك وفي الاثر وعن امرأة ارادت

معتادة ان رات الاخر ما لم يضق الوقت قول من وعنده اهل المدينة
 وعبرة خليل والطهر بجفوف قال الشيخ وهو خروج الكريش جافا
 من دم او قصة قال الشارح بياض ياتي آخر الحيض كما في القصة
 وهي الجبر وقيل كالعجين وقيل كالخيط الابيض وقيل كالمخى

ان تغتسل من حيضتها كيف
تغتسل قال تغسل يديها ثم
تستنجي ثم تفرغ النجس من جسدها
ثم تمسح رأسها بالطفل والماء
جميعا حتى تنقيه ثم تصب الماء
على سائر جسدها وقال ان
ارادت ان تغتسل في ماء جار
لا تفرش ثوبها للشعر الذي يقع
من رأسها ولا باس وامان
ارادت ان تغتسل في غير الماء
الجارى تفرش ثوبها للشعر ثم
تجمعه ثم تغسله وترفعه حيث لا يراه احد وهذا عندهم استحباب
في غسل رأسها بالطفل وخصوصا اذا كان موسحا *

(باب في معرفة انتقال هذه الدماء بعضها الى بعض) *
(وانتقال الحيض الى الطهر او الطهر الى الحيض) *

ومعرفة ذلك في الاكثر تبني على معرفة ايام الدماء المعتادة واما
الاطهار اعلم ان مسائل هذه الدماء وهودم الحيض ودم النفاس
ودم الاستحاضة تدور على خمس مسائل احداها مسئلة الاوقات
والثاني مسئلة الاصول والبناء والثالث مسئلة الانتظار والرابع
مسئلة الانتساب والخامس مسئلة الطلوع والنزول والبناء
في هذه المسائل على وجهين مبتدأة ومعتادة فمسئلة الاوقات
ومسئلة الانتظار تشتركان فيهما جميعا المبتدأة والمعتادة

وقال ابن القاسم كالبول
وهي ابلغ من الجفوف لمعتادتها
اي معتادة القصة عند ابن
القاسم فتتظرها اذا سبقها
الجفوف لآخر الوقت المختار
(باب في معرفة انتقال)
(هذه الدماء بعضها الى بعض)
قول ومسئلة الانتساب
اي الى القرية كما سيأتي
وكتب ايضا عليها فان قلت
كيف جعل مسئلة الانتساب

ومسئلة البناء ومسئلة الانتساب تنفرد بهما المبتدأة ومسئلة الطلوع والنزول للمعتادة خاصة اما مسئلة الاوقات فان اقل الحيض عند اكثر اصحابنا ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام ومادون الثلاثة

الايام ليست بحيض عندهم ولا حكم له في ترك الصلاة والصوم ولا في العدة وكذلك ما بعد العشرة لاحكم له عندهم وحجتهم في ذلك قوله عليه السلام دع الصلاة ايام اقرائك والايام لا تنهيا الا من ثلاثة الى عشرة لانها من اوزان اقل الجمع لانك تقول ثلثة ايام واربعة ايام الى العشرة ولا تقول احد عشر ايام ولا اثني عشر ايام الى ما فوق ذلك وعورضوا بقولهم ايام الصيف وايام الخريف وايام بني امية وايام حياتك وهي تقع ها هنا على الاشهر والسنين واستدلوا بحديث النبي عليه السلام اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام رواه جابر بن زيد رضي الله عنه عن انس بن مالك عن النبي

خاصة بالمبتدأة مع جعل الشيخ اسماعيل رحمه الله لها مشتركة قلت لامناقات اذ المصنف رحمه الله نظر اليها بالنسبة الى الطهر والشيخ بالنسبة الى الجفوف وسياتي التصريح بهذه المسئلة في مسئلة الانتظار راجع وكتب ايضا على هذه القولة مانصه قلت لامناقات اذ المصنف اطلق عليها مبتدأة بالنسبة الى الطهر والشيخ اسماعيل جعلها معتادة بالنسبة الى الحيض وسياتي في مسئلة الانتساب والظاهر ما فعله الشيخ اسماعيل رحمه الله لكن ما ذكره المصنف اضبط بالنسبة الى الانتساب والله اعلم قولي لا تنهيا اي لا تطلق حقيقة الا مع ما ذكر وقد تطلق مجازا على

اكثر من ذلك كما في الاقوال
 المعارض بها يعني والاصل في
 الاطلاق الحقيقة الا اذا قامت
 قرينة على خلاف ذلك وها هنا
 كلام يراجع من كتب الخو حينئذ
 لا ترد المعارضة المذكورة اذ هي
 مجاز والكلام في الحقيقة حرره
 قول خمسة عشر يوما اي
 بلياليها وعليه الشافعي ومالك
 في المبتدأة قول خمسة عشر يوما
 سيأتي وجه الاستدلال به
 * (فائدة) * قال ابو اسحاق رحمه
 الله والمستحاضة على ثلاثة اقسام
 احدها امرأة مبتدأة فحكمها ان
 تغتسل وتصل خمسة عشر يوما
 وتكون حائضا عشرة ايام فذلك
 اكثر الحيض وقال بعض اصحابنا
 اكثره خمسة عشر يوما وقال
 بعضهم اذا كانت مبتدأة فحكمها
 ان تترك الصلاة ايام الدم الاسود
 الثخين وتغتسل وتصل اذا انقطع
 ذلك عنها حتى ياتيها صفة ذلك

صلى الله عليه وسلم وعند جماعة
 من اصحابنا اكثر الحيض خمسة
 عشر يوما لقوله عليه السلام
 ان الله جعل في كل شهر حيضة
 وطهرا وقال تقعد احدا كن
 شطرها لا تصلي ولا تصوم
 واختلفوا في اقله فقال بعضهم
 ثلاثة ايام وقال آخرون يومان
 لان اقل الجمع عند بعضهم يومان
 لقوله عليه السلام الاثنان فما
 فوقها جماعة وقد ورد هذا في
 اللغة كثيرا وقال آخرون يوم
 وليلة مقدار خمس صلوات
 واظن انهم قالوا هذا لانها مأمورة
 بترك الصلاة والصوم في زمان
 الحيض واقل الصوم يوم وكذلك
 الصلاة وقال آخرون اقل الحيض
 ساعة وهو قول شاذ لقوله عليه
 السلام اذا قبلت الحيضة فارتكبي
 لها الصلاة واذا دبرت فاغتسلي
 وصلي وذكر في بعض الكتب قول
 شاذ عن ابي عبيدة ان اقصى

الدم ثم تكون حائضا وتسمى
هذه الميزة وان كانت غير
مميزة فحكمها كالاولى والثاني
امراة لها ايام معلومة فهي على
عادتها ثم تنتقل الى عادة اخرى
الثالث امراة كان لها وقت
معلوم فنسبت اياما معلومة
فنسبتها فحكمها ان تجلس ثلاثة
ايام وذلك اقل الحيض عندنا
ولا احسب الا قول الجميع
وتغتسل وتصل اثني وعشرين
يوما هذا على قول من جعل الحيض
اكثره عشرة ايام واما من جعله
خمسة عشر يوما فتغتسل وتصل
سبعة وعشرين يوما فان كان

اوقات النساء في الحيض سبعة عشر
يوما وذكر واعن نساء الماجشون
انهن يحضن سبعة عشر يوما وهي
العادة فيهن وفي الاثر وذكر لنا عن
ابي حسان قال كل امراة خرجت بانتظار
في اول حيضها لا يكون ذلك لها وقتا
واما اذا كان لها وقت عشرة ايام
فترات الحيض مرة اخرى فلما انتهت
الى عشرة ايام وقد دام بها الدم
ولم تر الطهر فانتظرت يومين فترات
الطهر على اثني عشر يوما ثم بعد ذلك
عاودها ذلك مرتين الى ثلاثة فدام
بها الطهر على اثني عشر يوما على
هذا المعنى يكون لها ذلك وقتا

هذا منها في رمضان ابدلت صيام اكثر الحيض على حسب الاختلاف
والله اعلم لكن المعتقد عليه ما ذكره الشيخ رحمه الله كما ذكره
الشيخ اسما عيل رحمه الله قوله فترات الحيض مرة اخرى وانظر
الفرق على كلام الشيخ ابي الحسن بين المرة الاولى وغيرها حيث
كانت لا يتقرر لها الوقت في المرة الاولى بالانتظار ويتقرر لها في
الثانية الا ان يقال لما تقرر لها الوقت في المرة الاولى قوية
القرينة على ان تلك الزيادة حيض بخلافه في المبتدأة حذر

قولس ووقتها اثني عشر يوما قلت لعل المناسبة لما قبلها ان
هذه يشملها قول ابي الحسن كل امرأة خرجت بانتظار في اول حيضها
لا يكون لها ذلك وقتا وليس حكمها بحكم ما سبق ذكره المصنف
فخرج لها عن حكم ما سبق فانها تقر لها الوقت في المرة الاولى بعد

الانتظار ولكن ان حملنا الانتظار
فيما تقدم على انتظار الطهر من الحيض
لم يشمل كذا طهر ويحتمل غير ذلك
وهو ان يكون ذلك بالنسبة للنفا^س
لاتخذ الاربعين المذكورة وقتا
حرره قولس واما النفاس في
مختصر الصحاح والنفاس ولادة
المرأة اذا وضعت فهي نفساء
ونسوة نفاس وليس في الكلام
فعلاء يجمع على فعال غير نفساء
وعشراء ويجمع ايضا على نفساء
وعشراوات وامراتان نفساء وان
وقد نفست المرأة بالكسر نفاسا
ونفست المرأة غلاما على ما لم
يسم فاعله والمولود من نفوس

ووقتها اثني عشر يوما وفي الاثر
واذا نفست المرأة وليس لها وقت
في الحيض فدام بها النفاس حتى
اتمت اربعين يوما ولم تر الطهر
فتمادى بها الدم فانها تصل عشرة
ايام بعد الانتظار ثم تعطى للحيض
وان رات الطهر بعد ذلك فيما
ردت ثلاثة ايام الى عشرة
اغتسلت وصلت ويكون ذلك
وقتها للحيض واما النفاس
فانما هو حيض زادت ايامه
واختلفوا في اقصى حد النفاس
قال اكثر اهل العلم وهو الصحيح
اربعون يوما الا ان ترى الطهر
قبل ذلك والدليل حديث ام

وفي الحديث ما من نفس من نفوسة الا وقد كتب مكانها من
الحنة والنار فقولس في اقصى حد النفاس واما اقله فعشرة
ايام على الصحيح ومعنى ما رواه ابو داود والترمذي من قومنا

وصحبه الحاكم قالت كانت النفساء على عهد رسول الله صلى الله

ام سلمة انها قالت كنا نقعد
في النفاس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم اربعين
يوما الا ان نرى الطهر قبل ذلك
وقال آخرون ستون يوما وقال
ناس من اهل العلم من النساء

عليه وسلم تقعد بعد تقاسها
اربعين يوما قولهم ستون
يوما يوافقهم مشهور مذهب
مالك قولهم وتأخذ عدة اوقات
في الطهر (فائدة) اذا قلنا
اقل الطهر عشرة ايام واكثره

من اهل السبعة والترفه من يبلغ تسعين يوما قالوا قد كانت
ذلك معروفة في بيتوتات من العرب وذكر في جوابات ابى يعقوب
يوسف بن خلفون قال ابوسفيان اخبرني رجل من المسلمين
من خراسان ان عندهم في الاثر عن ابى عبيدة انها تترى ما بينها
وبين التسعين فان انقطع والا فلتطهر وتصل قال ابوسفيان
واظن ان اباعبيدة انما قال هذا من قبل ان حمل المرأة تسعة اشهر
فجعل لكل شهر بعد ما يكون من الحيض عشرة ايام فذلك تسع حيضا
والى ما ذهب اليه ابو عبيدة ذهب اليه كثير من الفقهاء فالذين
قالوا بالسنتين جعلوها مقدار ست حيضات وذلك على قول من
قال اقصى الحيض عشرة ايام ومن جعل اقصى الحيض خمسة عشر يوما
قدره باربعة حيضات وكذلك من قال باربعين على قدر ما شغل به
الرحم ولا نعلم احدا جاوز التسعين لان تسعة اشهر هي الغاية فيما
جعل الله عادة لمكث الحمل في النساء والله اعلم وذكر في بعض كتب اهل
الخلافة ان التوقيت في ايام الحيض وايام الطهر وايام النفاس لا يستند
له الا التجربة والعادة ولذلك كثر الاختلاف فيه لاختلاف احوال

النساء والله اعلم وفي الاثر ولا
تتم المرأة الطهر حتى تتم الحيض
وقد تتم الحيض ولو لم تتم الطهر
وتاخذ عدة اوقات في الطهر ولا
تاخذ في الحيض الا وقتا واحدا
وكذلك في النفاس وتغتسل الى
ايتهن شاءت فاذا اغتسلت الى
واحدة فلا ترجع بعد ذلك الى
الاخرى وفي الاثر ايضا ولا تاخذ
الوقت للصلاة حتى تاخذ الوقت
للحيض واما النفاس ففيه قولان
منهم من يقول تاخذ الوقت للصلاة
بعد وقت النفاس ولو لم يكن
لها وقت للحيض قبل ذلك ومنهم
من يقول لا تاخذ الوقت للصلاة
الا بعد ما اخذت الوقت للحيض
واختلفوا في اقل النفاس قال بعضهم
عشرة ايام وهو الصحيح عندي
مقدار حيضة واحدة وقال
من قال اقله اسبوعان وقال من
قال الدفعة الواحدة تكون نفاسا

ستون يوما وان الطهر تثبت فيه
العادة بمرة واحدة فيمكن ان
يكون للمرأة احدى وخمسون وقتا
للطهر وذلك بان ترى الدم فيدوم
بها مدة يصلح ان يكون حيضا ثم
ترى الطهر فيدوم بها عشرة ايام
ثم ترى الدم فيدوم بها مدة صلح
للحيض ثم ترى الطهر فيدوم بها
احد عشر يوما ثم ترى الدم فيدوم
بها المدة الصالحة ثم ترى الطهر
فيدوم بها اثني عشر يوما وهكذا
على التدرج بزيادة الواحد الى ان
يكمل الستون فلواستحاضت بعد
تمام الطهر الاخر اغتسلت لاي
وقت شاءت على ما سياتي وسياتي
التصريح بالمسئلة في كلام المصنف
رحمه الله وانما اثبتنا ههنا دفعا
للحيرة تأمل وحرره قولس فلا
ترجع بعد الخ سياتي في كلام
المصنف ان لها ان ترجع ما لم يخرج
وقت الصلاة التي استقبلتها على
قوله وقال من قال الدفعة

ما سياتي تفصيله ان شاء الله تعالى

الواحدة الخ حكى الشيخ اسماعيل
رحمه الله فيه الاتفاق لكن في
كلامه شبه التناقض حرره
قولس وان اقل الطهر الخ وعليه
مالك والشافعي ولا حداكثره
عندهما بل حكى بعض الشافعية فيه
الاجماع قولس واقصاها ستون

وليس الحيض كذلك عند اكثرهم
واقل الطهر عشرة ايام على مقدار
اكثر الحيض عند اكثرهم وهو الاصح
وقال آخرون اقل الطهر خمسة عشر
يوما على مقدار اكثر الحيض عند
بعضهم وحجتهم ان قالوا انما هو
حيض وطهر فلا يخلو ان يكون

سواء او يكون الحيض اكثر من الطهر او يكون الطهر اكثر من الحيض
فلا يصح ان يكون الحيض اكثر من الطهر لان ايام الطهر هي الاصل في
العبادات الواجبات عليها والحيض حدث طار لا يسقط به ما وجب
في الاصل الا ما قام الدليل على اسقاطه وقد وجدنا الله تعالى يقول
في عدة النساء والمطلقات يترى بطنهن ثلاثه قروء وقال في
الايسات والادى يتسن من الحيض من نسائككم ان ارتبتم فعدتهن
ثلاثة اشهر وجعل ثلاثة اشهر بازاء ثلاثة قروء وجعل مقام كل شهر
قروء والحيض لا يجاوز خمسة عشر يوما بالاجماع فلم يبق الا ان يكونوا
سواء او يكون الطهر اكثر من الحيض فعلم بذلك ان اقصى مدة الحيض
خمس عشرة يوما وان اقل الطهر خمسة عشر يوما وما يدل على هذا من
السنة قوله عليه السلام تقعد احد اكن شطردهرها لا تصلى ولا تنصوم
فلزم بهذا ان يكون اقل الطهر مقدار اكثر الحيض واما اكثره فقال بعضهم
ستون يوما وقال آخرون لاحداكثره وفي الاثر وادنى اوقاتها
في الصلاة عشرة ايام واقصاها ستون يوما شهران وقيل ثلاثة
اشهر وقيل اربعة ويتخذن الوقت فيما بين ادنى واقصى ما ذكرنا

وذكر عن الربيع بن حبيب في كتاب محمد بن جعفر قال كل دم وجد بعد طهر عشرة ايام فهو حيض وقال آخرون كل دم وجد بعد طهر خمسة عشر يوما فهو حيض لان الحيض يرفعه المرض والكبر والرضاع والريج فلا حد لاكثر الطهر عندهؤلاء والقول الاول عندي اصح ولا مستند لهذا عندي الا التجربة والعادة فمن كان لاقل الحيض عنده قدر معلوم وجب ان يكون مادون ذلك اذا ورد في سن الحيض عنده استحاضة ومن لم يكن لاقل الحيض عنده قدر محدود وجب ان تكون الدفعة حيضا عنده

يوما شهران لعل فائدة الخلاف تظهر مثلا فيما اذا رأت الدم اول مراته فدام بها خمسة ايام مثلا ثم رأت الطهر فصلت به اكثر من ستين يوما فرأت الدم فانها تعطى للحيض فاذا تمت حيضتها ولم تر الطهر فانها تنتظر ثم تفصل وتصل عشرة ايام فعلى قول من قال اكثره ستون يوما تنتسب لانيها ليس لها وقت تنتسب اليه لانها لا تاخذ اكثر من ستين يوما وقتا لصلاحتها وعلى الثاني لا تنتسب الي قريبتها لان وقت الطهر لا غاية له وسياتي الاشارة الى هذا عند ام ما طوس رحمه الله بل تعطى للحيض وهذا ما خوذ من كلام الربيع

رحمه الله وسياتي التصريح بهذا في باب الانتساب ان شاء الله تعالى وانما ترجيته قبل المراجعة قوله وقال آخرون كل دم وجد بعد طهر الخ انظر على القول بتقرر العادة بمرة واحدة لوحاضت في شهر مثلاً عشرة ايام وفي آخر ثمانية وفي آخر ستة مثلاً ثم استحيضت كم تجعل عاداتها هل تستنظر على الاكثر او على الاقل حرره قلت لكن مقتضى كلام المصنف رحمه الله انها تعقد بالاخير اذ وقت الحيض لا يتقد وبخلاف

وقت الظهر حرره او يقال لا وقت لها وتم عشرة ايام ثم تنتظر يومين
 حر جميع ذلك قول خمسة عشر تتم فيها في الاولة الخ انظر
 هذا على تقدير وجوده هل هو مفرع على القول الغير الراجح
 او هو على القول الراجح فيكون محل الخلاف فيما اذا لم تتم في
 الاولة خمسة عشر ثم انظر اذا انتظرت وصامت فلما
 وصلت خمسة عشر يوما انقطع الدم هل تعيد ما صامت وما
 الحكم والظاهر انها على القول بان اكثره خمسة عشر تعيد
 بخلافه على القول الاول لان ما زاد على الانتظار طهر لكن
 المصنف اولا و آخر وظاهر كلام الشيخ اسماعيل رحمهما
 الله تعالى انها على القول الراجح لا تزيد على الاثني عشر لان الحيض لا يكون اكثر من عشرة ايام
 واليوم ان استطهر على اكثر عاداتها حرره قلت وسياتي ذلك
 في مسألة الطلوع والنزول حيث نص هناك انها تطلع الى
 عشرة التي هي اقصى اوقات الحيض لكن الظاهر ان فائدة الخلاف

وكذلك النفاس وكذلك ايضا
 من كان عنده اكثره محذورا
 اوجب ان يكون ما زاد على ذلك
 استحاضة وفي الاثر وما بين
 الثلاثة الى العشرة تتم فيها
 الحيض في الروية الاولة وغيرها
 احد عشر يوما واثنى عشر تطلع
 اليها بالانتظار في غير الاولة
 ولا تتم فيها الاولة ثلاثة عشر
 واربعة عشر لا تتم فيها في
 الروية الاولة فلا تطلع اليها
 في غير الاولة خمسة عشر تتم
 فيها في الاولة لا في غيرها لانها
 لا تطلع اليها فيما سوى الاولة
 والتي لها خمسة عشر فثبتت
 منها بعد ذلك فلا ترجع اليها

في

في المستحاضة حرره قولس تطلع صوابه لا تطلع بدليل ما
سينقله عن اهل قنطار والايكون تكرارا محضاً ورايته ساقطاً

في بعض النسخ من قوله خمسة
عشر الى قوله والتي لها خمسة
عشر باخراج الفاية حرره ويدل
لما قلناه ان المصنف رحمه الله
لم يذكر هذا في مسألة الطلوع
حرره قولس في غير الاولى
فعلى هذا انما تظهر ثمة حذف
في المستحاضة قولس ومنهم
من يقول تصلي وهو الظاهر
اذ قد تقر لها وقت ولا تدعه
الا عن يقين قولس وصلت
عشرة ايام ولم تتم خمسين صلاة

بعد نزولها وقيل ترجع اليها
حين كانوا لها وقتاً اول والله
اعلم وروى ان اهل قنطار
يجعلون للمرأة ان تطلع الى
خمس عشرة وتأخذهم وقتاً
ولو في غير الاولى وفي الاثر
ايضاً ولا يكون خمسة عشر
وقتاً الا للاولة وذلك اذا كان
دم اسود تخين لم تحالط صفه
وان خالطه صفرة فيما بعد
العشرة فلا تتم وقتها وان
خالطه في بادون العشرة ففيه

قولان وفي الاثر اذا كان للمرأة وقت حيضها عشرة ايام ووقت
صلاتها عشرون فانها حيضها فمكث عليها عشرة ايام فرأت
طهر افصلت عشرة ايام فرد فها دم فانها تعطى للحيض ومنهم من
يقول تصلي ما كانت تصلي قبل ذلك وفي الاثر واما التي طأضت
فرأت الطهر على تمام حيضها فاغتسلت وصلت عشرة ايام
ولم تتم خمسين صلاة فرد فت بالدم اوصلت خمسين صلاة ولم
تتم عشرة ايام فرد فت بالدم فانها تعطى للحيض حتى تتم عشرة

ايام او خمسين صلاة ومن العلماء من يقول اذا تمت خمسين صلاة فانها تعطى للحيض ولولم تتم عشرة ايام وقيل ايضا ان تمت عشرة ايام فردفت بالدم فانها تعطى للحيض ولولم تتم خمسين صلاة ولا تاخذ المرأة الوقت للصلاة ما لم تاخذ الوقت

للحيض لان ايام الطهر هي الاصل في العبادات الواجبات عليها والحيض حدث طار لا يسقط به ما وجب في الاصل الا ما قام الدليل على اسقاطه فالواجب عليها استصحاب حال الاصل المتقدم وهو وجوب العبادات من غير توقيت ما لم يصح ما تسقط به وهو الحيض ولذلك لزم ان لا تتخذ وقتا ما لم تتخذ وقتا للحيض واما النفاس فانه تاخذ له الوقت ولولم يكن لها وقت للحيض لان حكم دم النفاس مثل حكم دم الحيض ويسقط به من العبادات ما يسقط به دم الحيض والله اعلم ولا تاخذ المرأة الوقت للصلاة الا ما وجدته

الخ صورتها ان تطهر عند الصبح مثلا وتصلي الى غروب شمس اليوم العاشر وصورة التي تصلّي خمسين صلاة ولم تتم عشرة ايام ان ترى الطهر بعد صلاة العصر فتصلّي عصر اليوم العاشر ثم تردف بعد الفراغ من الصلاة وقبل الغروب والله اعلم قولس ولا تاخذ الخ اعاده ليربط ما بعده قولس ولا تاخذ المرأة الخ فيه تأمل اذ الصورة الاولى لها وقت في الحيض لكن لا يصلح ان يكون ماراة من الطهر وقتا لعدم استقامته كما نص عليه رحمه الله بخلاف

بعد ما اخذت وقتا للحيض والله اعلم لانه قيل خمسة اوقا للطهر

لأخذها المرأة لصلاتها طال تلك الاوقات او قصرت احدها
 الطهر الذي خالطه الدم مثال ذلك ان يكون وقت حيضها عشرة
 ايام او اقل ووقت صلاتها عشرة ايام او اكثر ما بينها وبين الستين
 يوما ثم ردت بالدم فدام عليها ايام ووقتها ثم رات الطهر فصلت به
 ستة ايام فردفت بالدم يوما

وليلة ثم رات الطهر فصلت به
 عشرة ايام ثم ردت بالدم وانما
 تفعل هذا ان كان وقتها في الطهر
 قبل ذلك عشرة ايام او ما دون
 ستة عشر يوما فانها تعطى
 للحيض وان كان وقتها اكثر من
 ستة عشر يوما فانها تغتسل
 وتصلى الى تمام وقتها ثم تعطى
 للحيض ولا تأخذ الستة عشر
 وقتا لصلاتها لانها رات الدم
 داخل العشرة وما دون العشرة
 لا يكون طهرا وهو طهر غير مستقيم
 ولذلك لا تأخذه وان كان لها اكثر

المسائل السابقة فانها لعدم
 اخذها وقتا للحيض فيكون ما ذكرنا
 تغلبا تأمله قولك فصلت به
 ستة ايام اي مثلا والمقصود
 انها صلت اياما لا تصح ان تكون
 اقل الطهر وكذا قوله يوما وليلة
 اي مثلا قولك ستة ايام واما
 لو صلت به عشرة فانها تأخذها
 وقتا قولك وان اغتسلت
 الى تمام عشرين الخ هذا تقييد
 لما سلفه في قوله فاذا اغتسلت
 الى واحدة فلا ترجع بعد ذلك الى

من وقت واحد مثل ان كان لها عشرين يوما وثلاثون يوما واربعون يوما
 او قاتا فانها تغتسل وتصلى الى تمام عشرين يوما ثم تعطى للحيض وان
 شاءت اغتسلت وصلت الى تمام ثلاثين يوما وان شاءت الى
 تمام اربعين لانها اوقاتها كلها وان اغتسلت الى تمام عشرين يوما

الآخرى قولك وان لم يكن لها وقت هذا قسم قوله ان كان لها وقت وصورة هذه المسئلة على ما يظهر ان ترى المرأة اول حيضها فيدوم بها الدم عشرة ايام ولم تر الطهر فانتظرت يومين فرات طهر افصلت به خمسة عشر مثلاً ثم جاءها الدم فدام بها عشرة ايام ولم ينقطع فانتظرت يومين ولم ينقطع فانها تنسب الى قريبتها بعدما تصل على عشرة ايام كما قال المصنف رحمه الله ولا تجعل الخمسة عشر يوماً وقتاً لها اذ ليس لها وقت في الحيض والحيضة الاولى غير تامة اذ الاثنى عشر كالا حد لا تتم فيها في الاولى فحينئذ ظهر قول المصنف رحمه الله تعالى والانتظار يكون في الحيضة

فارادت ان تعطى للحيض ثم بدا لها و ارادت ان تغتسل فانها ترجع وتغتسل ما لم يخرج وقت الصلاة التي استقبلتها وكذلك ان اغتسلت ثم ارادت ان ترجع وتعطى للحيض فانها ترجع وتعطى للحيض ما لم تصل فاذا وصلت فلا ترجع لان بالصلاة يتميز ما بين الاوقات اعني وقت الطهر ووقت الحيض وان لم يكن لها وقت في الطهر فانها تنسب الى قريبتها وفي الاثر واذا رأت المرأة اول حيضها فدام بها ثلاثة ايام او ما فوقها فيما دون عشرة ايام فرات طهر فردخا الدم قبل ان تغتسل وقبل ان يخرج وقت الصلاة فانها تعطى للحيض وكذلك ان ردخا الدم بعدما اغتسلت ولم تصل فانها تعطى للحيض ومنهم من يقول ان اغتسلت فذلك وقتها ولو ردقت قبل ان تصل فلا تعطى للحيض ومنهم من يقول ان قعدت مقدار ما تغتسل فيه وتصل فذلك وقتها واما ان رأت

طهرا على عشرة ايام فردت قبل ان تغتسل فانها تنتظر ومنهم من
 يقول لا تنتظر ولكنها تغتسل وتصل ومنهم من يقول اذا جاوزت
 ثلاثة ايام الى فوق فرات طهرا ان ذلك وقتها ولورد فت بدم قبل
 ان تغتسل واما ان كان لها وقت في الحيض فرات طهرا عند تمام
 وقتها فانها تغتسل وتصل ولورد فت قبل ان تغتسل الثاني
 الطهر الذي تصيبه على الانتظار والانتظار يكون في الحيضة الاولى
 وفي غير الحيضة الاولى وسياتي بيان ذلك ان شاء الله في باب
 مثال ذلك ان يكون وقت حيضها خمسة ايام ووقت طهرها
 عشرة ايام او اكثر ما دون الستين فردت بالدم وتمادى عليها
 الدم بعد الخمسة الايام التي لوقتها فانها تنتظر يومين فان رأت
 الطهر وصلت به خمسة عشر يوما فانها لا تأخذ الخمسة عشر
 وقتا لصلاتها ولكن تنظر الى وقتها في الصلاة فان كانت دون
 الخمسة عشر يوما فلتعط للحيض وان كانت اكثر من الخمسة عشر
 فلتغتسل اليها وان كان لها اكثر من وقت واحد فلتفعل كما قد سنا
 في المسئلة الاولى ولا تأخذ الخمسة عشر يوما وقتا للصلاة
 لانها لا تأخذ وقتا للصلاة الا الطهر الذي اصابته بعد ما اخذت
 وقتا للحيض كما قد سنا وهذه الحيضة التي زادت على وقتها ان
 كان لها وقت للحيض لم يكن لها وقت لانها حيضة منتقلة الا ان
 توالى لها ذلك الى ثلاث مرات فحينئذ تطلع الى ذلك الوقت من
 الحيض وتأخذ ما وجدته من الطهر بعد ها وان لم يكن لها وقت
 للحيض وانظرت بعد عشرة ايام فانها تنتسب ان وصلت عشرة
 ايام وسياتي بيانه ان شاء الله الثالث الطهر الذي

تصيبه داخل وقتها في الحيض مثال ذلك ان يكون وقت حيضها عشرة ايام ووقت طهرها عشرة ايام او اكثر فردفت بالدم الى خمسة ايام فرأت الطهر فصلت

به خمسة عشر يوما فلا تأخذهم وقتا للطهر الا ان توالي لها ذلك مرتين فحينئذ تأخذ خمسة ايام وقتا لحيضها وتأخذ خمسة عشر وقتا لطهرها لانها حيضة منتقلة كما قدمنا وانما تفعل ان كان وقتها اقل من خمسة عشر يوما فلتقط للحيض وان كان وقتها في الطهر اكثر من خمسة عشر يوما فلتقتسل وتصل الى تمام وقتها الا على قول من يقول كل دم وجد بعد طهر عشرة ايام فهو حيض فانها كما تعطى للحيض في هذا كله والله اعلم الرابع الطهر الذي اتصل لها بالحمل فلا تأخذه وقتا لان الحمل لا يكون معه حيض ولذلك لا تأخذ هذا الطهر وقتا مثال ذلك

امراة رأت اول حيضها دما فدام بها عشرة ايام فرأت الطهر فصلت به اربعة اشهر وعشر افترأ الولد في بطنها فانها تأخذ عشرة ايام

الاولى وغير الحيضة الاولى وشمل قوله الطهر الذي تصيبه على الانتظار كذا يظهر والله اعلم قولنا تصيبه داخل وقتها هذا خاص بالتي لها وقت فتخرج المبتدأة قولنا او اكثر انما لم يقل الى ستين يوما اذ لو قال ذلك لشمل كلامه ما اذا نزلت الى خمسة ايام فيقتضى ان يكون وقتها خمسة وستين وهو فاسد قولنا الا على قول من يقول الخ والظاهر انها ان كان لها اكثر من وقت واحد تفعل كما في المسئلتين السابقتين لكن تركه المصنف للعلم به مما تقدم اذ قد تقررت بتكرره حرره قولنا فدام بها عشرة ايام الظاهر انه ليس

وقتا لحيضها ولا تأخذ وقتا
للطهر لأنه متصل بالمحل والمحل
لا يتحرك فيأدون أربعة أشهر
وعشر والله أعلم الخامس الطهر
الذي تصيبه بعد النفاس مثال
ذلك وهو ما ذكر في بعض الكتب
امراة حملت قبل ان يكون لها
وقت للصلاة ولا للحيض
فنفست فدام بها الدم الى
اربعين يوما فزات الطهر فصلت

بقيد بل صورة مسئلة ومثله
الثلاثة والاربعة الى العشرة
قولنا اما على قول من يجيز لها
ان تعطى للحيض الخ الاختلاف
المذكور انما هو فيما اذا زات الطهر
كما في صورة المصنف رحمه الله
واما اذا لم تر الطهر فلا خلاف في
انها تغتسل وتصل وتصنع كالمستحاضة
كما نص عليه الشيخ اسما عيل رحمه
الله

به يوما واحدا فردفها الدم فدام بها ثلاثة ايام او عشرة ايام فزات
الطهر فصلت به خمسين صلاة هل يكون لها الاربعون الاولون وقتا
للنفاس والثلاثة الذين بعد يوم الطهر وقتا للحيض والعشرة الذين
صلتهم وقتا للصلاة ام لا قال اما على قول من يجيز لها ان تعطى للحيض
بعد اليوم الذي صلته بعد الاربعين يوما بعد نقاسها فنعم يكون
لها اوقاتا للنفاس والحيض والصلاة واما على قول من يقول
تغتسل وتصل فلا يكون لها اوقاتا وانما كان لها عندى ان تعطى
للحيض بعد يوم واحد للطهر لانها لا تأخذ هذا الطهر وقتا للصلاة
طال او قصر وانما لا تأخذ هذا الطهر وقتا للصلاة لانها لا تأخذ
من الطهر الا ما وجدته بعد ما اخذت وقتا للحيض لان الطهر مقرون
بالحيض والنفاس لا يقوم مقام الحيض اذ الحيض وقته اقل من
وقت النفاس واسرع دورا ناهية والطهر لا يكون وقته اقل من

وقت الحيض ولذلك لا تأخذ الطهر الذي تصيبه بعد وقت
النفاس وأما إن كان لها وقت في الحيض والصلاة فنفس
أول نفاسها فدام بها الدم أربعين يوما فرأت الطهر فصلت

به عشرين يوما فردفت بالدم
فإنها تأخذ تلك العشرين
وقتا للصلاة طويلة أو قصيرة
وأما إن رأت الطهر على الحفرة
على هذه المسئلة فاغتسلت
به وصلت أربعين يوما فلا
تأخذهم وقتا والله أعلم
لأنها لورات الدم في هذا
الطهر كانت تعطى له والله

قولي وأما إن رأت الطهر
على الحفرة على هذه المسئلة
فاغتسلت الخ ظاهر الوجوب
خلا فالمن قال إنما يجب الغسل
في الولادة إذا كان هناك دم
وهو أحد قولي مالك والثاني
يجب واستحسنه ابن عبد
السلام

أعلم ولا تأخذ في الحيض والنفاس إلا وقتا واحدا وأما الطهر
فإنها تأخذ فيه أوقتا مختلفة من عشرة إلى ستين وهو واحد
وخمسون وقتا لأن الطهر هو الأصل والدم حدث طار عليه
وفي الأثر وعن امرأة كان لها وقت للحيض عشرة أيام ولها
وقت للصلاة عشرون يوما فحلت ووضع حملها فدام بها
ما كان من وقتها فرأت الطهر فاغتسلت وصلت عشرة أيام
فردفها الدم كيف تصنع قال تترك الصلاة ويكون لها عشرة
أيام وقتا للصلاة وفي الأثر وقال في امرأة لها وقت نفاسها
أربعون يوما فنفست مرة أخرى فدام بها الدم عشرة أيام فرأت
الطهر فصلت به عشرة أيام فردفها الدم ماذا تصنع قال ذكر

لنا عن ابي الربيع في ذلك قولان منهم من يقول تترك الصلاة
ولتغيط للحيض ومنهم من يقول لا تترك صلاة الى وقتها والله اعلم
* (مسئلة في البناء والاصول) * واختلفوا فيما يكون اصلا
للراة تبني عليه في الحيضة الاولى والنفاس الاول قال بعضهم
يكون لها اصل تبني عليه في الدم يومان وفي النفاس ثلاثة ايام
وهو الصحيح لان اقل الحيض عند بعضهم يومان واقل النفاس حيضة
واحدة وهو عشرة ايام لان اكثر الحيض عشرة ايام وثلاثة ايام
حيضة واحدة وهو اقل الحيض عند اكثرهم وقال آخرون انما
تبني في الحيض على ثلاثة ايام لان اقل الحيض ثلاثة ايام وما دون
الثلاثة الايام ليس بحيض عندهؤلاء وقال آخرون تبني على يوم
واحد في الحيض والنفاس لان اقل الحيض عند بعضهم يوم وليلة
والاصل في هذا الاختلاف على قدر اختلافهم في اقل الحيض والله اعلم

وقيل ان النفاس اصل بنفسه لا
يحتاج الى اصل معدود وتفسير
هذا البناء ان ترى الدم اول ما
تراه فيتمادي عليها يومين او
يوما واحدا عند بعضهم ثم ترى
الطهر وتصلي به سبعة ايام
وفي العاشر رات وما ثم انقطع
فان هذه عند بعضهم وقتها

قولنا لانها تلفق ايام الدماء الخ
يوافقه مذهب مالك فانها تلفق
ايام الدماء فقط سواء تساوبا او
زادت ايام الحيض او نقصت على
الاخلاف في اكثر الحيض فاذا رات الدم
ثم انقطع نظرت بين انقطاعه وعوده

ثلاثة ايام لانها تلفق ايام الدماء وتترك ايام الطهر وقال آخرون
وقتها عشرة ايام تلفق ايام الدماء وايام الطهر لان ايام الطهر

لا يخلو ان تكون ايام حيض او ايام طهر فان كانت ايام طهر فليس
يجب ان تلفق ايام الدماء اذا تخلصها طهر وان كانت ايام حيض
فيجب ان تلفقها والنظر عندى انها ليست بايام طهر لان اقل الطهر
عشرة ايام ويجب على هذا ان تكون ايام حيض كلها لان ايام
الحيض والنفاس تجري ثم تنقطع يوما ويومين او اكثر كما تنقطع
ساعة او ساعتين او اكثر في النهار والله اعلم وعلى قول من قال لا يبنى
على اقل من ثلاثة ايام ليس لهذه وقت وقد ذكر في بعض كتب اصحابنا
لا يكون هذا حيضا حتى يكون الدماء جميعا اكثر ما بينهما من الطهر
او مثله لان الحكم على الاغلب عند هؤلاء الا ان رات يوما دما
ويومين طهرا ثم رات يوما دما ويومين طهرا ثم رات يوما دما
ثم طهرا فتم لها الطهر ان هذا حيض كله وان كان الطهر اكثر من
الحيض لان كل دم من هذا لم يكن بينه وبين صاحبه طهر ثلاثة
ايام فهذا كان دم كله وانما ذهبوا الى هذا عندى لان بعضهم ذكر
ان اقل الطهر ثلاثة ايام وقد ذكر هذا في الدعائم ولذلك قالوا مادون
الثلاثة ليس له حكم واكثر من الثلاثة راعوا فيه الغلبة والكثرة
والله اعلم وان رات يومين دما ويومين طهرا ويومين دما ويومين
طهرا ويومين دما ورات الطهر فتم لها فان هذه وقتها اربعة ايام
تلفق اليومين الاولين من الدم واليومين الذين بعد اليومين الاولين
من الطهر واختلفوا في اليومين الاولين من الطهر هل تلفقها ام لا وقد
تقدم معنى الاختلاف في ذلك في المسئلة الاولى ولا تجتمع ما بعد الطهر
القاطع ومعنى ذلك اذا تقدم هذا الطهر ما تجتمع من ايام الدماء ما
يكون لها وقتا فلا تجتمع ما بعده وهو الصحيح لان اقل الحيض ثلاثة ايام

قوله على الاغلب الاولى اسقاطه اذا لا يصدق بالمساوى حمده قوله واكثر من الثلاثة الاولى الثلاثة لا يبنى بطهر قائل

وما بعد الطهر القاطع محتمل ولا
تترك العبادات المتيقنة بالمحتمل
وقال آخرون في هذه تجمع ما بعد
الطهر القاطع ما دون عشرة ايام
ويكون وقتها عشرة ايام لقوله
عليه السلام للسائلة وهي فاطمة
بنت حبيش من طريق عائشة
رضي الله عنها قالت قالت فاطمة
بنت حبيش لرسول الله صلى الله
عليه وسلم اني لا اطهر افاذع
الصلاة قال لها رسول الله صلى
الله عليه وسلم انما ذلك دم
عرق نجس ليس بالحیضة اذا
اقلت الحيضة فاتركي لها الصلاة

فان كان بمقدار طهر كامل فالدم
الثاني حيض وان كان غير تمام
فحيضة تسقطه فتضم الثاني
لاول وتلغى ما بين ذلك من الايام
فاذا تحصل من ذلك عادتها
خاصة او مع الاستظهار او خمسة
عشر يوما فهي حيضة ثم هي بعد
ذلك مستحاضة وتغتسل المستحاضة
الملففة كلما انقطع ويوافقها
مذهب الشافعي في أحد القولين
ويسمى قول اللقط والتلفيق
قولاً وقال آخرون ووجه
هذا القول بانه لما دل الدم على
الحيض وجب ان يدل النقا على
الطهر لكن يعارضه ان دم الحيض

ليس داء السيلان كما قاله المصنف رحمه الله قولاً وقال آخرون الخ
يوافقه مذهب ابي حنيفة وهو الاظهر عند الشافعية ويسمونه
قول السحب ووجهه ان دم الحيض لا يسيل على الدوام بل في وقت
دون وقت وهو يوافق تعليل المصنف رحمه الله قولاً حبيش
هو بجاء مهمل مضمومة ثم باء موحدة مفتوحة ثم ياء مشددة من
تحت ساكنة ثم شين معجمة واسمه قيس بن المطلب قولاً ليس
بالحيضة يجوز فيها وجهان الكسر وهو مذهب الخطابي المالك

واذا ادبرت وذهب قدرها فافسلي
الدم عنك وصلي والمتجاوزة لاكثر
ايام الحيض قد ذهب قدرها
ضرورة لان اكثر ايام الحيض عشرة
ايام وما دون العشرة لم يذهب
قدرها وقال آخرون ليس لهذه
وقت لان الاصل الذي تبني
عليه عند هؤلاء ثلاثة ايام والله
اعلم وفي الاثر وان رأت المرأة اول
حيضها فدام بها الدم يوما وليلة
او اقل من ذلك او اكثر ما دون
ثلاثة ايام فزات طهرا فانها تغتسل
وتصلي وتصوم وان اردفها دم
ايضا فتعطى للحيض ولا تبني
على ما تركت اول مرة عليه ون
ثلاثة ايام وكذلك ان رأت دم
حيضتها فزات طهرا فيا دون
ثلاثة ايام فردفت بالدم قبل ان
تغتسل فانها تعطى للحيض مرة
اخرى ولا تبني على ما رأت اولا

اي الحالة والفتح وهو الاظهر
اي الحيض وهذا الوجه قد
نقله الخطابي عن اكثر المحدثين
او كلهم وهو في هذا الموضع
متعين او قريب من التعيين
فان المعنى يقتضيه لانه صلى
الله عليه وسلم اراد اثبات
الاستحاضة وهي الحيض والله اعلم
واما الحيضة في قوله صلى الله
عليه وسلم اذا قبلت الحيضة
فيجوز فيها الوجهان على حدسوا
قولك وفي الاثر موافق لقول
الاخرين قولك او اكثر هذا على
غير مختاره واما على مختاره فانها
اذا رأت الدم فدام بها يومين
فانها تبني قولك تعطى للحيض
مرة اي تستأنف الا عطاء
للحيض قولك قبل ان تغتسل
ظاهرة انها تبني اذا اردفت
بالدم قبل ان تغتسل ولو خرج
الوقت مع انه فيما تقدم قيدها

بقيدين فقال قبل ان تغتسل وقبل ان يخرج وقت الصلاة

فيجعل ما هنا على ما تقدم لثلاث تحصل شبهة منافات قلت لامناقات
لجواز ان يكون موافقا للقول الثاني المتقدم في الاثر راجعه وحرره
قوله وكذلك ان اغتسلت

ولم تصل اي وقبل ان يخرج
الوقت فاذا خرج وقت الصلاة
فلا تبني يدل عليه كلامه فيما
سبق حيث قال فردد فيها الدم
قبل ان تغتسل وقبل ان يخرج
وقت الصلاة فانها تعطى
للحيض وكذلك اذا ردد فيها الدم
بعد ما اغتسلت ولم تصل ولم
يقبل بعد ما خرج وقت الصلاة
فلما اقتصر على البعدية بالنسبة

وهذا في التي ليس لها وقت في
الحيض وان تبادى عليها الدم
حتى تمت ثلاثة ايام ثم رأت طهرا
ثم عاودها دم قبل ان تغتسل
وتصل فانها تعطى للحيض وتبنى
على الثلاثة الايام وكذلك ما ردت
ثلاثة ايام الى عشرة فانها تبني عليه
اذا ردت قبل ان تغتسل وكذلك
ان اغتسلت ولم تصل على قول
بعضهم كما ذكرنا ولا يجمع
ما بعد العاشر من اليوم الذي

تري فيه الدم وان رأت اول يوم تراه دما والثاني طهرا والثالث
دما والرابع طهرا والخامس دما الى العشرة فان هذه على قدر
اختلافهم هل تبني على يوم واحد او لا تبني وان رأت اول مارات
يوما دما ويوما طهرا ويومين دما ويوما طهرا وثلاثة ايام دما
ويوما طهرا ويوما دما ثم رأت الطهر فتم لها فان هذه على قدر
اختلافهم في الاصل الذي تبني عليه فمن قال تضم الى اليومين
كان وقتها خمسة ايام او ستة ايام على قول من قال تضم الى العشرة
وعلى قول من قال تلفق ايام الطهر مع ايام الدم يكون وقتها ستة

او ثمانية ايام على قول من قال تضم الى العشرة والله اعلم فمن قال تضم الى الثلاثة كان وقتها اربعة ايام او خمسة على قول من قال تلفق يوم الطهر فمن قال تضم الى يوم واحد كان وقتها سبعة ايام او عشرة ايام على قول من قال تلفق ايام الحيض وايام الطهر والله اعلم وكذلك النفاس على هذا الاختلاف

والاصول نسقا ينسق مثالك
ذلك امرأة نفست اول نفاسها
فدام بها الدم الى ثلاثة ايام فرأت
الطهر فصلت به عشرة ايام
فردفت بالدم الى ثلاثة ايام فرأت

للصلوات دل ذلك على ابقاء
القبلية بالنسبة لوقت الصلاة
والله اعلم قول من قال
تضم الاولى الواو بدل الفاء

الطهر فصلت به عشرة ايام فرأت الدم فان هذه وقتها للنفاس
سنة عشر يوما بايام الطهر التي بين الدمين ولا تاخذ ما بعد الطهر
القاطع كالحائض وعلى قول من قال تضم الحائض ما دون العشرة تضم
النفساء ما دون الاربعين فتكون الاربعون يوما التي هي اكثر النفاس
بازاء العشرة التي هي اكثر الحيض وتكون العشرة الايام التي هي اقل
النفاس بازاء الثلاثة التي هي اقل الحيض فتأمل هذا وابن عليه
فان فيه كفاية ان شاء الله فان رأت النفساء الطهر على الحفرة فصلت
به تسعة وثلاثين يوما فرأت الدم فدام بها يوما واحدا فرأت الطهر
بعد ذلك قال بعضهم لا تاخذ الاربعين يوما وقتا للنفاس الا ان سبق
لها الدم ثلاثة ايام وتاخر ثلاثة ايام وقال آخرون اذا سبق لها الدم
يوما واحدا وتاخر لها يوما واحدا فانها تاخذهم وقتا للنفاس وقال
آخرون اذا تاخر لها الدم يوما واحدا فانها تاخذهم وقتا للنفاس

لان النفاس اصل بنفسه والله اعلم واما المرأة المعتادة التي لها وقت في الحيض فانها يكون لها اصل تنقضي به العدة يوم واحد في اول وقتها ويوم واحد في آخر وقتها وقال آخرون يكون لها اصل يوم واحد في اول وقتها ولولم تر الدم في آخر وقتها وقال آخرون لا يكون الحيض اقل من ثلاثة ايام ولا يكون لها اصل اقل من ثلاثة ايام فلا تنقضي به العدة كالمبتدأة مثال ذلك امرأة وقت حيضها عشرة ايام ووقت طهرها عشرة ايام فطلقها زوجها فجاءت الى الحيضة الثالثة فرأت الدم يوما واحدا ثم رأت الطهر وصلت به الى تمام العشرة قال بعضهم

تنقضي عدتها وتزوج لانها عندهم ليست كالمبتدأة وهو عندي اصح وقال آخرون الا ان رأت في اليوم العاشر ايضا وما وقال آخرون حتى ترى ثلاثة ايام وما وهو اقل الحيض عندهم وقال آخرون حتى ترى حيضة تامة وهو عشرة ايام كما كانت عودت والصفرة والكدر والثرية والعلة لا يكونون اصلا لحيض

فوقه وقال آخرون حتى ترى الخ فان لم تاتها الحيضة الثالثة فقال فقهاء الجبل لا تنقضي عدتها حتى ترى الحيضة الثالثة وقال ابو صالح الدركلي تترى عاما ثم تزوج وهو الظاهر والله اعلم وقد افتى بها ابو محمد عبد الله بن يحيى على ما نقله الثقات عن البيهقوري تمكث تسعة اشهر للحمل وثلاثة للعدة ولولم تقارب وقت الاياس (فائدة) ثبت العادة عندنا وعند الشافعي بمدة

وهو ظاهر قول ابن القاسم في الواضحة واعتبر ابو حنيفة مرتين لكن عندنا في غير مسألة الطلوع والتزول ولما فيها فسياتي الكلام عليه

ولا لنفاس ولا حكم لهذه المعاني انما الحكم لما سبقهم وتقدمهم
 ان سبقهم دم فحكمهم حكم الدم وان سبقهم طهر فحكمهم حكم الطهر
 وان رات الحيض والطهر معا فانها ان كان ذلك في وسط وقتها
 فلتعط للاغلب لان الحكم للاغلب وان كان ذلك في اطراف وقتها
 فلتعط لما تنتظر اليه وقد ذكر في بعض الكتب مثل هذه المسئلة
 امرأة اول ما رات الدم والطهر معا عن ابي محمد وارسفلاس عن
 ابي علي التمكزي ان دام بها ذلك عشرين يوما فتأخذ العشرة
 الاولى منهم وقتا للحيض والعشرة الاخرين منهم وقتا للطهر
 فقيل له ارايت على هذا القول ان رات في العشرة الاولى كلهم
 دما ورات في العشرة الاخرين الدم والطهر معا هل تأخذ العشرة
 الاولى وقتا للحيض والعشرة الاخرى وقتا للطهر قال اما على
 هذا الاصل فنعم وكذلك ان رات في الاولى الطهر والدم وفي
 الاخرين الطهر كلهم الجواب فيها كالتى قبلها على الاصل والله اعلم
 وفي الاثر واما التى ترى للحيض والطهر معا ان كان ذلك على آخر
 وقتها فلتعط للذى تنتظر منها غلب واحد منها اولم يغلب وان
 كان داخل وقتها فلتعط للغالب منها وان كان ذلك في اول حيضها
 فان الاولى يقضون فيها ويقولون الله اعلم وقيل ان دام بها ذلك
 الى عشرين يوما فلتعط العشرة الاولى للحيض والعشرة الاخرة للطهر
 فيما روى عن ابي علي التمكزي والله اعلم واليوم الذى ترى فيه المرأة
 الحيض والطهر اختلفوا فيه متى تحسبه من وقتها قال بعضهم لا
 تحسبه من وقتها الا ان رات الدم قبل طلوع الفجر وقال آخرون لا
 تحسبه الا ان رات الدم قبل طلوع الشمس وقال آخرون تحسبه ان

رات الدم ما بينها وبين صلاة الظهر
 والنظر عندى ان سبب الاختلاف
 هل اسم اليوم فى كلام العرب
 يقع على البعض اولا يقع والعرب
 تسمى البعض باسم الكل والكل
 باسم البعض وتطلق اليوم على
 النهار فقط كقوله عز وجل سخرها
 عليهم سبع ليال وثمانية ايام
 حسوما وتطلق على الليل والنهار
 كقوله تعالى تمتعوا فى داركم ثلاثة
 ايام ويدخل هذا الاختلاف فى جميع
 العدد من الايام من العدة والاياء
 والايمان والندور والاعتكا والله اعلم
 * (مسئلة فى الانتظار) *
 والانتظار يكون على وجهين احدهما
 انتظار الدم والثانى انتظار ما يتبع
 الدم من الكدرات فانتظار الدم فى
 الحيض يومان وفى النفاس ثلاثة
 ايام وانتظار الكدرات يوم وليلة
 فى الحيض والنفاس ويكون على
 المرأة الانتظار فى الحيض الاول وفى النفاس الاول عند تمام عشرة ايام
 فى الحيض وعند تمام اربعين يوما فى النفاس وفى غير الحيض الاول والنفاس

قولس هل اسم اليوم فى كلام
 العرب الخ قلت قال بعض
 المحققين فى تفسير قوله تعالى
 ملك يوم الدين ان اليوم فى
 اللغة الوقت مطلقا لئلا كان
 او نهارا طويلا او قصيرا وفى
 العرف هو المدة من طلوع الفجر
 الى غروب الشمس والمراد فى الآية
 مطلق الوقت لعدم الشمس وعلى
 هذا يظهر اختيار الشيخ اسماعيل
 رحمه الله القول الاول وتضعيف
 الثانى اذ الحمل على العرف فى الشرعى
 عند التردد هو المتعين ما لم تصرف
 قرينة كما تقر فى الاصول
 * (مسئلة فى الانتظار) *
 قولس تمام عشرة ايام قلت
 فهذا منهم يدل ان العشرة تقرب
 لا تحديد والالم تنتظر مثله اربعون
 فى النفاس والله اعلم بالصواب

قولس هل اسم اليوم فى كلام
 العرب الخ قلت قال بعض
 المحققين فى تفسير قوله تعالى
 ملك يوم الدين ان اليوم فى
 اللغة الوقت مطلقا لئلا كان
 او نهارا طويلا او قصيرا وفى
 العرف هو المدة من طلوع الفجر
 الى غروب الشمس والمراد فى الآية
 مطلق الوقت لعدم الشمس وعلى
 هذا يظهر اختيار الشيخ اسماعيل
 رحمه الله القول الاول وتضعيف
 الثانى اذ الحمل على العرف فى الشرعى
 عند التردد هو المتعين ما لم تصرف
 قرينة كما تقر فى الاصول
 * (مسئلة فى الانتظار) *
 قولس تمام عشرة ايام قلت
 فهذا منهم يدل ان العشرة تقرب
 لا تحديد والالم تنتظر مثله اربعون
 فى النفاس والله اعلم بالصواب

الاول عند تمام وقتها في الحيض والنفاس فان قال قائل لم فرقت
بين انتظار الدم وانتظار غير الدم وانتظار الحيض وانتظار النفاس
فيل له والله اعلم اظن ان بعض اصحابنا قال هذا استحسانا جمعنا بين
الاقاويل لان العلماء اختلفوا في الانتظار وفي الاثر وانتظار الدم
يومان وانتظار غير الدم يوم وهو من ساعة الى ساعة وهو المأخوذ
به ومنهم من يقول انتظار الحيض ثلاثة ايام وقيل يوم وانتظار
النفاس ثلاثة ايام الا التي انتهت الى ستين يوما فيكون انتظار
وقتها خمسة ايام والتي لها في الحيض وقت خمسة عشر يوما فلا يكون
لها انتظار وكذلك التي انتهت الى تسعين فليس لها انتظار فان
هبطت من تسعين خمسة ايام فيكون لها خمسة ايام انتظار ولا يكون

لها اكثر من ذلك واذا نزلت من
خمس عشرة يوما للحيض الى اربعة
عشر فيكون لها انتظار يوم وقال
بعضهم الانتظار ثلاثة ايام الدليل
ما روى من طريق جابر قال بلغني

قولهم ومنهم من يقول انتظار
الحيض ثلاثة ايام هو مذهب
مالك في الفتاة ما لم تتجاوز
نصف شهر

ان امرأة تسمى الحارثة كانت مستحاضة فجاءت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسالتها عن امرها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
اقعدى ايامك التي كنت تحيضين فيها فان دام بك الدم فاستنظري
بثلاثة ايام ثم اغتسلي وصلي وقال آخرون الانتظار يوم او يومان
وهو مروي عن ابن عباس وقال آخرون لا انتظار عليها لانه لم يصح
عنده هؤلاء ما يوجب عليها الانتظار والله اعلم واختلفوا ايضا في
ايام الانتظار قال بعضهم حكمها حكم الحيض وقال بعضهم حكم الطهر

لأنه روى عن ابن عباس أنه لم يوجب عليها إعادة اليوم واليومين
الذين تركت فيهم الصلاة والصوم وبعض أصحابنا يوجب عليها
إعادة اليوم واليومين الذين تركت فيهم الصلاة إلا أن ينقطع
الدم فيهما فلا يوجبون عليها إعادتهما والقول الأول عندى أصح
وانتظار الدم يزىل انتظار غير الدم وانتظار غير الدم لا يزىل انتظار
الدم لأن حكم الدم متفق عليه وحكم غير الدم مختلف فيه فلتفق
عليه أقوى ولذلك يزىله وقال آخرون كل واحد منهما يزىل صاحبه
واظن هؤلاء راعوا ما يتم به الانتظار كالحيضة إنما يراعى ما يتم
عليه وقال آخرون كل واحد منهما لا يزىل صاحبه وهؤلاء عولوا
أن الحكم على ما دخلت عليه في الانتظار والله أعلم مثال هذا امرأة
تتأدى عليها الدم بعد تمام وقتها في الحيض فانتظرت فأتت الصفرة
أو الكدرة في اليوم الأول من اليومين

قول من قبل تمام اليوم أما إذا
أردفها بعد تمام اليوم فقد تم
انتظارها فلا عبرة بذلك الدم
على التفصيل السابق لتمام وقت
الانتظار كما تقدم فالدم الموجود
بعد ذلك كالدم الموجود بعد
اليومين في انتظار الدم

من قال لا يزىل حكم الدم ما يتبع
الدم انتظرت يومين ومن قال
يزىل حكم الدم ما يتبع الدم أكملت
اليوم الأول من ساعة إلى ساعة
ليس عليها غيره وكذلك إن دخلت
في الانتظار بغير الدم فردفت بالدم
قبل تمام اليوم فمن قال يزىل
حكمه أكملت يومين ومن قال لا

يزىل حكمه استوفت الانتظار الذي دخلت به فقط والله أعلم وفي
الأثر وإذا كان للمرأة وقت حيضها ثلاثة أيام أو أربعة أيام فأنها

حيضها فمكث عليها الى آخر وقتها فلم تر الطهر في اليوم الاخير
من حيضتها الى غروب الشمس فان كان الذي بها غير الدم مثل
الصفرة وغيرها فليتنظر يوما وليلة من غروب شمس تلك الليلة
الى غروب شمس غدا ومنهم من يقول انما تنتظر من الساعة التي
كانت ترى فيها الطهر الى تلك

الساعة غدا وتغتسل وتصلي
وكذلك انتظار اليومين على هذا
المعنى وفي الاثر وسالته عن
المرأة الحائض تم وقت حيضها
فتبيست فلم تر الطهر قال تنتظر
من ساعة الى ساعة وقد اختلفوا
في الساعة فمنهم من يقول من تلك
الساعة التي تبيست فيها الى
وقت تلك الساعة غدا ثم تغتسل
ومنهم من يقول انما يقال من ساعة
الى ساعة اى من غروب الشمس
التي تبيست فيها الى غروب
الشمس غدا فتغتسل والله اعلم
(مسئلة في الانتساب)
وانما يكون الانتساب في الطهر
واوقات الصلاة وذلك يكون
على وجهين احدهما يكون على

قولس ومنهم من يقول الخ قلت
فائدة الخلاف تظهر في امرأة كانت
ترى الطهر قبل الظهر مثلا فلما جاء
ذلك الوقت لم تر الطهر فان قلنا
بالاول انتظرت من الغروب الى
الغروب ولا يجب عليها ظهر غدا
ولا عصره اذ هي محكوم لها بحكم
الحيض مدة الانتظار وان قلنا
بالثاني انتظرت من قبل ظهر اليوم
الذي كانت ترى فيه الطهر الى
مثل ذلك الوقت من الغد وتظهر
ويجب عليها الظهر من الغد والله
اعلم بالصواب *(مسئلة)*
في الانتساب قولس وانما يكون
الخ الخ بالحصر اشارة الى الرد على
من قال بالانتساب في الحيض
كما سيأتي قولس

المرأة قبل ان تاخذ وقتا للحيض والثاني يكون عليها بعد اخذ الوقت
مثال ذلك اذارات المرأة اول حيضها فدام بها الدم خمسة ايام او
سنة ايام فزات الطهر فصلت به سبعة ايام ثم ردت بالدم فانها
تغتسل وتصلى حتى تتم عشرة ايام ثم تنتسب الى قريبتها لان وقت
قريبها شبيه بوقتها ومعنى ذلك ان تسئل قريبها عن وقتها في الصلاة
فان قالت لها وقتي عشرة ايام

فلتعطى للحيض وان قالت لها
وقتي خمسة عشر يوما والعشرين
يوما فلتعقل وتصلى حتى تتم
ما قالت لها قريبها وهي امها
او اختها او عمها او خالتها
سواء كانت حرة او امة مسلمة
او مشركة حية او ميتة وان لم
تجد من تنتسب اليه عندهؤلاء

قولك وان قالت لها وقتي خمسة
عشر يوما انظر لو اختلفت عادة
قريبها والظاهر انها تاخذ بالاكثر
حرره والظاهر ايضا البداية بالارشاد
قربا قولك قربا الى المسلمات اي من
محلها وهل تقدم المسلمات من محلها
والظاهر نعم قولك

فتنتسب الى المسلمات وكذلك ان رأت الدم اول ما رايته فدام عليها
خمس ايام فزات الطهر فصلت به اكثر من ستين يوما فزات الدم فانها
تعطى للحيض فاذا تمت حيضتها ولم تر الطهر فانها تنتظر ثم تغتسل وتصلى
عشرة ايام ثم تنتسب لانها ليس لها وقت تنتسب اليه لانها لا تاخذ
اكثر من ستين يوما وقتا للصلاة والاصل في هذا الانتساب اذ لم يكن
لها وقت تنتسب اليه انتسبت الى قريبها والوجه الذي تنتسب
اليه قبل ان تاخذ الوقت للحيض هو ان ترى الدم اول ما تراه فيدوم عليها
فاذا تمت عشرة ايام ولم تر الطهر انتظرت فزات الطهر بعد الانتظار

واغتسلت وصلت به حتى ياتيها الدم فان جاءها داخل الستين
انتسبت كما قدمنا وان جاءها خارج الستين اعطت للحيض لان
اكثر الطهر عندهم ستون يوما وهي المسئلة التي يذكرون عن ام
ماطوس رحمها الله قالت اعطاني ابو محمد التميمي صي اصل الحيض
اذا رايت الحيض داخل ستين يوما انتسبت واذا رايت خارج
الستين يوما اعطيت للحيض وان لم تر الطهر وتمادي بها الدم بعد
الانتظار انتسبت الى قريبتها سنة فاذا تمت السنة انقضت عليها
وتكون مبتلية تترك الصلاة اثني

عشر يوما وتصل عشرة ايام حتى
يفرج الله ما بها وقال بعض اصحابنا
ليس عليها انتساب وذلك على قول
من قال كل دم وجدته بعد ما وصلت
عشرة ايام فهو حيض والله اعلم
وفي الاثر وكذلك اذا دام بها
الدم بعد تمام وقتها فانها تنتظر
وان لم يرتفع عنها الدم تصل عشرة
ايام وهي مستحاضة

قول كما قدمنا اي من ان
الطهر الذي تصيبه على الانتظار
لا تاخذه وقتا وان طال فمذه
تنتسب اما الى وقتها ان كان
لها وقت او الى قريبتها ان لم
يكن لها ذلك قول كما قدمنا
لعله اشارة الى ما ذكره عند
الكلام على الاطهار التي لا تاخذها
وقتا حيث قال الثاني الذي
تصيبه على الانتظار الى ان قال

وان لم يكن لها وقت وانتظرت بعد عشرة فانها تنتسب
بعد ان وصلت عشرة ايام وسياتي بيانه في بابها ان شاء الله
فراجع قول وقال بعض اصحابنا ليس الخ يحتمل ان يكون
هو لا ممن يقول لا انتظار عليها بل تترك عشرا وتصل عشرا

وهذا الاحتمال متعين وغيره خطأ قوله وتغتسل لكل صلاة الخ
كذا في أكثر النسخ والظاهر انما قال ذلك ليدخل في ذلك صلاة الفجر
بخلاف ما لو قال لكل صلاتين فانها لا تدخل ظاهراً والله اعلم بقوله
والقول الماخوذ به من كلام الاثر

فلا ينافي القول الماخوذ به المذكور
بعده قوله واعلم الخ الظاهر انه
من كلام الاثر فيكون فيه اشارة
الى ان الانتساب الى القرابة لا يكون
ضابطاً وحاصلاً ما في الاثر ان القول
الاول يقول لا تنتسب ولكنها تترك
وقتها ويومين للانتظار ثم تصلي
عشرة ايام ثم تكون مستحاضة
ثم بعد الحكم باستحاضتها تصلي
دائماً حتى يفرج الله ما بها والقول
الثاني الذي ذكرانه ما خوذ به
يخالف في ذلك ويقول تترك اثني
عشر يوماً وتصلي عشرة ايام ويؤا^{فقه}
في عدم الانتساب والله اعلم بالصواب
ويقوى الاحتمال الاول قوله فيما
سياق ولذلك قال بعض اصحابنا
تغتسل وتصلي ولا تترك الصلاة
بشبهة عرضت الخ حذر

وتغتسل لكل صلاة وتجمع بين
الصلاتين حتى يرتفع عنها الدم
او يصنع الله بها ما هو صانع
والقول الماخوذ به عند اصحابنا
تقيم عشرة ايام ان دام بها الدم
وتتظر يومين وتصلي العشرة
والله اعلم واعلم ان النساء كلهن
لا يعدرن على انسابهن فان منهن
من كان انسابها في الروم خلف
البحر ومنهن من تباعد انسابها
ولا تصل اليه والقول الماخوذ
به عندنا ما قلت لك وهو قول
كان ابا نرحمه الله يفتي به
وقال بعض اصحابنا في المبتدية
اذا رأت الدم وتماذى عليها
انها تنتسب الى قريبتها في
الحيض والنفاس ثم تنتظر
بعد وقت قريبتها ثم تكون

قولهم وقال آخرون تترك الصلاة
الح الظاهر والله أعلم ان هذا القول
لم يخالف الاول في كيفية الانتظار
فالاول يجعل ابتداءه من حين الفراغ
مما قالت لها قريبتها والثاني من
بعد البلوغ الى اقصى اوقات الحيض
وان خالفت وقت قريبتها وهذا
هو الاصح كما قال المصنف رحمه
الله تعالى لما اسلفه ان الانتساب
خاص بالطهر ويكون الحكم باستحائها
بعد الفراغ مما قالت لها قريبتها
مع الانتظار بخلاف الثاني انما
يكون بعد بلوغ الاقصى والانتظار
قولهم واختلف اصحابنا الخ قلت
ليس في تلك الاقوال التي حكها
ما يوافق ما هو الراجح في المذهب
سواء اريد به المبتدئية او المعتادة
وذلك ان الراجح في المبتدئية قبل
صيرورتها مبتلية انها ان كان لها
وقت في الحيض انتظرت بعد تمام
وقتها في الحيض يومين في الدم
ويوماً وليلة في غيره فاذا تم الانتظار

مستحاضة لان وقتها شبیه
بوقت قريبتها في الحيض والنفاس
وقال آخرون تترك الصلاة الى
اقصى اوقات الحيض ثم تنتظر
ثم تغتسل بعد الانتظار كما
قدمنا وتكون مستحاضة وهذا
القول اصح ثم انهم اختلفوا فيها
قال بعضهم تعيد ما تركت من
الصلاة الا صلاة يوم وليلة
لان اقل الحيض يوم وليلة وهذا
الدم دم استحاضة وقال آخرون
لا تعيد شيئاً لانها لم تتيقن
باستحاضتها الا عند بلوغها
اقصى اوقات الحيض وهو الاصح
واختلف اصحابنا في المرأة اذا
تمادى بها الدم وكانت مستحاضة
قال بعضهم تترك الصلاة وقت
اقراءها ثم تغتسل وتصلي الى
ان يعود اليها مثل ايامها القول
رسول الله صلى الله عليه وسلم
للتى سالتها وكانت مستحاضة
اقعدى ايامك التي كنت تحيضين

فيهم فاذا دام بك الدم فاستنظري
بثلاثة ايام ثم اغتسلي وصلي وقال
قوم تترك الصلاة عشرة ايام
وتغتسل وتصلّي عشرة ايام لقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم لفاطمة
بنت جبير اذ اقبلت الحيضة
فاتركي لها الصلاة واذا ادبرت
وذهب قدرها فاغسلي عنك
الدم وصلي والمجاورة لاكثر
ايام الحيض قد ذهب قدر
حيضتها ضرورة وقال قوم
ترك الصلاة خمسة عشر يوما
وتغتسل وتصلّي خمسة عشر
يوما لان اكثر الحيض خمسة عشر
يوما عندهم واقل الطهر خمسة
عشر يوما وقال قوم تترك
الصلاة عشرة ايام وتغتسل
وتصلّي عشرين يوما لان عندهم
في كل شهر حيضة وطهر والحيضة
لا تتجاوز عشرة ايام عندهم
وقال قوم تترك الصلاة يوما
وتغتسل وتصلّي تسعة وعشرين

اغتسلت وصلت عشرة ايام ثم
انتسبت لقريبتهما وصلت ما قالت
لها قريبتهما ثم تعطى للحيض على ما
تقدم الى تمام سنة فتصير مبتلية
تترك الصلاة اثني عشر يوما وتصلّي
عشرة ايام حتى يفرج الله ما بهما
وان لم يكن لها وقت في الحيض فحكمها
حكم التي لها وقت فيه الا يوما في
الانتظار فانه يكون بعد البلوغ الى
اقصى اوقات الحيض والراح في
المعتادة انها تترك ايامها ويومين
للاستظار وتصلّي ما كانت تصلّي
الى تمام سنة فتصير مبتلية تفعل
كالابتدية وشئ من الاقوال الستة
لا يوافق شيئا ما ذكر فاعل المصنف
رحمه الله اراد حكاية الاقوال
التي قيلت في المذهب ولم ارجحه
تأمله جدا فان هذا المكان من
مزال الاقدام كما ظهر في بادى
الرأى ثم ظهر بعد تأمل ان المسئلة
مفروضة في المعتادة كما هو نص
القول الاول وهو الماخوذ به

والحاصل ان الماخوذ به ان المبتدئة
تنسب الى قريبتها الى سنة فتصل
لحشرة ايام وتترك الصلاة اثني
عشر يوما اخذا بالاقل في الظهر
وبالاكثر في الحيض لان هذا هو المتيقن
بالنسبة اليها وان احتمل خلاف ذلك
وان المعتادة تترك وقتها المعتاد
ويومين للانتظار وتصل ما كانت
تصل قبل الحكم باستحاضتها كما هو
القول الاول لان ذلك هو المتيقن
بالنسبة اليها وان احتمل تغير تلك
العادة لكان الاخذ بالمتيقن وترك
المحتمل امر واجب والله اعلم بالصواب
واما ما سياتي من الاثر فهو خلاف المذهب
حرره ويدل لما قلناه ما سياتي في الكلام
على التي اشتبه عليها ايام طهرها وايام
حيضها اذ كان القياس انها تترك الصلاة
اثني عشر يوما وتصل عشرة مع ان
الاقوال التي حكاه المصنف ليس فيها
واحد يقول بهذا وفيه تأمل قوله
واستغفرى رايت في بعض كتب

يوما لان اقل الحيض عندهم
يوم وليلة والعادة جارية ان
المرأة تحيض في كل شهر مرة اذا
لم تكن بها آفة تمنع الحيضة فحكموا
لها في كل شهر باقل الحيض وهو
عندهم يوم وليلة واكثر من اليوم
محتمل عندهم فلا تترك العبادات
الواجبات بالدم المحتمل ويقال
لهم وكذلك دمها في اليوم والليلة
محتمل لانها انما تيقنت باستحاضتها
لمجاوزتها اقصى ايام الحيض ولم
تعلم برجوع دم الحيض في ايام يقينا
فالواجب عليها استحباب حال
الاصل المتيقن حتى يدل الدليل
على ارتفاعه بوجود خلافه وهو دم
الحيض ولهذا قال بعض اصحابنا
تغتسل وتصل ولا تترك الصلاة
بشبهة عرضت حتى يفرج الله ما
بها وعضدوا قولهم بحديث ابن
عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا نصارية

التي سالت فقالت يا رسول الله اني اشح الدم شيئا قال اغتسلي واستغفرى وصلي

ولم يامر بها ان تترك وقتا وتصل
 وقتا والله اعلم فعلى هذا الاختلاف
 تنقضى عدتها ان كانت مطلقة وقال
 قوم ان استمر بها الدم اعتدت ثلاثة
 اشهر لقوله تعالى ان اربتم فعدن
 ثلاثة اشهر وهذا ما يرتاب فيه
 والله اعلم وفي الاثر والمبتلية
 ثلاثة سنين فتكون مبتلية وقيل
 سنتان وقيل سنة وقيل ثلاثة
 مرات وقيل تكون المبتلية التي
 رأت اول حيضها والله اعلم فاذا
 صارت مبتلية فتصل عشا وتعد
 الصلاة عشا وتعطى للانتظار
 يومين وكذلك التي لها وقت في
 الحيض والطهر اذا تبادى بها الدم
 فانها تترك ما كانت تترك قبل
 ذلك وتنتظر يومين وتصل ما
 كانت تصل قبل ذلك الى ثلاث
 مرات فتكون مبتلية ومنهم من
 يقول الى سنة فتكون مبتلية فتصل
 عشرة ايام وتترك الصلاة
 اثني عشر يوما

المخالفين صفته ونص عبارته ان
 تشد على وسطها خرقة او خيطا او
 نحوه على صورة التكت وتأخذ خرقة
 اخرى مشقوقة الطرفين فتدخلها
 بين فخذيها واليتيها وتشد الطرفين
 بالخرقة التي في وسطها احدهما
 قدامها على سرتها والاخر خلفها
 وتحكم ذلك الشد وتلصق هذه
 الخرقة المشدودة بين الفخذين التي
 على الفرج التصاقا جيدا والظاهر
 ان هذا محله ما اذا لم يردده الحشو كما
 تقدم حرره وفي الفائق الاستيفار
 ان تفعل بالخرقة ما يفعله المستنصر
 بازاره وهو ان يرد طرفه من بين
 رجلية ويغرز في حجزته من ورائه
 والحجز طرف الازار قولك وكذلك
 التي لها وقت الحقلت هذا مما يخالف
 القاعدة وهو ان ما ثبت بيقين
 لا يزيله الا اليقين اذ هناك رجعة
 مما كان متيقنا من وقتها الى ما هو
 محتمل اذ كون وقتها في الحيض عشرة
 مثلا بعد الحكم باستحاضتها مع

تيقنها بان خمسة مثلاً امر محتمل
وكذا في الطهر تأمل قولك وتتم
لها الطهر الذي كانت تعاده بخلاف
ما اذا انقضت فانها لا تطلع كما سيأتي
ان شاء الله تعالى عند قوله ولا تطلع
المرأة من وقتها الاول حتى ترى طهرها
متصلاً الخ قولك

* (مسئلة في الطلوع والنزول) *
والطلوع والنزول انما زيادة
الحيض ونقصانه وذلك اذا كان
للرأة وقت معلوم في الحيض والنفاس
فانها تطلع في الحيض من ثلاثة
الى عشرة وهو اكثر ايام الحيض
وفي النفاس من عشرة الى اربعين
لانه اكثر اوقات النفاس وتنزل

في الحيض من عشرة الى ثلاثة لانها اقل الحيض وفي النفاس من اربعين
الى عشرة لانها اقل النفاس ويكون الطلوع بالدرجات باليوم واليومين
والاكثر حتى تنتهي الى اكثر ايام الحيض ويكون الطلوع بمرة واحدة
الى اكثر الاوقات مثال ذلك اذا كان للمرأة وقت حيضها ثلاثة
ايام فتأدى عليها الدم بعد الثلاثة الايام وانتظرت ورات الطهر
على يومين وتوالى لها ذلك ثلاث مرات فانها تنتقل الى خمسة ايام
لو قت حيضها وكذلك ان زادت ايام حيضها على خمسة ايام بعد
ما انتقلت اليها فانها ان توالى لها ذلك تنتقل الى سبعة وما زادت
ايامها ثم هي كذلك تنتقل بالدرجات حتى تصل الى عشرة ايام
وتنتقل بمرة واحدة الى عشرة ايام ان تأدى بها الدم من ثلاثة ايام
التي هي وقتها الى عشرة ايام فطهرت وتتم لها الطهر فانها ان توالى
لها ذلك ثلاث مرات فتنتقل من ثلاثة الى عشرة وكذلك النزول
على هذا الحال يكون بالدرجات ويكون بمرة واحدة ان توالى لها ذلك
مرتين وفي الاثر واذا وجدت المرأة الطهر على الانتظار فزال عنها

ولم تغتسل ولم تصل منهم من يقول تنتظر ومنهم من يقول لا تنتظر فان قال قائل لم فرقت بين الطلوع والنزول وجعلت الانتقال في الطلوع بثلاث مرات وفي النزول بمرتين قيل له والله اعلم اختلف العلماء في انتقال الحيض والنفاس قال بعضهم اذا تحول الى وقت او عدد ثم دام على ذلك مرتين فقد صار لها وقتا وتدع الوقت الاول وقال آخرون حتى يدوم على ذلك ثلاث حيضات وقال آخرون تنتقل بمرة واحدة في الطلوع والنزول وقال من قال لا تحول من وقتها الاول ولو زاد من بعد او نقص وهذا القول عندى اضعفهم لان دم الحيض يزيده وينقص موجود ذلك في النساء ولذلك صارت اوقات النساء مختلفة لو كان لا يزيد ولا ينقص لكان اوقات النساء كلها متفقة واهل الترفه والسعة من النساء

قول كسر منهم من يقول الخ ويحتمل ان تصور المسئلة بما اذا تم وقتها ولم تطهر فانتظرت فزات الطهر قبل تمام الانتظار ولم تغتسل ولم تصل منهم من يقول يتم الانتظار اذا الدمان كشي واحد حيث لم تغتسل ولم تصل ومنهم من يقول تنتظري والظاهر ان هذا التصوير يتعين والله اعلم وتكون فائدة فيما اذا اتوا الى لها ثلاث مرات فعلى القول بعدم الانتظار تطلع وعلى القول بالانتظار لا تطلع والله اعلم بالصواب حرره والافهذه المسئلة معلومة مما تقدم قول كسر الى وقت او عدد يتامل هذا العطف باوقانه يقتضى انفراد احدهما على الآخر والظاهر انه لا يتصور الهم الا ان يقال ينفرد الوقت عن العدد فيما اذا نزلت الى الثلاثة فان الثلاثة لما كانت اول مراتب الحيض ولا يتحقق لابه فليس التحول اليه تحولا الى عدد اذ هي بمنزلة الواحد بالنسبة للعدد والواحد ليس بعدد

فكذا ما هو بمنزلة حرره وكذا
 اذا انتقلت الى العشرة في الطلوع
 فالعشرة لما كانت غاية لا يقال
 لها عدد اذ لم يتقدم لها عدد في
 الابتداء والانهاء والله اعلم
 قولنا اتفقوا الى القائلون بالطلوع
 والنزول فلا ينافي في حكاية القول بعدم
 الطلوع والنزول قولنا قال بعضهم
 قد تقدم انه مختاره في مسألة البنا
 راجعه قولنا قال بعضهم تعيد لما

في زيادة الحيض بخلاف غيرها
 والله اعلم وامامنا من قال تطلع وتنزل
 بمرة واحدة فهو عندى اضعف
 من القولين الاولين لانه جعلها
 كالابتدية في كل مرة فهو عندى
 ضعيف لانه لا ترجع عند الاختلاط
 الا الى ما كان معتادا بخلاف المبتدية
 والمعتاد لا يكون بمرة واحدة وانما
 يكون به معتادا ثلاث مرات او مرتان
 وهو اقل الجمع عند بعضهم ولعل
 حجة من قال تطلع وتنزل بمرة واحدة

ما روى انه قال عليه السلام لفاطمة بنت جبير اذ اقبلت الحيضة فاتركي
 لها الصلاة واذا ادبرت وذهب قدرها فاغسلي الدم عنك وصلي فابدين
 اقل الحيض واكثره قدرها عندهم والله اعلم وانما فرقت بين الطلوع والنزول
 لان الطلوع زيادة الحيض فلا تترك بذلك الزيادة ما يتقنت بوجوبه من
 العبادات الا بالعدد الذي اتفقوا ان تكون تلك الزيادة به ادم حيض وهو
 ثلاث مرات والنزول بخلافه لانها لا تترك عبادة متيقنة في النزول ولذلك
 قلنا انها تنزل بمرتين وهو اقل الجمع عند بعضهم بل الواجب عليها ان
 تصلي وتصوم في الطهر اذ اراته داخل وقتها لقول رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا ادبرت الحيضة فاغتسلي وصلي واختلفوا ان راجعها
 الدم في داخل وقتها في الحيض هل تعيد لما صامت في ايام الطهر ام لا
 قال بعضهم تعيد لما صامت في تلك الايام لرجوع الدم في وقتها لان

لان ايام وقتها كانها حيض كلها وقال آخرون لا تقيد لما صاحمت في
 النقاء البين لظاهر الحديث المتقدم والله اعلم وقال بعض مخالفينا
 بترك الصلاة في الظهر الذي رآته في داخل وقتها انتظارا لرجعة الدم
 حتى تبلغ قاية وقتها وهو غير ما خوذ به والجهة عليه الحديث المتقدم والله
 اعلم واختلف اصحابنا هل تطلع المرأة بالصفرة وتنزل بالصفرة قال بعضهم
 لا تطلع الا الى دم خالص يوالي وقتها في الحيض ولا تنزل الا الى دم خالص
 يوالي وقتها في الظهر وهو الذي يوجب النظر عندي لان الطلوع زيادة
 الحيض ولا تترك الوقت المتفق عليه وتترك العبادات المتينة الا بالدم
 المتفق عليه انه حيض والصفرة والكدر قد وقع الاختلاف فيهما
 هل هما حيض ام لا وقد تقدم ذلك في باب انواع الدماء وكذلك النزول
 لا تنزل الا بما اتفق عليه وقال آخرون تطلع بالصفرة وتنزل بالصفرة
 لان الصفرة والكدر عند هؤلاء حيض مثال هذا امرأة اول وقت حيضها
 خمسة ايام ووقت ظهرها عشرة ايام فدام بها الدم خمسة ايام وفي
 اليوم السادس رات صفرة فانتظرت فرات الظهر في اليوم السابع
 فحصلت به عشرة ايام فتوالى لها على هذا الحال ثلاث مرات فمن قال لا
 تطلع بالصفرة تثبت على وقتها الاول خمسة ايام وهو الصحيح ومن قال
 تطلع بالصفرة انتقلت الى ستة ايام واما ان رات في اليوم الخامس صفرة
 وفي السادس دما فتوالى لها فان هذه تطلع الى الستة ولا تنزل بالصفرة
 الا في داخل وقتها وكذلك ان رات في الرابع طهرا وفي الخامس والسادس
 دما وتوالى لها فانها تطلع ولا يضرها الظهر الذي في داخل وقتها واما
 ان رات في الخامس طهرا وفي السادس دما فانها لا تطلع لانها اكمل وقتها
 بالظهر وكذلك ان كان الرابع طهرا والخامس صفرة والسادس دما

لما صامت الخ في الشيخ اسماعيل رحمه
الله على ما في بعض النسخ ذكر الصلاة
والظاهر ما فعله المصنف رحمه
الله من الاقتصار على الصوم لانه
هو الذي تظهر فيه فائدة الخلاف
بخلاف الصلاة فانه لا يظهر فيها
ذلك لاننا قلنا انها ايام حيض
فلا قضاء عليها بلا كلام وكذا ان
قلنا ايام طهر لانها ادت الواجب
عليها بشرطه فلا معنى لطلب الاعادة
منها حرره قولنا فان هذه
تغتسل الخ لان القاعدة ان الدم
الذي تراه في داخل وقتها في الطهر
لا تعتد به كما تقدم عن ام ما طوس
رحمها الله قولنا وصلت به
خمسة عشر يوما اي وتكرر لها

فانها لا تطلع لان الصفرة بعد
الطهر بحكم الطهر وكذلك النزول
على هذا الحال مثل ان يكون وقتها
في الحيض سبعة ايام ووقت
طهرها عشرة ايام فدام بها
الدم خمسة ايام وفي السادس
صفرة فرأت الطهر وتم لها وتوالى
لها ذلك فان هذه لا تنزل بالصفرة
الى ستة ايام ولا تنزل الا بالدم
الحال كما قدمنا في مسألة
الطلوع الاعلى قول من قال
تنزل بالصفرة ويكون وقتها
سبعة ايام وان كان الخاص طهرا
والسادس دما وتوالى لها فانها
تنزل ولا يضرها يوم الطهر في
داخل وقتها واهم اعلم ولا تطلع
المرأة من وقتها الاول حتى ترى طهرا

متصلا من داخل وقتها في الطهر الى خارج وقتها عدد ما طلعت او اكثر
مثال ذلك امرأة وقتها في الحيض خمسة ايام وفي الطهر خمسة عشر يوما
فرأت الدم فدام بها ثمانية ايام فرأت الطهر فصلت به عشرة ايام فردفت
بالدم فان هذه تغتسل وتصل حتى تتم خمسة عشر يوما وتعطى للحيض
لان هذا الدم في داخل وقتها في الطهر ولذلك تغتسل وتصل ولا تطلع

الى ثمانية ايام ان توالى لها ذلك الا ان رات الطهر وصلت به خمسة عشر يوما واكثر الا على قول من قال كل دم وجد بعد طهر عشرة ايام وتطلع ان توالى لها ذلك وكذلك النزول على هذا الحال مثل ان كان وقتها في الحيض عشرة ايام ووقتها في الطهر عشرة ايام فردت بالدم وتماذى بها خمسة ايام فرات الطهر فصلت به عشرة ايام فردت بالدم فانها تغتسل وتصلى لاتها في داخل وقتها في الطهر ولا تنزل الى خمسة ايام ان توالى لها وعلى قول من قال كل دم وجد بعد طهر عشرة ايام فهو حيض تعطى للحيض وتنزل ان توالى لها والله اعلم * (فصل) وان تشابه عليها وقتها ما بين سبعة ايام الى عشرة ايام فان هذه اذا ردفت بالدم ترك الصلاة الى سبعة ايام التي تيقنت عليها وتنظر ثلاثة ايام ان تماذى بها الدم فان كان وقتها سبعة ايام اخذت بقول من قال الانتظار ثلاثة ايام وان كان وقتها ثمانية ايام اخذت بقول من قال الانتظار يومان وان كان وقتها تسعة ايام اخذت بقول من قال الانتظار يوم واحد وان كان وقتها عشرة ايام اخذت بقول من قال ليس على المرأة انتظار والله اعلم وان رات الطهر

فهو حيض تعطى للحيض بعد طهر عشرة ايام

على ثمانية ايام اخذت تلك الثمانية ايام وقتا وان كان وقتها الاول ثمانية ايام فقد ثبتت على وقتها

ذلك ثلاث مرات كما هو القاعدة في الطلوع وقد اشار الى ذلك فيما تقدم عند قوله وقد تنتقل بمرة واحدة

الى عشرة ان تماذى بها الدم من ثلاثة ايام التي هي وقتها الى عشرة ايام فطهرت وتم لها الطهر فانها ان توالى ذلك ثلاث مرات فتنتقل من ثلاثة الى عشرة فيقيد بموم ما هنا بخص ما هنا والله اعلم

قوله أيام طهرها أي مع علم الوقت وأما مع جملة انظر كيف تفعل وهل يقال قياسا على القول الأول أنها تنتظر إلى خصوص زمن مجيء حيض قريبها كما تنتظر للعدد أو يقال تصلي دائما لاحتمال في العبادة وتكون كالخاص بالنسبة إلى الوطئ والظاهر الأول حرره بنقل صحيح قوله وتصلي لم يبين كم تصلي ولا يؤخذ من قوله وهذا موافق الخ أنها تصلي عشرة قوله وفي الأثر فيما مل ما المناسبة في ادخال هذا في البين إلا أن يقال

وإن كان وقتها سبعة أيام طلعت إلى ثمانية أيام وكذلك إن كانت وقتها الأول تسعة أيام أو عشرة أيام نزلت إلى ثمانية أيام وأخذت بقول من قال يكون الطلوع والنزول مرة واحدة وإنما تأخذ بهذه الأقوال عند الضرورة لأنه قد اختلف أصحابنا في التي لا تدري أيام طهرها ولا أيام حيضها فمنهم من يقول تنتظر إلى وقت إحصائها وأخواتها كم طهورهن وكم حيضهن وقال آخرون تترك الصلاة عشرة أيام وتصلي عشرة أيام وقالت آخرون تعمل بالتمييز لأن دم الحيض

له زيادة ولون يعرف به من دم الاستحاضة فإن لم تكن من أهل التمييز فلتعمل كما قدمنا وقال آخرون تترك الصلاة مقدار ما تتيقنت من أيام حيضها ثم تنتظر بعد تيقنها يومين ثم تغتسل وتصلي وإن لم تتيقن على شيء فلتعمل كما فعل المبتدئة في أول ما ياتها الحيض وهذا موافق لقول من قال تطلع وتنزل مرة واحدة والله أعلم وفي الأثر وأما إذا نفست المرأة فدام بها الدم عشرة أيام أو أكثر من عشرة أيام ثم رامت الطهر فاغتسلت وصلت ثم ردتها الدم فلا تشتغل بما ردتها من الدم حتى تصلي ما كانت تصلي إن كان لها وقت في الصلاة قبل ذلك وإن لم

يكن لها وقت في الصلاة فلتصل عشرة ايام ثم تعطى للحيض فيكون لها ما رأت اول وقتها للنفاس واما اذا رأت الطهر على عشرة ايام او اكثر من ذلك ثم رد فيها دم قبل ان تغتسل فانها تعطى للنفاس وتبني على الايام الاولى التي دام بها الدم ولا تبني على اقل من عشرة ايام واما اذا انقست فدام بها الدم يوما والطهر يوما فانها تترك يوم الدم وتصلى يوم الطهر ما لم تبلغ اربعين يوما ولا يكون لها ذلك وقتها وكذلك ان دام بها الدم يومين او ثلاثة ايام وما دون

كلام الاثر ثم عند قوله فلا تصل اليه قولس ولا تبني على اقل من عشرة ايام يتأمل هذا فان ظاهره يشكل على ما تقدم من البناء في النفاس يكون على ثلاثة الا ان يقال هذا من الاثر وهو مخالف لما تقدم قولس حتى تضع آخر ما في بطنها

عشرة ايام على هذا المعنى اذا كانت تريح يومين وما ويومين طهرا او ثلاثة ايام وما وثلاثة ايام طهرا وقد شد بعض العلماء في التمسك بجملة ايام طهرها وايام حيضها بالنسبة وهي التي يقولون ذهب مفتاحها في البصر فلا تصل اليه فان علمت ايام حيضها وايام طهرها ولم

تدر في اي وقت من الشهر كان وقت حيضها فلما خذ بقول من قال كل دم وجد بعد طهر عشرة ايام فهو حيض وتعطى للحيض بعد ان صلت عشرة ايام والله اعلم واختلفوا في النفاس متى تترك الصلاة قال بعضهم تترك الصلاة اذا ضربها المخاض ورات الدم وقال آخرون حتى تترك للولادة وقال آخرون حتى يخرج بعض الولد وقال آخرون حتى تضع حملها وقال آخرون حتى تضع آخر ما في بطنها لانه بذلك يرتفع عنها اسم الحامل ان كان في بطنها اكثر من واحد وسبب الخلاف عندى ان يكون من باب الاختلاف

بين العلماء في الأسماء هل الواجب الأخذ بأوائلها أم بأواخرها وأصح هذه الأقاويل قول من قال حتى تضع آخر ما في بطنها لأنه بذلك يرتفع اسم الحامل عنها والله أعلم واختلفوا أيضا في المرأة إذا سقطت هل تستحق اسم نفساء وتنفوت زوجها إذا طلقها وتخل للأزواج قال بعضهم إن سقطت ما لا يذوبه الماء فهي نفساء وتنفوت زوجها وقال آخرون حتى تستبين من السقط جارية ثم تكون نفساء وقال آخرون حتى تضع ما يسمى ولدا ولا يسمى ولدا حتى يكون تام الخلقة لأن بذلك يصح لها اسم نفساء ولا يصح بمادون ذلك *

* (مسئلة في احكام الحيض)
(والاستحاضة)

والاصل في ممنوعات الحيض قوله تعالى ويستلونك عن الحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض والاثار الواودة في ذلك عن الرسول عليه السلام وذلك ان كل شئ يجوز للمرأة ان تفعله قبل الحيض يجوز لها ان تفعله في الحيض الا خمس عشرة خصلة احدها الوطئ في الفرج محرم والدليل قوله تبارك وتعالى ويستلونك عن الحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فمفهوم

ظاهره ولو تاخر الثاني حتى تخل بينه وبين الاول اربعون يوما قوله في الاسماء والمصحيح ان النفاس اسم لولادة المرأة لا للدم ولذلك يقال دم النفاس والشئ لا يضاف لنفسه وسياتي للصنف رحمه الله ما يخالفه قوله من قال حتى تضع فعلى هذا زوجها رجعتا ما لم تضع الاخر لان الله تعالى يقول واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن والله اعلم * (مسئلة في احكام الحيض والاستحاضة) * قوله يجوز لها ان تفعله في الحيض

الآية انه انما نهي عن الوطئ في
المحيض لانه اذى ومادون فرجها
مباح لانه ليس باذى لمحدث
عائشة رضي الله عنها قالت كنت
انام مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانا حائض وقالت كنت
ارجل راس رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانا حائض ولقوله عليه
السلام ليست حيضتك بيدك
وذلك انه قال لها انا وليني

الاخمس عشرة هذا يقتضي انها
لو اغتسلت لم يحرم عليها وكذلك
ظاهر ما سياتي من امره عليه السلام
الحائض ان تفعل افعال الحج كلها الا
الطواف بالبيت يقتضي جواز ذلك
كما كتبه بهامش نسختي هناك
ثم رايت عبارة الوضع بعد ذلك
ظاهرة في عدم الجواز ونصها لا
يجوز للمرأة الاغتسال حتى ترى
الطهر البين او تخرج من الانتظار
ان لم تر الطهر الا ما ذكره من الرخصة

للرخصة الحائض اذا ارادت ان تسافر وهي في الحيض او النفاس رخصوا لها
ان تخفف النجس من جسدها اذا خافت عدم الماء في السفر والله اعلم بالصواب
وسياتي في كلام المصنف رحمه الله قريبا نحو هذا قول سر قالت كنت
انام الخ (فاثدة) اخذ من الحديث جواز النوم مع الحائض وقد نقل
محمد بن جرير في كتابه في مذاهب العلماء الاجماع على انها لا تكره مضاجعة
الحائض ولا قبلتها ولا الاستمتاع بها فيما فوق السرة وتحت الركبة
ولا يكره وضع يدها في شيء ولا غسل راس زوجها او غيره من محارمها
وترجيله ولا يكره طبعها وعجنها وغير ذلك من الصنائع وسورها
وعرقها ظاهر ان قول سر نا وليني الخمرة بضم الخاء المعجمة وسكون
الميم حصير من جريد صغير فان كانت كبيرة لم تسم خمرة وانما سميت
خمرة لانها تخرج وجه المصلي وتغطي به وفي الصحاح الخمرة سجادة

صغيرة من سعف النخل وترسل
بالخيوط انتهى وفيها غير ذلك من
الاقوال قولك وكذلك النفساء
مكروه وطهها الخ الظاهر ان مراده
بالكراهة الحرمة كما يريد بها ذلك
فيما تقدم بدليل قوله فالواجب
ان ظهور الدم من فرجها يمنع الوطئ
الخ فلا ينافي ما سياتي من ان النفساء
مثل الحائض في السنة وما اشعر به
فرقه فيما سياتي فان سلم ان الكراهة
على بابها فعمل الضمير يعود الى من
تقدم من القائلين بالكراهة كما

الحرمة فقالت اني حائض فقال لها
ليست حيضتك بيدك ففسدته
الاحاديث تدل على ان بدن الحائض
ليس نجس ولهذا التعليل قال
بعض اصحابنا في المستحاضة مكروه
وطهها لان ظهور دمها اذى فهي
في معنى الحائض وعارض من اذى
من ذلك ان المستحاضة في حكم
الطاهرة لانها ما عورة بالنسابة
والصيام وفرق عليه السلام بين
دم الحيض ودم الاستحاضة بقوله
دم الحيض اسود تخين يعرف فاذا
كان ذلك فامسكى عن الصلاة

واذا كان الآخر فاغتسل وحسبى ولقوله عليه السلام في الاستحاضة
انه دم عرق فالواجب ان ظهور الدم من فرجها يمنع الوطئ يجب على
قيام قوله ان ظهور الدم من فرجها بالقروح او الجرح يمنع الوطئ وهذا
لم يقل به احد اعلم وقد فرق بعض اصحابنا بين الدم الكثير
والقليل فاباح وطئ المستحاضة في الدم القليل وكره وطئها في الدم
الكثير وقال بعضهم وطئ المستحاضة مكروه واباح
وطئها بعد الغسل لقوله تعالى قل هو اذى وهذا كله استحسنه
منهم واستحاطة عندهم وانهم اعلم وكذلك النفساء مكروه وطهها
عندهم وزوجها نكاحا طيبا تخرجت فيه امرأته في الاربعين فقال الحسن

نهيتا ان تقرب النساء في الاربعين
والاحتياط في ذلك حسن ولم اعلم
احدا حرم بذلك والله اعلم والنظر
عندي ان المستحاضة في حكم الطاهرة
يجوز منها ما يجوز من الطاهرة
وما دون فرج الحائض مباح
بالسنة لقوله عليه السلام انما
امرتم ان تعزلوا الفروج وذلك

كما هو مقتضى السوق فلا ينافي ما
سياق والله اعلم بالصواب وكتب ايضا
مانعه خلافا للمشهور مذهب مالك
والشافعي وذهب بعض المالكية
والشافعية الى موافقة اصحابنا
والدليل على صحة ما ذكره المصنف
وان لم يسبله فقد روى مسلم في صحيحه
انه قال صلى الله عليه وسلم اصنعوا
كل شيء غير النكاح فهو حجة عليهم

قولس والنظر عندى الخ ما قاله المصنف رحمه الله وهو مذهب الجمهور
فيجوز لزوجها وطئها حال جريان الدم عند الجمهور من اصحابنا وجمهور
العلماء ونقله ابن المنذر في الاشراف عن ابن عباس وابن المسيب والحسن
البصري وعطاء وسعيد بن جبير وفتادة وحماد بن ابى سفيان وبكر
ابن عبد الله المزني والاوزاعي والثوري ومالك والشافعي والبخاري
وابن ثور قال ابن المنذر وبه اقول وروينا عن عائشة رضي الله عنها
انها قالت لا ياتيها زوجها وبه قال النخعي والحكم وكرهه ابن سيرين
وقال احمد لا ياتيها الا ان يطول ذلك بها وفي رواية عنه الا ان يخاف
زوجها العنة وقال البخاري في صحيحه قال ابن عباس ياتيها زوجها اذا
صلت والمختار مذهب الجمهور والدليل عليه ما رواه بعض قودنا عن عكرمة
عن حفصة بنت جحش انها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها ولان
المستحاضة كالطاهرة في الصلاة والصوم وغيرها فكذا في الجماع ولان
التحريم انما يثبت بالشرع ولم يرد الشرع بتحريمه والله اعلم رحمه الله

ما اذق نظره واعرفه بقواعده
الشرع اللهم فكما الهمتنا النظر في
كلامه فمن علينا بفهم مقاصده
قولس واوجبوا اي اوجب الشافعي
في القديم ونقل عن الجديدي ان يتصدق
بدينار ان كان وطئه في اقبال الدم
انما نزل ويستلونك عن الحيض
قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض
عند المسلمون الى النساء الحيض فخرجوهن
من البيوت واعتزلوهن حتى يطهرن
ويغتسلن ثم يردوهن الى البيوت
فجاء قوم من اعراب المدينة فشكوا
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن عزل الحيض فقالوا يا رسول الله ان البرد شديد والثياب قليلة
فان اثرتنا هن بالثياب هلك سائر العيال بردا وان اثرتنا العيال
بالثياب هلك الحيض بردا وليس كل منا يجد سعة فيوسع عليهم
جميعا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم انما امرتم ان تعتزلوا
الفروج ولم تؤمروا باخراجهن من البيوت فقرأ عليهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم الآية وقوله عليه السلام انما امرتم ان تعتزلوا الفروج
دليل على ان ما دون فرجها مباح والله اعلم وفي الاثر واذا وقع الرجل امراته
في دم الحيض او صفرة الحيض فقول ابى عبدة لا احلها ولا احرمها عليه
فانه متعدد لحدود الله واحب الى فراقها ثم لا يعود اليها ابد وان تكنت
زوجا غيره ثم طلقها او مات عنها لما اصاب منها والنفساء مثلها في السنة
وقال ابو نوح عصي ربه ولا تحرم عليه امراته فان طأوعته يتصدق
كل واحد منهما بدينار وان اكرهها وغلبها بغير وفق منها ولا طأوعته
فليتصدق هو بدينار وليس عليها شيء وان اصابها بغير علم منه وكتمت
ذلك فليس عليه شيء وتتصدق هي بدينار وقال بعضهم يجزى عنها
دينار واحد يتصدقان به بينهما وقال بعضهم اذا كان ذلك في الندم

فكل واحد منهما يتصدق بدينار وان كان في الصفرة فنصف دينار
 على كل واحد منهما وان كان في الطهر قبل ان تغتسل فليتقربا الى الله
 بشئ من صدقة او صيام قال وابوعبيدة كل ذلك جعله سواء لا
 يربخص في شئ ولا يوجب الفراق فيه واختلف الناس فيمن وطئ
 امراته في الحيض فحرمها بعض ووقف بعض ولم يحرم آخرون
 وأوجبوا عليه الكفارة وهم قوم من اهل الخلاف والجمهور من اصحابنا
 على التحريم لركوبه نهى الله وقالوا ان الجماع يفسد الحج والصوم والاعتكاف
 لركوبه ما نهى الله عنه وقال بعض اصحابنا ان وطئ في الحيض تاب
 واستغفر وان عاد تاب وان عاد تاب وان عاد في الرابعة حرمت
 عليه لان هذا معاند فاحرى ان

وينصف دينار ان كان في ادياره
 وانما اختلف الحال في الاقبال
 والادبار لانه في اوله كان قريب
 عهد بالجماع فلا يعذر بخلاف آخره
 فحفف عنه ولا دليل عليه ويوافق
 احمد على الكفارة وامام مالك فليس
 عليه عنده الا التوبة والاستغفار
 والله اعلم قولنا وهم قوم من اهل
 الخلاف الظاهر انه راجع الى الذين
 لم يحرموا مع ايجاب الكفارة ولكن
 ينظر مع ما سلفه عن ابي نوح

تحرم عليه وسبب الخلاف عندي
 هل النهى يدل على فساد المنه
 عنه ام لا والله اعلم قال بعضهم
 يدل وقال آخرون لا يدل وان وطئها
 قبل ان تغتسل وقد طهرت فهي عندهم
 كمن وطئها في الحيض وحكمها حكم
 الحائض ما لم تغتسل لقوله تعالى
 ولا تقربوهن حتى يطهرن اي يرين
 الطهر فالوا تطهرن فانوهن من حيث
 امركم الله اي يغتسلن بالماء الطاهر

واضرابه الا ان يقال اراد بالكفارة المغلظة ولم اعلم احدا اوجب ذلك

الا الحسن وسعيد كما سيا ت
قولس وفي الاثر الخ المقصود منه
الاستشهاد على ان حكم ما بعد
الطهر وقبل الاغتسال حكم الحيض
اذ لو كان حكمه مختلفا لصح صوم
المرأة المذكورة لرؤيتها الطهر قبل
الفجر اذن لما حكموا عليه بالبطلان
دل على ان حكمها متحد والله اعلم
(فاشدة) اعلم ان مباشرة المائض
اقسام احدها ان يباشرها بالجماع
في الفرج وهذا حرام بالاجماع بنص

وفي الاثر في امرأة كانت في رمضان
فحاضت فرات الطهر بليل وتبين
لها ذلك فاخذت في الغسل ولم تفرغ
منه حتى اصبح هل يتم لها صومها
ذلك اليوم ام لا قال لا فقلت له
هل لها ان تاكل في ذلك اليوم ام لا
قال لا يستحب لها الاكل وان
اكلت فلا رى عليها باسا وهي
مثل التي رات الطهر في يوم فغسلت
لا يستحب لها الاكل وان اكلت

القرآن العزيز والسنة الصحيحة ولو فعله انسان غير معتد طه بان
كان ناسيا او جاهلا بوجود الحيض فلا ثم عليه ولا كفارة وان وطئها
عامدا عالما بالحيض فقد ارتكب معصية كبيرة وتحرم عليه امراته عند
الجمهور من اصحابنا وتجب عليه التوبة وقال بعض اصحابنا لا تحرم عليه
ووافقهم على ذلك الشافعي ومالك واحمد وابو حنيفة وغيرهم من
المجتهدين واختلفوا في وجوب الكفارة فقل لا تجب ووافقهم على ذلك
الشافعي في اصح قوليه وهو الجديد وقول مالك وابي حنيفة واحمد في
احد الروايتين وجماهير السلف كعطاء وابن ابي مليكة والشعبي والبخاري
ومكحول والزهري وابي الزناد وربيعة وحماد بن ابي سليمان وابي الشخيث
وسفيان الثوري والمديث بن سعيد وقيل تجب ووافقهم على ذلك
الشافعي في القديم وهو مروي عن ابن عباس والحسن البصري وسعيد

ابن جبير وقتادة والاوزاعي واسحاق واحدا في الرواية الثانية عنه
واختلفوا في الكفاية فقال الحسن وسعيد عتق رقبة وقال الباقر بن
دينار ونصف دينار على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الدينار
ونصف الدينار هل الدينار في اول الدم ونصفه في آخره او الدينار
في زمن الدم ونصفه بعد انقطاعه وتعلقوا بحديث ابن عباس
المرفوع من اني امراته وهي حائض فليتصدق بدينار او نصف دينار
وهو حديث ضعيف فالصواب ان لا كفارة والله اعلم القسم الثاني المباشرة
فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر او بالقبلة او بالمعانقة او باللبس او
غير ذلك وهو حلال باتفاق العلماء وقد نقل الاجماع على هذا فلا عبرة بالخلاف
لانه مسبوق بالاجماع ومعقب به القسم الثالث المباشرة فيما بين
السرة والركبة في غير القبل فذهب اصحابنا الى جوازه ووافقهم على
ذلك بعض اصحاب الشافعي وناكره ومجاهد والمشعبي والبخاري
والحكم والنوري والاوزاعي واحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن واصبغ
من اصحاب مالك واسحاق بن راهوية وابو ثور وابن المنذر وداود
وهو اقوى دليلا واحتجوا بحديث انس اصنعوا كل شيء الا الجماع قالوا
واما اقتضاره عليه الصلاة والسلام على مباشرة على ما فوق الازار
الذي استدلل به القائلون بالتحريم فمحول على الاستحباب وذهب بعض
اصحاب الشافعي الى التحريم وهو مذهب مالك وابي حنيفة وسعيد
ابن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة
واعلم ان تحريم الوطئ والمباشرة على قول من يحرمها يكون في مدة
الحيض وبعد انقطاعه الى ان تغتسل او تنيم بشرطه وهذا مختار
المصنف رحمه الله وهو مذهب الشافعي واحمد وجماهير السلف

والخلف والمشهور من مذهب مالك المنع بعد التيمم وقال أبو حنيفة
إذا انقطع الدم لاكثر الحيض حل وطهها في الحال واحتج الجمهور بالآية

والله أعلم قولي فانها تغسل جسد^{ها}
الح عبارة هذه موافقة لما
استدل به فيما تقدم من ان جسد^{ها}
ظاهر واما عبارة الوضع ففيها
التصریح بنجاسته حيث عبر بقوله
ان تجفف النجس من جسد^{ها} وما
قاله المصنف فيما تقدم واقتضاه
هذا الاثر هو الظاهر الموافق لما
ورد في السنة ويمكن ان ترده عبارة
الوضع الى هذه بالتأويل قولي^{ها}
فانها تغسل جسد^{ها} فقيدها في الوضع
بما اذا خافت عدم وجود الماء وربما
يؤخذ من قول المصنف حيث قيد
ذلك بالانتقال عن الماء قولي^{ها}
وذلك ان التطهر قلت يؤيد قراءة

فلا لباس وفي الاثر واذا اجاوزت
الحائض ثلاثة ايام وارادت ان
تسافر او تنتقل على الماء فانها
تغسل جسد^{ها} الا الاستنجاء
فانها لا تستنجي وتقع على رجلها
وتضم جسد^{ها} كذلك تغتسل
والنظر يوجب عندي ان لا تحرم
عليه اذا وطئها قبل ان تغتسل
ولا يكون حكمها حكم الحائض بعد
ما طهرت لانها يطهرها صاع من
الماء والحائض لا تطهر ولو اغتسلت
في البحر والواطي في الدم مرتكب
لنهي الله تعالى بالاجماع والواطي
في الطهر قبل ان تغتسل اختلف
الناس فيه وذلك ان قوله تبارك

وتعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله اختلف
الناس في تأويله فبعضهم حمل قوله فاذا تطهرن فاتوهن على انه النقا
وحمله بعضهم على انه الغسل وهو قول الجمهور وذلك ان التطهر انما
ينطلق على ما يكون من فعل المكلفين لا على ما يكون من فعل غيرهم

وقال آخرون ليس من عادة العرب ان يقولوا لا تعط فلانا درهما حتى يدخل الدار فاذا دخل المسجد فاعطه درهما بل انما يقولون فاذا دخل الدار فاعطه درهما لان الجملة الثانية مؤكدة لمفهوم الجملة الاولى ومن تاويل قوله تعالى حتى يطهرن على انه النقا وقوله فاذا انتظرن على انه الغسل بالماء فهو بمنزلة من قال لا تعط فلانا درهما حتى يدخل الدار فاذا دخل المسجد فاعطه درهما وذلك غير مفهوم في كلام العرب الا ان يقدر في الآية محذوف ويكون تقدير الكلام ولا تقرنوهن حتى يطهرن ويبتطهرن فاذا انتظرن فاتوهن والحذف مجاز وحمل الكلام على ظاهره على الحقيقة اولى من حمله على المجاز والاية كما ترى محتملة فاذا احتملت الآية هذا التاويل فليس ينبغي ان يكون الواطئ في الطهر قبل ان يغتسل بالماء بمنزلة الواطئ في الحيض لان الواطئ في الحيض انما عرمت

حزمة والكساءى وعكرمة وعاصم في رواية ابى بكر بن عياش يطهرن بتشديد الطاء واصله يتطهرن فابت التاء طاء وادغمت والاصل في القراءة المتوافق قولك لان الجملة الثانية مؤكدة الخ هذا انما يظهر على قراءة التشديد واما على قراءة التخفيف فلا بل هو تاسيس اذا المعنى ولا تقرنوهن حتى ينقطع حيضهن فاذا انتظرن اى اغتسلن فيكون من باب تعارض مفهوم الغاية والشرط فايهما يقدم والظاهر تقديم مفهوم الشرط وحمل القرآن على تكثير الفوائد اولى من حمله على التاكيد حرره وقال بعضهم لا تاكيد هاهنا ونصر عبارته قلت قرئت الآية بالتشديد فيها فيكون المراد الاغتسال بالماء لان التفعيل انما يكون من كسبهن وانقطاع الدم ليس من كسبهن فتعين الغسل بالماء وعلى هذا يكون قوله تعالى

فاذا نظهرن اى فاذا وقع ذلك
منهن اى اغتسلن فانوهن
كقوله لا تكرم زيدا حتى ياتيئك
فاذا اتاك فاكرمه فليس هنا
غايان بل اعاد الغاية الاولى ليرتب
عليها الحكم بطريق التنصيص
فان قوله فلا تقر بوهن نهى مفعيا
يحمل ان يتعقبه الاباحة وان
يتعقبه عدم الحكم بالكلية فان
عدم التحريم اعم فاعاد اليه الوصف
ليرتب عليه الاذن الشرعي فيما هو
تاكيد ولا غاية انتهى قوله والقول
الاول عندى اصح الخ مقتضاه
اباحة وطهها في الحضن بالتييم اذا

عليه امراته عقوبة لا ارتكابه
لنهى الله عز وجل بالاجماع ولا
يستحق العقوبة بالاجماع الا على
كبيرة والواطئ في الطهر قبل الغسل
غير متفق على عصيان وهذا شيء
يصوغ فيه الاختلاف واما ما لا
يجوز فيه الاختلاف ففاعله غير
معدور وكذلك الواطئ في دم النفاس
لا تحرم عليه امراته لانه لم يرد فيه
نصريح النهى كما ورد في دم الحيض
وان كان الدمان حكمه في ترك الصلاة
والصوم واحد ولكن اللغة تشتق
ولا يقاس عليها ولذلك لم يجرموها
على من وطئ في دم النفاس لان
اسم النفاس علم على الدم الخارج مع

الولد والله اعلم والواطئ في الحيض بالخطا والمنسيان او وطهها وهي ناعسة
ولم يعلم انها حائض فانها لا تحرم عليه في هذا كله لانه لم يستحق العقوبة
بعد ولا يستحق العقوبة الامر تكب لنهى الله بالعمد والله اعلم وان طهرت
المرأة في السفر ولم تجد الماء وثيمت فان لزوجها ان يطأها وقال بعضهم
لا يجوز له وطهها حتى تغتسل بالماء انطاهر وهذا القول يدل على ان صابنه
لا يقول بالقياس والقول الاول عندى اصح قياسا على ما روى عن النبي
عليه السلام في الجنب وذلك انه روى عن ابى ذر رحمه الله قال سئل

اذا وجد شرطه كما اباح الصلاة
 والظاهر انها ان عدت الماء والتراب
 لا يباح وطئها والله اعلم قولي
 لا يلزمها قضاءها الخ لم يبين المصنف
 رحمه الله حكم قضاءها الصلاة هل
 هو حرام او مكروه وظاهر صدر
 عبارته الحرمة وظاهر تفسيره بعد
 ذلك الجواز وعبارة الشيخ اسماعيل
 رحمه الله تقتضي الجواز حرره بنقل
 صحيح قولي فعل الصوم الخ قال
 بعض المخالفين كون الصوم لا يصح
 منها لا يدرك معناه فان الطهارة
 ليست مشروطة فيه وهو لا يضعفها
 وصوم الضعيف صحيح قلت هذا على
 اسلام الفاسد من عدم اشتراط
 الطهارة في الصوم واما على اصلنا
 من اشتراط الطهارة فليس كما زعم
 قولي لا قضاءها هذا عني على
 القول بوجوب الصوم على الخائض
 وقيل الصوم كالصلاة في منع
 الوجوب وهذا بناء على ان القضاء
 بالامر الاول لا يامر بجد يد وفائدة
 الخلاف تظهر في وجوب التعرض

رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الجنب ايتيم قال التيمم طهور
 المسلم ولو الى عشر سنين والله اعلم
 وان ضيقت الطهر حتى فات وقت
 الصلاة التي استقبلتها قال بعض
 اصحابنا ان وطئها لم تحرم عليه
 الممنوع الثاني في الحيض فعل الصلاة
 وجوبها اعني انها لا يلزمها قضاءها
 لحديث عائشة رضي الله عنها قالت
 كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر
 بقضاء الصلاة الثالث فعل الصوم
 لا قضاء لقوله عليه السلام انهن
 يعني النساء نواقصات العقول والدين
 قيل يا رسول الله ما نقصان عقولهن
 ودينهن قال تقعد الواحدة منهن
 اياما لا تصلي ولا تصوم اخبر من جملتهن
 الرابع الطواف بالبيت لحديث عائشة
 قالت امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الخائض ان تفعل افعال الحج كلها الا
 الطواف بالبيت ولقوله عليه السلام
 الطواف بالبيت صلاة لكن احل الله
 فيه الكلام فلا تشكلوا لانما يحل
 الخامس دخول المسجد لحديث ام عطية

للاداء والقضاء في النية فان قلنا
بوجوبه عليها نوت القضاء والا
نوت الاداء فانه وقت توجه
الخطاب اليها والله اعلم بالصواب
قولنا ان لم يخفن فساد المسجد
هذا التقييد قد يقال لا حاجة
اليه لان الكلام في خاصية
الحيض وخوف الفساد لا يختص
به بل يشاركه غيره في ذلك والله
اعلم قولنا السابع يوافقته
المجديد من قول الشافعي واما
مالك فلا والقديم من قول الشافعي

قالت امرنا ان نخرج الى العيد بين
والعواتق من الخدور وامر الحائض
ان تعزل عن مصلي المسلمين وفي
الاثر ولا تدخل الحائض ولا النفساء
المسجد الحرام فاذا دخلت فلا شيء
عليها من الكفارة غير انها مسيئة
فيما فعلت ولا باس عليها في
دخول المساجد غير المسجد الحرام
ان لم يخفن فساد المسجد السادس
الاعتكاف لان الاعتكاف
لا يكون الا بصوم ولا يكون
الا في المسجد وقد نهيت عن
الصوم ودخول المسجد السابع

قراءة القرآن بحديث جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الجنب والحائض والذين لم يكونوا على طهارة
لا يقرءون القرآن ولا يطشون مصحفا بايديهم حتى يكونوا متوضئين
الثامن من المصحف لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وقد تقدم
الكلام عليه بما فيه الكفاية ان شاء الله التاسع الفراق مع الزوج
لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي لطهرهن ويكون الاجتناب من
الحيض لما روى من طريق ابى سعيد الخدري قال ان ابن عمر
طلق امراته وهي حائض في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فجاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فساله عما فعل ابنه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم

مره فليراجعها ثم ليسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ان شاء
 امرها وان شاء طلق فتلك العدة التي امر الله عز وجل ان تطلق
 لها النساء العاشر والاحدى عشر الاحتجام والقطع لمسا
 اتصل بها كتقليم الاظفار وتنقف الابططين وحلق العانة نهيت
 عن هذا كله في الحيض والنظر يوجب عندي انما نهيت عن
 هذا لانها غير طاهرة ولا تصل الى طهارتها فكان حكم بعضها
 كحكمها ولذلك نهيت عن القطع لما اتصل بها في ايام الحيض
 الثاني عشر الا متشاط الثالث عشر الا كتحال الرابع عشر
 الاختصاب الخامس عشر الا ستيالك نهيت عن هذا كله
 وانما نهيت عن هذا عندي لانه من دواعي الجماع المنهى عنه
 في الحيض الا ترى ان المعصية فعلها معصية والامر بها
 معصية وكذلك دواعيها كلها معصية والدليل قوله عز وجل
 ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة
 الى قوله اولئك يدعون الى النار ويمرمن نكاح المشركين والمشركات
 لانهم يدعون الى الكفر الذي هو سبب لدخول النار اعاذنا

الله منها وفي الاثر وليس على
 الخائض في ذكر الله وقراءة
 القرآن واستقبال القبلة باس
 ولا يمتنع احد من ذكر الله وقال
 بعضهم يكره لها قراءة القرآن
 والاول احب الى العلماء لانهم

قولهم ان تختضب كذا في النسخة
 التي رايتها والظاهر خضب اذهو
 المتعدي واما اختضب فهو لازم
 قال في مختصر الصحاح خضب

مجمعون على انها تذكروا الله والذي خلق القرآن اعظم من القرآن ولا يدنس
 الذكر بدنس الاجساد وعن الخائض هل لها ان تختضب يدها بالحناء

قال لا باس ولكن تغسل يدها ولا باس وفي الاثر والنفساء تمشط
وتظفر والمخاض تدهن وكره بعضهم لها الظفر والمشط فان
فعلت فلا شيء يلزمها غيرها تؤمر بترك المشط والظفر وفي
الاثر وعن امرأة حائض اراد زوجها ان يجلبها من عند اهلها
وهي حائض هل لها رخصة ان تدهن راسها وتمشط ام لا
قال ليس لها ان تمشط راسها غير ان لها ان تفتح راسها وتدهنه
وتظفره ولا تمشطه (مسئلة)

الغضاب ما يخضب به وقد
غضبه من باب ضرب ولغضب
هو قولهم تمشط مشط من
باب نصر ظفر من باب ضرب
والظفر نسج الشعر قولهم ان
تدهن من باب نصر ومن باب
تقطع

اختلف اصحابنا في المستحاضة
قال بعضهم تغتسل لكل صلاة
لان النبي عليه السلام امرها
بالغسل عند كل صلاة ولمسا
روى من طريق ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا نصارية حين سالته

فقلت يا رسول الله اني ائج الدم ثجا فقال اغتسلي واستثفري
ومصلي وكان يجب تكرار الغسل لتكرار الصلاة وقال آخرون
تغتسل لكل صلاة تين ااروى ان النبي عليه السلام امر
المستحاضة ان تغتسل لكل صلاة فلما تطاول ذلك عليها
امرها ان تجمع بين الصلاتين بغسل واحد وتغتسل لصلاة
الفجر وتغسل تماما وحديث فاطمة بنت حبيش يدل على انه
ليس على المستحاضة الا غسل واحد ااروى عن عائشة قالت
قالت فاطمة بنت حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم
اني لا اظهر افادع الصلاة فقال لها رسول الله صلى الله عليه

وسلم انما ذلك دم عرق نجس ليس بالحبيضة فاذا اقبلت الحبيضة
فاتركي لها الصلاة واذا ادبرت وذهب قدرها فاغسلي الدم عنك
وصلي ولم يامرها بالغسل وانما امرها بغسل الدم فقط ويدل على
هذا القول ما روى عن جابر بن زيد رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم في المستحاضة انها تتوضي لكل صلاة قال

جابر وقد ذكرت عائشة مسألة
فاطمة بنت حبيش ولم تذكر ان
النبي عليه السلام اوجب عليها
ان تتوضأ لكل صلاة والله اعلم
وفي الاثر وعن المستحاضة باغتسلت
لصلاة الصبح فلما كان في بعض
النهار فرأت الطهر ولم يرد فيها
الدم بعد الطهر هل عليها الغسل
ام لا قال يستحب لها الغسل
فان رد فيها الدم بعد ما اغتسلت
لصلاة الصبح فعليها الغسل والله اعلم
* (باب في التيمم) *
مسئلة في معرفة الطهارة التي

قول كسر انها تتوضأ لكل صلاة
فرع قال ابو اسحاق رحمه الله والظاهر
كلها تجزئ قبل الوقت الا في ثمان
خصال احدها التيمم الثاني
الاستحاضة الثالثة من به سلسل
البول الرابعة من به سلسل الخو
الخامسة من به بأسور السادسة
من به رعا ف السابعة من به
جرح يسيل الثامنة من به سلسل
الريح * (باب في التيمم) *
قول كسر في التيمم التيمم لغة التقصد
وشرعا طهارة ترابية ضرورية
بافعال مخصوصة تستعمل عند عدم

الماء او عند العجز على استعماله وهو من خصائص هذه الامة كالوضوء
والصلاة على الميت وثلاث الاموال في الوصايا والغنائم وحكمته لطف
الله تعالى بالامة واحسانه اليها وليجمع لها في عبادتها بين التراب
الذي هو مبدأ ايجادها والماء الذي هو سبب حياتها وحتى لا تضعب

عليه الصلاة عند عدم وجود الماء لان الترك يؤدي الى الكسل
عن العمل الذي فيه صلاحها ونزلت آياته في سنة ست في
غزوة المريسيع وهي غزوة بني المصطلق قوله في معرفة
الطهارة قال الشيخ اسماعيل رحمه الله ان الطهارة بأسرها انما

هذه الطهارة بدل منها اتفق
العلماء ان التيمم بدل من الطهارة
الصغرى واختلفوا في الكبرى
والقول الذي نأخذه ونعتمد
عليه وهو قول اصحابنا ان هذه
الطهارة بدل من الطهارتين
تكون بدل من الصغرى وتكون
بدل من الكبرى والدليل قوله
تبارك وتعالى يا ايها الذين امنوا
اذا قمتم الى الصلاة الآية
وذكر في ابتداء الآية انواع الطهارة

تجب بسبعة شروط وهي البلوغ
والعقل والاسلام ودخول
وقت المفروضة وكون المكلف
غير ساه ولا نائم وعدم الاكراه
وارتفاع موانع الحيض والنفس
وهي شروط وجوب التيمم ايضا
وفروض التيمم ثمان خصال
طلب الماء قبله والنية اوله
وضربة للوجه وضربة لليدين
الى الرسغين والموالات وعموم
الوجه والكفين بالمسح وفعل
ذلك بالصعيد الطاهر ودخول
الوقت وسننه اربع الترتيب

بتقديم مسح الوجه لكن الذي في الديوان خلافه وجعل الترتيب
واجبا بين الوجه واليدين واعا بين اليدين فقد جعله مستحبا
وما اعتمد عليه الشيخ رحمه الله من الصحة جعله رخصة راجعه
لكن في ابي اسحاق ما يوافق الشيخ رحمه الله وتجدد مسح
الايدي الى الرسغين ونقل ما يتعلق بهما من الغبار والتسمية
بذكر الله تعالى قوله والموالات في الديوان ما يخالفه ايضا ونص

عبارته فان تيمم للوجه في مكان ثم انتقل منه الى مكان آخر فتيمم
 فيه ليد يدان ذلك يجزيه ما لم يقطع بين ذلك بحديث وكذلك
 ان تيمم للوجه فبكث ساعة ثم تيمم ليديه فان ذلك يجزيه ما لم
 يقطع بينهما قولس وذكر في ابتداء الآية واختلافوا هل هو
 عزيمة او رخصة وفائدة الخلاف وجوب القضاء على من سافر
 سفر معصية او تيمم بتراب مغصوب او مسروق فان قلنا
 عزيمة لم يقض وان قلنا رخصة قضا وفي الديوان ما يؤخذ
 منه انه عزيمة وفي المستصفى انه لعدم الماء عزيمة ومع
 وجوده لما نفع كعرض ونحوه رخصة وهذا هو ظاهر كلام
 الشيخ اسما عيل رحمه الله فليراجع (فاشدة) قال بعض الاجماع
 منعقد على ان المحدث والجنب يتيمان وكذلك ذات الحيض
 والنفاس وكذلك الميت والما مور بفصل مسنون واما المتخير
 فانه لا يتيم عند العجز وذهب احمد الى جواز تيممه وعن الشافعي
 في القديم وابي ثور والثوري والاوزاعي يمسح موضع النخس
 بالتراب ويصلي وذلك مبني على قاعدة مذهبهم ان التطهير
 لا يكون الا بالماء المطلق واما على قاعدة مذهبنا فلا يتقيد
 بذلك نعم ان كانت في محل لا يزيلها المسح فالظاهر ان مذهبنا
 يوافق مذهب الجمهور حرره ويوافقه ما قاله المصنف فيما
 تقدم حيث جعل التيمم بدلا من الطهارة بين الصغرى والكبرى
 فقط ويدل له اقتصارها في كيفية النية على رفع الاحداث
 ولم يذكر الاخبار الا ان كلام المصنف في توجيه تعدد التيمم
 ربما لا يوافقه حرره بنقل صحيح والذي يظهر ان البدن
 كالثوب فكما لا يتيم للثوب لا يتيم للبدن فيكون مذهبنا

موافقا لمذهب مالك حيث اوجب طهارة اليدين عند القدرة
واسقطها عند العجز حرره ثم ظهر من كلامه الاتي وكلام
الديوان انه يتيم للعضو المنجوس فعلى هذا مذهب اصحابنا
كاحمد لكن خصوا ذلك بالعليل فليتنظر حكم الصحيح (قائدة)

قال النووي في شرح مسلم
اجمع العلماء على جواز التيمم من
الحديث الاصغر وكذلك اجمع
اهل هذه الاعصار ومن قبلهم
على جوازه للجنب والحائض
والنفساء ولم يخالف فيه احد
من الخلف ولا احد من السلف
الا ما جاء عن عمر بن الخطاب
وعبد الله بن مسعود رضي الله
عنهما وحكي مثله عن ابراهيم
النخعي الامام التابعي وقيل
عمر وعبد الله رجعا عن ذلك
وهذه الاحاديث الصحيحة رادة
عليهم قولهم فليمسسه بشرة
هذا الحديث رد على ابي سلبية
ابن عبد الرحمن الامام التابعي
القائل بان الجنب اذا صلى
بالتيمم ثم وجد الماء لا يلزمه
الاغتسال وقد اجمع من قبله

بالماء فلما قال وان كنتم مرضى
او على سفر اراد ان تقوم طهارة
التيمم مقام الطهارة بالماء
فوجب قوله اولا مستم النساء
كناية عن الجماع ليقوم ذلك
مقام قوله وان كنتم جنبا
فاطهروا ويؤيد هذا ما روى
عن عمار بن ياسر رضي الله عنه
قال اجنبت فتمسكت في التراب
فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم انما يكفيك هكذا ومسح
وجهه ويديه الى الرسفين
ومن طريق ابي هريرة قال سئل
النبي عليه السلام عن الجنب
ايتيم قال التيمم طهورا للمسلم
ولو الى عشرين سنين فاذا وجد
الماء فليمسسه بشرة وعن
ابن ذر ان رجلا من ربيعة

من قبله ومن بعده على انه يجب
عليه فهو مذهب متروك بالاجماع
وبالاحاديث الصحيحة المشهورة
في امره صلى الله عليه وسلم الجنب
يفسل بدنه اذا وجد الماء قول
واحد للاستنجاء والجنابة قلت
ظاهر المذهب انه اذا حدث حدثا
اصغرت ثم اراد ان يتيم لزمه تيمان
كما اذا حصل هناك موجب الغسل
او نيتهما كما يؤخذ من الكلام الآتي
قولنا لان زوال الانجاس الخ
اي والتيم كالوضوء وفي الديوان
والتيم انما يصح له التيم كما يصح
له الوضوء ولا يصح له التيم اذا
كان الخس في يده وهو مبلول
كان الخس منه او من غيره واما
اذا كان يابسا ففيه قولان الخ
وظاهر كلام المصنف الاطلاق
وهو الظاهر والله اعلم بالصواب

قال يا رسول الله انا لا نصيب
الماء ومعنا الاهلون فقال
عليه السلام التيم كافيك ولو
الى عشر حجج ومن ذهب من
مخالفتنا الى ان التيم لا يكون
بدلا من الطهارة الكبرى تاويل
قوله او لا مستم النساء انه
المس باليد فيكون عود الضمير
في قوله ولم تجدوا ماء على الاحداث
الصغار والله اعلم فعند اصحابنا
ان التيم بدل من امارتين
الصغرى والكبرى ويكون عليه
تيمان ان كانت عليه جنابة
ولم يستطع الغسل واحد
للاستنجاء والجنابة والثاني
للوضوء وقال آخرون الاول ينوي
للاستنجاء والوضوء والثاني
للجنابة وهذا عندي على اصل
اختلافهم في الوضوء هل يجوز
تاخيرها على غسل الجنابة ام لا

والاستنجاء منوط بمن تقدم منها وقال بعضهم عليه ثلاثة احدها
للاستنجاء والثاني للوضوء والثالث للجنابة لانه مخاطب بهم جميعا مخاطب
بازالة الانجاس من بدنه وبالوضوء وبغسل الجنابة والقول الاول اصح لان زوال

الانجاس من شروط الوضوء ولا يصح الوضوء الا بعد الاستنجاء
وزوال النجس وذكر في كتاب ابى عبد الله محمد بن بركة في غسل

الجنابة فالواجب على المجنب ان

يتطهر للصلاة قبل الاغتسال

ثم يغتسل لانه مخاطب عند

قيامه للصلاة بالطهارتين

جميعا اذا كان جنبا بظاهر الآية

وقد قال بعض اصحابنا ان عليه

احدى الطهارتين غسل الاعضاء

اذا كان محدثا من غير جنابة

وغسل البدن اذا كان جنبا وعلى

هذا المذهب يجزئه تيمم واحد

وعلى القول الاول عليه تيممات

وان تيمم تيمما واحدا ونوى فيه

الجمع فانه يجزئه على الاقوال جميعا

وان نوى فيه الصلاة فانه يجزئه

للصلاة والجنابة لان الصلاة

لا يتباح الا بالطهارتين جميعا

الوضوء والغسل للجنابة وان نوى

فيه الجنابة فانه يجزئه للصوم ولا

قلت وعبارة بعض الشافعية بعد

كلام ساقه واما اذا كان على بعض

اعضاء المحدث نجاسة فاراد التيمم

بدلامنها فمذهبنا ومذهب جمهور

العلماء انه لا يجوز وقال احمد بن

حنبل يجوز ان يتيمم اذا كانت النجاسة

على بدنه ولم يجز اذا كانت على ثوبه

قال ابن المنذر كان الثوري والاوزاعي

وابو ثور يقولون يمسح موضع

النجاسة بتراب ويصلى قلت

الذى يظهر من كلام اصحابنا

موافقة الجمهور واما ما سياتى

في كلام المصنف فذلك فيما اذا

كانت النجاسة في عضو من اعضاء

الوضوء حرره قوله قبل الاغتسال

ظاهره تقديم وجوب الوضوء

وهو موافق لقول المصنف فيما

تقدم وهل يجوز تاخيره على

غسل الجنابة قلت المعتبر الا استحباب قوله وان نوى فيه الصلاة

ظاهره ولو كانت نفلا وهو قياس ما ذكره في الوضوء وقد صرح بذلك

في الديوان ظاهره ولو لم يستحضر احد الحديثين وعند المالكية لا بد من نية استباحة الصلاة منهما معا خرجه قوكر لا يستطيع تناول الماء قال في الديوان او كانت

لحيته تنتف لاجل الماء وكتب ايضا على هذه القولة ما نصته قلت جعل في الديوان الزكام مرضا مبيح للتيمم ثم قال بعد وقيل اذا اغتسل الرجل بماء وتغير لونه من بياض كان الى سواد او الى حمرة انه يتيمم الخ اي ان كان من اجل الماء قوكر ومن كان يخاف من استعمال الماء الخ ظاهره سواء كان ناشئا عن معرفة الطب او لا وذهب الشافعي الى انه يكفي في الخوف ظن التيمم اذا كانت عارفا بالطب والارجع الى طبيب حاذق بالغ مسلم عدل وفي وجه يقبل فيه قول القاسق وفي وجه يقبل الكافر وقيل يشترط طبيبان عدلان وعبرة الديوان ولا يجوز للرجل ان يغتسل بالماء مع الخوف ان يذهب الماء بعضو من اعضاءه

يجزیه للصلاة لان الصوم يباح بما لا يتباح به الصلاة الا على قول من اوجب عليه احدي الطهارتين والله اعلم ويجوز له ان يطأ زوجه في السفر ويتيمم ان لم يجد الماء وكذلك ان طهرت من الحيض في السفر تتيمم ويطأها زوجها ومن قال لا يكون التيمم بدلا من الطهارة الكبرى معه من هذا كله * (مسئلة في معرفة من تجوز له هذه الطهارة) * اتفق العلماء على جواز التيمم للمريض والمسافر الذي عدم الماء واختلفوا في الحاضر لعدم الماء والمريض الذي يجوز له التيمم عندهم من كان مظنا واهي الاعضاء لا يستطيع تناول المساء ويشق عليه اخذه ومن كان

او خاف الموت من اجل الماء فلا
يجوز له على الخوف ان يغتسل
بالماء وان كان الذي يخافه في
الوصف لا يكون واما اذا لم
يخف من الماء ان يضره في
الوصف واغتسل على ذلك
الحال فاصابته مضره من
اجل الماء انه ليس عليه شيء
واما ان يتيم على انه لا يضره
الماء وفي الوصف يضره انه
لا يجزيه وفيه رخصة قولك

يخاف من استعمال الماء زيادة
المرض او تأخر البرء مريضا او
جرحيا او مجذورا او مجروبا او
صاحب الدما ميل يضرهم الماء
وما اشبه ذلك وان كان سالم
بعض الاعضاء مريضا بعضها
فالخطاب متوجه الى الاعضاء
السالمة والفرض لازم لها
واختلفوا في العضو العليل
ما الواجب عليه فيه *

الاعضاء واحده عضو قال في المحاكم هو كل عظم وافر يلحمه
قولك واختلفوا في العضو الخ هذا عند المالكية مقيد بما
اذالم يكن هناك سائر وتقدر مسها اي الجراح لتالم كما
ولعدم ثبوت الجبائر وعبارة خليل ان خيف غسل جرح
كالتييم مسح ثم جبيرته ثم عصا بته يعني التي تربط على الجبيرة
ان تغدر حلها وقرطاس صدغ وعمامة خيف بنزعها وان يغسل
او بلا طهر او انتشرت ان صح جل جسده او اقله ولم يضر غسله
والا ففرضه التيمم كان قل جدا اكيد او غسل اجزاء وان تغدر
مسها وهي باعضاء تيمم تركها وتوضأ والا فتالها يتيمم
ان كثر ورابعها يجمعها الخ وعبارة بعض الشافعية واذا امتنع
استعماله في عضو ان لم يكن عليه سائر وجب التيمم
وكذا غسل الصحيح على المذهب انتهى قولك في العضو العليل

وعبارة بعض الشافعية وإذا استعمله في عضو لم يكن عليه
 ثبوت وجوب التيمم ^{وكان يغسل} الصحيح على المذهب قولهم فبعضهم
 يرون المسح عليه هذا هو المعمول

متنع

به عندنا قال الشيخ اسماعيل
 رحمه الله بعد كلام وأما إن كان
 سالم الأعضاء الأعضاء واحدا
 ففيه جرح أو قرح أو غير ذلك
 فليتوضأ ويمسح على العليل بالماء
 وإن خاف أن يضره فليجبر الماء
 حواله ^{ولا} فليتييم الخ قولهم
 لأن كل عضو الخ قد سبقت
 الإشارة منا في الهامش حكاية
 خلاف هل الحدث يرتفع من كل
 عضو بانفراده أو لا يرتفع إلا
 بتمام الأعضاء وهو ما خوذ من
 كلام المصنف رحمه الله هنا
 وصرح بعضهم بأن فائدة الخلاف
 تظهر هنا فإن قلنا بالاولى
 غسل الصحيح وتيمم للعليل إذ ليس
 فيه عبادة مركبة من ماء وثراب
 وإن قلنا بالثاني امتنع لما فيه من
 التركيب المذكور حرره كما سيذكره

فبعضهم يرون عليه المسح بالماء
 لما روى عن جابر بن زيد قال
 بلغني عن علي بن أبي طالب أنه
 انكسر إحدى زنديه فسال النبي
 عليه السلام أن يمسح على الجبائر
 فقال نعم وقال بعضهم يغسل
 ويتيمم لأن كل عضو عندهم قد
 انفرد بفرضه وقال آخرون يغسل
 وليس عليه في التيمم شيء وهؤلاء
 انزلوه بمنزلة المقطوع لأنه لم
 يخاطب بالفرض لوجود العلة فيه
 لقوله عز وجل فاتقوا الله ما استطعتم
 ولقوله عليه السلام إذا أمرتكم
 بشيء فأتوا منه ما استطعتم
 والأمر بما لا استطاع محال وروى
 أنه صلى الله عليه وسلم أخرج سريّة
 غازية فشج رجل منهم مامومة
 فاجنب فسال القوم هل يسعه

المصنف رحمه الله قولهم سرية السرية بفتح المهملة وكسر الراء

وتشديده المحتانية هي التي تخرج
بالليل والسارية التي تخرج
بالنهار وهي قطعة من الجيش
تخرج منه وتعود اليه وهي من
مائة الى خمس مائة يقال له
منسر بالتون ثم المهلة فان زاد
على ثمان مائة سمي جيشا وان
زاد على اربعة الاف سمي جحفا
والجيش للجيش العظيم ومكا
افترق من السرية سمي بعشا
والكثيبة ما اجتمع ولم ينتشر
انتهى ملخصا من فتح الباري
* (قائدة) * وانظر هل يلزم
نية الاكبر ولو تكررت طهارة
الترايبية اعني ان المتيمم للجنازة
اذا حدث ثم اراد ان يتيمم
فانه ينوي الجنازة ايضا قلت

فان زاد على خمسة مائة

التيمم فقالوا لا الا الغسل فاغتسل
فكرت عليه الشجة فمات فاخبر
النبي عليه السلام فغضب غضبا
شديدا فقال ليس شفاء العي
السؤال ما لهم قتلوه قتلهم الله
لو امروه فاغتسل ومسح على موضع
الجراحة وفي خبر آخر فاغسل وتيمم
وفي خبر آخر لواء غتسل واترك موضع
الجراحة وقال آخرون يتيمم وليس
عليه في الوضوء شيء لان الوضوء
عندهم فريضة واحدة والله تعالى
لا يتعبدا الا باحدى الطهارةتين
بالماء او بالتيمم وهذا عندهم والله اعلم
وكذلك من كان في جسده جرح او
قرح لا يغسله وكانت عليه جنازة
على هذا الاختلاف المتقدم في الوضوء

الذي يظهر ويؤخذ من كلام المصنف فيما تقدم في النية انه يجب
عليه تكرار ذلك وذلك لان التيمم للصلاة انما يكون بعد دخول
الوقت فاذا نوى التيمم للصلاة فحيث احدث وجب عليه نية
الاكبر والا صدق عليه انه تيمم قبل الوقت بخلاف الصوم
فالظاهر انه متى تيمم للصوم فحدث حدثا اصغرا لا يحتاج الى
تيمم آخر لان تيمم الصوم لا يبطله الحدث الا صغره بقل صحيح

صريح وانظر هل الميل في البحر يعد مرضا والظاهر نعم والله اعلم فتركه
 فانه يغسل العضو الصحيح الخ وكذلك في الغسل وعبارة الديون
 ومن كان في بدن جرح او قرح لا يغسله فانه يجزئه ان يغسل
 جسده كله الا ذلك العضو الذي يتقى عليه الماء ويتيم له
 وهذا اذا كان الموضع نجسا واما اذا كان نقياً فانه يغسل الا
 ذلك الموضع وليس عليه تيم ومنهم من يقول يتيم له وفيها
 رخصة ايضا ولو كان ذلك الموضع نقياً ان يجزئه التيم وليس
 عليه غسل ما قبل العضو ايضا ان كان نجسا يجزئه ان يتيم له
 وليس الغسل على الرخصة وقيل في اقل العضو ايضا ان كان نقياً
 ان يجزئه التيم وليس عليه شيء وقال في باب الوضوء واما ان كان
 له عذر في عضو من اعضائه وهي منجوسة لا يمكنه غسلها
 فانه يجزئه التيم وان كان تلك العضو غير منجوسة وفيها عذر

وان كان العضو العليل منجوساً فانه يغسل العضو الصحيح ويتيم للعليل كما قدمنا وقال بعضهم يجزئه التيم وانما يجزئه التيم عندي لان الوضوء لا يصح الا بعد زوال النجس فان لم يقدر على ازالته لما يخاف من سبب الغسل لو غسله كان عاجزا ويجزئه التيم وكذلك اذا كان لا يقدر على الاستنجاء او كان به سلس البول او استرسال جوف او جرح لا يقر قطره فانه يجزئه التيم لان طهارته لا تصح له فاذا كانت لا تصح له رجع الى التيم الذي هو بدل منها عند العجز وقال آخرون يحتمل ثم يتوضا وهذا القول يدل على ان الوضوء يصح مع النجاسة التي لا يقدر على ازلتها وذلك انه ما مور بالطهارتين جميعا ازالة الانجاس والوضوء فعيظه عن احد الفرضين لا يسقط عنه الفرض الآخر والله اعلم والصحيح الذي

لا يمكنه غسلها بالماء فان في هذا قولين منهم من يقول يتوضأ
الا ذلك العضو ويتيمم له ومنهم من يقول يجزيه التيمم الخ وهذا
كله اذا كانت النجاسة في اعضاء الوضوء وكان الشخص غير جنب
فهل يتيمم لها الماخوذ من كلام المصنف انه لا يتيمم لها ولكن
اختلفوا هل يتيمم او يتوضأ حرره قوله فهو كل مسافر الخ
فرع راي في بعض كتب

يخاف من برودة الماء او سخونته
ان كان سخنا وخاف الهلاك
او المضرة قال بعضهم يجوز
له التيمم قياسا على المريض وقال
آخرون لا يجوز له التيمم والصحيح
انه يجوز له التيمم لحديث جابر
قال بلغني ان رجلا جنب في
سفره في يوم بارد فامتنع من
الغسل فامر به فاغتسل فمات
فقيل ذلك للنبي عليه السلام

الشافعية انه لا يتوضأ مما
سبل للشراب كالا يكتحل منه
بقطرة لانه لم يبع لذلك
ثم راي في الضياء من كتب
اصحابنا من اهل عمان
التصرح بالحواز عند الضرورة
ونص عبارته والماء المجموع
للشراب المباح اذا مس الرجل
الضرورة اليه من جنابة به

فقال عليه السلام قتلوه قاتلهم الله الا ان كان في موضع يقدر
على تسخين الماء او تبريده ان كان سخنا او باردا فعليه ان يسخن
لان ما لا يمثل الامر الا به ما موريه * (مسئلة) * واما العادم
للماء الذي يجوز له التيمم فهو كل مسافر يتعذر حصول الماء
لديه بان لا يجده اصلا ولا يجد ما يتناول به فعلا مثل ان كان
الماء في برء وليس عنده دلوا وكان لا يصل الى الماء الا بالشراء
وليس عنده مال فان هذا عادم للماء يجزيه التيمم وكذلك ان

او الغسل واما اذا كان في غير اعضاء الوضوء

حال بينه وبين الماء سبع يخاف منه او عدو يقتله فانه غير
 واجد للماء ويجزيه التيمم وليس
 له ان يحمل نفسه على حالة مخوفة
 ولا يعرضها لخطرة متلفة وقديس
 الله على عباده تخفيفا وكان بهم والله
 الحمد لطيفا والدليل على هذا ما روى
 من طريق ابن عباس قال خرج عمرو بن
 العاص في غزوة ذات السلاسل
 وهو امير على الجيش فلجنب فخاف
 من شدة الماء فتيمم فلما قدم على النبي
 صلى الله عليه وسلم اخبره اصحابه
 بما فعل فقال عليه السلام يا عمرو
 لم فعلت ذلك ومن اين علمته فقال
 له يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجدت الله يقول ولا تقتلوا انفسكم
 ان الله كان بكم رحيم فضحك النبي
 صلى الله عليه وسلم ولم يرد عليه
 شيئا والله اعلم وكذلك ان كان معه
 من الماء ما لا يستغنى عنه لطعامه
 وشرابه فانه يتيمم وليستعمل الماء
 لطعامه وشرابه ويجزي نفسه من

به او ثوبه فله ان يغسل منه
 ويمسح اذا كان لا يجري على
 غيره ضرر وان كان يجري على
 غيره ضرر فلا يتعدى الى
 مضارهم قولا وكذلك ان
 كان معه من الماء الخ وكذا غيره
 من الناس وكذا بهيمته او
 بهيمة غيره من الناس لكن
 قد ينبغي النظر في قيمة الدابة
 مع ثمن الماء وعبرة الشيخ اسماعيل
 رحمه الله الثالث ان يحتاج
 اليه لعطشه في المال او لتوقفه
 في المال بان يغلب على ظنه
 انه لا يجد الماء او لعطش من
 معه فله ان يتيمم ان خاف
 العطش الذي يهلكه وان
 خاف عطشا يمرضه كان
 بمنزلة من خاف استعمال

الماء لهذا الحديث * (مسئلة) * واما الحاضر الذي لا يجد الماء
 وخاف فوت الصلاة فانهم اختلفوا فيه قال بعضهم يتيمم ويصلي

لمكان راس رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اصبح على غير مكان
 فانزل الله آية التيمم قالت فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا
 العقد تحته الا ترى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اقام على
 غير ماء لاجل العقد وهو مال الغير لئلا يذهب فجعل اشتغاله بحفظ
 المال اعظم من اشتغاله بطلب الماء والله اعلم فهذا كله يدل على ان
 الوجود في آية الوضوء وجود قدرة لا وجود ان ضالة والله اعلم واما
 مقدار الطلب المشترط فانه ذكر ابو عبد الله محمد بن بركة في كتابه
 قال اجمعوا ان الانسان اذا كان في موضع يعلم انه يصل الى الماء قبل
 خروج الوقت ان عليه قصد الماء وليس له ان يتيمم لانه داخل
 في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
 الآية وهذا يقدر ان ياتي بالطهارة التي امر بها وهي الماء وليس له
 ان يعدل الى التراب اذا علم انه يصل الى الماء قبل خروج الوقت
 ولا تنازع بين احد من اهل العلم في ذلك والله اعلم ولعل قول
 ابى عبد الله اذا كان في موضع اى اذا كان في بلد مقبلا كان او
 مسافرا ولذلك قال ولا تنازع بين اهل العلم في ذلك والله اعلم
 واما اذا خرج مسافرا في طلب معاشه فلا بأس عليه ان يطلب
 معاشه ويجزئه التيمم وقال بعضهم ان وجد الماء في اقل من
 مسيرة ميل فلا يتيمم وليس عليه ان يطلب في اكثر من ميل
 وقيل نصف ميل وان خاف فوات الاصحاب ان اشتغل بالغسل
 يتيمم ويجزئه التيمم لئلا تفرقه الاصحاب ولكن الحق في هذا
 ان يعتقد ان المتيقن لعدم الماء فيها دون ما ذكرناه اما يطلب
 متقدما واما بغير ذلك فهو غير واجب للماء واما الظان او
 الجاهل فلا يسمى عادما للماء ولذلك قال لا يجوز له التيمم

حتى يطلب ويستقصى عند جيرانه ويصح له العلم انه غير واجد
فيتيمم والله اعلم واختلفوا ان نسي المسافر الماء في رحله وحضرت
الصلاة او لم يعلم به وتيمم وصلى ثم وجد الماء او علم به بعد فراغه
من الصلاة قال بعضهم عليه اعادة الصلاة وقال بعضهم لا اعادة

عليه والحجة لهم ان الله تعالى علق
التيمم بعدم الوجدان لا بعدم كون
الماء وقد لا يوجد الشيء وهو في
موضعه ولم يقل الله تعالى
وان لم يكن ماء فتيمموا وانما قال
وان لم تجدوا ماء فقد حصل الشرط
الذي يجوز به التيمم وصلى كما
امر ولا اعادة عليه والحجة لاصحاب
الراي الاول ان العبادات اذا الزمت
الابدان فليس يجهل وجود الماء
بمسقط فرض ما وجب من فرض
طهارة الصلاة وذلك مثل رجل
يحتلم فينسى احتلامه ويتوضأ

قوله فعليه القضاء بالاتفاق
قلت الاشهر من اقوال مالك
ان الناسى لازالة النجاسة عن
بدنه او ثوبه يعيد الظهر والعصر
الى الاصفرار والمغرب والعشاء
للليل كله والفجر للاسفار وقيل
ما لم تطلع الشمس وكان المصنف
اراد مطلق القطا و فرق بعضهم
بين ناسى الماء في رحله وناسى الرقبة
في الظهار مثلاً فان التيمم روعي فيه
خوف فوات الوقت وليس الرقبة

ويصلى فاذا علم بجنابته وجبت عليه الاعادة وكانت غفلته ونسيانه
لا يسقطان عنه ما وجب عليه من فرض الاغتسال وكذلك الناسى
للرقبة في ملكه لا يجزيه الصوم الذي هو بدل منها في كفارة الظهار
وكذلك من صلى بثوب نجس ولم يعلم ثم علم او نسي نجاسة او صلى على غير
طهور وهو ناس لمحدثه فعليه القضاء بالاتفاق والاصل في التخييد
الذي ذكرناه في المسافر عميل ونصف ميل اذا خرج في طلب معاشه

فإنما هو عندى استحسان منهم لأن السفر عذر ويدل أيضا على ذلك ما فى الآثار مما وجدته وقال ليس على المسافر أن يطلب الماء إذا لم يحضر وقد قرنه الله تعالى بالمرض الذى يجوز معه التيمم ولذلك أوجبوا على المسافر إذا نزلت عليه جنابة

أن يتيمم ثم يشتغل في طلب الماء ويهيئ موضعا يغتسل فيه كالمرضى الذى لا يجد التحف يتييم ثم يشتغل بالتحف واختلفوا فى الذى يشتغل بتشخين الماء أو تبريده هل هو مريض عليه التيمم أم لا وأما المقيم الذى يشتغل بطلب الماء أو باستعداد موضع يغتسل فيه فإنه ليس عليه تيمم ولكن يفعل ما أدرك ولو طلع عليه الفجر وهذا إذا استعد الماء ولم يضع وقال

متعلقة بوقت يخاف فواته وايضا فان التيمم متوقف على وجود الماء فى بعض الاوقات ولا كذلك الرقبة وكان مراده اتفاق اصحابنا ويدل له التعبير بالاتفاق دون الاجماع قول من هل هو مريض قيل هو مريض وقيل ليس بمريض بناء على ان المريض الذى يندرج فى مضمون الآية هو الذى لا يقدر على مس الماء مطلقا والذى لا يقدر على استعماله ولو

بعضهم فى المقيم إذا استعد الماء ونزلت عليه جنابة فاستيقظ فاصاب ماء قد تلف وخاف طلوع الفجر فإنه يتييم ثم يشتغل بطلب الماء كالسافر وأما ان اشتغل باستعداد موضع يغتسل فيه فليس عليه تيمم على كل حال والله اعلم والاصل فى هذا كله احتمال عود الضمير فى قوله فلم تجدوا ماء فإن كان يعود على المسافر والحاضرات حكمهم إذا اشتغلوا بطلب الماء واحدا ويلزمهم التيمم وان كان يعود على المسافر فقط وجب التيمم على المسافر فقط ويجب على الحاضر استعداد الماء لانه لا يجوز له التيمم عنده هؤلاء وإنما أوجبوا

التيميم على المسافر في هذه الوجوه لئلا يكون مضيقا بعد ما وقع
 عليه اسم عادم الماء وجازله التيميم والله اعلم وان استعد المقيم
 الماء لصلاته فاصابته آفة باي جهة كانت وباي سبب او
 استعد الادوات التي يصل بها الى الطهارة شبه الدلو وغيره
 فاصابته آفة فانه يجتهد في طلب الماء ويستقصي عند جيرانه
 في الطلب ويكلمهم كلهم وقيل يحزى من ذلك ان يطلب سبعة بيوت
 وقيل ثلاثة بيوت فان لم يجد الماء عندهم فانه يتيمم ويحزى به
 والله اعلم ويحزى به في طلب جيرانه زوجته وخادمه ورسوله
 وكذلك ان طلب هؤلاء ولم يامرهم ولم يجد والماء فانه يتيمم
 ويحزى به لان المراد بهذا ما يقع له به العلم بعدم الماء والله اعلم
 وذلك ان التيميم لا ينقضه الا العلم بوجود الماء فكذلك لا يوجب
 الا العلم بعدم الماء وكذلك في استعداد الماء ان استعدت لامرأة
 او خادمه او اجيره ان ايقن بذلك اجزاه واما غيرهم من الناس
 ان قال له قد استعددت لك الماء لصلاتك والادوات التي
 يصل بها الماء فانه لا يحزى به الا ان كان امينا وقيل يحزى به كل من
 يصدق في ذلك والاصل في هذا الاختلاف فهم هل يكون التصديق
 حجة ام لا وان خرج من منزله الى الحرث او الى الحصاد او الى حاجة
 فيبادون ستة اميال ولم يستعد الماء لصلاته وقد كان عرف البئر
 هنالك او العين فخرج واتاها فوجد البئر قد انهدم او العين قد
 غارت ويخاف خروج الوقت ان اشتغل بطلب الماء فانهم اختلفوا
 هل يحزى به التيميم ام لا وسبب اختلافهم عندي هل هو مضيق
 ام لا وكذلك ان خرج من منزله وقد تضرع لصلاته او حمل
 معه الماء لصلاته فانتقضت عليه طهارته او تلف ما حمل معه

من الماء قبل ان يصل فانه لا يجزئ التيمم ان ضيع مقدار ما
يصل فيه ولو لم يجد الماء وان لم يضيع مقدار ما يصل فيه فانه
يجزئ التيمم ان خاف فوات الوقت ان اشتغل بطلب الماء وقال
بعضهم يجزئ ان لم يمكن الرجوع الى اهله ولو ضيع مقدار ما يصل
فيه ولعل هؤلاء لم يكن مضيعا عندهم الا اذا لم يبق في الوقت مقدار
ما يصل فيه والله اعلم وكذلك ان خرج من منزله قبل وقت الصلاة
فانتقضت طهارته او تلف ما حمل معه من الماء بعد دخول الوقت
على هذا الاختلاف ان ضيع مقدار ما يغتسل فيه ويصل فلا يجزئ
التيمم ان لم يمكن الرجوع الى اهله ولم يجد الماء وعلى قول الآخرين يجزئ
التيمم ولم يكن مضيعا ما لم يخرج الوقت واما ان خرج من منزله قبل
وقت الصلاة وحمل معه الماء لصلاته وتلف له قبل دخول الوقت
ولم يمكن الرجوع الى اهله فانه يتيمم ويجزئ لانه غير ملوم واما
ان تطهر قبل وقت الصلاة في منزله وخرج فانتقضت طهارته قبل
دخول الوقت فانه ان لم يمكن الرجوع يتيمم ويصل ويعيد صلاته
اذا وجد الماء لانه توضا قبل ان يخاطب والله اعلم وقال بعضهم
يعيد المقيم كل ما صلى بالتيمم والله اعلم والمقيم يستعد الماء لوضوءه
كما ذكرنا ولا الاماء لا يمنعه منه العدو فليس عليه استعدادا
وان كان بينه وبين الماء مقدار ما يتجفف فيه في البعد فانه
يستعد الماء في قول بعضهم ولا يتكل عليه وفي قول بعضهم ليس
عليه استعدادا لان التجفف من تمام الغسل * (مسئلة) *
واما متى يجوز له التيمم فانهم اختلفوا هل من شرط التيمم الوقت
ام لا قال بعضهم لا يجوز الا بعد دخول الوقت وقال آخرون ليس
من شرطه الوقت ومن جهة اصحاب القول الاول ان الله تعالى

أوجب الوضوء والتيمم عند وجوب القيام إلى الصلاة لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية ومن
شرط صحة الصلاة الوقت فخصص الشرع الوضوء بجواز التقديم
قبل الوقت وبقي التيمم على حكمه

لا يجوز إلا بعد دخول الوقت والنظر
يوجب عندي صحة هذا القول لأنهم
اتفقوا على جوازه في الوقت واختلفوا
هل يجوز قبل الوقت فالذي اتفقوا
عليه أولى والله أعلم وحجة الآخرين
أن التوقيت في العبادات لا يكون إلا
بدليل سمعي فإذا كان لا يجوز التيمم
إلا بعد دخول الوقت كالصلاة فهو إذا
مقيس على الصلاة بقياسه على
الوضوء أشبه منه بقياسه على الصلاة
واختلفوا أيضا هل يجوز التيمم في أول
الوقت وفي وسطه أو لا يجوز إلا في
آخر الوقت قال بعضهم يجوز في أول

ولو من وجه قو كسر والنظر يوجب
عندي الخ والذي يظهر أن يقال
أن المتيقن لعدم الماء يتيمم في أول
الوقت والظان لوجود الماء يتيمم
في آخره والشاك في وجوده يتيمم
في وسطه والفائدة تظهر فيمن
خالف فوجد الماء بعد ما صلى والله
أعلم بالصواب وكذلك فائدة
الخلافا الذي ذكره المصنف تظهر
فيمن خالف حرره ثم رأيت في الشيخ
إسماعيل رحمه الله تعالى قال
اختلفوا فيمن لم يجد الماء متى
يتيمم فقيل إن الآيس يتيمم أول
الوقت والذي تساوى عنده

الأمر أن يتيمم وسط الوقت وقيل المتيمم يتيمم آخر الوقت على الإطلاق
وقيل آخر الوقت إلا الآيس كما قدمنا فإن صلى أحدهم وراء ثم وجد الماء
بعد الصلاة فلا إعادة على من أوقع الصلاة في الوقت المأمور بإيقاعها فيه
إلا الشاك المتردد في أدراك الماء مع علمه فيه بوجوده فإنه يعيد في الوقت
لأنه كالمقصر في اجتهاده ومثله الخائف من اللصوص فقصر في الطلب

وكذلك المريض الذي لم يجد من
بناوله الماء لانه قصر في الاستعداد
فكم هؤلاء التيمم في وسط
الوقت انتهى * (مسئلة
في صفة هذه الطهارة) *
قولنا اجمع اصحابنا وافقهم
على ذلك الشافعي في القديم
وصحبه بعض اصحابنا ومالك
في بعض اقواله قولنا فان
كان اسم اليد في الكف اظهر
قلت وقد وافقنا المالكية
في بعض اقوالهم وهو الذي
اقتصر عليه خليل في مختصره

الوقت وفي وسطه وفي آخره
كالوضوء لقوله تعالى اذا قمتم
الى الصلاة ولم ينقص وقتا دون
وقت ومن ادعا التخصيص فعليه
البيان وقال آخرون لا يجوز
التيمم الا في آخر الوقت رجاء
لوجود الماء لانه يمكن ان يطرأ
على الماء او يطرأ عليه الماء في الوقت
فلا يسمى غير واجد للماء الا في
آخر الوقت ولذلك لم يجز التيمم
قبل الوقت لامكان وجود الماء
والنظر يوجب عندي انه اذا
كان في موضع يغلب عليه الظن
انه لا يطرأ على الماء ولا يطرأ عليه

الماء جازله التيمم في اول الوقت وفي وسطه وفي آخره وان كان
في موضع يطعم بوجود الماء فلينتظر الى آخر الوقت والله اعلم
* (مسئلة في صفة هذه الطهارة) *

قال الله تبارك وتعالى فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم
وايديكم منه فقد اجمع اصحابنا ان حط اليد الذي امر الله تعالى بمسحه
في التيمم الى الكف والدليل على هذا ان اسم اليد يقع في كلام العرب
على الكف ويقع على الكف والذراع والعضد بالسواء فلما كان اسم
اليد يقع على هذه الثلاث كان لا يخلو ان يكون في الكف اظهر منه
في سائر الاجزاء او تكون دلالة على الكف والذراع والعضد بالسواء فان كان

اسم اليد في الكف اظهر فيجب
المصير اليه على ما يجب من
المصير الى الاخذ بالظاهر وان
لم يكن اظهر فيجب المصير الى الاخذ
بالآثار الثابتة منها ما روى من
طريق ابن عباس عن عمار بن ياسر
رضي الله عنهم قال اجنبت فتمتكت
في التراب فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم انما يكفينك هكذا
وسمى وجهه ويديه الى الرسفين
وما روى عن ابن عمر وعمر بن
ياسر قال لا تيممنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم وضربنا
ضربة للوجه وضربة للكفين
والصواب ان يعتقد ان مسح
الكف هو الفرض لا اجما عنهم

حيث قال وكفيه لكوعيه وحديث
عمار يدل على ما ذكرنا كنا في
سفر انا وانت فاما انت فلم تصل
واما انا فتمتكت واصلت
فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال عليه السلام اما يكفينك
هكذا وضرب النبي عليه السلام
بكفيه الارض ونفخ فيهما ثم مسح
بهما وجهه وكفيه رواه مسلم
والبخاري من قوما وليس فيه
دليل لمن قال بكفاية ضربة واحدة
لجواز ان يكون قصر الضربة
للتقليم دون جميع ما يكفي في
التيمم فلذلك لم يكرر الحصول
المعرفة بتلك الضربة والله اعلم

بوقوع اسم اليد عليه وما سواه ليس بفرض حين لم يجتمعوا عليه
والدليل ايضا على قولنا ما اجتمعوا عليه مع مخالفتهم ان
الامام اذا قطع يد السارق من الكف فقد قطع اليد المأمورة بقطعها
وان قطعها من الساعد كان عليه فيما عدا الكف حكومة والله اعلم
واما عدد الضربات فانما هو عند اصحابنا ضربتان كما ان لكل عضو
في الوضوء ماء جديد والدليل عندهم ما روى من حديث عمار بن
ياسر المتقدم والله اعلم واذا اراد ان يتيمم قليلا بسم الله كالوضوء

ثم يجعل يديه على الارض ويفرق اصابعه ولا يباس عليه ان يجعها
 ثم ينفضهما قليلا ويمسح بهما وجهه لما روى انه صلى الله عليه وسلم
 ضرب بيديه على الصعيد ونفخ فيها ومسح بهما وجهه وقال قوم لا يضرب
 من فعل ذلك او لم يفعل يضرب ضربة ثم يمسح بهما وجهه ثم يضرب
 بهما ضربة اخرى فيضع اليسرى على ظاهر اصابع يده اليمنى ويمسح
 بها على ظاهر الكف ثم يفعل بكفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى مثل
 ذلك فاذا فعل هذا فقد استحق اسم ماسح وامثل ما امر به وقيل
 المتيمم يمسح الكفين الى الرسغين كليهما ما ظهر وما بطن لان في حديث
 عمار وضرينا ضربة للوجه وضربة للكفين ولم يقل لظاهر الكفين
 وان تيمم بغير يديه فلا يجزيه لان هذه عبادة غير معقولة المعنى
 فلا تفعل الا باليد كما ورد عن النبي عليه السلام انه ضرب يديه
 على الصعيد الحديث وكذلك ان تيمم له غيره لا يجزيه على هذا
 الحال وان رفع التراب بيده فمسح بين يديه ثم تيمم لوجهه فقد

اجزاه لانه تعد التراب بيديه
 فمسح بهما وجهه واما ان امر
 رجلا ان يصب على وجهه التراب
 فصبه ومسح بيديه وجهه فلا
 يجزيه وكذلك ان كان الريح يجلب
 على وجهه التراب فلا يجزيه حتى
 يتعد الصعيد بيديه ويوصله
 الى وجهه بيديه كما ذكرنا عن النبي

قولنا واسم الصعيد الخ يتأمل
 هذا من اين يدل اسم الصعيد على
 التعمد الى التراب ولعل النسيئة
 ويدل عليه تيمم الصعيد اي الماخوذ
 من قوله فتيمموا صعيدا
 فخره الكاتب حشره قولنا

عليه السلام واسم الصعيد ايضا يدل على هذا والله اعلم وكذلك
 ان لفت يديه من غير عذر وتيمم بهما فلا يجزيه وكذلك وجهه

ان لفة من غير عذر وتيم عليه فلا يجزيه كالوضوء والله اعلم
واما ان مسح على وجهه بيد واحدة فقد اجزاه اذا عم وجهه بالمسح
لانه مسح بيده وسعى ما سطا وكذلك اذا مسح بأربع اصابع او
ثلاث لانه قد مسح بالاكثر من يده والحكم على الاغلب عند بعضهم
واما ان مسح باصبع واحدة فلا يجزيه وكذلك باصبعين لانه الاقل
من اليد ومنهم من يرخص وسواء في الاصبعين من يد واحدة او من
يدي جميعا وكذلك في الاصبع

قوله ان مسح وجهه قال في الديوان
وان مسح وجهه برؤوس اصابعه
لا يجزيه وقيل غير ذلك قوله

الواحد ولعل سبب الخلاف هل
الواجب الاخذ باوائل الاسماء
او باواخرها او باكثر منها والله اعلم
وعلى هذا الاختلاف ان مسح

وجهه برؤوس اصابعه وانما يراعى في هذا اللغة وما توجبه لعدم التحديد
من الشارع والله اعلم وكذلك ان غطا الاقل من يديه وتيم بهما فلا بأس
عليه وكذلك الاقل من وجهه على هذا الحال لما ذكرنا اولاً والله اعلم
واما ان كان مجروحاً في يديه او في وجهه أو عم الجرح يديه او وجهه
ولم يمكنه ان يمسح على وجهه الا لفة فلا بأس عليه قياساً على
الوضوء وذلك انه روى عن علي بن ابي طالب انه انكسر إحدى
رئديه فسأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يمسح على الجباشر
فقال نعم فكان التيم كذلك قياساً عليه وكذلك يداه ان لم
يمكنه التيم بهما الا لفة فلا بأس عليه لانه كما جاز ان يتيم
عليهما باللف جاز ان يمسح بهما كذلك وقد ذكر في بعض كتب
اصحابنا انه اذا لف إحدى يديه كلها ولم يلف الاخرى فانه
يتيم لوجهه بيده الصحيحة التي لم يلفها ويمسح بها على

ظاهر معصمه ومنهم من يقول يمسح على الكف وكذلك ان لف
احدى يديه كلها ولف الاقل من يده الاخرى على هذا الحال
ومن ذهب الى انه يمسح بها على ظاهر معصمه فقد انزلها عندي
بمنزلة المقطوعة وامره بالمسح على المعصم لا استحقاقه اسم

اليدين في اللغة ويلزمه على هذا
المذهب ان يسقط عنه فرض
اليتيم اذا كانت يداه ملفوفتين
ولم يمكنه نزع اللف عنهما وكذلك
ان كان وجهه ملفوفا يلزمه
ان يسقط عنه فرض مسحه وهذا
عندي يسوع لان الوجه المأمور
بمسحه مغطا وكذلك اليدين
المأمور بمسحها مغطاة وكان
لا يستطيع ان يمسح عليه فهو

قولس ويلزمه على هذا المذهب
الحق اقول لا يلزم ما ذكر بل قياس
قول القائل ان ماله بدل انتقل
اليه وما ليس له بدل مسح عليه
كما امكن حرره بنظر صحيح واعرف
الرجال بالحق ولا تعرف الحق
بالرجال قولس وكذلك ان قطعت
الحق انظر اليدين الصحيحة وظاهره

معذور لان الامر بما لا يستطاع محال والله اعلم ولكن قد سبقنا
الى هذا فما عمل به سلفنا وعلماءنا فاعملوا به ولا تلتفتوا الى خلافة
والسلام وانما جئنا الى هذا ذكر العلل والدلائل والله اعلم وقول من قال
بمسح عليها ولو كانت مغطاة اعني يده اصح عندي لان التغطية
بالعذر لا تمنع من استحقاق اسم المسح بحديث على المتقدم ولما
روى انه صلى الله عليه وسلم اذا ركع قال الله اكبر ووضع يديه
على ركبتيه ومعلوم ان ركبتيه مغطا فان ولا يجوز ان يكشفهما
فهو معذور ولم تمنعه التغطية من استحقاق الاسم والله اعلم
وكذلك ان قطعت احدى يديه فانه يتيم لوجهه بيده الصحيحة

يمسح بها على ظاهر ذراع يده المقطوعة وان مسح بها على باطن
 ذراع يده المقطوعة فانه يجزيه
 وكذلك ان قطعت يده من المرفق
 فانه يمسح على عضده لاستحقاق
 اسم اليد في اللغة فان قال
 قائل فهذا ينكسر عليك لان
 من قولك وقول جميع اصحابك
 ان اليد التي امر الله بمسحها
 في التيمم هي الكف فكان يجب
 على هذا اذا قطع الكف المأمور
 بمسحه لا يلزمه المسح على ظاهر
 المعصم كما لو قطعت اليد
 المأمور بغسلها في الوضوء من
 المرفق لم يجب عليه غسل
 العضد قيل له والله اعلم الفرق
 بين التيمم والوضوء في هذا ان
 اليد المأمور بغسلها في الوضوء
 قد نص الله عليها بالغسل الى
 المرفق ووقع الاتفاق على ذلك
 بين العلماء فاذا قطعت من
 المرفق لم نوجب عليه ما لم
 يوجب الله تعالى واما اليد
 المأمور بمسحها في التيمم قد وردت

انه لا يمسحها وكلام الشيخ اسماعيل
 صريح في مسحها الى الارض ظهرا
 وبطنا وسكت عن مسح المقطوعة
 قلت انما سكت عنها لفرضه كلامه
 فيما اذا قطعت من المرفق لا من
 الساعد وكلام المصنف فيما اذا
 قطعت من الساعد والله اعلم
 وكلام الديوان كلام المصنف
 وكلام الشيخ اسماعيل هو الظاهر
 والا احتجنا الى ضربة الثالثة الا
 ان يقال يكفي بالضربة الاولى
 للوجه واليد المقطوعة اعني
 ظاهر ذراعها كما هو ظاهر قوله
 ثم يمسح بها على ظاهر الخ ولم يقل
 ثم يضرب بها الخ حرره بنقل صحيح
 قوله فانه يمسح على عضده الخ
 قلت قياسه ان قطعت يده من
 الرسغين يتيمم على المعصمين
 والذي صرح به في الديوان عدم
 المسح قوله قد وردت بمجمله
 قلت مقتضى كلامه رحمه الله

انه ينبغي ان لا يقتصر على الكوع
بل يبلغ بالمسح الى المرفق مراعات
لمن قال بوجوب مسح المرفق لان
مراعات الخلاف مستحبة ما لم
يؤدى الى مكروه في المذهب وقد
يقال يقتضاه قول ^{الاختلاف} وسبب
ومقتضاه ان القول الثاني
هو المختار عنده على ما تقدم
في الموضوع وقد عبر عنه في
الديوان بالرخصة حرره

مجملة ولم يقع النص عليها
كالوضوء وتنازع العلماء في
تحديد ها وكل منهم قد رجع الى
الراى والقياس وواجبنا عليه
مسح الكف بالراى والقياس
واخبار الآحاد وكان يجب عليه
ان قطع كفه ان يمسح على المعصم
والعضدان قطع يده من المرفق
بدلا منها كما قالوا والله انهم يتيم على
النورة والزرنيخ والتلج والحشيش
عند عدم التراب المتفق عليه

بدلا منه حتى قال بعضهم يتيم على الهوى بدلا من التراب ليكون
على يقين ببراءة ذمته من الامر والله اعلم وان قطعت اصابع
يديه جميعا ولم يبق الا الكفان فانه يتيم بهما وان قطعت احدى
يديه ولم يبق منها الا اقل فانه يتيم بالصحيحة لان الحكم على
الاغلب عند هؤلاء والاصل في هذا ان قطع الاكثر من الكف صارت
يده بمنزلة المقطوعة وان قطع الاقل صارت بمنزلة الصحيحة
والله اعلم واعلم ياخذ مسح وجهه اذا اراد ان يمسحه المتيم من الجبهة الى اسفل
الوجه قياسا على الطهارة الرطبة وان ابتدأ بالمسح من اسفل الوجه الى فوق
فلا بأس عليه وكذلك ان اخذه من جانب الوجه او اخذ المسح من وسط وجهه
حتى انتهى بالمسح على وجهه كله وكذلك ان مسح باحدى يديه من فوق الوجه
ومسح بالآخرى من اسفل حتى التقيتا فان هذا كله يسمى ماسحا ويجزئه
لان التحديد بالشرع في هذا كله معدوم والله اعلم وان يتيم لليدين

قبل الوجه فانه لا يجزيه وقال بعضهم يجزيه وسبب الاختلاف هو سبب اختلافهم في حرف الواو هل توجب الجمع او الترتيب وقد تقدم معنى الاختلاف في هذا في باب الوضوء ولا معنى لاعادته وكذلك الموالاة عندهم في التيمم كالختلافهم في وجوب الموالاة في الوضوء مثل ان يتيمم لوجهه فيمكث ساعة او اكثر ثم يتيمم ليديه فانه ذلك يجزيه عند من لم يوجب الموالاة ما لم يقطع ما بينهما بحديث والله اعلم واختلفوا هل يجب على المتيمم ايصال التراب الى اعضاءه ام لا قال بعضهم يجب وقال آخرون لا يجب وسبب اختلافهم الاشتراك الذي في حرف من في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه فانها ترد في كلام العرب للتبويض وترد لتمييز الجنس فمن ذهب الى انها للتبويض في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه اوجب نقل التراب الى الاعضاء وبعضه هذا القول قياس التيمم على الوضوء ومن ذهب الى انها لتمييز الجنس لم ير النقل واجبا واجاز التيمم على الارض والقاع والحائط ورجح مذهبه بحديث النبي عليه السلام انه ضرب

(مسئلة فيما تمنع به هذه الطهارة)
قولنا اتفقوا على جوازها الخ ذهب الشافعي واحمد وابن المنذر وداود الظاهري واكثر الفقهاء الى انه لا يجوز التيمم الا بتراب طاهر له غبار يتعلق باليد وقال ابو حنيفة ومالك يجوز التيمم بجميع انواع الارض حتى بالصخرة المفسولة وزاد بعض اصحاب مالك فجوز به بكل ما اتصل بالارض من الخشب وغيره وعن مالك في الثلج روايتان فذهب الاوزاعي وسفيان الثوري الى انه يجوز بالثلج وكل ما على الارض واختلف اصحابنا رحمهم الله كخالفهم وحكى ابن عطية عن ابى عالىة وابن كيسان انها اجاز التيمم بالمسك والزعفران والظاهر انها استدلوا بانها تراب الجنة

فانها ترد في كلام العرب للتبويض وترد لتمييز الجنس فمن ذهب الى انها للتبويض في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه اوجب نقل التراب الى الاعضاء وبعضه هذا القول قياس التيمم على الوضوء ومن ذهب الى انها لتمييز الجنس لم ير النقل واجبا واجاز التيمم على الارض والقاع والحائط ورجح مذهبه بحديث النبي عليه السلام انه ضرب

بيديه على الصعيد ونفخ فيها ومسح بها وجهه والله اعلم وبالله
 التوفيق * (مسئلة فيما تصنع به هذه الطهارة) * وذلك انهم
 اتفقوا على جوازها بتراب الحرث الطيب واختلفوا في جوازها بما عدا
 التراب من اجزاء الارض المتولدة منها كالحجارة وغيرها ذهب بعضهم
 الى انه لا يجوز التيمم الا بالتراب وحده وذهب آخرون الى انه يجوز التيمم
 بكل ما صعد على وجه الارض من اجزاءها كالحصى والرمل والتراب
 وزاد آخرون بكل ما يتولد على الارض كالحجارة والنورة والزرنيخ والجص
 والطين والرخام وسبب اختلافهم اشتراك اسم الصعيد في لسان العرب
 فانه مرة تطلقه على التراب الخالص ومرة تطلقه على اجزاء الارض الطاهرة
 وقال ابو محمد رايت اصحابنا يقولون بجزا غير التراب ويعيمونه مقامه
 والنظر يوجب عندي ان التيمم لا يجوز الا بالتراب دون غيره لان الخطاب
 من الله تعالى يدل على ذلك قال الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا
 طيبا والصعيد هو التراب وحده لان اللفظة دلت على ذلك والخبار من
 النبي عليه السلام اما اللفظة قال الشاعر *

قوم حنوطهم الصعيد وغسلهم * نجيح التراب والمردوس تقطف
 واما الخبر فاروى من طريق ابن عباس
 رضى الله عنهما ان النبي عليه السلام
 قال حين سئل عن التيمم جعلت لي
 الارض مسجدا وترايبها طهورا فهذه
 الرواية تمنع التيمم من التيمم بغير
 التراب واعم دلالة الصعيد ان
 يدل على ما تدل عليه الارض لا ان
 يدل على النورة والزرنيخ ولا على

قولك وترايبها طهورا فان قلت
 هذا مفهوم لقب فلا يعول عليه
 كما نص عليه في الاصول قلت
 لم يؤخذ ما ذكر من مفهوم اللقب
 وانما اخذه من الاقتصار في
 مقام البيان والله اعلم
 للصعيد الواقع في الآية

الثلج والحشيش والله اعلم والاشتراك الذي في اسم الطيب ايضا
من احد دواعي الخلاف ولذلك منع بعضهم التيمم على التراب الذي
لا ينبت شبه السجدة والطفل وغيره والطيب عندهم الذي ينبت
لقوله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي خبث لا يخرج
الا نكدا وقيل لا يتيمم الرجل على التراب الذي يسقط من ضربته الاولى
والذين اجازوا الصلاة عليه

قولهم والذين اجازوا الخ جواب عما
يقال كان مقتضى جواز الصلاة عليه
جواز التيمم به اجاب بانه منزلة
منزلة الماء المستعمل فلا تجوز الطهارة
به ومقابل قول هؤلاء يقول لا تجوز
الصلاة عليه فلا يتيمم عليه راجع
قولهم والاصل في هذا الاختلاف
قيل الخلاف جار فيما اذا وجد ثمن
بعض ما يكفيه ولم اره فيما بلغنا من
كتب اصحابنا لكن القياس يقتضيه

اخرجه مخرج الماء المستعمل
الذي يسقط من اعضائه ولا
تجوز به الطهارة واما الموضع
من التراب الذي يتيمم منه ان
تيمم منه دفعة اخرى جاز له
ذلك كما يجوز ان يتوضى مما
بقي في اناءه بعد طهارته ويتطهر
منه دفعة اخرى وكذلك لا
يتيمم بتراب نجس كما لا يتطهر
بماء نجس وكذلك يبيت اهل الذمة
على هذا الحال وكذلك تراب

السرقة لا يتيمم به كما لا يتطهر بماء السرقة وكذلك لا يتيمم على الطين
ولا على التراب اذا كان يجتمع اذا ضمه بيده ولا يفترق اذا ارسله الى الارض
حتى يصل الى الارض كما لا يجوز له ان يتطهر بالماء المضاف وكذلك لا
يجزيه ان يتيمم على قبر كما لا يجوز له ان يصلي عليه لقوله عليه السلام
جعلت لي الارض مسجدا وترايبها طهورا فالموضع الذي لا يصلي
عليه لا يتيمم عليه لهذا الحديث وكذلك ان وضع التراب على

ثوب منجوس او على موضع منجوس وتيم عليه لا يجزيه كما لا يصلح
عليه والله اعلم ويجوز له التيم بالماء وهو ان يغسل وجهه او لا ثم
يغسل يديه والاصل في هذا الاختلاف فهم فيمن لم يجد الماء الا قليلا ولا
يكفي لجميع اعضاءه قال بعضهم يستعمل من الماء ما وجد حيث ما بلغ
وما بقي ليس عليه منه شيء اذا اتى في ذلك على العضوين الوجه واليدين
ذكر هذا عن ابي عبيدة رجه الله وذكر الامام رجه الله في اجوبته
مثل ذلك فقيل ايتيم فقال ليس عليه تيم فان فعل فحسن جميل
وروى ايضا عن جابر بن زيد

رجه الله قال في الجنب الذي
لم يجد من الماء الا قدر ما يتوضا
به قال يتوضا ويجزيه الوضوء
وعن ضمام بن السائب قال
خرجنا حجاجا ومعنا امرأة ثنية
فظهرت من حيضتها ولم يكن
معنا من الماء الا القليل فامرناها
فاستنقت وتوضأت وقدمنا
الى ابي الشعثاء بمكة فاعلمناه
بالذي امرنا به المرأة فقال
اصبتم او قال احسنتم وروى
ايضا عن ابن عباس في الجنب
الذي لم يجد من الماء الا قدر
ما يتوضا به قال يتوضا ويتيم
للجنابة والله اعلم والدليل

قولس فان فعل فحسن جميل
يوافقه الاظهر من مذهب الشافعية
مسند لين بقوله تعالى فلم تجدوا
ماء فتيموا وهذا واجد وبقوله
عليه السلام اذا امرتكم بامر فأتوا
منه ما استطعتم قولس وروى
ايضا عن جابر بن زيد قيل وعلى
الجمع يجب ان يكون استعمال الماء
قبل التيم لئلا يكون متيمما ومعه
ماء ويؤخذ من كلام السائل للامام
مع جوابه لكنه مستحسن
على مذهبه قولس وروى ايضا عن
ابن عباس قلت الظاهر انه لا بد
من التيم للجنابة والحيض كما هو
عند ابن عباس بدليل القول الثاني

معهم ان الله عز وجل لم ينقلنا
الى التيمم الا بعد عدم الماء بالكلية
فمضى كان شئ منه وجب استعماله
قال الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا
اسم شائع في كل الجنس يخرج على
القليل والكثير ماء نكرة مستفرقة
للجنس وقال آخرون متى لم يجد من
الماء ما يكفي لوضوءه فليتيمم
لان الله تعالى لم يتعبدنا الا باحدى
الطهارتين الطهارة بالماء او الطهارة
بالتراب عند عدم ما يكفي لوضوءه
من الماء وذلك معنى قوله عز
وجل فلم تجدوا ماء فتيمموا فان لم
تجدوا من الماء ما تنظرون به
فتيمموا وحمل الآية على ظاهرها
عندى اولى وعلى مذهب الاولين
لا يجوز له العدول الى التراب الا ان
لم يجد الماء بالكلية واما اذا وجد
الماء ولو كان قليلا فان كان قادرا
على استعماله تطهر به او الى حيث

فيبقى الخلاف هل يستعمل ذلك
الماء وان لم يصل به تمام الطهارة
بدليل حديث اذا امرتكم الحديث
او يعدل الى التيمم ولا يستعمله
حرره بنقل صحيح قلت رايت الشيخ
اسماعيل رحمه الله قال واذا وجد
من الماء ما لا يكفي للوضوء لاغتسل
فانه يغسل مذكوره وينزع الخس
من جسده ثم يتوضأ ويتيمم للجناية
ان كان جنبا وان لم يجد ما يتوضأ به
وينزع الخس فليزغ الخس ويتيمم
للوضوء هكذا عند اصحابنا جابر
ابن زيد وغيره رحمهم الله فولى
وقال آخرون يوافق مذهب مالك
وبعض الشافعية مستدلين بانه
يلزم الاول الجمع بين البذل والمبدل
منه ولان العجز عن بعض البذل
كعجزه عن كله ونظيره الهدى
وعتق رقبة في الظهار والقتل

بلغ فان لم يكن قادرا على استعماله تيمم وصلى والله اعلم وان كان في موضع
لا يقدر فيه على الماء ولا على التراب فقل ان له ان ينوى التيمم ويصلى
وقيل من كان في البحر ولم يقدر على الوصول الى الماء فانه يتيمم من تراب

المتاع فان لم يجد فينوي الوضوء في نفسه ويصلي وقيل يتيمم
على الهواء مع نيته وقصده لعدم التراب فاذا قدر على الماء توضأ
واعاد تلك الصلاة وان مضى وقتها لان الدين لا يسقط بمضي الاجل
فالعبادات اولى ان لا تسقط بمضي الوقت ولقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم احق ما اوفيت به دين الله تعالى الا ترى الى النائم والناسي
لا يسقط عنها فرض الصلاة بمضي الوقت وكذلك هذا لا يسقط عنه
الفرض بمضي الوقت لانه صلى على غير طهارة وقال ابو محمد رحمه الله
اذا صلى على ما امكنه وقدر عليه

فقد خرج من العبادة والامر
باعتادتها بعد وجود الماء فرض
ثان ولا يلزمه الا بخبر يجب
التسليم له والله اعلم واما من
اسقط عنه فرض الصلاة ان لم
يجد الماء ولا التراب من المخالفين
احج بقوله عليه السلام لا يقبل
الله صلاة بغير طهور وقالت
قائه لا يكلف بصلاة غير
مقبولة فان الحجة عليه قوله
تعالى اقيموا الصلاة عموما ولا
يسقط هذا الفرض الا بخبر يجب
التسليم له والخبر الذي احج
به يحتمل ان يكون لا يقبل الله
صلاة بغير طهور يعني مع القدرة

قولس وقال ابو محمد ما قاله ابو
محمد رحمه الله هو مذهب المازني
من اصحاب الشافعي وهو اقوى
الاقوال دليلا كما يشير لذلك
المصنف رحمه الله ويؤيده
ما رواه المخالفون في حديث
عائشة رضي الله عنها انهم
صلوا بغير طهارة ولم ينقل انه
صلى الله عليه وسلم امرهم باعادة
تلك الصلاة والله اعلم وقد
نظم المخالفون ما قيل في ذلك
فقال

ومن لم يجد ماء ولا متيها *
* فاربعة الاقوال يحكين مذهبها
يصلي ويقضى عكس ما قال مالك *

عليه فان قال كذلك قوله تعالى
 اقيموا الصلاة يحتمل ان يكون
 اقيموا الصلاة ان كنتم متطهرين
 قيل له فالصلاة فريضة والطهور
 فرض امر بهما جميعا فجبره عن
 احد الفرضين لا يسقط عنه الآخر
 الا ترى انه يصلي بالتوب النجس
 اذ لم يقدر على التوب الطاهر
 فكان عجزه عن التوب الطاهر
 لا يسقط عنه فرض الصلاة
 وكذلك السترة والبقعة
 الطاهرة على هذا الحال والله
 اعلم وبالله التوفيق
 * (مسئلة في نواقض هذه)
 * (الطهارة وهي التيمم)
 فانهم اتفقوا على انه ينقضها
 ما ينقض الاصل الذي هو
 الوضوء مثل ان يتيمم وفي
 جسده نجس او يتيمم ويده
 منجوسان فانه لا يجوز تيممه
 لانه طهارة كما لا يجوز وضوءه
 على النجس والله اعلم وقالت
 آخرون يجوز تيممه واظن

* واصبح يقضي والاداء لاشهيا
 وذيلها بعضهم بقول خامس فقال
 والقابسي ذوالربط يوثق لارضه *
 * بايد ووجه للتيمم مطلقا
 قولك والامر باعادتها الخ قلت
 ويقول له عليه السلام اذا امرتكم
 بامر الحديث وفي البخاري ومسلم
 ان عقد عائشة رضى الله عنها لما
 فقدته صلوا وهم على غير وضوء
 فانزل الله آية التيمم * (فائدة)
 قال ابواسحاق رحمه الله وكل من
 لزمه التيمم وايح له فتيمم وصلى
 فلا اعادة عليه الا في خصلتين
 احدهما ان يكون حضريا يعوزه
 الماء فيخاف فوات الصلاة قبل
 وصول الماء فانه يلزمه التيمم
 وعليه الاعادة وفي قول آخر
 لا اعادة عليه الثاني ان يكون
 واجدا للماء فلا يمكنه استعماله
 الا ان يتناول له قاعوز من يتناوله
 الماء وعنده تراب طاهر فيقدر على
 استعماله ويخاف فوت الصلاة
 قبل ان يقدر على من يتناوله الماء

إذا كان الغالب وجوده فانه يلزمه التيمم وعليه الاعادة اذا قدر والله اعلم وبالله التوفيق
 * (مسئلة في نواقض هذه الطهارة) *
 قولس واصل هذا الاختلاف الخ واصل هذا الخلاف ايضا مبني على انه مبيح اورافع للحدث فان قلنا مبيح بطل لان ما ثبت للضرورة يقدر بقدرها وان قلنا رافع للحدث لم يبطل وهو الذي صدر به الشيخ اسماعيل رحمه الله واما ايجاب تكرار الطلب فلا يدل على ما ذكر لجواز ان يكون تكراره شرطا لبقائه عند عوز المألا لا ابتداء كالمرة الاولى قلت وظاهر كلامهم انه اذا انتقض تيممه الذي هو بديل من الوضوء يجب عليه ان يجد تيممه الذي هو بديل من الحدث الاكبر حرره بنقل صحيح

انهم انما قالوا بجوازه لان التيمم لا يفيد للتيمم طهارة الوضوء وذلك ان الوضوء يجمع نظافة وعبادة ولذلك تؤثرفه الانجاس والتيمم نقص عن رتبة الوضوء في هذه الجهة والله اعلم ومن كان فيه جرح لا يرقى دمه او من ابتلى بالبرودة ولا ينقطع البلل منه او المرأة المستحاضة فان هؤلاء يتيممون لكل صلاة ومنهم من يقول في هؤلاء يجزيم تيمم واحد ما لم يقطعه حدث غير الذي كان فيه والله اعلم واختلف الناس هل ينقض التيمم ارادة الصلاة الثانية ام لا فذهب بعضهم الى ان ارادة الصلاة الثانية تنقض طهارة الاولى وذهب آخرون الى انها لا تنقضها ارادة الصلاة الثانية واصل هذا الاختلاف يدور على شيئين احدهما هل في قوله تعالى يا ايها

الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة محذوف مقدار عني اذا قمتم من النوم او قمتم محدثين او ليس هنالك محذوف فمن رأى انه لا محذوف

هناك قال ظاهر الآية يوجب
الوضوء والتيمم عند القيام
لكل صلاة لكن خصصت من
ذلك السنة الوضوء وبقي
التيمم على أصله والسبب الثاني
هو تكرار الطلب عند دخول وقت
كل صلاة وهو الذي ينبغي أن
يصار إليه على مذهب علماءنا
رحمهم الله ومن لم يتكرر عنده
الطلب وقدر في الآية محذوفا
لم يرادة الصلاة ما ينقض
التيمم وعلى هذا لا يصل اختلافوا
هل يجزئ تيمم واحد إذا جمع
بين الصلاتين أم لا والله أعلم
وكذلك الأفعال التي التيمم
شرط في صحتها عند عدم الماء
على هذا الحال مثل صلاة النفل
وصلاة الجنازة وقراءة القرآن
ومس المصحف واختلفوا أيضا

قولك والسبب الثاني الخ وتقيب
بالمريض الذي لا يقدر على استعمال
الماء قولك وعلى هذا لا يصل
اختلفوا الخ ما اقتضاه كلامه رحمه
الله من وجود الخلاف في صورة
الجمع ينافي ما ذكره الشيخ اسماعيل
رحمه الله حيث قال بعد ذكر أحد
القولين وذهب آخرون إلى أنه يجزئ
التيمم عند كل صلاة إلا أن جمعها
فانه يجزئ تيمم واحد روى هذا
عن الربيع وغيره من أصحابنا ^{العلماء} ^{العلماء}
رحمهم الله والله أعلم قولك وكذلك
الأفعال التي التيمم الخ انظر هل
معناه أنه أن تيمم وصلى الفرض
مثلا ثم أراد فعل شيء ما ذكر
يحتاج إلى تيمم آخر على قول كالصلاة
المفروضة أو معناه أن تيمم لنفل
مثلا ثم تنفل به ثم أراد تنفلا آخر
هل يتيمم بناء على أن ارادة التنفل الثاني
بطل التيمم الأول حرره بنقل صحيح

من المذهب وعند المخالفين الإشارة إلى الأول وصحوا أنه يتنفل وعبارة بعضهم
وجاز جنازة وسنة ومس مصحف وقراءة وطواف وركعتاه بتيمم فرض أو نفل
والظاهر أن المصنف إنما قصد المعنى الأول حرره قولك واختلفوا أيضا هل

وجود الماء الخ ظاهره سواء ضاق
الوقت عن استعماله ام لم يضق
والثاني محل اتفاق والاول محل
خلاف ولم ار لأصحابنا فيه نصا
الا ما يؤخذ من اطلاق كلامهم
رحمهم الله وهل يؤخذ حكمها مما
قالوه اذا وجد الماء وخاف من
استعماله فوات الوقت ايتيم شمس
يستعمل الماء او يستعمل الماء ولو
خاف فوات الوقت قولا فذهب
بعضهم الى انه الخ هو مذهب مالك
والشافعي وفيه خلاف عندهما

هل وجود الماء ينقض التيمم
فقال اصحابنا رحمهم الله ان وجود
الماء حدث ينقض التيمم وذهب
آخرون الى ان الناقض له هو الحدث
لا وجود الماء واصل هذا الخلاف
هل ورود الماء يرفع استحباب
الطهارة التي كانت بالتراب او
يرفع ابتداء الطهارة بالتراب فمن
راى انه انما يرفع ابتداء الطهارة
بالتراب قال لا ينقضها الا الحدث
ومن رأى انه يرفع استحباب
الطهارة بالتراب قال انه ينقضها
والحجة لعلماء نازحهم الله في نقض

التيمم بوجود الماء ما ثبت عن النبي عليه السلام انه قال لعمار انما
يكفيك هكذا ما لم تجد الماء وقوله عليه السلام لا بى ذر رحمه الله فاذا
وجدت الماء فامسسه جللك والامر محمول على الفور فان قال قائل
ان الحديث محتمل لانه يمكن ان يقال قوله عليه السلام ما لم تجد
الماء يفهم منه اذا وجد الماء لم يصح ابتداء هذه الطهارة قيل له قوله
عليه السلام فامسسه جللك يدل على ما قلنا فان قال لما كانت
هذه الطهارة بدلا من الوضوء كان لا ينقضها الا الحدث كالوضوء
قيل له ان التيمم وجود الماء هو حدث خاص به ينقضه لما قدمناه والله اعلم
واتفق القائلون ان وجود الماء ينقضها على انه ينقضها قبل الشروع في الصلاة
وبعد الصلاة واختلفوا هل ينقضها طرء في الصلاة فذهب بعضهم الى انه

ولا ينقض التيمم وجود الماء في الصلاة قالوا وكذلك في الكفارة انه لا ينقطع البذل ولا يخرج منه الا بتمامه مع وجود المبدل منه وكذلك من تزوج امة بوجود الشرطين عدم الطول الى تزويج الحرة وخوف العنة ثم وجد الطول الى تزويج الحرة لم يفسخ نكاح الامة والله اعلم ومن حجة الآخرين اجتمع الناس ان كل ما ايج لاجل الضرر انه يرتفع تحليله بارتفاع الضرر وغير مناسب للشرع ايضا ان يكون شيء واحدا ينقض الطهارة قبل الصلاة ولا ينقضها في الصلاة ومن حجهم ايضا ان جميع الابدال المتفق عليها انه يرتفع حكمها بوجود المبدل منه الا ترى الى المعتدة الصغيرة بالايام ترى الحيض انها ترجع بعد ان دخلت في البذل الى الحيض فتعتمد به وكذلك المتيمم اذا وجد الماء قبل ان يتم الفرض الذي دخل فيه ان يرجع الى الماء والله اعلم واختلف القائلون ايضا بان وجوب الماء ينقض التيمم في حد الناقض قال بعضهم رؤية

وذهب اصحابنا الى النقص والعدول الى الماء وان فرغ من الصلاة ثم وجد الماء فانه يستحب له الاعادة وان خرج الوقت فلا الشيخ اسماعيل رحمه الله ولعل محل ذلك اذا لم يقترن بمانع كعطش ومرض ثم رايت في الشيخ اسماعيل ما يدل على ذلك تأمله ثم رايت الشيخ صريح بالمسئلة بعد ذلك وفي القطع اقوال عند الشافعية الاصح منها انه ان قطعها ليتوضا افضل خروجا من الخلاف والثاني الا فضلك الاستمرار ويحرم القطع والثالث ان يقلب فرضه نفلا ويسلم من ركتين والرابع يجب الاستمرار ويحرم القطع والخامس ان ضاق الوقت حرم والا فلا والله اعلم

ان جميع الابدال المتفق عليها انه يرتفع حكمها بوجود المبدل منه الا ترى الى المعتدة الصغيرة بالايام ترى الحيض انها ترجع بعد ان دخلت في البذل الى الحيض فتعتمد به وكذلك المتيمم اذا وجد الماء قبل ان يتم الفرض الذي دخل فيه ان يرجع الى الماء والله اعلم واختلف القائلون ايضا بان وجوب الماء ينقض التيمم في حد الناقض قال بعضهم رؤية

الماء حدث ينتقض التيمم وقال آخرون انما ينتقض التيمم وجود الماء مع امكان الغسل وسبب اختلافهم عندي ما يدل عليه اسم الوجود من قوله عليه السلام ما لم تجد الماء هل هو وجود رؤية كوجود ان الضالة او وجود قدرة وامكان والنظر يوجب عندي

ان يكون الوجود هاهنا وجود قدرة وامكان لانه لما كانت وجود الماء من غير امكان الغسل يبيح له التيمم كان وجوده ايضا من غير امكان الغسل لا ينتقضه والله اعلم واشترط بعضهم مع امكان الغسل دخول الوقت وعندي انهم انما راعوا في ذلك لما كان عدم الماء قبل الوقت غير مبيح للتيمم ولا

قول من والنظر يوجب عندي الخ في الديوان والرجلان ان تيممنا لعدم الماء ثم اصاب ماء لا يكفي الا احدهما فانه ينتقض تيممهما ومنهم من يقول هما على تيممهما وظاهره سبق اليه احدهما ام لا وعند ابي القاسم من اصحاب مالك ينتقض تيمم السابق منهما والله اعلم

يسمى عادما للماء كان وجود الماء ايضا قبل الوقت غير ناقض للتيمم والله اعلم وكذلك المقيم ان تيمم بالعدو ثم استراح ولم يجد الماء قال بعضهم ينتقض عليه تيممه كما ينتقض تيممه برؤية الماء لان ما يبيح لعله يرتفع تحيله بارتفاع العلة وقال آخرون لا ينتقض تيممه وذلك عندي لما كان عدم الماء يبيح له التيمم مع وجود الصحة كان استراحه من المرض لا ينتقض تيممه الا بوجود الماء مع امكان الغسل والله اعلم وان شك انه تيمم او لا فانه يتييم حتى يكون على اليقين واما ان ايقن بالتيمم فشك انه انتقض عليه ام لا فانه على اليقين من تيممه ولا يرفع الشك ما ثبت باليقين لقوله

عليه السلام اذا شك احدكم
في صلاته فلا ينصرف حتى يسمع
صوتا او يجدر يحا فكان شكه
في الصلاة لا يؤثر في طهارته
وكذلك في غير الصلاة على هذا
الحال والله اعلم *

(باب في احكام النجاسات)
(وما يتعلق بها)

وغسل الجنس واجب لاجل
الصلاة لانه ما موران لا يصلح
الابثوب طاهر وجسد طاهر
وعلى موضع طاهر ويسعه جهل
ذلك كله ما لم تحضر الصلاة فاذا
حضرت فلا يسعه ان يخرج
الوقت الا صلا كما امر بدين طاهر
وثوب طاهر على بقعة طاهرة
والدليل على هذا من الكتاب
والسنة اما الكتاب فقوله تعالى
وشيا بك فطهر وقوله يا بني آدم

(باب في احكام النجاسات)
(وما يتعلق بها)
قولنا النجاسات النجاسة تطلق
بالاشتراك على معنيين احدهما
الصفة القائمة بالشيء المانعة
من الصلاة به او فيه وعرفها
ان عرفة المالك بقوله صفة
حكيمة توجب لموصوفها منع
الصلاة به او فيه وازالتها هو
التطهير قال وهو ازالة الجنس
ورفع مانع الصلاة ويقابلها
الطهارة والثاني الاعيان النجسة
وقد اشار المصنف رحمه الله الى
الاول بقوله وغسل الجنس واجب
لاجل الصلاة والى الثاني بقوله
الآتي مسألة في انواع النجاسات
وعلى قياسها الطهارة والطاهر
وفي تعريف الطهارة بما ذكر
ابحاث وتحقيقات اوردها الرصاع
في شرح حدود ابن عرفة فراجع

قولنا وثوب طاهر الظاهر ان المراد بالثوب ما لا يمس المصلح حاله
الصلاة فيشمل النعل ونحوها والله اعلم قولنا وشيا بك فطهر اي
من النجاسات فان التطهير واجب في الصلاة محبوب في غيرها الخ

بيضاوى قوله فلتعركه من
باب نصر قوله ثم لتتوضعه
من باب ضرب قوله

خذوا زينتكم عند كل مسجد
يعنى عند كل صلاة والزينة
لا تكون مستقذرة ومن السنة
ما روى عنه عليه السلام انه

قال اذا احسب ثوب احد اكن الدم من الحيضة فلتعركه ثم لتتوضعه
بالماء ثم لتصل وما روى انه قال عليه السلام رجلان يعذبان
في القبر اما احدهما فانه لا يستنجي من البول والثاني الذي
يمشي بالنميمة بين الناس وما روى انه صلى الله عليه وسلم
امر ان يصب على بول الاجراني ذنوب من ماء ففذه الاتحاد يث
تدل انه لا تجوز الصلاة الا على بقعة طاهرة وبدن طاهر وثوب
طاهر والله اعلم وكذلك غسل جميع المطعومات كلها فانه واجب
اذا كان يقدر على تطهيرها عند ارادة اكلها لانه ما مور لا ياكل
الاحلال ولا يشرب الاحلال والنخس ليس بحلال لان كل
نخس خبيث وذلك انه صلى الله عليه وسلم سمي البول خبيثا
لقوله لا يصل احدكم وهو يدافع الاخبيثين وكل خبيث حرام لقوله
تعالى الذين يتبعون الرسول النبي الامي الذي يجذونه مكتوبا
عندهم في التوراة والانجيل يا امرهم بالمعروف وهو جميع الطاعة
لله عز وجل فمن عمل بما امر الله به وترك ما نهى عنه فقد عمل
المعروف وبينها هم عن المنكر وهو جميع معاصي الله فمن
عصى الله عز وجل بتضييع ما امر به او بارتكاب ما نهى الله
عنه فقد بدل وترك المعروف وعمل المنكر ويحل لهم الطيبات
وهي جميع الحلالات ويحرم عليهم الخبائث وهي جميع المحرمات
والله اعلم وكذلك غسل جميع الاواني واجب عند ارادة الاستغناء

بها لما روى انه صلى الله عليه وسلم امر ان تغسل انية اهل الذمة
من اهل الكتاب ان احتجج اليها ولما روى انه صلى الله عليه وسلم

من طريق هريرة قال اذا ولغ
الكلب في اناء احدكم فليغسله
سبعاً اولاهن واخرهن
بالتراب والله اعلم والذي
يستحب في ذلك عند اهل المعرفة
ان يحفظ نفسه وثيابه من
النجاسة ما قدر عليه وان
نجس له شئ عجل بغسله عند
وجود الماء او بالمسح في البدن

قولنا اذا ولغ الكلب ولغ
الكلب في الاناء يلغ بفتح اللام
فيها ولو غاف قولنا عند عدم
الماء مفهومه انه اذا وجد
الماء لا يجزئ المسح مع الطلقة
فيما ياتي الا ان يقال بتعطيله
بدليل ما ياتي *

عند عدم الماء ولا ينام الرجل مع نجاسة كانت في ثوبه او في
فراشه او في موضع رقاده او في بدنه ما قدر لثلاثي جده الموت
على غير طهارة واعظم من هذا النائم بالنجاسة لان الارواح اذا
خرجت من الجسد عند النوم عرجت حتى تنتهي الى العرش فتسجد
لرب العالمين الارواح صاحب النجاسة فتزد من باب السماء
والله اعلم وان وصل النجس الى شئ من ماله من جميع المنقل
ماله روح وما ليس له روح واراد ان يبيعه فانه لا يبيعه
حتى يخبر به المشتري بانه نجس وان لم يخبره فهو عيب وغش
يرد به لما قدمناه من تحريم الانجاس لثلاثين ماله من هذه الاشياء
نجس لم يعرف به فيصل به او ينال طعامه او شرابه او مسا
اشبه ذلك الا ما كان من مواضع النجس في الانسان والبهائم
فانه ليس بعيب وليس عليه ان يخبر به لانه معروف

ورخص بعضهم اذا كان النجس في موضع ليس فيه ضرر من
 الاطراف مثل القرن وغيره ان لا يكون عيبا وكذلك في الدور يكون
 النجس عيبا عند البيع في المواضع التي يحتاج فيها الى نفعها
 واستعمالها لما قدمناه والله اعلم واما الكنيف في الدار فليس بعيب
 عند البيع وانما هو من مصالح الدار ولا باس على من دخل الدار باذن
 مثل الضيفان ان يخرجوا حاجتهم فيه بغير اذن صاحب الدار لانه
 لذلك عمل وهذا عندى والله اعلم انما يجري على عادة الناس
 وسيرتهم في الضيفان والكنف والله اعلم ولا يستحب له ان
 يعامل النجس بيده ما دام يجد غير ذلك وكذلك ثيابه على هذا
 الحال الا عند الضرورة ولا يحل له ان ينجس اشياء الناس لان
 ذلك ضرر والمضرب لا يحل وان نجسها فعليه الخلاص من تباعة
 ذلك بالحل او بالفرم الا ما استخصوه من اربعة اشياء ليس عليه
 تباعة ان نجسها مثل الطنفسة وشكل الحمار والمغسل وميلقة
 الكلب وكذلك عند بعضهم راس الاشير وراس المهاز وقاع
 آنية بيت العيال وليقة الحمام ومحاچه ومشرطته وقصرية
 الخراز وما اشبه هذا وعندى والله اعلم انهم انما جعلوا النجس
 هو القاعد في هذه الاشياء وحكموا عليها بالنجس لانها لا تنقل
 من النجس غالبا وربما تنقل ولكن الحكم على الاغلب لا ترى
 الى على حين سئل عن حد شارب الخمر فقال ان شرب سكر وان
 سكر هذى وان هذى افترى وان افترى وجب عليه الحد
 وجعل عليه ثمانين جلدة وربما لا يفترى ولكن الحكم عندهم
 على الاغلب والله اعلم وقال بعضهم انما القاعد في جميع هذه
 الاشياء الطهارة نحتى يتيقن نجاستها والله اعلم فان قال قائل

ولم جعلوا الطنفسة من هذه الاشياء ولم يخصصوا سواها من
 الثياب قيل له والله اعلم ان العادة التجارية في الناس لا يغسلون
 الطنفسة لصعب غسلها وما لا يغسل وخصوصا ان استعمل
 للرقاد الذي هو سبب للكثير من النجاسات فالغالب عليه ان
 يكون نجسا الا ترى الى حديث انس حين ذكر انه صلى الله عليه
 وسلم صلى به هو والعجوز قال انس فعدت الى حصير لنا قد اسود
 من طول ما لبث فنضجته بالماء فتقدم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فصففت انا واليتيم وراءه والعجوز من وراءنا فصلى بركننا
 ركعتين ثم انصرف الا تراه كيف غسل الحصير ولم يذكر انه تيقن
 نجاستها ولكن ذكر انه قد اسود من طول ما لبث والله اعلم وان نجس
 المسجد فقد شددوا في هلاكه

والدليل على هذا قوله تعالى يا ايها
 الذين امنوا انما المشركون نجس
 فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم
 هذا وكذلك المساجد كلها لا تقرب
 بنجس تعظيما لحرمتها وكذلك من
 ينجس الطعام متعمدا فهو هالك
 سواء في هذا الطعام لنفسه او
 لغيره لان تنجيس الطعام اطلاق

* (مسئلة في انواع النجاسات) *
 * (واعيان النجاسات) *
 قولنا في انواع النجاسات الخ
 قال بعض قومنا النجاسة في اللغز
 كل مستقذر وفي الشرع كل عين
 حرم تناولها على الاطلاق في حالة
 الاختيار مع امكانه لا لحرمتها

له وفساد والله لا يحب الفساد ونهى عليه السلام عن تضييع المال
 والله اعلم * (مسئلة في انواع النجاسات واعيان النجاسات) *
 المتفق عليها اربعة ميتة الحيوان ذي الدم الذي ليس من الماء ولحم
 الخنزير باي سبب اتفق ان تذهب حياته والدم نفسه من الحيوان

واستقذارها او ضررها ببدن
او عقل فخرج بالاطلاق ما يباح
قليله كنبات هو سم وبالاختيار
الميتة ونحوها فانه يباح تناولها
عند الاضطرار مع نجاستها في
ذلك الوقت حيث يجب على
اكلها غسل فيه وبامكان التناول
الحجر ونحوه من الاشياء الصلبة
ولا يحتاج الى هذا القيد لان
ما لا يمكن تناوله لا يوصف
بتحريم ولا تحليل ويقول له لا
يحرمها الا آدمى وبلا ضرر
لخشيش والام الضرر الذي
يضر قليله وكثيره والتراب
وبغير المستقذر المني والمخاط
وانظر على قاعدة المذهب قلت
المني عندنا نجس والميتة عند
الاضطرار فيها شيان (فائدة)

الذي ليس من الماء انفصل من
حي او ميت اذا كان مسفوحا
وبول ابن آدم ورجيعه واكثرهم
على نجاسة الحرام الميتة الحيوان
ذي الدم والدليل على نجاستها قوله
تعالى حرمت عليكم الميتة فكل
حرام لعينه نجس واما ميتة الحيوان
الذي لا دم فيه والدليل على طهارتها
ما روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من طريق انش قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا وقع الذباب في اناء
احدكم فامقلوه ثم اخرجوه وفي
بعض الروايات فامقلوه فان في
احد جناحيه داء وفي الآخر شفاء
وانه يقدم الداء ويؤخر الشفاء
وفي الاثر معلوم ان بعضها يموت

قال ابو طاهر في القناطر واعيان النجاسات في الجملة ثلاثة ما نعت
وحيوانات واجزاء حيوانات ثم شرع في بيانها فليراجع فيؤخذ منه
ان النجاسات كلها طاهرة سواء غيبت ام لا فليحذر قول من حرمت
عليكم الميتة اى وتحريم ما ليس بمحترم ولا ضرر فيه يدل على
نباتة واليه اشار المصنف بقوله فكل حرام لعينه الحيوان مراده

بالمية ما زالت حياته بغير ذكاة شرعية ليعم ما مات حتف
 انفه وما لا يؤكل اذا ذبح وما يؤكل اذا اختل فيه شرط من
 شروط التذكية قولنا فكل حرام لعينه نجس هذه كبرى لصغرى
 القياس من الشكل الاول فكانه قال الميتة حرام لعينها وكل
 حرام لعينه نجس والنتيجة الميتة نجسة وحذف الصغرى
 لا نسياق الذهن اليها من دليلها وهو قوله تعالى حرمت الخ
 والكبرى بديهية وانما قيد بقوله لعينه لتطرد الكلية اذ
 الحرمة العارضة تتعلق بالطاهر كمال الغير مثلا والله دره
 ما اعلمه وما امره في صناعة المنطق وغيرها كما يظهر بالتأمل
 في كلامه خصوصا الاصول فرحمه الله ومن علينا ببركاته
 وفهمنا مقاصده وانما نبهت على هذا مع ظهوره لتلايفت جاهل
 فيظن بالشيخ عدم معرفة هذا الفن ويؤخذ من كلامه جواز
 تعلمه والله اعلم بالصواب

من سائر الحيوان الذي لا دم فيه
 واغتنما على ذلك ما لك وامسا
 الشافعي والميتة عنده نجسة
 الاسيتة الا ترى واشمك وبراء
 قولنا والزنبور في القاموس
 الزنبور ذباب لساع وفيه الزنبور
 الحصة المسفار وذباب صغار

من ذلك ولم يقل انه اخسد
 طعاما وليست نذلة الا
 انه لا دم فيه وكذلك كل ما لا
 نفس له سائلة عنده هم لا
 نجس مثل العقرب والزنبور
 والخنفساء والجمل والذرة

قولنا الجمل في القاموس الجمل كسر والجمل الاسود الذي يسمونه الجمل
 والرقيب ودوية وهو المراد هنا قولنا الذرة الذرة صغار
 الجمل وماثر منها ذرة حبة شعير الواحدة ذرة قاسوس

فامر ابو عبيدة بضلعين من اضلاعه فتصبا ثم امر برأحلتيه فزحلت
ثم مرتحتها ولم يصيبها ومن تعلق بعموم الآية قال بنجاسة الميت
ميتة الحيوان البحري الا ان مات بسبب لان الميت مامات من
تلقاء نفسه من غير سبب وقال ليس في حديث جابر دليل على

طهارتها لانه يحتمل ان يكون انما
حل اكلها لهم لاجل الضرورة لنفود
زادهم والله اعلم والدليل مع
اصحابنا رحمهم الله ما روى انه
قال عليه السلام احل لكم ميتتان
ودمان فالميتتان الجراد والسمك
والدمان الطحال والكبد وما روى
انه قال عليه السلام من طريق
ابن عباس رضي الله عنهما حين
سئل عن الوضوء بماء البحر فقال
هو الطهور ماؤه والحل ميتته وكل
ما كان في البحر مما لا يعيش في البر
فحلال ميتته لهذا الحديث وقوله
تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه
ايضا يدل على ذلك وطعامه هو
الطافى عند بعضهم وعند الآخرين

قولنا لانه يحتمل ان يكون الخ
قلت لكن هذا الاحتمال يرد ما
ثبت في رواية قومنا في البخاري
ومسلم في روايته فلما قد مننا
المدينة اتينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فذكرنا ذلك له فقال
هو رزق اخرج الله اليكم
فهل معكم شئ من لحم فتطعمونا
قال فارسلنا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم منه فاكل قولنا
والدليل مع اصحابنا الخ ان قيل
هذا موقوف على ابن عمر فلا يكون
حجة قلت بل هو مرفوع رفعه
ابن ماجه والدارقطني ليكون حجة

ان الضمير من طعامه يعود على الصيد لا عن البحر فعندها لا
يحل من ميتة البحر الامامات بسبب واشترط بعضهم ذكر التسمية
عليه ولعل حجته قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه

فكان صيده عندهم هو ذكاته والله اعلم الا ما كان مثل صورة
الانسان فانه مكروه عندهم وكذلك يلزم صاحب هذا القول ايضا
ان يكون خنزير الماء وكلبه حراما ليصح له اصله ويحريمه على عموم
قوله تعالى ولحم الخنزير وكذلك

قول سريلم صاحب هذا القول
الح اعلم انهم اختلفوا في خنزير الماء
فقال ابن ابي ليلا ومالك والشافعي
والاوزاعي لا باس باكل شئ يكون
في البحر وقال ابو حنيفة واصحابه
لا يؤكل قول سريلم واتفقوا ان الشعر الح

الانسان والكلب وجميع الاسماء
المشتركة بين الحيوان البرية
والحيوان البحرية وورد الشرع
بتحريمها عموما ولكن الصحيح انه
لا بد للخطاب من ظاهر تسبق
النفوس اليه فيحتاج ما دونه
الى قرينة والله اعلم ويكون ورود

اسم الخنزير مطلقا انما يقع على الخنزير البري الا ان وردت معه
قرينة تدل على خنزير الماء والله اعلم والذي يعيش في البر والبحر
عندهم ان مات في الماء لم يفسده وان مات في الطعام افسده
كالضفادع وغيرها والله اعلم واختلفوا ايضا في اجزاء ما اتفقوا
عليه انه ميتة وذلك انهم اتفقوا ان اللحم والشحم والملح والدم
والقيح والصد يد من اجزاء الميتة واتفقوا ان الشعر والوسبر
والصوف ليسوا بميتة واختلفوا في العظم والقرن والظفر هل
ها ميتة ام لا وسبب اختلافهم هل توجد فيهم الحياة ام لا والدليل
على عدم الحياة فيهم وانهم ميتة قوله تعالى قال من يحيى العظام
وهي رميم فعلى هذا القول ان الدباغ لا يؤثر فيهم وهم من اعيان
الميتة وعلى قول الآخرين ان الدباغ يؤثر فيها وليست من اعيان
الانجاس والدليل على هذا القول ما روى من طريق ابن عباس ان

النبي عليه السلام مريشة ميتة كان اعطتها مولاة لميمونة
فقال صلى الله عليه وسلم هذا انتفعتم بجلدها فقيل انها ميتة
فقال صلى الله عليه وسلم انما حرم اكلها فاوقع صلى الله عليه

وسلم التحريم على الذي يؤكل
منها والعظام والقرون ليسوا
بما يؤكل والحس الذي تعتبر به
الحياة ايضا غير موجود في
العظام والقرون والله اعلم
فان قال قائل فالشعر والصوف
والوبر ميتة لوجود النمو
والتغذي فيها فاذا فقد النمو
والتغذي صاروا ميتة
وهو الذي تعتبر به الحياة
عندهم قيل له لما اجتمع الناس
ان ما قطع من البهيمة وهي
حية فهو ميتة لما روى
انه قال عليه السلام ما قطع
من البهيمة وهي حية فهو
ميتة واجمعوا ان الصوف

قالت الشافعية فيما ذكر قولان
اظهرهما النجاسة وعبارة بعضهم
حيث حكمنا بنجاسة الميتة ففي
شعرها وصوفها ووبرها وریشها
قولان اظهرهما كذلك والثاني
انها طاهرة الا في الكلب والخنزير
وفي عظمها طريقان اظهرهما
القطع بنجاسته والثاني
على القولين في الشعر ولعل
المراد اتفاق اصحابنا وفيه
تأمل قوله والحس الذي الخ
واجاب بعضهم بان الحياة ليست
عبارة عما يقتضي الحس والحركة
بل هي عبارة عن كون الحيوان
والنبات صحيحا في مزاجه معتدلا
في حاله غير معرض للفساد

والتعفن والتفريق بدليل قوله تعالى كيف يحيي الارض بعد موتها
وبقوله صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له والاصل
في الاطلاق الحقيقة قوله ان ما قطع من البهيمة الخ يعني اذا

كان حيا واما اذا كان ميتا فهو طاهر وعبارة بعض اصحابنا من اهل
 عمان واما ما يخرج منه اى الانسان فنجس وطاهر فالنجس
 منه الفائط والبول والريج والمني والمذي والودي والدم والقيء
 والطاهر منه الدموع والبصاق والتخام والمخاط والقيح والعلق
 الذى ليس بدم صريح والشعر والجلد الميت والظفر انتهى

ومنه يعلم ان دفاع ما يقال
 ان الجلد الميت اذا قلعه الانسان
 كان القياس ان ينقض الوضوء
 لانه ميتة والله اعلم فوكس
 لا يجوز الانتفاع بها اى ولا
 يحكم بطهارتها وهذا هو
 مشهور مذهب مالك فلا
 يؤثر دغنه طهارة في ظاهره
 ولا باطنه لنجاسة ذاته
 ويرده ايما اهاب دغ فقد
 طهر واما حمل الطهارة على
 اللغوية فليس بصحيح لانه
 يرفع الثقة بحمل اللفظ على
 معناه الشرعى اذا كان له
 معنى لغويا وحمل اللفظ
 على معناه الشرعى واجب

والشعر والوبر اذا قطعوا من
 الحي انهم طاهرون دل ذلك
 انهم ليسوا بميتة ولا يقع عليهم
 اسم ميتة ولو كان كل من فقد
 النمو والتغذى ميتة لكانت
 النباتات والشجر اذا فقد النمو
 والتغذى ميتة والله اعلم
 واختلفوا ايضا في جلود الميتة
 هل يجوز الانتفاع بها ام لا قال
 بعضهم لا يجوز الانتفاع بها
 دغت ام لم تدغ لحديث ابن
 حكيم قال كتب الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وذلك انه
 كتب الى اناس قبل موته بشهر

ما لم تصرفه قرينة وينتفع به عنده مع نجاسته بعد الدغ
 في يابس او ماء فقول المصنف رحمه الله لا ينتفع بها اى

انتفاعا مطلقا اي كليا ورفع الموجبة الكلية لاينا في الموجبة
الجزئية ويحتمل انه اشار الى مذهب احمد بن حنبل فلا حاجة الى
التاويل قول كسر الحديث مهمونة

المتقدم ظاهر الحديث ان الدباغ
يطهره ولا يحتاج الى غسل ووجهه
ان الجلد لا ينجس بالموت وانما
الزهومة التي فيه تنجسه فيدبغ
لازالها كالثوب المتنجس وخالف
الشافعي فقال لا بد من غسله لانه
متنجس بعد الدبغ وفي الحديث رد
عليه اذ حمل اللفظ على حقيقته اولى
من المجاز حرره ثم رايت بعد ذلك
المصنف اختاره * (فائدة) * للناس
في امر الدباغ مذاهب سبعة فوسع
الناس قول الزهري فانه يجوز استعمال
الجلود باسرها قبل الدباغ ويليه قول
داود فانه قال تطهر كلها بالدباغ
ويليه قول مالك فانه قال يطهر

بشرها لا تنتفعوا من الميتة
بأهاب ولا عصب وقال آخرون
يجوز الانتفاع بها الحديث مهمونة
المتقدم وباروي انه قال
عليه السلام ايما هاب دبغ
فقد طهر فعلى هذا الحديث
يحمل حديث ابن حكيم على منع
الانتفاع قبل الدباغ وحديث
مهمونة على اباحة الانتفاع
بعد الدباغ والجمع بين الحديثين
عندى اصح والله اعلم واختلف
القائلون ايضا بجواز الانتفاع
بجلود الميتة بعد الدباغ فيجلود
ميتة السباع هل يطهرها
الدباغ ام لا

ظاهرها دون باطنها ويليه قول ابي حنيفة فانه قال تطهر كلها الا
جلد الخنزير ويليه قول الشافعي فانه قال يطهر الكل الا جلد الكلب
والخنزير ويليه قول الاوزاعي وابي ثور فانهما يقولان يطهر جلد ما
يوكل لحمه فقط ويليه قول احمد بن حنبل فانه قال لا يطهر شئ منها
بالخبر قلت المشهور من مذهب مالك ان الدباغ يبيح الانتفاع بالجلد

ولا يرفع حكم النجاسة وذلك
كالتييم الذي يبيع الصلاة مع بقاء
الحدث وحكى ابن عبد الحكم عن
مالك في المختصر الكبير انه يطهر
بالدباغ ويصلى عليه وبه يستعمل
في المائعات كلها ويجوز بيعه
بشرط ان يبين قولس هل يطهرها
الدباغ ام لا قلت روى اشهب
عن مالك في المستخرجة ان مالا
يوكل لحمه لا يطهر بالدباغ قولس
وسبب اختلافهم الخ هذا لا يظهر
اذ مالك والشافعي وابو حنيفة
وغيرهم يقولون بحرمة السباع
على تفصيل مذكور عندهم ومع
ذلك يقولون بان الدباغ يوثق في
جلد الميتة كل منهم نظر الى عموم
قوله عليه السلام ايما اهاب
دبح فقد طهر الا ان يقال سبب
الاختلاف عند اصحابنا والله اعلم
قولس حرم جلود السباع ليس
فيها دليل اذ يحتمل ان يكون ذلك
قبل الدباغ قولس لحم الخنزير اما

وسبب اختلافهم هل تصح فيهم
الزكاة ام لا فمن كانت عنده
محرمة لعينها كالخنزير كانت
جلودها لا يطهرها الدباغ لعدم
الزكاة فيهم ولما روى انه صلى الله
عليه وسلم حرم جلود السباع
ومن كانت عنده مباحة الاكل
كالانعام قال يجوز الا انتفاع
بجلودها بعد الدباغ اذا كانت
ميتة ومن كانت عنده مكروهة
كانت جلودها مكروهة وجلودها
تابعة للحومها فان قال قائل ليس
قلتم ايما اهاب دبح فقد طهر وهذا
عموم قيل له هذا عموم يراد به
الخصوص وذلك ان جلد الخنزير
خارج من هذا العموم باتفاق منهم
رحمهم الله كقوله تعالى الا ما ذكيتم
والخنزير خارج من عموم الزكاة
باتفاق والله اعلم الثاني من انواع
النجاسات المتفق عليها لحم الخنزير
وذلك ان لحمه وشحمه وجلده

الخنزير فختلف فيه فذهبنا ومذهب الشافعي بنجاسته وذهب

مالك واحدا الى طهارته قولس وشعره خالف فيه مالك فرعم
طهارته ان جز ولو من ميتة وذهب داود الى تحريم لحمه فقط وقوفا

مع ظاهر الآية قولس فهو ميتة
فيه منع بالنسبة للشعر ان جز
عند القائل بطهارته حرره اللحم
الا ان يقال فلما اجمعوا على شعر
غير الخنزير والكلب فمن تمسك
بالجمع عليه ونترك المختلف فيه
قولس توطئة لما سيأتي الخ
قلت يتأمل هذا فان الظاهر من
كلام المصنف ان هنا تلازم بين
الطهارة وحل الاكل وبه صرح
فما تقدم ولعل عند اصحابنا واما
غيرهم فليس بينهما تلازم الا ترى
ان الشافعي يقول بطهارة جميع
الحيوان الا الكلب والخنزير مع انه

وشعره كله نجس محرم الدليل
قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى
الى محرما على طاعم يطعمه الا ان
يكون ميتة او دما مسفوحا او
لحم خنزير فانه رجس وعوده
على اقرب المذكورين وهو الخنزير
اولى من عوده على ابعد المذكورين
وهو اللحم والدليل ايضا ما روى
انه قال عليه السلام بعثت
بقتل الخنزير وازاقة الخمر ولو
كانت الزكاة تعمل في شحمه وسائر
اجزائه غير اللحم لبيته عليه
السلام ولكن لا تعمل الزكاة في
سائر اجزائه كما لا تعمل في اللحم

والمتناول لسائر اجزائه غير اللحم لا يخلو ان يتناوله وهو حي او
يتناوله وهو ميت فان اخذه وهو حي فهو ميتة لقوله عليه السلام
ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة وان اخذه وهو ميتة فهو
ايضا ميتة لعدم الزكاة فيه وقوله وذكراته سواء والله اعلم بها
يلين ذكره في هذا الباب انواع الحيوان المختلف في تحريمه توطئة لما
سياتي ذكره من انواع النجاسات والله اعلم احدها سباع الوحش

وسباع الطير اختلف العلماء فيها قال بعضهم هي محرمة كالخنزير
وحكمها كحكمه وقال بعضهم مكروهة وقال آخرون مباحة وسبب
اختلافهم معارضة ظاهر الكتاب والسنة وذلك ان ظاهر قوله تعالى

قل لا اجد فيها اوحى الى الآية

يدل على ان ما عد المذكورين

مباح وظاهر حديث ابى هريرة

ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال اكل كل ذي ناب من السباع

وذي مخلب من الطير حرام

يدل على تحريمها فمن ذهب مذهب

النسخ او مذهب الترجيح قال

اما بابا بحثها بظاهر الكتاب

واما بتحريمها بظاهر حديث ابى

هريرة واما من حملها على الكراهية

فانه ذهب الى ما روى انه عليه

السلام نهى عن اكل كل ذي

ناب من السباع وذي مخلب

من الطير وحمل النهى على

يحرم عنده البغل والحمار الا اهلى وكل ذى

ناب من السباع ومخلب من الطير على

تفصيل يطول ذكره ومالك يقول بطهارة

كل حي حتى الكلب والخنزير على المشهور

من مذهبه مع انه يقول بتحريم

البغل والفرس والحمار والخنزير

والمكروه سبع وضبع وثعلب وذئب

وهروان وحشيا وفي كراهية القرود

ومنعه قولان على تفصيل مذكور

والظاهر البحرى وان ميتا وطيرا ولو

جلاثة وارذاس مخلب ونعم ووحش

لم يغترس كيربوع وخلود ووسبر

وارنب وقتفود وضربون وحية

امن سمها وشماس الارض قولها

ان ظاهر قوله تعالى الخ الآية ليس

فيها دليل اذ هي مكية قولها وذي مخلب من الطير في القاموس

المخلب بالكسر الظفر خليه بظفره بخلبه ويخلبه جرحه او خدشه

او قطعه كاستخلبه وشقه والفريسة اخذها بخلبه والمخلب

المجل وظفر كن سبع من الماشى والطائر او هو لما يصيد من الطير

الكراهية ليجمع بينه وبين
الآية واختلفوا ايضا في جنس
السباع المحرمة قال بعضهم ما
اكل اللحم فهو سبع وقال آخرون
السبع المحرم هو الذي يعدو
ويساور واما الضبع فان بعض
الفقهاء لا يراها سباعا ويقول
هي نعمة من الغنم وجعلها من
بهيمة الانعام وهي تساور وتعدو
من تعرض لها وتاكل الجيف
ولحوم الموتى وتفرس الغنم
كما يفرس الذئب قال كثير وذكر
ناقة وذفرى كما هل ذبح الخليف
* اصاب فريفة ليل فعائنا
والذبح ذكر الضباع والفريفة
من الغنم التي اضلها صاحبها
فاصابها الذبح فعائت فيها
وعيشته انه ياكل ويقتل ما لا
ياكل وقال آخر يذكر ميتا
وغودرثا وياوتا وبته *
* مذرعة اسم لها قليل
والمذرعة هي الضبع لان لها
خطوطا في ذراعيها والقليل ما كب

والظفر لما لا يصيد قوله يعدو
الح اعم ان العدو انما يكون على
الآدمى والا فتراس عليه وعلى
غيره كالمهر يفترس الفار فالاول
اخص قوله وذفرى الذفر
بالذال المعجمة وهي النقرة التي خلف
اذن الناقة والبعير وهو اول ما
يعرف منهما واشتقاقها من الذفر
بفتحين وهو الراحة الظاهرة
طيبة كانت او غيرها ومن الاول
قوله ومسكه اذفر ومن الثاني
رجل ذفرى له خبث ريج واما
الذفر باهال الدال واسكان الفاء
فهو النتن خاصة قوله كما هل
ذبح كصاحب الحارث او مقدم
اعلا الظهر مما يلي العنق من الثلث
الاعلا وفيه ست فقر وما بين
الكتفين او موصل العنق في
الصلب والذبح بالكسر الذئب
الجرى والفرس الحصان الكبير
وكوكب احمر والعنود ذكر الضباع
الكثير الشعر والانتى بها قاموس
قوله الخليف كذا رايته في النسخة

فراجعت القاموس فلم ارفيه ما
يناسب ثم نظرت في فصل الجيم
فرايته قال في اثناء كلام والسته
تذهب بالاموال كالخليفة وهو
المناسب لما في البيت ثم رايت
بعد ذلك في الصحاح قال والخليف
الطريق بين الجبلين ومنه قولهم
ذبح الخليف كما يقال ذبح عضا
قال الشاعر وذري الخ فصح ما في
النسخة قولس ما روى انه قال
عليه السلام الضبع الخ روى الحاكم
وابوداود من قومنا ان النبي عليه
السلام قال الضبع عبيد فاذا اصابه
المحرم ففيه كبش مسن ويؤكل
قولس وانما كرهها من كرهها ذهب
ابو حنيفة الى تحريمها كالضبع الحيضها
قيل لما اجاز صلى الله عليه وسلم
اكله علمنا ان كل ذي ناب من السباع
ليس من جنس ما اباحه وانما هو من
نوع آخر وهو ما لا غلب عليه العدا
على الانسان والله اعلم وكرهها من
كرهها للحيض قال الجاحظ والذي
يحيض من الحيوان اربعة الادميات

من شعرها ولكن الدليل على
انها مباحة ما روى انه قال
عليه السلام الضبع من الصيد
والله اعلم وكذلك الثعلب عند
بعضهم حلال لما روى ان
بشير اساله سائل عن الثعلب
فقال اصطد واطعمنا ولا
ادري لم ذلك فان كان قد
ياكل الثمار والاعناب ولا يساوي
اصفر جثته وضعفه فالاغلب
عليه اكل اللحم وهو يصيد كلما
تصيد السباع فاذا قوى على
الارنب فرسها وعلى صفار الشاء
اكلها والعرب تجعله سباعا
قال الشاعر

اذا نسبوا لم يعرفوا غير ثعلب *
ايهم ومن شر السباع الثعالب
واما الارنب فانها من بهائم
الوحش لانها تاكل العشب ولا
تصطاد وانما كرهها من كرهها
للحيض ^{والحيض} واما ذوات الخالب من
الطيير فهي سباع الطير شبيهت
بسباع الوحش لانها تصطاد

وتفقر وتاكل اللحم كالعقاب
والصقر والبازي وربما كان
من سباع الطير ما ليس له
مخالب كالنسر لا مخالب له وإنما
له ظفر كظفر الدجاجة وكالغراب
والرخمة فان قال قائل ان هذه
ليست داخله في التحريم لان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما حرم ذوات المخالب قيل له
لم يكن القصد بالتحريم للمخالب
ولا الناب وانما المخالب علم
لسباع الطير كما كان الناب
علما لسباع الوحش لان المخالب
يكون لاكثرها وانما القصد
بالتحريم لما اصطاد وعقر
واكل اللحم وان لم يكن ذا مخالب
والنسر اعظم سباع الطير جثة
واشد هاقوة والغراب سبع
ياكل اللحم ويصيد حشرات
الارض والفار ويسقط مع
الذئب على الجيف والعرب
تدعوها الاصرمين لاجتماعها على
الماكل قال المراد يذكر قلة على صرماء

والارنب والضبع والخفاش ومن
عجيبها انها تكون سنة ذكر او سنة
انثى قولس ^{المخالب} بلسر مخالب في مختصر الصحاح
المخالب بكسر الميم للطائر والسباع
كالظفر للانسان قولس ^{والرخمة}
في القاموس الرخم محركة اللين
الغليظ والعطف والمحبة واللين
يقال القى عليه رحمة ورخمه
وموضع بين الشام ونجد وشعب
مكة وطائر الواحدة بهاء يطلى
بمرارته سم الحية وغيرها والتخير
بجفيف لحمه مطبوخا بخردل سبع
مرات تحل المعقود على النساء
ووضع ريشه من ميامنه بين
رجلي المرأة يسهل ولادتها او ينجر
بزبله يطرد الهوام ويذاب بخل خمر
ويطلى به البرص والله اعلم بالصواب
قولس النسر النسر طائر لا ينسر
الشيء ويقتله الجمع انسر ونسور
وصنم كان لذي الكلاع بارض
حمير وكوكبان الواقع والطائر
قولس على صرماء سميت الارض
صرماء لانقطاعها عن الماء والكلاء

قولس اصرمها اي قطعها
الذئب والغراب سميا بذلك
لانقطاعهما عن الناس قولس
خریت اي دليل الفلاة قولس
البريص اسم نهر يد مشق قولس
طعمة الطعمة المأكلة قولس
قذر القذر ضد النظافة والشئ
المقذرين القذارة * (فائدة)
اجاز مالك اكل الطير كله ما كان
له مخلب وما لم يكن له قال
مالك لا بأس باكل الصرد والهد
ولا اعلم شيئا من الطير يكره اكله
وروى عن مالك انه كره اكل
المخطاف وقال ابو حنيفة والسنانعي
لا يؤكل كل ذي مخلب من الطير
قولس يلتم فراخه جمع كثرة
لفرخ وجمع القلة افراخ وافراخ
قولس ولا يرق في مختصر الصحاح
وزق الطائر فرخه اطعمه بفيه
وبابه رد والزفرقة ترقيت
الطفل وفي القاموس ترقى رمى
الطائر بدرقه واطعمه فرخه

فيها اصرمها وخریت الفلاة
بها دليل * وكانت العرب تغاير
من ياكل لحمه وتوده من الخبائث
قال الشاعر

فالحم الغراب لنا بيزاد *
ولا سرطان انها البريص
وكذلك الرخمة هي اقذر الطير طعمة
لانه تاكل العذرة وتقع مع الغراب
على الجيف والقتلى فان احتج
محتاج بالدجاج وقذر طعمه واكله
اللحم قيل له ليس الدجاج سبعا
لان الاغلب عليه لقط الحب وانما
يقضى باغلب الامور لا ترى انا
قد نسمي الرجل اميا وان كانت
يكتب الحرف والحرفين والحروف
وكذلك العصفور يشبه سباع
الطير لانه يلتم فراخه ولا يرق
وياكل اللحم ويصيد النمل والجراد
الا انه يفارقها بان الاغلب عليه
لقط الحبوب وانه مما يعاشر الناس
ويصاحبهم ولا يحل الا حيث حلوا
فصار شبيهها بالدواجن من الطير

كالزفرقة فيها ويا برقع ويا برقع ويا برقع قولس بالدواجن

في القاموس دجن المكان دجوناً أقام والحمام والشاة وغيرها

الفت وهي داجن جمع دجوت
قولس اختلفوا في الحجر الاهلية
مذهب مالك والشافعي تحريم
اكلها وكذلك البغال والخيل عند
مالك واما الشافعي فيجوز عنده
اكل الخيل ووافق ابو حنيفة مالك
قولس والفيل جمعه فيلة
واقوال وكنيته ابو الجحاج والفيل
المذكور في القرآن كنيته ابو
العباس واسمه محمود والذكر
ينزوا اذا تم خمس سنين وتحمل
الانثى سنتين وهو صاحب
حقد ولسانه مقلوبا ولولا
ذلك لتكلم ويخاف من الهرة
خوفا شديدا قولس الوبر كفتح
الواو وسكون الموحدة قاله
الجوهري دويبة اكبر من ابن

والدجاج والله اعلم الثاني من الحيوان
المختلف في تحريمها ذوات الحوافر
وذلك انهم اختلفوا في الحجر الاهلية
قال بعضهم هي حرام وقال الآخرون
هي مكروهة وقال الآخرون هي
مباحة وسبب اختلافهم معارضة
ظاهر الكتاب وهو قوله تعالى
قل لا اجد فيما اوحى الى محرما
الآية لظاهر الحديث المروي من
طريق علي بن ابي طالب قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن متعة النساء يوم خيبر وعن
اكل لحوم الحجر الاهلية فمن ذهب
الى ظاهر النهي في هذا الحديث قال
بتحريم الحجر الاهلية ومن ذهب
الى ظاهر الآية المتقدمة قال بمباحتها
ومن جمع بين الآية والحديث حمل

النهي على الكراهية وحمل ظاهر الآية على ترك التحريم واما الخيل والبغال
فلم يرد فيها عن النبي عليه السلام خبر ولكنهم تسلكوا بها معسلك
الحرقيا سا عليها ولان البغال فيها اصل من الحجر والزكاة غير ولجة
فيهم وهم جميعا من ذوات الحوافر الخيل والبغال والحير والدليل

على ذلك قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقال في الانعام وذلك لئلا هالهم فنهركوبهم ومنها ياكلون فدل بتخصيصه الخيل والبغال والحمير بالركوب انه لا يحل اكلها لانها لو كانت مباحة الاكل لذكر ذلك كما ذكره في الانعام وكذلك الفيل لانه عندهم من جنس المركوبات فقط والله اعلم

* (الثالث من انواع الحيوانات) *

* (المختلف في تحريمها الهوام

قالوا لم يرد فيها خبر فاشابه المحرمة فهو منها مثل الحيات والاماحي وما اشبهها لانها تاكل اللحم وتعدوا كالسباع وما شابه الحلال فهو منه مثل الوبر والقنفود واليربوع وما اشبههم وموضع الشبه انما هو في الاكثر في ما كملها وذلك ان اليربوع ذو بية ذات اربع قوائم تحتر كالانعام وهي من ذوات الكروش وكذلك ما كان مثلها والله اعلم وقيل ما كانت العرب في الجاهلية من الهوام تستقذره وتعدو من الخبائث فهو حرام وهو الذي تستخبثه النفوس كالخشرات والضفادع والسرطانات والسلحفات والحربا والوزغ وما اشبه ذلك والله اعلم

عرس واصغر من الهرة الوحشية ليس لها ذنب نجلا العين انتهى دميري قولس القنفود ينظر هل لغة او لحن اذ المشهور فيه قنفذ قولس والسرطانات في القاموس والسرطان محرك دابة نهريّة كثيرة النفع ثلاث مثاقيل من رمادها محرقا في قدر نحاس احمر بماء او شراب عظيم النفع من نهشة الكلب الكليب عينه ان علق على محبوم شفى ورجله ان علق على شجرة سقطت ثمرتها من غير علة ومنه الفخر قولس والسلحفات في القاموس السلحفية كبهلنية والسلحفاة والسلحفاء ويقصر والسلحفا مقصورة ساكنة اللام مفتوحة

والدليل على هذا القول قوله تعالى
ويحل لهم الطيبات ويحرم
عليهم الخبائث والله أعلم وحديث
خالد بن الوليد المخزومي يدل
على ان استقذار النفوس ليس
هو سبب التحريم وانما الحرام
ما حرمة الشرع وذلك انه
روى عن ابن عباس رضى الله
عنهما قال قال خالد بن الوليد
المخزومي دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة
فاوتى بضرب محنوذ فاهوى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة اخبرن رسول
الله صلى الله عليه وسلم بما يريد ان ياكل منه فقبل هو ضرب يارسول
الله فرفع يده قال خالد فقلت له يا رسول الله احرام هو قال
لا ولكنه لم يكن بارض قومي فاجدني اعافه قال خالد فاحتزته
واكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر ولو كان مكان
تستقذره النفوس حراما لحرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان قال قائل انما لم يحرمه رسول الله لان العرب تاكله وتستقذره
وانما اعافه عليه السلام لانه لم يكن بارض قومه قيل له قد
روى ان بعض العرب تعافه وتستقذره ويدل على ذلك قول الشاعر
ولو كان سيفي باليمن تباشرت * ضباب الغلام من جمعهم بقتيل
يقول ذلك في قوم ياكلون الضباب يقول لو كان سيفي بيميني
لقتلت منهم قتيلا واستبشرت الضباب بقتله لاستراحت

الحاء والسلفات بكسر السين
وفتح اللام ينفع دما ومرارتها
المصروع والتلطيج بدمها
المفاصل ويقال اذا اشتد
البرد في مكان وكتفت بحيث
يكون يداها ورجلاها الى
الهواء وتترك كذلك لم ينزل
البرد في ذلك الموضع قوله

من صيده اياها وهذا يدل على ان جميع العرب لم يكونوا ياكلون الضياب وروى ايضا ان فقراء الاعراب كانوا ياكلون كل شئ

غير ام حنين والظربان وذلك لنتانتهما وروى ان مدنيا قال لاعرابي ما تاكلون وما تدعون قال ناكل ما دب وما درج الام حنين قال له المدي لتهنا ام حنين العافية فهذا عند يثويه قول من قال الحرام ما حرمه الشرع لا غير والله اعلم وكذلك الحيوان المنهى عن قتلها عند بعضهم مكروهة كالضفدع والصرر والخطاف والله اعلم *

* (الثالث من انواع النجاسات) *

* (المتفق عليها) *

الدم المسفوح من الحيوان البري واختلفوا في دم الحيوان البحري وفي القليل من الحيوان البري واصل اختلافهم في دم السمك اختلافهم في ميتة الحيوان البحري

قولس ام حنين في القاموس في باب النون في فصل الحاء وام حنين كزيد دوية معروفة وربما دخلها الوبجد فيها لا يصير نكرة شاذ قولس الظربان في القاموس في باب الباء في فصل الظاء المشالة الظرب ككفف ما نتأمن الحجارة وحد طرفه والجبل المنبسط او الصغير جمع ظيراب ورجل و فرس للنبي عليه السلام وكلقت القصير الغليظ وكالقطرات دوية كاهرة منتنة كالظربان جمع ظرايين و ظراي قولس واصل اختلافهم في دم السمك الخ يتأمل هذا فان ما العايري طهارة ميتة الحيوان البحري ولو طالت حياته يبر مع انه

يرى نجاسة دمه المسفوح وعبرة بعضهم من النجاسة دم مسفوح وان من السمك على المشهور وكذا عند الشافعي واما عند القائل

بطهارته فقال انه اذا جف ابيض والدم يسود * (فائدة) قال
ابو جعفر الترمذي دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لان بعض
الصحابه شربه مع اطلاده صلى
الله عليه وسلم عليه ولم ينهه بل
قال بعضهم سائر فضائله صلى
الله عليه وسلم طاهرة فان
قلت الحكم بان ميتة السمات
طاهرة ودمه نجس كالمناقض
اجيب بانه لا تناقض اذا يلزم
من طهارة ميتته طهارة دمه
لان المذكي طاهر ودمه نجس
وميتة الآدمي طاهرة على قول
ودمه نجس قولكم

فمن كان عنده ميتة الحيوان البحري
طاهرة كان دمه طاهرا ايضا
قياسا على ميتته ومن كانت عنده
ميتة الحيوان البحري محرمة كان دمه
ايضا محرما والله اعلم واما القليل من
الدم فبسبب اختلافهم فيه هو سبب
اختلافهم في المطلق والمقيد اذا
تعارضوا فمن قضى بالمقيد على المطلق
قال الدم المسفوح هو المحرم ومن
قضى بالمطلق حرم قليل الدم
وكثيره والله اعلم واختلف اصحابنا

في صفة الدم المسفوح قال بعضهم هو ما انتقل من مكانه وسفح
الى غيره واما ما كان ظهوره لا يتعدى الجرح الذي خرج منه فليس
بمسفوح ولو امتلا فم الجرح الذي جرح وكثر وقال بعضهم
المسفوح كل دم خرج رطبا واما دم القروح فلا وهو ان يفيض
الدم من الجرح بالاندفاع من ذاته لا من مستخرج له فان
استخرج به ذباب او غيره ففي ذلك قولان قال بعضهم هو مسفوح
وقال اخرون ليس بمسفوح وكذلك الجرح الذي يكون في المباطن
من الجسد مثل شقاق الرجل والانف والاذن وما اشبه ذلك
قال بعضهم مسفوح هو خروجه من مكانه وقال اخرون ما لم يخرج

من المباطن من الجسد ولو خرج من جرحه داخله والله اعلم وعلى هذا الاصل اختلف العلماء في دم البرغوث والبعوض والقمل والحلقة والقردان ودم القلب والعلق الجاحد قال بعضهم بنجاسة كل ما وقع عليه اسم الدم الا ما قام دليله لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم وذهب آخرون الى طهارة هذه الاشياء وجعلوها من صفة الكبد والطحال والله اعلم وذهب بعض العلماء الى طهارة دم الشهداء وخصوه من الدم المسفوح والدليل على هذا القول ما روى انه قال عليه السلام في الشهداء زملوهم في ثيابهم ودماءهم فان دماءهم تعود مسكا يوم القيامة مع امره صلى الله عليه وسلم بغسل الميت فكان تركه صلى الله عليه وسلم لغسل الشهيد دليلا على طهارة دمه وكذلك كل دم خرج ظلما على هذا الحال والله اعلم واختلفوا فيما يخرج من تحت الجلد من الماء وغيره مثل القيح والصدية قال بعضهم حكمه حكم الدم قياسا عليه وقال آخرون لا ينجس من ذلك الا ما نجسه الشرع وهو الدم الخالص لا غيره والله اعلم وكذلك اختلفوا في المني والمذي

والودي والطهر من النساء قال بعضهم بطهارة هذه الاشياء قياسا على اللبن الخارج من تحت الجلد وانما ينجسوا بمعنى غيرهم وهو خروجهم من مخارج النجس فعلى هذا القول ان امني احد اربع مرات ولم يعقب لذلك بول ان يكون منيه في الرابعة

قولس وكذلك اختلفوا في المني الخ حكى الشيخ اسماعيل رحمه الله الاتفاق على نجاستها وليس كذلك بالنسبة للمني فانه طاهر عند الشافعي وخفية قول عند مالك وامسا المذي والودي فقد حكى بعضهم الاجماع على نجاستها لكن نقض اجماعه برواية عن احمد

ظاهر وقال اخرون بنجاسة هذه الاشياء المذكورة قياسا على
الدم والله اعلم وذلك ان العلماء اتفقوا على نجاسة الدم الخارج
من تحت الجلد وعلى طهارة اللبن الخارج من تحت الجلد واختلفوا
فيما سوى ذلك من القيح والماء والصدید والمني والمذي والودي
وما شبههم قال بعضهم بنجاسته قياسا على الدم وقال بعضهم
بطهارته قياسا على اللبن والله اعلم وبالله التوفيق *

* (الرابع من النجاسات المتفق عليها) * بول ابن آدم ورجيعه

وكذلك بول البهائم كلها عند
اصحابنا نجسة ما يؤكل منها
وما لا يؤكل قياسا على بول ابن
آدم المتفق على نجاسته والدليل
على هذا القياس اتفاق الجميع على
تساوي دمه في النجاسة وكذلك
البول لا تفاقمهما في الشراب الذي
يكون بولا وهو الماء والله اعلم
وقال بعضهم وهو الاقل
بول ما يؤكل لحمه ظاهر واستدل
بحديث الشرف قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اباح للعربيين
قوم من العرب ان يشربوا من
ابوال الابل والبانة مع الضرورة
قالوا ولولم تكن طاهرة لمسا
اباح لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتداوا بها وهو قد

بطهارة الودي قوله بول ابن
آدم اي صغيرا كان او كبيرا
ذكر كان او انثى اكل الطعام او لا
زالت راحته او لا سواء كانت
صحيا او مريضا لا يستقر الماء
في معدته ويبوله بصفته خلافا
لبعض المالكية في بول الصغير
وفيما زالت راحته وفي بول
المريض الذي يبوله بصفته ولا
يستقر الماء في معدته (فائدة)
بول ما لا يؤكل لحمه نجس بالاجماع
خلافا للاوزاعي قوله وقال
بعضهم وهو الاقل هو مذهب مالك

اباح لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتداوا بها وهو قد

نهي عليه السلام ان يتداوى بشئ مما حرم الله عز وجل والصحيح
عندي ان اهل الضرر تحل لهم اشياء محرمة على غيرهم ممن ليس في
حالتهم رخصة من الله تعالى والرخصة لا يقاس عليها والله اعلم وكذلك
الارواث عند بعض الناس اعني

واختاره ابن المنذر وابن خزيمة
والرويانى من الشافعية وكذلك
الاقل من اصحابنا قولهم والرخصة
لا يقاس عليها قلت بل قال
الشافعي انه خبر منسوخ فلا
دليل فيه على ما ذكر قولهم
ارواث الحيوان كلها نجسة وهو
مذهب الشافعي والاصح عنده
في روث السمك والجراد نجاسته
وتغيره بالارواث احسن من
تغير غيره بالعذرة او بالغائط
لهوم الاول للآدمي وغيره
وخصوصها بالآدمي

ارواث الحيوان كلها نجسة قياسا
على روث بنى آدم وعند علماءنا
رحمهم الله ان ارواث الانعام كلها
طاهرة والدليل معهم ما روى ان
الجن شكوا الى النبي عليه السلام
قلة الزاد فقال لهم عليه السلام
كلما مررتم بعظم قد ذكر اسم الله
عليه فهو لكم لحم غريض وكلها
مررتم بروث فهو علف لدوابكم
فقالوا يا رسول الله ان بنى آدم ينجسون
علينا فعند ذلك نهي صلى الله عليه
وسلم ان يستنجى بالعظم والروث
ولو كانت نجسة لما نهي عليه السلام
عن تنجيسها وكذلك جميع ما يؤكل

لحمه عندهم روثه طاهر فهذا يدل ان الارواث تابعة للحوم وقد اختلف
العلماء في ارواث الحيوان قال بعضهم تابعة للحومها فما كان من الحيوان
لحومه مباحا فارواثه طاهرة وما كان لحومه محرمة فارواثه نجسة
محرمة وما كان لحومه مكروهة فارواثه مكروهة وقال بعضهم
ارواثها تابعة لماكلها فما كان من الحيوان ياكل اللحم والجيف والانباس

فأرواه منجوسة كالسباع والجمالة من البهائم والدجاج وما كان من
الحيوان يأكل العشب ويلقط الحبوب فطرحه طاهر فهذا القول عندي
أصح وكذلك عرقها ولعابها تابعة للحومها وقد تقدم ذكر لحومها والاختلاف
فيها ولهذا العلة قدمنا ذكر لحومها وإن كانت العادة جارية عند الفقهاء
أن يذكروا اللحوم عند الذبائح والاطعمة ولكن قدمنا ذلك توطئة لما
ذكرناه من أرواث الحيوان وأعرافها والله أعلم وكذلك القبيء عندهم
نجس لأن كل ما وصل للجوف نجس

قولنا والدليل على نجاسة القبيء الخ
والدليل على نجاسته أيضا ما رواه
أحمد والدارقطني من قومنا من قوله
عليه السلام لعمار إنما تغسل ثوبك
من البول والغائط والمني والدم
والقيء وقد وافقنا على نجاسته الشافعي

والدليل على نجاسة القبيء ما روى
أنه قال عليه السلام الرجيع في
هيبته كالكلب يقيئ ثم يرجع في
قيئه فأخبر عنه عليه السلام أنه
لا يجوز أن يرجع في هيبته كما لا يجوز
أن يرجع في قيئه وقول غيرنا أن
القيء طاهر وهو غير ما خذ به

عندنا والله أعلم فإن قال قائل ما العلة التي من أجلها صار بول بني آدم
ورجيعهم عندك منجوسين فإن كانت العلة عندك لأنها خرجا من الجوف
ولذلك حكمت على القبيء أنه نجس فكانت العلة عندك هي الجوف فيلزمك
على هذا أن تقول بنجاسة أبوال البهائم وأرواثها وقيئها على ما قال به
بعض الناس لتصح علتك وإن كانت علتك التي هي الجوف قاصرة على
بني آدم فقط فيلزمك أن تقول بطهارة أبوال البهائم وأرواثها
وقيئها ولم تطرد علتك لأنك حكمت بطهارة أرواث بعض البهائم
وبنجاسة أرواث بعضها وبنجاسة أبوالها كلها وإذا حكمت بنجاسة
أبوالها فلم تحكم بنجاسة قبيئها الذي هو مختلط ببولها الذي هو

نجس عندك على ما قال به بعض اصحابك وتكون ارواث الانعام
 مستثنات من جميع ما يخرج من الجوف لحديث الجني اذا كانت العلة
 في نجاسة ابوالها الخروج من الجوف كبول بني آدم قيل له والله اعلم
 العلة عندي في نجاسة بول بني آدم ورجيعهم وقيثهم لانها خارجة
 من الجوف مستندرة بالطبع وهاتين علتين حكيت بنجاسة ارواث
 اليها ثم التي تاكل الجيف واللحم مثل السباع وغيرها وبنجاسة
 جميع الايوان وبطهارة ارواث اليها ثم التي تاكل العشب وتلقط
 الحبوب لانها مفارقة لارواث الاخر لا فتراق مطاعها ولا انها غير
 مستندرة بالطبع ولحديث الجني المتقدم وكذلك فيها وما في
 كروشمها في معنى ارواثها واما علة من قال انها مختلطة بابوالها
 المحرمة فان الماء الذي في كروشمها لا يسمى بولا ولا تقع عليه الحرمة
 ما لم يخلص الى الماشاة والله اعلم والخبر ايضا من اعيان الانجاس
 عندهم لانها محرمة عندهم فكل محرم لعينه نجس كالميتة والدم
 ولحم الخنزير والله اعلم وبالله التوفيق * (مسئلة) * واما ما يقو
 من هذه الانجاس مثل الدخان ^{المنجس} بقوم من الخنزير المحرق او من غيره من
 اعيان الانجاس او من الخطب المنجوس او حدث الريح التي تخرج من
 جوف بني آدم ويلاقي الببل منه مثوان استنجى او اغتسل بالماء والغبار
 القائم من الموضع المنجوس فان بعضهم قال القائم من المنجوس منجوس
 وذلك ان ما نجس عينه لا يكون بعضه طاهرا وعند الآخرين
 انه طاهر لان النار احرقت النجس والقائم منه طاهر واعلم انما
 راعوا في هذا ارتفاع اعلام النجاسات التي هي اللون والطعم
 والرائحة وكذلك رماد النجس على هذا الحال والله اعلم وبالله التوفيق
 * (مسئلة) * واختلفوا ايضا في قليل النجاسة قال بعضهم

قليل النجاسة وكثيرها سواء لان ما نجس عينه لا يتبعض وقال
 آخرون قليل النجاسة معفو عنه قياسا على الدم مثل ان وصل
 رشاش البول او غيره من الانجاس ثوب احد وذلك الرشاش
 لو اجتمع لم يفيض فان بعضهم رخص فيه قياسا على الدم واما
 تحديد من حد قليل النجاسة بمقدار الظفر والدرهم فانه غير
 ما خذ به عند اصحابنا رحمهم الله لانه قاسه على مقدار المخرج
 والله اعلم وبالله التوفيق * (مسئلة) * في كيفية تنجيس
 الاشياء الطاهرة اذا لاقتها الاشياء المنجوسة متى يحكم
 بنجاستها * قال بعضهم لا يحكم على الجسد الطاهر بالنجاسة
 اذا لاقى الجسد المنجوس الا ان ظهر عليه اثر النجس ومثل ذلك
 اذا كانا جميعا مبلولين او كان الجسد المنجوس هو المبلول واما اذا
 كان الجسد المنجوس يابس والجسد الطاهر مبلولا فان بعضهم
 ذهب الى نجاسة الجسد الطاهر حيث كان مبلولا وقال آخرون
 ما دام الجسد المنجوس اليابس يجبد اليه فلا ينجس المبلول
 الطاهر بملاقاته اياه وهذا في الانجاس البطيء الرطوبة مثل
 الدم والنظفة والقيء وما اشبههم واما ما كان منها سريع
 الرطوبة مثل البول والماء المنجوس وما كان في معناهم فلا
 مثل ذلك ان جعل يده وهي منجوس بالانجاس السريعة الرطوبة
 في خابية زيت ونزعه ورده في الثانية والثالثة والرابعة فان
 الخوابي كلهن منجوسة اذ لم يمسح يده اولم يلحق وان كانت
 يمسح او يلحق فان الرابعة طاهرة وما بعدها وتنجس الاولى
 والثانية والثالثة وانما صارت الرابعة طاهرة لان مسح يده
 ثلاث مرات يطهرها اذ لم ير عليها اثر النجس قياسا على الماء والله

اعلم وان كانت يده منجوسة بما هو بطيء الرطوبة فان الاولى
ظاهرة على قول بعضهم وما بعد ها منجوس اذ لم يلحق ولم يمسح
يده وان كان يمسح او يلحق فالاول طاهرة كما قدمنا والثانية
والثالثة والرابعة منجوسة وتطهر الخامسة وما بعدها والله
اعلم وقال آخرون بنجاسة الجسد الطاهر اذ لا قال الجسد المنجوس
ولو كانا يابسين وهذا عندى والله اعلم على الاستحاطة لثلا
يكون الجسد الطاهر قد تعلق به شئ من الجسد المنجوس وذلك
انه لما كانت الملاقات تؤثر في الانجاس وتزيلها من اماكنها
بالشرع اعنى بالملاقات المسح وجب ان يكون الشئ الذى مسح
به منجوسا كالدفعة الاولى من الماء الذى لم ترتفع به اثر النجس
بعد والله اعلم وقال بعض لا باس بملاقات اليايسين ولو كان
احدهم منجوسا وهذا القول عندى اصح لانهم جعلوا النجس
قاعدا في مكانه وقعدوا له الطهارة وجعلوا له الحملان في موضع
يمكن فيه وذلك ان الجسد المنجوس تيقنا بنجاسته ولم نتيقن
بانقلاله الى الجسد الطاهر بملاقاته اياه فخن على ما تيقنا
عليه ولا يزيل اليقين الا اليقين مثله ومعنى ذلك ان القاعدا
في الاشياء الطهارة فلا يحكم بنجاستها الا بشهادة عدلين لان
شهادة العدلين حجة وعلى قول بعضهم الامين الواحد يكون
حجة ويقع به العلم او بالرؤية او ما يقوم مقامها عند عدمها وذلك
اذا حصل بوصول النجس الى بدنه او الى شيا به او الى الاشياء الطاهرة
غيرها فليتنظر فان رأى شيئا غسله وان لم ير شيئا فلا شئ عليه
وان كان النجس لا يتبين بالنظر مثل البول او ما كان مثله
اذا طار الى شيا به فليتنظر فان رأى شيئا غسله وان لم يره فليرم

عليه التراب فان لم يتبين له شيء بعد رمى التراب فلا شيء عليه
وهذا في الثياب خاصة والله اعلم وان كان اعنى او في موضع مظلم
مثل الغار وغيره او في الليل ولم تصح الرؤية فليرجع الى المحس
بظاهر يده فان حس شيئا غسله وان لم يحس شيئا فليس عليه
شيء وذلك ان المحس عندهم حجة والله اعلم وان ضيع رمى التراب
في النهار اوضح المحس عند عدم الرؤية مقدار ما ييبس فيه النجس
فنظرا واحس فلم يجد شيئا فانه يغسل ذلك الموضع الذي شك
فيه انه وصل اليه النجس ليكون على براءة ذمته حين ضيع المحس
وقال آخرون ليس عليه غسل حتى يتيقن بوصول النجس اليه لانه
ثم حمل ان انه لم يصل اليه النجس وان كان موضع لا يمكن فيه المحس
ولا الرؤية مثل الماء والزيت وما اشبه ذلك ان شك انه طار اليه
النجس فانه لا يحكم بنجاسته حتى يتيقن بوصول النجس اليه والله
اعلم وكذلك ان احدث بالبلل فسمع ثوبه ذكره فنظر الى البلل فراه
مسوحا فرمى الى ثوبه التراب فلم

* (باب) * في معرفة
الاشياء التي بها تجب ازالة هذه
النجاسات قوله قال بعضهم كل
ظاهر الخ قد وافقنا ابو حنيفة
على ان الطهارة لا تقيد بالماء
المطلق خلا لما لك والشافعي
وعبارة بعض الحنفية يطهر البدن
والثوب بالماء وما ثب من كل الخل
وماء الورد لا الدهن والخف

ير شيئا فانه ثم حمل ان وكذلك الجرح
على هذا الحال والله اعلم وبالله التوفيق
* (باب في معرفة الاشياء التي بها) *
* (تجب ازالة هذه النجاسات) *
* (وكيفية ازالتهما) *
قد اتفق العلماء ان الماء الطاهر يزيل
النجاسات واختلفوا فيما سواه من
المائعات والجمادات قال بعضهم
كل طاهر يزيل النجاسة ما ثب ان كان

بالدلك بنجس ذي جرم جف
والاغسل ومعنى يابس بالفرك
ونحو الكف بالمسح والارض
باليبس وذهاب الاثر لصلاة
لا لتيمم قولك في المكات
القدر ظاهره سواء كان يابسا
او رطبا خلافا لمشهور مذهب
مالك والمراد بالطهارة الشرعية
لا اللغوية خلافا له ايضا
قولك وما روى انه صلى الله
عليه وسلم امر بالا ستجمار يتامل
هذا فان الاستدلال به مشكل
اذ الظاهر انه يطهر المحل حينئذ
بمجرد الاستجمار ويشكل عليه
ما قدمه في الاستجمار وما ياتي
بعده هذا فحيره الا ان يقال
الاستنجاء للسنة او يقال
المراد ان المسح يطهر الابدان
طهارة مطلقة بخلاف الفروج
فانه لا يطهرها طهارة مطلقة
ويتفرع على هذا مسئله وهي

او جامدا وقال اخرون لا تصح
ازالة النجاسات بما سوى الماء
وسبب اختلافهم هل المراد
بغسل النجاسات بالماء اتلاف
عينها او للماء معنى زائد
ليس لغيره فمن ذهب الى ان
الماء معنى زائد ليس لغيره
في غسل النجاسة لم يجز
ازالة النجاسة بما سوى الماء
والدليل على هذا القول قوله تعالى
وينزل عليكم من السماء ماء
ليطهركم به فدليل الخطاب انه
لا يجوز التطهير بغير الماء ومن
حجة الآخرين ان المراد بازالة
النجاسات بالماء اتلاف عينها
ولذلك لم يحنج الى نية ويؤيدها
القول ما روى عن ام سلمة ان
امراة سالتها فقالت اني امرأة
اهيل ذيلي وامشي في المكات
القدر فقال لها رسول الله صلى
الله عليه وسلم يطهره ما بعده
وما روى انه قال عليه السلام
اذا وطئ احدكم الاذى بخفيه فطهرها التراب وما روى انه صلى

الله عليه وسلم امر بالاستحجار والاستحجار في اثرهم ازالة النجوس
بالحجارة الصفراء وما روى ان وفدا من ثقيف اتوا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فنزلوا في المسجد فقيل له يا رسول الله اترك
الانجاس في المسجد فقال صلى الله عليه وسلم ان الارض لا تحمل
خبث بنى آدم وما روى من طريق ابن عباس انه قال عليه السلام
ايما اهاب دبع فقد طهر فهذه الاحاديث تدل على ان ازالة
النجاسات تجوز بما سوى الماء من المسح والزمان والديابغ
وما يكون به زوال العين من الشمس والريح والنار وساير
المائعات والله اعلم فعند علماء تارحهم الله ان ازالة النجاسات
تجوز بالماء وما كان في معناه من جميع المائعات وبالمسح والزمان
وبالنار وبالديابغ اما الماء وما كان في معناه فانه يجزى في جميع
الاشياء المنجوسات الا ما لا

يدرك غسله من المائعات
اذا خالطها النجاسة مثل
اللبن والزيت وما كان في
معناها او ما اختلط مع النجس
ولا يزول مثل الوجوه الثلاثة
المعروفة ما طبخ فيه ومسا
عجن فيه وما خرف فيه ويجزى
الغسل في الثمار كلها والبقول
باصنافها وقالوا من اين دخل
النجس يدخل اليه الماء والله
اعلم واما المسح فانه عندهم

ما اذا استحجروا نقي حيث لم يبق
للنجاسة عين اصله فمرفق
فلا قاتوبه مبلولا هل ينجس
ام لا ستره او يقال ان الحكم المذكور
كان في صدر الاسلام حسره
فولس من الاشياء التي تظهر
سوادها كانت في الاشياء من
الادهان او غيرها وقد وافقنا
على ذلك المشايخ وما كنت في
احد قوليه وقيل الادهان
يجوز تطهيرها وهو قول عندنا

وما لك والشافعي قولك
 يطهر جميع الايدان الخ قف
 على كلام الشيخ اسماعيل رحمه
 الله فانه قال بعد ان ذكر
 المسح ولم يجوزه في الثياب
 ومحل الشعر الخ والمصنف
 اطلق فيمكن ان يقال ان كلام
 المصنف مقيد بذلك حرره
 قلت لكن ربما يخالفه ما
 ذكره المصنف في اليهائم فيكون
 الشيخ ما ش على قول والشيخ
 اسماعيل ما ش على قول فيما
 ذكر من المسائل قلت انظر
 ما تقدم قولك وكذلك
 الحديد والرصاص الخ ظاهره

يطهر جميع الايدان الا الفروج
 والاقدام المشقوقة وكذلك
 جميع اليهائم صغيرها وكبيرها
 يطهرها المسح وكذلك الحديد
 والرصاص والذهب والفضة
 وجميع آنية العود مثل القصاع
 وغيرها مثل الحديد والرصاص
 في قول بعضهم وبالجمل ان
 كل شيء لا ينشف الخس اذا
 وصله فانه يجزى فيه المسح
 وذلك لان المسح انما يستعمل
 في الظواهر والدليل على المسح ما
 روى انه قال عليه السلام
 اذا وطئ الاذى احذكم بخفيه

سواء كانت باردة او محمأة خلا لما ذهب اليه بعض المالكية
 من ان الحديد والخس والرصاص ونحوها اذا اجمت في النار
 وطرحت في الخس او متنجس لا تطهر ووجه طهارتها انها اذا
 اجمت وطفئت في الماء فانها لا تقبل الماء ولا يدخل فيها لان
 الماء يهيج الحرارة التي حصلت بالنار في داخل الحديد فتدفع الماء
 لان طبيعه مضاد لطبع الحرارة لكنه يهيجها الى خارج ذات
 الحديد فاذا انفصلت لا يقبل الحديد بعد ذلك شيئا يدخله
 لكونه جامدا متراصا الاجزاء فلا يكون حينئذ فيها ماء نجس

وهذا على قول الطبايعيين ومن يقول بالكفون والظهور واما
على مذهب غيرهم فليس هناك الا ان الله تعالى ازال حرارة
النار بالماء عادة اجراها الله وقد اشار المصنف رحمه الله الى
ذلك بقوله لا ينشف الخبز حره قوله وحديث الاستحجار

تأمله مع قوله الا المفسر وج
والشقوق راجع ما تقدم في
الاستحجار الا ان يقال انما منع
من الاكتفى للسنة والافقد
كان في صدر الاسلام كافيا
ذلك والله اعلم قوله واما
الزمان الخ في القديم من مذهب
الشافعي قول ان الارض النجسة
تطهر بزوال اثر النجاسة بالشمس
والريح ومرو الزمان قوله
والدليل على هذا ما روى انه
قال عليه السلام ان الارض الخ
بالدليل ما رواه ابو داود من
قوعنا عن ابن عمر انه قال
كنت ابيت في المسجد على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكنت شابا غريبا وكأنت
الكلاب نبول وتقبل وتدبر
في المسجد ولم يكونوا يرشون

فطهرها التراب وحديث الاستحجار
ادل منه في المسح والله اعلم
واما الزمان او الشمس او الريح
فانه يطهر جميع الارض وما
اتصل بها من الحيوان وجميع
ما انبتت الارض قال بعضهم
يطهره الزمان وقال آخرون
لا يطهره والدليل على هذا ما روى
انه قال عليه السلام ان الارض
لا تحمل خبث بني آدم وكذلك
جميع ما انبتت الارض في
حكما وكذلك جميع الحيوانات
عند بعضهم يطهرها الزمان
وبالجملة ان جميع ما ياكل
النجس يطهر بالزمان ولذلك
قالوا ان النار تطهر جميع الارض
وجميع ما يحمل النار لانها تاكل
النجس وتذهب به فهي اقوى

شيئا من ذلك قال الخطابي المالكى الحديث صحيح ولكنه يحمل على
ان الكلاب كانت تبول في مواضعها وتقبل وتدبر في المسجد وفي
تاويله نظر لان آخر الحديث يردده فثبت المدعا والحمد لله قولك
وفي جلود السباع الخ مع قوله الاجلدا الخنزير يدل على ان جلد

الحمار والبغل مثلا ولو على القول
بمحرمتها يطهر بالدباغ وهذا
صحيح وهو ما يقدم في جعله
سبب الخلاف فيما تقدم في السباع
البناء على جواز اكل لحمها وعدم
الجواز وتقدم ما فيه والله اعلم
قولك في كيفية ازالة النجاسة
اعلم ان النجاسة تطلق على كل
من الاعيان التي مر ذكرها
وتطلق ايضا على معنى يوصف
به المحل الذي لا قته عين منها
مع رطوبة في احد الجانبين
كما تقدم تفصيله وهي بهذا
الاعتبار تنقسم الى حكيمية
وهي التي لا تحس لما لا قها محلها
عين ولا اثر كبول جف ولم
يدرك له لون ولا طعم ولا رائحة

من الشمس والريح والله اعلم
واما الدباغ فانه يطهر جميع
جلود مية الحيوان الاجلدا
الخنزير وفي جلود السباع معهم
اختلاف على ما تقدم ذكره
وكذلك القرن والعظم في قولك
بعضهم يطهرون بالدباغ والدليل
على هذا قوله عليه السلام
دباغ الاديم طهارته والله
* (مسئلة في كيفية ازالة)
* (النجاسات بهذه الاشياء) *
اما صفة ازالته بالماء فانه قد
ورد في النضج والغسل والنضج بعد
العرك اما الغسل فلا خلاف انه
عام في جميع انواع النجاسات

والى عينية تفيض الحكيمية والحكيمية يجزى في غسلها ثلاث مرات واما
العينية فلا بد من ازالة العين مع محاولة ازالة اوصافها الثلاثة

وهو افراغ الماء مع الحرك
 باليد واما النضج فهو افراغ
 الماء من غير حرك فقد ورد في
 بول الصبي وذلك ما روى
 عن علي بن ابي طالب قال سئل
 النبي عليه السلام عن بول
 الرضيع فقال ينضج بول الصبي
 ويفسل بول الجارية وما روى
 من طريق ابن عباس ان ام
 قيس بنت محصن اتت بابت
 لها صغير لم ياكل الطعام الى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاجلسه عليه السلام
 في حجره فقال على ثوبه فدعا
 بماء فنضجه بالماء ولم يفسله
 وما روى من حديث انس
 حين ذكر صلاة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ام به
 هو والعجوز وهي جدته

الطعم واللون والريح قول
 جميع انواع النجاسات اي سوى
 ما تقدم من المسائل الثلاثة
 وما قبلها مما تقدم في كلامه رحمه
 الله قول كسر افراغ الماء من غير
 حرك اي بمجرد الرش باليد وعند
 مالك انه الرش باليد وقيل بالغم
 ولا يغمر المحل بالماء خلافا للداودي
 وعند الشافعية هو الرش ولكن
 لا بد فيه من امرار الماء على جميع
 المحل ويشترط مع ذلك المغالبة
 والمكاثرة في احكم الوجهين
 ولا يشترط حريان الماء وتقاطره
 لان ذلك غسل على مذهبهم وهو
 لبول الصبي عند الشافعية كذهبنا
 وعندما لك النضج طهور لما يشك
 فيه فقط غير الارض والماء
 والطعام قول كسر لم ياكل الطعام
 انظر هل مراده لم ياكل الطعام
 قط فلا يشمل الحنك بالتمر ونحوه

اول ولادته والظاهر لا يضر وكذا لو اطعم للتداوى والتبرك
 فيكون المقصود من لم ياكل الطعام للتغذي والظاهر ان
 الحنثي كالطفلة وانظر ما اذا تم الحولين رضاعا

قوله وفرق آخرون الخ
تمسكا بحديث علي واقواما
قيل في حكمة الفرق بينهما ان
النفوس اعلق بالذكر منها
بالاناث فيكثر حمل الذكر
فناسب التخفيف والاكتفاء
بالتضع دفعا للخرج والعسر
وقيل ان بول الصبي من الماء
والطين وبول الجارية من
اللحم والدم لان حواخلقت
من ضلع آدم عليه السلام

مليكة قال انس فقيمت الى
حصير لنا قد اسود من طول
مالبت فنضجته بالماء واختلف
علماء نازحهم الله في النضج
لاي نجاسة هو قال بعضهم
مقصود على بول الطفل الذي
لم ياكل الطعام لحديث ام قيس
المتقدم وفرق آخرون بين الذكر
والانثى لحديث علي المتقدم وقال
آخرون النضج يجزى في غسل
الابوال كلها وما كان في معناها
مثل الماء المنجوس ما دامت رطبة

لحديث الاعرابي الذي بال في المسجد فامر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان يصب عليه ذنوب من ماء والله اعلم غير ان
علماء نازحهم الله قال بعضهم ان المطر الغزير يطهر الثوب
والجساء من النجس جميعا فلا ادري لاي علة قالوا هذا لا ادري
انهم راعوا شدة وقوع المطر على الثوب والبدن فاقتضوه
مقام العرك باليد فيكون على هذا جميع ماله حركة قوية يجزى
في غسل النجاسة من غير امر باليد كجرح البحر ووقوع الميزاب
والله اعلم واما النضج بعد العرك فما روى ان اسما بنت ابى بكر
الصديق رضى الله عنها قالت جاءت امرأة الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فسالتة عن امرأة وقع في ثوبها شيء
من دم الحيضة كيف تصنع فقال لها عليه السلام اذا صاب

ثوب واحد اكن الدم من الحيضة فلتفركه ثم لتنضحه بالماء ثم لتصل وكذلك كل نجس عندهم يضعف غسله وهو رطب مثل النطفة والقيء والغائط فانه لا يغسل من الثوب حتى يبس ويقشر لان ذلك اسهل لازالة عينه غير ان الدم غسله وهو رطب اسهل منه وهو يابس وهذا في الثياب واما الابدان فلا وكذلك ما يصعب غسله عندهم مثل الذي تقيا وفي اضراسه اللحم فان طهارته تصعب قبل زوال ما في اضراسه من اللحم وكذلك الراس الذي فيه الدهن اذا نجس تتعذر طهارته من غير ترتيب وكذلك القديد الذي جعل له الملح المنجوس تصعب طهارته قبل زوال الملح وطعمه منه وكذلك جميع المعول مثل القصاع والفخارات اذا سبق النجس اليها قبل كل

شيء من الاشياء المائعات قال بعضهم يطهر بثلاثة امواه كل ماء يبقى فيه يوما وليلة ثم يراق وقال آخرون ثلاثة امواه يكون كل ماء في الليل ويصب منه في النهار ويقام في الشمس فيكون الليل فيه الماء والنهار في الشمس فارغا من الماء ثلاث مرات وقال آخرون يطهر بماء واحد فيكون

قولس من الاشياء المائعات اي اما اذا كانت النجاسة ليست مائعة فيكفي فيها الاحراق بالنار كما نص عليه الشيخ اسماعيل رحمه الله قولس قال بعضهم يطهر بثلاثة امواه لعله يعني اذا غسل ظاهره قبل كما نص عليه الشيخ اسماعيل ايضا

فيه يوما وليلة وقال آخرون لا تأخذ في ذلك حدا ولكن اصب الماء فيه ثم احكم له بحكم الطهارة بقدر ما يغلب على ظني ان الماء

الظاهر قد بلغ حيث ما بلغت اليه النجاسة قياسا على بول الاعراب
الذي يال في المسجد فاسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
يصب عليه ذنوب من ماء وحكم بطهارته وكذلك قال بعضهم
في صوف المينة لا ينقيه الغسل وانما ينقيه الترتيب في التربة
البيضاء والله اعلم واختلفوا ايضا في العدد هل هو مشروط في
غسل النجاسات ام لا قال بعضهم لاحد في ذلك الازوال العين
مع طمانينة النفس والدليل حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المذي والودي والمني ودم
الحبيضة ودم النفاس نجس لا يصلى بثوب وقع عليه شئ منها
حتى يغسل ويذول اثره فعلق الطهارة بزوال الاثر لا غير وقال
آخرون لا بد من ثلاث مرات مع زوال الاثر وهو اقل ما يطهر
عليه الحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده
في الاثاء حتى يغسلها ثلاثا ولذلك قال بعضهم لا بد من ثلاث
مرات في جميع ما يغسل بالماء حتى قالوا ان البقل اذا سقى بالنجس
يطهره المسقى بالماء ثلاث مرات وكذلك قالوا في اواني الطين
اذا سبق اليها النجس وتوحيها

يجعل فيها الماء ثلاث مرات كل
مرة يوم وليلة وان بقي اثر
النجس بعد الاجتهاد في الغسل
فان بعضهم قال يغيره بماء خالف
لونه وهذا عندى منهم

قولهم فان بعضهم قال يغيره
الح انظر ما اذا توقف زوالها
على اثنان هل يجب شراءها
واستعمالها قلت الظاهر
عدم الوجوب قولهم

استحباب وقال آخرون لا يكلف في ذلك غير الاجتهاد ولكنه

قوله ما اجمعوا عليه ان
من صبيغ الخ قلت هل يؤخذ
من هذا حكم الوشام الذي
يفعله الناس قلت عند الشافعية
لا تصح الصلاة الا بعد ازالته
حرره على قواعد المذهب
ويمكن ان يقال لا بد من ازالته
ان امكنه ذلك والله اعلم

يفسل ما دام النجس ينتقص
وليس عليه ان يقطع ذلك
المكان لان قطعه فساد والله
لا يحب الفساد والدليل على
هذا ما اجمعوا عليه ان من
صبيغ يده بالحناء المنجوس ليس
عليه ان يسلخ جلده لاجل
اثر الصباغ المنجوس حين لم
يزل بالغسل فكان هذا قياسا

عليه والله اعلم وبالله التوفيق * (مسئلة) * وما صفة
المسح الذي يزول به النجس فانهم اختلفوا في ذلك قالوا
بعضهم لاحد في ذلك الا الانقاء لان المراد بالمسح ازالة العين
فاذا زال العين ولو مرة واحدة حكم بطهارته والدليل على
هذا ما روى انه قال عليه السلام اذا وطئ الاذى لم يجز
بخفيه فطهرهما التراب وقال آخرون لا بد ان يمسح بثلاثة
اشياء وهو اقل ما يطهر عليه مع زوال العين قياسا على ما في
حديث الاستحجار الذي امر فيه النبي عليه السلام بثلاثة
احجار وقال آخرون لا ينقي الا بسبعة اشياء يمسح بها في
مذكور في الاستحجار قياسا على غسل الاقدام من ولوي الكلب
سبعاً والله اعلم ولذلك قالوا في الطهارة اذا اتقيا برءا حائضا
سنة وضربه الريح تمسح له احدى سبع خمرينات او غير ذلك
ما تمسح به ويطهره وانما تبدي بمسحه من ناحية واحدة
ولا تنصل الى الناحية الاخرى بالمسح ثم تبدي من الناحية

الاخرى الى الموضع الذى بلغته بالمسح الاول تفعل كذلك
 سبع مرات بسبع خرقات وانما تفعل هكذا لثلاث تنقل النجس
 من موضعه الى موضع آخر وكذلك قالوا فيمن تقيا ولم يجد
 ماء يغسل به فاه فانه يبرق سبع مرات وينقيه ذلك اذا
 زال اثر النجس وطعمه من فيه ومنهم من يقول ثلاث مرات
 وعلى قول بعضهم تجزيه مرة واحدة اذا زال العين والله اعلم
 وكذلك قالوا في صوف الميتة انما يطهره ان يترب في التربة
 البيضاء او غيرها من جميع ما يطهره مثل الجبس والرمل واما
 الرماد والتراب الذى يلتزق به فلا يطهره عندهم واذا اراد
 ان يتربه فانه يدري عليه التراب في الارض ويضربه بالعصا
 ثم يفعل به مثل ذلك في مكان آخر الى سبع مواضع بسبعة
 اعواد ومنهم من يقول يحزيه ثلاث مواضع بثلاثة اعواد ومنهم
 من يقول يحزيه ان يتربه في مكان واحد بعود واحد على اصل
 اختلافهم في المسح ولذلك قالوا يذهب النجس من اليد بمناولة
 الزرع وحصاده والحرق وغيره مما يذهب الاثر وكذلك
 البيت اذا كنس ثلاث مرات او مرة على قول بعضهم وكذلك عندهم
 يذهب النجس من القفيز والاعوية بتفريقها لما فيها من الزيت
 واستقصاءها بتقطير الذى فيها ويذهب بمجاري الببل بعد
 النجس مثل المخاط والريق ويذهب من المبلولات الراشحة من
 الآنية مثل البقال وشبهه والله اعلم والاصل في هذا كله
 ما ذكرنا من اختلافهم في المسح والله اعلم وبالله التوفيق
 * (مسئلة) * واما مقدار الزمان الذى يزول فيه النجس
 فان الاصل فيه ما روى انه قال عليه السلام ان الارض

لا تحمل خبث بنى آدم ولذلك لم يجد بعضهم في ذلك حدا وقال
الارض ما لم ير عليها اثر النجس قائما يحكم بطهارتها وكذلك
البدن عند بعضهم وقال آخرون لا يحكم بطهارة الاشياء حتى
يمر عليها زمان وهذا القول عندى اصح الا ترى انهم لم يحكموا
بطهارتها بزوال الاثر في الغسل والمسح حتى تغسل او تمسح ثلاث
مرات وكذلك هذا واختلفوا في مقدار الزمان قال بعضهم الزمان
اربعون يوما وقال آخرون خمسة عشر يوما وقال آخرون سبعة ايام
وقال آخرون ثلاثة ايام واستعملوا خمسة عشر يوما لما لا نصيبه
الشمس والرياح في الشتاء داخل

قولهم وفي طهارة شارب الخمر
انظره مع قول الشيخ اسما حبل
وعند مشايخنا ان الجلال
الناس الذي يشرب الخمر فقامت
البلل يوما وليلة الخمر الجارية
بينهما الا ان يقال اختاروا الحذر
خلاف ما اختاره هؤلاء

البيوت وسبعة ايام لما نصيبه
الشمس خارجا في الشتاء وفي
الصيف سبعة ايام داخل
وثلاثة ايام خارجا لان الصيف
اقوى في زوال الانجاس من الشتاء
اذ هو احر منه واستعملوا الاربعة
يوما في طهارة الجلالة من الابل
وفي طهارة شارب الخمر من بنى

آدم قالوا بذلك يتحول الى الطهارة بعد تمام الاربعةين يوما لان النجاسة
اذا وقعت في الرحم على الاربعةين يوما تتحول فتصير علقة ثم تتولد
كذلك ولذلك قلنا في الاربعةين يوما في بنى آدم وعندى ان الابل
مثله واما البقرة الجلالة عندهم فعدتها عشرون يوما والشاة
عشرة ايام والنعامة ستة ايام والطاوس خمسة ايام والديجاجة
ثلاثة ايام والحمامة يوم ونصف والله اعلم وحكموا على تغسل

موضع دفن السقط ومعاطن الابل وجلد المشرك بمرو سنة
وكذلك جلود غير المشرك عند بعضهم تطهر بمرو سنة والحصير
عند بعضهم كذلك تطهر بسنة اذا نجست وهذه المدة عندهم
تسمى دهر وهذه المقادير عندى استحسان منهم لان الاصل
في هذا زوال عين النجس * (مسئلة) * واما صفة الدباغ الذى
يحكم به على طهارة جلد الميتة عندهم فهو كل دباغ يدبغ به
الناس وكل عود يصلح للدباغ ويكون الدباغ ايضا بالتمر والتين
والزيتون والرممان والملح عند بعضهم وبالجملة ان كل ما يمنع من
فساد الجلد فهو دباغ واما متى يحكم بطهارته فانه كل ما كان
من الجلود مثل الزق والقربة وما كان من الجلود التى تبسط على
الارض مثل جلود الجمال والبقر وغيرها من الجلود ويجعل فيها
الدباغ داخل مع الماء فانه لا يحكم بطهارتها حتى ترشح الماء من
خارج وما كان من الجلود التى يجعل لها الماء مع الدباغ فى القصرية

او غيرها ويجعلها فى الدباغ فانه لا
يحكم بطهارتها حتى تدبغ لقوله
عليه السلام دباغ الاديم طهارته
ثم انهم اختلفوا فى الدباغ الذى
دبغ فيه جلد الميتة ما حكمه بعد
ما دبغ الجلد قال بعضهم حكمه
الطهارة مع الجلد جميعا والدليل
على هذا قوله عليه السلام دباغ
الاديم طهارته والمجنوس لا يصح
التطهير به وقال آخرون حكمه

قول كسر دباغ الاديم طهارته
فسرع لو كان فى الجلد صوف
او شعر يطهر بالدباغ اذ هو
تابع للجلد وقيل يعمل فيها
وان كانا منفصلين قول كسر
ولعلمهم راعوا فى هذا الخ هذا
ظاهر فى انه يجب الماء فيه
خلا لما ذهب اليه بعض
الشافعية والله اعلم وبالله التوفيق

حكم الشيء المنجوس ولا يطهر الجلد الا بالغسل بعد الدباغ
ولعلمهم راعوا في هذا ان المائعات اذا حكم بنجاستها فلا
ترجع بعد الى الطهارة والله اعلم وهذا القول عندي اصح
على اصل اختلافهم في المائعات اذا حلتها النجاسة ولهذا

المعنى اختلفوا هل يجعل في
هذا الدباغ جلد ميتة اخرى
بعد نزع ما دبع فيه ام لا
والله اعلم

* (كتاب الصلاة ووظائفها) *
اعلم ان الصلاة ركن من
اركان الدين وقاعدة من
قواعد الاسلام بدليل

* (كتاب الصلاة ووظائفها) *
(فائدة) في بعض كتب
المخالفين واتفق على فرض
الخمس ليلة الاسراء في ليلة
سبع وعشرين من ربيع الآخر
قبل الهجرة بسنة وقال
الزهري بعد البعث بخمس سنين
وفي الذخيرة عن ابن رشد

ما معناه كان المفروض قبل الخمس ركعتين غدا واوعشيا
ما كان عليه الصلاة والسلام بمكة تسع سنين ثم فرضت
الخمس ليلة الاسراء واختلفوا في كيفية فرضها فروت عائشة
ركعتين ركعتين ثم اكملت صلاة الحضار ربعا وقال الحسن البصري
وجماعة كانت الزيادة بالمدينة وقال ابن عباس وغيره فرضت
اربعا الا المغرب ثلاثا والفجر ركعتين وهي في اللغة الدعاء وفي
الشرع قيل الركوع والسجود وما يفعل معهما وهو تعريف قاصر
لعدم شموله لصلاة الجنازة بل لو نظر الى ظاهره لم يشمل شيئا
من افرادها ولعدم شموله ايضا لسجود التلاوة وقد اختلف
فيه قيل هو صلاة وقيل ليس بصلاة ويؤخذ الاختلاف عند

صحابنا رحمهم الله من الشيخ اسما عيل رحمه الله ويؤخذ منه
ثمة الخلاف وعرفها بعض المخالفين بقوله قرينة فعلية ذات
احرام وتسليم او سجود فقط فيشمل صلاة الجنازة وسجود
التلاوة لكن ينبغي ان يراد بالاحرام والتسليم ولو بالقلب ليشمل
صلاة المريض الجارية على قلبه وكذا صلاة الاخرى حرره

وقد اطلق في العقيدة على

قوله عليه السلام بنى الاسلام
على خمس على ان يوحد الله
تعالى واقام الصلاة وايتاء
الزكاة وصيام شهر رمضان
وحج بيت الله الحرام من
استطاع اليه سبيلا وبديل
ماروى من طريق ابن عباس
رضي الله عنهما قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الصلاة

السجود الصلاة وفيه تأمل
قولنا على خمس الخ وقع في
بعض روايات المخالفين خمسة
بالماء وكلتا الروايتين صحيحة
والمراد برواية حذف الماء خمس
خصال او دعائم او قواعد او
نحو ذلك والمراد برواية الماء
خمس اركان او اشياء او نحو ذلك

ثم ادالدين فمن ترك الصلاة فقد هدم الايمان فهي واجبة على
كل بالغ صحيح العقل ولا خلاف في ذلك اجده بين احد من المسلمين
وهي بالجملة تنقسم على ثلاثة انواع نوع منها واجبات فرائض
ونوع منها سائنة ونوع منها نوافل اما الواجبات منها فان العلماء
اجمعوا على خمس صلوات واختلفوا في السادسة وهي الوتر
قال بعضهم بوجوبه والزموا تاركه الكفارة وتعلقوا بما روى
انه قال عليه السلام ان الله زاد لكم صلاة سادسة هي خير
لكم من حمر النعم الا انها صلاة الوتر ما بين صلاة العشاء

الآخرة الى طلوع الفجر ويدل ايضا على هذا القول ما روى عن
 جابر بن زيد رضي الله عنه قال الرجم والختان والاستنجاء
 والوتر سنن واجبات اما الوتر فلقوله عليه السلام ان الله
 زاد لكم صلاة سادسة وهي الوتر وتخصيصه ايضا عليه السلام
 بالوقت من بين سائر النوافل يدل على وجوبه اذا اوقات
 ليست من شروط النوافل والله اعلم وقال آخرون الوتر ليس
 بواجب ودليلهم ما روى انه قال عليه السلام لمعاذ بن جبل رضي
 الله عنه لما بعثه الى اليمن ادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله فانهم اجابوا
 اذا فاعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة
 ولم يذكر الوتر وما روى انه قال عليه السلام في حجة الوداع ايها
 الناس لا نبي بعدي ولا امة بعدكم فاعبدوا الله ورسوله
 شهركم وصلوا خمسكم وادوا زكاة اموالكم طيبة بها انفسكم
 واطيعوا ولاة اموركم تدخلوا الجنة ربكم ففي الاثر ان قوله لمعاذ
 فاعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات الى قوله صلوا خمسكم
 دليل على ان الوتر ليس بواجب ويؤيد هذا ما روى انه قال عليه
 السلام ثلاث هن على فريضة وهن لكم تطوع قيام الليل
 والوتر والسواك وهذا القول عندى اصح لقوله تعالى حافظوا
 على الصلوات والصلاة الوسطى والصلاة الوسطى انما تنسب
 الى الخمس دون الست والله اعلم * (مسئلة) * اعلم ان الصلاة
 وجميع وظائف الدين لا تقوم ولا يصح له ثوابها الا باربعة اشياء
 وهي العلم والعمل والنية والورع اما العلم فعلى ثلاثة اقسام
 احدها ان يعلم بوجوب الصلاة وانه مأمور بها وذلك ان يعلم

الصلاة التي قام اليها اعني ان يفرض كل واحدة من الصلوات
 الخمس في وقتها عند حضور فعلها والدليل على هذا قوله تعالى
 اقيموا الصلاة واتوا الزكاة والله تعالى لا يتعبدا بالجهول ولذلك
 وجب عليه ان يعلم واوجب عليه بعضهم مع معرفة الوقت
 معرفة اليوم الذي هو فيه والشهر والسنة في التاريخ وانما
 وجب عليه هذا لانه من تمام العلم وذلك لان معرفته بالصلاة
 التي قام اليها من غير معرفة اليوم غير مفيد للعلم التام لتكرار
 الصلاة في كل يوم وليلة وكذلك معرفته باليوم من غير معرفته
 بالشهر لتكرار الايام وكذلك معرفة الشهر من غير معرفة السنة
 في التاريخ والصحيح عندي والله اعلم ان معرفة السنة والشهر
 غير واجبة عليه لان تكليف معرفة السنة والشهر يصعب على
 كثير من الناس من لا يعرف الحساب ولانه ايضا اذا وجب عليه
 معرفة السنة في التاريخ وجب عليه معرفة التاريخ من غيره
 في التواريخ من سنين العالم والله تعالى لم يكلفنا ذلك الحساب
 والله اعلم الثاني ان يعلم بوجوب الثواب على فعل الصلاة والدليل
 قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها
 الانهار الثالث ان يعلم كيف يمثل الصلاة بوظائفها اعني فرائضها
 وسننها وجميع نواقضها وهذا الفن هو الذي ينبغي ان نشعر
 فيه ان شاد الله ونذكر ما قدر الله ان نذكره واما العمل فهو ينقسم
 ايضا ثلاثة اقسام احدها ان يعمل كما امر وكما وجب عليه وعلى
 ما وجب عليه ان يعلم الثاني ان يرجو في عملها ما عند الله وذلك
 ان ضد الرجاء الاياس فمن لم يرج ما عند الله ايس ولا يابس من
 من ربح الله الا القوم الكافرون واما النية فهي ان يتحرر من

الثالث ان يخاف في تركها عقاب الله وذلك ايضا ضد الخوف والامتنع من لم يخف امن ولا ياب من مكر الله الا القوم الخاسرون

الامر وطاعة الله وذلك ان ينوى بفعله الصلاة اداء الفرض
وطاعة الله عز وجل والتقرب طلب المنزلة عند الله لان الله
وعد المؤمنين على فعلهم الطاعة الجنة والله اعلم والدليل على
وجوب النية قوله تعالى وما امر والا ليعبدوا الله مخلصين
له الدين والاخلاص هو النية لله وهو ان يخلص عمله من جميع
الشوائب ويخلصه الله عز وجل والله اعلم واما الورع فهو ان
يتورع عن جميع محارم الله وعن جميع ما نهى عن العمل في حال
الصلاة وهذه القوائم المذكورة التي هي العلم والعمل والنية
والورع داخلة في جميع الفروض وفي جميع خصال الدين فتأمل
هذا فانه بين ان شاء الله فلنرجع الى تعريف كيفية الصلاة
بوظائفها وهو الذي عليه المدار ان شاء الله والله اعلم وبالله
التوفيق * (باب في اوقات الصلاة) * والاصل في

انه واجب عليه ما موزع ويتقرب بفعله الى الله عز وجل

هذا الباب قوله تعالى ان
الصلاة كانت على المؤمنين
كتابا موقوتا وهي معروفة
عند المسلمين وقد بينها
رسول الله صلى الله عليه وسلم
جعل لكل صلاة وقتا وبلغنا

* (باب في اوقات الصلاة) *
فوق في اوقات الح الاوقات
جمع وقت وهو في اللغة مطلق
الزمان وفي العرف الزمان المقدر
للعادة شرعا وينقسم الى وقت
اختياري وضروري فالاختياري

ما لم ينه عن تاخير العادة عنه او اليه والضروري ما نهى عن
تاخير العادة اليه فلا تنافي بين الاداء والعصيان ويؤخذ مما
ذكره في الحائض اذا طهرت وقد بقي لغروب الشمس مقدار
اربعة ركعات وجبت العصر فقط وان بقي مقدار خمس ركعات

وجبتا أي الظهر والعصر معا
وكذا الصبي إذا بلغ والكافر إذا
أسلم وفي السير قال أبو سفيان
أفتى الربيع لامرأة سألت والدتي
وكانت والدتي تحت الربيع عن
اشتغل عن الظهر إلى العصر
قال يعتق رقبة قالت لا يجد
قال يصوم شهرين قالت فعلت
غير مرة قال فلتصم لكل مرة
شهرين وقيل إن بقي للغروب
ركعة فالصلواتان معا عليها
أي هي وما يجمع معها قول
فأما الفقيه المشهور إن ما بعد
الزوال فيئ وما قبله ظلت
* (فائدة) * الصحيح أن جميع
وقته وقت الأداء ووافقنا
على ذلك جمهور المخالفين وقال
بعض الوجوب يختص بأول
الوقت فإن آخره كان قضاء
وقال بعض مختص بآخره فإن
قدم فنفل يسقط الفرض به
وقال الباقلاني يجب عليه إيقاع
الفعل في الوقت أو العزم على

أن جبريل عليه السلام أتى
النبي عليه السلام في وقت فاء
الفقيه قدر الشراك فصلى به
الظهر ثم صلى به العصر في وقت
كان ظل كل شيء مثله ثم صلى
به المغرب حين غابت الشمس
ثم صلى به العتمة حين غاب
الشفق ثم صلى به الغداة حين
طلع الفجر ثم جاءه مرة أخرى
فصلى به الظهر في وقت كان
ظل كل شيء مثله ثم صلى به
العصر في وقت كان ظل كل
شيء مثليه ثم صلى به المغرب
عند غياب الشفق ثم صلى به
العتمة عند ثلث الليل ثم صلى
به الغداة عندما أحر الفجر
ودني وقت طلوع الشمس
وروى أن رجلا أتى النبي عليه
السلام فسأله عن الاوقات
فأمره أن يصلي معهم فصلى
به رسول الله صلى الله عليه
وسلم الظهر حين زالت الشمس
ثم صلى به العصر حين ذهب

وقت الظهر ثم صلى به المغرب
حين غابت الشمس ثم صلى
به العتمة حين غاب الشفق
ثم صلى به الفجر حين انفجر
الصبح وفي اليوم الثاني صلى به
الظهر حين ابرد وكاد وقت
الظهر يفوت وصلى به العصر
قبل غروب الشمس وصلى به
المغرب قبل ان يغيب الشفق
وصلى به العتمة قبل ثلث
الليل او نصفه وصلى به الفجر
قبل ان تطلع الشمس ثم قال
للسائل الصلاة ما بين الوقتين
والله اعلم وفي هذا ما يدل على
الافاق اوقات الصلاة واول
وقت الظهر الذي لا يجوز قبله
هو الزوال لما روى انه صلى الله
عليه وسلم صلى الظهر حين زالت
الشمس وتحدث امامه جبريل
المتقدم الذي صلى به عليه السلام
الظهر في اليوم الاول حين مالت

على ايقاعه في كل جزء من اجزاء
الوقت فاذا لم يبق الا مقدار
الفعل في الوقت تعين الفعل
وقيل غير ذلك فقولنا واول
وقت الظهر الظهر مشتقة من
الظهيرة وهي شدة الحر كانت
وقت ظهور زميل الشمس او غاية
ارتفاعه فكان وقتها اظهر
الافاق بسبب النظر وتسمى
الاولى اذ هي اول صلاة صلاها
جبريل عليه السلام بالنبى عليه
السلام واذ لك بيد العلماء بها
«(فاشدة)» الشمس في السماء
الرابعة وهي افضل من الفجر قال
الامام فخر الدين وهي تقطع في
خطوة الفرس في شدة عدوها
عشرة الاف فرسخ قولها الزوال
هذا اوله وآخره صيرورة مثل
طول الشخص بغير ظل الزوال
كما سيأتي قولنا وكبد السماء وسطها

الشمس قدر الشراك والزوال هو انحطاط الشمس عن كبد السماء
الى جانب الغربي وكبد السماء وسطها الذي تقوم فيه الشمس

عند الزوال ويقال عند انحطاطها زالت ومالت واما قوله حين
مالت الشمس قدر الشراك يريد انها زالت فصار للشخص فيئ
يسير قدر الشراك وليس يكون هذا في كل بلد وانما يكون في البلدان
التي ينتقل فيها الظل عند زوال الشمس ولا يكون للشخص فيئ
اصلا واحسب الحجاز وما يليها كذلك قال الشاعر *

اذا زوال الحادي المطي الغيبا * وانتقل الظل فصار جوربا
وقال الاعراب خرجنا حفاة والشمس في قلب السماء حين انتقل
كل شئ ظله وما زادنا الا التوكل

وما مطيانا الا الارجل حتى لحقنا
القوم واما البلدان التي تزول
فيه الشمس وللشخص ظل فانه
يعرف قدر الظل الذي زالت عليه
الشمس فاذا زاد عليه مثل ظل
الشخص فذلك آخر وقت الظهر
فان زاد عليه مثلا طول الشخص
فذلك آخر وقت العصر ويستدل

ففي التعبير بكبد السماء مجازا
الكبد انما هو الحيوان فقط قوله
واحسب الحجاز الخ قيل مكة وزيد
وفي عبارة بعضهم صنعوا اليمن
لا يكون للشخص فيها ظل الزوال
مرتين في السنة وبالمدينة الشريفة
وهو اطول يوم فيها

على دخول وقت الظهر ايضا في الشتاء ان تستقبل القبلة وتغض عينك
اليمنى فان لم تر الشمس فصل الظهر واستقبال القبلة هو ان تجعل
بنات نعش الصغيرى بين كفيك وتستقبل القبلة وليستدل ايضا
على وقت الظهر في الشتاء بقطع الشمس من السماء الاكثر في سيرها
واما العصر فانه يستدل عليه اذا استقبل القبلة فضربت الشمس
في العظم الذي قدام الاذن في الشتاء وفي الصيف في العظم الذي خلف
الاذن لان الشمس في الشتاء تكون هابطة في الجنوب وفي الصيف

بخلافه ويستدل ايضا على العصر ان استقبال الشمس وضربته
 حرارتها بين الحاجبين سواء هذا في الشتاء والصيف والله اعلم
 وهذا كله عندى على التقريب واقرب من هذا كله عندى ان
 تاخذ عودا معتدلا وتوقفه في مكان مستو وتنظر الى ظله ما دام
 ينقص فاذا وقف ظله ولم ينقص فخط على طرفه خطا مستديرا
 به اعنى بالعود فاذا رايت طرف الظل قد نزل في الخط خارجا منه
 فصل الظهر واذا زاد الظل على هذا المقدار سبعة اقدام وهو طول
 القامة فصل العصر الحديث امامة جبريل المتقدم وعندى والله
 اعلم انه يجوز ان يصلى الظهر على اربعة اقدام في النصف من
 اشتينبر ثم تزيد قدما واحدا في كل خمسة عشر يوما حتى تصلى
 على عشرة اقدام في النصف من دجنبر وذلك حين ترجع
 الشمس وياخذ النهار في الزيادة والليل في النقصان ثم بعد ذلك
 تنقص في كل خمسة عشر يوما قدما واحدا حتى تصلى على اربعة
 اقدام في النصف من مارس وذلك حين يستوى الليل والنهار
 ثم بعد ذلك تنقص في كل شهر قدما واحدا حتى تصلى الظهر
 على قدم واحد في النصف من يونيو وذلك عند رجوع الشمس
 وياخذ الليل من النهار ثم تزيد في كل شهر قدما واحدا حتى
 تصلى الظهر على اربعة اقدام في النصف من اشتينبر كما قدمنا
 وان شئت ان تعرف ما يزيد وما ينقص في كل يوم فاقسم
 القدم على اثني عشر اصبعاً واقسم الاصبع على خمس حبات
 واعط لكل يوم في الشتاء اربع حبات ولكل يوم في الصيف
 حبتين اعنى من الخمسة عشر يوما في الشتاء ومن الشهر في
 الصيف والله اعلم واما آخر وقت العصر فانهم اختلفوا

فيه قال بعضهم اذا صار ظل كل شيء مثليه بعد القدر الذي
 زالت عليه الشمس الحديث امامة جبريل المتقدم وقال
 آخرون وقت العصر عند اصفرار الشمس لما روى انه قال
 عليه السلام في العصر ما لم تصفر الشمس ولما روى من طريق
 عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يصلي العصر
 والشمس في حجرتها قبل ان تظهر اي قبل ان تخرج وظاهر هذا
 الحديث انه كان عليه السلام يصلي العصر قبل ان تصفر الشمس
 وقال آخرون اصفرار الشمس غيوب قرن منها واستدلوا بحديث
 ابي هريرة ان النبي عليه السلام قال من ادرك من الصبح
 ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك من
 العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر واستدلوا
 ايضا بقوله تعالى اقم الصلاة طرفي النهار وقوله طرفي
 النهار يدل على بقاء وقتها الى غيوب الشمس والله اعلم وقال
 بعض اصحابنا الظهر والعصر مشتركان في الوقت وكذلك
 في المغرب والعشاء والدليل على هذا القول حديث ابن عباس
 قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء جميعا من غير خوف ولا سفر ولا سحاب ولا مطر
 ويؤيد هذا الحديث ما روى انه قال عليه السلام في قوله عز
 وجل اقم الصلاة لدلوك الشمس قال يعني بدلك الشمس
 الظهر والعصر الى غسق الليل يعني المغرب والعشاء وقرآن
 الفجر يعني صلاة الفجر هذا ما روى عنه عليه السلام دليل
 على اشتراك وقت الظهر والعصر فكذلك المغرب والعشاء
 والدليل ايضا قوله تبارك وتعالى فسبح بحمد ربك معناه فصل

بامر ربك قبل طلوع الشمس يعني صلاة الصبح وقبل غروبها
يعني صلاة العصر والاولى ذكرها جميعا لانهما مقر ونشأت
في الوقت ومن آناء الليل يعني ساعة الليل فسيح يقول فصل
له المغرب والعشاء فذكرها جميعا واطراف النهار يعني صلاة
الصبح والعصر كرر عليهما والله اعلم واما وقت المغرب فمن حين
تغرب الشمس الى ان يغيب الشفق الاحمر والدليل ما روى انه قال
عليه السلام المغرب من حين تغرب الشمس الى ان يغيب الشفق
وقال آخرون المغرب من حين تغرب الشمس الى ان يغيب الشفق
الابيض وسبب اختلافهم اشتراك اسم الشفق في لسان العرب

وذلك انه يقع على الاحمر ويقع
على الابيض كما ان الفجر فجران
الابيض والاحمر كذلك الشفق
شفقان والصحيح ان وقت
المغرب ما لم يغرب الشفق الاحمر
لانه لو اراد الثاني وهو الابيض
لقال الشفقان والدليل ايضا

قولنا الثاني وهو الابيض الخ
قلت فيه تأمل اذ المعروف في
اللغة انه اي الشفق الحرة كما
ذكره الجوهري وغيره لكن
القول بالاشتراك اصح فليعتمد

انه اراد الاحمر ما روى انه قال عليه السلام المغرب ما لم تذهب
حرة الشفق وقال آخرون وقت المغرب غير موسع وله وقت
واحد ويدل على هذا ما روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قعد بها حتى كانت ثلاثة اثلثة انجم فاعتق ثلاثة اعبد ويدل ايضا
على هذا ما روى انه قال عليه السلام لا تزال طائفة من امتي
على الفطرة ما صلوا صلاة المغرب قبل ان يروا النجوم ويستدل
على وقت المغرب بطلوع الليل من المشرق وتعرضه الى القبلة

او اذا لم يعرف موضع مغيب الشمس من غيره او اذا نظرت الى القمر
وله شعاع او اذا كان للنار في البيت ضوء والله اعلم واما وقت
العشاء فمن حين يغيب الشفق الى ثلث الليل لحديث امامة جبريل
المتقدم وقال آخرون آخر وقت العشاء نصف الليل لما روى
انه قال عليه السلام صلاة العشاء من حين يغيب الشفق الى
ثلث الليل او قال الى نصف الليل وقال آخرون وقت العشاء
طلوع الفجر والدليل ما روى انه قال عليه السلام ليس في النوم
تفريط انما التفريط في اليقظة ان يؤخر احدى الصلوات حتى
ياتي وقت الاخرى واهل هذا الرأي قالوا اتفق الجميع ان طلوع الفجر
يخرج به وقت العشاء واختلفوا هل يخرج قبله فتمسكنا بما
اجمعوا عليه عند التعارض ويقال لاهل هذا الرأي فنحن اولى
بالاجماع منكم وذلك انا قد اجمعنا نحن وانتم ان من صلى قبل ثلث
الليل او نصفه فقد صلى في الوقت المأمور فيه واختلفنا فيمن صلى
بعد نصف الليل هل صلى في

قولنا وقال آخرون المغرب
والعشاء مشتركان في الوقت
اي الوقت الاختياري بدليل قوله
كما قدمنا في الاولى والعصر والذي
تحصل من كلام ابي طاهر انهم
اختلفوا في الزمان الذي اشتركت
فيه الاولى والعصر فقيل في
آخر القائمة الاولى بقدر ما
توقع فيه احدى الصلاتين

الوقت ام لا فنحن على ما اجمعنا
عليه والله المستعان وقال آخرون
المغرب والعشاء مشتركان في
الوقت كما قدمنا في الاولى والعصر
والله اعلم واما وقت صلاة الصبح
فمن حين يطلع الفجر الصادق
الى طلوع الشمس ما روى انه
قال عليه السلام صلاة الفجر
ما لم تطلع الشمس اعلم ان الفجر

فجران الفجر الاول هو المستطيل
الذي يشبه بذب السرحان
وانما شبه بذب السرحان
لانه مستدق صاعد في غير
اعتراض وهو الفجر الكاذب
الذي لا يحلل شيئا ولا يحرمه
والفجر الثاني هو المستطير
المصادق سمي مستطيرا لانه
مستعرض منتشر في الافق
وكل شيء انتشر فقد استطار
قال حسان الشاعسر
لهان على سرات بنى لوى *
* حريق بالفويره مستطير
ويقال للفجر الثاني المصادق
والمصدق لانه صدقك على
الصبح وبينه لك قال ابو ذؤيب
شغف الحلاب الضارب اقواده *
* فاذا راي الصبح المصدق يغزع
اعلم ان الوقت المختار من هذه

وقيل في اول القائمة الثانية
وعلى قياسه في المغرب والعشاء
ان يقال هو غيوب الشفق
بقدر اربع ركعات وقال الثاني
بعد غيوبه بقدر اربع ركعات
تأمل قول السرحان السرح
بوزن السرح المال الساسم
وسرح الماشية من باب قطع
تقول سرحت الغداوة وراحت
بالعشي وتشرح المرأة تطليقها
والاسم السراح بالفتح وتشرح
الشعر ارساله وحله قبل المشط
والسرح ايضا شجر عظام
طوال الواحدة سرحة والسرحان
بالكسر الذئب وجمعه سرحان
والانثى سرحانة مختصر صحاح
* (باب في معرفة الاوقات) *
* (المنهي عن الصلاة فيها) *

الاوقات اول الوقت بدليل قوله عليه السلام اول الوقت
رضوان الله ^{ووسيلة رحمة الله} واخره عفو الله وهذا الحديث يدل على ان المستحب
اول الوقت وقال بعضهم يستحب تاخير وقت الظهر في وقت
الحر الشديد الى الابراد ودليلهم ما روى من طريق ابى هريرة

ان النبي عليه السلام قال اذا اشتد الحر فابردوا بالظهر
فان شدة الحر من فيج جهنم وما روى انه كان عليه السلام
يعجل بالظهر في وقت الشتاء الشديد ويؤخر في الحر الشديد
ويبرد بها الى وسط الوقت وكذلك العتمة عندهم يستحب
تاخيرها لما روى انه قال عليه السلام لولا ان اشق على
امتي لامرهم بتاخير صلاة العتمة لانه روى عنه عليه
السلام قال انكم لفي صلاة من حين انتظرونها ولولا ان
اشق على امتي لامرهم بتاخيرها الى ثلث الليل ونصف الليل
يعني العتمة فكان هذا تخصيص للحديث الاول والله اعلم

* (باب في معرفة الاوقات) *

* (المنهي عن الصلاة فيها) *

قول المنهي عن الصلاة فيها

ظاهر كلام المصنف ان النهي

للتحریم في هذه الاوقات وعند مالك منع النفل وقت طلوع
الشمس ووقت غروبها وعند خطبة الجمعة وكراهية بعد
طلوع الفجر وبعد اداء فرض العصر الى ان ترتفع الشمس قد
روح ويصل المغرب الاركعتي الفجر والورد الليلي فانه يصليها
قبل صلاة الصبح فلو اخرها عنها لصلى الفجر عند حل المناقلة
وفات الورد وقيد الورد بقوله لنا ثم عنه ليخرج به متعديا
تركه فلا يصليه قبل الصبح وقطع محرم بناقلة وقت نهى
ولا قضاء عليه وفي قوله وقطع اشعار بان عقادها انتهى
وظاهر كلام المصنف عدم انعقادها في تلك الاوقات حرره
وفي النهي عند الشافعية قولان قيل للتحریم وقيل للتنزيه
وفي الانعقاد قولان صحح الرافعي والنووي عدم الانعقاد

وعند أبي حنيفة يمتنع عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة
الجنائزة عند الطلوع والاستواء والغروب الا عصر يومه
وعن التنفل بعد صلاة الفجر والعصر لا عن قضاء فائتة وصلاة
جنائزة وبعد طلوع الفجر يكثر من سنة الفجر وقبل المغرب ووقت
الخطبة وعبارة بعض الشافعية وتكره الصلاة عند الاستواء
الا يوم الجمعة وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح والعصر
حتى تغرب الشمس الا لسبب وهي على ثلاثة اقسام متقدم
كالقوايت وما قارن ركعتي الطواف وما تاخر كسنة الاحرام
والاصح انها لا تفعل في وقت

الكراهية ولا في حرم مكة
قول كسر خمسة قلت قال ابو
اسحاق باب ذكر الاوقات
التي لا يجوز فيها فعل الصلاة
قان ابو اسحاق وثلاثة اوقات
لا تجوز الصلاة فيها وان قضا
فيها فرضا لم يجز احدها عند قيام
الشمس الثاني عند غروبها
الثالث عند طلوعها ثم قال
باب بيان اوقات المنهي فيها
عن التطوع الخ قال ابو اسحاق
وثمانية اوقات منهي عن التطوع
فيها بعد صلاة الصبح حتى
تطلع الشمس وبعد طلوع

والاوقات المنهي عن الصلاة
فيها خمسة وهي عند طلوع
الشمس حتى يتكامل طلوعها
وترتفع قليلا وعند قيامها حتى
تزول وعند غروبها حتى يتكامل
غروبها وبعد صلاة الصبح حتى
تطلع الشمس وبعد صلاة العصر
حتى تغرب الشمس والدليل على
هذا ما روى انه صلى الله عليه
وسلم نهى عن الصلاة في ثلاثة
اوقات عند قيام الشمس حتى
تزول وعند غروبها حتى يتكامل
غروبها وعند طلوعها حتى
يتكامل طلوعها وترتفع قليلا

الفجر الى ركعتي الفجر وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ووقت ما بين الاذان والاقامة للمغرب واذا كانت الجماعة فليبدأ بالمكتوبة واذا اوتر فلا يتطوع حتى يستيقظ من نومه واذا كان حاضرا والامام يخطب للجمعة او للعيدين او بعرفة وكذا للخسوف والكسوف والاستسقاء في القياس فينبغي له ان يكف عن التطوع حتى يفرغ الامام وكذلك ان دخل مسجد او قد اقيمت الصلاة فلا يصل وحده فريضا ولا تطوعا حتى يفرغ الامام واذا صلى مع الامام العيد الكبير فانه يمسك عن التطوع الى زوال الشمس الا ان يحدث كسوف او استسقاء فان دخل في الصلاة وقت الاباحة ثم دخل وهو فيها الزمة الا تمام الا في خصلة وهي ان تقام الصلاة في مسجد وهو فيه متصل فانه يقطعها ويدخل في صلاة الجماعة وقد قيل عند ما يحرم الامام الا ان يكون في زاوية منه كالمنطقة فلا يقطعها وفي هذا نظر وبعضه بالمعنى وما ذكره في الوتر اظن

في الشيخ اسما عيل خلافة فارجع
قولك زنى في هذه الثلاثة
الاوراق الخ قلت حكى
النوى من قومنا الاتفاق
على جواز الفريضة المؤدات
في هذه الاوقات وفيه
نظر لما ذكره المصنف رحمه
الله تعالى وما ذكره المؤلف
هو مذهب ابي حنيفة لكن
لم يستثن الا عصر يومه

زنى في هذه الثلاثة الاوقات
عن صلاة التطوع والفريضة
وان تقضى فيها صلاة غير ان
بعضهم استثنى من ذلك عصر
يومه وصلاة صبح يومه ولعل
حجتهم ما روى من طريق ابي هريرة
ان النبي عليه السلام قال من
ادرك من العصر ركعة قبل ان
تغرب الشمس فقد ادرك العصر

ومن ادرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك
الصبح فكان عندهم ان من ترك الصبح او العصر حتى اذا لم يبق
في الوقت مقدار ما يتمها فيه انه يصلي ويتمها في غروب الشمس
وفي طلوعها والله اعلم وانما بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر
فما روى انه قال عليه السلام لا صلاة بعد العصر حتى تغرب
الشمس ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس واستثنى
بعضهم الفريضة ان تقضى بعد صلاة الصبح وبعد صلاة
العصر اذا نسيها بدليل قوله عليه السلام من نام عن صلاة
او نسيها فليصلها اذا ذكرها فذلك وقتها ولم يخص وقتا

دون وقت فان قال قائل
وكذلك يلزمك على هذا
العموم ان تجيز الصلاة عند
طلوع الشمس وعند غروبها
فيل له الفرق بين طلوع

والله اعلم قولا سر قد لك
وقتها قال الربيع رحمه الله تعالى
وذلك في حين تجوز فيه الصلاة
والله اعلم

الشمس وغروبها وبين ما بعد صلاة الصبح وصلاة العصر
ان وقت طلوع الشمس وغروبها وقت معين لا تجوز فيه
اصلا وما بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح وقت
غير معين لانه متعلق بالغير وهو الصلاة فلما نهى عنه
لعمركه اشد لما نهى عنه لغيره ولذلك استثنى من عموم
النهي عن الصلاة بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح
الصلاة المفروضة التي نام عنها او نسيها ولم يستثنها
عند طلوع الشمس وعند غروبها والله اعلم وحمل بعضهم
النهي عن الصلاة بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح

عن النوافل لا غير ويعضد هذا الراي ما روى انه قال
عليه السلام بعد كل صلاة ركعتان الا الفجر والعصر فانما
اراد به النوافل والله اعلم واما الصلاة التي تفعل بسبب
مثل صلاة الميت وصلاة الكسوف والزلزلة وما اشبه ذلك

فلا ويعضد هذا ما روى عن

بعض الصحابة قال نهانا رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان
نصلي في ثلاثة اوقات وان
نقبر فيها موتانا عند قيام
الشمس وعند غروبها وعند
طلوعها فظاهر هذا الحديث
يدل ان ما سوى هذه الاوقات
يقبر فيها الموتى ويصلي عليهم
والله اعلم وكذلك لا تصلي
عندهم النوافل بعد طلوع
الفجر الا ركعتي الفجر لما روى
انه قال عليه السلام لا صلاة
بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر
وكذلك فيما بين غروب الشمس
وصلاة المغرب لما روى انه

قول ما روى عن بعض

الصحابة في بعض كتب المخالفين
اسمه عتبة بن عامر في رواية
في الشيخ اسماعيل رحمه الله تعالى
(باب في الاذان)

قول ما روى في الاذان في
اللغة الاعلام ومنه واذان
من الله ورسوله وفي الشرع
اعلام بدخول وقت الصلاة
المفروضة بالفاظ مخصوصة
في اوقات مخصوصة قول ما
والاذان سنة قال ابو اسحاق
رحمه الله والاذان والاقامة
سنة على الكفاية الا في خصلة

قال عليه السلام بين كل اذانين صلاة الا صلاة المغرب
والله اعلم *(باب في الاذان)* والاذان
سنة امر بها النبي عليه السلام في المساجد وعند

حضور الجماعات وهو سنة
على الكفاية اذا قام بها البعض
اجزا عن الباقيين وقال بعضهم
الاذان فرض واجتج بما روى
انه عليه السلام امر بالفارة
على كل حي لم يسمع فيه الاذان
وبما روى انه قال عليه السلام
لرجلين اذا حضرت الصلاة
فاذا ناولا قهما وليؤمكما افضلكما
وقال استكما فكان فرضا لامره
بذلك عليه السلام لان الاصل
في الامر ان يحمل على الوجوب
حتى يدل الدليل على غيره ومن
حجة الآخرين انه لما جازات
بصلى الرجل بمن هو اسن منه
بعد امره عليه السلام في حديث
الاذان يؤم الاسن علمنا ان امره
بالاذان نذب والا فكيف يحمل
بعض الحديث على الوجوب

واحدة وهو يوم الجمعة وهما
واجبتان الخ قولك وهو سنة
على الكفاية وهذا مذهب الشافعي
وذهب مالك في قوله انه سنة
مؤكدة لكل جماعة طلبت غيرها
قولك الجماعات اي كاهل العود
والركب والرفقا في السفر قولك
وهو سنة على الكفاية هذا
مخالف لما نقله الشيخ اسماعيل
عن اصحابنا رحمهم الله من انه
فرض على الكفاية وسنة لكل
احد في خاصة نفسه وما ذكره
المصنف رحمه الله موافق لما
في الديوان وفي ابى اسحاق قولك
ولا على المنفرد الخ في الشيخ اسماعيل
وكتاب الوضع انه فرض على الكفاية
وسنة لكل واحد في خاصة
نفسه وظاهره سواء كانت

وبعضه على النذب والله اعلم ويؤيد ايضا هذا الراي ما روى
انه عليه السلام امر بلالا بالاذان في السفر مرة وتركه مرة والله
اعلم وعند الامة انه ليس على النساء اذان ولا اقامة ولا على
المنفرد بصلاته اما النساء فلما روى انه عليه السلام جعل

للنساء التصفيق اذا عناهن امر في صلاتهن لثلاث سمع صوتهن

ولذلك قالوا الا اذان عليهن
ولا اقامه وفي اثر بعضهم انها
تؤمر بالاقامة الى قوله اشهد
ان محمدا رسول الله والله اعلم
واما المنفرد فلا اذان عليه لان
المفهوم عند العلماء في الاذان
الاعلام والدعاء الى الاجتماع
للصلاة ولذلك كان لا اذان
على المنفرد والله اعلم

* (باب في صفة الاذان وشروطه) *
اما صفة الاذان فالاصل فيه
ما روى ان النبي صلى الله عليه
وسلم واصحابه هم الاعلام
للصلاة حتى اشار بعضهم بالناقوس

في بلد او صحراء ويدل له الحديث
الذي سيسوقه المصنف
استشهادا على رفع الصوت
وظاهره ايضا سواء بلغ المفرد
اذان غيره او لم يبلغه ما لم
يكن في مسجد واما على كلام
المصنف رحمه الله فلا يسن
في حقه لا انتفاء المعنى المقصود
منه وهو الاعلام والظاهر
الاول كما عليه الحديث الا في قليتا من
قولهم فالاصل فيه ما روى الخ
لفظ الحديث في رواية ابي داود
قال يعني عبد الله بن زيد لما
امر رسول الله صلى الله عليه

وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف في
وانا انا ثم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت يا عبد الله اتبع الناقوس
فقال ما تصنع به فقلت ندعو به الى الصلاة قال اولادك على
ما هو خير من ذلك قلت بلى قال تقول الله اكبر الله اكبر الى آخر
الاذان ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال وتقول اذا قمت الصلاة
الله اكبر الله اكبر الى آخر الفاظ الاقامة فلما أصبحت اتيت النبي
صلى الله عليه وسلم فاخبرته بما رايت فقال انها روي باحق ان

شاء الله قم مع بلال فالتق عليه ما رايت فيؤذن به فانه اذ في
منك صوتا قال فلما اذن الاذان سمع بذلك عمرو وهو في بيته
فخرج وهو يجرد رداءه يقول والذي بعثك بالحق لقد رايت مثل

ما راى فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم الحمد لله وفي

الوضع ما يقرب منه راجعه

فوق كسر فرأى عبد الله الخ

في كتب قومنا رؤياه الاذان

في السنة الاولى من الهجرة

وفي البزار منهم ان النبي عليه

السلام راي الاذان ليلة الاسرا

او سمعه مشاهدة فوق كسر

فقال له علمه بلالا الخ وشرعه

صلى الله عليه وسلم اما بوحى

واما باجتهاد على مذهب من

يرى ذلك وليس هو عملا

بمجرد المنام وهذا مما لا شك

فيه بلا خلاف وبلال بن رباح

مؤذن رسول الله صلى الله عليه

وسلم اول من اذن في الاسلام

قال مالك ولم يؤذن لاحد بعد

رسول الله صلى الله عليه وسلم

غير مرة لعمري حين دخل الشام فبكى الناس بكاء شديدا وروى

فرأى عبد الله بن زيد الانصاري

في المنام رجلا عليه ثوبان

اخضران على جدار المسجد فقال

الله اكبر الله اكبر مرتين اشهد

ان لا اله الا الله مرتين اشهد

ان محمدا رسول الله مرتين

حتى على الصلاة مرتين حتى على

الفلاح مرتين الله اكبر الله اكبر

مرتين لا اله الا الله مرتين

فقعد هنيهة فقام فزاد قد

قامت الصلاة مرتين فاخبر به

النبي عليه السلام فقال له

علمه بلالا فعلمه بلالا فعند

علماءنا رحمهم الله ان الاذان

والاقامة مشئ مشئ لما

روى من طريق ابى سعيد الخدري

ان النبي عليه السلام قال

ابن ابي شيبه وابن عبد البر انه اذن لابي بكر الى ان مات ولم
يؤذن لعمر رضي الله عنهم وامه حمامة وذكر ابن حزم في الخلا
انه لم يكمل حسن الحور العين في الجنة الا بسواد بلال فانه
يفرق سواده شامات في خدودهن وروى الحاكم ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال خير السودان ثلاثة بلال ولقمان
ومجمع وهو مولى عمر وهو

اذا سمعت النداء فقولوا مثل
ما يقول المؤذن والاذان مشى
مشى والاقامة مشى مشى
والله اعلم وانما ينبغي ان يكون
مؤذنا رجل امين فقيه ورع حافظ
للاوقات عارف بها لما روى انه
قال عليه السلام المؤذنون
امناء والائمة ضمنا لانهم امناء
في اوقات الصلاة وفي الصيام
عند الافطار والله اعلم وليجتهد
المؤذن في وقت اذانه وليسمع
باذانه وليمد صوته ابتغاء وجه
الله ورجاء لما عنده لانه قيل
يشهد له يوم القيامة جميع
من بلغه صوته لما روى ان

اول قتيل من المسلمين يوم
بدر اهدميري قولس ورع
حافظ للح فان وجد ورع غير
عارف بالاوقات وفقه عارف
لكن غير ورع يقلد الورع ولو
كان غير عارف ويسأل العالم
بالاوقات كذا في ديوان الاشياخ
قولس لما روى ان النبي الخ هكذا
رواه ايضا بعض المخالفين وهو
وهم والصواب ما في المسند
ابو عبيدة عن جابر بن زيد
عن ابي سعيد الخدري انه قال
لرجل اني اراك تحب الغنم والبادية
فاذا كنت في غنمك وباديتك

النبي عليه السلام قال لرجل اني اراك تحب الغنم والبادية
فاذا كنت في غنمك وباديتك واذنت بالصلاة فارفع صوتك

فانه لا يسمع صوت المؤذن
النس ولا جان ولا شئ الا شهيد
له يوم القيامة والله اعلم ومن
شروط الاذان الوقت والدليل
ما روى انه قال عليه السلام
لرجلين اذا حضرت الصلاة
فاذنا واقما فامرهم بالاذان
عند حضور وقت الصلاة
واجمع الناس انه لا يجوز الاذان
قبل الوقت الا لصلاة الصبح
فان بعضهم قال بجواز الاذان
قبل الصبح لما روى انه قال
عليه السلام ان بلا لا يؤذن
بليل يوقظ نائمكم ويرجع
غائبكم فكلوا واشربوا حتى
يؤذن ابن ام مكتوم قالت
عائشة رضي الله عنها لم يكن
بينهما الا مقدار ما يخطو هذا
ويصعد هذا فكان قوله عليه
السلام ان بلا لا يؤذن بليل
دليل على جواز الاذان قبل

فاذن وارفع صوتك فانه لا
يسمع صوت المؤذن انس ولا
جان ولا شئ الا شهيد له يوم
القيامة هكذا سمعته من
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومثله في البخاري من كتب قوما
وفيه تسمية الرجل بعبد الله
ابن عبد الرحمن ابن ابي صعصعة
وفي الحديث دلالة على استحياب
الاذان للمنفرد حرره (فائدة)
يشترط لصحة الاذان الاسلام
والعقل والذكورية وعدم التكلم
في حال اذانه وعدم اكل
وشرب في حال عمله في قول
وكونه على مكان مرتفع ان
امكنه واستقبال القبلة
الا بنحو وجهه وعدم تنكيس
وافراد وتثليث وبناء ان غلط
وكونه بالعربية وقيام على
احد القولين وايقاع كله في
الوقت وعدم انتقال من مكانه
لحاجة الاحيث ان لا يسمع
النداء الاول كذا يؤخذ من الديوان فراجع الشيخ اسماعيل ورفع الصوت به

الصبح عندهم والله اعلم وقال آخرون لا يجوز الاذان الا في الوقت وان اذن قبل الصبح اعاد بعد الصبح لما روى انه عليه السلام سئل عن الاذان فسكت حتى طلع الفجر فامر بلالا فاذن وكان بلال اذن بليل فامر ان يعيد وعندي والله اعلم ان اذانا ابن ام مكتوم بعد الصبح يدل ان اذانا بلال قبل الصبح غير محرم والله اعلم ولهذا الحديث اشترط بعض الناس في صلاة الصبح خاصة ان يؤذن لها قبل الصبح وبعد الصبح وذلك انهم قالوا يؤذن لها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن ام مكتوم وان خرج وقت الصلاة فلا اذان ولا اقامة لما ذكرنا ان الاذان للوقت وقال آخرون فيمن نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فذلك وقتها فعلى هذا يؤذن لها ويقم ويدل ايضا على هذا ما روى انه عليه السلام حين نام حتى طلعت الشمس امر بلالا ان يؤذن فاقام فصلى وقال آخرون لما اجمع الناس انه لا اذان قبل الوقت كان فيه دليل انه لا اذان بعد الوقت وفيما ذكرناه ايضا من قوله عليه السلام لرجلين اذا حضرت الصلاة فاذا نأوا قهما دليل انه لا اذان الا في الوقت وفي هذا ايضا دليل ان الاذان لاول الوقت لان آخر الوقت انما هو للعاجز او لصاحب العذر واما غيرهم فلا لما روى انه قال عليه السلام اول الوقت رضوان الله واخره عفو الله والعفو لا يكون الا على الذنب ولذلك كانوا لا يؤذنون عند اصحابنا في الغيم اذ لم يتبين الوقت والله اعلم وانما ينبغي للمؤذن ان يؤذن ببدن طاهر وثوب طاهر على موضع طاهر كالصلاة وان اذن وهو جنب او غير متوض او هو محدث او بيشاب منجوسة او

على موضع مخصوص أو على منزلة أو ثياب الحرير أو باشر الذهب
 أو الحديد أو النحاس أو لبس الجلود فإنه لا يفعل هذا كله فأت
 فعل فلا بأس والنظر عندي والله أعلم أن الأذان يتروى بين أن
 يشبه الصلاة لأنه ذكر الله عز وجل مشروط فيه الوقت
 والقيام ومواضع الصلاة فكانه جزء منها وبين أن يشبه سائر
 التزيينات لله عز وجل كالدعاء بعرفات وذكر الله تعالى عند
 المشعر الحرام الذين مشروط فيهم الوقت والموضع فمن شبهه
 بالصلاة أوجب فيه الطهارة ومن شبهه بغيرها لم يشترط
 في صحته الطهارة والله أعلم وأما أن تكلم في أذانه أو أكل أو
 شرب فإنه يستأنف على قول بعضهم وعلى قول الآخرين
 لا يستأنف وسبب الاختلاف فهم عندي والله أعلم هل الأذان
 مقبوس على الصلاة أم لا غير أن النظر يوجب عندي أنه
 يستأنف لأن فعل الأذان في زمان النبي عليه السلام لم
 لم ينقل الينا قط الاستئنا
 والله أعلم وإن أفرغ الأذان
 أو ثلث أو نكس به فأنه
 من استغل أو من وسطه
 أو أذن بالبربرية أو بالجمجمة فإنه يستأنف في كل هذا لأنه
 لم يفعل كما نقل الينا وكما أمر وذلك أنما نقل الينا مرتباً متواليات
 مشي مشي بالعربية وإن أذن وهو مضطجع أو مستدبر
 للقبلة فإنه يستأنف لأنه فعل على الجمجمة الغير المنقولة
 الساقية أيضاً على الصلاة بل هذا كما نوايكره من الأذان
 فإمام المسجد لئلا يستد من قبله أو شرب من الأذان

قى كسر أو نكس الخ الترتيب
 شرط فيه وكذا عند الشافعية

وهو قاصد الى الاقامة والله اعلم وان اذن وهو قاعد ففيه قولان وذلك عندى على حسب اختلافهم في صلاة النافلة قاعدا وان اذن وهو راكب او ماش او ساع فان اذانه في هؤلاء الوجوه يجزى عنه مادام مستقبلا للقبلة لا ت صلاة النافلة تجوز على هذه الصفة لما روى انه صلى الله عليه وسلم يصلى في السفر على راحلته النافلة وكان المشى مثله والله اعلم وان اذن وغلط في اذانه حرفا او حرفين فانه يرجع ويستأنف من حيث غلط قياسا على الصلاة وكذلك يصيب في اذانه ما يصيب في الصلاة من تنجية نفس او مال كان له او لغيره او انتقال من موضع الى موضع من اجل عدو او مطر او ريح ويبنى على اذانه في هؤلاء الوجوه قياسا على الصلاة الا ان انتقل من موضع الى موضع لا يسمع فيه من كان في الموضع الذى انتقل منه وذلك عندى لان مقدار ما يجب الاتيان الى الاذان مقدار السمع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمع النداء فليجب فهو مقدار ما يجزى فيه الاذان والله اعلم وان اذن الطفل لقوم اجزاهم وكذلك

العبد يجزى اذانه واما المجنون والمشرقة والمرأة لا يجزى اذانهم

قولى وان اذن الطفل الخ ذكر الشيخ

اسماعيل رحمه الله ان بعضهم اشترط

للاذان شروطا من جملتها البلوغ ثم قال بعد ذلك وهو الايقان بصول اصحابنا رحمهم الله لكن في الديوان ما يوافق المصنف رحمه الله وما ذكره الشيخ اسماعيل رحمه الله في البالغ هو مشهور مذهب مالك واما الشافعى فلم يشترط البلوغ بل التمييز فقط قولى والمشرقة الخ انظر

ما لو اذن بعض الاذان وهو مسلم ثم ارتد والعياذ بالله في اثناء
الاذان ثم عاد الى الاسلام وحصل الفصل هل يبني او يستأنف

وكلام الديوان يؤخذ منه انه
يبني ونص عبارته واما المشترك
والمجنونان اذا بنا بعض الاذان
على الشرك او على المجنون فانها
يبنيان فليتأمل وانظر هل
يحكم باسلامه اذا اذن كما ذهب
اليه ابن عطاء الله المالكي وبعض
الشافعية وفي المسئلة
يؤخذ منه انه لا يحكم باسلامه
ولكنه يجبر على التوحيد فليراجع
من المسائل التي يجبر المشترك
على التوحيد قلت وما اخذ من
كلام الديوان ليس بصحيح على
قواعد المذهب اذ الردة عندنا
محبة للعمل ولولم يمت خلافا
للشافعية حيث اشترط في الاحياء
الموت على الردة مستدلا على ذلك

للجماعة والفرق بينهم وبين
الاولين ان كل من تصح منه
الصلاة يصح منه الاذان الا
المراة فانه لا يجزى اذانها من
اجل انها مأمورة بخفض الصوت
فان قال قائل فالطفل اذا لا
تصح منه الصلاة قيل له وان
كان الطفل غير مأمور بالصلاة
فانه تصح منه صلاة النافلة
الا ترى الى ما روى ان امرأة
قد امسكت بعض صبى فقالت
يا رسول الله هذا حج قال نعم
ولك اجر فاثبت له الحج عليه
السلام ولا يؤذن الرجل في مسجد
غير بلده الا باذن اهل البلد

بظاهر قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر
فاولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة واولئك اصحاب النار
هم فيها خالدون واجيب بانه سبحانه وتعالى رتب على الردة
والموت على الكفر شيئين الاحباط والخلود في النار فالاول مرتب

على الردة والمناخ على الموت
عليها فلا دليل في الآية فعم
ما ذكره من الترجيح يصح على
قول الشافعي فراجع ثم رايته
التصريح في المسئلة بعد ذلك
في ابى اسحاق رحمه الله فراجع
قولك من لم يجب عليه أى
الاثنان الى الاذان فلا يتحقق
اذان الطفل والمعبود مع صحة
اذانها والله اعلم *

(باب في الإقامة) *

حاصل الشروط المأخوذة من
الديوان مع المصنف رحمه
الله لصحة الإقامة اي قاع
كلها في البلوغ واذكورية
والاسلام والعقل وعدم الفصل
بينها وبين الصلاة بمقدار
ما تتم فيه تلك الصلاة

لان اهل البلد الذين وجب
عليهم الاثنان الى الاذان اولى
بفضل الاذان ممن لم يجب عليه
ويجزيه اذن كل من يجوز اذانه
من اهل البلد ولا يؤذن رجلا من
او ثلاثة معاني مسجد واحد
وكذلك واحد بعد واحد من
اجل ما يؤل الى المفرقة والاختلاف
الا ترى الى ما روى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه
كان اذا قيمت الصلاة فلا صلاة
الا صلاة الجماعة مع الامام
وذلك لاجل الاختلاف والله اعلم
*(باب في التثويب) *

والتثويب انما يكون بعد الاذان
لصلاة الصبح واما غيرها من
الصلوات فلا يكون بعد اذانها
تثويب والدليل ما روى ان بلالا
قال امرني النبي عليه السلام

ان اثثوب في الفجر ونهاى عن ذلك في العشاء وهو اذا اذن المؤذن
لصلاة الصبح فليقعد هنيهة حتى يجز الفجر فليقم ويستقبل
القبلة ويثوب وانما يتول في تثويبه حجة على الصلاة حتى
على الفلاح اعلم ان حكم التثويب كحكم الاذان وجميع شروطه

من الطهارة واستقبال القبلة وبالجمله ان كل ما ينقض

الاذان ينقض التثوب والله اعلم ولا يتثوب الا من اذن لحديث بلال فان كان له عذر او منعه مانع فان غيره لا يتثوب ولكن يقيم الصلاة والله اعلم * (باب في الاقامة) * والاقامة مشئ مشئ مثل الاذان وهي سنة مرغب فيها وهي سنة على الكفاية اذا قام بها البعض اجزا عن الباقي كالاذان ولكل في خاصة نفسه ان يقيم وهي اكد من الاذان عندهم وقال بعضهم هي فريضة وسبب اختلافهم هو سبب اختلافهم في الاذان بعينه وقد تقدم ذلك ويتبين ذلك فيمن صلى ولم يقم فمن جعل الاقامة فريضة اوجب عليه الاعادة ومن لم يجعلها فريضة لم يلزمه الاعادة وهي الصلاة المفروضة كالاذان ولا تكون

على احد القولين وعدم قصد صلاة صلاها او لم يصلها فاذا هو قد صلاها واذا كل صلاة باقامة فان قصدتها معا صحة الاولى وكونها بتثوب طاهر يصل فيهما على احد القولين وطهارة يذن وان من حدث اصغر فلو حدث بما يبني به في الصلاة بنا على احد القولين وموضع طهر وان غير يصل فيه وعدم مما سة حديد ونحوه ورما وما اشبهها بخسده وكونها ممن لا يفرغ من صلاته وقيام لها وتعين عند قوله حي على الصلاة وعدم التكلم بالحاجة وعدم اكل او سرب ورفع صوت بها كالاذان وعدم استعمال من مكانه الى حيث لا تسمع الاقامة الاولى وعدم تنكيس وتفريد وتثليث

وبناء ان ذهب الى ما يخاف فساد ما لم يستدبر القبلة او
 يذهب الى مكان لا تسمع فيه ان كان في المكان الذي يصلح
 فيه ذلك ولم يرجع الى مكانه الاول واتمامها في حال المشي
 في موضع يصلي فيه او يسمع لمن كان فيه وعدم شك
 فيها وعدم نقص صلاة عمالا تصح معه وكونه مستور
 العورة قول سر مشي مشي لو قال مشي الا التكبير فهو
 مربع لكان المشي عباره تربيع غير التكبير ايضا واعلم
 ان الناس ايضا اختلفوا في الاذان والاقامة فقال اصحابنا
 انه مربع التكبير الاول والآخر ومشي باقيه ووافقهم على
 ذلك ابو حنيفة الا في التكبير الاخر فانه يقول بتثنيته وذهب
 الشافعي الى تربيع التكبير الاول وتثنية باقيه وليس عنده
 الترجيع وهو العود الى الشهادتين برفع الصوت فعليه تكون
 الفاظه بالترجيع تسع عشرة كلمة وذهب مالك الى انه مشي
 الكلمات الاربعة الأخيرة مفردة

الا في وقت الصلاة كالاذان
 فاذا خرج الوقت فلا اذان
 ولا اقامة الا ما روى عن بعضهم
 ان من نسي الصلاة او نام عنها

ويقول بالترجيع كالشافعي
 فعليه تكون كلماته سبع عشرة
 كلمة واما الاقامة فكلماته
 عندنا كالاذان بزيادة قد قامت
 الصلاة مرتين وعند الشافعي

احدى عشرة كلمة من اقوال خمسة وعند مالك عشر كلمات لانه
 يثنى التكبير الاول والآخر كالشافعي ويخالفه في تكرار لفظ
 الاقامة وذهب ابو حنيفة الى انها سبع عشرة كلمة فيثنيها
 كلها قول سر فاذا خرج الوقت اخذها فمالك فانها تسن للقضاء

عنده ووافقتنا في الاذان وخالفنا الشافعي في القديس
ووافقتنا في الجديد واما الاقامة فلا بد منها عنده واما ابو
حنيفة فقال يؤذن للفائتة ويقيم وكذا اول الفائتة وخير
فيه للباقي * (فائدة) *

الاذان والاقامة عندنا حق
للموقت وفي الاذان عند الشافعية
ثلاثة اقوال قيل حق للموقت
وقيل للفريضة وقيل للجماعة
* (فائدة) * قال الشيخ
اسماعيل رحمه الله ويستحب
الجزم في الاقامة وهو قول ابن
الاعرابي المالكي *

حتى خرج وقتها انه يقيم لها
ويصليها حين ذكرها او انتبه
من نومه وتعلقوا بما روى
انه قال عليه السلام من نام
عن صلاة او نسيها فليصلها
اذا ذكرها فذلك وقتها ولذلك
اوجبوا عليه الاقامة عند الذكر
او اليقظة من النوم لقوله فذلك
وقتها وعند هؤلاء انه ان

صلى في الوقت بثوب نجس او غير متوض ثم علم بفساد صلاته
بعد الوقت ان ليس عليه اقامة لان الاقامة للموقت وان
علم بفساد صلاته بما ذكرناه في الوقت فعليه الاقامة عند
الجميع لانه كمن لم يصل البتة وبهذا المعنى تمسك الآخرون
وقالوا الاذان ولا اقامة الا في الوقت والله اعلم واما ان اقام
ودخل صلاته كما يجوز ثم انتقضت صلاته بعد ذلك فانه
يعيد صلاته ولا يعيد الاقامة لان الاقامة صحيحة لا يضرها
ما حدث في الصلاة لاجماع الجميع ان من تكلم بعد الاقامة قبل
تكبيرة الاحرام انه لا يضر ذلك اقامته ولا يقيم الا على موضع
ظاهر يبدن طاهر بثوب طاهر وحكمها في الطهارة حكم الصلاة

ويبين فيها بما يبنى في الصلاة مثل ان يحدث بقيئ او رعا ف
واما ان يحدث ببول او غائط او تجمن في اقامته فانه لا يبنى كما
لا يبنى في الصلاة بهذه الاشياء والله اعلم ويصيب فيها ما يصيب
في الصلاة من تنجية النفس

والاموال والغلط وما اشبه ذلك
وبالجملة ان جميع ما ينقض الاذان
ينقض الاقامة مثل ان اقام
مستديرا للقبلة او اكل او شرب
او تكلم في اقامته او اسر بالاقامة
او اقام مضطجعا او اقام قاعدا
حتى اتمها ولم يقيم حين بلغ حتى
على الصلاة والله اعلم وان اقامها
في موضع ثم انتقل الى موضع آخر
فانه ان كان لم يسمع من مكانه
من كان في المكان الذي انتقل منه
فانه يعيد اقامته كالاذان وقد
تقدم ذلك وان اقام في موضع لا
يصلي عليه مثل المعادن او الماد فانه
لا يعيدها لانها ليس من شرطها
ان يصل في موضع الاقامة والله
اعلم وليس على من اضطجع بعد
اقامة واما الذي يصل قاعدا او

قولس ويصيب فيها ما يصيب
في الصلاة الخ ونصر الديوان وان
اخذ في اقامته ثم رأى ما يخاف
فسارده من تلف نفس او مال
فانه يصلح ما يخاف فسكاده
ويبين على اقامته الا ان سار
من ذلك الموضع الى مكان لم
يسمع لمن كان في الموضع الذي
يصلح فيه ذلك فانه ان لم يرجع
حينئذ الى مكانه الاول اعاد
اقامته والله اعلم * (فاشدة) *
اذا اقام الرجل الصلاة فليحرف
وجهه الى ناحية اليمين اذا
بلغ في اقامته حتى على الصلاة
وكذلك اذا بلغ حتى على الفلاح
فليحرف وجهه الى ناحية
الشمال انتهى ديوان خلا قالابي
اسحاق رحمه الله *

بالتومي فانه يقيم والفرق عندى بينهما وبين المضطجع ان الناس

اذا رجعوا الى الاضطجاع لا يجوز لهم ان يصلوا بالجماعة واقامة
الطفل لا تجزى وذلك لان عندهم الاقامة اكد من الاذات
وكذلك اقامة المجنون والمشارك لا تجزى واذا اقام الرجل الصلاة
لنفسه ثم اتى ناس يريدون ان يصلوا تلك الصلاة فان اقامته
تجزئهم كما كانت اقامة الجماعة تجزى من دخل عليهم في الصلاة
او قبل الصلاة بالاجماع لان معنى الاقامة الدعا الى الصلاة وتجزيم
اقامته ولولم يصل معهم لانه ليس من شرط صحة الاقامة ان
يصلى معهم وكذلك ان جاء رجل الى رجل يريد ان يصلى معه
فقال له قد اقيمت الصلاة قبلك فانه يصدق في ذلك
ويصلى وتجزئه اقامته ولولم يحضرها كما تجزئه اقامة الجماعة
ولولم يحضرها واذا اقام الرجل الصلاة لنفسه وللجماعة ثم
قعد بعد ذلك او قعد القوم مقدار ما يصلون فيه صلاتهم تلك
فانهم يعيدون الاقامة وقال بعضهم لا يعيدونها وسبب
اختلافهم عندي هل من شرط الاقامة ان تكون مقرونة بالصلاة
ام لا واذا اقام الرجل الصلاة ولم ينوبها شيئا فتدجزئه وان
عنا باقامته صلاة قد صلاها فانه يعيد الاقامة وكذلك ان
اقام لصلاة الاولى على انه لم يصلها فاذا هو قد صلاها بعد
فانه يعيد اقامة العصر وهذا عندي لانه لا يجوز له ان يعيد
تلك الصلاة في ذلك الوقت والله اعلم

* (باب في الثياب في الصلاة) *

قولنا وقل ما يجزى من ذلك
ثوب الخ وما ذكره من الشرطية
محله عند القدرة فان عجز

* (باب في الثياب في الصلاة) *

واللباس في الصلاة شرط من
شروط صحة الصلاة وأقل ما
يجزى من ذلك ثوب طاهر

وجب عليه ان يصلي عريانا
كما ياتي ان شاء الله وعند مالك
شرط عند الذكر والقدر
قول كسر ساتر عورة المصلي
الح هذا على احد القولين وقيل
الواجب ستر العورة فقط
حكاها في القواعد قول كسر
والعورة من السرة الى الركبة
العورة خلل في الشعر وغيره
وما يتوقع منه ضرر وعور
المكان صار ذاعورة ومنه قوله
تعالى ان بيوتنا عورة اي خالية
يتوقع الفساد فيها ولذلك
سميت السوء تان عورة لان
كشفها يوجب خلا في حرمة
مكشوفها والمرأة عورة لانها
يتوقع من رؤيتها وسماع كلامها
خلل في الدين والعرض وفي الشرع
ما يجب ستره

ساتر عورة المصلي وظهره
وصدره والدليل انه يجزى
الثوب الواحد ما روى من
طريق ابى هريرة قال سئل
النبي عليه السلام عن الصلاة
في ثوب واحد فقال صلى الله
عليه وسلم او كلكم يجد ثوبين
وما روى ايضا عن جابر قال
كان النبي عليه السلام يصلي
في ثوب واحد في بيت ام سلمة
واضعا طرفيه على عاتقيه فيما
بلغنا والله اعلم وما روى انه
قال عليه السلام يجزى الثوب
الواحد الا ان لم يجد غيره والقول
الاول عندي اصح لحديث ابى
هريرة المتقدم وهو اولى من
دليل الخطاب والدليل على ستر
العورة ما روى من طريق ابن
عباس رضي الله عنهما ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال ملعون

من نظر الى عورة اخيه او قال فرج اخيه ملعون من ابدا
عورته للناس والعورة من السرة الى الركبة واما الدليل على
ستر الظهر والصدر في الصلاة فما روى عن جابر بن عبد الله

قال صحبت النبي عليه السلام في بعض أسفاره وكانت على
بردة صغيرة فأجهدت أن أخالف بين طرفيها ولم تصل عاتقي
فقال صلى الله عليه وسلم إذا كان واسعا فخالف بين طرفيه وإن كان
ضيقا فاشدده على حقوك وما

قولس المذي فيه ثلاث لغات
اسكان الذال وثانيتها كسرهما
مع تشديد الياء وثالثها كسرهما
مع تخفيف الياء قولس والودي
باسكان الدال المهملة وتخفيف
الياء وقيل بتشديد الياء وقيل
بالمجعة وهما شاذان انتهى ديمري
قولس خذوا زينتكم قال ابن
عباس هي السرة في الصلاة
وقد افاد التقييد بالصلاة شرطية
فيها اذ هو واجب في غيرها

روى عن أبي بن كعب قال لا يصل
أحدكم بالثوب الواسع ليس على
كتفيه منه شيء والدليل على
طهارة الثياب ما روى من طريق
ابن عباس رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
المذي والودي والمني ودم الحيضة
ودم النفاس نجس لا يصل
بثوب وقع عليه شيء منها حتى
يفسل ويحول أثره وما روى
أنه صلى الله عليه وسلم أمر
بفسل دم الحيضة من الثوب

وقوله تبارك وتعالى وثيابك فطهر دليل على فرض طهارة الثياب
وكذلك قوله عز وجل يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد
والزينة لا تكون مستقدرة والله اعلم وبالله التوفيق *
* (مسئلة في أنواع الثياب التي تجوز في الصلاة) * وتجوز الصلاة
بجميع الثياب المعولة من صوف أو قطن أو كتان أو وبر أو شعر
لقوله عز وجل ومن أصفافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا
إلى حين وما روى من طريق ابن عباس أنه قال صلى الله عليه وسلم عليكم

بهذه الثياب البيض البسوها احياءكم وكفنوا فيها موتاكم فانها
 من خير ثيابكم فقلوه من خير ثيابكم دليل على النذب اليها والدليل
 ايضا ما روى عن عبادة بن الصامت قال خرج علينا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وعليه جبة من صوف شامية ضيقة الكمين
 فصلى بها وليس عليه غيرها وكذلك تجوز الصلاة بجميع المعمول
 من نبات الارض اذا ستره كما تجوز الصلاة عليه ولباس الرجل
 كله مثل الخف والقرق وغيره فلا بأس بالصلاة به الا النعلين
 ففيهما قولان والدليل اتفاق الجميع على اباحة لباسه ولم يبلغنا ما
 يمنع من ذلك في الصلاة فحن على الاباحة حتى يصح الدليل على
 خلافها غير ان المسلمين كانوا يخلعون اخفافهم ونعالهم عند
 دخول المساجد وعند الصلاة وذلك عندي احتياط ان يكون
 نالها شيء من الاذى ولم يعرفوا به وتعظيما لحرمة المسجد وحرمة
 الصلاة ويؤيد هذا قوله تعالى لموسى عليه السلام فاخلع
 نعليك انك بالواد المقدس طوى والله اعلم * (مسئلة) * ولا
 تجوز الصلاة للرجل بالحريز والابرسم لما روى انه صلى الله عليه

وسلم اخذ قطعة من حريز
 وقطعة من ذهب فقال هذان
 محرمان على رجال امتي ومحللان
 لنساءها ولما روى انه قال

فقلس بالحريز احترزه عما
 اذا كان حاملا له في جيبه

عليه السلام من لبسها في الدنيا لم يلبسها في الآخرة واما
 حريز البحر وصوفه فلا بأس بالصلاة به وذلك عندي ان النهي
 انما ورد في حريز البر وهو الذي تسبق النفوس اليه عند الخطاب
 اذ لا بد للخطاب من ظاهر تسبق النفوس اليه فيحتاج مادونه

الى قرينة والله اعلم وقال بعضهم لا بأس بمقدار اوقية من
 الحرير في الثوب في الصلاة اذا لم يمس جسد المصلي وقال الآخرون
 لا يجوز اكثر من اربعة دراهم ولا ادرى ما العلة في هذا
 التحديد غير انه صلى الله عليه وسلم روى عنه انه اجاز موضع
 الاصبعين من الحرير في الثوب في الصلاة ولعلمهم اخذوه من
 هذا الحديث والله اعلم وكذلك الحديد والنحاس والرصاص والذهب
 لا تجوز به الصلاة عندهم اذا وصل جسد المصلي والدليل ما روى
 عن ابى عبيدة رضى الله عنه قال بلغني عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه نهى عن الصلاة بالانك والشبه والانك
 المقزدير والشبه الصفر الاحمر والحديد والرصاص في معناها
 واما الذهب فما تقدم من نهى النبي عليه السلام الرجال عن لباسه
 واما النساء فلا بأس ان يصلين بالذهب والحرير لما قدمناه من
 حديث النبي عليه السلام واما الفضة فلا بأس بالصلاة بها
 على الرجال والنساء فان قال قائل ما الفرق بينها وبين الحديد
 والرصاص قيل له والله اعلم الفرق بينهم عندي ان الفضة تنجب
 فيها الزكاة كالذهب وهي مخالفة لسائر المعادن والذهب والفضة
 من زينة النساء الا ترى الى حديث عائشة رضى الله عنها قالت
 دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدي ثلاث فتحات
 من ورق او قالت من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما هذا قلت ان زين لك بها يا رسول الله فقال اتودين زكاتها
 قلت لا قال حسبك من النار اعلم ان فيهن الزكاة وكذلك
 الحرير من زينتهن فورد النهى في الذهب والحرير وخصهما
 بالتحريم وبقي الباقي على اباحته والا فلا فائدة بالتخصيص

والتنصيص والله اعلم وكذلك جميع الجلود لا تجوز الصلاة بها
الا عند عدم الثياب مدبوغة كانت او غير مدبوغة غير الفرو
فان الصلاة تجوز بها لان الفرو شبيهة بالثياب التي تجوز بها الصلاة
وهي داخلة في عموم قوله تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل
مسجد والجلود غير الفرو لم تكن من نبات الارض فتحوز الصلاة
بها كما تجوز بما انبتت الارض على ما قدمناه ولم تكن من جنس
الثياب المتفق عليها فتحوز الصلاة بها كما تجوز بالفرو والدليل
قوله تعالى وجعل لكم من جلود الانعام بيوتا تستخفونها الى
قوله ومن اصوافها واوبارها واشعارها اثاثا ومتاعا الى
حين فذكر الجلود وخصها بما تصلح وهي بخلاف الاصواف
والاوبار والاشعار لانها غير مستعملة للباس ولم تدخل في
عموم قوله تعالى خذوا زينتكم وقال آخرون تجوز الصلاة بجميع
الجلود المدبوغة لعلمهم راعوا في ذلك ان اللباس ما يستر العورة
الا ما قام الدليل على تحريمه والله اعلم وكذلك لا يصلي بثوب فيه
نصا ويركحديث ابي سعيد الخدري قال اشترت عائشة ثمرقة
فيها نصا ويرفلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف
بالباب ولم يدخل فلما رآته عائشة عرفت في وجهه الكراهة
فقالت يا رسول الله اتوب الى الله ورسوله فماذا اذنبت فقال
صلى الله عليه وسلم ما بال هذه الثمرقة قالت اشتريتها لك
لتقعد عليها وتوسدها فقال صلى الله عليه وسلم ان اصحاب
هذه الصور يوم القيامة يعذبون ويقال لهم احيوا ما خلقتم
وقال ان البيت الذي فيه نصا ويرلا تدخله الملائكة وقال
بعضهم ان يصلي بالثوب الذي فيه النصا ويرجازت صلاته

والدليل على هذا القول ما روى انه اشتكى ابو طلحة الانصاري
 فدخل عليه ناس يعودونه فترج نطعا تحتة فقيل له لم نزعته
 يا ابو طلحة فقال لان فيه تصاوير وقد قال فيه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما قد علمتم فقال رجل من القوم الم يقل الاما كان
 رقما في ثوب فقال بلى ولكنه اطيب لنفسى واحوط من الاثم
 فعلى هذا الحديث ان صلى جازت الصلاة به والله اعلم والقول
 الاول اصح لانه احوط من الاثم كما قال ابو طلحة وكذلك لا
 يصلى بكل ثوب ينفذه البصر حتى يصل النظر الى جسد المصلى
 ولو كان صفيقا اذا استبانته منه عورة المصلى وكذلك كل ما لا
 يستر عورة المصلى لا تجوز الصلاة به لنهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك والله اعلم وكذلك ثياب اهل الذمة لا يصلى بها
 ولا بكل ثوب صنعه المشركون او خيطوه حتى يغسل غسل
 النجاسة لقوله تعالى انما المشركون نجس وكذلك كل ثوب فيه
 شعر المشركين او شعر الخنزير لا يصلى به لانه منجوس وكذلك
 شعر الاقلف البالغ والقرء والجنب والحائض على هذا الحال غير
 ان شعر الجنب والحائض اذا غسل جازت الصلاة به فان قال
 قائل اليس قد روى انه قال عليه السلام لعائشة ناولينى
 الخمر فقالت انى حائض فقال ليست حيضتك بيدك والجنب
 ايضا بدنه طاهر لحديث حذيفة حين امتنع من مصافحة
 النبي عليه السلام لاجل جنابة اصابته فقال له النبي عليه
 السلام المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا قيل له لما كان الجنب
 والحائض لا تجوز لهما الصلاة حتى يغتسلا باتفاق كان ايضا
 الثوب الذى فيه شعرهما قبل ان يتطهرا لا تجوز الصلاة به قبل

ان يغسل قياسا عليها والله اعلم وقال بعض تجوز الصلاة
بالثوب الذي فيه شعر الحائض والنفساء والجنب على ما ذكرناه

اولا والله اعلم ولا يجوز للرجل

ان يصلي بثوب المرأة اذا كان

ذلك يشغله عن صلاته وان

صلى وكان ذلك لا يشغله

فصلاته تامة لحديث عائشة

رضي الله عنها قالت صلى

رسول الله صلى الله عليه وسلم

وعليه طائفة من ثوبي وانا

حائض وكذلك المرأة على هذا

الحال والمرأة في اللباس مثل

الرجل غير ان المرأة كلها عورة

ما خلا الوجه والكفين لقوله

تعالى ولا يبدن زينتهن الا

ما ظهر منها فعند بعض اهل

قولهم وقال بعض تجوز الصلاة

بالثوب الخ ما حكاه عن بعض هو

المعتمد في الديوان بل لم يحك فيه

خلافا قولهم ولا يجوز للرجل

ان يصلي بثوب المرأة الخ انظر

هل اذا صلى كذلك تنفقد صلاة

وتكون تامة قلت صريح كلام

ديوان الاشياخ ان صلاة كذلك

صحيحة ونصه ولا يصلي بثوب

المرأة اذا كان يشتغل قلبه من

اجل ريحتها وان صلى كذلك

فصلاته تامة

التفسير ما ظهر منها ما جرت به العادة ان يظهر مثل الوجه

والكفين وقد تقدم شرح هذا في كتابنا ولا معنى لاعادته فعلى

هذا القول لا تجوز صلاتها اذا خرج من بدنها شئ غير الوجه

والكفين ويعضد هذا الرأي ما روى انه عليه السلام لم يجز لمن

بلغ الحيض من النساء ان تصلي بلا خمار وما روى عن ام سلمة زوج

النبي عليه السلام قالت تغطي المرأة ظهر قدميها وقال بعضهم

تصلي المرأة بما تقعد به قدام النساء ولم تستحيي او مع ذي محرم

منها عند بعض ولعلمهم اخذوا هذا من قوله تعالى ولا يبدن
 زينتهن الا لبعولتهن او آباءهن الآية عن ابن عباس قال
 موضع القرطين والقلادة والسوارين والحجاليين هي موضع
 الزينة الباطنة فعلى هذا ان صلت في بيتها ورأسها مكشوفة
 فلا بأس بصلاتها فهذا عند العلماء في الحرائر واما الاماء فلا يروى
 ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأى امة عليها قناع فعلاها
 بالدرة فقال اكشفي رأسك لا تتشبهى بالحرائر ولا تجوز
 صلاة المرأة عند بعضهم حتى تجعل في عنقها شيئا وان لم تجد
 الا الخيط فلتجعله وكذلك اذناها وهذا عندى منهم لثلاث
 تشبيه بالرجال والله اعلم * (مسئلة في صفة اللباس الذى
 يجوز في الصلاة والذى لا يجوز من ذلك) * ويستحب

للرجل ان يتوشع بطرف ثوبه
 اذا اراد ان يصلى والتوشع
 من الابط الى الركبتين وان
 وشع من سرته الى ركبتيه
 اجزاه لان المراد بالتوشع
 ما يوقى يديه لئلا تقع على
 عورته وان صلى بغير توشع
 ولم تمس يده عورته فصلاته
 تامة وكذلك ان لبس

قولنا والتوشع في بعض كتب
 قومنا هو ان التوشع ان يخرج طرفه
 الايمن من تحت ابطه الايمن فيلقيه
 على منكبه الايسر ويخرج طرفه
 الايسر من تحت ابطه الايسر
 فيلقيه على منكبه الايمن وليس
 بمراد هنا قولنا الصالح الصالح

قميصا او جنية او سراويل فليس عليه توشع وكذلك ان لف
 يديه الى المرافق فليس عليه توشع لما ذكرناه والله اعلم
 واشتال الصائم منى عنه في الصلاة وهو ما روى عن جابر

ابن عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ياكل
الرجل بشماله او يمشى في نعل واحد او يشتمل الصلوات ويحسب
في ثوب واحد واشتمال الصلوات

هو ان يلبس الرجل ثوبه
في الصلاة ويشده على يديه
وبدنه ولا يرفع منه جانباً
ويصير متجلاً له حتى لا يسهل
عليه ان يصل باعضائه
كلها الى الارض وقد ذكر عن
الربيع بن جبيب رحمه الله
قال الصلوات ان يرمى بطرف
ازاره على عاتقه الا اليسر
ويبقى مكشوفاً عورته ولا حياء
ان يرمى بطرف ثوبه على
عاتقه الا يمن والآخر على
عاتقه الا يسر وتبقى عورته
مكشوفة الى السماء فعلى
هذا لا يعيد الصلاة ما لم
تنكشف عورته اذا كان يصل
بعضائه

هي الشملة المسماة بها وعرفها
بعضهم بقوله هي ان يشتمل
بثوب يلقيه على منكبيه مخرجا
يده الا يسر من تحته وفي
الصالح والقاموس ان يرد
الكساء من قبل يمينه على يده
اليسر وعاتقه الا يسر ثم
يرده ثانية من خلفه على يده
اليمنى وعاتقه الا يمن فيغطيها
جميعاً او الا شتمال بثوب واحد
ليس عليه غيره ثم يرفعه من
احد جانبيه يضعه على منكبيه
فيبدو منه فرجه انتهى زاد
في الصحاح ونسب ابو عبيدة
الثاني للفقهاء * (فاشدة) *
مقتضى كلام الشيخ اسما عيل
رحمه الله ان النهى في هذه

المهمات كلها للكراهية وعبارته وذلك كله سد ذريعة لئلا
تنكشف عورته ولم اعلم احداً بطل صلاة من صلى ببعض هذه
المهمات ان لم تنكشف عورته والله اعلم انتهى قلت انظر

كلامه مع كلام الديوان حيث قال واللباس كله لا يفسد الصلوات الا ان كان من ثوبه

بأعضائه كلها إلى الأرض والله أعلم وكذلك لباس السدل
 منهي عنه في الصلاة وهو أن يسدل الرجل ثوبه ويجوز به
 على رأسه وعلى المناكب إلى أسفل ويفرق بين أطرافه ويجوز
 به على المناكب فقط إلى أسفل ويكون السدل من خلف ومن قدام
 ومن الجوانب جميعا ما دامت أطرافه مفترقة ولم تتلاحق وان
 اجتمعت أطرافه فيما ردا الركبتان إلى فوق فلا بأس به وقال بعضهم
 إذا اجتمعت أطرافه في ما دون الأرض فلا بأس بصلاته ومنهم
 من يرخص ولو لم يجمع بين أطراف كسائر الأجزاء والله أعلم
 وكذلك من يصلي قاعدا على هذا المعنى والله أعلم وما لم يأخذ
 المنكبين فلا يكون لباس السدل مثل أن لبس قميصا وجعل
 ثوبا آخر على عنقه ولم يأخذ منكبيه إلى أسفل وكذلك ما ردد
 منكبيه إلى أسفل لا يكون ذلك لباس السدل ويكون السدل
 بجميع الثياب والله أعلم وقال آخرون السدل المنهي عنه في الصلاة
 هو أن يسدل بثوبه وتبقى عورته مكشوفة وما لم تنكشف عورته
 فلا بأس بصلاته وهذه المناهي إنما هي سد ذريعة لئلا تنكشف
 عورته والله أعلم وكذلك من يجرا زاره خيلا في الصلاة فلا تجوز صلاته
 لحديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي
 أحدهما ينقر الأرض في سجوده والآخر مرخي زاره فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم أحدهما لا ينظر الله إليه والآخر لا يغفر الله له وقيل إن الآخر هو صاحب

الأزار ولا تجوز الصلاة بهذا لما فيه
 من الوعيد والله أعلم وجازت الصلاة بلباس
 الرأس كله مثل العمامة والكرزية
 والشاشية المشاشية فيها ثقبات

قول المشاشية فيها ثقبات الخ
 شرع أن تطلق وسط رأسه ولم
 يخرج إلى أسفل وصلى على ذلك

الحال فان فيه قولين كذا
في الديوان وانظر هل ذلك
مقيد بما اذا كان عريان الراس
او مطلقا وظاهر الاطلاق والذي
يؤخذ من كلام المصنف في
الشاشية ان محل ذلك اذا كان
عريان الراس تأمل قوله ولا
يرتخي تلحيه الى اسفل الخ فان فعل
وارتخاه فهو كمن لم يتلح كذا في
الديوان فيجري فيه الخلاف فيمن
صلى بغير تلح وانظر لما ترك هذا
الشق المفهوم والله اعلم قوله
وقال بعضهم عليه الاعادة يؤيد
ما رواه بعض المخالفين من انه
صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقامة

اذا كان ثقبها مقابلا وسط
الرأس ولا يصلى اذا شد راسه
بالعمامة والكرزية وما اشبه
ذلك الامتليحا مغطيا وسط
رأسه بهؤلاء ولا يرتخي تلحيه
الى اسفل من عظم القلب ولا يشترط
فوق عظم القلب وان جعل تلحيه
تحت ذقنه فلا يفعل ذلك فان
فعل فقد اجزاه وان صلى بغير
تلح فلا اعادة عليه وقال بعضهم
عليه الاعادة وكذلك ان لم يغط
وسط رأسه بالعمامة فانه يعيد
صلاته عند بعضهم وقال آخرون
لا اعادة عليه وكذلك ان لبس
شاشية وجعل عليها عمامة
فخرجت الشاشية من العمامة

او لبس الكرزية والعمامة فخرجت الكرزية من العمامة مما
يقابل وسط الرأس على هذا الحال ولا ادري ما حجتهم في هذا غير
اني قد رايت في بعض كتب التفسير ذكر عن مكحول عشرة خصال
في هذه الامة من اخلاق قوم لوط مضغ العلك وحل الارزاق
وتطريف الاصابع بالحناء وتنفض الاصابع والتشابك والعمامة
التي يشد بها جوانب الرأس والحذف والتصفير واللوطية والرمي
بالجلا هو واظن انهم لذلك اوجبوا قغطية وسط رأسه والتلحي

لئلا يتشبهه بقوم لوط والتشبه بالمشركين منهي عنه والله اعلم وان شد راسه بالعمامة من اجل المرض فليس عليه تلح ولا تغطية وسط راسه لانه انما شدة المرض وكذلك المرأة ليس عليها تلح واما ان خرج وسط راسها من الوقاية او من المربع او المربع من الوقاية فصلت

قولكس وان تعم وتلتثم فانه يعيد الخ وقد رايت في بعض الكتب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تغطية اللحية في الصلاة والله اعلم قولكس فانه يصلي به ولا يترك الفرض الخ فيه رد لاحد قولي الشافعية ولتحير ابي حنيفة *

على هذا الحال فان في صلاتها قولين كالرجل في العمامة والله اعلم وان تعم وتلتثم فانه يعيد صلاته عند بعضهم الا اذا كان ذلك بعذر والله اعلم وقد رايت في بعض الكتب ان النبي عليه السلام نهى عن تغطية اللحية في الصلاة * (مسئلة) * وان لم يجد الا

ثوبا منجوسا فانه يصلي به ولا يترك الفرض الواجب عليه لقوله تعالى اقيموا الصلاة ولا يسقط هذا الامر الا دليل قاطع يجب المصير اليه وذلك لان الصلاة مأمور بها والثوب الطاهر مأمور به وكان عجزه عن احد الفرضين لا يسقط عنه الفرض الاخر وكذلك ان لم يجد الا الخريد او الحديد والرصاص فانه يصلي بهؤلاء المعاني على الاضطرار وقال بعضهم ان صلى بالثوب المنجوس على الاضطرار اعاد صلاته اذا وجد الثوب الطاهر وهذا يوجب ان يخرج الوقت مع العجز عما لا تتم الصلاة الا به مثل الثوب الطاهر

اوالماء والتراب اذا عدهما لا يسقط عنه فرض الصلاة كالناسي
والناثم خروج الوقت مع العجز لا يسقط عنه فرض الصلاة
والصحيح عندي ان من صلى بالتوب المنجوس عند عدم الثوب
الظاهر لا تلزمه الاعادة في الوقت ولا بعد الوقت لان العادم
للتوب الظاهر لا يخلو ان يكون مأمورا بالصلاة او غير مأمور
بها فان كان مأمورا بها وصلى في الوقت كما امر فلا اعادة عليه

الا بامر ثان وان كان غير مأمور
بها فاحر ان لا تلزمه الاعادة
ايضا كما لا تلزم الاعادة المرأة
الحائض بعد خروج الوقت
لانها غير مأمورة بها في زمان
الحيض والله اعلم والشياب
المنجوسة للصلاة اولى من
الحديد والنحاس والرصاص

قولس فاحر ان لا تلزمه الخ
قد يقال هذا قياس مع وجود
الفارق اذ السبب مختلف
لندرة الاول دون الثاني
فلم تكلف بالاعادة للمشقة
بخلاف الاول والله اعلم

والذهب والحرير اذا لم يجد الا هؤلاء المعاني وذلك لان
الحرير والذهب والحديد والنحاس نهي عن الصلاة بها لا
والتوب المنجوس نهي عن الصلاة به لمعنى غيره فانهى عنه
لعينه اشد مما نهى عنه لغيره اذ الغير يمكن زواله والله اعلم
وكذلك الحرير اولى من النحاس والحديد والرصاص لان الحرير
ورد عنه النهي مطلقا عموما لم يخص صلاة من غيرها والنحاس
والقزدير ورد النهي عنه مخصوصا في الصلاة والمخصوص اشد
من المحتمل غير ان الشرع ورد بتصریح التحريم في الذهب والحرير
لقوله عليه السلام وقد اخذ خرقة من حرير وقطعة من ذهب

فقال هذان محرمان على رجال امتي ومحللان لنساءها وورد في النحاس والآنك بصيغة النهي وصيغة النهي محتملة وهذا المعنى يؤيد قول من قال الرصاص

فولس اولى من الحرير الخ وهذا خلاف ما اختاره الشيخ اسماعيل رحمه الله ونص عبارته وان لم يجد الا الثوب المنجوس فالحرير اولى به ثم ان وجد غيره في الوقت اعاد والذي قاله الشيخ اسماعيل رحمه الله متجه اذا حرير معنا من قال بجواز الصلاة فيه ولبدنه ابتداء والله اعلم وقد يقال ما قاله المؤلف رحمه الله اولى لان الحرير منهى عنه لذاته بخلاف الثوب المنجوس وما نهى عنه لذاته اشد قلت كتبه قبل انتقاله نظري الى كلام المؤلف رحمه الله

والنحاس والحديد اولى من الحرير في الصلاة وثوب الريبة في الصلاة اولى من هذه الاشياء الا على قول من يجعل الريبة مثل الحرام فيكون هؤلاء اولى من ثوب الريبة والله اعلم وثياب المشركين اذا لم يتبين انها منجوسة اولى من الثوب المنجوس الذي عاب فيه النجس لان ما لم يتيقن بنجاسته اولى مما يتيقن وكذلك الثوب الذي اخبره الامناء بنجاسته اولى من الثوب الذي عاب فيه النجس لان المعاينة تفيد العلم اليقيني ولا تفيد الشهادة وقال بعضهم الثوب المنجوس اولى من ثياب المشركين وهذا الذي اورد عندى احسن لان ثياب المشركين

لا كاد النفوس تطهر اليها فهي اولى بالترك لقوله عليه السلام ما حالك في الصدر فدعه والله اعلم وان لم يجد ما يصلح به الا ثوبا منجوسا بالنطفة وثوبا منجوسا بالقي وثوبا منجوسا

بالدم وثوبا منجوسا بالحجر وثوبا منجوسا بالفائض فالثوب المنجوس
بالنطفة اولى من الثوب المنجوس بغيرها من هذه الانجاس
لان النطفة ليست من اعيان الانجاس عند بعضهم فهي منجوسة
والمنجوس اولى من النجس وقال

آخرون القبي اولى من النطفة
وذلك لان القبي عند بعض الناس
ظاهر والمختلف فيه اولى من
المتفق عليه ثم بعد القبي النطفة
ثم بعد النطفة الدم وهو اولى
من الحجر والفائض لان الشرع قد
رخص في قليله وهو اهون من
الحجر والفائض ثم بعد الدم
الحجر والحجر اولى من الفائض لان
العلماء اختلفوا في علة تحريم الحجر
ولم يختلفوا في الفائض واظن ان
البول اقدر من الفائض والله اعلم
وكذلك النجس الذي فيه اختلاف
العلماء اهون من النجس المتفق
عليه وكذلك الثوب الذي نجس
منه الاقل اهون من الثوب الذي

قولس وقال آخرون القبي
اولى الخ لكن يبقى النظر فيما
اذا نتجس بنطفة طاهرة
عند هذا القائل وذلك بان
تخرج النطفة اولا وثانيا
وثالثا من غير تخلل بول
كما تقرر عند الشافعية قلت
كنت كذا الحفظ والذي
قالته الشافعية ان النطفة
طاهرة ومحل جريها غير محل
جري البول فعلى هذا هي
طاهرة في اول مرة من خروجها
قولس عند بعض الناس
ظاهر وينبغي ان يقيد بما
اذالم يتغير فانه اذا تغير
بان اشبه وصف العذرة
يكون نجسا ولم يشبه على

المشهور خلافا للسقي قولس من الحجر قد يقال الحجر اولى لان من الناس
من يقول بطهارته مطلقا بخلاف الدم والله اعلم

الذي نجس منه الاكثر وكذلك الثوب الذي لم يتعمده بالنجس
اهون من الثوب الذي تعده بالنجس وعند بعض العلماء انه
يجوز له ان يصلي بما شاء من هذه الثياب ولم يفرز نجسا من
نجس وذلك عندي لان هذه الانجاس كلها تمنع صحة الصلاة
فهي متساوية في جهة الصلاة لتساويها في المنع والله اعلم
وانما يجوز له ان يصلي بهذه الثياب اذا لم يجد ثوبا طاهرا
يصلي به مثل ان يكون في السفر او في موضع لا يجد فيه ثوبا
طاهرا هذا كله بشرط ان يكون غير مضيع مثل ان يخرج من
منزله بثوب طاهر ثم ينجس له في موضع لا يقدر فيه على
غسله قبل خروج وقت الصلاة ولا يقدر على ثوب طاهر
غيره او مريضا يدخل فراشه وهو طاهر بثوب طاهر والموضع
الذي فيه الفراش طاهر ثم حدث في فراشه وثيابه ومكانه
نجس وثقل عليه المرض حتى لا يستطيع ان ينتقل عن فراشه
او عن موضعه او لا يستطيع ان يتحول من ثيابه فانه يصلي
على هذا الحال وليس عليه اعادة والله اعلم وان لم يجد ما يستر
به فانه يستر نفسه بما امكنه من نبات الارض وان لم يجد
فليستر نفسه قاعا بما امكنه من حجارة او غيرها او يحفر
حفرة لنفسه حتى يوارى عورته ثم يصلي وان لم يجد الا الماء
فليستر نفسه قاعا الا ان لم يمكنه القعود في الماء فليصل
قائما والتراب والحجارة اولى من الماء والله اعلم وانما يصلي
قاعا اذا لم يجد ما يستر به نفسه قائما لان ستره العور
عندهم اكد واوجب من الصلاة قائما بالركوع والسجود
ولذلك يصلي قاعا لان صلاته قاعا استتره والله اعلم

وكذلك من كانت به علة في جسده مثل الدم يسيل أو البول
يقطر منه وكان مما لا يردده اللف فإنه يصلى قائما بالركوع والسجود
إذا كان يحفظ ثيابه من الخس وإن كان لا يحفظ ثيابه من
الخس إلا إذا صلى قاعدا فليصل قاعدا لأن الطهارة عندهم
أوجب من الصلاة قائما بالركوع والسجود وليس للثياب
الطاهرة وسترة العورة بدل والله أعلم وهذا من باب الفرائض
التي تدخل على الفرائض كالتنجية في الصلاة وأصلاح الفساد
والله أعلم * (باب في الأماكن والصلاة فيها) *

ولا تجوز الصلاة إلا على الأرض
بالسنة وهو ما روى عن ابن
عباس رضي الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
جعلت لي الأرض مسجدا
وترايبها طهورا وكذلك تجوز
الصلاة على ما أنبتت الأرض
قياسا عليها وكان حكمه كحكمها
والأصل أن الصلاة تجوز في جميع
الأماكن لعموم قوله عليه
السلام حيثما أدركتك الصلاة
فصل إلا ما قام الدليل على إخراجها

* (باب في الأماكن والصلاة فيها) *
قولس وهو ما روى من
طريق ابن عباس الخ وروى
الطبراني من قومنا في الكبير
عن ابن عباس رضي الله عنهما
لا تصلوا إلى قبر ولا على قبر
قولس الجزيرة بكسر الميم
موضع الجزر وهو الذبح والنحر
وتفتح زلها وتكسر والمقبرة
مثلث الميم قولس معاطن الأبل

من هذا العموم وقد خص الشرع مواضع وإخراجها من هذا العموم وهو
ما روى من طريق ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا صلاة في المقبرة ولا في الجزيرة ولا في معاطن الأبل

وقارعة الطريق وكذلك ورد
النهي عن الصلاة في المزيل
والحمام والكنائس وموضع نجس
وفراش نجس ووسادة ومسوك
وظهر الكعبة والله اعلم بالمفهوم
من النهي عن الصلاة في الجزيرة
والمزيل ومعاطن الابل والحمام
والكنائس من اجل نجاستها
فاذا زال عنها النجس وحكم بطهارتها
جازت الصلاة عليها واما قارعة
الطريق فان بعضهم قال انما هو
طريق الجمرات نهى عن الصلاة فيه
لئلا تؤذيه فان صلى جازت
صلاته لان النهي انما هو تحذير
لما يؤذيه وكذلك بطن الوادي
عندهم مكروهة الصلاة فيه اذا
كان يجلب الماء من موضع بعيد
لئلا ياتيئه الوادي وهو في الصلاة
فان صلى جازت صلاته والله اعلم
وقال بعض انما هو طريق الدواب

جمع معطن بكسر الطاء وهو
مباركها عند الماء للشرب
علا وهو الشرب الثاني بعد
نهل وهو الشرب الاول
عطنت الابل بفتح الطاء تعطن
بضمها وكسرهما عطونا اذا روت
ثم بركت فرعان الاول في
الشيخ اسماعيل رحمه الله تعالى
فلو صلى على حصيرا ونحوه مما
ينتقل وطرفه متصل بنجاسة
ففي انزالها منزلة المتصلة بها
قولان والاختيار في جوابات
ابي سهل الالوتى رحمه الله ان
لا تفسد الصلاة به الثاني
قال في الديوان واما اذا كان
يصلى بثوبه وطرفه يمس
النجس وهو يابس لا يابس بصلاته
واما اذا كان قد رعى طرف ثوبه
فانه يعيد صلاته قوله وقارعة
الطريق في الصحاح قارعة الطريق
اعلاه انتهى قوله المزيل بفتح

الموحدة وضمها موضع طرح الزيل قوله انما هو
طريق الجمرات هو معتد الديوان قوله

قوله، وأما ظهر الكعبة وقد وافق أصحابنا ما لك لكن خص ذلك بالفرض وعبارة خليل وبطل فرض على ظهرها فرع في الديوان وجائز الصلاة على السقوف كلها إلا ما كانت منها منجوسا أو كان النجس في أساس الحائط الذي عليه ذلك السقف أو في وسطه وسواء كان منجوسا من أسفله أو من أعلاه أو من طرفه فإن صلى عليه كذلك أعاد وقيل يصلي ما لم يصل على النجس أو يقابل المكان المنجوس من الحائط أي يلغى

الذي تجوز فيه نهى عن الصلاة فيه من أجل النجاسات والله أعلم وأما ظهر الكعبة إنما نهى عن الصلاة عليه من أجل أنه لا قبله له كما روى ابن جابر بن زيد رحمه الله رأى رجلا يصلي على ظهر الكعبة فقال من المصلي لا قبله له والله أعلم وأما المقبرة فأنما نهى عن الصلاة فيها لحرمة الموقى لقوله عليه السلام حرمة موتانا لحرمة أحيانا فلا يصلي على المقبرة ولو قلعت من أصلها أو استأصلها السيل لأنها مقبرة لا يزال عنها اسم المقبرة لقوله عز وجل وإذا القبور بعثت

فسماها يوم القيامة قبورا مع أنها درست ودرس ما فيها والله أعلم وما دفن على الحجر والتعدي فليس له حرمة إذا زالت قبورهم حتى لا يبقى منه شيء جازت الصلاة على ذلك المكان وكذلك كل من لا يلزمهم حرقه مثل المشركين والبغاة والاقلف البالغ على هذا الحال وكذلك أبعاض الإنسان شبه الجلود والعظام واللحم واسقاط النساء شبه العلقة والمضغة وتام الخلقة ما لم تكن فيه حياة على هذا الحال والله أعلم وأما الموضع المنجوس فلا تجوز الصلاة عليه سواء كان النجس ظاهرا أو باطنا إذا كان متصلا به

ويمسه المصلي أو يمس ما اتصل به مثل أن يكون تحته أو فوقه سواء بعد أو قرب لانه مكان مخبوس ومثال ذلك أن يصلي على موضع دفن فيه النجس وبينه قامات وقال بعض إذا كان بينه وبين النجس ثلاثة أذرع فلا بأس بصلاته وذلك عندى مثل النجس إذا كان قد أمه والله أعلم والارض المفصولة لا تجوز الصلاة عليها من غصبها عند بعضهم وعند الآخرين بجائز الصلاة عليها وسبب اختلافهم هل النهي يدل على فساد المنهى عنه أم لا وأما غير من غصبها من الناس فلا بأس عليه بالصلاة فيها لعموم قوله عليه السلام حيثما أدركتك الصلاة فصل وكذلك الاستظلال بفيئ الدار المفصولة والاستنقاع بما كان الناس فيه سواء على هذا الحال وإنما حرم على غاصبه فقط والله أعلم ويحتاج فيه من البيوت الى الاذن فانه بمنزلة المفصولة وكل بيت دخل باذن جازت الصلاة فيه بغير اذن والثياب

المفصولة حكمها حكم الدار المفصولة والله أعلم ويصلى على الاشجار كلها والاسرة وجميع نبات الارض اذا كانت ثابتة تمكن الصلاة عليه قياسا على الارض الا ما يكره من الصلاة على الطعام لحرمته فان فعل فلا بأس عليه والله أعلم واذا اراد ان يصلى على القمح والشعير وجميع الحبوب فليضع عليها

قولس ويصلى على الاشجار الخ ظاهره المساوات ونص عبارة الديوان بعد ان ذكر جواز الصلاة على الاسرة وانصالة على الاشجار والجذوع لا تشجب والمصنف رحمه الله اراد بيان الجواز المقابل لمنع حرره قولس والاسرة قال في الديوان وأما اذا كانت غير ثابتة فلا يصلى

عليها الا على الاضطرار قولها
والمغرة الخ قيده في الديوان
بما اذا لم تختلط بالتراب اما
اذا اختلطت جازت الصلاة
ولو من غير ضرورة قلت
لكن الظاهر انه لا بد من
غلبة التراب وحينئذ فالمصلي
عليه التراب فلا يضر عدم
التقييد ثم راي الشيخ اسماعيل
رحمه الله قيد بذلك فراجعوه
قولهم والجص في الشيخ
اسماعيل واختلفوا في الجص
ونحوه ولم يجوزوها على الرماد
والهك والحبر والابريسم
والماء والطين والوحل فروع
الاول لا يصلي في المكاتب
الذي لا يستوى فيه قيام
الرجل وكان بحيث يبلغ
ذقنه صدره فان صلى اعاد
الثاني لم يجز الا مكانا يصلي
فيه اما رآكها او قاعدا فانه
يصلي قاعدا الثالث اذا وجد
مكانيين طاهرا يصلي فيه

وان صلى عليها جازت صلاته وكذلك الصخرة التي ليست بثابتة لا يصلي عليها

ثوبا او حصيرا فليصل عليها
ولا تجوز الصلاة على المعادن
التي لا تثبت مثل معدن
الحديد والنحاس والرصاص
والشبه والمغرة والملح والزرنج
والنورة واشباه ذلك اذا
ياشبهه واما اذا لم يباشره فلا
باس بالصلاة عليه مثل ان
يبسط عليه حصيرا فصلي
عليه والله اعلم وكذلك السجدة
التي لا تثبت والطين والتراب
والآجر والجص على هذا الحال
والاصل في هذا عندي والله
اعلم قوله عليه السلام جعلت
لي الارض مسجدا وتراها طهورا
فاخبر ان الارض التي يصلي
عليها هي التي تراها طهورا غير
ان قوله عليه السلام حيثما
ادركتك الصلاة فصل معاوض
لهذا الا ما قام الدليل على
تخصيصه من هذا المهور
ولا يصلي على الحبر والابريسم
لانه لا يصلي به وكذلك

لا يصلي

لا يصلي على الجلود والصوف والشعر لانه ليس من نبات الارض وانما يصلي ما كان اصله من الارض اذا كان جائز الصلاة به وقال بعضهم جميع ما يصلي به يصلي عليه ولعلم قاسوه عليه والله اعلم وسواء في هذا كله من يصلي قاءاً يمشى يركع ويسجد ومن يصلي قاعداً او قائماً بالتومي ومن يصلي مضطجعا ومن يصلي بالتكبير

والله اعلم ولا يستحب الصلاة امام المسجد في القرب منه لانه متبوع وكذلك لا يستحب الصلاة فوقه لانه غير مستقبل وان صلى على هذا الحال فلا اعادة عليه وان صلى في داخله فلا يصلي بين الاعمدة كما لا يصلي في الباب والطريق وان صلى فلا اعادة عليه وكذلك لا يصلي داخل المحراب لانه خارج من المسجد فان صلى في هذا كله فلا اعادة عليه وكذلك لا يصلي الرجل اذا دخل المسجد وحده عن يسار المحراب لانه بمنزلة الامام وان صلى فليعد صلاته وقال بعض لا اعادة

فيه قاعداً فقط ومنجوسا يصلي فيه راكعاً ساجداً فانه يصلي قاعداً بالتومي الرابع اذا صلى على هوام الارض ماله اصل الدم مباشر اعاد وغير مباشر فلا يعيد وقيل يعيد وعلى ما ليس له اصل الدم مباشر اعاد والا فلا اهدى وان بالمعنى * (مسئلة في استقبال القبلة) * قوله واستقبال القبلة الخ لو قال ويتعين الاستقبال في جميع الصلاة الا في القتال والاف في النوافل وفي السفينة فيكفي الاستقبال عند الاحرام لكان شاملاً وكذا المرض او الربط

عليه * (مسئلة في استقبال القبلة) * واستقبال القبلة

شرط في صحة الصلاة التي لا تصح الا به لقوله تعالى ومن
 حيث خرجت فول وجهك
 شطر المسجد الحرام ووجوبه
 في وقت الصلاة وانما يهلك
 بترك الاستقبال في حين ما
 يهلك بترك الصلاة وعليه
 المعرفة والعمل فالمعرفة ان يعلم
 بوجوب الاستقبال الى الكعبة
 البيت الحرام وانه مأمور به
 ويعلم ان القبلة هي الكعبة البيت
 الحرام والبيت قبله المسجد
 والمسجد قبله مكة ومكة
 قبله الحرم والحرم قبله اهل
 الآفاق كلها والعمل ان يستقبل

او هدم او خوف لصوص او
 سباع فقل لله لقوله تعالى
 ومن حيث خرجت الخ قيل
 نزلت بعدما صلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نحو بيت
 المقدس ستة عشر او سبعة
 عشر شهرا بعد وقعة بدر شهرين
 او ثلاثة ثم نسخت للكعبة
 بالآية المذكورة قلت لو قال
 يجب الاستقبال الا لعذر
 وعطف عليه النفل لكان
 اشمل ومنه يعلم ان المسقط
 قسما مسقط في الابتداء

ومسقط في الانتهاء بل هناك ثالث مسقط في غير الركوع والسجود
 والابتداء قال ابو اسحاق رحمه الله وسبع خصال يسقط بها
 فرض القبلة احداها شدة الخوف على نفسه او ماله الثانية ان
 يكون مربوطا على خشية او خوفا فانه يصلي كيف امكنه الثالثة
 ان يكون مريضا ولا يتهيأ له الترجه الى الكعبة الرابعة ان يتنقل
 على المراحة فانه يصلي حيث توجهت به راحلته ويبدأ يحرم الى
 الكعبة الخامسة ان يتنقل ماشيا فانه يتوجه محرما الى القبلة
 ويمشي حيث شاء ويركع ويسجد الى القبلة السادسة الفريق

يصلى كما أمكنه السابعة ان يكون اعشى ولا يجد من يده له ويعرفه
ثقة او تكون ظلمة وهو بصير او غابت عنه الدلالة او كان في
موضع يجهل فيه الدلالة

فيبقى مجتهدا يجتهد ويصلى
ويقلد الا اعشى البصير والجاهل
العارف قوله وما اذا كانت
مبصرة الخ يتامل هل المراد
الابصار بالفعل وعليه فيكفي
استقبال الجهة لمن لم يبصرها
وان كان بمكة او بالامكان
فلا يكفي من بها الا استقبال
العين يقينا اذا القدرة على
اليقين تمنع التقليد والاجتهاد
وفي الشيخ اسما عيل ما يلوح الى
الثاني وهو الظاهر وهو مذهب
مالك والشافعي وعليه ففرض
الجهة انما هو عند تعذر المعاينة
لانص عليه الشيخ اسما عيل
رحمه الله قلت لكن ما قاله
الشيخ هو الصحيح اذا فرض لاهل
مكة المسجد لا الكعبة وسميت
قبلة لان المصلي يقابلها
وكعبة لارتفاعها وقيل لاستدارتها

بوجهه وقلبه وجميع جوارحه
خائفا من عقاب الله راجيا
لثوابه ويتقرب بفعله الى
الله عز وجل والقبلة ما ارد
مطلع الشمس في الشتاء الى
موضع سهيل ويجزى استقبال
هذه الجهة لقوله تعالى ومن
حيث خرجت قول وجهك
شطر المسجد الحرام اي نحوه
وتلقائه والدليل ايضا ان
الفرض هو الجهة اتفاق الجميع
على جواز صلاة الصف الطويل
وهو خارج عن الكعبة ضرورة
وهذا كله اذا لم تكن الكعبة
مبصرة واما اذا كانت مبصرة
فالفرض هو العين اعنى عين
الكعبة والله اعلم ويستدل
على القبلة بقبور المسلمين
ومساجدهم وقلب العقرب
فانه يطلع على الكعبة وان

وكتبت ايضا على هذه القولة مانصه وذهب الشافعي في
 احد قوليه الى ان الواجب على البعيد العين ايضا لكن بالظن
 ويرده ما ذكره المصنف رحمه الله من الاتفاق فخرج سياقي
 في آخر المسئلة عند الكلام على راكب السفينة ما يؤخذ منه
 ان العاجز مطلقا على الاستقبال ينوي في نفسه وانما قلت
 مطلقا لئلا يتوهم انه خاص بصاحب السفينة كما هو نص
 المسئلة وهذا حكمة قولي

جعل بنات نعش الصغرى
 في كتفه الايسر فقد استقبل
 القبلة وان تخير في القبلة
 فانه يجتهد ويصلي فان
 تبين له انه صلى الى غير

يؤخذ ولم اجعله نضا قولي
 وان تخير في القبلة الخ انظره
 هل يخالف ما ذكره الشيخ
 اسماعيل رحمه الله حيث قال
 مسئلة والانسان القادر
 على معرفة القبلة يقينا لا يجوز

له الاجتهاد والقادر على الاجتهاد لا يجوز له التقليد لكن
 يجتهد ويختر القبلة ويصلي فان تبين له انه اخطأ القبلة
 بعد خروج الوقت لم تلزمه الاعادة وان كان الوقت لم يخرج
 اعاد الصلاة استحبيا وقيل ان استدبر القبلة خطأ اعاد
 ولو بعد الوقت وان شرق او غرب لم يعد بعد الوقت وقيل
 ان استدبر القبلة من تخير عن القبلة فليصلي الصلاة اربع
 مرات الى اربع جهات مختلفات والله اعلم ثم قال وامّا
 الاعمى ففرضه التقليد وانه يقلد شخصا عالما بادلة القبلة
 مسلما مكلفا وان عدم من يقلده فليجتهد ويصلي الصلاة
 اربع مرات الى اربع جهات والله اعلم قلت يمكن ان يقال

لا مخالفة لا مكان حمل كلام الشيخ ابي طاهر على الغائب
عن الكعبة الذي يمكنه الاجتهاد لوجود العلامات وكلام
ابي ساكن فيمن تخير لظلمة او غيم او تعارض ادلة او نحو ذلك
او يقال خبر الواحد الامين حجة فيمتنع معه الاجتهاد فيكون
كلام الشيخين متوافقا وهذا الثاني هو المتعين بدليل قول
الشيخ رحمه الله لان خبر الواحد الامين حجة وكذلك الاستدلال
بالمساجد ونحوها اذا الاجتهاد انما يكون عند التعارض او
عدمها والله اعلم (فرع) لو تبين لمصلي خطأ القبلة وهو
في الصلاة بان استدبر او غرب او شرق هل يقطع وليستأنف
الظاهر نعم لانه تحقق ايقاع جزء من صلاته الى غير قبلة محسوزة
والظاهر تنبيهه ولو خبر الامين كما يشير الى ذلك كلام المؤلف
رحمه الله فيما ياتي وقد نقلنا

عن ابي اسحاق رحمه الله خلافا
قولهم والقادر على الاجتهاد
الجاهل يؤخذ منه ان معرفة
الدلة فرض كفاية او فرض
عين والاول هو الظاهر قولهم
فانه يعيد عند بعضهم الخ انظر
ما اذا تبين له الخطأ وهو في
انصالة انخرق الى القبلة وبنا

القبلة فانه يعيد عند بعضهم
وقال آخرون لا اعادة عليه
واستحسن بعضهم ان يعيد في
الوقت فان خرج الوقت فلا
اعادة عليه وسبب اختلافهم
معارضة القياس لا تراها الاثر
فما روى انه خرج ناس من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سفر وحضرتم الصلاة في

يوم غاشم فتخبروا عن القبلة فبينهم من صلى قبل المشرق ومنهم
من صلى قبل المغرب ثم استبان ان القبلة فسالوا النبي صلى

قوله فانه يعيد عند بعضهم الخ انظر ما اذا تبين له الخطأ وهو في الصلاة
انخرق الى القبلة وبنا عليها

الله عليه وسلم فانزل الله تعالى والله المشرق والمغرب فايما
تولوا فثم وجه الله واما القياس فقياس القبلة على ميقات
الزمان مثل من صلى ثم تبين له انه صلى قبل الوقت فانه يعيد
صلاته باتفاق الجميع فمن غلب القياس قال عليه الاعادة
ومن غلب الاثر قال لا اعادة عليه ومن جمع بين القياس والاثر
وهو طريق الاستحسان قال بالاعادة في الوقت والله اعلم وان
تخير في القبلة ومعه من لم يتخير فيها فانه يقتدى به امينا كان
او غير امين وان خالف الامين وصلى على اجتهاده فوافق القبلة

فانه يعيد صلاته عند بعضهم
لان الامين حجة والدليل ما روى
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه
قال بينا الناس في قباء في صلاة
الصبح اذا اتاهم آت فقال لهم
ان النبي عليه السلام نزل عليه

عليه * (مسئلة في السترة) *
قولك فليخط بين يديه خطا
الح اختلاف في الخط فقل يكون
مقوسا كهيئة المحراب وقيل

قرآن فامران يستقبل الكعبة وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا
الى الكعبة وهم في الصلاة وقال آخرون لا اعادة عليه حين وافق
القبلة واما ان لم يوافق فعليه الاعادة على كل حال وكذلك ان لم
يكن معه غيره فتخير في القبلة وصلى وخالف اجتهاده على حال
اختلافهم في مسئلة الامين والله اعلم وان كان القوم في جماعة فتخيروا
في القبلة فلا يقتدى كل واحد منهم بصاحبه ومن اجتمع منهم اجتهاده
فليصنوا في جماعة ولا يصلي كل واحد منهم مع من خالفه في اجتهاده
والله اعلم * (مسئلة في السترة) * روى عن ابى هريرة عن النبي عليه السلام
قال اذا صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه سيفا وان لم يجد فوصى وان لم يجد فليخط

بين يديه خطا ثم لا يضره ما
 مر بين يديه وروى عن طلحة
 ابن عبد الله قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا كان
 بين يدي المصلي مثل مؤخرة
 الرجل لم يبال بما مر بين يديه
 ومن ذلك قيل ان السترة كمؤخرة
 الرجل وقد يقال انها ثلاثة
 اشبار في السماء لهذه الاخبار
 وروى انه صلى الله عليه وسلم
 غرز عنزة فصلى اليها وهذه
 الاخبار اختار بعضهم ان يجعل
 المصلي تلقاءه كالسيف والعصى
 ونحوه وقالوا قول النبي عليه
 السلام لا يخلو من فائدة ^{استعمال} قاتل
 ما امر به اولى لان بعض ما يمر
 بين يدي المصلي يقطع الصلاة
 لما روى انه قال عليه السلام
 من صلى الى سترة فليدن منها
 ثلاثا يمر الشيطان بينه وبينها
 او قال لا يضره ما مر امامه
 فدل قوله هذا انه لا بد من
 شيء يقطع الصلاة والله اعلم

قاتما بين يدي المصلي الى
 القبلة وقيل من جهة يمينه
 الى شماله واخذ احمد بن حنبل
 بالخط وكذا اصحاب الشافعي
 قوله كمؤخرة الرجل المؤخرة
 بضم الميم وكسر الخاء وهزمة
 ساكنة ويقال بفتح الخاء مع فتح
 الهزة وتشديد الخاء مع اسكان
 الهزة وتخفيف الخاء ويقال
 اخر الرجل بهزمة ممدودة وكسر
 الخاء فهي اربع لغات وهي العود
 الذي في اخر الرجل قوله
 عنزة هي عصي في اسفلها حديدة
 قوله فليدن في رواية مسلم
 من قومنا كان بين يدي مصلي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبين الجدار ممر النساء ويعني
 بالمصلي موضع السجود قوله
 ثلاثا يمر الشيطان بينه وبينها
 ان السترة مشروعة مطلقا
 ولو كان المصلي يأمن مرور
 احد بين يديه اذ هي تمنع
 الشيطان المرور والتعرض

لا فساد الصلاة وعليه الشافعي
وعند المالكية قولان قولهم
والكلب قيده الشيخ اسما عيل
رحمه الله بذى النكتتين
وفي الحديث عند قومنا الكلب
الاسود (فائدة) اختلف
العلماء هل تبطل الصلاة بمرور
شيء فقال بعضهم يقطع
الصلاة الحمار والمرأة والكلب
الاسود وقال احمد بن حنبل
يقطعها الكلب الاسود وفي
قلبي من الحمار والمرأة شيء
وقال مالك والشافعي
لا تبطل الصلاة بمرور شيء
وقال اصحابنا يبطلانها بما
ذكر في قولهم لوجوه الحيوان
اي واما لو استقبله عرضا
فالظاهر انه لا يضر ونقل
القاضي عياض كراهة
استقبال المصلي وجه غيره
عن العلماء قولهم

وان لم يجد ستره فليخط خطا
بين يديه وان لم يخط ولم تكن
ستره فمرشئ مما يقطع الصلاة
على المصلي في اقل من خمسة
عشر ذراعا قطع عليه الصلاة
وقال قوم سبعة اذرع وقال
قوم ثلاثة اذرع مثل الخائض
والمشرك والجنب والاقلف
البالغ والميتة والدم وحكم
المخزير والكلب والقرود وجميع
السياع وكذلك جميع النجاسات
والمقابر والطرق على هذا الحالك
وكذلك الاستقبال لوجوه
الحيوان يقطع الصلاة لمسا
روى انه صلى الله عليه وسلم
نهى ان يستقبل الرجل في صلاة
شيئا من الحيوان وكذلك جميع
ما عبد من دون الله مثل
النار الموقدة والعجل على هذا
الحال وكذلك اللوح والمصحف
والتصاوير في الحيوان والتماثيل
على هذا الحال وكذلك الاستقبال
للوموات من بنى آدم والنائم مضطجعا على هذا الحال

وسواء في هذا الاستقبال
 تعد المصلي استقبالا ما ولم
 يتعمده واذا كانت السترة
 في هذا كله فلا بأس بصلاته
 قل ذلك او اكثر ما لم يربينه
 وبين السترة والله اعلم وقال
 بعضهم لا يقطع الصلاة شيء
 من هذه الاشياء ما لم يسجد
 عليها واستدلوا بقوله عليه
 السلام لا يقطع الصلاة شيء
 فادروا ما استطعتم والدليل
 ايضا ما روى من طريق
 عائشة رضي الله عنها قالت
 كنت انام بين يدي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ورجلاي في قبلته فاذا سجد
 غمزني واذا قام بسطتهما
 والبيوت يومئذ ليس فيها
 مصابيح والله اعلم ويكره ايضا
 لاحد ان يمر بين يدي المصلي
 لحديث ابن عباس رضي الله عنه
 عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لو يعلم المار بين

قولك واستدلوا بالخ هذا
 الحديث ضعفه قومنا وقولها
 اذا سجد غمزني استدلال به
 على عدم نقض الوضوء من
 لمس المرأة والجمهور على انه
 ينقض وحملوا الحديث على انه
 غمزها فوق حائل كما هو الظاهر
 من حال النائم فلا دلالة على
 عدم النقض وقولها والبيوت
 يومئذ ليس فيها مصابيح
 ارادت به الاعتذار تقول
 لو كان فيها مصابيح لقبضت
 رجلى عند ارادة السجود ولما
 احوجته الى غمزي قولك
 ويكره الخ ذهب الشافعي الى
 انه اذا صلى الى سترة منع
 غيره من المرور بينه وبينها
 وكذا يمنع من المرور بينه وبين
 الخط ويحرم المرور بينه وبينها
 فلم تكن سترة او تباعد عنها
 فقل له منعه والا صح انه
 ليس له منعه لتقصيره ولا
 يحرم المرور حينئذ بين يديه

ولكن يكره اهر وظاهر كلام
الشيخ رحمه الله الكراهة
لا التحريم قولنا والامام سترة
الح وفيل سترة الامام سترة
لمن خلفه واتفقوا على انهم
مصلون الى سترة والله اعلم
(مسئلة في القيام في الصلاة)
قولنا والقيام في الصلاة واجب
الح ظاهر كلام المصنف رحمه الله

يدي المصلي ما اذا عليه لوقوف
الى الحشر ويجوز للمصلي ان
يدفعه اذا مر بين يديه لما
روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من طريق ابي سعيد
الحذري قال ان احذكم اذا قام
يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه
فليدراه ما استطاع فان ابى
المار فليقاتله فانما هو شيطان
وما كان على يمين المصلي او شماله

من النجاسات او المرأة الحائض او الجنب او غير ذلك لم يقطع عليه
حتى يمسه والامام سترة لمن يصلي خلفه ولا يقطع ما مر بين
يدي المأموم مما يقطع على المصلي حتى يجاوز ققاء الامام لانه
سترة فلما لم يجاوز ققاءه فهو غير جائز بينه وبين سترته واذا
مر كلب قدام الامام قطع عليه وعلى من خلفه وان مر خلف الامام
على الصف الاول قطع على من مر بين يديه اذا جاوز ققاء الامام
ولا يقطع على من لم يمر بين يديه وان مر خلف الصف الثاني
قطع على من مر عليهم ولم يقطع على الامام ولا على الصف الاول
ولا على من كان خلف الصف الثاني وان مر كلب قدام الامام
على شرف الجدار لم يضر حتى يستفرغ الجدار كله وان بقي منه قدر
اصبع لم يستفرغه لم يقطع وهو مقدار العصا التي تكون سترة
فيما اظن والله اعلم (مسئلة في القيام في الصلاة) * والقيام
في الصلاة واجب اذا قدر عليه لقوله عز وجل وقوموا لله

قانتين وجميع القيام كله
 على هذا لا يفسد الصلاة الا
 ما قام دليلا انه لا يجوز
 مثل القيام الذي يخالف فيه
 عادة القيام وهو ان يباعد
 ما بين رجليه حتى لا يستقيم
 له القيام والدليل ما روى
 انه عليه السلام نهى عن
 التجافي في الصلاة وكذلك
 ان خالف بين رجليه او وقف
 على رجل واحدة ورفع
 الاخرى او قدم احداها
 واخر الاخرى كثيرا حتى لا
 يستطيع له القيام على هذا
 المعنى والله اعلم وكذلك ان
 اعتمد في قيامه على حائط
 او على شيء حتى انه لو نزع
 ذلك الشيء لوقع لا يجوز صلاة
 على هذا الحال لانه غير قائم
 كما امر بل هو متكئ والمستحب

تعالى ان القيام فرض
 باستقلاله وقيل القيام
 فرض لقراءة الفاتحة وفائدة
 الخلاف تظهر فيمن عجز عن
 الفاتحة وقد رعى القيام حرره
 ويؤخذ من كلام المصنف رحمه
 الله فيما ياتي فيمن كان ما فوه
 اللسان القولان راجعه (فائدة)
 قال ابواسحاق رحمه الله باب
 في ذكر ما يسقط به القيام مع
 القدرة على ذلك قال ابواسحاق
 وثلاث خصال يسقط بها
 فرض القيام في الفريضة مع
 القدرة احدها ان يكون عريانا
 فانه يصلي قاعدا الثاني ان
 يكون قادرا على القيام ولا يستطيع
 السجود فانه يصلي قاعدا الثالث
 ان يخرج الماء من عينيه فيستلقي
 اياما حتى تضع عيناه فانه يصلي
 كذلك وينومي برأسه في كلام
 الشيخ زيارة على هذا كما سيأتي

فيمن قطعت إحدى يديه في رجبه فليس التجافي مصدر
 جفا والجفوة الدرجة الدنيا بين اثنين واثنتين جفوا

تترك حرف العلة وانفتح ما
قبله فقلت الفاء وقلت
الالف ياء لاجل الكسر فقلت
يدرا من دراى دفع وبابه
قطع فقلت الصفاح هو ما
عرض وطال فقلت ضا في
الضفوا السبوع وهي الكمال
وبابه عدا وسمكا

في القيام ان يسوى المصلي
قامته ويرد بصره الى موضع
سجوده لحديث عائشة رضى
الله عنها قالت كان النبي صلى
الله عليه وسلم اذا دخل في
الصلاة لم يجاوز ينظره غير
سجوده تنحشعا لله عز وجل
واذا فرغ خر ركعا ولا يلتفت
يمينا ولا شمالا ولا امامه لما

روى انه قال عليه السلام لعلى بن ابي طالب لا تنظرن قبل
وجهك ولا عن يمينك ولا عن شمالك وان فعل فسدت صلاته
لنبي النبي عليه السلام عن ذلك وقال بعضهم لا تفسد صلاته
حتى يرى من خلفه وذلك عندى ان رؤيته لمن خلفه استدبار
منه للقبلة فعليه الاعادة على كل حال وكذلك لا يرفع بصره
قبل السماء لما روى انه قال عليه السلام ما بالكم ترفعون ابصاركم
في صلاتكم قبل السماء ثم اشتد عليهم قوله حتى قال لتنتهت
اولي خطفن ابصاركم ومن فعل ذلك فسدت صلاته لهذا الوعيد
والله اعلم ويجعل الفرجة بين رجلية كما روى عن ضمام بن السائب قال بلغني
عن ابن عمر انه لا يفرش بين رجلية في الصلاة ولا يلصقها واستحب
بعضهم ان يجعل ما بينهما مقدارا القصبة او مقدارا اربعة اصابع والله
اعلم والفرشعة ان يوسع ما بين رجلية والفرشعة في اللغة السعة قال ابو النجم الشافعي
بدر صلاب المرء والصفاح * لكل واب المحصا رضاح
ليس بمضطر ولا فرشاح * ضا في الحوا في مكرب وقناح

ينفض طس الماء كالمياح

يصف حوافر الفرس الرضاح الذي يكسر الحجارة والمضطر الضيق
والفرشاح الواسع والحواف في جوانب الحافر والمكرب الشديد
الموثق والوقاح الصليب وكذلك يستحب له ان يقدم الرجل
الشمال على اليمين بينا نها وذلك عندى تشبيه بوقوف الرجلين
اذا جمعا الصلاة وذلك ان الماموم انما يقف عن يمين الامام ويستحب
لل امام ان يتقدمه بقليل وعلى هذا وقوف الرجلين من الرجل
الواحد والله اعلم وان ساوى ما بين رجليه وصلى فلا بأس
بصلاته والمرأة ليس عليها ان تقدم رجلها الشمال اذ ليس على
المرأة امامة وان قدم رجله اليمين قدام الشمال فانه يؤخره الى
موضعه الذى ينبغي له ان يجعله فيه وان قدم الشمال اكثر من
المعول فانه يقدم رجله اليمنى الى موضعه ويترك الشمال
في مكانها لانها كالامام الذى هو متبوع والرجل اليمنى كالماموم
ولذلك يؤخرها ان تقدم ولا يؤخر الشمال ان تقدم وهذا كله
عندى تشبيه واستحسان والله اعلم واذا وقف الرجل في
صلاته فليترك يديه اى يرسلهما كما كانتا ولا يضعهما على خصرته
لما روى انه قال عليه السلام لا يضع احدكم يديه على خصرته
وكذلك لا يفتح فاه ولا يخلقه اذا فرغ من القراءة لان هكذا
عمل ولكن يتركه كما جاء وكذلك لا يغمض عينيه ولا يحسد
بهما النظر ولكن يفتحهما مقدارا ما يفرز بين النور والظلمة او
السواد والبياض وان فعل هذا كله اعاد صلاته لانه عمل
والله اعلم والمرأة اذا وقفت في صلاتها فلتلصق يديها الى
جسدها ولا تجعل الفرجة بين رجليها وهذا عندى منهم

استحباب حتى يوافق ما امرت به من السترة والانخفاض في
موضع لا تضاد فيه الاوامر والنواهي وكل ما يوافق السترة والانخفاض
في جانب النساء ارجح من غيره بدليل قوله تعالى ولا يبدن زينتهن
الآية والله اعلم * (مسئلة) * ومن بطلت احدى يديه او احدى
رجليه ولم تصل الارض او قطعت فانه يصلي قاعدا بالتومح
والدليل على هذا ما روى انه قال عليه السلام امرت ان اسجد
على سبعة ارباب ولا اكف شعرا ولا ثوبا فدليل الخطاب انه اذا
لم يستطع ان يسجد على سبعة

ارباب كما امر سقط عنه السجود
ورجع الى التومح قاعدا لقوله
عليه السلام يصلي المريض قائما
بالركوع والسجود فان لم يستطع
فيصلي قاعدا والله اعلم وعند
بعضهم انه يصلي قائما يركع
ويسجد ويؤيد هذا قوله عليه
السلام اذا نهيتكم عن شئ
فانهوا عنه واذا امرتكم بشئ
فانوا عنه ما استطعتم فما
استطاع عليه من اعضائه
السبعة سجد عليها والله اعلم

قولنا ولا اكف شعرا الخ الكف
المجمع كالكمة واتفق العلماء على
النهي عن الصلاة وثوبه مشمرا
وكفه ونحوه او راسه معقوص
او مردود شعره تحت عمامته
او نحو ذلك وكل هذا منهي عنه
باتفاق العلماء وهو كراهة
تنزيه وامر يصلي كذلك فقد اساء
وصحت صلاته واستدل الطبري
في ذلك باجماع العلماء وحكي
ابن المنذر الاعادة فيه عن
الحسن البصري ثم ان مذهب
الجمهور ان النهي مطلقا لمن

صلي كذلك سواء تممه للصلاة ام كان كذلك قبلها الا لما بل
لمعنى آخر وقال الداودي النهي يختص بمن فعل ذلك للصلاة

والمختار الصحيح هو الاول وهو ظاهر المنقول عن الصحابة وغيرهم قال العلماء الحكمة في النهي عنه ان الشعر يسجد معه

قلت وفي الشيخ اسما عيل رحمه

الله ما يوافق الداودي نظرا

لمفهومه راجعه فيه قوله

فان لم يستطع الخ ظاهره ولو

كان يقدر على القراءة فانه يكتفي

بكتفيها ولم يكتف فيه غير هذا

ولكنه قد عني ما ياتي جريات

القولين ما هنا ايضا فيبقى

المصنف رحمه الله ما ش هنا

على ان من رجع الى تكييف

بعض صلواته فانه يكتفي

بكتفيها والله اعلم قوله وان

لا يمكنه هذا كله فتكبر الخ

قال ابو محمد والذي يصلي

بالتكبير لا يجمع بين صلاتين

بالتكبير قوله

بالتكبير قوله *

ومن لا يقدر على القيام فصلا

فيصلي قاعدا فان لم يستطع

ان يصلي قاعدا فيصلي مضطجعا

يومي براسه ومن لم يستطع

ان يومي براسه مضطجعا

فليجزيه على صلاته في نفسه كما

هي بركوعها وسجودها

وقراءتها وجميع ما يعمل فيها

وان لم يمكنه هذا كله فليكبر

ست تكبيرات وقيل خمس

تكبيرات وقيل اربع تكبيرات

وقيل سبع تكبيرات وهذا

عندي والله اعلم قياسا على

صلاة الميت لان صلاة الميت

انما هي بالتكبير كمذه وعدد

التكبير الذي يجزى في صلاة

الميت مختلف فيه على حسب اختلاف فهم في عدد التكبير في

صلاة المريض غير ان آخر ما اكبر عاياه السلام في صلاة الميت

اربع تكبيرات فيما روى وعليه الجمهور والله اعلم وقال بعضهم

في المريض يكبر تكبيرات الصلاة كما قال بعضهم ان لم

يستطيع المريض ان يوحى براسه للركوع والسجود في حاله
الاضطجاع رجع الى التكبير وهذا القول عندى اصح والله اعلم

لان الاقوال لا تقوم مقام
الافعال في الصلاة والله اعلم
والاصل في هذا ما روى انه قال
عليه السلام يصلي المريض
قائما فان لم يستطع فيصلي
قاعدا فان لم يستطع فيصلي
نائما فان لم يستطع فيصلي
مستلقيا فان لم يستطع فلا
يكلف الله نفسا الا وسعها
فقوله نائما يجعل جنبه الايمن
على الارض ويوحى لقوله
تعالى فاذكر والله قيا ما

قولك لان الاقوال الخ يتامل
هذا فانه يقتضى ان الاصح القول
الاول فلعل المطابق لقول
المصنف ان الاقوال تقوم
مقام الافعال والله اعلم
بالصواب قولك ما روى
انه قال عليه السلام يصلي
المريض الخ هذه الرواية
ثابتة ايضا عند النساء
من قومنا

وقعودا وعلى جنوبكم فاذا نافي هذه الآية احوال المصلي
عند الصحة وعند المرض والله اعلم وقوله مستلقيا يكون
على ظهره ورجلاه الى القبلة وهو يوحى والله اعلم واما
صفة قعود المريض الذي هو بدل من القيام عند العجز
اذا اراد ان يصلي قال بعضهم يقعد كقعود التشهد وقال
آخرون يقعد ويوقف رجليه ويوصلهما الى الارض ان
امكنه ذلك ويجعل بينهما فرجة ويقدم بئان رجلاه الشمال
على اليمنى ويصلي كذلك كصلاة القائم فعندى والله اعلم
ان من قال يقعد المريض في الصلاة كقعود التشهد قاسه

على جلوس التشهد لانه من هيئات الصلاة ومن قال يقعد
ويوقف ركبتيه قاسه على القيام لانه يدل منه والله اعلم ثم
انهم اختلفوا في المريض الذي يصلي قاعدا قال بعضهم يومى
ايما على كل حال لان صلاة القيام ركوع وسجود وصلاة
القعود ايما وقال آخرون يسجد على كل حال اذا قدر على
السجود لان عجزه عن الركوع لا يسقط عنه فرض السجود عند
هؤلاء وكذلك من استطاع ان يركع ولم يستطع السجود على
هذا الاختلاف قال بعضهم

اذا كان يومى في بعض صلواته
قليوم لها كلها قاعدا وقال
بعضهم يعمل من ذلك ما استطاعه
ويومى لما لم يستطع منها شيئا
وعلى هذا من كان ما فوجها
في لسانه قال بعضهم بعمل
بجوارحه ما يمكنه من صلواته
ويكيف في نفسه ما يعمل
بلسانه مثل القراءة في مكانها
والتعظيم في الركوع والسجود
واشبه ذلك مما يعمل بلسانه
وقال بعضهم اذا رجع الى التكليف
في بعض صلواته فليكيفها كلها
في نفسه قاعدا والله اعلم والدليل
على ان صلاة القعود ايما روى

قولهم وكيف اي بان يمشي
نفسه قائما راكعا وساجدا الى
غير ذلك قولهم ما روى انه
صلى الله عليه وسلم دخل على
مريض الخ في كتب قومنا روى
البيهقي عنه صلى الله عليه وسلم
انه قال لمريض عاده فراه يصلي
على وسادة فاخذها فرمى بها
فاخذ عودا ليصلي عليه فرمى
به وقال صل على الارض ان
استطعت والا فارم اما واجعل
سجودك اذا خفض من ركوعات
انتهى فان صحت هذه الزيادة
سقط الاستدلال وبهذا الحديث
ايضا يظهر حكمة منه المصنف

رحمه الله فيما تقدم النهي
عن السجود عن المسواك
ولكن الحديث لا خصوصية
فيه للمسواك حرره

انه صلى الله عليه وسلم دخل
على مريض يعود فوجد بين
يديه وسادة يسجد عليها
ففر لها النبي عليه السلام وقال
اوم ايماء غير ان بعضهم فرق

في ذلك وقال ان صلى في مسجد او مضى فليسجد وان صلى
على فراشه او على غير مسجد او مضى فليوم ايماء ولعلم حملوا
الحديث المتقدم على هذا المعنى والله اعلم وقال آخرون اذا كان لا
ينتظر الراحة فليسجد وان كان ينتظر الراحة فليسجد خلف الامام
وليوم اذا صلى وحده واظن انهم اوجبوا عليه السجود خلف
الامام لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع
فاركعوا واذا سجد فاسجدوا واما الفرق بين ينتظر الراحة وبين من
لا ينتظرها فانما هو عندى استحسان ولذلك اوجبوا على من لا ينتظر
الراحة السجود لطول مكثه على ذلك والله اعلم واختلفوا ايضا في
كيفية الايماء الذي هو بدل من الركوع والسجود في صلاة القاعد
قال بعضهم يجعل السجود اخفض من الركوع وقال آخرون اذا ركع
مد عنقه واذا سجد رده اليه وقال آخرون بعكس هذا اعني اذا
ركع ضم اليه واذا سجد مده اعني عنقه والقول الاول عندى
اصح تشبيها بصلاة القيام غير ان من قال يمد رقبتة قد امسه
في الركوع ويرده الى صدره في السجود يحتمل ان يكون انما ذهب الى
هذا لان ضمه رقبتة الى صدره اخفض من مدها ولذلك استعمله
في السجود الذي هو اخفض في صلاة القيام واما من قال يمسد
رقبتة في السجود ويردها الى صدره في الركوع فلعله انما ذهب

الى هذا من قبل ان الركوع في صلاة القيام اقرب الى القيام من
 السجود ولذلك استعمل في السجود عد الرقبة الذي هو ابعد من
 ضمها الى صدره والله اعلم فهذا ما ظهر لي في هذا الاختلاف لاني
 لم اجده اصلا احمله عليه غير القياس والله اعلم والمريض ياخذ
 صلاته من القيام الى الاضطجاع ومن الاضطجاع الى القيام
 ومعنى ذلك اذا كان يصلي قائما ثم حدث اليه المرض في صلاته حتى
 لا يستطيع القيام فانه يرجع الى القعود ومن القعود الى الاضطجاع
 ان لم يستطع القعود ويبني عليه وان كان يصلي مضطجعا ثم
 وجد راحة فانه يرجع الى القعود ومن القعود الى القيام ويبني
 عليه وقال بعضهم ان وجد راحة وهو يصلي مضطجعا استأنف
 الصلاة ولا يبني صلاة القيام ولا صلاة القعود مع صلاة
 الاضطجاع وكذلك ان رجع الى الاضطجاع من القيام او من
 القعود استأنف على هذا الحال واما ما بين القيام والقعود
 فانه يرجع من القيام الى القعود ومن القعود الى القيام مرة
 او مرتين في صلاة واحدة ما لم يتمها وسبب الخلاف عندى
 هو سبب اختلافهم هل يرتفع البدل عند وجود المبدل منه
 بعد دخوله في البدل وقبل اتمامه ام لا كالقادر على العتق
 بعد دخوله في الصيام في كفارة الظهار ولم يختلفوا فيما بين
 القيام والقعود لان القعود وان كان بدلا من القيام فهو من
 افعال الصلاة في حال القدرة ولذلك لم يستأنف الصلاة
 اذا قدر على القيام وهو يصلي قاعدا والله اعلم ولكن لا يعمل
 فيما بين القيام والقعود شيئا حتى ينتهي الى ما يريد من
 القيام والقعود ولكن ان احدث اليه المرض بعد الصحة

او حدثت المصحة بعد المرض قبل ان يتم العمل الذي هو فيه مثل
 الركوع والسجود فانه يتمه فيما استقبل اليه من العمل الذي
 يريد به الا ان اخذ في اول الكلام ولم يتمه فانه يستأنف ذلك
 الكلام في العمل الذي يريد به فان عمل شيئا فيما بين القيام والقعود
 مثل القراءة والتعظيم والتكبير اعادة صلاته ان تعمد وان لم
 يتعمد فليعده في الموضع الذي استقبله وقال بعضهم ان
 زاد في صلاته ما كان ذكره من القرآن مثل الحمد والتكبير
 واشباه ذلك من الاستغفار والتسبيح مما كان تلاوته في
 القرآن وذكره على النص المذكور في كتاب الله تعالى فلا بأس
 بصلاته ما لم يرد بذلك امرا او نهيا او خطبا لغيره او رد
 جوابا لمن سأل او استغفها ما لغيره او جرب ذلك لنفسه نفعا
 او دفع عنها بذلك مضرة او عن غيره سواء كان ذلك في
 السورة التي يقرأها او في غيرها ما لم يكن ساهيا والسهمو
 في هذا كله لا يفسد الصلاة والدليل على هذا القول ما روى
 عن حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فابتدأ
 سورة البقرة فكان لا يمر بآية عذاب الا استعاذ ولا بآية رحمة
 الا سأل ولا بآية تنزيه الا سبح والله اعلم وكذلك الركب
 في السفينة عند بعضهم حاله كحال المريض ان قدر على القيام
 والركوع والسجود صلى بالقيام والركوع والسجود وان لم يمكنه
 صلى كما يمكنه ولا يضره استدبار القبلة بعد الاحرام وان لم
 يمكنه الاستقبال بالاحرام فليحرم كما يمكنه وينوي في نفسه
 الاستقبال ويمضي على صلاته وقال بعضهم الصلاة في
 السفينة كالصلاة في المحمل على ظهر الجمل فلما كانت الصلاة

تصلي على المحمل فعود الاقياما باجماع كانت صلاة السفينة
قعودا وهما سواء لا استواء عليهما و فرق قوم بين ان تكون واقفة
او سائرة اعني السفينة وقالوا يصلي قاعدا اذا سارت ويصلي
قائما اذا قدر على القيام وقد وقفت في المرسى او نحوه والله اعلم
* (مسئلة في التوجيه) * والتوجيه في الصلاة سنة مؤكدة
وهو سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله
غيرك والدليل على هذا ما روى عن عمرو عائشة وابن مسعود رضي
الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة
قال سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك
وقال قوم التوجيه فرض والدليل على هذا قوله تعالى فسبح بحمد
ربك حين تقوم وما روى من حديث عمرو عائشة وابن مسعود
رضي الله عنهم يدل ايضا على وجوبه لقوله عليه السلام صلوا
كما رايتوني اصلي والصحيح عندي انه ليس بفرض لقوله عليه
السلام للذي يعلمه الصلاة اذا افتتحت الصلاة وقرأت فيها
ما فتح الله لك فكبر واركع حتى تطمئن راکعا ثم ارفع حتى تطمئن
قائما ثم اهوا الى السجود حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع رأسك حتى
تطمئن قاعدا ثم اهوا الى السجود حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع رأسك
وقم الى الركعة الثانية وافعل فيها ما فعلت في الركعة الاولى فاذا
انت قعدت وقلت فقد تمت صلاتك فقد حصر له صلى الله عليه
وسلم فرائض الصلاة ولم يذكر التوجيه ويؤيد هذا ما روى انه
قال عليه السلام تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم فقد
حصرها ما بين التحريم والتسليم وما قبل التحريم ليس بفرض
كما ان ما بعد التسليم ليس بفرض باتفاق والله اعلم بل هو

نفل او سنة مؤكدة والله اعلم واما من قال انه فرض اذا تركه
 اعاد صلاته ومن قال انه نفل ليس عليه اعادة الصلاة في
 ترك التوجيه والله اعلم واستحب اصحابنا رحمهم الله ان يضم
 اليه توجيه ابراهيم عليه السلام وهو اني وجهت وجهي للذي
 فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين وقال آخرون
 ما يتوجه به الا ابراهيم عليه السلام وكان ابن مسعود يزيد فيه
 رب اني ظلمت نفسي واسأت فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا
 انت ثم يقرأ سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك
 ولا اله غيرك ولا يقطع المصلي بين التوجيه والاحرام بكلام او
 غيره من الاعمال من الاكل والشرب واخذ الشيء واعطائه وتناول
 شيء بيده مما لم يكن فيه اصلاح صلاة وان قطع بينه وبين
 الاحرام بهذا كله اعاد صلاته في قول بعضهم وقال آخرون لا اعاد
 عليه وذلك عندي ان تكبيرة الاحرام انما صارت تكبيرة الاحرام
 لانه يحرم بها ما كان حلالا قبلها من النظر والكلام وغيره قبل
 الصلاة والله اعلم ولا يقرأ التوجيه ما لم يتقدم الامام وان قرأه
 قبل الامام اعاده لانه ما مور ان يتبع الامام من اول صلاته وان
 مات الامام او تجنن او ارتد قبل الاحرام وحدث امام آخر فانه
 يعيده ولا يبني عليه لانه لم يدخل في الصلاة بعد ولا يقرأه في
 موضع منجوس وسبيله سبيل الإقامة في الاماكن واللباس
 والطهارة وان احدث فيه يحدث لا يبني به في الصلاة اعاده
 وان كان حله بقي او رعا فانه يبني فيه كما يبني في الصلاة
 عند بعضهم وان قرأه ثم انتقل من مكانه اعاده ومنهم من يقول
 لا يعيده الا ان انتقل من مكانه حتى لا يسمع لمن كان فيه قياسا

على الإقامة وإن قرأه لصلاة العصر فذكر أنه لم يصل الأولى
فانه يعيده لصلاة الأولى لانه من توابع الصلاة فسيبيل
الصلاة وكذلك ان انتقضت صلاته او نسيها او نام عنها
اعاده مع الصلاة وان نسي ان يقرأه فانه يقرأه اذا ذكره ما لم
يحرم فان احرم فليس عليه منه شيء والله اعلم * (مسئلة
في الاستعاذة) * واختلفوا ايضا في الاستعاذة كاختلافهم
في التوجيه قال قوم هي فرض وقال آخرون لو كانت فرضا لفسدت
صلاة من تركها ناسيا ولكنها سنة من تركها متعمدا اعاد صلاته
كسائر السنن وان نسيها قالها حيث ذكرها في الصلاة والمستحب
ان يستعيز قبل القراءة في الركعة الثانية اذا نسيها لقوله تعالى
واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ويستعيز
المصلي كما امره الله تعالى لا يزيد على ذلك شيئا ولا ينقص اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم ويعجم الذال لثلاث يخرج من معنى الاستعاذة
الى العود الذي هو الرجوع ويستعيز سرا وان جهر بها عامدا
اعاد صلاته وقال قوم هي نفل لا تفسد صلاة من تركها متعمدا
والله اعلم وذلك عندي والله اعلم لانها غير مذكورة في فرائض
الصلاة في حديث الرجل الذي يعلم النبي عليه السلام الصلاة
وهو يأتي بعد ان شاء الله في موضعه واما موضعها قال بعضهم
يستعيز قبل الاحرام وهو قول

ابي عبيدة رحمه الله وقال قوم
بعد الاحرام عند القراءة لقوله
تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ
بالله من الشيطان الرجيم

قولس وقال قوم بعد الاحرام عند
القراءة في الشيخ اسماعيل رحمه الله نسبة
القول الثاني لابي عبيد رحمه الله تعالى
ومثله في الديوان ايضا

والله اعلم * (مسئلة في الاحرام) *
 واذا اقام المصلى الصلاة واستقبل
 القبلة ووجه ونوى الصلاة
 احرم لها وقال الله اكبر وهي
 تكبيرة الاحرام وتكبيرة الاستفتاح
 لقوله عليه السلام مفتاح
 الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
 وتحليلها التسليم وهي فريضة
 لقوله تعالى يا ايها المدثر قم
 فانذرو ربك فكبر وان قال
 الله اعظم او الله اجل او الله
 اعز اجزاء ذلك لانه في معنى
 الله اكبر وقال بعضهم لا يجوز
 من لفظ التكبير الا الله اكبر
 واحتجوا بقوله عليه السلام
 مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها
 التكبير وتحليلها التسليم وقالوا
 الالف واللام منها للحصر والحصر
 خاص بالمنطوق به وعلى القول
 الاول جائز قياسا على لفظ التكبير

قولك احرم لها وقال الله اكبر
 وقوله وهي تكبيرة الاحرام
 يقتضيان ان التكبير غير
 الاحرام والظاهر انه كذلك
 فالاحرام نية الدخول في
 حرمة الصلاة قال الجوهري
 احرم الرجل دخل في حرمة
 لا تهتك وهذه الهبة للدخول
 في الشيء المذكور معها كما مسمى
 واصبح والتكبير قول الله اكبر
 واختلفوا في التكبير فعند ابي
 حنيفة التكبير شرط لا يدخل
 في الصلاة الا بعد فراغه وعند
 الشافعي انه تبين بفراغه
 منه دخوله فيها باوله وفائدة
 الخلاف فيما لو افترق التكبير
 بما نفع اما من نجاسة او غيرها
 اى وزال المانع في اثناء التكبير
 فعند ابي حنيفة الصلاة صحيحة
 وعند الشافعي باطله كمن صلى
 بثوب نجس وازاله في اثناء التكبير

والله اعلم قلت وفي كلام المصنف فيما ياتي عند قوله لانها من الصلاة
 ما يدل على ان المذهب موافق لمذهب الشافعي حرره قولك وقال بعضهم

لا يجوز من لفظ التكبير الخ وهو مذهب مالك قولهم وإنما

لم يجوزوه عندي الخ وقيل إنما

لم يجوز الله الكبير لفوات مدلول

أفعل التفضيل قولهم أكبار

لأنه جمع أكبر وهو المفضل

التكبير لأنه من باب حمل

المسكوت عنه على المنطوق به

لأنه جامع بينهما والله أعلم

وان قال الله الكبير والعظيم

والجليل والعزيم ففيه قولان قال بعضهم يحزبه على ما قدمنا وقال

آخرون لا يحزبه وإنما لم يجوزوه عندي لأن قوله الله الكبير والجليل

يوهم النعت وأنه لم يخبر عنه فإلم تخبر عنه فكانت لم تذكره

وان قال الله أعلم والله العليم والله القدير والله الرحمن

والله الرحيم فإنه لا يحزبه في هذا كله لأنه ليس بمطابق لمعنى

الله أكبر وان قال الله أكبر فإلا لف فإنه لا يحزبه لأنه مستفهم

وكذلك ان قال أي الله أكبر فإلا لف بالكسر والله أكبر فإلا لف

بالضم لأنه أتى بما لا معنى له والأصل في هذا أن أتى في أحرامه

بما يبطل المعنى فإنه لا يحزبه أحرامه مثل قوله والله أكبر بالمسند

لأنه مستفهم وكذلك أن أتى في أحرامه بما لا معنى له مثل قوله

أي الله أكبر فإلا لف بالكسر أو والله أكبر بالمد والضم أو أكبار

بالالف بعد الباء أو الله وكبر بالواو وان كثر في أحرامه متعديا

إعادة صلاته مثل قوله الله أكبر بالفتح والله أكبر بالكسر وان لم

يتعد فضيه قولان وذلك عندي لأنه مأمور بالتكبير فأن كبر باللحن

فقد أتى بغير ما أمر به لأنه لم يؤمر باللحن فيها وقال بعضهم لا إعادة

عليه في هؤلاء الوجوه كلها ولعلمهم حملها على اللحن واللحن محمول

عنه ما لم يختم آية رحمة بآية عذاب أو آية عذاب بآية رحمة لقوله

عليه السلام اقرء والقرآن على سبعة احرف كلها شاف كاف مالم
يختم آية رحمة بآية عذاب او آية عذاب بآية رحمة وذلك عندي
لاحتمال هؤلاء الوجوه المعنى فان قال قائل واي معنى احتمل
قوله الله اكبار بالالف قيل له اختلف النحويون في الحركات قال
بعضهم الضمير في الحركة ماخوذ من الحرف والحرف اسبق من الحركة
ما كانت الفتحة حتى كان الالف ولا الضمة حتى كانت الواو والكسرة
حتى كانت الياء فكانت الحركات بنات الحروف وقال آخرون الحرف
ماخوذ من الحركة لان الالف متولدة من الفتحة والواو متولدة من
الضمة والياء متولدة من الكسرة اذا شبيعت الحركات قال الشاعر
واني حيث ما يثنى الهوى بصري * من حيث ما سلكوا دنونا نظور
اعوذ بالله من العقرب * ^{وقال الآخر} الشايلات عقد الاذنان

فاشبع ضمة الظاء في انظر وفتحت الراء في العقرب حتى تولدت
منها الحروف وكذلك الله اكبار

يحمل هذا المعنى وقوله ايضا
الله وكبر محتمل للمعنى وذلك ان
بعض العرب كانوا يخففون الهزات
لثقلها ويبدلون منها حرفا
مديرا بحركة ما قبلها والله اعلم
وان نكس احرامه واحرم بلغة
غير لغة العرب فانه لا يجزيه لان
التكبير محصور على اللفظ المنطوق
به لا غير والله اعلم وكل حدث
يبني به في الصلاة فانه يبني

قولس وكذلك الله اكبار يحتمل
هذا المعنى فيه ان الاشباع باب
الشعر كما هو منصوص عليه فلا
يصح ما ذكره حرره قولس وهذا
القول عندي اصح الخ قلت لكن
ذلك لا يخرج به عن كونه كلاما
مرتبا الا ترى انهم قالوا شرط
الاستثناء ان يكون متصلا
بالمستثنى منه ومع ذلك
جعلوا العطسة لا تخرجه عن

به في احرامه لانه من الصلاة
 مثل ان يقول الله وهو يريد
 الاحرام فقطعته العطسة
 قبل ان يقول اكبر وقال بعضهم
 لا يبنى في تكبيرة الاحرام وهذا
 القول عندي اصح لان تكبيرة
 الاحرام كلام واحد ولا يفيد
 الا ان يكون مرتبا والله اعلم
 وكذلك ان انتقل من مكانه
 بعذر على هذا الحال وتكبيرة
 الاحرام انما هي بالجهر سواء
 فيها الرجل والمرأة غير ان المرأة
 انما تسمع اذنيها لا غير لانها
 مأمورة بخفض الصوت والرجل
 ايضا يستحب له ذلك اذا
 كان يصلي وحده واذا جهر
 اكثر من ذلك فليس عليه شيء
 واما ان كان اماما القوم فانه
 يؤمر بالجهر فيها ليسمعهم وان اسرى بها الامام او غيره من الناس
 متعددا فانه يعيد احرامه سواء في هذا صلاة الجهر وصلاة السر
 وان تشاكل عليه احرام ام لا فانه يعيد الاحرام وان اخذ في القراءة
 فلا يشتغل بالشك كغيرها من فروع الصلاة ومنهم من يقول
 اذا شك في تكبيرة الاحرام اخذ في القراءة او لم يأخذ فانزلهما

الاتصال كما هو مقرر عندهم
 فالظاهر الاول وقد اعتمد المشايخ
 في الديوان ومقابله عبر واعنه
 بقليل غير ذلك لكن كلام الديوان
 في مسألة اخرى بعد هذه يدل
 لما قاله الشيخ ولكن عند التامل
 لا دليل لامكان الفرق ولكن
 تلك المسئلة المذكورة بعد اولى
 بالبناء فيما يظهر مع قولهم بعد
 البناء فيها راجع وحرر *
 * (باب في القراءة في الصلاة) *
 قوله فاتحة الكتاب وسورة
 الخ هذا مذهبنا ومذهب ابى
 حنيفة واما مالك والشافعي
 فالفرض عندهما فاتحة الكتاب
 وفيه رد على ابن زياد في قوله
 من صلى ولم يقرأ ان لاعادة عليه

يؤمر بالجهر فيها ليسمعهم وان اسرى بها الامام او غيره من الناس
 متعددا فانه يعيد احرامه سواء في هذا صلاة الجهر وصلاة السر
 وان تشاكل عليه احرام ام لا فانه يعيد الاحرام وان اخذ في القراءة
 فلا يشتغل بالشك كغيرها من فروع الصلاة ومنهم من يقول
 اذا شك في تكبيرة الاحرام اخذ في القراءة او لم يأخذ فانزلهما

ولا يجاوزها حتى يحكمها لانه ما لم يحرم فهو غير داخل في الصلاة
وان نسيها حتى جاوز الى حد ثالث ابتدأ صلاته لانها لا تتم
الا بها والله اعلم * (باب في القراءة في الصلاة) * وقراءة
القرآن في الصلاة فرض والدليل قوله تعالى فاقرأ وما تيسر
من القرآن والفرض في ذلك قراءة فاتحة الكتاب وسورة لما
روى عن طريق ابى سعيد الخدري انه قال امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان نقرأ في الصلاة فاتحة الكتاب وسورة
ولما روى عن طريق ابى هريرة قال امرني رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان اناذى لأصلاة الا بفاتحة الكتاب وسورة واقل
السورة ثلاث آيات ولذلك قالوا لا يجزى من ذلك اقل من ثلاث
آيات وقال آخرون تجزى آية منتظمة طويلة وقال آخرون
تجزى آية قصيرة والدليل

على هذا ما روى عن عبادة
ابن الصامت قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لأصلاة الا بفاتحة الكتاب
فصاعدا وما روى انه صلى
الله عليه وسلم امر اعرابيا
ان يقرأ في الصلاة فاتحة
الكتاب وما تيسر من القرآن
وما روى ايضا عن طريق
آخرا انه قال عليه السلام شيئا
من القرآن معها وانما اعنى

قولس ثلاث آيات متفق
عليها فلا تزد البسطة على القول
بانها آية كما هو مذهب الاصحاب
رحمهم الله * (فائدة) * قال
ابو اسحاق رحمه الله وست
خصال لا يجوز فيها الا قراءة
فاتحة الكتاب احدها وهي صلاة
الظهر وصلاة العصر والركعة
الاخيرة من المغرب والاخرتان
من العتمة وصلاة الجنازة
والصلاة خاف الامام قلت

وتعبيره بلا يجوز يقتضي الفساد
فيما اذا قرأ بغيرها كذا ترددت
ثم رايت بعد ذلك في كلام المؤلف
رحمه الله في اثنا عشرة اتفق
العلماء ان القراءة في صلاة الظهر
الى آخر حكاية القولين مقدمًا
للقول بالبطلان راجعه قول
ولذلك رجع اصحابنا قلت اعتمدوا
فيها على القياس فيما يظهر من كلام
المؤلف رحمه الله وان كان ظاهر
الاحاديث السابقة يشملها وقد
اختلف الناس في القياس هل يكون
مخصصا للعموم قول *

في هذا كله في الركعتين الاولتين
من المغرب والعشاء وفي صلاة
الفجر وكذلك قال بعضهم في
الركعتين الاولتين من الاولى
والعصر غير ان الذي اخذ به
علماء ونازحهم الله ان لا يقرأ
في الركعتين الاولتين من الاولى
والعصر بغير فاتحة الكتاب
والدليل معهم اجماع الناس
ان صلاة الظهر والعصر لا جهر
فيها وراينا كل ركعة لا يقرأ
فيها الا بفاتحة الكتاب يسر
ها لا في ليل ولا في نهار الا ترى
الى صلاة الجمعة وصلاة العيد

يجهر فيها بالقراءة لاجل السورة ولو كان ذلك نهارا ولذلك رجع اصحابنا
قول من لم يقرأ في الركعتين الاولتين من الاولى والعصر الا بفاتحة
الكتاب والله اعلم واما الركعتان الاخرتان من الاولى والعصر والعشاء
والركعة الاخيرة من صلاة المغرب فانما يقرأ فيها بفاتحة الكتاب
سرا والدليل ما روى انه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ في الركعتين الاخيرتين
من الصلوات كلها الا بفاتحة الكتاب وما روى من طريق خباب
سئل هل يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاولى والعصر قال نعم
فيل فباي شيء تعرفون ذلك قال باضطراب لحيته وذهب آخرون
الى انه لا قراءة في الركعتين الاخيرتين من الصلوات كلها ولعلمهم

احتجوا في ذلك بحديث روه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
واحتمال الضمير ايضا يدل على ذلك من قوله عليه السلام كل
صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج لان الضمير من قوله
لم يقرأ فيها يحتمل ان يعود على اجزاء الصلاة كلها ويحتمل ان يعود
على بعضها والقول الاول اصح عندى لما ذكرناه من الادلة المتقدمة
وهذا كله اذا صلى وحده واما اذا كان خلف الامام فانهم اختلفوا
فيه قال بعضهم لا يقرأ الا بفاتحة الكتاب والدليل ما روى عن
عبادة بن الصامت قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلاة الغداة فتقلت عليه القراءة فلما انصرف قال لعلمكم
تقرءون خلف امامكم قال قلنا اجل قال لا تفعلوا الا بأم القرآن
فانه لا صلاة الا بها وما روى

قوس وقال آخرون الخ ذهب
اليه ابن العربي المالكى قوس قال
الربيع قال ابو عبيدة الخ اى اخذا
من حديث عبادة بن الصامت
المتقدم حيث قال لا تفعلوا الا
بأم القرآن الحديث فصار قوله
صلى الله عليه وسلم ما الى انازع
في القرآن محولا على ما عدا الفاتحة
جمعا بين الحديثين وكذا قوله
قراءة الامام له قراءة محمول
على ما عدا الفاتحة ايضا جمعا
بين الادلة وكذا قوله واذا قرء

ايضا من قوله عليه السلام
كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة
الكتاب فهي خداج دليل
لتعميمه كل صلاة والله اعلم
وقال آخرون لا يقرأ خلف الامام
في الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة
شيئا والدليل معهم ما روى من
طريق ابى هريرة ان النبي صلى
الله عليه وسلم انصرف من
صلاة جهر فيها بالقراءة فقال
هل قرأ معي احد منكم انفا
قالوا بلى يا رسول الله قال

مالى انازع فى القرآن فانتهى
الناس عن القراءة خلف رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
الربيع قال ابو عبيدة الابطاح
الكتاب فانها تقرأ مع كل
امام وغيره وقال آخرون
ليس عليه قراءة خلف الامام
اصلا لقوله عليه السلام من
كان له امام فقرأه الامام له
قراءة ولقوله تعالى واذا قرء

القرآن فاستمعوا له وانصتوا والصحيح انه يقرأ خلف الامام
فاتحة الكتاب لما قدمناه واما الآية التى احتجوا بها فانها نزلت
فى قراءة السورة وذلك انه روى عنه عليه السلام قرأ فى صلاة
الفداء اذا وقعت الواقعة فقرأها رجل من خلفه فنزلت واذا قرء
القرآن فاستمعوا له وانصتوا واما متى يقرأ فاتحة الكتاب
خلف الامام على قول من اوجبها عليه فانهم اختلفوا فى ذلك
قال بعضهم يتبع الامام فى قراءتها وقال آخرون يصطحب معه
وقال آخرون يسبق الامام فى قراءتها وقال آخرون لا يقرأها
حتى يفرغ الامام من قراءتها وهذا الاختلاف يتصور عندى
لمعارضة ظاهر الاحاديث وظاهر الكتاب وذلك انما روى
من قوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به يدل على انه
يتبع الامام فى قراءتها كالركوع والسجود غير ان قوله تعالى
واذا قرء القرآن فاستمعوا له وانصتوا يدل على انه يصطحب

القرآن الآية محمول على ما عدا
الفاتحة ايضا جمعاً بينهما اى
الآية والحديث قولك وقال
آخرون ليس عليه الخ هو
المشهور من مذهب مالك
ومذهب الحنفية قولك
وانصتوا ظاهرة ولو كان اصم
ولو لم يسمع وهو كذلك للاطلاق
فى الآية * (مسئلة فى البسملة) *

مع الامام لثلاث يسبقه الى قراءة السورة لوجوب الانصات عليه عند قراءة السورة او يسبق الامام في قراءتها المعارضة قوله عليه السلام

ما لي انا زرع في القرآن ويكون قوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به مقصورا على الركوع والسجود وسائر الافعال واما من قال لا يقرأ فاتحة الكتاب حتى يفرغ من قراءتها الامام فانه يدل على قوله ماروى من حديث ابي هريرة من قوله عليه السلام هل قرأ معي احد منكم انفا قالوا بلى يا رسول الله قال ما لي انا زرع في القرآن فدل هذا ان لا يقرأها حتى يفرغ من قراءتها الامام لثلاثينازعها معه ويكون قوله تعالى واذا قرء القرآن فاستمعوا له وانصتوا مقصورا على قراءة السورة اعني ان لا يقرأ خلف

قولس وقراءة بسم الله الرحمن الرحيم واجبة الخ فعلى كلامه رحمه الله تعالى تكون واجبة مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز والنسيان وسياتي الكلام فيما اذا تذكرها قبل تمام القراءة والله اعلم قولس واجبة في الصلاة ذكر الشيخ اسماعيل رحمه الله ان قراءة البسمة في الصلاة سنة والظاهر ما قاله رحمه الله اذا ذكر المؤلف رحمه الله فيما ياتي من التفريع خاص بالنسبة فالظاهر ان الخلاف بينهما لفظي لا تطهر فيه ثمة كما يظهر بالتأمل اللهم الا ان يقال فائدته انه يقرأها

الامام السورة والله اعلم * (مسئلة في البسمة) * وقراءة بسم الله الرحمن الرحيم واجبة في الصلاة لوجوب فاتحة الكتاب لانه من السبع المثاني والدليل ماروى من طريق ابن عباس رضي الله عنها قال فاتحة الكتاب هي ام القرآن

فقرأها وقرأ فيها بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنها آية من كتاب الله قال الربيع قال أبو عبيدة وقد روى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مثل هذا وقال بعض أهل العلم هي آية من القرآن على رأس كل سورة ولذلك اختار أصحابنا رحمهم الله أن تجعل في أول فاتحة الكتاب وفي أول كل سورة في الصلاة ويدل على هذا ما روى أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم حتى مات ثم أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما حتى ماتا وهي تقرأ عند أصحابنا رحمهم الله سرًا مع قراءة السجدة وجمعهم مع قراءة الجهر لانفاق الجميع أنها آية من القرآن وقال الله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن ومن تركها متعمداً تركها كما أعاد صلاته وإن نسي قراءتها كما فلا إعادة عليه كما أنه لو نسي آية

يقرأها على القول بالفرضية مع ما بعدها وعلى القول بالسنية يقرأها وحدها كما هو صريح كلامه رحمه الله فحينئذ الظاهر ما ذهب إليه المؤلف رحمه الله وهو نصب الديوان قلت يتعين أن تكون ثمرة الخلاف ما بعد اللهم كما هو صريح كلام الشيخ أسامة عيل رحمه الله فما أشعر التعبير باللهم ليس على ما ينبغي قوله وفي أول كل سورة الخ مفهومه أنه لا يقرأها في أثناء السورة قال شارح قصيدة أبي نصر رحمه الله ومن قرأ آية الكرسي فليس عليه أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فإذا فعل متعمداً خففت عليه النقض وإن نسي فظن أنه جائز لم أقدم على فساد صلاته لأنه

وجعله ولا شئ عليه في النسيان ولا يعود إلى فعل ذلك انتهى قلت والغاء في قوله فظن للتفسير على ما أثبتته بعضهم قوله وإن نسي الخ الظاهر أن هذا مقيد إذا لم يتذكره أصلاً وأما إذا ذكره بعد ما جاوزه

بالقراءة فانه يرجع ويقراه مع ما
بعده والافسدت صلاته كما
ياتي ان شاء الله تعالى فوكس
ولعلمهم ذهبوا الخ فيه تأمل اذ
مقتضاه انه على القول بالسنية
يجوز تركها فوكس وكذلك ان
تركها متعمدا الخ لقائل ان يقول
فرق بينهما وذلك ان قراءة الفاتحة
مطلوبة بخصوصها بخلاف قراءة السورة

او آيتين من فاتحة الكتاب فلا
اعادة عليه ما لم ينس منها النصف
فما فوق ذلك لانه اتي بالاكثر
منها وحكم الاكثر حكم الكل عند
بعضهم وخصوصا في النسيان
وكذلك ان لم يذكرها الا في حد
الركوع فانه يمضي على صلاته وليس
عليه الرجوع اليها لانه جاوز
حدها واختلفوا ان ذكرها في القراءة

قال بعضهم يرجع اليها ما لم يختم قراءة فاتحة الكتاب وقال آخرون
يرجع اليها ما لم يختم السورة واختلفوا كيف يفعل اذا رجع اليها
قال بعضهم يقرأها ويعيد لقراءة ما قرأ بعدها وذلك عندى لان
موضعها في اوائل السور ولذلك وجب عليه ان يعيد ما بعدها
وعلى هذا سائر الفروض ان نسيها ثم ذكرها فانه يرجع الى موضعها
ويبتدى منه صلاة ما بقى والله اعلم وقال آخرون يرجع الى التسمية
ويقرأها وحدها وليس عليه اعادة لقراءة ما بعدها وقال آخرون
ان لم يرجع في هذا كله ومضى على صلاته فليس عليه اعادة حين
نسي ان يقرأها في موضعها وهذا القولان عندى يدلان من قائلهما
ان قراءة البسملة في الصلاة سنة ولذلك ذهبوا بها مذهب سائر
السنن في هذين القولين ان نسيها وقال آخرون ليس عليه اعادة
ولو تركها متعمدا ولعلمهم ذهبوا الى ان قراءتها في الصلاة ليست بواجبة
وكذلك ان تركها متعمدا عند قراءة السورة بعدما بسمل وقرأ فاتحة
الكتاب او تركها ناسيا ثم ذكرها قبل ان تختم السورة على ما قدمنا

فان الطريب قراءة ثلاث ايات فما زاد فليست صحيحة

من الاختلاف بينهم في الرجوع وغيره والله اعلم * (مسئلة) *
 اتفق العلماء ان القراءة في صلاة الظهر والعصر وفي الركعتين الاخيرتين
 من صلاة العشاء وفي الركعة الاخيرة من صلاة المغرب سر ومسا
 سوى هذه المواضع فالقراءة فيها جهر وذكر عن بعض العلماء ان صلاة
 الظهر والعصر كلها سر الا التكبير فعلى هذا القول يجوز ان يسر
 بالتحيات والتسبيح واختلفوا في صفة قراءة السر وقراءة الجهر قال
 بعضهم قراءة الجهر ان يسمع اذنيه وقراءة السر تقطيع الحروف من غير
 ان يسمع اذنيه وذلك ان اقل الجهر ان يسمع اذنيه واكثره لانهاية
 له ويؤيد هذا ايضا ما روى من طريق خباب بن الارت حين سئل
 باي شيء تعرفون قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاولى والعصر
 قال باضطراب لحيته ولو كان عليه السلام يسمع اذنيه لسمعوا
 قراءته وقال آخرون قراءة السر ان تسمع اذنيك وقراءة الجهر ان
 تسمع غيرك لان القراءة عبارة عن تقطيع الحروف وتبيينها من
 مخارجها ولا يكون ذلك من

غير ان تسمعه اذنيك لان اقل
 من هذا تكيف عندهم وان
 جهر بفاحة الكتاب حيث يسر
 بها فان كان عامدا اعاد
 صلاته كسائر السنن اذا تركها
 متعدا وان كان ناسيا فلا
 اعادة عليه وقال بعضهم
 لا اعادة عليه ان جهر بالآقل
 منها ولو كان عامدا لان الحكم

قول سر بالآقل منها ولو كان عامدا
 الظاهر ان الواو والهمزة وليست للفاية
 لفساد ما يفهم على تقديرها عاطفة
 قلت ما ذكر من تعيين الحالية ليس
 بصحيح بل الصواب ان يصح العطف
 اى لو لم يكن عامدا ولو كان عامدا
 والحالية لا تصح الابتكاف نظير
 ما قيل في قول التلخيص ومطابقة
 للاعتقاد ولو خطأ فحينئذ جعلها

للعطف اولى لعدد التكلف والله
اعلم فقولك ليس بفرض يتأمل
هذا فان الذي قدمه انه سنة
والذي دلهم في المقالة ليس بسنة
قولك وقال آخرون لا اعادة عليه
هذا هو الظاهر لما ذكر من الاحاديث
قولك لا صلاة الا بفاتحة الكتاب
الح الظاهر ولو خاف فوت الوقت
قولك من فاتحة الكتاب حال من
فاتحة الكتاب او صفة بتقدير

على الاغلب عندهم وقال آخرون
ان جهرها كلها اعادة قراءتها
بالسر ولا شئ عليه وكذلك ان
جهر ببعضها على هذا الحال
وقال آخرون في هذه الوجوه كلها
ان يمضي على صلاته ولو لم يعد
بالسر واعلم ذهبوا الى ان قراءة
السر في الصلاة ليس بفرض
ويؤيد هذا ما روى عن ابي قتادة
قال كان النبي عليه السلام يسمعا
الآية احيانا في الظهر وكذلك

روى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يسمع الآية في الظهر وكذلك
ان اسرى في موضع يجهر فيه على هذا الحال وان قرأ بالحمد والسورة
في الركعتين الاخيرتين من الصلوات كلها وفي الاولتين من الاولى
والعصر اعادة صلاته لما قدمنا من الادلة وقال آخرون لا اعادة
عليه والدليل ما روى عن الصنائع قال دنوت من ابي بكر
الصديق رضى الله عنه في الركعة الثالثة من المغرب فسمعتة
يقربا من القرآن وهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
وذهب لنا من لذنك رحمة انك انت الوهاب وان قرأ الحمد لله في
الصلاة ووقف له فيها حرف فانه يردده حتى يصيبه وان لم
يصيبه ووقف فانه لا يجزيه الا ان ياتي بام القرآن كما هي لقوله
عليه السلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ورخص له بعضهم ان
وقف له حرف في ام الكتاب وردد ولم يصبه ان يمضي على قراءة ما بقي

المتعلق معرفة قولكم كما قد عينا
 اول قبل هذا اي عند قوله كما لو
 نسي آية او آيتين من فاتحة الكتاب
 فلا اعادة عليه ما لم ينس منها
 النصف الخ وظاهر السياق انه
 للمعتمد عنده قولكم ثلاث آيات
 اي ولو من سور شتى كما نص عليه
 في الديوان قولكم والدليل الخ
 قلت يتأمل هذا فانه لا يتم فيما
 يظهر الا اذا اريد انما وجوب الاعمال
 مثلاً بالنيات واما اذا اريد انما
 تمامها او عيبتها فلا حرره قولكم
 وان قرأ فاتحة الكتاب في الصلاة
 وهماها الخ قال في الديوان وان
 كان انما بقراءة حرفا ثم يجيبه بعد ذلك
 فانه لا بأس بصلاته ومنهم من
 يقول يعيد صلاته قولكم وهماها
 اي قطع حروفها ليبين ما تركبت

عليه من فاتحة الكتاب ولا
 بأس عليه في الاقل من فاتحة
 الكتاب بالعدس كما قد عينا اول
 قبل هذا وان ذكره بعد ما جاوز
 بالقراءة فانه يرجع اليه ويقرأ
 من ذلك الحرف الى ان يتم قراءتها
 وان لم يرجع اعادة صلاته وهذا
 في ام الكتاب خاصة واما السورة
 ان وقف له فيها حرف في موضع
 يقرأ فيه بالحمد لله وسورة فانه
 ان قرأ منها ثلاث آيات فخصو
 بالخيار ان شاء ركع على ما قرأ
 ولن شاء جاز الى موضع آخر
 من السورة حتى يتيها وان شاء
 قرأ سورة غيرها لامر عليه السلام
 في حديث الاعرابي ان يقرأ في الصلاة
 فاتحة الكتاب وما تيسر من القرآن
 وان احرم للصلاة على ان يقرأ سورة
 نواها في نفسه فقرأ غيرها فانه

يرجع الى التي نواها ما لم يقرأ من هذه التي يقرأها اكثرها وقول آخر يرجع
 للتي نواها ما لم يختمها والدليل على هذا قوله عليه السلام انما الاعمال
 بالنيات وان لم يرجع في هذا كله ومضى على صلاته فلا بأس بصلاته
 لقوله تعالى فاقراء وما تيسر من القرآن وما في كلام العرب مبهمه تصلح

للموم وان قرا فاتحه الكتاب في

منه فان ذلك ليس بقراءة قولك
ورتل القرآن في بعض كتب قومنا
والترتيل في اللغة التبيين وسئل
النبي صلى الله عليه وسلم عن الترتيل
فقال الترتيل حفظ الوقوف وبيان
الحروف فينبغي ان تبين كل حرف
وكل كلمة من الكلمات التي بعدها
بحيث لا تقطعها بوقف أو سكتة
ولا تصلها بما بعدها بحيث لا يعرف
آخر الكلمة وأولها بل تبين حرفا حرفا
وكلمة كلمة بلا سكتة ولا قطع
بينهم قولك فاخذ قراءتها الظاهر
ان الفاء للتفسير على ما اثبتته
بعضهم اذا اخذ المذكور هو التنكيس
والله اعلم قولي وان رجع الخ في
الديوان ما يؤخذ منه ان هذا الحكم
خاص بالمسئلة الاخيرة وكلام
المصنف فيه اما الى ذلك عند

لصلاة وهما فانها يعيد صلاته
لقوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا
وان تكسر بقراءتها فاخذ قراءتها
من آخرها فانه يعيد صلاته وكذلك
ان قرأ نصفها الاخير قبل ان يقرأ
الاول ومضي كذلك لان قراءتها
لا تعقل الا كما رتبت وان رجع في
هذا كله الى الصواب فقراها من
اولها ثم عاد لما قرأ منها اول من
آخرها فلا بأس بصلاته ما لم يتعمد
وكذلك ان قدم قراءة السورة
على قراءة فاتحة الكتاب في صلاة
الجهر فانه يرجع الى الصواب ان لم
يتعمد كما قدمنا لقوله عليه السلام
لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وسورة
وقدم فاتحة الكتاب على السورة
والله اعلم ولقوله تعالى ولقد
آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن
العظيم وهو فاتحة الكتاب لانها
تثنى في كل صلاة ويبدأ بها
قبل القراءة والله اعلم وان قرأ

في الصلاة شيئاً من التوراة والانجيل او قرأ القرآن في الصلاة بلفظة
غير لغة العرب فانه لا يجزيه لقوله تعالى فاقرء وما تيسر من القرآن وهو

المعروف ببلغة القوم الذين نزل
عليهم ومن كحن في قراءته في الصلاة
فلا بأس بصلاته ما لم يبدل آية
العذاب بآية الرحمة أو آية الرحمة
بآية العذاب أو يبدل المعنى مثل
لو قرأ لم نشرح لك صدرك فاسقط
منها الالف واخرجه الى معنى
النفي كأنه لم يشرح له صدره
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
وكذلك ان قرأ ووجدك ضالا فهدك
فاجم الدال لانه اخرج به الى معنى
المهديان وهو من الهدى الذى
هو ضد الضلال وكذلك ما يشبه
هذا والله اعلم وينبغي للمصلى ان
يسكت في الصلاة سكنتين احدهما

التأمل تأمل قولك ومن كحن في
صلاته الخ في الديوان ما يؤخذ منه
ان ذلك خاص بمن كان كحنه من
اللسان ولا يمكنه التعلم واما من
يمكنه التعلم فانه لا يعذر فيه بل جعه
قولك مقدار ما يتنفس فيه قال
في الديوان وقول آخر مقدار ما
يبلغ فيه ريقه ثم يقرأ وان
سكت أكثر من ذلك اعاد صلاته
والظاهر ان ذلك جار في السكنة
الثانية قلت صرح في الديوان
بذلك فلا معنى لقولنا الظاهر
قلت وسيأتى ما يتعلق بهذا
في كلام المصنف في السجود

بعد الاحرام يسكت مقدار ما يتنفس فيه ثم يقرأ والاخرى اذا ختم
القراءة واراد ان يركع فانه يسكت مقدار ما يتنفس فيه ثم يركع وذلك
في كل مرة ختم فيها القراءة واراد ان يركع والسكنة التى عند الركوع
عندى اكد لئلا يركع بالقراءة وقد نهي عليه السلام عن القراءة في
الركوع والسجود وان اخذ في القراءة فرأى فرجة في الصف واراد ان
يسدها فانه يقرأ ولا يقطع القراءة وكذلك كل شئ يشتغل به
لا صلاح صلاته مثل ان انتقل من مكان الى مكان آخر من مطر او
ريح او شئ يخاف منه لانه في الصلاة وما يصلحها ولما اصلاح

ما يخاف فساد فانه يقتطع فيه القراءة حتى يعمله لانه ليس من

الصلاة والله اعلم ولا ينبغي

له ان ينكس السور في الصلاة

مثل ان يقرأ في الركعة الاولى

سورة وفي الثانية بسورة هي

فوق السورة التي قراها وان فعل

فلا بأس عليه في صلاته وان

احرم صلاته على ان يقرأ فيها ما لا

يتمه الا خرج الوقت فانه يقرأ

ما تيسر له ولا يضره نواه لانه

ممكن ان يقرأ ذلك في صلاته وكذلك

ان احرم على ان يقرأ فيها آية

واحدة فانه يقرأ ما يجزيه ولا

يضره نواه واما ان احرم على ان لا يقرأ فيها فقر بعد ذلك

فلا بأس بصلاته وقل الخربعيد صلاته وعلى هذا الاختلاف ان احرم صلاة

على ان ياكل فيها او يشرب او يعمل فيها عملا غيرها قال بعضهم لا يضر نواه اذ

النية لا تقوم بغير عمل وقال الخرون يعيد صلاته وذلك عندى كانه احرم

ان يصلى صلاة لا تجوز في الشرع وكذلك ان احرم على ان يزيد فيها او

ينقص مثل المسافر اذا احرم على ان يصلى اربعة او المقيم على ان يصلى كعتين

فان هذا كله يفسد الصلاة ويكون بمنزلة من نوى ان يصلى نافلة في

وقت الصلاة المفروضة لانه لا تجزيه باتفاق وخص بعضهم في هذا كله

ولعلم ذهبوا الى ان النية لا تقوم الا مع الفعل والله اعلم وصلاة الغداة

يقرأ فيها بام القرآن وسورة في الركعة الاولى وفي الركعة الثانية بام القرآن

قولس ولا ينبغي ان ينكس السور

الخ قال في الديوان وان ذكر وهو

يقرأ في الركعة الثانية بالسورة

فوق التي قراها في الركعة الاولى

فانه يرجع الى التي اسفل فيقرأها

الا فيما بين المعوذتين فانه يقرأ

قل اعوذ برب الفلق في الركعة

الثانية او ما شاء من السور حرر

الفرق والفرق انه اضطر الى

القراءة من فوق قولس

وسورة وقل هو الله احد لمحدث بلغنا عن الامام ابي جعفر بن عبد الوهاب عن
 ابي غانم الخرساني عن حاتم بن منصور قال حدثني عن لائمه من اصحابنا وانا
 بمصر وفي طريقها عن ابي لهيعة الحضرمي فقيه اهل مصر عن ابن عمر انه كان
 في الزمان الذي كان اقرب اسناد الى النبي صلى الله عليه وسلم من غيره قال
 حاتم بن منصور حدثني عن القنوق في صلاة الفجر بعد ما سالت هل بلغك ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع فقال لي لم يصنع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال حاتم فقلت له كيف كان يصنع فيما بلغك قال بلغني انه اذا فرغ
 من القراءة الاخرة قرأ بقل هو الله احد ثم يركع ولا يقنت قال الامام وهذا شيء
 لم يكن راياه في كتب اصحابنا ولا سمعناه منهم حتى اتانا به ثم سمعناه
 ورويناه عنه وكذلك روى عن ابن عباس قال كنا نصلي مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وما رايتته قنت قط في صلاته وان نسي ان
 يقرأ قل هو الله احد في صلاة الغداة فانه يرجع ويقرأه ما لم يعظم
 فاذا عظم فليحضر على صلاته وهذا اذا كان يصلي وحده واما اذا كان اماما
 وترك قراءة قل هو الله احد في صلاة

قول كسر فاذا عظم الخ ظاهره اتمام
 التعظيم فلو عظم اثنين رجع وقد
 قال في الديوان بعد ما لم يعظم وقول
 آخر ان عظم مرة يرجع واية اها وان
 عظم مرتين فلا يرجع ويعني على
 صلاته وقيل يرجع وان عظم ثلاثا
 فليحضر على صلاته

الغداة فلا يرجع اليه لثلاث يخلط على
 للناس صلاتهم وان ترك قراءته
 عامدا فلا بأس عليه في صلاته
 وكذلك ان ترك قراءة السورة لما
 بلغنا عن الامام رضي الله عنه قال
 بلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وجه جيشا اوسرية وامر عليها
 رجلا من اصحابه وكان ذلك الامير

يصلي باصحابه الصلوات كلها من حين خرج عن النبي صلى الله عليه وسلم

الى ان انصرف اليه بفاحة الكتاب وقل هو الله احد في جميع صلواته كلها
الصبح وغيره في كل ما يسمعون اياه مما يجهر فيه بالقراءة فلما انصرفوا الى
النبي عليه السلام اخبروه ان اميرهم كان يؤمهم في صلاته بقل هو الله
احد ولم يقرأ غيره فقال له النبي عليه السلام امعك شئ من القرآن غير
هذا قال الرجل نعم يا رسول الله فقال له النبي عليه السلام ما منعك
ان تكون قرأت به في صلاتك قال يا نبي الله اني كنت احب قل هو الله احد
حبا شديدا قال فسكت النبي عليه السلام مليا ثم التفت الى الرجل
فقال ان الله يحبك لحبك قل هو الله احد ومن لم يعرف من القرآن الا
فاحة الكتاب فانه يتعلم غيرها من القرآن وان جاء وقت الصلاة قبل
ان يتعلم غيرها فانه يقرأها وتجزيه لصلواته كلها ويقرأها في مكان يقرأ
فيها بالحمد لله وسورة مرتين

وان لم يعرف من القرآن شيئا فانه
يتعلم ويصلي وان لم يتعلم حتى جاء
وقت الصلاة فانه يصلي بالتكبير
قاعدا وقد تقدم صفة صلاة
التكبير ولا معنى لاعادتها والله اعلم
(باب في الركوع وما يفعل فيه)
والركوع في الصلاة فرض من الترتيل
والدليل قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا اركعوا واسجدوا واذا ختم
الرجل فرائضه في الصلاة فليهنه الى الركوع
بالتكبير

قولس وان لم يعرف من القرآن الخ
قال ابو اسحاق رحمه الله ولا يجوز ترك
القراءة مع القدرة عليها الا في خصلتين
احدهما ان تكون به علة فتمنعه عن
ذلك الثانية تحضره الصلاة وليس
معه من القرآن شئ فانه يتعلم فان
لم يحسن وخاف فوات الصلاة
فانه يصلي كذلك وفي قول عليه
الاعادة قلت قياسا انتهى ظاهره
يصلي قائما ركعا ساجدا لان عجزه
عن بعض الاركان لا يسقط عنه

الباقى*(باب في الركوع وما يفعل فيه)* قولس ويركع بيديه الخ

قال الشيخ اسماعيل رحمه الله وحده الركوع اللغوي الاخاء وحده
وفي الشرح امكان وضع اليدين على الركبتين في الصلاة وهو اقله
واكمله ما روى الخ وظاهره ان الركوع لا يشترط فيه وضع اليدين
على الركبتين ويكفيه الاخاء بحيث لو اراد لو وضعهما وهو مذهب
الشافعي واختلف في ذلك مذهب مالك فعن المازني ان الشرط وضع

يديه على آخر فخذه بحيث يقرب
راحته من ركبتيه واكمله تمكين
راحته من ركبتيه وعن المدونة
وجوب وضع اليدين على الركبتين
وقيل ما ذكره في المدونة بيان لا اكمله
فعليه المالكية قول واحد وانظر
كلامه مع الشيخ فيما سياتي او تدلى
بهما او احدهما ولم يجعلها على شيء الخ
لكن يحمل كلام الشيخ اسماعيل رحمه
الله على تمكين وضع اليدين على
الركبتين لا امكان وضع اليدين عليهما
فحينئذ لا مخالفة بينه وبين كلام
الشيخ رحمه الله او يقال ذلك بناء
منه على احد القولين فقول من
ان يذبح الخ في القاموس ذبح تذييحا

ويركع بيديه ويستوي في ركوعه
والدليل ما روى انه صلى الله عليه
وسلم اذ ركع قال الله اكبر ووضع
يديه على ركبتيه وسواظهره
معتدلا ولا يصوب براسه في
ركوعه ولا يصوب بظهره من
خلفه والدليل ما روى انه عليه
السلام نهى ان يذبح الرجل في
صلاته كما يذبح الحمام وهو ان
يطأ براسه حتى يكون الخفض
من ظهره وذكر جابر بن زيد رحمه
الله ان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا ركع لم يشخص راسه

بسط ظهره وطأ براسه بذال معجمة او مهملة ثم حاء مهملة انتهى
ورأيت في الفائق للزمخشري ضبطه بالحاء المعجمة فقول من لم يصوبه
هو بضم الياء وفتح الصاد انه مهمل وكسر الواو والمشددة اي لم يخفضه

خفضا بليغا بل يعدل فيه بيت
الاشخاص والتصويب قولهم حتى
تعدل الخ يؤخذ منه وجوب الاعتدال
في الفصل بين الاركان وانما نص على
الاعتدال لانه قد يطعن غير معتدل
وقد يعتدل غير مطمئن وقد يجتمع
فان لم يعتدل وجبت الاعادة وكذا
الطمانية وهي ادنى لبث وكذا الترتيب
وحكى بعضهم الاجماع على وجوبه

ولم يصوبه وبعضهم يقول لم
يرفع راسه ولم يصوبه فكله
واحد وليكن مستويا في ركوعه
كما روى عنه عليه السلام اذا
ركع لو وضع على ظهره قدح ماء
ما تحرك من اعتداله وفي خبر
آخر عنه عليه السلام اذا ركع
لو صب على ظهره ماء لاستقر
وان فعل في هذا كله غير المعمول
به وصب راسه قدامة او

ظهره من خلفه فانه لا يعيد صلاة اذا اتى بما يسمى به راکعا وان
لم يخن في ركوعه الا براسه ورقبته فانه يعيد صلاته لانه لا يسمى
راکعا الا ان اخنا براسه وظهره وان تدلى براسه في الركوع حتى جاوز
الركبتين الى اسفل فانه يعيد صلاته لحديث النهي عن التذبيح في الركوع
وقال بعضهم لا اعادة عليه ولعل هؤلاء ذهبوا الى انه اذا اتى بالركوع
اللفوي لا اعادة عليه لان الركوع في اللغة الاخناء قال لبيد
ليس وراى ان تراخت منيتي * لزوم العصا تخني عليها الاصابع
اخبر اخبار القرون التي مضت * ادب كافي كلما قمت راكع
وتكون ناقصة على هذا والدليل ايضا ما روى انه قال عليه السلام
لا عرابي تركع حتى تطمئن راکعا ثم ترفع حتى تعتدل فيكون ذلك تاما
من غير تقصير وما نقصت من ذلك فانما نقصته من صلاة ثلاث
والنظر يوجب عندي انه اذا ترك المعمول في ذلك يعيد صلاته
لما روى انه قال عليه السلام شر الناس سرقة الذي يسرق من صلاته

قالوا وكيف يسرق من صلاته
قال لا يتم ركوعها ولا سجودها
والله اعلم والمرأة تصوب من
خلفها في ركوعها وذلك عندى
لثلاث تيدى عجزها وهي مأمورة
بالانخفاض والسترة في كل
حالاتها الا ما قام الدليل على
غيره والله اعلم وان لم يجسد
الرجل الا ان يصوب رأسه
قدامه في الركوع او من خلفه
فليصوب من قدامه دون
من خلفه لانه اشبه بالركوع
من غيره وان هوى الى
الركوع فليركع بركبتيه
وليضع راحتيه على ركبتيه
وليترك بين اصابعه
والدليل ما روى انه عليه
السلام اذا ركع قال الله
اكبر ووضع يديه على ركبتيه
وسوى ظهره معتدلا وان
ضم اصابعه في ركوعه فلا
يفعل ذلك فان فعل فلا
اعادة عليه

قولك فليركع بركبتيه انظر ما
معنى ركوعه بركبتيه هل هو ارازها
قليلا مستويين ليتمكن وضع كفيه
عليهما ام معناه نصبهما بان
يقيهما معتدلتين حرره بنقل
صحيح كذا تردت ثم رايته نص
على نصبهما في القناطر ونصه
ولي نصب ركبتيه ولا يثنهما
قولك وليفرق بين اصابعه
اما الدليل على تفريق اصابعه
ما رواه مخالفوننا عن واثل
ابن حجر قال كان النبي صلى
الله عليه وسلم اذا ركع
فرج بين اصابعه واذا سجد
ضمها رواه البيهقي وصححه
ابن حبان قولك والدليل
ما روى انه عليه السلام الخ
فيه اشارة الى نفى التطبيق
كان ابن مسعود يطبقهما
ويضعهما بين فخذه ثم يشخ
بوضعهما على الركبتين والتطبيق
ان يجعل بطنا حدى كفيه على
الآخرى ويجعلهما بين ركبتيه

وفخذه قولك وان امسك في
الديوان خلافة قولك اصلها
من التنزيل الخ قال في الديوان
والتعظيم في الركوع فرض واصله
من التنزيل واسقط المصنف قوله
فرض لانه خلاف المجهول من انه
سنة

وان امسك بيديه على
فخذه فانه يعيد صلاته
وكذلك ان امسك بيديه
تحت ركبتيه في الركوع او
امسك بهما على حقويه او تدلى
بهما او احدهما ولم يجعلهما على
شيء فانه يعيد صلاته في هذا
كله لانه فعل خلاف السنة

وهو ما روى عنه عليه السلام انه اذا ركع وضع يديه على ركبتيه
وقال عليه السلام صلوا كما رايتوني اصلي غير ان وضعه
يديه على فخذه اهون من وضعهما على حقويه او تحت ركبتيه
لان الفخذ والركبة عضو واحد وقال بعضهم لا اعادة عليه في
هؤلاء الوجوه كلها ولعل هؤلاء ذهبوا الى انه اذا اتى بمعنى
الركوع لا اعادة عليه الا ترى الى قوله عليه السلام للذي يعلمه
الصلاة تركع حتى تطمئن راکعاً ثم تعتدل ولم يذكر كيف يصنع بيديه
غير ان من لم يذكر شيئاً ليس بحجة على من ذكره واما ان مد يديه
قدامه او جعلهما قدامه مع راسه في ركوعه فانه يعيد
صلاته لانه اتى بما لا يشبه في الصلاة وقد نهى عليه السلام
عن رفع اليدين في الصلاة وقال اسكنوا في صلاتكم والله اعلم
وان الصق بطنه على فخذه في ركوعه فانه لا يفعل ذلك
فان فعل فلا اعادة عليه وكذلك ان وضع ذراعيه على
فخذه في الركوع فلا يستحب له ذلك لانه منهي عن هذا
كله في السجود ولذلك كرهناه في الركوع غير ان فعله

في الركوع لا ينقض الصلاة عندي والله اعلم والمرأة انما يستحب لها ان تضم ركبتيهما في ركوعها وكذلك ان تؤخر يديها عن ركبتيهما ولتضم بين اصابعها والله

اعلم * (مسئلة) * واذا ركع الرجل واستوى في ركوعه فليعظم وهو ان يقول سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات والتعظيم في الركوع والتسبيح في السجود اصلهما من التزليل والدليل ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل عليه فسبح باسم ربك العظيم قال اجعلوها في ركوعكم ولما نزل عليه سجد

فقلس والدليل ما روى عن ابن عباس الخ والدليل ايضا ما رواه مسلم من قومنا عن حذيفة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم وفي سجوده سبحان ربّي الاعلى الحديث فقلس وقال بعضهم السنة في ذلك ثلاث مرات الخ وهو المعمول عليه عند المشايخ في الديوان رحمهم الله وعبارة الديوان

اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم واما عدما يجعل المصلي من التعظيم والتسبيح فانهم اختلفوا فيه قال بعضهم المستحب ثلاث مرات وان زاد فلا بأس وان نقص فلا نقض عليه ولعل هؤلاء ذهبوا الى عموم قوله عليه السلام لما نزل فسبح باسم ربك العظيم قال اجعلوها في ركوعكم ولما نزل عليه سجد اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وانما استحبوا ثلاث مرات لثلاث تكون صلاته نقرا وقال بعض وهو مروي عن الربيع رحمه الله قال المجزى من ذلك

ثلاث مرات وان زاد فحسن الا ان يكون اما ما لثا ديطيل على القوم وقد روى ان عمر بن عبد العزيز كان يسبح عشرا ويصلي خلفه انس بن مالك صاحب

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما رايت اشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة هذا الغلام وقال بعضهم السنة في ذلك ثلاث مرات لا يزيد ولا ينقص والدليل ما روى عن حذيفة بن اليمان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سبحان الله العظيم وبجده ثلاث

وانما يعظم الرجل في ركوعه وسجوده ثلاث مرات وان عظم مرة فانه يعيد صلاته وان عظم مرتين ففيه قولان وان عظم اربعا ففيه قولان وان عظم خمسا بطلت صلاته وكذلك ان عظم ستا ومنهم من يرخص في هذه الوجوه كلها

مرات وان قال سبحان الله العظيم والكبير والجليل والعزير ثلاث مرات فانه تجزئه هذه الالفاظ كلها وما اشبهها مما هو في معنى التعظيم لقوله عليه السلام اما الركوع فعظموا فيه الرب وكذلك السجود على هذا الحال وقول آخر ان ذكر الله في ركوعه او في سجوده اجزاء التعظيم على هذا الحال المتقدم وقال آخرون ان لم يات بالمعول في ذلك اعاد صلاة لانه عندهم مخالف للسنة وقد روى عن ابن مسعود رحمه الله انه يقرأ ويفسر لاصحابه وهو في الصلاة والله اعلم وان عظم وهو قائم ثم رجع بعد ذلك فانه يعيد صلاة لانه زاد في صلاته ما ليس منها لانه في غير موضعه وقال آخرون يعظم في ركوعه ويمضي على صلاته ولا يضر ما زاد في صلاته مما كان ذكره في القرآن من التسبيح والتحميد والتكبير لما روى من حديث حذيفة قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فابتدأ بسورة

البقرة وكان لا يمر بآية عذاب
الا استعاذ ولا بآية رحمة الا
سأله ولا بآية تنزيه الا سبغ
وان هوى الى ركوعه وعظم
ثلاث مرات قبل ان يستوي
في ركوعه ولكنه لم يعظم الا
بعدها هوى الى الركوع ففيه
قولان قال بعضهم يعيد وقال
آخرون لا يعيد وكذلك ان اتم
الركوع بعد رفع راسه من الركوع
قبل ان يستوي قائما على هذا
الاختلاف واظن ان سبب
اختلافهم والله اعلم معارضة
دليل اللفظ للقياس وذلك
ان قوله عليه السلام حين نزل

قل سربنا ولك الحمد اثبات الواو
هو المعتمد اذ فيه دلالة على
معنى زائد لانه يكون التقدير
ربنا استجب او ما قارب ذلك
ولك الحمد فيكون الكلام مشتملا
على معنى الدعاء ومعنى الخبر واذا
فعل باسقاط الواو دل على احد
هذين واسقاط الواو يحكاه ابن
قدامة عن الشافعي وقال لان
الواو للعطف وليس هنا شيء
يعطف عليه وعن مالك واحمد
روايتان وقال النووي المختار
الوجهان ولا ترجح لاحدهما على
الآخر انتهى

عليه فسبح باسم ربك العظيم قال اجعلوها في ركوعكم فيه دليل ان من
عظم في موضع يسمى فيه راعا اجزاء لمعوم اللفظ وقياس الركوع على
السجود يدل على انه لا يجزئ التعظيم حتى يطئن راعا كما لا يجزئ التسبيح
في السجود حتى يطئن ساجدا وكما لا تجزئ القراءة حتى يطئن قائما
والله اعلم * (مسئلة) * واذا رفع راسه من الركوع فانه يقول
سمع الله لمن حمده حتى يستوي قائما ويرجع كل عضو منه الى مفصله
اذا كان يصلي وحده واذا كان يصلي خلف الامام فانه يقول ربنا
ولك الحمد والدليل ما روى من طريق ابي هريرة قال اذا قال الامام

سمع الله لمن حمده قال من خلفه ربنا ولك الحمد فان من وافق قوله
 قول المنزلة غفر له ما تقدم من ذنبه وقال هكذا سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول وان قال سمع الله لمن حمده ربنا
 ولك الحمد وجمعها فلا بأس بصلاته لما روى انه كان صلى الله عليه
 وسلم اذا رفع راسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك
 الحمد وكذلك ان قال ربنا ولك الحمد وهو يصلي وحده فلا بأس
 بصلاته وكذلك ان قال سمع الله لمن حمده وهو خلف الامام على
 هذا الحال وكذلك جميع ما كان في معناه يجزيه لحديث ابن مسعود
 المتقدم الذي يصلي ويقرأ ويفسر لاصحابه وان قال الله اكبر وسبحان
 الله اولاه الا الله او استغفر الله او ذكر الله بما يشبه هذه الالفاظ
 في موضع يقول فيه سمع الله لمن حمده فانه لا يفعل ذلك فان فعل
 فلا اعادة عليه وقد روى عن جابر بن زيد رضى الله عنه قال
 بلغني ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى باصحابه ذات يوم فلما
 فرغ قال من المتكلم انفا وهو يقول ربنا ولك الحمد كثيرا طيبا
 مباركا فيه قال رجل منهم انا يا رسول الله قال لقد رايت بضعا
 وثلاثين ملكا يبتدرون ايهم يكتبونها اولا وان قال سمع الله لمن حمده
 بعد ما استوى قائما فانه لا يفعل ذلك فان فعل فصلاته تامة
 والدليل ما روى انه كان صلى الله عليه وسلم اذا رفع راسه
 من الركوع قال سمع الله لمن حمده واسم الرفع يقع عليه من
 حين يرفع حتى يستوى قائما وكذلك ان قاله قبل ان يرفع
 راسه فلا يفعل ذلك فان فعل فلا اعادة عليه لاتفاق الجميع
 انه اذا قاله في الركوع قبل ان يرفع راسه فلا اعادة عليه
 والمعمول به ان يقول سمع الله لمن حمده حين يبتدى ان

يرفع رأسه وكذلك التكبير عند الركوع والسجود وعند الرفع من السجود على هذا الحال وكذلك التكبير الذي يقوم به من الجلسة الوسطى على هذا الحال والله أعلم
 * (باب في السجود وما يفعل فيه) *
 والسجود في الصلاة فرض من التنزيل على ما ذكرناه في الركوع وإذا هبط الرجل إلى السجود بالتكبير وهو سنة كما في الركوع فليسجد بأعضائه الخمسة وإنما يسجد أولاً بركبتيه ثم يديه ثم بانهفه وجبهته لأن ركبتيه أقرب إلى الأرض من يديه وكذا يداه أقرب من جبهته وقد رأيت في بعض الكتب أن النبي عليه السلام إذا سجد وضع

* (باب في السجود وما يفعل فيه) *
 السجود في اللغة الانحناء إلى الأرض سجدة التخلية مالت وترعا أكمله وضع الجبهة والأنف على الأرض وتمكينها مع الكفين والركبتين وأصابع القدمين قولس وإذا هبط الخ يؤخذ من كلام المصنف رحمه الله أنه لا بد أن يهوى إلى السجود قصداً فلورفع رأسه من الركوع فسقط على جنبه وانكب على جبهته لم يجزه وهو مذهب الشافعي وذهب أبو حنيفة إلى الإجزاء قولس بالتكبير أي ما دله مدأ يستغرق ما بينهما أي القيام والسجود وكذا في حال القيام وبالجملة يمد تكبيراً الانتقال إلى أن يحصل في الركن المنتقل إليه حتى لا يخلو جزء من صلاته عن ذلك كما يؤخذ من

القناطر راجعه قولس بأعضائه الخمسة لم يتعرض للقدمين مع أنه يجب السجود عليهما قولس وقد رأيت في بعض الكتب الخ قال وأثل بن حجر رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه

رواه الأربعة وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ولا يضره في سنده شريك القاضي وليس بالقوى لأن مسلما روى له فهو صحيح على شرطه لكن يعارضه

ما في أبي داود عن أبي هريرة أن النبي عليه السلام قال إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه وهو جيد الإسناد وبه أخذ مالك لكن يعارضه ما روى سعد بن أبي وقاص قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين ظمنا بالركبتين قبل اليدين خرجه ابن خزيمة وابن حبان قال الخطابي المالكى أن تقديم الركبتين أثبت من تقديم اليدين وبه قال أكثر العلماء وهو ارفق بالمصلى وأحسن في الشكل ورأى العين * (فائدة) * إنما شرع تكرار السجود دون غيره لأنه أبلغ في التواضع وظاهر عبارة المصنف رحمه الله أن السجدين ركن واحد وقيل هما ركنان قيل وفائدة الخلاف في تظهر فيها إذا

ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه والله أعلم وإذا أراد أن يرفع رأسه من السجود فليرفع جبهته وانفذه أولا لقوله عليه السلام للذي يعلم الصلاة ثم ارفع رأسك وقم إلى الركعة الثانية ثم يديه لأنها أقرب إلى الأرض من ركبتيه ثم ركبتيه وإذا ترك المعمول في هذا وسجد كما أمكنه فلا تفسد بذلك صلاته ولو قدم من أعضائه أيها شاء وإذا سجد فليجعل بين ركبتيه فرجة لما ذكرنا عن ابن عمر أنه لا يفرش رجليه في الصلاة ولا يلصقهما وليضع يديه قدام ركبتيه فيما بينهما وبين رأسه وهو موضعهما وليضم بين أصابعه وأن فرق بينهما

فلا بأس عليه وليحاف عضديه وقدروى عن جابر بن زيد ان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جافا عضديه حتى يرى من
خلفه عفرة ابطيه يعنى بياض ابطيه ولا يفتش ذراعيه لان
النبي صلى الله عليه وسلم نهى

عن افتراش الكلب في الصلاة
وليعتد على راحتيه لانه بذلك
يحاف في عضديه ويدع الافتراش
والله اعلم ولا يتورك في سجوده
وقد روى عن ابن مسعود انه
قال يكره ان يسجد الرجل متوركا
او مضطجعا والتورك ان يرفع
وركه اذا سجد حتى يفحش في
ذلك والا مضطجعا ان يتضام
ويلصق صدره بالارض ويدع
التجاف في السجود ولكن بين
ذلك وقال آخرون التورك ان
يلصق اليدين بعقبه في السجود
وكل منى عنه وان سجد على
الارض ولم يسجد بيديه فانه
يعيد صلاته لما روى ان النبي
عليه السلام قال امرت ان اسجد

تجاوز من حد الى حد * (فائدة) *
اقوال الصلاة كلها ليست فرضا
الا تكبيرة الاحرام والقراءة
والتحيات وتكبيرة التشهد كما نص
عليه في الديوان قبل باب التسليم
على ما تقدم وافعالها كلها فرائض
الا احد الجلستين للتشهد قول
امر ان اسجد الخ في الحديث
دلالة لمذهب اصحابنا رحمهم
الله تعالى من ان المصلي يجب عليه
ان يسجد على سبعة الاعضاء فلو
ترك منها واحدا بطلت صلاته
كما يؤخذ من كلام المصنف رحمه
الله فاما الجبهة فيجب وضعها
على الارض واما الانف فمستحب
فلو تركه جاز ولو اقتصر عليه
وترك الجبهة لم يجز وقد وافق
اصحابنا على ذلك مالك والشافعي

والاكثرون وقال ابو حنيفة له ان يقتصر على ايها شاء وقال احمد

وابن حبيب من اصحاب مالك يجب ان يسجد على الانف والجبهة
 جميعا بظاهر الحديث وقال الاكثرون بل ظاهر الحديث انها في حكم
 عضو واحد لانه قال في الحديث بسبعة فان فعلا عضوين صارت
 ثمانية وذكر الانف استحبابا واما اليدين والركبتان والقدمان فهل
 يجب السجود عليها فيه قولان للشافعي احدهما لا يجب لكن يستحب
 استحبابا متاكدا والثاني يجب وهو الاصح وهو الذي رجحه الشافعي
 فلو اخل بعضومنها لم تضع صلاته ومثلها عند المالكية لكن الذي
 رجحه خليل في مختصره السنية لكن قال ابن العربي المالكى اجمعوا
 على وجوبه على السبعة الاعضاء والحديث حجة لاصحابنا اذ لا دليل
 يحمل بعض الحديث على الوجوب

على سبعة ارباب ولا اكف شعرا
 ولا ثوبا وفي خبر آخر من طريق
 ابن عباس رضى الله عنهما ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
 سجد العبد سجدت معه سبعة
 ارباب وهي الجبهة والكفان
 والركبتان والقدمان وكذلك
 ان يسجد ولم يبلغ الارض الا يده
 واحدة او الاقل من يديه او من
 يد واحدة واما ان بلغ الاكثر
 من يديه فلا بأس بصلاته لان

وبعضه على التذلل وعلى القول
 بالوجوب عند الشافعية لا يجب
 كشف القدمين والركبتين
 وفي الكفين قولان واصحهما لا
 يجب ويوافقه ما سيختاره
 المصنف رحمه الله في آخر الباب
 لكن خلاف الشافعي في الجبهة
 فواجب كشفها حرره قس
 ارباب الارب بالكسر العضو
 والجمع وارب تمدا وله كجرم واجرام

حكم الاكثر حكم الكل والله اعلم وان سجد على الارض فاقب يديه
 على ظهرهما في السجود فانه يعيد صلاته لانه ما عور ان يسجد على

الكفين كما جاء في الحديث اعني باطنهما وكذلك ان وضعهما على جانبيهما او عقديده في سجوده او وقفهما على الاصابع على هذا الحال وان سجد ووضع يديه مع ركبتيه على الارض او وضعهما مقابل راسه فانه يعيد صلاته لانه جعلهما في غير موضعهما الذي هو بين الراس والركبتين وقال آخرون لا اعادة عليه ما لم يقدمها عن راسه او يؤخرها عن ركبتيه فان قدمها واخرها اعاد صلاته لانه خالف المصنوع كمن خالف بين رجليه في القيام والله اعلم وان رفع راسه من السجود وترك يديه في الارض ولم يرفعهما حتى سجد مرة اخرى فانه يعيد صلاته لقوله عليه السلام للذي يعلم الصلاة ثم ارفع حتى تطمئن قاعدا يعني من السجود ولا يطمئن قاعدا من السجود ما لم يرفع يديه من الارض وكذلك ما روى عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله الى رجل لا يقيم صلبه في صلاته بين ركوعه وسجوده يدل على هذا وان رفع راسه من السجود ورفع يديه وتركها في المصواء حتى رجع الى السجود فانه يعيد صلاته لان قوله عليه السلام للذي يعلم الصلاة ثم ارفع حتى تطمئن قاعدا يفيد ان يقعد كما يقعد للتشهد لقوله ثم ارفع راسك وقم الى الركعة الثانية وافعل فيها كما فعلت في الاولى فاذا انت قعدت وقلت فقد تمت

صلاتك وقال بعضهم لا اعادة عليه ان لم يضعهما على ركبتيه حتى رجع الى السجود ولعلهم راعوا في ذلك صورة القعود	فقيل وقال بعضهم لا اعادة عليه ان لم يضعهما على ركبتيه حتى رجع الى السجود ولعلهم راعوا في ذلك صورة القعود
---	--

فالمذهب الوجوب وكذا الخلاف
ثابت في مذهب مالك فاذا لم
يرفع يديه بين السجدين ففي
اجزاء صلاته قولان وحكى
ابن العربي المالكي الاجماع على
وجوبه على السبعة الاعضاء
فلعل الخلاف المذكور له التفات
الى هذا الخلاف لكن يخرج على
القول بالسنة عدم الاجزاء
اذا تركه متعمدا والله اعلم قوله
واطراف القدمين هكذا في رواية
مسلم والبخاري من قوما من
حديث ابن عباس * (فائدة) *
في الديوان واذا سجد الرجل في موضع
وشم فيه رائحة البول فلن يحول
وجهه عن يمينه وان كان فيه رائحة

فقط والله اعلم وان سجد الرجل
فليسجد على بطن بنان رجله
كما كان يسجد بباطن يديه
وقال آخرون يوقف رجله
على رءوس بنانه وذلك
عندي لان في بعض الاحاديث
ذكر السبعة للاعضاء وقالت
واطراف القدمين وان سجد
ورفع رجله من الارض
في حال السجود فانه يعيد صلاته
لانه لم يسجد على السبعة
الاعضاء كما جاء في الحديث وكذلك
ان لم تبلغ رجلاه الارض الا باقل
البنان واما ان بلغ الارض الاكثر
من البنان فلا اعادة عليه وكذلك

النفس تحول عن يساره وان كان فيه ايضا فليؤخر وراءه قليلا وان
كان فيه ايضا مضى على صلاته ولا يشتغل بذلك حتى يفرغ من صلاته
فليتنظر فان وجد النخس في المكان الذي صلى فيه اعادة صلاته قلت ارايت
الذي تحول بوجهه ان كان يبني على تعظيمه الاول قال نعم ويستحب لمن
اراد ان يسجد ان يمد نفسه مقدار ما يبلغ كما لا يضره ذلك ثم يعيد السجود
مرة اخرى في موضعه الاول او دونه وان سجد مرة اخرى فجاوز موضع
سجوده الاول فليعد صلاته ومنهم من يرخص ويقال الفضل ان يجعل

سجود كل سجدة على حدة ومنهم من يقول سجود كل ركعة

ومنهم من يقول الفضل في
السجود ان يسجد في موضعه
الذي سجد فيه اول مرة ولا يجوز
سجوده الى غيره من المواضع قوله
والتسبيح في السجود ثلاث الخ
قلت انظر هل الثلاث سنة
بالاستقلال فقل سبحان ربي
الا على وليحذر من تشديد المياء
فانه يبطل الصلاة بل هو شرك كما
نص عليه في السؤال است

وكذلك الركبتان على هذا الحال
في اليدين والقدمين لان المعنى
فيها واحد وان سجد بجهته
دون انفه فانه لا يفعل ذلك
فان فعل فلا اعادة عليه لان في
حديث ابن عباس في السبعة الاعضاء
وذكر الجبهة وان سجد بانفه
ولم يسجد بجهته فانه يعيد
صلاته لانه لم يسجد على الجبهة
الماور بها والله اعلم غير ان

في بعض الاحاديث في السبعة الاعضاء وهي الوجه والكفان
والركبتان والقدمان فهذا الحديث يدل على ان الواجب عليه
ان يسجد على ما يستحق به اسم ساجد ولهذا قال بعضهم لا بد ان
يسجد على الجبهة والانتف جميعا ويؤيد هذا ما روى عن جابر رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله الى رجل لا يقيم
صلبه في صلاته بين ركوعه وسجوده ولا تتم صلاة رجل لا تمس انفه
الارض حين تمس جبهته وعلى هذا ايضا يجوز لقائل ان يقول ان من سجد
على انفه او خذه اجزاء لا يستحق اسم ساجد والصحيح هو القول
الاول والله اعلم والتسبيح في السجود ثلاث وهو ان يقول سبحان
ربي الا على ثلاث مرات كالتعظيم في الركوع وسبيله سبيل التعظيم
في الركوع في الزيادة والنقصان وغير ذلك من جميع احكامه مثل ان قال

سبحان الله اولا الله الا الله في سجوده وان عظم في سجوده بالعجبة فانه يعيد صلاته لانه لا يستعمل بين الاحرامين الا العربية الخالصة وان عظم ثلاثا قبل ان يسجد ثم يسجد فانه يعيد صلاته لانه زيادة في غير موضعها وقال آخرون يعظم في سجوده ولا يضره ما زاد في صلاته مما هو مثل هذا

كما قدمنا والله اعلم وكذلك ان لم يعظم الاحين رفع راسه من السجود فانه يعيد صلاته لقوله عليه السلام لما نزل عليه قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اجعلوها في سجودكم ولا يسمى ساجدا حتى يضع جبهته على الارض وانما يسجد بالتكبير ويرفع راسه من السجود بالتكبير وهو سنة وان كبر قبل ان يسجد

قولنا الاحرامين اي الاحرام والتسليم عبر عنها تغليباً لقولنا وانما ينهض الى القيام الخ قال في الديوان وان اعتمد على راحتيه او على ظهر كعبيه فانه يعيد صلاته الا ان كان شيخا كبيرا اولى عذر قولنا والدليل ما روى الخ فيه رد لمذهب الشافعي حيث قالوا

ثم يسجد او كبر قبل ان يرفع راسه من السجود ثم رفع راسه بعد ذلك فانه لا اعادة عليه في ذلك كما قدمنا في قول سمع الله لمن حمده اذا رفع راسه من الركوع نسقاً ينسق والله اعلم واذا رفع راسه من السجود فانه لا يرجع الى السجود الثاني حتى يستوي قعوده ويرجع كل مفصل الى موضعه كما قدمنا عن النبي عليه السلام فاذا استوى في قعوده فليرجع بالتكبير الى السجدة الثانية ويفعل فيها كما فعل في الاولى واذا فرغ من تعظيم السجدة الثانية فانه يرفع راسه بالتكبير الى القيام وانما ينهض الى القيام حين اراد ان يقوم نهوض المهر الا ان كان له عذر يمنعه ذلك ومعنى نهوض المهر اي يرفع راسه من السجود الى القيام من غير ان يتورك للقعود والدليل ما روى انه قال عليه السلام للذي

يعلمه الصلاة ثم ارفع راسك
وقم الى الركعة الثانية ولم يقل
ارفع راسك واقعد ثم قسم
وان سجد على الارض وترك التعظيم
من غير سهو ولا عذر فانه يعيد
صلاته ولو كان ذلك اقل القليل
وقول آخر ان ترك مقدار ما يعظم
فيه اعاد صلاته وكذلك ان
اتم تعظيمه ولم يرفع راسه من
السجود من غير عذر فانه يعيد
صلاته وقال آخرون حتى يترك
رفع راسه من السجود بمقدار
ما يعظم فيه وكذلك ان احرز
صلاته وترك القراءة اكثر من
مقدار ما يتنفس فيه فانه يعيد
صلاته وقال آخرون حتى يترك
مقدار ما يقرأ فيه ما يجزيه
للصلاة وهو عندي مقدار
العمل والله اعلم وان سجد
الرجل على عمامته ولم يمس
الارض شئ من جبهته فلا
يفعل ذلك فان فعل فلا يعيد
صلاته لاستحالة راسه ساجدا

تستحب جلسة الاستراحة قولك
ثم ارفع راسك وقم الى الركعة الثانية
وان رفع راسه من السجود وقعد
على مقعده ممتنعا من غير عذر
اعاد صلاته وان كان انما قعد على
عقبه متعذرا فانه يعيد صلاته
ثم قال في اثر هذه المسئلة ولا يسجد
الرجل على جميع الاصواف معولا كان
او غير معول فان فعل ذلك فلا يعيد
صلاته وفيه ايضا انما الفضل للرجل
ان يصلي على الحصير دون الارض
وان سجد على اطراف الحصير وهو
مرتفع على الارض لم يمس الارض
فلا بأس عليه وان اعتمد عليه براسه
حتى وصله الى الارض اعاد صلاته
قولك قياسا على الركبتين فيه تأمل
اذ هو قياس مع وجود الفارق اذ
ذلك في الركبتين ضروري ولا كذلك
في الجبهة واليدين نعم روى بعض
المخالفين انه صلى الله عليه وسلم كان
يسجد على كور عمامته حرر بنقل صحيح

قياسا على الركبتين لان سترها لا يمنع

من استحقاق اسم السجود لها وكذلك اليدان على هذا الحال والله اعلم * (باب في القعود وما يفعل فيه من التشهد) * والقعود

في الصلاة فرض والدليل

قوله تعالى فاذا كبروا لله قياما

وقعودا وعلى جنوبكم وامسا

صفة القعود فانه اذا قعد

الرجل للتشهد فليقع على رجله

وليكن اعتماده على رجله اليسرى

وليجعل يمان رجله اليمنى في

اخمص اليسرى وليوصلها الى

الارض جميعا وان جعل يمان

اليسرى في اخمص اليمنى فلا

* (باب في القعود وما يفعل)

* (فيه من التشهد)

قول كبر للتشهد التشهدات فعل

من الشهادة لما اشتمل هذا الذكر

على الشهادة لله سبحانه وتعالى

بالتوحيد والشهادة للنبي صلى الله

عليه وسلم بالرسالة تسمى تشهدا

من باب تسمية الشيء باسمه

ما اشتمل عليه قول كبر فرض

والدليل الخ الا ترى الاستدلال

بقول ابن عمر عود روى الله عنه كنا نقول قبل ان يفرض علينا

التشهد والسلام على الله قبل عبادته والسلام على جبريل السلام على

ميكائيل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام فان الله

هو السلام ولكن قولوا التحيات لله زواه ائدار شطني واليهيقي من

قومنا باسناد صحيح وبعضه في الشيخ اسماعيل رحمه الله فدل على

وجوب التشهد واذا ثبت وجوبه ثبت وجوب السجود لان كل

من اوجبه اوجب به القعود والله اعلم قول كبر والدليل انظر

مع ما سلفه قول كبر يوقف رجله اليمنى الخ ففي صحيح مسلم ابو الجوزة

عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح

بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين وكان اذا ركع لم يشخص

براسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك وكان اذا رفع راسه من رتوع لم يسجد حتى يستوي قائما وثلاث

اذا رفع راسه من السجدة لسم يسجد حتى يستوي جالسا وكانت يقعد في كل ركعتين للتحية وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكان ينهى عن عقبي الشيطان ونهى ان يفرش الرجل ذراعيه او تراش السبع وكانت يختم الصلاة بالتسليم وفي رواية ينهى عن عقب الشيطان

باس بصلاته وقد روى انه صلى الله عليه وسلم اذا رفع راسه من السجود استوى قائما بالتكبير واستفتح القراءة ثم فعل ذلك في الثانية وظاهر قدمه اليمنى مما يلي الارض وان وقف احدى رجلتيه وفرش الاخرى فلا بأس بصلاته وقد روى عن بعض العلماء قال في صفة القعود على التحية

يوقف رجله اليمنى كما في السجود ويفرش اليسرى ويقعد عليها وقد ذكر في بعض الكتب هذه الصفة عن الرسول عليه السلام وان رد رجله الى ناحية الشمال او ردها الى ناحية اليمنى فلا بأس بصلاته الا انه لا يفعل ذلك الا بعذر وبالجملة ان جميع القعود لا يفسد الصلاة الا ما قام عليه الدليل مثل قعود الحبشة وتربيع الملوك وجلوس القرقيصاء اما قعود الحبشة فهو ان يضع اليديه على عقبيه في الصلاة ويجلس على صدره وقدميه والدليل ما روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن عقبي الشيطان واما تربيع الملوك فالاصل فيه عنده صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقواء في الصلاة واختلف العلماء في صفة الاقواء المنهى عنه في الصلاة فالكـ بعضهم ان يضع اليديه على

عقبه وهو الذي يعرف بعقب الشيطان على هذا القول ويكون تربيع
الملوك خارجا من النهى على هذا التفسير وقال آخرون معنى
الاقعاء المنهى عنه في الصلاة ان يلصق اليديه بالارض وينصب
ساقيه ويضع يديه بالارض كما تفعل الكلاب والسباع ولذلك قال
يقصر عيشي ويطول بكار كما يريد انه اذا استشى كان اقصر منه
اذا اقعاه والنظر يوجب عندي هذا التفسير ويكون تربيع
الملوك داخل في النهى لما روي من طريق ابن عباس رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى المصل عن ان يقضى في صلاته
اقعاء الكلب وان ينقرها نقر الديك وان يلتفت المتفات الثعلب
وان يقعد فيها فقود القرد فقد ذكر صلى الله عليه وسلم الاقعاء
ونسبه الى الكلب وذكر فقود القرد وهو بخلاف الاقعاء غير ان

الربيع بن حبيب رحمه الله ذكر
في تفسير الاقعاء قال ان
يفرش ذراعيه في الصلاة
ولا ينصبها واما جلوس القرفصاء
فالاصل فيه عاروي عن ضمام
ابن السائب عن جابر ان النبي صلى

الله عليه وسلم نهى عن جلوس القرفصاء وهو ان يقعد الرجل قعدة
المحتبي ثم يجثي بيديه يضعهما على ساقيه والله اعلم وان لم يمكنه
الركوع والسجود وامكنه الصلاة قاعدا او قائما بالتوسيم فانه يصلي قاعدا
والفقود اولى من القيام بالتوسيم لان صلاة الفقود ايماء وكذلك صلاة الائمة
الا ان لم يمكنه واما الفقود المنهى عنه في حال الصحة فالقيام اولى لاجل
النهي ان لم يمكنه الا هو والقيام والله اعلم والفقود اولى من الاضطجاع

الله عليه وسلم نهى عن جلوس القرفصاء وهو ان يقعد الرجل قعدة
المحتبي ثم يجثي بيديه يضعهما على ساقيه والله اعلم وان لم يمكنه
الركوع والسجود وامكنه الصلاة قاعدا او قائما بالتوسيم فانه يصلي قاعدا
والفقود اولى من القيام بالتوسيم لان صلاة الفقود ايماء وكذلك صلاة الائمة
الا ان لم يمكنه واما الفقود المنهى عنه في حال الصحة فالقيام اولى لاجل
النهي ان لم يمكنه الا هو والقيام والله اعلم والفقود اولى من الاضطجاع

ما سبق فان ما سبق يقتضى
تعيين القعود لا اوليته * (فائدة) *
مراعاة الخلاف اولى ما لم يؤد الى
مكروه في المذهب كالصلاة بالتيمم
قائما فان رعيننا الخلاف ارتكبنا
مكروها في المذهب فالاولى
الصلاة قاعدا ولا يراعى الخلاف

لقوله عليه السلام يصلى
المريض قائما فان لم يستطع
فليصل قاعدا فان لم يستطع
فليصل مضطجعا وكذلك القيام
اولى من الاضطجاع ان لم
يمكنه الا القيام او الاضطجاع
لقوله تعالى وقوموا لله
قانتين ولا يسقط هذا القرض

الدليل قائم وقال آخرون الاضطجاع اولى من القيام وذلك
عندى لان صلاة القيام انما هي بالركوع والسجود وان لم يقدر
رجع الى غيره من القعود او الاضطجاع وتربيع الملوكة اولى
من الاضطجاع ان لم يمكنه الا الاضطجاع او التربع وكذلك
القعود على رجليه اولى من الاضطجاع والاضطجاع اولى
من قعود الحبشة ان لم يمكنه غيرها لا اتفاق الناس على
قعود الحبشة انه لا يجوز في الصلاة والله اعلم والمصلى
مضطجعا يمد يديه مع جسده كمن يصلى قائما واذا قعد
الرجل على التحيات فليضع يديه على فخذه وليوصل رءوس
اصابعه الى اطراف ركبتيه وان لم يوصل رءوس اصابعه الى اطراف
ركبتيه فانه لا بأس بصلاته واما ان لم يضع يديه على فخذه وتركها
في الهواء او وضعها على الارض في حال قعوده على التحيات فانه
يعيد صلاته ان كان ذلك منه بغير عذر ولا نسيان والدليل
على هذا ما روى انه صلى الله عليه وسلم كان يضع كفه اليمنى
على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى يعنى

إذا جلس للتشهد وهذا الحديث قد رأيته في بعض الكتب وهو موافق لما عليه أصحابنا رحمهم الله ولذلك كتبت له والله أعلم ورخص

بعض أن لا يعيد صلاته إن

لم يضعها على ركبتيه ولعلمهم

راعوا صورة القعود فقط

والله أعلم وإذا ركع وسجد

وقعد على التحيات فليقرأها

وهي سنة مأثورة عن النبي

صلى الله عليه وسلم وذلك

ما روى أنه صلى الله عليه وسلم

كان يعلم أصحابه التشهد كما

يعلمهم القرآن فهذا يدل على

وجوبها وهي التحيات المباركات

لله والصلوات الطيبات

والسلام على النبي ورحمة الله وبركاته

وسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك

له وإن محمدا عبده ورسوله تمت التحيات

ويدعو بما فتح الله به واختلغوا

في الدعاء الذي يدعوه في

الصلوة قال أصحابنا رحمهم الله إنما

يدعو بما في القرآن وما يشبهه ما في القرآن قال أبو غانم بشير بن غانم سألت الربيع

ابن حبيب وأبا المورج وعبد الله بن عبد العزيز هل في الدعاء

قولس فهذا يدل على وجوبها الخ

فيه رد على مالك أذهى عنده سنة

أو فضيلة وقد وافق الشافعي

أصحابنا قولس التحيات جمع

تحية وهي الملك وقيل البقاء

الدائم وقيل العظمة وقيل

السلامة من الآفات وإنما جمعت

لأن كل واحد من ملوكهم كان

له تحية يجي بها فقيل لنا قولوا

التحيات لله والبركات الثابتات

الناميات والصلوات قيل الخمس

وقيل كل صلاة وقيل العبادات وقيل

الدعاء وقيل الرحمة والطيبات الأعمال

الصالحة وقيل الكلمات الطيبات عز

وجل وهي التكبير والتهليل والتسبيح والتحميد

والصالحين جمع صالح وهو القائم بحقوق

الله وحقوق العباد والله أعلم

في الصلاة شئ موقت لا يعدوه الداعي الى غيره قالوا ليس في ذلك شئ موقت غير ان افضل ذلك ان يدعو بما في القرآن فيما يجوز له ان يدعو به كل ذلك بعد التشهد قال ابو المورج ولو اتى بعد التشهد بالصلاة على نبيه والاستغفار للمؤمنين وقال ابو المورج عن ابي عبيدة قال يسئل في صلاته العافية واصرف الضر وكف البلاء عنه ويسئله الحج والجهاد في سبيل الله ولا يستدم ذلك كفعل هؤلاء في القنوت وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا تشهد احدكم فليتعوذ من اربع شئ يدعو لنفسه بما بداله وهي اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم واعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنه المسيح الدجال واعوذ بك من فتنه

قولك المسيح الدجال انما سمي مسيحاً لانه ممسوح احد العينين فبسم الله تعالى وهو مسيح الشر واما مسيح الخير وهو عيسى على نبينا وعليه السلام وعلى جميع الانبياء عليهم الصلاة والسلام

المحيا والممات غير ان اصحابنا اهل الجبل يزيدون بعد التشهد اشهد ان الجنة حق وان النار حق وان الموت حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وهو حسن جدا لانه من تمام التوحيد

وهو من العشر كلمات ولا ادري هذه الزيادة منهم استحسانا ولا اثر عن بعض الائمة او عن الرسول عليه السلام ومن ترك قراءة التحيات متعمدا اعاد صلاته وكذلك ان نسيها او نسي الاكثر منها والله اعلم وقد قيل من قرأ الى والطيبات فلا بد له عليه ولعل هؤلاء حجته قوله عليه السلام الذي يعلم الصلاة اذا انت قعدت

وقلت فقد تمت صلاتك وان اخذ في التحيات واحداث بحدث لا يبنى فيه فانه ان بلغ التشهد فلا بأس بصلاته والدليل ما روى انه قال عليه السلام من وجد قياً او رعا فاقعدى وقد تشهد فليقم وقد تمت صلاته فهذا يدل ان ما دون التشهد لا يجزیه وما بعد التشهد ليس بواجب وقول آخر اذا بلغ الى وعباد الله الصالحين فاحداث انه يجزیه فهو لا ذهاب الى ان الصلاة على النبي عليه السلام في التحيات واجبة والدليل قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وذلك ان الصلوات الطيبات عند بعضهم انما هي الصلاة على النبي عليه السلام ويكون والسلام على النبي ورحمة الله وبركاته معطوفاً عليها وقال آخرون ان قرأ الى والطيبات ثم احداث حدثاً فلا اعادة عليه والدليل قوله عليه السلام اذا انت قعدت وقلت فقد تمت صلاتك وقال بعض اذا قعد مقدار التشهد خلف الامام ولم يقرأ شيئاً ثم احداث فلا بأس بصلاته والدليل ما روى انه قال عليه السلام اذا قعد الرجل مقدار التشهد ثم احداث فقد تمت صلاته غير ان في الحديث عموم لم يخص خلف الامام ولا غيره فهذا الحديث يدل ان قراءة التشهد ليس بواجب بل هو كسائر الاذكار في الصلاة لا اتفاق الجميع ان قراءة القرآن في الصلاة فرض واجب والتحيات ليست من القرآن باتفاق وقد ذكر في سبع النعم وقد قيل من قعد مقدار ما يقرأ التحيات فلا يدل عليه وان قرأ الى والطيبات فلا يدل عليه وان ترك التحيات فلا كفارة عليه وعليه البدل والكفارة والبدل على من ترك تكبيرة الاحرام او الركوع او السجود او القعود متعمداً والله اعلم وان قرأ التحيات ووقف له فيها حرف فانه

يردده حتى يصيبه فان لم يصيبه فانه يقرأ اسفل من ذلك
الحرف ويمضي على قراءة التحيات وقال بعضهم لا يجزئه الا ان
يقرأ التحيات كما هي وقد تقدم اصل هذا كله ومن لم يعرف التحيات
فانه رخص له ان يقرأ فاتحة الكتاب في موضعها ويقرأ فاتحة
الكتاب الى النصف في موضع يقرأ فيه التحيات الى التشهد وامان
عرف بعضا من التحيات ولم يعرف بعضا فانه يجزئه ذلك البعض

لصلاته ويتعلم ما بقي وان اتم
التحيات في موضع يقرأها فيه
الى التشهد فانه لا يفعل ذلك
وصلاته تامة وان نكس قراءة
التحيات فانه يعيد صلاته
لانه خالف السنة وان اخذ
في التحيات ثم شق عليه البول
او الغائط فانه يقوم ويقرأ
ما شيا مستقبلا للقبلة وان

قول كسر وان قرا فاتحة الكتاب الخ
قال في الديوان وان قر الحمد في
موضع يقرأ فيه التحيات فانه يعيد
صلاته ان مضى على ذلك الحالك
فيقيد اطلاق المصنف هنا والله
اعلم قلت التقييد ما خوذ من كلام
المصنف رحمه الله حيث قال

بلغ في التحيات موضعا يجزئه لصلاته على ما قدمنا ثم احدث او
مس الخبس فانه لا يعيد صلاته وان احدث في قراءة التحيات
بحدث يبني فيه فانه يبني على ما قرأ من التحيات قل اوكثر لانه
في الصلاة وان كان ذلك خلف الامام وخاف ان ينكسر عليه
الوضوء فانه يقوم اذا بلغ الى ما يجزئه وان سمع الامام قد سلم
قبل ان ينتقض عليه الوضوء فليسلم هو ايضا وان زال عنه ذلك
ايضا فانه يرجع الى الامام وان سلم الامام حين رجوعه فليسلم هو
ايضا مكانه وان انكسر عليه الوضوء حين بلغ ما يجزئه فليس عليه ان يسلم وان قرا فاتحة

الكتاب في موضع التحيات ساهيا فلا بأس بصلاته وان ذكر فليرجع
ويقرأ التحيات واما التحيات فلا تجزيه في مكان السورة لاعلى العهد
ولاعلى النسيان والله اعلم * (مسئلة) * والتسليم في الصلاة سنة
وهو تحليل من الصلاة لقوله

عليه السلام تحليلها التسليم
اي قد انصرفت وحل لك ما
كان محرما عليك في الصلاة
واختلفوا فيمن قام ولم يسلم قال
بعضهم يعيد صلاته لقوله
عليه السلام تحريم الصلاة
التكبير وتحليلها التسليم وحصرها
بين التكبير والتسليم لان الالف
واللام من حروف المحصر وحروف
المحصر تقتضي نفى الحكم على خلاف
ما ذكر وكانت معلقة الى التسليم
كما علقنا الى التكبير ولا فرق

وان ذكر فليرجع الى مفهومه انه
ان لم يرجع فالحكم ليس كذلك
لكن لا يعلم منه الحكم وقال في
الفرع الثاني وان قر التحيات في
موضع يقرأ فيه فاتحة الكتاب
فانه يعيد صلاته وفيه ايضا
ان ذكر من ساعته فرجع فقرأ فاتحة
الكتاب لا يعيد صلاته وقال الشيخ
اسماعيل رحمه الله وان قر التشهد
في موضع الفاتحة فرجع فليست انف
صلاته وان لم يرجع فليقرأ الفاتحة

وقال اخرون قد يكون الخروج من الصلاة بغير تسليم واستدلوا
بقوله عليه السلام العهد قود وليس الالف واللام في هذا الخبر
بخاصرة للقود في كل العهد وكذلك قوله عليه السلام الامامة في
قريش بدليل قول عمر رضي الله عنه لو كان سالم مولى ابي حذيفة
حياما خالجنى فيه الشكوك وقوله عليه السلام الذي يعلم الصلاة
اذا انت قدت وقلت فقد تمت صلاتك دليل على هذا واختلفوا
فيما يعنى به في تسليمه قال بعضهم يعنى الانصراف من الصلاة

ثم يركع في صلاة السجود في السجدة
في الجهر والله اعلم وكلام المصنف
رحمه الله محتمل لما قاله الشيخ اسماعيل
ويحتمل كلام الديوان حرره ولكن
مخالفته لعبارة الديوان تشعر
بالاول كما في الفرع الاول قلت عند
التأمل لا مخالفة بين كلام الديوان
وكلام الشيخ اسماعيل رحمهم الله
لامكان حمل كلام الديوان على كلام
الشيخ اسماعيل بان يحمل قوله في
الديوان ان ذكر من ساعته على
التذكر قبل الركوع وتحمل عبارة
المؤلف على ما يوافقها والله اعلم
اذ المصنف رحمه الله عبر بعدم
الاجزاء لا بالبطالان والله اعلم بالصواب

لقوله عليه السلام تحليلها
التسليم فعلى هذا تجزئ تسليمة
واحدة وقال آخرون يعني به
الحفظة ويسلم على هذا تسليمة
تسليمة عن يمينه وتسليمة عن
شماله وقال آخرون يعني به من
خلفه اذا كان اماما والله اعلم
وانما يسلم الرجل على اليمين والشمال
فهذا يدل من قولهم رحمهم الله
ان التسليم للحفظة وان سلم
على اليمين دون الشمال او على
الشمال دون اليمين او سلم قدامه
دون يمينه وشماله او سلم ولم
يحول وجهه فانه لا بأس
بصلاته في كل هذا العموم قوله
عليه السلام تحليلها التسليم

ولم يخص جهة من جهة والمعمول ان يصنع بها يميناً وشمالاً وان
شك انه سلم اولا فانه يسلم ان لم يأخذ في عمل غير الصلاة فان
أخذ في عمل غير الصلاة او بعد ما فرغ منها فانه لا يشتغل بالشك
وكذلك كل عمل خرج منه في الصلاة فشك فيه بعد ما فرغ
منه انه يمضي على صلاته ما لم يتيقن انه لم يعمله والله اعلم
والدليل ما روى انه قال عليه السلام اذا شك احدكم في
صلاته فليتحرك الصلاة ثم ليسلم ثم ليسجد سجدة السهو والله اعلم

وبالله التوفيق * (باب في صلاة الجماعة) * وصلاة الجماعة

فرض على الكفاية اذا قام بها

البعض اجزا عن الباقيين والدليل ما روى من طريق النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلاة في الجماعة خير من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة فكانه قال عليه السلام صلاة الجماعة اكمل من صلاة المنفرد والكمال انما هو شئ زائد على الاجزاء ويدل ايضا ان للمنفرد صلاة اذا صلى وحده ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم افتقد عليا في صلاة الصبح فدخل على فاطمة فقال ما شغل ابن عمك فقالت بات يصلي فلما طلع الفجر صلى واضطجع فقال

*(باب في صلاة الجماعة) *

قولنا فرض على الكفاية وهذا هو الاصح عند الشافعية وقال المالكية سنة في المشهور وقيل فرض كفاية قولنا ما روى من طريق الخوافي رواية صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة والجمع بينهما من ثلاثة اوجه احدها لامنا فاة بينهما فذكر القليل لاينا في الكثير ومفهوم العدد فيه خلاف عند الاصوليين والثاني يكون اخبر اولا بالقليل ثم اعلم الله تعالى بزيادة الفضل فاخبرها الثالث انه يختلف باختلاف احوال

المصلين والصلاة فيكون لبعضهم خمس وعشرون وللبعض سبع وعشرون بحسب كمال الصلاة ومحافظة على هيأتها وخشوعها وكثرة جماعتها وشرف البقعة ونحو ذلك قولنا اكمل من صلاة المنفرد الخ قلت بل الحديث يقتضي فضيلة في صلاة الفرد لمقتضى افعل التفضيل الاشتراك في الاصل مع التفاضل في احد الجانبين ولو كانت الجماعة شرطا اوركتا لما صحت صلاة الفرد ولم يكن فيها

فضيلة وقد ثبت الفضل فثبت الصحة وانتفت الشرطية

والركنية قولك فيؤذن لها

اي تقام كما جاء به عند غيرنا

قولك مر مرتين قيل المرماة الظلف

قيل ما بين ظلفي الشاة قاله ابو

عبدة قولك فرض على الاعيان

وهو مذهب الاوزاعي وعطاء

واحد وابي ثور وابن المنذر

وابن خزيمة وداود واجيب

عن هذا الحديث بان هؤلاء

المتخلفين كانوا منا فقيرين

وسياق حديثه يقتضيه

لانه لا يظن بالمؤمنين

بانهم يؤثرون العظم السمين

على حضور الجماعة مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم

وفي مسجده ولانه لم يحرق

بل هم به ثم تركه ولو كانت

فرض عين لما ترك قولك

وكذلك ما روى ان ابن ام

مكتوم الخ واجيب عنه بانه

سأل هل له رخصة يصلي في بيته وتحصل له فضيلة

الجماعة بسبب عذره فقيل لا ويؤيد هذا ان حضور الجماعة

لوصلي في الجماعة لكان افضل

فهذا يدل ان صلاة المنفردة تامة

والله اعلم غير ان ما روى من طريق

ابي هريرة ان النبي صلى الله

عليه وسلم قال هبت ان امر

يخطب يخطب ثم امر بالصلاة

فيؤذن لها ثم امر رجلا

يوم بالناس ثم اتخلف الى

رجال فاحرق عليهم بيوتهم

والذي نفسي بيده لو يعلم

احدكم انه يجد عظاما

سمينا او مر مرتين حسنتين

لشهد العشاء يدل ان

صلاة الجماعة فرض على

الاعيان وكذلك ما روى

ان ابن ام مكتوم قال

يا رسول الله اني ضرب شاسح

الدار ولا قائد لي فهل لي

بصلاة الجماعة

فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم

يا ابن ام مكتوم اني ضرب شاسح

الدار ولا قائد لي فهل لي

يسقط بالعذر باجماع المسلمين
(فصرع) شرط القدوة اربعة
النية في الاقتداء بالامام
وان لا ينزل المأموم جنس صلاة
الامام عن جنس صلاته كمتنفل
يوم مفترضا واتحاد الفرض
المؤتم فيه فلا يصل الظهر
خلف من يصلي الصبح او غيره
والتابعه والمساوقة كذا في الشيخ
اسماعيل رحمه الله تعالى وظاهره
جواز الاثتمام ان اتحد الفرض

وان اختلف بالاداء والقضاء واتحدوا اختلف اليوم كظهرين من
يومين وشرط مالك المساوات في عين الصلاة وان بادا وقضاء
او بظهرين فائتين من يومين ولم يشترط الشافعي شيئا من ذلك
فيصح نية المؤدى بالقضاء والمفترض بالمتنفل وفي الظهر بالعصر
وبالعكس ولا يضر ذلك اختلاف النيات وذكر ابن جعفر عن ابي محمد
رحمهما الله ان من كان قد صلى وجد جماعة تصلي فانه يصلي معهم ويجعلها
نافلة ويقطع بين كل ركعتين بالتسليم بعد التحيات وان شاء لم يقطع ومضى
مع الامام اذ انوى قبل دخوله ان يصليها مكان صلاة ضيعها او انتقضت
عليه فان تذكر بعد ذلك صلاة كانت عليه مثل هذه فقد اجزته
هذه لتلك ولعل هذا على احد القولين الآتين في آخر باب النوافل حرره
ويحتمل ان يكون قول الشيخ رحمه الله واتحد الفرض مراد به المساواة
العينية وان بالاداء والقضاء لكن يشكل عليه تفريقه بعد ذلك

عن رخصة اصلي في بيته فقال
له النبي عليه السلام هل
تسمع النداء قال نعم قال
فاجب وروى انه صلى الله
عليه وسلم امر ان يشد له
حبل الى المسجد فهذا يدل
على وجوب صلاة الجماعة
على من سمع النداء ويؤيد
هذا القول ما روى انه قال
صلى الله عليه وسلم من سمع

حرره قلت لا اشكال بل قوله
 من سمع النداء فليجب ومن لم
 يجب فلا صلاة له الا من عذر
 قيل وما العذر يا رسول الله
 قال خوف او مرض فهذا عندي
 في زمان الناس فيه كلهم
 صالحون والمسلمون هم الغالبون
 والحاكون عليهم يا مروت
 يا معروف علانية وينهون
 عن المنكر علانية لا يخافون في
 الله لومة لائم فعند ذلك
 ينبغي للمسلم ان لا يعتزل
 المسلمين ولا يغيب عن جماعتهم
 لان المسلمين يومئذ كلهم مجمعة
 ودينهم واحد وان كان فيهم
 من لا يخاف الله فهو مقصود ذليل واما زمان افرق فيه الناس في
 اديانهم وظهر المنكر وولى على الناس الاشرار ودخل في الامور من لا
 يصلح نفسه وولى على الناس من ياخذ الهدايا والسميت ويقدم
 الاشرار ويؤخر الاخيار فليس حال احسن للمسلم في ذلك الزمان
 من الكتمان وقال ابن مسعود رضي الله عنه اذا دركت ذلك الزمان
 فكف يديك ولسانك عن المعونة قال وكن كابن لبون لا تظهر فيركب
 ولا ضرع فيطلب قال وكن كالحلس من اجل اس ببيتك واعتزل الناس

فلا يصل الظهر خلف من يصلي
 الصبح اشارة الى الاتحاد في الاداء
 وهذا هو الذي يتمشى على القول
 بارتباط صلاة المأموم بصلاة
 الامام وقد نص في الديوان على من
 صلى فرضا وحده ثم وجد جماعة
 يصلون فانه يصل معهم ويجعلها
 نافذة ولا يجعلها للاحتياط ثم
 ذكر رخصة بعد ذلك فلعل تلك
 الرخصة وما حكاه ابن جعفر عن ابي
 محمد مبني على القول بعدم الارتباط
 حرره قلت وسياتي في كلام
 المصنف رحمه الله في آخر فصل
 اجمع العلماء انه يجب على المأموم
 ان يتبع الامام يعلم منه الحكم

وما هم فيه وقال ايضا ابن مسعود رضي الله عنه الا ففروا من الفتنة
كما نفر الوحوش باولادها الا فالخذر ثم الخذر فانه لن ينجو من الفتنة الا

من ضاجع الذل ولان يقال لك
دليل خير من ان يقال لك انك من
اصحاب السعير والله اعلم وان صلى
في بيته او في المسجد منفردا ثم اصاب
تلك الصلاة بالجماعة فليصل معهم
ويجعلها نافلة والدليل على هذا ما
روى ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس
وفي مجلسه رجل يسمى مجنا فاقمت
الصلاة فقام فصلاها فلما فرغ من
صلاته نظر الى مجن وهو في مجلسه

راجعه فقلت وان صلى في بيته الخ
اي الصلاة المفروضة في وقتها فلو
قضا صلاة في بيته ثم وجد جماعة
في محل يريدون قضاء تلك الصلاة
بعينها فالظاهر انه لا يعيدها معهم
اذ صلاتهم القضاء بالجماعة مكروهة
والله اعلم وقد استثنا اصحابنا الصبح
والعصر للنهي الثابت عن الصلاة
بعدها وروى الدارقطني عن ابن عمر
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال

من صلى وحده ثم ادرك جماعة فليصل الا الصبح والعصر ففيه حجة لاصحابنا
رحمهم الله وانما اثبتة لموافقة قولهم ويجعلها نافلة في ابن جعفر وعن
ابي عبد الله ان من كان قد صلى واقمت الصلاة جماعة صلى معهم وتكون
صلاته تلك نافلة ويقطع بين كل ركعتين بالتسليم بعد قراءة التحيات الى
آخر ما تقدم في الفرع الذي قبل هذا بقوله قولهم ويجعلها نافلة قال الربيع قال
ابو عبيدة رضي الله عنهما معنى ذلك يجعلها سجدة اه مسند وهو ايضا
مذهب الشافعي في الجديد والقديم الفرض احداها وقيل الفرض كلاهما والاولى
مسقطة للمخرج لا مانعة من وقوع الثانية وقيل الفرض اكملها واما عند مالك

ففيها اربعة اقوال نظمها بعضهم في بيت فقال
في نية العود للمفروض اربعة * فرض وتفضيل ونفل واكمال

بنا فيهمون

والصحيح مذهب اصحابنا رحمهم الله والدليل لهم ما ثبت في صحيح مسلم
عن ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له كيف انت اذا كان عليك امر
يوخرون الصلاة عن وقتها قلت فماذا امرني قال صل الصلاة في وقتها
وان ادركتها معهم فصل فانها لك نافلة ولما روى يزيد بن الاسود ان
النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الصبح في مسجد الخيف فرأى في آخر
المسجد رجلين لم يصليا معه فقال ما منعكما ان تصليا معنا قال لا يا رسول
الله قد صلينا في رحا لنا قال اذا صليتما في رحاكما ثم اتيتما مسجد جماعة
فصليا ما معهم فانها لكما نافلة قال

الترمذي من قومهنا حسن صحيح وانما
اثبتنا ههنا لموافقتهما لما عليه اصحابنا
رحمهم الله تعالى وسياق هذا الحديث
بمعناه في كلام المصنف رحمه الله في النوا
* (باب في ترتيب الائمة ومن ينبغي ان يكون اماما)
قولنا اقرأهم لكتاب الله مذهب مالك
والشافعي تقديم الافقه على الاقرا
وهو ظاهر لان الفقهاء ورثة الانبياء
وتظهر ثمره امامته في اكمال الصلاة
على ما ينبغي ولان الحاجة الى الفقه اهم
اذ الحوادث في الصلاة لا تنحصر والواجب

فقال النبي عليه السلام ما
منعك ان تصل معنا الستين
مسلم فقال بلى يا رسول الله ولكن
قد صليت في اهلي فقال له صلى
الله عليه وسلم اذا جئت والناس
يصلون فصل معهم وان كنت
قد صليت فهذا يدل انه يجعلها
نافلة وبعض كره هذا واحتج
بما روى انه قال لا يصل احدكم
صلاة واحدة في يوم مرتين غير
ان بعض النام من مذهب مذهب
الجمع بين الحديثين حملا على الحديث

على انه لا يصل صلاة في يوم مرتين يعتقد في كل مرة انها فريضة وبعض حمل
السنه على المنفرد فقط والله اعلم * (باب في ترتيب الائمة ومن ينبغي ان يكون اماما)
وانما ينبغي ان يكون اماما للقوم في صلاة ثم اقرأهم لكتاب الله واعلمهم بسنة

نبيه عليه السلام واورعهم عن محارم الله واكبرهم سنا واقدمهم

هجرة واسلاما فان استووا كلهم

في هؤلاء الوجوه فليختاروا من

ارادوا وكذلك المقيم اولى من المسافر

والمغتسل اولى من المتيمم والمتاهل

اولى من العازب والبصير اولى من

الاعمى والمرتدى اولى من المشتمل

والدليل على هذا ما روى من طريق

فيها من القراءة محصور ولا النبي صلى

الله عليه وسلم قدم ابا بكر رضي الله

عنه وغيره لحفظ عنه وقيل الا قرأ

اولى وهو مذهب ابي حنيفة ولخارجه

ابن المنذر الشافعي *

ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يؤم القوم

اقراهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان

كانوا في السنة سواء فاقدمهم في الهجرة فان كانوا في الهجرة سواء

فاكبرهم سنا وكذلك ما روى انه قال عليه السلام للرجلين اذا

حضرت الصلاة فاذا ناولا قوما وليؤمكما افضلكما فالمفهوم من هذا

كله ان تقديم المفضل بمن هو افضل منه لا يجوز غير انه قد قامت

الادلة لبعضهم ان هذا كله على الاستحباب لا على الوجوب وذلك

ما روى انه صلى الله عليه وسلم قدم ابن ام مكتوم وكان اعمى

فهذا يدل على جواز صلاة الاعمى بالبصير وكذلك ما روى انه

صلى الله عليه وسلم صلى باصحابه وعليه شملة تصوف يدل

على جواز صلاة المشتمل بالمرتدى وكذلك ما روى انه صلى الله

عليه وسلم قعد بمكة نحو من سبعة عشر يوما وهو يصلي بالناس

صلاة المسافر وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه يصلي بمن

حضر ويقول اتوا انا مسافرون فمن هذا الجواز والامامة المستفاد

بالمقيم وكذلك ما روى انه صلى الله عليه وسلم سبقوه في الصلاة

فادرهم وهم يصلون ودخل في صلاتهم وصلى خلف أبي عبيدة أو
عبد الرحمن فلهذه الاخبار قالوا جاز ان يصلي الا فضل خلف من هو
دونه والله اعلم وعلى هذا اختلفوا في امامة العبد قال بعضهم جائزة
وقال آخرون لا تجوز وسبب اختلافهم معارضة الاشياء في العبيد
ولذلك اختلفت الاجوبة فيهم فمن غلب عليهم حكم المال يجوز امامتهم
ومن غلب عليهم حكم التكليف اجاز امامتهم وكذلك احكامهم على هذا
النظام والله اعلم وكذلك اختلفوا في امامة القاعد الذي لا يقدر على
القيام بالقائم قال بعضهم لا تجوز امامة القاعد الا بمن كان في
منزلته لقوله عليه السلام صلاة احدكم قاعدا مثل نصف صلاته
وهو قائم وقال بعض بجواز امامة القاعد واختلف هؤلاء كيف

يصلي من خلفه قال بعض يصلون
قعودا ولو كانوا صحيحين والدليل
على هذا ما روى من طريق انس
ابن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم
ركب فرسا فصرع فحجش شقه الايمن
فصلى وهو جالس فصلينا وراءه
قعودا فلما انصرف قال انما جعل
الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما
فصلوا قايما واذا صلى قاعدا فصلوا
قعودا واذا قال سمع الله لمن
حمده فقولوا ربنا ولك الحمد قال
جابر بن زيد رحمه الله وانما
يجوز هذا خلف ائمة العدل

فوقه قال بعض بجواز امامة
القاعد الخ هذا مذهب مالك
وذلك في النقل خاصة لغير العاجز
وفي الفرض والنقل للعاجز ونظم ذلك
بعض من حضر من مخالفينا فقال
اجز صلاة جلوس خلف نافلة *
* وعكس هذا ولو في النقل ممتنع
الا اذا جلس المأموم معه بلا *
* عجز فيجوز نقلا والسواء منع
وان يكن منها عجز فسوا اذا *
* فرضا ونقلا ففيه الامر متسع
فوقه بعض يصلون قعودا هو

المذكور في الديوان قولك جحش هو بحيم مضرومة ثم حاء مهملية مكسورة أي خدش في الحديث وجوب متابعة المأموم لآمامه في التكبير والقيام والقعود والركوع والسجود وأنه يفعلها بعد الإمام فيكبر تكبيرة الاحرام بعد فراغ الإمام ويركع بعد شروع الإمام في الركوع وهكذا سائر الأفعال والأقوال قولك وقال آخرون إنما يصلون خلفه قياما هو مذهب الشافعي خلافا لابن المنذر من أصحابه فإنه أوجب القعود والله أعلم قولك وكذلك صلاة العليل بالأصحاء الخ عبارة الديوان والصحيح أولى من العليل بالتقديم وإن صلى العليل بالأصحاء فإنهم يعيدون صلاتهم ومنهم من يرخص ولا يصل العليل إلا بمن كان في منزلته ومنهم من يقول لا يصل العليل بالعليلين وافقهم في العلة أو خالفهم حرره مع رصاص أو ذهب ولم يمكنه نزعه فإنه لا يجوز له أن يصلي بغيره على هذا الحال لنقصان رتبته عن رتبة أهل الإمامة كما لا تجوز إمامة المرأة

وأما غيرهم فلا وقال آخرون إنما يصلون خلفه قياما والدليل ما روى أنه صلى الله عليه وسلم رأى أفاقة في مرضه الذي مات فيه فأتى إلى المسجد وأبو بكر رضي الله عنه يصلي بهم فصفى عن يمين أبي بكر قاعدا قائم بهم الصلاة فالمفهوم من هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم يؤم الناس قاعدا وهم قيام ويكون فعله هذا ناسخا لقوله وفعله المتقدم لأنه في مرضه الذي مات فيه وهو آخر فعله والنظر يوجب عندي أنه لا تجوز إمامة القاعد إلا إذا كان إمام العدل كما قال جابر ابن زيد رحمه الله أو كان إماما يصلي فحدث إليه المرض وهو في الصلاة فإنه يتم بهم وهو قاعد والله أعلم وكذلك صلاة العليل بالأصحاء على هذا الاختلاف المتقدم لأن العلة واحدة والعليل الذي ذكرناه هو الذي لا يفارقة الجنس أو من ليس ثوبا لا تجوز به الصلاة ولم يجد غيره أو من كان في يده حديد أو نحاس أو

كلام المصنف قولهم ومنهم من
يرخص أي من المانعين لصلاته
بالأصحاء فلا تنافي بين كلامه حرره
قولهم فعلى هذا تصلي بهن النوافل
الحج وإن صلت بهن الفريضة فعليهن
الاعادة ديوان وانظر حكم صلاتها
والظاهر الاعادة وظاهر كلام
المؤلف النوافل مطلقا وعكارة
الديوان وكذلك النوافل فلا تصليها
بهن الاقيام رمضان وصلاة الجأزة
ومنهم من يقول لا تصلي بهن فريضة
ولا نافلة قولهم ما لم يدخل فيها
ما يفسدها الظاهر أنه مدرج
راجع متن الحديث *

بجماعة النساء ومنهم من يرخص
أن يصلي بمن كان في منزله من أهل
الضرر لتساوي علمتهم وكذلك المرأة
تصلي بالنساء النوافل لحديث عائشة
وأم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا مسلمة هلا صليت بهن قالت
ايصح ذلك قال نعم يكن عن يمينك
وشمالك فعلى هذا تصلي بهن النوافل
لا غير والله اعلم وتكون في وسطهم
وأما أن تصلي بالرجال فلا لقوله
عليه السلام اخروهن من حيث
اخرهن الله وأما المخالف فإنه
يجوز الصلاة خلفه ما لم يدخل
فيها ما يفسدها وذلك عندى
إذا كان تجوز عنده أشياء لا تجوز

بها الصلاة عند المسلمين والله اعلم والدليل ما روى أن النبي عليه السلام
قال لمعاذ بن جبل رضى الله عنه يا معاذ طع كل امير وصل خلف كل
امام يعنى والله اعلم اطع كل امير في طاعة الله وذكر أنه كان على
المدينة امير فاسد فقبل لابن عمر تصلي خلفه قال الصلاة حسنة
لا ابالي من شاركت فيها وقيل حج نخدة فوادع ابن الزبير فصلى
هذا بالناس يوما وليلة وصلى هذا بالناس يوما وليلة فصلى ابن
عمر خلفهما فاعترضه رجال من القوم فقالوا يا عبد الرحمن تصلي
خلف نخدة الحرورى وتصلى خلف ابن الزبير فقال ابن عمر اذا

نادواحي على الصلاة حتى على خير العمل جئنا واذا نادواحي على
قتل النفس قلنا لا لا ورفع صوته وقد كان بعض الصحابة
يصلون خلف مروان بن الحكم وكان ابن عباس وجابر بن زيد
وابو عبيدة مسلم والربيع بن حبيب رضوا الله عنهم يصلون
معهم الجمعة وغيرها ما صلوا لها لوقتها يرون ذلك عليهم حقا
واجبا وفرضا لازما لما جاء في ذلك من الاحاديث عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم واما المنافق من اهل الدعوة
فلا تجوز الصلاة خلفه كما لا تجوز شهادته لانه منهم ان
يصل بما لا يجوز او ينقص شيئا من شروطها كما انه منهم في
الشهادة ان يشهد كما لا يجوز فكانت شهادته غير مقبولة
وكذلك صلاته على هذا الحال والعبد اذا كان لا يقلد في دنياه
الا اهل العدالة فاولى به ان لا

قولك وكذلك لا يصلي خلف
مد من خراج لعل التنصيص
عليهم لشدة قباحتهم فهو لا
داخلون في المنافق

يقلد في صلاته الا الثقات
وكذلك لا يصلي خلف مد من
خروج قاتل نفس التي حرم الله
وقاعد على فراش حرام وقال
بعضهم بجواز الصلاة خلف

المنافق ان قدمه غيره والدليل على هذا ما روى من طريق ابن
عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلاة
جائزة خلف كل بار وفاجر ما لم يدخل فيها ما يفسدها وذلك
انه من سيرة المسلمين اذا اقيمت الصلاة ان يصلي بالناس اقرام
لكتاب الله واعلمهم بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وافضلهم
صلاحا عند انفسهم ومن يرجون ان يقضى الله حاجتهم على يديه

وقد بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ائمتكم وفدكم الى ربكم فانظروا
ما توفدون الى ربكم واعجب لاهل هذا الزمان كيف عملوا بخلاف هذا
الحديث الا ماشاء الله واذا كان المسلم في زمان يتقدم فيه الاشرار يصلون
بالناس وانما دعاهم الى ذلك حب الرياسة وان يشار اليهم وتراهم الناس
انهم يتقدمون بالناس ويصلون بهم وليسوا ممن يستوجب ذلك فينبغي
لكل مسلم ان يلزم المكتان ولا يقول لاحد من الناس تقدم يا فلان صلى الله عليه
لانه اذا لم يجد من كان في صفة من وصفناه في صدر الكتاب فلا يقولت
لغيره تقدم يا فلان لانه من قال لمن ليس من هذه الصفة التي ذكرناها
تقدم يا فلان فقد خالف سنة من مضى من المسلمين لانهم كانوا لا يقدمون
في الصلاة الا خيارهم واقاربهم لكتاب الله واعلمهم بسنة نبيه عليه السلام
واثر الصالحين فلا يخالف ما مضى عليه المسلمون لانها سنة اجتمع عليها
من مضى من الفقهاء فليس لاحد الرغبة عنها ومع ذلك ان اخطا في صلاة
او بدل فيها فاخاف لمن قال له تقدم يا فلان ان يحمل اوزار الناس فمن
ادرك زمانا هكذا حال اهله فينبغي للمسلم ان يسعه الصمت فان صلى الناس
صلاة حسنة فقد صلى معهم وان لم يصلوا صلاة حسنة اعاد صلاته
والله اعلم وقد اجاز بعض المرخصين وهو عندي قول ضعيف ان يقدم المتأخر
من اهل الدعوة في الصلاة والله اعلم

ولا تجوز الصلاة خلف الخنثى لانقصا
عن مرتبة الرجال والله اعلم وانما ينبغي
ان يقدم الامام في الصلاة المؤذن
قولك ولا تجوز الصلاة خلف الخنثى
قال في الديوان قبل مسألة الخنثى
ولا يصل خلف من ياخذ الاجرة على
الصلاة فان صلى خلفه فلا يبعد صلاته

قولك وانما ينبغي ان يقدم الامام في الصلاة المؤذن او الذي اقام
او من امره ان يقدم قولك وكذلك لا ينبغي لمن يتباطا الخ قال

في الديوان وذلك اذا خالف عادة
الناس في ركوعهم وسجودهم قول
الرضف هي الحجارة المحيطة وانما ينبغي
للامام ان يجعل بينه وبين الصف
مقدار ما يبلغ يده من خلفه اذا
اراد الاستخفاف وان جاوز ذلك
المقدار فلا بأس وكذلك الصفوف
فيما بينها ويجعلون بينهم مقدار ما
يسجدون من غير ان يضرا احد
منهم صاحبها ويطولوا الصف مقدار
ما يسمعهم اما هم ديوان

او الذي اقام الصلاة وان قدمه
غير هؤلاء فلا بأس ولا ينبغي له
ان يتقدم هو بنفسه الا ان كان
من يستحق ذلك ان لم يكن معه من
يقدمه او من كان امام المنزل الذي
اتفقوا عليه لما روى ان سلمان
الفارسي رحمه الله اقام الصلاة بقوم
معه ثم قال ليتقدم احدكم فقالوا
سبحان الله يا ابا عبد الله ما كنا لننتقد
بك فقال اكلكم راض قالوا نعم
فلما صلى اقبل عليهم بوجهه ثم قال
اني سمعت رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ثلاثة يقومون الى الصلاة ولا تقبل صلاتهم امرأة قامت وزوجها
عليها غضبان والعبد الاثم ورجل صلى يقوم وهم له كارهون وكذلك لا
ينبغي ان يتباطا في ركوعه وسجوده ان يصلي بالناس وذلك انه انما ينبغي
للامام ان يرفق بمن يصلي خلفه من الناس لان فيهم الضعيف والمريض
ومن له عذر لما روى من طريق ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
صلى احدكم بالناس فليخفف فان فيهم السقيم والضعيف والكبير وذو الحاجة
واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وكما روى انه صلى الله عليه وسلم اذا جلس
الجلسة الاولى للتشهد كانه على الرضف وقد كان صلى الله عليه وسلم صلاة
قصد ودعاؤه قصد وان صلى وحده ان شاء طول وان شاء قصر والله اعلم
وكذلك لا ينبغي للامام ان يسر تكبيره لتلاجيل على الناس صلاتهم ولكن
يسمعهم صوته ويحتسب في ذلك رجاء ثواب ربه وخوفا من عقابه والله

اعلم وبالله التوفيق * (فصل في معرفة مقام المأموم من الامام) *
اجمعوا ان من سنة الواحد ان يقوم عن يمين الامام والدليل ما روى
من طريق ابن عباس رضي الله عنه انه اقام عن يسار النبي صلى الله عليه
وسلم فاقامه عن يمينه وكذلك حديثه حين بات عند ميمونة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم خالته قال فقام صلى الله عليه وسلم الى شن معلقة
فتوضأ منها واحسن وضوءه ثم قام يصلي قال فقمت فصنعت مثل ما
صنع ثم ذهبت ففقت الى جنبه فوضع صلى الله عليه وسلم يده اليمنى على
راسي واخذ باذني يفتلها يدل على هذا وان قام على يساره او خلفه اعاد
صلاته لهذه الاحاديث وان كان انما يصلي برجلين فانها يصطفان خلف
الامام وكذلك ان كان يصلي برجل ثم دخل عليها ثالث فانه ان كان في
المسجد فليدفع هذا الداخل الامام الى المحراب وان كان خارجا من المسجد
فليجري اليه صاحبه ولكن يؤمر الداخل ان لا يجري اليه المصلي في المكان
الذي ينبغي ان يجري اليه حتى يوجه ثم يجري اليه ثم يحرم فيه سطف معه
وقد دخل في الصلاة احسن من ان يتاخر قبل ان يكون هذا الرجل داخل
في الصلاة وان جره اليه او دفع الامام بعد ما حرم فانه يعيد صلاته وان
تاخر ايضا الرجل الى صاحبه من غير ان يجره فلا بأس والدليل ما روى انه
صلى الله عليه وسلم صلى وعن يمينه رجل يصلي بصلاته ثم دخل عليها
جابر بن عبد الله فقام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فاذا رها
الى خلفه وهو في الصلاة وكذلك على هذا الحال ان تقدم الامام من غير
ان يدفعه فلا بأس بصلاتهم وان اصطفوا الرجلان عن يمين الامام فلا
باس ان يسبقهما بقليل لانه من سنة الامام ان يتقدم عن المأموم وان
تقدم عليه ولو بقليل فلا بأس وانما يراعى في ذلك تقديم الرجلين من
الامام والله اعلم وان صلى هذان الرجلان عن يساره اعاد صلاتهما

لأنها تركا الجانب الايمن الذي هو افضل من الجانب الايسر لحديث ابن
 عباس المتقدم الذي قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فقامه عن
 يمينه وقال بعض لاعادة عليها ان صليا على جانب الامام الايسر ولعلمهم
 ذهبوا الى ان الواجب ان يصلوا خلفه فقط والله اعلم واما ان كانوا ثلاثة او
 اربعة فحاذوه عن يمينه فاحرم عليهم على هذا الحال فانهم يعيدون صلاتهم
 وان لم يحرم عليهم اعاد الرابع منهم خاصة وقال بعض لاعادة على
 الاربعة ان صلى بهم على هذا الحال احرم عليهم او لم يحرم واما ان كانوا
 خمسة فحاذوه كذلك فاحرم عليهم اعادوا صلاتهم وان لم يحرم عليهم
 اعاد الخامس فقط والله اعلم وقال بعض ولو كانوا عشرة او اكثر اذا
 حاذوه عن يمينه واما عن يساره فانهم يعيدون صلاتهم على كل حال
 والاصل في هذا عندى والله اعلم ان الصف الاول لما كان افضل من
 غيره من الصفوف بدليل قوله عليه السلام ان الله وملائكته يصلون
 على الصف الاول وبذلك قوله عليه السلام لو يعلم الناس ما في الصف
 الاول ثم لم يجحدوا الا ان يتساهلوا عليه لتساهلوا كان في هذا دليل
 ان ما سوى الصف الاول من المواضع سواء وقوف المصلى فيه ما لم
 يتقدم امامه مثل ان جعلوا اقطار خلف الصف وخلف الامام بينه
 وبين الصف فلا يعيدون صلاتهم على هذا الحال غير ان قوله عليه
 السلام ليلىنى في الصف الاول اولوا النهى منكم ثم الذين يلونهم ثم الذين
 يلونهم يدل ان كل صف افضل من الصف الذى خلفه الى آخرهم فعلى هذا
 لا ينفعهم الصف ان جعلوا اقطار خلفه او قدامه والله اعلم ثم ان الفضل في
 الصف الاول لمن كان خلف الامام ثم الذى يليه ثم الذى يليه عن يمينه
 الى ثلاثة وقال بعض الى سبعة ثم يرجع الفضل الى يسار الصف وهذا
 اذا استوى من كان عن يمين الامام ومن كان عن يساره واما اذا كان الذين

عن يمين الامام اكثر رجوع الفضل الى يسار الامام حتى يستوا وذلك عندي
 ان اقل الصف ثلاثة وهو اقل الجمع
 الذين يلزمهم الخطاب من قوله عليه
 السلام وسطوا الامام وعادون
 الثلاثة لم يلزمهم الخطاب فلا
 اعادة عليهم ان وقفوا عن يمينه
 او عن يساره في قول بعضهم
 والثلاثة فما فوقهم يلزمهم توسيط
 الصف والله اعلم واما من قال
 الى سبعة عن يمين الامام فلعلم
 ذهبوا الى قوله عليه السلام
 وسطوا الامام انما ذلك كيف
 تكون جماعة عن يمينه وجماعة
 عن يساره والدليل اتفاق الجميع
 على جواز صلاتهم اذا كان احد
 جانبي الامام اكثر من الجانب
 الآخر والله اعلم واقل الجمع ثلاثة
 في قول بعضهم والسابع في
 مقابلة الامام على قول من قال
 بعيد السابع ان رجعا في جانب
 الامام وعلى قول من يقول بعيد
 الخامس ان رجعا الى يمين
 الامام لان اقل الجمع اثبات

قولهم الا ان يتساهاوا الاستهام الاقتراع
 قولهم ليليني في الصف الاول الخ الرواية
 المشهورة ليليني بكسر اللامين وتخفيف
 النون من غير ياء قبل النون ويجوز
 اثبات الياء مع تشديد النون على
 التوكيد والنهي بضم النون العقول
 قال اهل اللغة واحدة النهى نهية
 بضم النون وهي العقل وسمى العقل
 نهية لانه ينهى الى ما امر الله به
 ولا يتجاوز وقيل لانه ينهى عن
 القبائح ففي الحديث تقديم الفضل
 فالفضل الى الامام لانه اولى
 بالاكرام ولانه ربما يحتاج الامام
 الى الاستخلاف فيكون هو اولى
 ولانه يتفطن لتنبيه الامام على
 السهول لا يتفطن له غيره قيل
 ولا يختص هذا التقديم بالصلاة
 بل السنة ان يقدم اهل الفضل في
 كل مجمع الى الامام وكبير المجلس
 كحائس العلم والذكر والمشاورة
 وموقف القتال وامامة الصلاة
 والتدريس والافتاء واستماع

الحديث ونحوها ويكون الناس على مراتبهم في العلم والدين من العقل والشرف والسن والكفاية في ذلك الباب كما كان السلف يفعلون والله اعلم قولك لتقومن صفوفكم الخ وذلك لان مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن

والخامس في مقابلة الامام وعلى هذا اذا كانوا اقل من سبعة وخمسة في قول بعض واربعة او ثلاثة في قول بعض على قدر اختلافهم لم يلزمهم الصف فان وقفوا عن يمين الامام فلاعادة عليهم كالا تلزم الاعادة الواحد الذي لا صف عليه اذا وقف عن يمين الامام بل الواجب عليه ان يقف عن يمين

الامام ولهذا كان الفضل في جانب الامام الايمن الى ثلاثة او الى سبعة في قول بعض اذا تساوت الصفوف لان السابع او الخامس او الثالث هو الذي يلزمه ان يرجع الى الجانب الاخر ان دخل عليهم في الصف والله اعلم واما من قال لااعادة عليهم ولو كانوا عشرة او اكثر اذا حاذوه عن يمينه فلعل هؤلاء ذهبوا الى ان الامر بتوسيط الامام ليس بواجب بل هو نذوب لما قدمنا من اجازة الصلاة ولو كان احد الجانبين اكثر والله اعلم وقال بعض يصيب من عن يساره مثل ما يصيب من عن يمينه وكذلك من خلفه على هذا الحال وهذا القول عندي يدل من قائله ان الامر بالصفوف في صلاة الجماعة ليس بواجب وانما هو نذوب والله اعلم وقد امر صلى الله عليه وسلم بتسوية الصفوف وترتيبها والدليل ما روى انه قال صلى الله عليه وسلم وقد اقبل عليهم بوجهه سووا صفوفكم ثلاثا ثم قال لتقومن صفوفكم او يخالف الله بين قلوبكم وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه كان صلى الله عليه وسلم يساوي بين مناكبنا ويقول استووا ولا تختلفوا

فهذه الاحاديث تدل عندى
على وجوب الصفوف وتساويتها
لمكان الوعيد والله اعلم وان
دخل رجل على الامام يصلى
بقوم ولم يجد موضعا فى الصف
يقف فيه فانه يجزى رجلا
آخر من الصف فيصطف
معه ويساعده ذلك ايضا
لان هذا كله اصلاح صلاته
وقد اجازوا مثل هذا الا ترى
الى حديث جابر بن عبد الله
الذى دخل على رسول الله صلى
الله عليه وسلم فى الصلاة وهو
يصلى وعن يمينه رجل يصلى
بصلاته فقام عن يساره
فادارهما الى خلفه وهو فى الصلاة

قولى يجزى رجلا الخ انظر ما اذا
شاق المكان بحيث لا يسع
الا هو ايقف وحده هناك
ويصلى وتكون هذه المسئلة
مستثناة من الخلاف الآتى
فمن وقف وحده خلف الصف
والظاهر نعم اذا المحل محل ضرورة
والله اعلم كذا تردت ثم رايت
ابا اسحاق العمانى رحمه الله قال
فى مبطلات الصلاة السابع
والعشرون ان يصلى وحده خلف
الصف وهو يجزى مدخلا فيه
اولا يجزى مدخلا فيصل خلف الصف
وحده عن يمين الامام او شماله
فان صلى بازاء الامام اجزأته
صلاته لكن بقى الكلام فيما اذا لم
يجد الا اليمين او الشمال وهل

يقاس على من ذهب يسد فرجة فى الصف فوجد هيا مسدودة
على ما سياتى فى كلام المؤلف رحمه الله بجامع الضرورة
وانظر هل يجزى رجليه فى حال تاخيرهما كما اذا اراد سد فرجة
وهل يقرأ والظاهر نعم لانه فى الصلاة قولى فانه يجزى رجلا
الخ خلافا للمشهور مذهب مالك وعبارة خليل ومنفرد خلف
صف اى وجاز صلاة منفرد خلف صف ولا يجزى اليه احدا

وهو خطأ منها ان طارح المجبود
 قولهم فادارها اي دفعها قولهم وقال
 بعض لاعادة عليه المعتد في الديوان
 هو هذا وقال في الاول ومنهم من يقول
 ان صلى وحده خلف الصف فعليه الاعادة
 وحمل اصحاب الشافعي الاعادة على الاستحباب
 جمع بين الادة وروى ابو داود من قوما
 عن واصفة بن معبد ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف
 وحده فامر ان يعيد الصلاة وفي ابن
 ماجه من قوما باسناد حسن لاصلا
 خلف الصف والى هذا ذهب ابن المنذر
 وابن خزيمة والحديد من اصحاب الشافعي
 قولهم ابا بكر الخ في كتب المخالفين ابا بكر
 بالاعادة وذلك لان خبر ابا بكر هو
 موافق لمعهود الاصل في اباحة الصلاة
 حيث شاء وان حينئذ ثبت الامر بالمنع
 من الصلاة خلف الصف فجازت صلاته
 الكاشنة قبل ورود الامر ولزم النهي عنه
 في المستأنف لان النهي عن الصلاة خلف
 الصف امر وارد وشرع حادث فلا شك
 فهو ناسخ للاباحة المتقدمة بيقين بخلاف
 الرجل فانه يحتمل ان يكون فعله بعد

والله اعلم وان صلى خلف الصف وحده
 فعليه الاعادة والدليل ما روى انه صلى الله
 عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف
 وحده فامر بالاعادة وقال بعض لاعادة
 عليه واعل حجته ما روى انه صلى الله عليه وسلم
 رأى ابا بكر يصلي خلف الصف وحده فقال
 زادك الله حرصا ولا تعد ولم يامر
 بالاعادة والله اعلم واذا كانت فرجة
 في الصف فليسدها من يليها وان لم
 يسدها اعاد صلاته والدليل ما روى
 انه صلى الله عليه وسلم قال رصوا بين
 صفوفكم لا يتخللكم الشيطان وعنه صلى
 الله عليه وسلم قال وسطوا الامام
 وسدوا الخلل وان كانت فرجة خلف
 الامام فليسدها للذان يليانها وان
 كانت عن يمين الامام او عن يساره فانما
 يسدها من بعد عن الامام وهو الذي
 بعيد ايضا من الذين يلونها وان كانت
 الفرجة قدام رجل في الصف فليس عليه
 ان يسدها وانما يسدها من يليها وان
 شاء ان يسدها فلا بأس عليه لمعوم الامر
 في ذلك وان ذهب ان يسدها فوجد
 مسدودة فليزج خلفه الى مكانه

وان وجد مكانه قد سده غيره
فليقف مكانه ان امكنه وان
لم يمكنه فليخرج الى حيث يتيسر
له فيه الصلاة وان لم يجد المخرج
حتى سبقه الامام بعمل في صلاته
اعاد صلاته لانه قد خالف امامه
ورخص بعضهم ان يرمي براسه
هنالك وذلك لانه معذور
واذا اراد الرجل ان يسد الفرجة
في الصف فانه يجر رجله وان
رفعها فلا بأس عليه ويقرأ في
الوقت الذي يسد فيه الفرجة
لانه انما اشتغل باصلاح صلاته
والله اعلم واما المرأة فانما تقف
خلف الامام مما يقابل كتفه
الايسر ويكون بينها وبين الامام
مقدار ما يصل فيه الصف وذلك

بعد تقرير الشرع الناسخ فلا سفاة
والله اعلم بالصواب قولك وسدوا
الخلل في مختصر الصحاح الخلل الفرجة
بين الشيعيين وقال بعد ذلك الخلل
والخلل فرج في السحاب منه ينزل
المطر قولك واما المرأة فانها تقف
الخ والدليل ما تقدم في حديث جدة
النس في النساء وحديث وابصة
اخذرا بحديث جدة النس في النساء
وبحديث وابصة في الرجال لانه
جاء منصوصا في رجل صلى خلف
الصف ثم كسر مما يقابل كتفه
الايسر الخ وان صلت عن يمين الامام
واحرم عليها كذلك اعاد صلاتها
اي اذا علم والا اعادت صلاتها و
كما سيأتي قولك

عندي اذا كانت ذات محرم واما ان كانت اجنبية فلا يصل بها
وحدها لقوله عليه السلام لا يخلون احدكم بامرأة ليست منه بذات
محرم فان الشيطان ثالثهما وذلك منها معصية وقد روى ان ام
سليم صلت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وحدها وان كانت
ذات محرم منه وصلت الى جانبه الايسر فلا يجاوز سجودها منكبها
وقال بعض لا نقض عليه ولو ساوا سجودها سجوده والله اعلم وانما

قلنا انها تقوم خلف الامام لانه لا صف على النساء ولا عليهن جماعة
والدليل ما روى من طريق انس
حين وصف صلاة رسول الله صلى
الله عليه وسلم به هو والعجوز قال
فصففت انا واليتيم وراة والعجوز
من وراة انا وكذلك لا يصل الرجل
بالنساء اذ لم يكن غيرهن الا ان
كان فيهن ذات المحارم او كانت
معهن رجل وان صلى بهن على
هذا الحال فلا بأس لحديث ام سليم
ويجعل بينه وبينهن مقدار ما
يصطف فيه الصف وذلك
عندي لثلاث يدخل احد من الرجال
عليهم في صلاتهم فيصيب اين
يقف قدام النساء لانه لا تجوز
صلاة من صلى من الرجال خلف
النساء كما لا تجوز صلاة من صلى
من النساء قدام الرجال والدليل
ما روى عنه قال عليه السلام خير

قولك والدليل ما روى من حديث
انس الخ في الحديث جواز الصلاة على
المحصير وعلى جميع ما انبت الارض
وهذا مجمع عليه وفيه جواز النافلة
جماعة وفيه ان الافضل في نوافل
النهار ان تكون ركعتين كنوافل الليل
وقد سبق بيانه وفيه صحة صلاة
الصبي المميز لقوله صففت انا
واليتيم وفيه ان للمصلي موقفا
من الصف وفيه ان الاثنين يكونان
صفاء وراة الامام وهذا مذهبنا
ومذهب العلماء كافة الا باسعود
وصاحبه فقالوا هما والا مقام
صفاء واحد فيقف بينهما وفيه ان
المرأة تقف خلف الرجل وانها اذا
لم تكن معها امرأة تقف وحدها
متاخرة قولك واليتيم هو ضميرة
ابن سعد الحري والعجوز هي مليكة

السابقة قولك كما لا تجوز صلاة من صلى من النساء الخ لو استدرك
بقوله عليه السلام اخروهن من حيث اخرهن الله لكان اظهر
اذ لو لم يؤخرهن لقام مقاماً منها عنه فتفسد صلاته والله اعلم

فوق الرجال المقدم وخير صفوف النساء
المؤخر لعل هذا اذا صلى مع رجال
واما اذا صلى وحدهن على القول
بالجواز فليصل صفوفهن حينئذ
الاول حرره لانتفاء علة التاخير
اذ العلة في تاخيرهن بعدهن عن
مخالطة الرجال ورؤيتهم وتعلق
القلب عند رؤية حركاتهن ونحو
ذلك واذم اول صفوفهن لعكس
ذلك والله اعلم بالصواب قلت
الحديث شامل للصورتين معا
والله اعلم

صفوف الرجال المقدم وخير
صفوف النساء المؤخر فمن فعل
ذلك من الرجال والنساء اعاد
صلاته ولو كانت بينهم ستر
اذا احرموا على ذلك وان لم يحرموا
على ذلك فلا بأس بصلاتهم
اذا كان بينهم ستر او حائط وقال
بعضهم عليهم الاعادة على كل
حال لعموم الخبر والله اعلم وان
كان رجل وامرأتان صلى الرجل
عن يمين الامام والمرأتان خلف
ذلك وكذلك ان كان رجل
وامرأة فانه يصلي الرجل عن يمين

الامام والمرأة حيث شاءت اذ لا صف عليها بما قدمنا والله اعلم واذا
تكاثر الصفوف فانه يقتدى بعضهم ببعض وينبغي لهم ان يسووه
ويجعلوا وسطه مثل صدر الطير وهذا في الصف الاول دون غيره من
الصفوف وانما يكون ذلك ان يتقاد موايا المناكب ونقادهم ان يجعل
الرجل الذي يقابل الامام منكبه الايمن قدام منكبه الايسر الذي
عن يمينه ويجعل منكبه الايسر امام منكبه الايمن الذي عن يساره ثم
الذين يليانه كذلك الى آخر الصف والله اعلم وهذا عندى على ترتيبهم
في الفضل تشبيها بالامام الذي له الفضل وصارت له التقدم في
المكان وان لم يفعلوا هذا فلا بأس بصلاتهم والله اعلم وان احرم الامام
على من لا تجوز له الصلاة لم يجز احرامه مثل المرأة الحائض والنفساء

وان لم يتعمد فليس عليه باس لانه انما يعتقد ان يصلي تلك الصلاة بكل

من تجوز له ممن يصليها خلفه ولا

يعتقد ان يصليها بقوم معروفين

لاجل من يدخل عليهم في صلاة تم

وان احرمها على قوم معروفين فلا

يصليها خلفه غيرهم وان احرم

على الفرجة في الصف اعاد الاحرام

ويعيده من خلفه ايضا لانه لجرم

ان يصلي بمن لا تجوز له تلك الصلاة

وكذلك المرأة ان كانت في الصف

واحرم عليها او حاد اصف النساء

صف الرجال فاحرم عليهم كذلك

اعاد احرامه ويعيده من خلفه

ايضا واما ان لم يحرم عليهم الامام

على ذلك الحال فانه يعيد الرجل

الذي يلي النساء والمرأة التي تلي

الرجال ولا يعيد غيرهم من الرجال

ولا من النساء لقوله عليه السلام

خير صفوف الرجال المقدم

وخير صفوف النساء المؤخر

وان كان الرجل الذي يلي المرأة

ذا محرم منها فلا يعيد ان صلاتها وكذلك ان كانت بينهما فرجة على

هذا الحال وقال بعض يعيدون صلاتهم ان احرم الامام على ذلك

قولهم وكذلك المرأة ان كانت في

الصف الخ خلف المالك وعسارة

خليل وكره صلاة رجل بين نساء

وبالعكس وقال تقسد ووافق على

فسادها على الامام ان نوى دخولها

في امامته وكذلك ان كان صف النساء

بين صفوف الرجال اعاد واجمعا

ان احرم عليهم الامام على ذلك الحال

وان لم يحرم عليهم على ذلك الحال

اعاد النساء صلاتهن واعاد الذين

خلف النساء من الرجال ولو كانت

الحائض بين الرجال والنساء ومنهم

من يرخص ان كانت السترة بين

الرجال والنساء والله اعلم وقد تقدم

في كلام المصنف قولهم وكذلك ان

كانت بينهما فرجة على هذا الحال قال

في الديوان وكذلك بينهم امة او حائض

ومنهم من يشدد ان يعيد اللذان

والله اعلم واما ان كانت المرأة تصلي وحدها وهي تحاذي الرجل في صلاتها او الرجل يحاذي المرأة في صلاته فلا يفعل ذلك فان فعلا فلا بأس بصلاتهما ما لم يتماسا بابدانها لانهما لم يجتمعا في صلاة واحدة كما جاء في الحديث والله اعلم واذا ارتفع الامام عن المأمومين في مقامه بمقدار ذراع اعاد وصلاهم الا ان كان هنالك معه منهم صف وان كان معه تمت صلاة الجميع والدليل على هذا ما روي ان حذيفة صلى بقوم على دكان فحذبه سلمان وقال او ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وان ارتفع باقل من ذراع فلا اعادة عليهم واظن ان تحديد الارتفاع بالسذراع استحسن واما ان كان القوم فوق وكان هو اسفل اعنى الامام فلا بأس بصلاتهم ولولم يكن معه احد وقال

يليان الحائض والامة ولولم يحرم عليهم الامام تأمل وكان المصنف اسقطه لعدم مجي القولين فيه قوله بمقدار ذراع لعل هذا لتحديد لاقل الارتفاع المختلف فيه فلا ينافي ما قاله في الديوان من تصويرها على السطح ويحتمل غير ذلك وقوله صف في الديوان بدل قوله صف وكان معه احد من الناس وهو الظاهر كما يشعر به كلام المؤلف رحمه الله لكن ما ذكره فيما اذا تقدم الامام وجاء قوم ارادوا ان يصلوا معه يقوى كلام الديوان وكذلك ما تقدم من كلام المصنف من الرجوب انما هو على الصف الاول دون غير بقويه ايضا والله اعلم قوله واما ان كان الفرق بين الصورتين ان الاولى تؤذن بالتكبير بخلاف الثانية قوله وقال بعض يحتاج الى من يكون الخ قال في الديوان واما ان كان داخلا وكانوا هم خارجا فانهم يحتاجون من يكون معه داخلا واما ان كان خارجا فلا يحتاج من يكون معه ومنهم من يقول يحتاج الى من يكون معه على كل حال فوق كان او اسفل او خارجا او داخلا

لكن يصيب من يستخلف اذا حدث فوقه او خارجا الى والماموم داخل ولعل هذا في غير المسجد فلا ينافي ما بعده على كلام غير المؤلف واما على كلامه فلا يحتاج الى التقييد المذكور	بعض يحتاج الى من يكون معه على كل حال فوق كان او اسفل او خارجا او داخلا لكن يصيب من يستخلف والله اعلم ولا يصل الرجل الى الامام من داخل المسجد وذلك عندى لان المسجد متبوع وليس بتابع كالامام لانهم
--	---

يستقبلونها كما يستقبلون الامام وقدامه وبالصلاة فيها كما امر وبالصلاة
خلف الامام وكان من صلى في المسجد والامام خارج كمن اقتدى بغير امامه
والنظر يوجب عندى جواز صلاته وتشبيهه من شبه المسجد بالامام
عندى ضعیف لا اتفاق للجميع على جواز صلاته بالناس في داخل المسجد
ولا تجوز صلاة واحدة بامامين باتفاق والله اعلم واما اذا كان الامام
داخل فلا بأس على من يصل الى من خارج المسجد والله اعلم وان حال
بين القوم وبين امامهم طريق شارع او نهج جار او مقبرة او مزرعة
او مجزرة او معاطن الابل او كان بينه وبينهم نجس فلا يفعلوا ذلك
لان هذه الاشياء تقطع على المصلى صلاته اذا كانت بينه وبين سترته
وان فعلوا فلا يعيدون صلاتهم وهذا على مذهب الذين لم يعتبروا ما
يقطع على المصلى صلاته ما لم يسجد عليه ولا تصلى جماعة صلاة واحدة
في المسجد وذلك عندى لاجل ما يدخل عليهم من الاختلاف في ذلك الا
ترى الى قوله عليه السلام اذا قيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة او
قال صلاة الجماعة مع الامام وان فعلوا فلا يعيدون صلاتهم وكذلك ان
احرم الامام دخلا في المسجد ثم خرج بعذر فاتم الصلاة خارجا فلا تصل
بالجماعة تلك الصلاة في ذلك المسجد واما ان احرم الامام بالناس
خارجا فاتم الصلاة دخلا في المسجد بعذر فلا بأس بتلك الصلاة بالجماعة

في ذلك المسجد وانما ينظر في ذلك الى موضع احرم فيه الامام وكذلك لا
 يستحب ان يصلي جماعة في موضع صلت فيه اخرى تلك الصلاة بجماعة
 وهذا كله استحباب وسد ذريعة الاختلاف ولا بأس ان يصلي بجماعات
 متفرقات واحدة بعد واحدة في المسجد الذي هو غير معور مثل
 المساجد التي تكون على سواحل البحر او في موضع غير معور لان ذلك
 لا يؤهل الى الاختلاف وكذلك مسجد السوق على هذا الحال ولا يجمع
 المسافرون الصلاة في مسجد المقيمين بغير اذنهم لان صلاة الجماعة
 انما هي على المقيمين وهم اولى بفضلها في منزلهم من غيرهم الا ترى الى
 قوله عليه السلام الرجل اولى بالصلاة في بيته الا ان ياذن لمن يتقدم
 فجاز وكذلك هم اولى بالصلاة في منزلهم اعني صلاة الجماعة وان
 صلوا بغير اذنهم فلا اعادة عليهم والله اعلم وان اذن لهم رجل واحد من
 المقيمين فلا بأس ولو لم يكن له في المسجد شيء وان كان مقيما داخل في منزله
 ولم يدخل وطنه فلا يصلي باذنه لانه لاجتماعه عليه ما لم يدخل وطنه
 ولذلك لا يجوز اذنه وكذلك اذن المرأة والعبد والطفل والمجنون لانهم
 لاجتماعهم عليهم وليس لهم حكم في الامامة والله اعلم ويجوز اذن المقيم الذي
 نزع وطنه من ذلك المنزل مادام يصلي الاقامة لان حكمه حكم المقيم
 والله اعلم وكذلك ان كانت مدينة كبيرة فيها حارات كثيرة واتخذت كل
 حارة مسجدا فلا يصلي المسافر في مسجد هذه الحارة باذن اهل الحارة
 الاخرى وكذلك اهل كل حارة لا يصلون في غير مسجدهم بغير اذن اهلها
 والله اعلم وان حال بين القوم وبين امامهم مانع يمنعهم من الركوع والسجود
 فانهم ان امكنهم ان يتحولوا عن ايمانهم او عن شاكلتهم او حيث امكنهم فليفعلوا
 وان لم يجدوا حتى سبقهم الامام بعمل اعادوا صلاتهم وان كان ذلك بعذر
 مثل الماء والطين فانهم يومنون خلف امامهم وهم قيام وكذلك ان حدث

اليهم عذر مثل المرض فانهم يقعدون خلفه ويومنون براء وسهم وان
رجعوا الى الاضطجاع افترقوا مع

امامهم والله اعلم * (مسئلة) *
واذا رأى الرجل ما يخاف فساداً من
جميع الاموال والا نفس فانه
يشتغل به ويصلحها اذا اصلاحه
اوجب من الصلاة ويبني على صلاته
وان كان الامام هو الذي يصلح الفساد
فان القوم يرتقبونه حتى يفرغ من
ذلك ما لم يغيب عنهم فاذا غاب
عنهم مضوا على صلاتهم لانه يجوز
له ان يتم صلاته في موضعه ذلك
ولا تجوز صلاتهم معه وهو غائب

قول من يخاف اي وان لم يصل
الى حد الظن قول من جميع الاموال
الخ ظاهر سواء كان المال له او لغيره
وسواء خاف الطمان اولى وهو
مخالف لكلام الشيخ ابي نصر رحمه الله
وعبارة الديوان تشهد للمصنف
رحمه الله ونصها واذا كان الرجل
في الصلاة فانه يصلح الفساد اذا
رأى ما يضره بالا نفس والاموال
او رأى غنا تفسد اموال الناس
فليطردها عن اموال الناس ويبني
على صلاته وان رأى ماشية غيره

تفسد ماله او رأى ماله يفسد ماله فانه يعمل ماشاء ومنهم من يقول
ان اسلم ماله في الصلاة اعاد ومنهم من يقول يصلح الفساد ويبني واما
ان كان في يده مال غيره فرأى ما يفسده فانه يصلحه على كل حال فان لم
يصلح ضمن وفي صلاته قولان البناء والاستئناف ويمكن حمل المال في
كلام المصنف على مال الغير ليوافق كلام الديوان حرره قلت وسياتي في
آخر صلاة الخوف الكلام مفصلاً فراجعوا تسلم من الحيرة وانما كتبت قبل
المراجعة لما هناك * (فائدة) * قال في الديوان واما ان كان ميتاً فخاف
فساده وهو في الصلاة فانه يشتغل به ويبني على صلاته وان لم يخف
فساده فليمض على صلاته حتى يفرغ منها ثم يرجع الى الميت وان خاف

فوات الصلاة ولم ياخذ فيها فليختصر في صلاته مقدار ما يبلغ

فيه الميت قبل ان يفسد فان لم
يمكن ذلك الا بالتومي فليفعل
فان لم يمكنه الا بالتكبير فليفعل
بالتكبير ثم يرجع الى الميت وان
امكنه ان يشتغل بامر الميت مع اشتغاله
بامر الصلاة فليفعل فان فسد الميت
بعد ذلك فلا شئ عليه وكذلك
ان خاف الفوت للوقت والفساد
في جميع الانفس فانه يختصر في
صلاته كما ذكرنا اولاً في الميت
وظاهره انه خاص بالاموات والانفس
اكن ذكر بعد هذا ما يؤخذ منه ان
الحاكم عام في كل فساد والله اعلم
ورفعه بآزفة وهوؤلاء الذين
يصلحون الفساد كلهم لا يقرعون
في حين ما يصلحون فيه الفساد
الا ان سخطوا فوات الوقت فليقصروا
صلاتهم حتى لا تقوتهم فان لم يجدوا
الا بالتومي فليومروا فان لم يمكنهم الا
بالتكبير فليفعلوا انتهى

غائب عنهم واما ان احدث
بحدث يبني فيه فخرج ولم
يستخلف عليهم فانهم يمضون
على صلاتهم ولا يرتقبونه والفرق
بينه وبين الاعام الذي يصلح
الفساد لانه لا يجوز ان يصلح
بهم ما لم يفتسل والذي يصلح
الفساد لو صلى بهم جازت
صلاتهم والله اعلم وان كانت
الفساد مما لا يصلح الا عامة
الناس فانهم يمضون جميعاً
مع امامهم ويدينون على صلاتهم
في موضعهم ذلك وان ارادوا
الرجوع الى موضعهم الاول
ولا يدخل الرجل الى الامام في حال
ما يصلح فيه الفساد لانه مشتغل
بغير الصلاة فلا يدخل اليه في
غير الصلاة من غير ضرورة
وقال بعض يدخل اليه وتكون
منزلة منزلة من كان خلف

الامام لان من كان يصلح الفساد وهو في الصلاة حكمه حكم من كان

في الصلاة باتفاق ولو اشتغل بغير الصلاة الا تراه انه لو احدث

عملا غير الذي خرج اليه
ليصلحه انتقضت صلاته
وكذلك ان مس في ذلك مكا
يفسد عليه صلاته مثل الخس
وجميع ما ينقض الصلاة انتقضت
صلاته وان كان الذي يصلح
الفساد هو الامام فانه يصلح
ويرجع الى القوم ويتم بهم
صلاتهم وان صلى في موضعه
الذي يصلح فيه الفساد وهم
يسمعونه من موضعهم فاتبعوه

قولك وكذلك ان مس في ذلك
الحال الخ قال في الديوان وكذلك
ان استدبر القبلة حال ما يصلح
فيه الفساد انتقضت صلاته
الا ان لم يمكنه غير ذلك قولك
وصلى في موضعه فلا بأس اي
مع كونه مكروها كما في الديوان
قولك وقال بعض يبنون الخ
به صدر في الديوان

فلا بأس بصلاتهم وان لم يسمعوه وصلى في موضعه فلا بأس
عليه وفيمن خلفه قولان قال بعضهم انتقضت صلاتهم لانهم
خالفوا امامهم وقال بعض يبنون على صلاتهم وذلك عندى
انهم يبنون عليها كما يبنون عليها في الحدث لانهم لا يجوز
لهم ان يصلوا بصلاته وهم لا يسمعونه كما انه لا يجوز لهم
ان يصلوا الصلاة في الحدث قبل ان يتوضأ وايضا فانهم لم
يخالفوا وانما اتى الخلاف من قبل الامام والله اعلم واما ان كان
الماموم هو الذي يصلح الفساد فانه يرجع الى الامام وياخذ
من حيث وجد الامام ثم يستدرك ما فات به الامام وان
صلى في موضعه الذي كان فيه ولم يرجع الى الامام والامام لم
يفرغ من صلاته بعد انتقضت صلاته لانه خالف امامه

وان فرغ الامام من صلاته فلا بأس عليه وفي قوم يصلي بهم
 امامهم حتى مات لهم فانهم كلهم يمضون على صلاتهم الا الذين
 قابلوا الميت فانهم يمضون عن صلاتهم حتى يفرغ الناس من
 صلاتهم ثم يرفعون الميت ثم يمضى الذين كانوا مقابل الامام الميت
 وذلك عندى ان امساكهم عن الصلاة حتى يرفع الامام الميت
 اولى من تحولهم من ذلك المكان حتى لا يستقبل الميت لان امساكهم
 عن الصلاة عمل من اعمال الصلاة والتحويل عمل لم يشبه اعمال
 الصلاة وكان الامساك عن الصلاة اولى منه اذا كان من
 يتوجه اليه الفرض ان يرفع الميت ممن لم يستقبلوه والله اعلم
 وانما يمضون عن صلاتهم لثلاث يستقبلوا الميت في صلاتهم
 ومن استقبل الميت في صلاته انتقضت صلاته وقال
 بعض لا اعادة عليهم ان مضوا على صلاتهم ولو استقبلوا
 الميت والدليل على هذا القول ما روى انه قال عليه السلام
 لا يقطع الصلاة شيء فادروا ما استطعتم وان لم يكن من
 الناس الا من يستقبل الامام الميت فانهم يتحولون حتى

لا يستقبلونه فيتمون
 صلاتهم ثم يستقبلون
 بميتهم والله اعلم والله التوفيق
 * (فصل) * وان احدث
 الامام في جميع صلاته
 ما يفسدها مثل الكلام او

فكسر فانهم يتحولون حتى لا
 يستقبلونه الخ وان لم يتحولوا
 وصلوا كذلك اعادة صلاتهم
 كذا في الديوان

احدث بحدث لا يبنى به في الصلاة انتقضت صلاة الذين
 خلفه لا تنقض صلاة امامهم وقال بعض لا تنقض صلاة

المامومين بانتقاض صلاة امامهم وسبب اختلافهم عندي
هل صلاة القوم مرتبطة بصلاة الامام ام لا فمن جعلها
مرتبطة انتقضت صلاة الماموم بانتقاض صلاة الامام
ومن جعلها غير مرتبطة ذهب الى انها لا تنتقض كمالا
تنتقض صلاة الامام بانتقاض صلاة الماموم والله اعلم
ولكنهم يمتنعون على صلاتهم فرادى ولا يجوز للامام ان يستخلف
عليهم بعد ما انتقضت صلاته لانه لم يكن معهم في الصلاة
والله اعلم واما ان صلى بهم غير متوض او بثوب نجس او جنب
ثم علم بعد ما صلى بهم فان اصحابنا اجمعوا ان المحدث من

الجنابة اذا صلى يقوم وهو
غير عالم بجنابته ان صلاته
وصلاتهم فاسدة وعلى
الجميع الاعادة وان خرج
الوقت وان غابوا فقد قيل
يكفي اليهم ويظهر ذلك ليلفهم
ثم تركوا القياس على ما اجمعوا
عليه من هذا الحديث ليقيسوا
عليه غيره من الاحداث
اعني انه اذا صلى وهو غير
متوض او بثوب نجس وهو

قولهم فان اصحابنا اجمعوا الى
مقتضاه انه لا خلاف في هذا
الفرع اصلا لكن قال في الديوان
ومنهم من يقول الجنابة كغيرها
فليس عليهم شيء اذا افرق الصف
والله اعلم الا ان يقال مراده
بقوله ومنهم من يقول اي من
غير الاصحاب حرره قولهم فقد
قيل في الديوان الجرم بالكتابة
اولا ثم ذكر بعد ذلك قول آخر
يقضي عدم الكتابة فقيل

ليست صيغة تريض قولهم ثم تركوا القياس الظاهر ان المراد
بقوله تركوا اي المجمعون وذلك يصدق بترك البعض فلا ينافي

وقوله تركوا القياس اي لم يعتبروه اي ما اجمعوا عليه اصلا ليقيسوا
عليه غيره ففي العبارة تجوز ذلك باطلاق المصدر على اسم المفعول
او اطلاق الكل على الجزاء حرره قوله

ثم علم بعد ما صلى الخ مفهومه انه
اذا علم وهو في اثناء الصلاة بطلت
صلاة الجميع راجع شرح المدعايم
عند قوله كذلك ان ابصره واحد الخ

غير عالم ثم علم بعد ما صلى بعضهم
ان صلاتهم تامة ما لم يتعمد ان
يصلى بهم وهو غير جائز الصلاة
ومن ذهب منهم مذهب القياس
قاس سائر الاحداث على الحدث

الذي هو الجنابة ويكتب اليهم سائر الاحداث كما يكتب في الجنابة
ان قابوا ويخبرهم ويستغفرون به وقال بعضهم لا يستغفرون به فيما
سوى الجنابة الا ان قال لهم ذلك في الوقت وقال بعض لا يستغفرون
به الا ان اخبرهم قبل ان يفرق الصف وهذا ان القولان عندي
استحسان من قائلها واما ان تعمد ان يصلى بهم بهذه الاحداث
فان صلاتهم فاسدة كما انه لو احرم على من احدث بهذه الاحداث
من المأمومين متعمدا انتقضت صلاته وصلاتهم والله اعلم
*(فصل) * اجمع العلماء انه يجب على المأموم ان يتبع الامام في
جميع اقواله وافعاله لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم
به الا في قول سمع الله لمن حمده وفي جلوسه اذا صلى جالسا عند
من اجاز صلاة الجالس وقد تقدم معنى هذا كله واما صفة الاتباع
فانه يكون فعله مقارنا لفعل الامام اعني في التكبير والركوع
والسجود والرفع منها والدليل على هذا ما روي انه قال عليه السلام
انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا
واذا قرأ فانصتوا وما روي ايضا من قوله عليه السلام الامام

يركع قبلكم ويسجد قبلكم وقيل انه كان يكون في السجود الى الارض
 وهم قيام وقيل لا يسجدون
 حتى ينقطع الصوت ومن سبق
 الامام متعديا في التكبير والركوع
 والسجود والرفع منها بطلت
 صلاته ومن نسي رجع الى المحل
 الذي خرج منه ليكون متبعا
 للامام وقال بعض يمسك مكانه
 حتى يدركه الامام وذلك عندي
 لانه معذور لم يتعمد فيمسك
 مكانه لتلا يزيد في صلاته وان
 اصطب معه في صلاته وكانت
 يركع معه ويسجد معه فانه يعيد
 صلاته على قول بعضهم والدليل
 قوله عليه السلام الامام يركع
 قبلكم ويسجد قبلكم وقال بعض
 لا اعادة عليه ما لم يسبقه وانما
 فاته فضل صلاة الجماعة وانما
 يراعى في التكبير على هذا القول
 آخره لانه باخره يقع عليه الاسم
 ومثل ذلك ان بدا في التكبير ولم
 يفرغ منه حتى سبقه الامام فلا اعادة عليه على هذا القول والله
 اعلم واما الركوع والسجود والرفع منها فانه يراعى في ذلك اوله

قولك ومن سبق الامام متعديا
 الخ هذا هو الظاهر واما ما ذكره
 اصحاب مالك من الفرق بين
 تكبيرة الاحرام والسلام وغيرها
 وانه اذا سبق بالاحرام والسلام
 بطلت وان سبق بغيرها فلا
 تبطل غير ظاهر والله اعلم (فرع)
 قال في الديوان واما ان سبقه
 الى الركوع ولم يتعمد وعظم ثلاثا
 في قول من يقول يرجع الى الامام
 فانه يعيد التعظيم مرة اخرى
 واما من يقول يمسك مكانه فلا
 يعيد التعظيم ومنهم من يقول
 يعيد التعظيم على هذا الوجه ما خلا
 القراءة اي قراءة السورة والفاصلة
 في الركعة الاولى كما يؤخذ من كلامه
 فيما سيأتي على بعض الاقوال على ما
 سيأتي تفصيله في باب الوصلان

اعني من سبق منهم الى اول الفعل لوقوع الاسم عليه وان ركع
الرجل مع امامه او سجد وتباطا في ركوعه او في سجوده حتى رجع
اليه الامام مرة اخرى اعاد صلاته وقال بعضهم لا اعادة عليه
ما لم يفته بعلمين وسبب اختلافهم عندي هل من شرط فعل
المأموم ان يكون مقارنا لفعل الامام او ليس من شرطه ذلك وانما
شرطه ان يكون بعده فقط واذا كان بعده فمتى يكون فعله اختلافا
عليه قال بعضهم اذا فاتته بعمل فقد خالفه ثم انهم اختلفوا في
مقدار العمل في الصلاة قال بعضهم القراءة وحدها عمل وقال
بعض القراءة والركوع وقال بعض الركعة وجميع ما يعمل فيها
عمل والله اعلم وكذلك ان اختلفت نية المأموم ونية امامه
اعاد صلاته على هذا الحال مثل ان تكون نية الامام لصلاة
العصر ونية المأموم لصلاة الظهر الا على مذهب من قال صلاة
المأموم غير مرتبطة بصلاة امامه والله اعلم * (مسئلة) *
اتفقوا على انه لا يحمل الامام على المأموم شيئا من صلاته ما خلا
القراءة لقوله عليه السلام من كان له امام فقرأة الامام له
قراءة واختلفوا في التعظيم في الركوع والسجود هل يحمله ام لا والاصل
انه لا يحمل عنه شيئا لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به
الا ما قام الدليل على اخراجه من هذا العموم وقد ورد الشرع في

القراءة ولم يسمع في التعظيم شيئا
الا ان يكون التعظيم عند من قال يحمله
الامام عن المأموم مقيسا على القراءة
اذ هو من القرآن فنعم وكذلك
بلغنا عن الامام عبد الوهاب

قولنا وكذلك بلغنا الخ انظره
مع قوله اتفقوا على انه لا يحمل
الخ الا ان يقال مراده ان القراءة متفوق على
ان يحمله عنه بخلاف غيرها

فوكس والدليل على قول الامام
الخ انظر هذا الاستدلال فان
فيه بحث لاقتضاء الحديث
صحة صلاة من مكث مقدار
التشهد ولم يقرأ التحيات ولو
كان اماما او قد افكيف يستدل
على ما ذكر وقد تقدم هذا
البحث في كلام المصنف رحمه
الله وسكت عن الاستدلال
لوزير مع ان دليله اقوى
وهو قوله عليه السلام
للذي يعلم الصلاة اذا انت
قعدت وقلت فقد تمت
صلاتك او كما قال وقد
يقال لا دليل في الحديث للوزير
بل يدعى انه دليل الامام والله
اعلم فليحذر
(باب في تنبيه الامام في الصلاة)

ووزيره مزورا بن عمران رضى
الله عنهما اختلفا في التحيات هل
يجملها الامام ام لا فقال الامام
يجملها وقال الوزير لا يجملها والدليل
على قول الامام ما روى انه قال
عليه السلام اذا قعد الرجل
مقدار التشهد ثم احدث فقد
تمت صلاته والله اعلم وفي
الاثر ورخص ان لم يكبر خلف
الامام الا تكبيرة الاحرام
ثم اتبعه كذلك ولم يلفظ
بشيء انه لا بأس ان يجمل عليه
الامام جميع ذلك
(باب في تنبيه الامام)
في الصلاة

والاصل فيه ما روى انه قال
عليه السلام اذا غنى الرجل امر في
صلاته سبج وما روى انه
قال عليه السلام الشبيخ

للرجال والتصفيق للنساء وذلك اذا غلط الامام في القراءة في
اجهاره بالقراءة او اسرارها او في قيامه او في قعوده فان من
كان خلفه في الصف الذي يليه ينبيهه وان نبيه رجل آخر من
الصف الآخر فلا بأس لهوم الخبر فان لم يتنبه فانه ينبيهه

الى ثلاث مرات وهو اقل الجمع وقال بعض ينيبه من لم ينيبه وان
 لم ينيبه تركوه حتى تنقضي

قول كسر ان كان ذلك منه بالسهر
 الخ واما ان كان بالعبد فان تيممه
 بطلت صلاة الجميع وان لم
 يتبعه بطلت صلاته وصلاهم
 ايضا لانه لما تيمم ابطال صلاته
 سري البطلان اليهم الا على قوله
 من قال صلاة المأموم غير وتبطل
 بصلاة الامام وقد تقدم ذلك
 في اول الفصل السابق قول كسر ما لم
 يبدئ بعد التسليم عما الخ يعني
 راسه قضت صلاته ويمضون
 على صلاتهم كما نص عليه في الديوان
 (شرح) في الديوان قلت ارايت
 من نيه الامام بموضع كان فيه
 في الصلاة هل يعيد الذي نيه به

صلاته فيه جنون على صلاتهم
 واما صفة التنبيه فانه ينيبه
 من اراد تنبيهه في القراءة بالحرف
 الذي وقف له والدليل ما روي
 ان نافع مولى ابن عمر قال صلى
 بنا عبد الله بن عمر صلاة المغرب
 فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم
 حزن عليه القرآن فقلت اذا زلزلت
 الارض فقرأ واستمر ولم يعصب
 على شيئا واما في الاجهار حيث
 يسرفانه يقول له ولا تجهر
 بصلاتك واما ان اسر حيث يجهر
 فانه يقول ولا تجهر بصلاتك ولا
 تخافت بها وان قام حيث يقعد
 فانه يقول له واقعد واسمع
 القاعدين وان قعد حيث يقوم

فانه يقول له وقوموا لله قانتين وان سلم لهم في موضع لا يسلم فيه
 فليدنيه به بالتكبير وهم قعود وقال بعض ينيبه ثم يقومون وهذا
 كله عندي لكي ينيبه وان تنبه بعد ما سلم فقام فانهم يتبعونه في
 ذلك ان كان ذلك منه بالسهر وما لم يحدث بعد التسليم عملا آخر
 مثل الكلام او مشى او اكل او شرب او قام الى صلاة اخرى فقرأ

سبحانك اللهم وقال بعض انما ينبهوه في جميع صلاته بسبحان الله وهو الذي ورد به الشرع لقوله عليه السلام التسبيح للرجال

وعلى مذهب القول الاول لان المراد بهذا ما ينتبه به الا مكام وكان تنبيهه بما في القرآن مما ينتبه به اولى والله اعلم واما النساء ان غلط لمن اما من فان كان معهن رجل فلينبهه ذوات المحارم وان نبهه غير ذوات المحارم فلا بأس وتنبيه النساء بالصنف لثلاث سمع اصواتهن كما قال عليه السلام التسبيح للرجال والتصفيق للنساء وهي ان تضرب بيدها على فخذيها والله اعلم وان نام لهم الامام في الصلاة فليحركه على منكبيه الايمن او على راسه اعني الرجال يحركه الرجل بيده اليسرى على منكبيه الايمن والمرأة تحركه بيدها اليمنى على منكبيه الايسر والفرق بين الرجل والمرأة عندي لان وقوف الرجل عن يمين

الامام قال فيه قولان منهم من يقول يعيده ومنهم من يقول لا يعيده قولنا وتنبيه النساء بالصنف الخ انظر ما اذا صلى بالنساء وليس معهن ذات محرم على القول بالجواز وحرز عليه شئ من الفاتحة هل ينبهه ويفتفر ذلك للضرورة حرره بنقل صحيح والظاهر الجواز كما يظهر (فرع) قال في الديوان قلت ان غشي على امامهم او اغشى عليه قال انتقضت صلاته ويمضون على صلاتهم فهذه الصورة ايضا مما تبطل فيه صلاة الامام ولا تبطل صلاة المأموم فتضم لنظائرهما

رجل فليس عليه شئ والغريق معهن

ع

الامام ووقوف المرأة عن يساره ولذلك يحركونه بما يليه من ايديهم والله اعلم والنساء انما يحركنه بعود كما لا يباشرنه الا ان كن ذوات المحارم فان لم يجدن غير ايديهن فليحركنه بايديهن ولا يباشرنه وان تركوه ولم يوقظوه من

نومه حتى انتقضت صلاته فليمضوا على صلاتهم ولا يجوز لهم ان
يمضوا على صلاتهم ما لم تنتقض صلاته لثلاث خالفوه وان قعد لهم
حيث يقعد ثم تباطا في قعوده حتى خافوا فوات الوقت فليستأنفوا
صلاتهم وان لم يخافوا فوات الوقت فليرقبوه ما لم تنتقض صلاته
ويقتدى الامام بمن يصلي خلفه لحديث ابن عمر المتقدم حين حرز
عليه القرآن فنبهه مولاه نافع وهذا اذا شك في صلاته والله
اعلم ويقتدى به ايضا من كان خلفه لقوله عليه السلام انما
جعل الامام ليؤتم به وكذلك من كان خلفه فيما بينهم يقتدى كل
منهم بصاحبه لان الصفوف بعضها ائمة لبعض واما من لم يكن معهم
في الصلاة فلا يقتدوا به ولا ياخذوا عنه فان اقتدوا به اعدوا
صلاتهم لما قدمناه والله اعلم وخصوصا للمريض الذي اختلط عليه
حفظه وتشابه عليه امره او الجاهل المبتدى في تعليم صلاته ان
يقتدى بغيره ويتبعه في جميع صلاته حتى يحفظ صلاته
ويعرف معانيها ما لم يكن من قبله التضييع سواء
في ذلك اقتدى بغيره في صلاته يعمل مثل عمله او يعمل
بامره ونهيه سواء في هذا الامين وغيره ممن كانت له الصلاة
او لم تكن له اذا احسن ذلك والله اعلم وقد روى عن جبريل عليه
السلام يصلي بالنبي عليه السلام والنبي صلى الله عليه وسلم
يصلي باصحابه والله اعلم ويجوز له ان يقتدى بغيره اذا قال
له تمت صلاتك فسلم او لم تتمها وقد بقي لك منها ركعة او ركعتان
او اشباه ذلك فانه ياخذ به اذا كان امينا وقال بعض مجزيه
كل من صدقه في ذلك وكذلك ان تشاكل عليه غسله او تيممه
او تشاكل عليه هل صلى بهذا الثوب ام لا فانه اذا قال له غير

توضات او تيممت او صليت بهذا الثوب او صليت هذه الصلاة
فانه يصدق في جميع ذلك لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا
الله وكونوا مع الصادقين الا ان تبين له خلاف ذلك والله
اعلم وكذلك جميع وظائف الصلاة على هذا الحال وقد روى
عن محمد بن محبوب رحمه الله في الذي يشك في صلاته انه
يجوز له ان يحصر في جميع صلاته وما فيها من قراءة وتشبيح
وتحيات حتى يسمع ذلك الذي

يحفظ عليه ويعلم انه قد
اتم صلاته لحال حاجته الى
ذلك والله اعلم وبالله التوفيق
(باب الاستخلاف في الصلاة)
ويجوز الاستخلاف في الصلاة
كلها ما خلا صلاة الميت لمخالفتها
سائر الصلوات اذ ليس فيها
ركوع ولا سجود وقال بعضهم
يجوز الاستخلاف فيها كما يجوز
في غيرها والدليل على جواز
الاستخلاف في الصلاة ما روي
ان ابا بكر رضي الله عنه امر
بالناس فلما ابصر رسول الله
صلى الله عليه وسلم تكلم
واشار له رسول الله صلى الله عليه وسلم

فوق كسر وكذلك جميع وظائف
الصلاة الخ الوظائف جمع
وظيفة في القاموس الوظيفة
كسفيضة ما يقدر لك في اليوم
من طعام او رزق او نحوه
والعهد والشرط والجمع وظائف
ووظف بضمين

(باب الاستخلاف في الصلاة)
فوق كسر وانما يجوز الاستخلاف
الخ اي انما يجوز الاستخلاف
حال تلبسه بالانجاس اذ ليس
بهذه الثلاثة دون غديره
من الانجاس كما صرح به بعد
فلا ينافي ما تقدم له في اصلاح

فانتم بالناس الصلاة فهذا يدل على جواز الصلاة بامامين وانما يجوز الاستخلاف

في ثلاثة اوجه القى والرعاف
والخدش لانه يبنى بها في
الصلاة لما روى من طريق
ابن عباس رضي الله عنه ان
النبي عليه السلام قال القى
والرعاف والخدش لا ينقض
الصلاة فاذا انفلت المصلي
بهم توضأ وبني على صلاته
واما غير هذه الوجوه من الانحاش
لا يبنى بها في الصلاة ولا
يستخلف لانه خرج من الصلاة
والله اعلم وان وصل ثوبه
او جسده شيء من هذه الوجوه
الثلاثة التي يبنى بها في
الصلاة فانه يستخلف ويفسل
جسده وثوبه ان لم يجد ثوبا
غيره ويبني على صلاته وقال
بعض لا يبن ولا يستخلف
ان وصل ثوبه او جسده شيء

الفساد عند بعضهم من جواز
البناء للامام الخارج لا صلاح
الفساد واقتضاه التعليل الذي
ذكره او يقال ذكر الالوجه المتفق
على الاستخلاف فيها الخ والله
اعلم حرره وكتب ايضا على هذه
القولة مانصه قوله وانما يجوز
له الاستخلاف فيها الخ فيه رد
على المالكية القائلين بجواز الاستخلاف
فيما اذا عجز الامام عن ركن وذكر
حدث وغلبته وتنجية ماله
ونفس قوله قال القى والرعاف
الخ وفي نسخة القى والرعاف
والخدش لا ينقض الصلاة
فاذا انفلت بهن الخ وهي اظهر
قوله انفلت الخ يؤخذ منه
انه ان مسه شيء من هذه
الثلاثة من قبل غيره فلا يبنى
به ولا يستخلف وقد صرح
بذلك في الديوان (فرع) قال

في الديوان وانما يستخلف في هذه الاحداث اذا يقن بها
واما اذا شك في ذلك فليض على صلاته حتى يتمها فان
وجد بعد ذلك شيئا اعاد صلاته ان احدث فيها بعد ذلك

ما ينقض صلاته وان اخبره امينان بالرعاف او الخدش استخلف
والواحد فيه قولان واخبار من كان من اهل الجملة كالشك

وينبغي على احد القولين في
الامين الواحد ان يكون كالشك
حرره قولنا الا ان لم يجد الخ
انظر ما اذا وجد في الصف الذي
يليه واستخلف من غيره هل
تبطل صلاته والظاهر نعم
لما وزته المطلوب منه والله اعلم
حرره قولنا وقال بعض يجيده
بيده الخ في الديوان وانما يجيده
من ثوبه ولعل ذلك ليس بواجب
فلذلك اسقطه المصنف رحمه
الله حرره بنقل صحيح وقد
نص الشيخ اسماعيل رحمه الله
على انه يجيده من يده قولنا
الى ثلاثة رجال الخ مفهومه
انه لا يتجاوز الثلاثة على هذا
القول واذا تجاوز زعيده وعبارة

ما ذكرنا من الاحداث الثلاثة
والله اعلم واذا اراد ان يستخلف
فانه يمد يده الى الصف الذي
يليه الا ان لم يجد في ذلك الصف
من يقوم بذلك فانه يستخلف
من اي موضع اصاب ويمد يده
ويجده الى الموضع الذي وقف
فيه لانه من تمام الاستخلاف
ويمضي هو وقال بعض يجيده
بيده ويتركه ويمضي ذلك
الرجل الى المحراب ويمضي الامام
وان ابا ذلك الرجل ان يطاوعه
فانه يستخلف غيره الى ثلاثة
رجال لانه اقل الجمع وقالنا
بعض لاحد في ذلك وان استخلف

الديوان تقتضي عدم الاعادة لانه جعل القول بالاعادة مقابلا
لهذا ونص عبارته واذا ابا ذلك الرجل الذي اراد الامام ان يستخلفه
ان يطاوعه فان الامام يمضي ويتركه ومنهم من يقول يستخلف
غيره الى ثلاثة رجال ويمضي ومنهم من يقول ليس عليه حد

في ذلك من العدد الثلاثة او اكثر واقل ومنهم من يقول لا يجاوز

الثلاثة فان جاوزهم اعادة صلاته
ويمكن ردها الى عبارة المصنف
قولهم وصادف من لا يجوز له
الاستخلاف الخ اي واستخلفه
كما يؤخذ من التعليل الآتي وهو
صرح الديوان (فرع) في الديوان
وان جبد الامام اثنين او ثلاثة
في الوقت الذي اراد فيه ان
يستخلف فانه ياخذ الذي عنا
بالاستخلاف ويترك غيره وان
مضوا جميعا واقتدوا بهم الناس
اعادوا صلاتهم فان تقدم واحد
منهم فاقتدوا به الناس فصلاهم
جائزة اذ الم ينو واحد منها وان
نوى واحد منها فلا يجزئهم
الا الذي نوى قولهم يرفع راسه
الخ قيل بنا في قوله فانه يقدم
على المهيئة التي كان عليها الخ
اجيب بانه عدل الى ما ذكرنا إشارة
الى عدم وجوبه وفي الديوان
وان استخلفه في الركوع فانه
لا يرفع راسه وان شاء رفع راسه

عليهم وصادف من لا يجوز له
الاستخلاف مثل المرأة او الطفل
او من لم يكن معه في صلاته فانه
تنتقض صلاته بهذا كله لاستخلافه
من لا يجوز وان اقتدوا به ايضا
انقضت صلاتهم والامام اذا
حدث واستخلف اماما غيره
فانه يقدم على المهيئة التي كان
عليها الاول من قيام او قعود
او ركوع او سجود فان كان في
قراءة فاخذ من حيث بلغ الاول
فحسن لان قراءة الامام قراءة
لمن خلفه وان ابتدا فلا بأس
ومثل هذا ان استخلف الامام رجلا
وهو راكع او ساجد فان المستخلف
يرفع راسه ان كان راكعا قال
سمع الله لمن حمده وهو في
مقامه ثم يتقدم الى مقام الامام
فيسجد بهم وان استخلفه وهو ساجد
رفع راسه بتكبيره يجهر بها لانه
امام فان كان في السجدة الاولى

قولس وان استخلفوا على ذلك
الحال الخ وكذا ان تقدم هو من
ذات نفسه نص عليه في الديوان
وهل يصير المستخلف اماما بمجرد
الاستخلاف او بالشروع والظاهر
من كلام الاصحاب الاول وهو
عند اصحاب مالك خلاف ومن
فروعه وجوب اتباع المأمومين
لهام لا المذهب نعم كما نص
عليه في الديوان وعبارته
وان مضوا على صلاتهم ولم
يتبعوا الذي استخلفه الامام
اعادوا صلاتهم ومن فروعه ايضا
ان استخلف شخصا وتقدم غيره
فعندنا ان اقتدوا بذلك الغير
فبطلت صلاتهم وكذا صلاته
وعند بعض المالكية لا قولس
وقال بعض لا اعادة عليهم
هو مذهب مالك ونسبه في
الديوان للدفتري قولس

تقدم قليلا قدر ما لا ينقطع عن
الصف ثم يسجد بهم الثانية
فاذا قام تقدم الى مقام الامام
وان كان استخلفه في السجدة
الثانية رفع راسه بتكبيره يجهر
بها كما قدمنا ويتقدم الى مقام
الامام ويتم بهم الصلاة وان
كان استخلفه في القعود للتحيات
تقدم وهو قاعد حتى يبرز من
الصف ثم يقرأ التحيات ثم يقوم
بتكبيره ويتقدم الى مقام
الامام وهذا كله عندي مبنى
على الامكان والاستحسان والله
اعلم وان احدث وخرج ولم
يستخلف عليهم فانهم يمضون على
صلاتهم وان استخلفوا على
ذلك الحال فاقتدوا بالذبح
استخلفوه اعادوا صلاتهم لان
امر الاستخلاف الى الامام وقال
بعض لا اعادة عليهم ان اقتدوا
به وذلك عندي لان هذا الصلاح

لصلاتهم على هذا القول والقول الاول عندي اصح وكذلك على هذا
الاختلاف ان مضى رجل منهم وصلى بهم واقتدوا به ولم يستخلفوه

وان احدث الامام في المسجد
فخرج ولم يستخلف عليهم فلا
يمضوا على صلاة ثم حتى يخرج
من المسجد وان كانوا في الفحص
فحتى يجاوز الصف او يمضي امام
الصفوف مقدار ما يجاوز فيه
الصف والله اعلم وذلك عندي
لانه ما لم يخرج من المسجد او
يجاوز الصف فانه يمكن ان
يستخلف عليهم والله اعلم ولا
يستخلف الخليفة خليفة اخر
لانه لم يبلغنا ذلك والله اعلم
وانما بلغنا انه صلى هو وابوبكر
بالناس صلاة واحدة حين ادرك
ابابكر يصلي بالناس وتكلم ابوبكر
واتم بهم الصلاة عليه السلام
والله اعلم وان تيمم الامام المحدث
في موضعه بعذر ومضى على صلاته

فقيل او يمضي امام الصفوف
الخ زيادة على ما في الديوان
وهي ظاهرة على التعليل الذي
ذكره رحمه الله كذا رايت
في نسخة ثم رايت في نسخة اخرى
فيها هذه الزيادة ونصها واما
في الفحص ان مضوا على صلاة تضم
قبل ان يجاوز الصف اعادوا صلاة ثم
الى ان قال وكذلك ان مضى امام
الصفوف مقدار ما يجاوز الصف
فقيل ولا يستخلف الخ هكذا
نص الديوان وحكى الشيخ اسماعيل
رحمه الله جواز ذلك بقيل وعبرة
الديوان ولا يستخلف الخليفة
خليفة وان استخلف رجلا فطاوعه
واقتابه الذين يصلون خلفه
اعادوا صلاة ثم وقيل فيها غير ذلك

واتبعوه فلا بأس بصلاة ثم وان احدث رجل خلف الامام ومضى ليتوضأ
فانه يرجع الى الامام ويتم صلاته اذا توضأ وان مضى على صلاته في
موضعه ولم يرجع الى الامام وهو لم يفرغ من صلاته اعاد صلاته لانه
خالف امامه والله اعلم وان احدث الامام واستخلف رجلا ومضى
وتوضأ وصلى في موضعه ولم يرجع اليهم فانه لا يفعل ذلك الا ان

فرغ الخليفة من الصلاة وان مضى على ذلك الحال ولم يفرغ الخليفة

من الصلاة فلا إعادة عليه لانه

ليس بمأموم ولا يدخل اليه رجل

آخر في ذلك الموضع لانه ليس

بامام بعدما استخلف واما ان

مضى ولم يستخلف لهم فانه

يمضى على صلاته وحده ويدخل

اليه في هذا الوجه من اراد ان

يصلي خلفه لانه امام متبوع ولا

يدخل هو الى غيره وان احدثوا جميعا

هم وامامهم وذهبوا وتوضوا

فانهم يقتدون بامامهم في موضعهم

وان توضا امامهم قبلهم فلا ينتظرهم

لانه امام متبوع ولكن يمضى على

صلاته ومن توضا منهم فليدخل

اليه وان سبقوا الامام بالوضوء

وانتظروه بقدر ما يصلون فيه

اعادوا صلاتهم وان مضوا على

صلاتهم قبل الامام اعادوا صلاتهم

وذلك عندى اذا توضا وادركهم

لم يفرغوا من صلاتهم لانهم خالفوا

امامهم ويجوز ان يستخلف المقيم المسافر والمسافر المقيم ويصلي بمن

استخلف عنهم صلاة امامه لانه في موضعه وان بقي له شيء

قولس ولا يدخل الخ في الديوان

وان دخل اليه وصل به على ذلك

الحال اعاد اصلاتها الامام والمأموم

به ان تعمد ذلك قولس ولا يدخل

هو الى غيره قال في الديوان وان

دخل اليه اعاد صلاته قولس بقدر

ما يصلون الظاهر ان المراد ما يتمون

فيه الصلاة قولس ويجوز ان

يستخلف المقيم المسافر ظاهر سواء

جا وزحد صلاته ام لا وقيل

لا يستخلف المقيم المسافر اذا

جا وزحد صلاته فاذا استخلفه

صلى بمن خلفه صلاة المقيم وان

صلى بهم صلاة المسافر انتقضت

صلاتهم وصلاته جميعا انت

اقتدوا به على ذلك الحال واما ان

لم يقتدوا به بطلت صلاتهم وهم

لمخالفة نيته فعله وهذه ايضا

من صلاته استدركه بعد ما صلى
 بهم صلاة امامهم سواء بقى عليه
 في اول صلاته او في آخرها ومثال
 ذلك ان احدث امام مسافر
 خلفه مسافرون ومقيموت
 فاستخلف احد المقيمين فاتت
 بهم صلاة المسافر لانه في مقامه
 ثم يقوم هو والمقيمون فيتمون
 صلاتهم فرادى بلا امام ثم
 يسلم الامام ويسلم المقيمون
 والمسافرون جميعا واما ان
 كان الامام المسافر قد دخل
 اليه المقيم فيها وقد فاتته بركعة
 ثم احدث الامام في الركعة التي دخل اليه المقيم فيها واستخلفه فات
 بعضهم قال يقعد من خلفه ثم يقوم هو الى الركعة التي فاتته بها الامام
 حتى يستدركها ثم ياخذ بهم من حيث استخلفه الامام حتى يتم
 بهم صلاة الامام المسافر ويقعد المسافرون هنالك ويمضي
 المقيمون والامام ويتمون صلاتهم فرادى فمن اتهم منهم صلاته فقد
 حتى يتموا جميعا ثم يسلم الامام ويسلموا جميعا وانما يقوم الى الركعة
 التي فاتته بها الامام ويستدركها قبل لانه انما وجب عليه تاخير
 تلك الركعة وهي اول صلاته ما وجب عليه من اتباع الامام فاذا
 زال الامام ارتفعت العلة التي اوجبت تاخير اول صلاته ووجب
 عليه ان ياتي بصلاة من اولها وقال بعض حيث استخلفه المسافر

من المسائل التي تبطل فيها
 صلاة الامام دون المأموم قول
 فانه يتم بهم صلاة المسافر الخ
 وكذا ان كانوا مسافرين فقط فانه
 اذا تم بهم صلاة المسافر قعدوا
 ينتظرونه حتى يتم صلاته ثم يسلم
 ويسلموا معه قولهم ثم يقوم هو
 والمقيمون الخ فان اقتدوا به
 المقيمون على هذا الحال اعادوا صلاتهم
 لاقتدائهم بغير امام لان امامته
 زالت بانه قضاء صلاة المستخلف
 اذ هو مسافر

من المسائل التي تبطل فيها
 صلاة الامام دون المأموم قول
 فانه يتم بهم صلاة المسافر الخ
 وكذا ان كانوا مسافرين فقط فانه
 اذا تم بهم صلاة المسافر قعدوا
 ينتظرونه حتى يتم صلاته ثم يسلم
 ويسلموا معه قولهم ثم يقوم هو
 والمقيمون الخ فان اقتدوا به
 المقيمون على هذا الحال اعادوا صلاتهم
 لاقتدائهم بغير امام لان امامته
 زالت بانه قضاء صلاة المستخلف
 اذ هو مسافر

يمضي على صلاته من حيث استخلفه الامام لانه في
مقامه حتى يتم بالمساغرين صلاة الامام ثم يستدرك
هو ما فاتته كما ذكرنا

ثم يمضي المقيمون فرادى كما
ذكرنا في اول المسئلة *

*(باب في وصلان الصلا) *

وذلك فيمن فاتته بعض صلاة
الامام اما بسبق الامام له
واما بنوم او سهوا او حدث او
اصلاح فساد او ما اشبه ذلك
مالم تنتقض صلاته بسببه
وهو معذور فيه اعني ان ينام

قول سر ثم يمضي المقيمون
فرادى الخ اي ولا يرتقبونه
حتى يقضي الركعة التي فاتته
بها الامام ولكن يمضي هو
ويستدرك الركعة ثم يرجع الى
آخر صلاته ولكن لا يسلموا
جميعا حتى يسلم الامام فيسلموا
جميعا (باب في وصلان الصلا) *

او سهوا او يحدث بحدث يبني فيه او يشتغل باصلاح فساد
وهو وراء الامام حتى يفوته ببعض صلاته فانه يرفع
صلاته في هذه الاشياء كلها والله اعلم والاصل في هذا ما روى
ان معاذ بن جبل رضى الله عنه دخل مع النبي عليه السلام في
صلاته وقد سبقه بشئ فاتم معه ما ادركه فلما سلم النبي صلى الله
عليه وسلم قام فاتم ما بقى عليه فقال عليه السلام مر سن لكرم
معاذ سنة حسنة فاصنعوا مثل ما صنع وقد كانوا قبل ذلك
يحرمون ويستفتحون بالقراءة ويطردونه حتى يلحقوه وما روى من
طريق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قرب الى الصلاة فلا
تاتوها وانتم تسعون فانوها وعليكم السكينة والوقار فما ادركتم
فصلوا وما فاتكم فاقضوا وكان يجوز لهذه الاحاديث ان يدخل

الرجل الى الامام اذا فاته بشئ
من صلاته في جميع الصلوات
مالم يتشهد واذا تشهد فلا يدخل
عليه لقوله عليه السلام فاذا
انت قعدت وقلت فقد تمت
صلاتك وقال بعضهم يدخل اليه
مالم يسلم وذلك لقوله عليه
السلام تحليل الصلاة التسليم
ما خلا صلاة الميت فانه لا يدخل
الى الامام فيها المفارقة سائر
الصلوات وقال بعضهم يدخل
الى الامام في صلاة الميت كما
يدخل في غيرها من الصلوات
اذا فاته شئ منها ولكن اذا
سلم الامام سلم معه ولا يستدرك
ما فاته به الامام وذلك لان
صلاة الميت اذا قام بها البعض
اجزأ عن الباقيين والله اعلم ولا يدخل
الرجل الى الامام الا في القيام او
القعود ولا يدخل اليه في الركوع
ولا في السجود ولا فيما بين
السجدين ولا في حين ما هو
براسه الى الركوع او السجود

قولك وقلت فقد تمت الخ قلت
لادليل في الحديث على ما ذكره
لجواز ان يكون المراد بالقول السلام
لا التشهد كما يرشد الى ذلك قوله
عليه السلام تحريم الصلاة التكبير
وتحليلها التسليم او كما قال حبره
كتبه قبل انتقال النظر الى ما بعده
قولك ولا يستدرك ما فاته به
الامام الخ قد حكى في الديوان القول
بالاستدراك قلت وهو الظاهر
اذا اختلف فيما ياتي به الداخل هل
هو فرض او سنة وعلى كل فيظهر
الاستدراك اما على القول بالفرضية
فظاهر واما على القول بالسنية
فلان السنة عندنا يجب اتمامها
بالدخول فيها كما سيأتي ان شاء الله
في باب الصوم قولك ولا يدخل
الرجل الى الامام الا في القيام الخ
ظاهر كلام المصنف انه على هذا
القول ان دخل بطلت صلاته
حتى يكون مقابلا للقول الثاني
وكلام الديوان صريح في انه
على هذا القول ان دخل فلا بأس

عليه ولم يحك القول الثاني
ونصه وإنما يدخل الرجل على
الامام في القيام او القعود ولا
يدخل اليه في الصلاة في الركوع ولا
في السجود ولا فيما بين السجودتين
ولا في حين اهوى براسه الى
الركوع او السجود وان دخل اليه
في هذه المواضع كلها فلا
باس ويحتمل ان يكون
كلام المصنف رحمه
الله موافقا له ويكون
قوله وقال بعض الخ
اي من غير كراهة بخلافه
على القول الاول والله اعلم
قولنا وان دخل اليه في
القيام وقد فاتته بقراءة
فاتحة الكتاب الخ قال

والدليل ما روى انه قال
عليه السلام من ادرك الركوع
فقد ادرك الصلاة فمن فاتته
الامام بالقيام فهو غير مدرك
للكوع اذ الركعة الشرعية انما
هي قيام وركوع وسجود ودليل
الخطايب ان من لم يدرك
هذه الثلاثة فهو غير مدرك
لتلك الركعة والله اعلم
وقال بعض يدخل
اليه في كل موضع من
صلاته لا في ركوع ولا
في سجود ولا في غيرهما
والدليل ما روى انه
قال عليه السلام فكم
ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا
ولم يخص موضعاً من موضع
وان دخل اليه في القيام وقد

فاتته بقراءة فاتحة الكتاب فانه لا يقرأ هو بعد
شيئاً ولكن عليه ان يستمع لقراءة الامام وقال
بعض يقرأها والدليل قوله عليه السلام
لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وان فاتته بالقراءة
كلها ولم يدرك مع الامام الا بعضاً من القيام

فانه يستدرك القراءة اذا
 فرغ الامام من صلاته
 لقوله عليه السلام وما
 فاتكم فاقضوا وعند
 بعض انه اذا ادرك مع
 الامام قراءة آية كاملة
 في صلاة يجهر فيها
 بالقراءة فليس عليه
 بدل فاتحة الكتاب
 اذا سلم الامام فهو لا
 ذهبوا الى ما روى
 من قوله عليه السلام
 من كان له امام فقرأه
 الامام له فتراءة
 وقال بعضهم في
 هذا كله اذا فاتته
 بالقراءة كلها وادرك
 بعض القيام فليس
 عليه ان يستدرك
 القراءة اذا سلم الامام
 لقوله عليه السلام من
 ادرك الركوع فقد ادرك
 الصلاة وانما هي في الركعة

في الديوان وان قرأ الامام
 بعض فاتحة الكتاب
 ولم يقرأ بعضها اخذ
 هو من اولها ومنهم من
 يقول ياخذ من حيث
 ادرك الامام في قراءة
 فاتحة الكتاب وان
 دخل اليه ولم يقرأ حتى
 فرغ الامام من
 فاتحة الكتاب فلا
 بأس ان يقرأها هو
 ايضا وان لم يقرأها
 فليس عليه شيء قوله
 فليس عليه شيء مفهومة
 كالديوان استجاب
 الاستدراك وكتب
 ايضا في هذا المحل
 مانصه قف هل المسبوق
 بالقراءة يستعيد ام لا
 قلت الظاهر انه
 لا يقرأها اذ هي مشروعة
 للقراءة وقد فاتته ولكن
 يستعيد عند القراءة بعد

فراغ الامام ويؤخذ
ذلك من كلام الشيخ
اسماعيل رحمه الله حيث
اجاز تكبيرة واحدة
للأحرار والركوع لكن
عندنا خلاف في محل
الاستعاذة فلعل المصنف
بنى قوله على انها قبل
القراءة حرره

الاولى خاصة واما ان
كان دخل عليه في الثانية
وقد فاتته فيها بالقراءة
فانه يستدرك القراءة
في هذا الوجه كما يستدرك
الركعة الاولى لقوله عليه السلام
وما فاتكم فاقضوا والله اعلم
وانما يسلم الداخل على الامام
حيث دخل عليه ان دخل عليه
في القيام سلم قائما وان دخل

عليه في القعود سلم قاعدا وذلك لان السلام انما
هو خروج من الصلاة عند فراغه منها ولذلك يسلم
في موضع تتم فيه صلاته وقال بعضهم يسلم قاعدا على
اي حال دخل عليه وذلك عندى والله اعلم انه لما كانت
تكبيرة الاحرام من شرطها الموضع الذي تفعل فيه وهو القيام
ولو دخل على الامام قاعدا كان ايضا من شرط السلام
ان يكون قاعدا ولو دخل عليه في القيام قياسا على التكبير لان التكبير انما
هو الدخول في الصلاة والتسليم هو الخروج من الصلاة والله اعلم ولا يدخل
الرجل الى الامام اذا لم يعرف اين كان في صلاته لانه اذا لم يعرف اين كان
الامام لم يعرف ما يعقد عليه نيته في الصلاة وان دخل عليه على هذا
الحال اعاد صلاته واما ان عرف اين كان الامام في صلاته ولكن لم
يعرف الامام فانه ان كان مسافرا قائما عليه ان ينوي صلاة صلاة
الامام الا ان كان في الصلاة التي يستوي فيها المقيم والمسافر وان كان مقبلا

قولهم فلا يحتاج الى ذلك وان لم
ينو المسافر الداخل على الامام
الذي لا يعرفه صلاته صلاة
الامام اعاد صلاته وقال بعض
لا اعادة عليه ان وافق والله اعلم
ويدخل المقيم على المسافر
والمسافر على المقيم ما لم يجاوز
صلاته وهما الركعتان اللتان
فرضا عليه وان جاوزهما فلا
يدخل عليه والله اعلم اذ
الفرع والزيادة لا تبني الا
على اصل واساس فلا ينبغي لها ان

تتقدم على الاصل والله اعلم غير ان عموم قوله عليه السلام اذا ثوب
الى الصلاة فاتوها وانتم تسعون فاتوها وعليكم السكينة والوقار
فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا يدل على جواز دخول المسافر
على الامام الحاضر في كل موضع لجواز صلاته خلف المقيم باتفاق والله
اعلم واما صفة استدراكه لما فاتته فانه يكون ذلك على وجهين
احدهما ان يفوته اول صلاته فقط او وسطها فقط او آخرها فقط
والثاني ان يفوته اول صلاته وآخرها او اولها ووسطها او وسطها
وآخرها اما الوجه الذي يفوته اول صلاته او وسطها وآخرها
فانه يقصد الى الذي فاته فيستدركه ثم يسلم مثال ذلك ان يدخل
على الامام وقد فاتته ركعة او ركعتين ويصلي معه ما ادرك فانه اذا
سلم الامام قام بغير تكبير الى اول صلاته فيستدركه الى الموضع

فولهم فلا يحتاج ظاهره انه لو اتى
به وخالف صحت صلاته مع ان
الظاهر انه لو قاله بطلت صلاته
اذنيته بخالفة فيها اذا كان الامام
مسافرا وفيما اذا وافق يجري فيه
الخلاف الذي ذكره المؤلف في
المسئلة السابقة والظاهر ما قاله
الشيخ اسماعيل رحمه الله من ان
الاموم المقيم ينوي اداء فرضه
مع الجماعة وكان المصنف مراده
بنفي الاحتياج نفي الجواز من باب

الذي دخل عليه فيه ثم يسلم وكذلك ان صلى مع الامام ركعتين
من اول صلاته واخذ معه التشهد ثم قام او احدث قبل ان يقوم
بتكبيرة التشهد ولم ينتبه من نومه او لم يتوضأ من حدثه حتى
فاته الامام بركعة فادركه معه الركعة الرابعة فانه اذا سلم
الامام يقوم هو بتكبيرة التشهد الى ما فاته فيستدركه وكذلك
ان قام او احدث بعدما صلى معه ثلاث ركعات ولم ينتبه ولم
يتوضأ الا وقد سلم الامام فانه يتم صلاته كما كانت عليه والله اعلم
واما الوجه الثاني فمثال ان يفوته الامام بركعة من اول صلاته
واخذ معه ركعتين ثم احدث او نام ولم ينتبه ولم يتوضأ حتى
سلم الامام فانه يبدأ من اول صلاته ويصلي الركعة الاولى
حتى يتمها ثم يصلي الركعة الرابعة ثم يقعد على التحيات ثم يسلم
وكذلك مقيم دخل على الامام المسافر وقد فاته بركعة فانه اذا
سلم الامام المسافر يقوم هو بغير تكبير الى اول صلاته فيصلي
الركعة الاولى التي فاته بها الامام ثم يقوم بتكبيرة التشهد
بعد ما يرفع راسه من السجدة الثانية ويتم ما بقي عليه من صلاته

ثم يسلم وقال بعضهم في هذا
اذا سلم الامام المسافر يقوم
بتكبيرة التشهد حتى يتم صلاته
ثم يستدرك الركعة الاولى التي
فاته بها الامام ثم يسلم وذلك

نفى الاخص بنفى الاعم قولهم بعدما يرفع
راسه من السجدة الثانية اي مع
التكبير للسجدة والله اعلم

عندى لتكون صلاته فيما دون الركعة التي فاته بها الامام مرتبة
ويكون الترقيع في صلاته في موضع واحد والله اعلم وكذلك ان
فاته الركعة الاولى مع الامام واخذ معه الركعة الثانية

مع التشهد ثم احدث او نام فانتيبه من نومه او رجع وقد توضا
 فاصابه في الركعة الرابعة واخذها معه فانه اذا سلم الامام يقوم بغير
 تكبير الى الركعة الاولى فيصليها واذ ارفع راسه من السجدة الثانية قام
 بتكبير التشهد ثم يصلي الركعة الثالثة حتى ينتهي الى موضع دخل فيه
 على الامام ثم يسلم وكذلك ان صلى مع الامام الركعتين الاولتين مع التشهد
 ثم نام حتى فاته بركعة ثم انتبه واخذ معه الركعة الرابعة فلما قعد
 الامام على التحيات نام هو واو احدث حتى سلم الامام فانه يقوم
 بتكبير التشهد ويصلي الركعة الثالثة فاذا رفع راسه من السجدة
 الثانية قام حتى ينتهي الى موضع دخل فيه على الامام ثم يرجع فيقعد
 على التحيات الاخيرة فيقرأها ثم يسلم فهذا كله في الظهر والعصر
 والعشاء وكذلك غيره من على هذا الحال والاصل في هذا كله اذا
 سلم الامام يقوم الى اول صلاته فيرقعها من هنالك لان العلة
 التي اوجبت تاخير اول صلاته قد زالت وهي اتساع الامام
 والله اعلم وان فاته الامام بجميع التكبير في الصلاة فانه
 يقضى كل تكبيرة في موضعها كما كانت عليه لان التكبير يدخل
 جميع اجزاء الصلاة وقال بعضهم يجمع تكبيرات القيام كلها
 وتكبيرات الركوع في قيام واحد اذ الركوع اقرب الى القيام
 من غيره ثم يجمع تكبيرات السجود كلها ويجعلها في قعود واحد
 وهو الاشبه وقال بعضهم يجمع التكبيرات كلها ويجعلها قعود
 واحد وهو الاشبه وقال بعضهم يجمع التكبيرات كلها ويجعلها في
 القيام او في القعود في موضع واحد وكذلك التعظيم كله
 ان فاته به على ما ذكرنا في التكبير نشأ بنسب واما ان فاته
 بالركوع كله او بالسجود كله فانه يسجد جميع السجود الذي فاته به

الامام في موضع واحد مرة بعد مرة حتى يقضيه كله وكذلك
 الركوع على هذا الحال وكذلك ان فاتته بالقراءة كلها فان يجتمعها في
 قيام واحد سرها وجهرها لان القراءة موضعها القيام والله
 اعلم وبالله التوفيق * (باب في صلاة الجمعة) * وصلاة
 الجمعة فريضة على من اقامها من ائمة العدل وائمة الجور
 والدليل على فرضها قوله عز وجل يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة
 من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وهي فرض على الاعيان
 لما روى انه قال عليه السلام لقد هممت ان امر رجلا يصلي
 بالناس ثم احرق على رجال يتخلفون عن صلاة الجمعة ولما روى
 انه قال عليه السلام من ترك الجمعة ثلاثا من غير ضرورة طبع على
 قلبه وعن ابن عباس رضي الله عنهما من ترك الجمعة اربعاً
 متواليات لا يكون لمن تركها عذرا الا نبذ الاسلام من وراء
 ظهره والعذر عن صلاة الجمعة الخوف من عدو او مرض
 او حرا او برد او مطر يخاف منه المصرة او جنازة يوالى
 الصلاة عليها او اشتغال بالقوت وطلبه وقد روى
 عن ابن عباس رضي الله عنهما امر مناديه في يوم مطير
 بالصلاة في الرحال وهذا فيه اتفاق والدليل ما روى
 عن طريق ابى سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول للمؤذن اذا كانت ليلة باردة ذات مطر وريح يقول
 الاصلوا في الرحال ولما روى انه قال عليه السلام اذا
 ابتلت النعال فالصلاة في الرحال واما على من تجب
 فانه يجب فرضها على من صح فيه خمسة او سداس المقل
 والمحررين والفقير واليتيم والمجنون والمجانين والمجانين

الجمعة واجبة على الناس كافة الا من قام الدليل بعذره من مسافر
او عيّد او مريض او امرأة او صبي والدليل ما روى انه قال
عليه السلام الجمعة واجبة الا على امرأة او مريض او مسافر او صبي
وما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر بعرفة صلاة
وهو يوم الجمعة وقيل ان عليا صلى باهل مكة يوم الجمعة ركعتين
فقال اتموا صلاتكم فلهذا اذا وافق الامام صلاة الجمعة وهو مسافر
صلى صلاة السفر لانه لا الجمعة عليه والعبيد ايضا لا الجمعة عليهم
لقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله
وذروا البيع والعبيد ليسوا من اهل البيع لقوله تعالى عبادا مملوكا
لا يقدر على شئ وقال ابوالموشى رحمه الله ومن حضر الجمعة
من امرأة او مسافر او عيّد او صبي او مريض يطيق الصلاة فانهم
يصلون بصلاة الامام ركعتين والاجتماع على هذا من اصحابنا
رحمهم الله اذا حضروها

صلوا مع الامام وسقط الفرض
عنهم والنظر يوجب غير هذا
لانهم اتوا بما لم يؤمروا به وتركوا
الفرض الذي امروا به فارى الفرض
باقيا عليهم ولكن لاحظ النظر
مع الاتفاق وان لم يبق عند
الامام الا النساء والعبيد
والمسافرون صلى اربع الان هؤلاء
لا الجمعة عليهم وان كثر مروء دخل
فيها سادها الجمعة والله اعلم

* (باب في صلاة الجمعة) *
قولنا اذا حضروها صلوا مع الامام
وسقط الفرض قلت نظير المسافر
فان الفرض الواجب عليه ركعتان
مع انه اذا صلى مع الامام صحت
صلاته وادى الفرض الواجب
عليه وحاصله ان الحكم هنا
تغير بعذر وهو تحصيل الفضيلة
الجماعة مع قيام السبب للحكم
الاصل في ضرورة رخصة والرخص

خارجة عن القياس فلا يعترض عليها فكان المسافر مأمور بركعتين الا
خلف الامام وكذا العبد والمرأة والمريض مأمورون بأربع الا خلف
الامام حينئذ لا يرد نظر المؤلف رحمه الله حرره وقد قال فيما ياتي
في باب القضا ان صلى مسافر مع مقيم ثم تبين له فسكاد صلاته
بعد خروج الوقت فانه يقضيها صلاة الامام كما وجبت عليه
الح حرره **قول كس** وان احرم ودخل فيها الحاي والصورة

بجملها والا تكررت مع ما سياتي

قبيل باب صفة صلاة الجمعة

(باب في شروط صلاة الجمعة)

قول كس الامام او نائبه اعلم

ان هذه المسئلة اجتهادية وكل

قال فيها براهيه لعدم نص من الشارع

على بعض تلك الامور اما الامام

فهو شرط عندنا وعند ابى حنيفة

خلافا للشافعية ومالك لنا

قوله عليه السلام من تركها استخفافا

بها وله امام عادل او جاز فلا

جمع الله شمله الحديث شرط فيه

ان يكون له امام وقال الحسن

البصري اربع الى السلطان فذكر

منها الجمعة ومثله لا يعرف الا بها

فيحمل عليه ولانها تؤدي بجمع

عظيم فتقع المنازعة في التقديم

(باب في شروط صلاة الجمعة)

اعلم ان شروط الجمعة انما هي

شروط الصلوات المفروضة

بعضها ما عدا الشروط المختصة

بها التي لا تجب الابدان بها وهي

الامام والمضرو والجماعة اما

الامام فلانها هو شرط في وجوب

صلاة الجمعة والدليل ما روى

عن جابر بن عبد الله قال خطبنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال يا ايها الناس توبوا الى ربكم

قبل ان يموتوا ويادروا بالاعمال

الصالحا قبل ان تشتغلوا وصلوا

الذي بينكم وبين ربكم بكرة ذكركم

له تسعدوا واكثروا الصدقة في السر

والعلانية تزين قوا وتنصروا

والتقدم وفي ادائها في اول الوقت او آخره فليها السلطان قطعاً
 للنازعة وتسكيناً للفتنة واما ما روى ان علياً صلى بالناس الجمعة
 حين كان عثمان محصوراً فيحتمل انه فعله باذن عثمان فلا يلزم حجة
 مع الاحتمال واما المصنف فهو شرط عندنا وعند ابي حنيفة خلافاً
 لمالك والشافعي لقول علي لاجمة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا
 ضحى الا في مصر جامع فقد ثبت في صحته المصريح بارتائه وبإشارة
 القطع في قوله تعالى وذروا البيع وقوله تعالى فاسعوا ليس
 اطلاقه اتفاقاً بين العلماء اذ لا يجوز اقامتها في البراري اجماً
 ولا في قرية عند الشافعي ومالك فكان خصوص المكان مراداً فيها
 اجماً فقد رالقرية الخاصة باقامة اربعين مثلاً وقد رالمر
 وهو اولى بحديث لاجمة الح كما تقدم ولقول حذيفة ليس على اهل
 القرى الجمعة وانما الجمعة على اهل الامصار مثل المدائن ولان المدينة قرى
 كثيرة ولم ينقل اليها انه صلى الله عليه وسلم امرهم باقامة الجمعة
 ولو كانت واجبة عليهم لامرهم بها ولنقل نقلاً مستفيضاً وليس
 للمخالف دليل في حديث ابن عباس رضي الله عنه ان اول الجمعة جمعت
 بعد الجمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد
 قيس بجوانا قرية من قرى البحرين ولا في حديث عبد الرحمن بن كعب عن
 ابيه كعب بن مالك انه قال اول من جمع بنا في حرة بنى بياضنة اسعد
 ابن زرارة قال قلت كم انتم يومئذ قال اربعون رجلاً اما حديث
 ابن عباس فلان جوانا اسم لحصن بالبحرين قاله الجوهري وابن
 الاثير قال صاحب المبسوط هي مدينة والمدينة تسمى قرية
 قال الله تعالى لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم
 وهي مكة والطائف واما حديث عبد الرحمن فلانه كان قبل

مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ذكره البيهقي وغيره من
اهل العلم فلا يلزم حجة لانه كان قبل ان تفرض الجمعة وكانت بغير النبي
عليه السلام ايضا على ما روى

في القصة انهم قالوا لليهود يوم
يجمعون فيه كل سبعة ايام
والنصارى يوم فنجعل يوما ليجتمع فيه
نذكر الله ونصلي فقالوا يوم السبت
اليهود ويوم الاحد للنصارى
فاجعلوا يوم العروبة فاجتمعوا
الى سعد ف صلى بهم وذكرهم وسموه
يوم الجمعة ثم انزل الله فيه بعد
قدوم النبي عليه السلام المدينة
وقيل اول من سماه جمعة كعب بن
لؤي والله اعلم بالصواب والمصنف
رحمه الله في هذا المعنى رسالة
مستقلة مستحسنة غاية
الاستحسان والتحسين في الكتب فاثبتناها

واعلموا ان الله فرض عليكم الجمعة في
مقامي هذا في يومى هذا في منبري
هذا في عامي هذا الى يوم القيامة
فمن تركها في حياتي وبعد وفاتي
وله امام عادل او جائز استخفافا
بها فلا جمع الله شمله ولا يبارك
الله له في امره الا ولا صلاة له الا
ولا حج له الا ولا صوم له الا
ولا بركة حتى يتوب فمن تاب تاب
الله عليه وايضا فان الاحوال
المقترنة بفعلها في زمان النبي
عليه السلام مشروطة في
وجوبها لقوله تعالى لقد كان
لكم في رسول الله اسوة
حسنه وهي لم تصل في زمان

النبي صلى الله عليه وسلم الا في مصر وجماعة ومسجد وامام والله
اعلم واما وجوبها خلف الجبابة قال ابو محمد رحمه الله اختلف
اصحابنا رحمه الله في صلاة الجمعة خلف الجبابة قال بعضهم
لا تجوز معهم وهم الاقل وجمهورهم في ذلك ان الجمعة وجبت في
الاصل مع الامام العادل باتفاق الامة وهي واجبة مع الامام

العادل تلاجماع على ذلك واختلفوا في لزومها مع غير العادل وقالوا
 لا نوجبها الا حيث اوجبها الاجماع ولا دليل لنا على وجوبها مع غير
 العادل وقال الباقر ان الجمعة تجب مع العادل ومع غير العادل
 لان فرضها واجب لامر الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وهذا امر عام فلا
 يزول فرضها الا باجماع ولم يكن في الامر عادل ولا غير عادل
 وهذا القول الاخير عندي اشبه القولين واقربهما في الجمعة
 وقال ابو الحواري رحمه الله تجوز صلاة الجمعة خلف الجبابة
 في الامصار التي مبصرها ابو حفص عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه ولا تجوز في غيرها والذي عليه نحن ومضى عليه اسلافنا
 انه لا بأس بالصلاة خلف ائمة قومنا اذا قاموا للصلاة لوقتها
 وقد كان جابر بن زيد رحمه الله يصلي الجمعة خلف الحجاج *
 وقيل ان جابر صلى بالايما يوم الجمعة والحجاج يخطب الى ان
 فات الناس الوقت وقال جابر اليوم ينفع كل ذي علم علمه وقيل
 ان الحجاج لما راى جابرا يومى قال اليوم عرفنا من يصلي معنا ومن
 لا يصلي وقد بلغنا ان صحارا قال لما رجع الامراء يقيمون الجمعة
 الحمد لله الذي رد علينا جمعنا وقد بلغنا عن ابي عبيدة رحمه الله
 انه يقاد الى صلاة الجمعة بعد ذهاب بصره ميلين فان قال قائل
 انه لا يرى الجمعة خلف ائمة قومنا لم يصح له الاتباع ائمة المسلمين
 فان رجع الى رأى المسلمين فذلك الواجب عليه فان ثبت على قوله
 كان في الصدور منه حرج ولا تسقط ولايته حتى يزعم ان جابرا
 وغيره ممن لا يرى بالصلاة خلفهم بأسا ليسوا على صواب وانهم
 كانوا في ذلك على غير الحق فاذا صار الى هذه المترلة استتابه -

المسلمون من ذلك فان اصر وادبر كان على المسلمين البراءة منه والله اعلم
 وجائز للامام ان يامر بحاله في الامصار باقامة صلاة الجمعة لان خليفته
 في مقامه فان لم يامرهم فليصلوا اربع ركعات وقد روى ان عليا صلى باهل
 مكة يوم الجمعة ركعتين فقال اتوا صلاتكم ولا يجوز للعامل ان يأخر غيره
 باقامة الجمعة الا باذن الامام واذا سافر لم يصل الجمعة في مسيره لانه
 لا الجمعة عليه وهو مسافر ويقيم الحدود في مسيره اذا عارض له حدود الله
 اعلم واذا سافر الامام صلى خليفته بالناس اربع ركعات وقيل يصلي ركعتين
 اذا كان خليفته على المصر وكذلك اذا كان الامام مريضا او متخلفا عن
 الصلاة بعذر من الاسباب او حدث به حدث الموت وحضرته الجمعة قبل
 ان يقوم المسلمون اماما فانهم يصلون اربع ركعات وقال اخرون غير ذلك
 وقد رايت في بعض الكتب المروية عن اصحابنا من اهل المشرق رحمهم الله *
 فالجمعة ثابتة بصحار اما كان امر المسلمين قائما ولومات الامام واما
 بالجوف فالجمعة مع الامام فان مات او سافر صلى الناس بعده اربع ركعات
 وعلى هذا ان خلف الامام خليفة على مثل الامصار الممصرة صلى الخليفة
 الجمعة ركعتين بخطبة وان سافر الخليفة والامام وحضرت الجمعة
 وهو في غير قرية جامعة فليس له ان يجمع ولو كان معه من الناس
 ما يكون مثل اهل القرية او مثل اهل المصر لانه في موضع لاجتماع فيه
 والخليفة وغيره في هذا سواء والله اعلم واما المصر فانه لا تجب
 الجمعة الا في مصر والدليل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودى
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع وذلك ان
 البيع انما يكون في الامصار وقال ابو عبيدة رحمه الله في حديث علي
 ابن ابي طالب لا الجمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وقال ابو عبيدة
 يعني انها الاصل صلاة يوم الجمعة والعيد الا في الامصار وقد كان

ابو عبيدة لا يرى في شئ من ارض
 الاعاجم جمعة وذلك انما تصح في
 الامصار السبعة التي مصرها
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي
 مكة والمدينة والكوفة والبصرة
 والشام واليمن والبحران وعمان
 مصر واحد لانه لم توجد الجمعة
 الا في ذلك الموضع في ذلك الوقت
 وكان ضمما يقول كل ارض من ارض
 اهل الذمة والعرب اقيمت فيها الحدود
 جمع فيها والله اعلم واما الجماعة
 فاقل ما تنعقد عليه صلاة الجمعة
 اثنان لقوله عليه السلام الاثنان
 فما فوقهما جماعة وروى انه رأى
 رجلين يصليان فقال هذان جماعة
 وقال بعض اقل ذلك ثلاثة الاما
 واثنان غيره لانه قال تعالى فاسعوا
 الى ذكر الله فقلوه اسموا يعني اثنين
 ثم قال الى ذكر الله يعني غيرهما وهو
 المنادي وقال بعض اقل ما تصح به
 الجمعة اربعة مؤذن وامام ورجلان
 والله اعلم وان ذهب الناس عن
 الامام قبل ان يحرم وهو وحده

باب في صفة صلاة الجمعة وشروطها
 قول، وشروطها التي لا تتم الا بها
 اي الشروط الاعم ما يختص بها فان
 قلت فالخطبة مختصة بها فلم لم
 يذكرها في الشروط المختصة بها
 قلت لانها شرط في اداؤها وصحتها
 لا في وجوبها فلذا ذكرها مع شروط
 الاداء وان لم تكن مختصة بها والله
 اعلم وبقي عليه من الشروط المسجد
 حرره لم تركه قول، وهو اقل الخ
 الظاهر انه راجع الى شئ فلا بد من
 وقوع ما يقع عليه اسم خطبة
 والله اعلم وعبارة الديوان وان اخذ
 في الخطبة قبل الوقت ولم يتمها الا
 في الوقت فلا بأس وظاهرها العموم
 ويمكن ان يكون الضمير عائدا الى
 الخطبة في حينئذ يكون كلام المصنف
 عاما حرره بنقل صحيح قلت الظاهر
 ان يقيد كلام الديوان بان يكون
 ما وقع بعد الزوال اقل ما يقع عليه
 اسم الخطبة فيرجع الى كلام المصنف
 حرره قول، والخطبة من شروط
 الخ بما مل هذا مع قول الديوان

صلى أربع ركعات وان ذهبوا عنه بعد ما احرم ودخل في الصلاة -
 صلى ركعتين صلاة الجمعة وكذلك القوم ايضا ان دخل بهم امامهم
 صلاة الجمعة وتركهم قبل ان يتمها بهم صلوا اثنين لقوله تعالى يا ايها
 الذين امنوا لا تبطلوا اعمالكم **باب** في صفة صلاة الجمعة
 وشروطها التي لا تتم الا بها ومن شروطها الوقت والاذان والخطبة
 اما الوقت فوقتها هو الزوال وذلك انه لما كانت بدلا من الظهر كان
 وقتها وقت الظهر الذي هي بدل منه فكل عيد فهو صدد النهار والا
 الجمعة فانها لا تقوم خطبتها وصلاتها الا بعد الزوال فان كانت
 الخطبة قبل الزوال والصلاة بعد الزوال قال الشيخ ابو بكر لا تجوز
 الخطبة والصلاة الا بعد الزوال وذلك ان لم تؤخذ الخطبة شيئا
 بعد الزوال جازت وهو اقل ما يقع عليه اسم خطبة في كلام العرب
 واما الاذان فالدليل عليه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع قال هاشم
 من اشترى شيئا بعد الاذان فالبيع فاسد وان اشترى قبل الاذان فالبيع
 تام وقال غيره اذا اذن بعد انزوال الشمس واما قبل الزوال فلا -
 لان قوله اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة اذا وجبت الجمعة وكذلك
 لا يجوز البيع والشراء بعد ان تزول الشمس حتى يصلى وان لم يؤذن
 اذا كانت قد زالت لان الاصل في تحريم البيع بعد النداء انما هو
 ان يجيب الى الجمعة والاصل ان جميع ما يشغل عن اجابة النداء احرام
 الا ان وقع فرض على فرض قياسا على البيع وتبعاله والله اعلم وقال
 بعضهم في هذا كله البيع تام مع حصول الذنب وكذلك النكاح
 قياسا على البيع والمسافر لا بأس عليه ان يبيع ويشترى يوم الجمعة
 اذا نودي للصلاة وكذلك من لم يجب عليه الجمعة والله اعلم

واما الخطبة فانه لا تكون جمعة الا
بخطبة ويكون الاذان متصلا *
بالخطبة والخطبة متصلة بالاقامة
والاقامة متصلة بالصلاة -
والخطبة من شروط صحة الصلاة
للجمعة واذا لم تكن خطبة لم تكن
جمعة وصلوا اربعا ولم تكن بدلا
من الركعتين كما قال بعض مخالفينا
لان المصلي يستقبل القبلة -
بالاجماع والخطيب يستدبرها
وكذلك من فاتته الخطبة كان
عدوكا للجمعة ولم يبدل شيئا ويدل
ايضا على وجوب الخطبة كونها
راتبة من سائر الخطب وقد احتج
قوم لوجوبها بقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وقالوا هو الخطبة وقال قوم
المقصود بالخطبة الموعظة المقصودة من سائر الخطب وانها ليست
من شروط الصلاة على هذا القول فان صلى الامام ركعتين من غير
خطبة فلا اعادة عليه على هذا القول والقول الاول اصح وعليه العمل
واذا دخل الامام المسجد بعد ما صلى في بيته ما شاء الله فليات
الى المنبر ويقدم في طلوعه رجلاه اليمنى فاذا استوى على المنبر قعد
منظر المؤذن ومن يأتي من الناس فاذا اذن المؤذن الاخر وفرغ
من اذانه قام الامام واقفا على المنبر واخذ في خطبته قائما ويبدأ في
خطبته بذكر الله والشا عليه والصلاة على نبيه ويذكر الناس ويعظم

واذ نسي الامام الخطبة او تركها -
عدا فصلي فانه لا يعيد صلاته *
ولكن لا يجوز له ما فعل فان قلت
يحتمل ان مقصوده اذا صلى اربعا
قلت هذه الصورة ذكرها قبل
بقوله وان صلى الامام اربعا فلا
يجوز له ذلك وصلاته تامة لا يعيد
حرره الا ان يقال كلام الديوان
مبنى على الثاني كما ياتي قلت السؤال
والجواب لا يحتاج اليهما الا على هذه
النسخة وقد رايت في نسخة اخرى
فصلي اثنين وعليه فلا حاجة لما
ذكر من السؤال بل ولا يصح قول

واما الخطبة فانه لا تكون جمعة الا
بخطبة ويكون الاذان متصلا *
بالخطبة والخطبة متصلة بالاقامة
والاقامة متصلة بالصلاة -
والخطبة من شروط صحة الصلاة
للجمعة واذا لم تكن خطبة لم تكن
جمعة وصلوا اربعا ولم تكن بدلا
من الركعتين كما قال بعض مخالفينا
لان المصلي يستقبل القبلة -
بالاجماع والخطيب يستدبرها
وكذلك من فاتته الخطبة كان
عدوكا للجمعة ولم يبدل شيئا ويدل
ايضا على وجوب الخطبة كونها
راتبة من سائر الخطب وقد احتج
قوم لوجوبها بقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وقالوا هو الخطبة وقال قوم
المقصود بالخطبة الموعظة المقصودة من سائر الخطب وانها ليست
من شروط الصلاة على هذا القول فان صلى الامام ركعتين من غير
خطبة فلا اعادة عليه على هذا القول والقول الاول اصح وعليه العمل
واذا دخل الامام المسجد بعد ما صلى في بيته ما شاء الله فليات
الى المنبر ويقدم في طلوعه رجلاه اليمنى فاذا استوى على المنبر قعد
منظر المؤذن ومن يأتي من الناس فاذا اذن المؤذن الاخر وفرغ
من اذانه قام الامام واقفا على المنبر واخذ في خطبته قائما ويبدأ في
خطبته بذكر الله والشا عليه والصلاة على نبيه ويذكر الناس ويعظم

ويخوفهم معادهم وينبغي له ان يعتمد في حال خطبته على قوس او على عود المنبر لما روى انه كان صلى الله عليه وسلم اذا صعد على المنبر توكا على قوس او سيف او عصي فينبغي الاقتداء به صلى الله عليه وسلم ويستقبل الناس بوجهه ولا يستفتح الخطبة حتى يقول المؤذن لا اله الا الله فيأخذ في الخطبة ثم لا ينزل حتى يقول المؤذن قد قامت الصلاة ويستحب للخطيب ان لا يامر ولا ينهى ولا يعارض في خطبته الا كخوما يكون في المخالفة في القرآن بالموعظة فان فعل فلا نقض عليه حتى يبلغوا وقد اجازوا ان يعطى في كلامه بيت من شعر وغير ذلك وترك الرواية احب اليهم وقد ذكر في بعض كتب اصحابنا قال الفضل رحمه الله اذا روى الخطيب رواية فلا اعرف على الناس اعادة الا ان سعيد بن ابي بكر كان يخطب بصحار فروى قول ابي بكر رضي الله عنه اني قد وليتكم ولست بخير منكم ان احسنت فاعينوني وان اساءت فقوموني فاعاد محمد بن محبوب رحمه الله الصلاة والخطيب يوم الجمعة اذا تكلم بما لا ينبغي له ان يتكلم به فسدت صلاته لنفسه وصلاة من صلى خلفه ان كان هو الامام بالقوم والافسدت صلاته لنفسه دون غيره والله اعلم واقل ما قيل في الخطبة التي توضع بها الجمعة ويعقد بها صلاة العيد ويتم بها الترويح الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين وصل اللهم على محمد خاتم النبيين واغفر اللهم لنا ولجميع المسلمين وقد اختلف اصحابنا في الجلوس بين الخطبتين قال بعضهم يجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما

فسدت صلاته اي على القول الصحيح قوله واقل الخ قلت يؤخذ منه ان الثناء على الله والصلاة على نبيه ركنان من الخطبة وكذا الدعاء زاد الشافعية الوصية بالتقوى وقراءة آية

ففسدت صلاته اي على القول الصحيح قوله واقل الخ قلت يؤخذ منه ان الثناء على الله والصلاة على نبيه ركنان من الخطبة وكذا الدعاء زاد الشافعية الوصية بالتقوى وقراءة آية

انه خطب خطبتين وجلس جلستين ولعله ذكر الجلسة قبل ان يخطب
 منتظر الفراغ الاذان ولذلك ذكر الجلستين والله اعلم وفي جامع
 الشيخ ابو محمد رحمه الله يقول لا يجوز الجلوس وقال لم يرفع اليها
 ان ابا بكر ولا عمر ولا علي كانوا يجلسون وانما فعل ذلك عثمان في
 اخر سنة للكبر وقال بعض معاوية هو الذي احدث الجلوس ولم
 يشاهد مشايخنا بحضر موت يجلسون فنحن على فعلهم والله اعلم
 واما الانصات في حال الخطبة فهي سنة واجبة وذلك اذا اخذ
 الامام في الخطبة فلا يتأخذوا في عمل غير الانصات الى الخطبة
 ومن دخل الى الامام وهو يخطب وقد فات الركوع فانه يقعد
 وينصت الى الخطبة ويدع الركوع لانه منهي ان يفعل كل شئ
 يشغله عن الانصات والدليل ما روى انه قال عليه السلام اذا
 قال الرجل لصاحبه انصت والامام يخطب فقد لغا وقيل من
 قال صه فقد لغا وعن ابي هريرة قال من لغا فلا جمعة له
 وروى انه كان صلى الله عليه وسلم يخطب فقرأ سورة
 فاقبل ابو ذر على رجل بجانبه فقال متى نزلت هذه السورة
 فاعرض عنه الرجل فلما قضى الرجل الصلاة قال له ليس لك الاما لغوت
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدق واختلف
 اصحابنا رحمه الله في حكم الكلام لمن يحضر الجمعة والامام يخطب
 قال بعضهم تفسد صلاته ويأمرونه بالخروج من المسجد ثم يدخل من باب
 اخر فيكون حكمه كحكم من دخل مبرم
 في ذلك الوقت وفاته ما كان يسئله
 من الثواب بالسبق الذي افسده

قوله قال بعضهم تفسد صلاته
 لعل معناه يفسدها اذا استمر
 على المكث ولم يخرج كما هو ظاهر
 السياق ويدل له قوله بعد وعلى
 هذا ان لم يخرج الخ

بالكلام كمفات من دخل مع نوال السابقين اليها بالغد ووكما جاءت
 الرواية من البدنة ثم نزلت الى البيضة والانصات يوم الجمعة والامام
 يخطب واجب بالاجماع على من بعد وقرب سمع او لم يسمع لانهم امروا
 بالانصات في حال الخطبة كما *

امروا بالانصات في حال الصلاة
 لاننا قد نهيينا عن الامر بالمعروف
 في ذلك الوقت وقال بعضهم *
 من تكلم بما يقرب الى الله كالنسيج
 فليس بلغوا انما اللغو في القول
 المكروه وقال اخرون اللغو لا يفسد
 الفرض وانما ورد النهي لكمال الثواب
 وعلى هذا ان لم يخرج من المسجد فلا
 نقض عليه والله اعلم وليس عليهم
 في النظر الى سقف المسجد في حال
 الخطبة نقض وكذلك الاحتباء

قولهم واجب بالاجماع لعله اراد
 به اجماع اصحابنا او تجوز في التعبير
 بالاجماع ويتعين الثاني بدليل كلام
 الديوان وكلامه فيما بعد والله اعلم
 وهو مذهب مالك وابي حنيفة واجم
 وقول عند الشافعي وقول انه مستحب
 قولهم وان فات وقت صلاة
 الظهر اي بان لم يسلم حتى دخل وقت
 العصر وقيل ان لم يتم التشهد الاخير
 حكاهما ابواسحاق في مختصره

والله اعلم واما صفة صلاة الجمعة اتمام خطبة وركعتان في صلاة الظهر
 ويجهر فيها بالقراءة والخطبة قبل الصلاة ولا خطبة بعدها وان فات
 وقت صلاة الظهر يوم الجمعة فليصلوا اربع ركعات لانه لم يوجب
 فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء الجماعة وان عليه ان يقضي
 اربع ركعات والله اعلم واذا خطب الامام على غير طهارة اعاد خطبته
 لان حكمها في الطهارة كحكم الصلاة لانها من شروطها وكذلك ان احدث
 في خطبته بحدث يبني عليه في الصلاة فانه يذهب ويتوضأ ويبني على
 خطبته كما يبني في الصلاة وان مات الامام في خطبته فانهم يصاون

اربع ركعات وان عقد والامامة لاخر حين مات الاول في الخطبة فان لاخر يستأنف الخطبة وان حدث الامام بعد ما فرغ من خطبته فانه يستأنف عليهم من يصلي بهم ركعتين ولا يستأنف للناس من لم يحب عليه صلاة

الجمعة مثل المسافرين والعبيد * وصلاة الجمعة ليست كغيرها من صلاتها في بيته وظن ان الامام قد صلى ثم ادرك الجمعة مع الامام فالنافلة هي الاولى وصلاة الجمعة التي صلى مع الامام هي صلاة لان صلاة الجمعة فرض على الاعيان وقال بعض بل الفريضة هي الاولى والثانية نافلة كغيرها من الصلوات والله اعلم ومن سنن الجمعة الغسل والغسل الى الجمعة والبكور اما الغسل فقد روى من طريق عائشة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وذكرنا عن ابن الخطاب رضي الله عنه اذا اراد ان يشتم رجلا قال جعلك الله اشقر ممن لم يشتم يوم الجمعة وعند اصحابنا رحمهم الله ان الغسل يوم الجمعة ليس بواجب لاتفاق الجميع انه ليس بشرط في صحة الصلاة وقد روى انه قال عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونمت ومن اغتسل بالغسل افضل وانما ارادوا الله اعلم فيها اي في السنة اخذنا من ذلك ونمت الخلة وقيل ان عثمان قال لعمر ما زدت على الوضوء يا امير المؤمنين قال عمر الوضوء نقي والله اعلم وذكر عن كعب قال من سنة الجمعة ان تتعاهد الفطرة التي في جسدك لان ابراهيم عليه السلام كان يتعاهد ذلك واما الغدو الى الجمعة فاصله قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله انما هو الحث عليها والوصول اليها ومن فعله ما شيا وراكبا فقد سعى وقول من قال السعي

قول كسر مثل المسافرين والعبيد * وان استأنف لم يفتقدوا بامام اولي صلاتهم ديوان قول كسر والغدو يتامل كونه سنة الا ان يقال اراد * بالسنة اعم من المندوب والواجب * ولكن ينافية قوله فاسعوا الى ذكر الله او يقال الواجب اصل السعي والسعي على الاقدام سنة

من طريق عائشة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وذكرنا عن ابن الخطاب رضي الله عنه اذا اراد ان يشتم رجلا قال جعلك الله اشقر ممن لم يشتم يوم الجمعة وعند اصحابنا رحمهم الله ان الغسل يوم الجمعة ليس بواجب لاتفاق الجميع انه ليس بشرط في صحة الصلاة وقد روى انه قال عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونمت ومن اغتسل بالغسل افضل وانما ارادوا الله اعلم فيها اي في السنة اخذنا من ذلك ونمت الخلة وقيل ان عثمان قال لعمر ما زدت على الوضوء يا امير المؤمنين قال عمر الوضوء نقي والله اعلم وذكر عن كعب قال من سنة الجمعة ان تتعاهد الفطرة التي في جسدك لان ابراهيم عليه السلام كان يتعاهد ذلك واما الغدو الى الجمعة فاصله قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله انما هو الحث عليها والوصول اليها ومن فعله ما شيا وراكبا فقد سعى وقول من قال السعي

لا يكون الا على القديمين خاصة فغلط والدليل عن ذلك قول طرفة
 « سعيته اليها والرماح تنوشني » وطرفي يخوض الموت والقلب ثابت »
 فاخبرنا عن نفسه انه سعى اليها وهو راكب فرسه وعن الحسن في قوله تعالى
 فاسعوا الى ذكر الله قال اما والله ما هو سعى على الاقدام ولكن سعى بالقلوب
 وسعى بالنية وسعى بالرغبة واما البكور اليها فرغب فيه والدليل ما روى
 من طريق ابى سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من اغتسل يوم الجمعة كفسل الجنابة فراح فكانما قرب بدنة ومن راح في
 الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما
 قرب كبشا قرن ومن راح في الرابعة فكانما قدم دجاجة ومن راح في الخامسة
 فكانما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر
 قال الربيع رحمه الله ليس يريد عدد الساعات وانما اراد ما بين اول الوقت
 الى اخره والله اعلم واذا اذن المؤذن

في اول وقت الظهر فليسا رعو الى
 اجابته بالاداء فرضها والله اعلم واذا
 تظهر والصلواتهم فليقدموا المسجد
 ويركعوا ما احبوا والامام انما يستحب
 له ان يركع في بيته والله اعلم
 بانيس — في صلاة السفر

اختلف اصحابنا في صلاة السفر
 فساها بعضهم قصرا وسماها
 اخرون تما وادليلهم ما روى عن
 عائشة رضي الله عنها قالت اول
 ما فرضت الصلاة ركعتان ركعتان

قولهم وانما اراد ما بين اول
 الوقت الى اخره في المسئلة خلاف مشهور
 مذهب مالك وكثير من اصحابه
 والقاضي حسين وامام الحرمين
 من الشافعية ان المراد بالساعات
 هنا لحظات لطيفة بعد زوال
 الشمس والرواح عندهم بعد الزوال
 ويوافق قول الربيع رحمه الله والشافعي
 وجماهير اصحابه وابن جيب المالكي
 استحباب التبكير اليها اول النهار
 والساعات عندهم من اول النهار

في السفر والحضر واقترت صلاة السفر
 وزيد في صلاة الحضر وما روى عن عمر
 رضي الله عنه قال صلاة السفر ركعتان
 تماما غير قصر على لسان نبيكم عليه السلام
 وما روى عن جابر بن الله انه سال النبي
 عليه السلام عن صلاة السفر اقصر
 هي قال ركعتان في السفر ليستا قصر
 انما القصر واحدة عند الخوف ومن
 حجة الاخرين ما روى ان عمر رضي الله عنه
 سأل رجل فقال يا امير المؤمنين لم
 كان قصر الصلاة في الامن والله يقول
 ان خفتن فقال له عمر رضي الله عنه لقد
 عجبت مما عجت منه فسالت النبي عليه
 السلام فقال صدقة من الله تصدق
 بها عليكم فاقبلوا صدقته فالمفهوم
 من هذا الحديث ان القصر في السفر
 رخصة من الله وتخفيف لان السفر
 له تاثير في التخفيف كالفطر في رمضان
 وغيره من التخفيف للمسافر ولكن يلزم
 صاحب هذا القول ان يميز للمسافر
 ان يصلي اربع ركعات لان اتيان الرخص
 ليس بواجب كالفطر في رمضان
 وعلى مذهب الاولين لا يجوز للمسافر

باب في صلاة السفر
 قولنا سألنا رجلا في كتب قومنا
 تسمية هذا الرجل ببيعلي بن امية
 قولنا لان اتيان الرخص في
 ظاهر كلامه ان الرخصة لا تعتبرها
 الاحكام الخمسة بل لا تكون مباحة
 مع ان الاصوليين قالوا انها تكون
 واجبة ومندوبة ومباحة ومكروهة
 وعبارة كتب قومنا والحكم الشرعي
 ان تغير الى سهولة لعذر مع قيام
 السبب للحكم الاصل في رخصه
 ككل الميتة والقصر والسلام وفطر
 مسافر لا يجزئ هذه الصوم واجبا
 ومندوبا ومباحا وخلاف الاول
 وقوله واجبا لف ونشر مرتب
 وجعله القصر مندوبا على اصل
 مذهبنا وعلى هذا لا يرد على هؤلاء
 قاله المؤلف رحمه الله فجواز كونها
 واجبة عندهم غاية الامر يحتاجون
 الى بيان مدرك الوجوب والله اعلم
 على ان في وصفها بالوجوب
 تخفيفا ليس هذا محل ذكره وظاهر
 كلام الاصوليين انها لا تجتمع

التحریم وهو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب ان يؤتى رخصة كما تؤتى عزاءه ولهذا قال الفقهاء * الرخصة لا تنطاط بالمعاصي وكتب ايضا على هذا القولة فانضه قلت بعد ما كتبت ما في الهامش رايت في كتب الحنفية انقسام الرخصة الى رخصة تخيير ورخصة اسقاط وان من احكام رخصة الاسقاط ان ياتم العامل بالفرعية كما في المسافر المتم لاربع انتهى فلعل هذا القائل يوافق على هذا فلا يرد ما اورده المصنف رحمه الله

باب في حد السفر قوله والدليل ما روى انه الخ قلت الحديث الاول ليس فيه دليل كما يظهر بالتأمل وجه التأمل ان الحديث الاول انما يكون كما ذكر لو كان المقصود بالاستدلال على المسافة التي يقصر فيها وليس كذلك وانما المراد الاستدلال على انه لا يجوز

ان يصلي غير الركعتين التي فرضتا عليه وقال بعض النبی علیه السلام هو المبين عن الله تعالى لامته وقد عرفهم صلاة السفر من صلاة الحضر ولو لا ذلك ما عقلوه وقد روى عن جابر بن زيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عمر قال فقال يا ابا عبد الرحمن انما نجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن ولا نجد صلاة السفر فقال يا هذا ان الله قد بعث الينا محمدا صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا وانما نفعل كما راينا يفعل قال فهو من ان القصر في السفر عنده سنة لا يجوز تركها ولا يجوز للمسافر ان يصلي اربع ركعات الا اذا صلى خلف امام مقيم لما روى عن الربيع بن حبيب عن ابي محمد بن عمران ان محمدا قال اني اقيم بالمدينة تسعة اشهر وثمانية كيف اصلي قال صل ركعتين الا ان صليت مع الجماعة المقيمين وهذا القول عليه العمل عند اصحابنا رحمهم الله تعالى

باب في حد السفر وحد السفر يجوز فيه القصر في سبخان والدليل ما روى انه كان صلى الله عليه وسلم اذا خرج حاجا او غازيا صلى صلاة القصر يذى الخليفة وبينهما فرسخان وما روى انه صلى الله عليه وسلم

خرج ذات يوم ومعه اصحابه حتى
 اذا صار في ذي الخليفة فصلى بهم
 ثم رجع فسئل عن ذلك فقال اردت
 ان اعلامكم صلاة السفر واهد السفر
 وعلى هذا اتفق علماءنا رحمهم الله
 ولم يأخذوا بقول من قال ثلاثة ايام
 والفرسخ عندهم اثني عشر الف ذراع
 وهو ثلاثة اميال كل ميل اربعة الاف
 ذراع فعلى هذا الحديث لا يجوز
 لاحد ان يقصر حتى يجاوز الفرسخين
 وقال بعضهم من خرج على نية السفر
 صلى قصر او لم يجاوز الفرسخين
 ولعل دليلهم قوله تعالى واذا ضربتم
 في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا
 من الصلاة واذا رجع المسافر من
 سفره فانه يقصر ولو دخل الاميال ما لم يدخل وطنه لوقوع اسم السفر
 عليه ولانه مسافر ما لم يدخل وطنه وقد روي انه كان صلى الله عليه وسلم
 اذا سافر قصر حتى يرجع وقال بعضهم اذا دخل عمران بلده اتم الصلاة
 وقال بعضهم لا ينكسر عليه التقصير حتى يصل السور في المنزل وفي
 القصر الى بابه وفي النخصل الى اوتاده وفي البير الى ما كان يصل اليه
 الحرت وهذا كله عند استحسان واما ان خرج من اميال وطنه ولم يقصر
 الصلاة فرجع الى الاميال فانه يصل الاقامة لانه لم يقصر خارجا من
 الاميال الا ترى الى حديث النبي عليه السلام حين خرج باصحابه حتى صار

القصر قبل بلوغ تلك المسافة كانص
 المصنف فيما بعد قوله كل ميل اربعة الاف
 الخ نظم ذلك بعضهم فقال
 والميل الفاي من الباعات قل
 والباع اربع اذرع لا يمنع
 ثم الذراع من الاصبع اربع
 من بعدها العشرون ثم الاصبع
 ست شعيرات لبطن شعيرة
 منها الى ظهر الاخر اتتبع
 ثم الشعيرة ست شعرات عد
 من شعر يغفل ليس فيها مدفع
 فائدة قال في الديوان ولا تتين الاميال
 الا بشهادة او بقول الامناء واما
 المشهور ففيه قولان قوله

سفره فانه يقصر ولو دخل الاميال ما لم يدخل وطنه لوقوع اسم السفر
 عليه ولانه مسافر ما لم يدخل وطنه وقد روي انه كان صلى الله عليه وسلم
 اذا سافر قصر حتى يرجع وقال بعضهم اذا دخل عمران بلده اتم الصلاة
 وقال بعضهم لا ينكسر عليه التقصير حتى يصل السور في المنزل وفي
 القصر الى بابه وفي النخصل الى اوتاده وفي البير الى ما كان يصل اليه
 الحرت وهذا كله عند استحسان واما ان خرج من اميال وطنه ولم يقصر
 الصلاة فرجع الى الاميال فانه يصل الاقامة لانه لم يقصر خارجا من
 الاميال الا ترى الى حديث النبي عليه السلام حين خرج باصحابه حتى صار

وقصر الصلاة أي خارج الأميال
كما نص عليه في الديوان قوله فإنه
يصلى الإقامة يعني والوقت باق كما
نص عليه في الديوان ويؤخذ من
تعليله الاتي بآب في الاوطان
قوله مع أشياء غير هذا أي كالتفل
لغير القيله وترك الجمعة والجمع تأخيرا
ابدا وترك الجماعة ابدا قوله

بذي الخليفة فصل في بهم صلاة
القصر ركعتين ثم رجع فسئل عن
ذلك فقال أردت أن أعلمكم حد
السفر في هذا دليل أن حد السفر
بجائزة الفرسخين وقصر الصلاة
وما دون الشرطين لا يقصر به
الصلاة أن رجع إلى أميال وطنه
وكذلك أن صلى خارجا خلف المقيم
الصلاة التي يقصر فيها وصلها

بشوب منجوس وانتقضت عليه أو صلاها خارجا من الأميال الصلاة
التي لا يدخلها التقصير مثل المغرب والفجر فإنه يصل الإقامة في هؤلاء الوجوه
كلها إذا دخل أمياله لأنه لم يقصر خارجا من الأميال كما جاء في الحديث
والله أعلم وأما أن خرج عليه وقت الصلاة التي يقصر فيها خارجا من
الأميال ولم يصلها ثم بعد ذلك دخل أميال وطنه فحل عليه وقت الصلاة
فإنه يقصر في هذه الوجوه حتى يدخل وطنه لأنها خرج وقتها خارجا من الأميال
بآب في الاوطان واتخاذ الوطن فرض لازم ولا يجوز لأحد أن يمر عليه
وقت الصلاة الا وقد اتخذ لنفسه وطنا ولا صلاة لمن لا وطن له وذلك أنه
لما كان لا يصح للمسافر إتمام الصلاة حتى ينوي المقام كان واجبا عليه أن يتخذ
لنفسه وطنا يتم فيه الصلاة لتلايهم قواعد الشرع وذلك لو جاز أن لا
يتخذ لنفسه وطنا جاز له أن يقصر الصلاة أبدا لأنه مسافر ولا يصوم رمضان
مادام حيا مع أشياء غير هذا التي سقطت عن المسافر فيهم قواعد الشرع
ولكن على كل حال وجبت عليه الصلاة أن يتخذ لنفسه وطنا لا من قام الدليل على
إخراجه من هذه المعاني مثل العبيد والنساء ذوات البعول ومن لم يترج من

النساء اذا كن تحت باء هن فان هؤلاء
وطنهم وطن من رجع امرهم بيده وذلك
ان العبيد تبع لساداتهم في الاوطان
والنساء لازواجهن والبنات لابائهن
لان لما كان اتخذ الوطن في موضع من
شرطه جواز الاقامة فيه وكان جواز
اقامة هؤلاء معلقة الى غيرهم كان
وطنهم وطن من رجع حكمهم بيده
والله اعلم وكذلك عبيد هؤلاء *
وازواجهم وازواج عبيدهم وطنهم
وطن من رجع امر ساداتهم وازواجهم
بيده وهو وطن لساداتهم والله
اعلم وان لم يتخذ الرجل الوطن لنفسه
فان عبيده وبناته وازواجه يصلون
الاقامة والتقصير حتى يؤخذوا
قال بعضهم ان ابا ان ياخذوطنا
لنفسه فان عبيده وازواجه وبناته
ياخذون لانفسهم ووطنهم يتبعون فيه
والله اعلم ويوطن اهل السفن سفنهم
واهل الشرات سيوفهم واهل
المود عمودهم والسياحون عصيهم
ويرجع هؤلاء كلهم الى القرار ولا يرجع
اليهم اهل القرار لما روي انه قال

قوله فان عبيده الخ في الديوان خلا
ونصفه بعد ان ذكر انهم يصلون
الاقامة والتقصير وقيل ان الازواج
والبنات يتخذون لانفسهم اوطانا
واما العبد فلا يجوز له ذلك ولا يخالف
سيده على كل حال قوله ويوطن اهل
السفن الخ قلت كنت ترددت في
المراد باهل السفينة ثم رايت في كتاب
نسب الى ابي داود سليمان رحمه الله
بخط بن ثابت ما نصه قلت فهل
يوطن الرجل السفينة قال ان كان
هو داهم على سفر البحر فلا تزال عادة
كذلك فلا بأس ان يوطنها او كان
عادة اباؤه على ذلك فان ارس مركبه
صلى الاقامة حتى يرفعها من ذلك
المرس وسار عنه فرسخين فيقتصر
صلاته اه قوله واهل الشرات
سيوفهم في الديوان واما عبيد الشرات
فالله اعلم ويمكن ان يقال يوطنون
لانفسهم موضع ما يتمون فيه قيا
على ما اذا لم يتخذ لنفسه وطنا
قوله ويرجع هؤلاء كلهم الخ يؤخذ
منه ان هؤلاء ليس لهم وطن في

القرار وأما لو كان لهم وطن في القرار
وخرجوا على أن يرجعوا إليه فهم مسافرون
كغيرهم قوله وهو أن ينزع الرجل الخ
ظاهر هذه العبارة فإن لم تكن صريحة
أن الممنوع إنما هو نزع الوطن من القرار
ورده إلى البادية وأما إذا بقي وطنه
وخرج إلى البادية فإنه يكون مسافرا
وعليه فالممتنع بالنسبة إلى المرأة
المذكورة بعد إنما هو إذا لم تشرط
عليه اتخاذ الوطن وأما إذا اشترطت
عليه فليس بممتنع لكن بقي النظر هل
تصلي في البادية تماما ما تبعا لزوجها
أو قصر أو تستثنى هذه الصورة -
وكلام الديوان في مسألة المرأة -
التي خرجت من منزلها إلى منزل زوجها
على أن لا ترجع إلى منزلها إنما تصلي
صلاة زوجها وأما أن خرجت على
أن ترجع إلى منزلها فلتصل صلاتها
الأولى يدل على الثاني حرره قوله

عليه السلام ثلاثة من الكيائس
خروجك من امتك وقتالك أهل
صفقتك وتبديلك سنتك والذي
يذهب إليه العلماء أن خروجك
من امتك اتخاذك دار الشرك
وطنا ونهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ذلك لما يجري عليك
من الأحكام والسبي والغنيمة والرق
وتغيير النسل والأكرام على مفارقة
دينك وأما قتالك أهل صفقتك -
فهو أن يكون الرجل في عسكر المسلمين
حتى إذا قاتلهم العدو فيضعف
المسلمون ويرجع إلى العدو وأما
تبديلك سنتك فهو التقرب بعد
الهجرة وهو أن ينزع الرجل وطنه
من القرار ويرده إلى البادية *
والله أعلم ما خلا الشرات فانهم
يرجعون من القرار إلى سيوفهم
ولا يرجعون من سيوفهم إلى -
القرار إلا أن خرجوا على ذلك وإن

تزوجت امرأة من أهل القرار رجلا من أهل البادية فهي هالكة لأجل
أنها تشبه في صلاته ولا يجوز لها ذلك لما ذكرناه عن النبي عليه السلام
أن تبديلك سنتك من الكيائس وإنما تكون هالكة لأن امرأ النكاح

اليها وكذلك الطفلة ان بلغت واجازت النكاح وهي تحت الدوى والام
ان اعتقت ولم تخت لنفسها وهي تحت عبد على هذا الحال واما العبدان
اشتراه رجل من اهل البادية فصلاته صلاة سيده وليس عليه هالك
لان امر البيع ليس بيده وان حصلت المرأة وتزوجت رجل من اهل البادية فانها
تطلبه ان يتخذ لها وطنا في القرار فان باقتضى الإقامة والتقصير جميعا

ان لم يتخذ لها وطنا والله اعلم ومن
العلماء من يقول وطن الرجل والمرأة
وطن ابائهما احياء كانوا وامواتا
ما لم يتخذوا لانفسهم او طنا ويحشد
للرأة معنى يزول بها وطنها عن وطن ابائها
وكذلك العبد اذا اعتقوا فرم على
اوطان ساداتهم ما لم يتخذوا به
لانفسهم او طنا وكذلك النساء
ذوات الازواج هن على اوطانهم ان
ماتوا او طلقوهن ما لم يتخذن به
لانفسهن او طنا وقالوا ايضا وطن
الرجل منزله او منزل ابيه ولو انه

قولهم لانها لا يجوز لها الخلف ونسب
مرتبة فاذا جلبها الى البادية فصلت الإقامة
مراعات لزوجها وتصلى التقصير
لانها لا يجوز لها ان ترجع من القرار
الى البادية وانظر ما اذا اتخذوا وطنا
في القرار هل يتفسخ وطنه في السادة
والظاهر نعم حرره بنقل صحيح
وكذلك العبد ان لم يلد معطوقا على
مقول قول بعض العلماء اذا هذا
لا خلاف فيه كما يدل عليه كلام
الديوان والله اعلم

لم يتخذ وطنا وكذلك اهل العمود وغيرهم من ذكرناه على هذا الحال
والمرأة اذا لم يجلبها زوجها وكانت تحت ابها فصلاتها صلاة ابيها ما لم
يجلبها زوجها او يقول له ابوها جلب زوجتك فحينئذ يكون وطنها وطن
زوجها وان لم يجلبها لانه حين قال له ابوها اجلبها وجب عليه ان يجلبها
وصار وطنها وطن زوجها وينبغي للرجل ان يبين وطنه لامرأته وعبيده
وبناته التي كن تحته ويبين لهم اميال وطنه والله اعلم فصل

والمرأة اذا لم يجلبها زوجها وكانت تحت ابها فصلاتها صلاة ابيها ما لم يجلبها زوجها او يقول له ابوها اجلب زوجتك فحينئذ يكون وطنها وطن زوجها وان لم يجلبها لانه حين قال له ابوها اجلبها وجب عليه ان يجلبها وصار وطنها وطن زوجها وينبغي للرجل ان يبين وطنه لامرأته وعبيده وبنااته التي كن تحته ويبين لهم اميال وطنه والله اعلم فصل

واذا اراد الرجل ان يتخذ لنفسه وطناً فانه ينبغي له ان يوطن البلد التي
لا يخرج منه الا لجمع والنحو والعدو ووجه من وجوه الاضرار كلها
ويقصد الى موضع طاهر تنكح الصلاة عليه وينبغي ان يكون في دار
ما يصلي فيه الى ما هو اكثر لانه من شروط الصلاة الا ان يوطن الدنيا
كلها فانه لا يجوز له لانه كمن لا وطن له ويجعل الرجل وطنه في موضع *
يتزله في كل وقت ان قدم من سفره ولا يستغني عنه مثل داره في بيته
او مصلاه الذي يذهب اليه في كل يوم ولا يجعله على السقوف والحدود والوطن
التي لا يصلي عليها مثل المنزل والجزيرة وما اشبه ذلك من جميع الاماكن
تجوز الصلاة عليه لانه من شروط الصلاة ويوطن الرجل اربع موطن
في حوزة واحدة لانه يجوز ان يتخذ اربع زوجات كما زوجت في وطن
ولكن لا يجعل كل وطن في اميال الاخر لان اميال كل وطن حكمها كحكم
الوطن فيكون كوطن واحد والله اعلم وان وطن اكثر من اربعة موطن
بمرة فلا يجوز فان تابعت فقد صحت له الاربعة الاولى ولا يتخذ
المرأة لنفسها الاوطن واحد بخلاف الزوج الذي يجوز له اربع زوجات

والله اعلم وامامني تلزم الإقامة
فمن يجوز له التقصير من ذكرنا اذ
قعد في موضع فان ذلك يتعلق الى
باب يطلق عليه . . . الاقامة من
قوله عليه السلام على المقيم
سبع عشرة ركعة وعلى المسافر احدى
عشر ركعة فالمسافر من اهل القرار
لا ينطلق عليه اسم الإقامة حتى ينوبها
بالاطلاق والدليل ما روي انه كان

قولس الا ان وطن الدنيا كلها الخ
واما ان وطن الحوزة كلها واكثر
من الحوزة فذلك هو الذي
وامامني تلزم الإقامة . . .
يشعر بان اتخاذ الوطن ليس هو
نية الإقامة والظاهر انه كذلك
اذا اتخذ الوطن المقصد الى محل
يوطنه اي يصلي فيه الإقامة

صلى الله عليه وسلم اذا سافر قصر
حتى يرجع وكان علماءنا رحمهم الله
يقولون مادام المسافر على نية السفر
في قصر واذنوى الإقامة لزومه التمس
والدليل ما روى انه صلى الله
عليه وسلم من طريق بن عباس
رضي الله عنه اقام بمكة عام
الفتح خمسة عشر يوما وهو يقصر
الصلاة وهو لا ينوي الإقامة
قال الربيع رحمه الله هذه حجة
لمن لا يرى الإقامة على المسافر
اذا كان ينوي إقامة اربعة ايام
في موضعه الذي نزل فيه وروى
عن الامام ابي الفتح بن عبد الوهاب
رضي الله عنه عن ابي ثور ان النبي
عليه السلام اقام بتوك عشرين
ليلا بقتة بالصلاة قال الامام
بأنبي عن الحسن البصري قال مضت
المدة ان يقصر المسافرون وان
اقاموا عشر سنين ما لم يتجددوها

ويبدل له قول الديوان ولا يدخل الرجل
وطه اذا كان في دار غيره او بيت غيره
الا اذا كان في موضع لا يحتاج الى
الاذن كبيوت غير مسكونة واما
من يتخلى وصف الإقامة ففيه *
خلاف مذهب ابي حنيفة الى ان
اقل ذلك خمسة عشر يوما وذهب
مالك والشافعي الى ان اقل ذلك *
اربعة ايام صحاح وذهب صاحبنا
رحمهم الله الى انه لا يكون مقاما حتى
ينوي الإقامة على الاطلاق اي
من غير تعرض لمدة معينة والله اعلم
وسياتي التصريح في كلامه رحمه الله
بالفرق بينهما فرج اختلف الناس
في المدة اذ انوى الانسان الإقامة
فيها وجب عليه التمام فعند مالك
والشافعي اذ انوى الإقامة اربعة ايام
صحاح وجب عليه الاتمام حتى يقطع
فيه أسفر مطلقا واما لو اقام ببلد
بنيته ان يرحل اذا حصلت حاجة *

يتوقفها كل يوم فعندنا وعند ابي حنيفة ومالك وفي بعض اقوال الشافعي
يقصر ولو طالت المدة والمشهور عند الشافعي يقصر ثمانية عشر يوما
قوله قال الربيع رحمه الله هذه حجة الخلق لا حجة فيه لقوله وهو لا ينوي

الاقامة حرره قوله فان بنا منهم
بيت الخ اختلفوا في بيان البيوت
قال بعضهم اذا رفع العرش اتم
الصلاة ومنهم من يقول حتى يدور
المحصير الفوقاني ومنهم من يقول
يقصر حتى يدخل بيته الخ قوله
مقدار ستة اميال وكذلك اهل العمود
اذا هده وابيهم وسياتي في
المصنف رحمه الله وكذا الباقي
كما يظهر بالناسل قوله وكذلك
الخ انظر هل يجري في هذه الصور
ما جرى في اصحاب السفن من التمام
الى مجاوزة ستة اميال او لا يجري
وعليه فالفرق وقوة كلام الديوان
يقتضي الفرق وما اقتضاء كلام
الديوان صحيح وسيصرح المصنف
ببعض تلك الصور وانما ترددت
قبل الوصول اليه والتأمل قوله
فانهم يوطنون سيوفهم ويقصرون
ويفطرون في منازلهم الخ لغز
انسان خرج من منزله فوجب عليه
الفطر الى ان يخرج من اميال منزله
فتجب الاقامة فيجب يانه الشاري

وطنا وروى عن عبد الله بن عمر قام
باديجان سبعة عشر شهرا يصلي
قصر والله اعلم واما اهل العمود
فان من بنا منهم بيتا انطلق عليه
اسم مقيم ووجب عليه الاقامة
دخل بيته او لم يدخلها وكذلك
اصحاب السفن اذا رست امراكهم
صلوا الاقامة حتى يسيروا من
ذلك الموضع مقدار ستة اميال
فيقصروا وكذلك الذين يسبحون
في البلدان وليس لهم قرار ولا
بيوت فانهم اذا نزلوا برحلهم
صلوا الاقامة وكذلك الرعات
اذا لم تكن لهم الاوطان الا عصيم
فانهم اذا وضعوا متاعهم على
التزول للبيت وللقيل فليتموا
صلاتهم وكذلك الشرات اذا
وطنوا انفسهم على الشراء في
سبيل الله فانهم يوطنون سيوفهم
ويقصرون في منازلهم ويتمون
الصلاة اذا خرجوا من اميال منازلهم
وهذا اذا خرجوا على ان لا يرجعوا
لمنازلهم واما ان خرجوا على ان

يرجعوا فهم مسافرون حتى يرجعوا
الى منازلهم والله اعلم ومن كان
من اهل البادية واستودع بيته
او حرقه النار او ذهب به السيل
فانه يصلى الإقامة حتى يخرج من
الاميال كما يصليها من نزع وطنه
من موضع واذا قصر الصلاة -
ورجع بعد ذلك في امياله فانه
يقصر ما لم يستأنف بيتا اخر واذا
دخل البيت ملكه بوجه من الوجوه
فانه يجد له النوى ويتخذ له وطنا
وقال بعضهم هو وطنه ولا يحتاج
الى تحديد النوى وكذلك ان استعلا
بيتا او اكراه على هذا المعنى واما ان
احرق بعضه وبقي بعضه او حمل
السيل بعضا منه فما بقي منه فهو وطنه
وكذلك ان فرق خصه وجعل منه اثنين
او ثلاثة او اربعة ولا يحاوزه كما ذكرنا
اولا فانه يصلى الإقامة اذا بناكل
واحد منها ويجوز ان يتخذ رجل واحد
او اثنين او اكثر وطنا واحدا وكذلك
اهل العمود اذا اشتركوا بيتا واحدا على
هذا الحال والله اعلم وبالله التوفيق

اذا خرج على نية عدم الرجوع *
قوله وكذلك اذا استعار بيتا
او اكراه الخ واما من اكرى بيته
لغيره او اعاده او غصب منه
او رهنه فمنهم من يقول زال
منها وطنه ومنهم من يقول
لا يزول حتى ينزعه واما الغاصب
فلا يجزيه للتوطين ديوان
باب — في كيفية اتخاذ الوطن
قوله ومن اتخذ لنفسه وطنا
في بلد الخ لعل صورة هذه
المسئلة ان الشخص كان مسافرا
فلما تجاوز اياما ووطنه الاول
اتخذ لنفسه وطنا في بلدة قد
استقبلها وبينه وبين وطنه
الذي اتخذ في تلك السيلة
التي استقبلها اقل من ستة اميال
فانه يقصر لانه مسافر دخل
اميال وطنه قوله ولم *
يكن بينه وبين وطنه اى
الذي اتخذ لنفسه قوله
وطنه ذلك اى الذى اتخذ
في البلدة قبل الوصول اليها

باب في كيفية اتخاذ الوطن واتخاذ الوطن يكون بالنوى ويكون
 باللفظ ونزعه لا يكون الا بالنوى واللفظ جميعا والفرق بين اخذ الوطن
 ونزعه عندي والله اعلم ان نية اخذ الوطن انما هي نية فعل ونية نزعه
 نية ترك ونية ترك اضعف من نية فعل لان الترك عند بعضهم ليس
 بفعل ولذلك كانوا يعضدونها بالقول حتى تقاوم نية اخذ الوطن
 التي هي نية فعل وقيل انه يتزعه بالنوى كما كان يأخذه بالنوى والله اعلم
 ومن اتخذ لنفسه وطنا في بلد ليس له فيها وطن ولم يكن بينه وبين
 وطنه ستة اميال فانه يصلي التقصير ما لم يدخل وطنه ذلك واصله
 مسافر دخل اميال وطنه فانه يصلي التقصير ما لم يدخل وطنه *
 واما الطفل اذا بلغ واتخذ لنفسه وطنا ولم يكن بينه وبين وطنه
 ستة اميال فانه يصلي الاقامة دخل وطنه او لم يدخل لانه لم يقصر
 خارجا من الاميال وكذلك من خرج من اميال وطنه ودخل في اميال
 وطنه فحضرته الصلاة ولم يقصر فيما بينهما انه يصلي الاقامة
 وكذلك العبد اذا خرج من اميال سيده الاول ولم يقصر ودخل في
 اميال وطن سيده الاخر على هذا الحال وكذلك المرأة اذا خرجت
 من اميال ابيها ودخلت في اميال زوجها ولم تقصر على هذا الحال
 واما ان قصر هؤلاء كلهم فيما بين الاميال فانهم يقصرون حتى
 يدخلوا او طائفتهم الاخرين والله اعلم ولا ينزع الرجل وطنه حتى يتخذ
 لنفسه وطنا اخر الا ان كان له اوطانا متفرقة فاذا نزع وطنه فانه
 يصلي صلاة المقيم في الموضع الذي نزع منه وطنه ما لم يقصر منه
 خارجا من الاميال وقول اخر ما لم يخرج من الاميال والعلة في هذا
 يجوز ان تكون عندي والله اعلم انه لما كانت نية اخذ الوطن *
 لا توجب التمام بمفردها حتى يكون معها المقام كانت ايضا نية نزعه

لا توجب القصر حتى يكون معها ما يوجب القصر وهو مجاوزة الفريخين
وقصر الصلاة كما ذكرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم حين صلى بهم *
بذي الحليفة فقال اردت ان اعلمكم حد السفر واما من اقتصر على
خروج الاميال فقط فلهذه ذهب الى انه لما كانت نية اخذ الوطن
والمقام بغير صلاة يوجب ان التقصير والله اعلم وقول اخر انه اذا
نزع وطنه يقصر الصلاة ولو لم يجاوز الفريخين وكذلك العبد
اذا باعه سيده او اخرجته من ملكه بمعنى من المعاني على هذا المعنى
وكذلك المرأة اذا رجعت الى وطن زوجها على هذا الحال والله
اعلم اذا العلة واحدة لان ذلك كله مثل نزع الوطن واما الاطفال
من العبيد والنساء اذا بلغوا

قولس اذا بلغوا في ملك من انتقل
انخ اي وكان المشتري مسافرا وكذا
الزوج كما يظهر بالتأمل قلت لاحاجة
الى هذا القيد بل ولو لم يكن مسافرا
لكن البلدة التي فيها الاطفال ليست
وطناله وبينه وبين وطنه ستة
اميال فصاعدا وهو قاطن في بلدة
فانهم يقصرون لانهم لما بلغوا *
صاروا تابعين لساكنهم في الوطن
وليس لهم قبل ذلك وطن لا بالاستقلال
ولا بالتبعيه فلم يشبهوا من نزع *
وطنه ولم يدخل كما اشار الى ذلك
المؤلف رحمه الله وكذا البنات

في ملك من انتقل اليه ملكهم
فانهم يصلون التقصير ولو كانوا
في اميال صاحبهم الاول لانهم
لا وطن لهم قبل ان يبلغوا اذ الوطن
على من وجبت عليه الصلاة فلما
بلغوا اوجب عليهم ان يتبعوا من
رجع امرهم اليه والله اعلم والعبد
المشترك صلواته صلاة ساداته
فاذا كان في اميال وطن احدهم
صلى الاقامة فان خرج من اميال
او طائمه قصر صلواته ولعل هؤلاء
ذهبوا مذهب الرجوع الى الاصل
عند التعارض والله اعلم

التمام كان ايضا مجاوزة الفريخين مع النية بغير صلاة فوجب ان

اذا بلغن واجزن النكاح والله اعلم
 وكذلك اذا طلب الزوج الطفلة
 في اميال ابها فحوزت النكاح -
 واما اذا لم تجوزه فصلاها صلا
 ابها ولو اخرجها من اميال ابها
 فرجعت وبلغت في اميال ابها
 اورد يوان قولك او خرج
 حرا زاد في الديوان ولكن الحر
 يستأنف لنفسه وطنا واما ان
 قصد بنواه الوطن الذي هو في يده
 فوطنه فلا يعيد صلاته قولك
 ولم يكن في اصله عبودية انها قيد
 بذلك احتراز عن من كان مرفوقا
 فعتق فبيع ثم جلبه البائع الى محله
 ثم باعه لشخص من بلده الاولى
 اولسيده فصلى الاقامة فلا اعادة
 عليه لان العبد اذا عتق فوطنه -
 وطن سيده ما لم يستأنف وطنا
 لنفسه وكذا يقال في الحر اذا
 وافق وطن ابه والله اعلم قولك
 وكذلك المرأة الخ قال في الديوان
 الا ان كانت تولت امر وطنها بنفسها
 فقصدت الى وطن الرجل الذي هو

وقال بعضهم حيث كان في دولة *
 صلى صلاته سواء في هذا اشترك
 فيه الرجال والنساء واشترك فيه
 الحضري والبدوي والطفل والبالغ
 والمجنون والله اعلم ومن اشترى
 عبدا فصلى صلاته زمانا ثم خرج
 في بيعه انقسخ فانه يعيد جميع -
 جميع ما صلى عند المشتري فيما خلف
 صلاة البائع وكذلك ان استحق او خرج
 حرا ولم يكن في اصله عبودية *
 على هذا الحال وكذلك المرأة -
 اذا خرج في نكاحها انقسخ -
 على هذا الحال والله اعلم *
 باب في القران في الصلاة
 ويجوز قران الصلاة لمعان معلومة
 احدهما السفر لصلوة التخفيف
 وقد كان علما ونا رحمهم الله *
 يقولون اجمع في السفر احياء السنة
 فمن جمع الصلاة ويريد بذلك احياء
 السنة فله فضله ومن جمع الصلاة
 بعجز او راحة فالمفرد افضل والدليل
 على جواز اجمع في السفر ما روى
 عن معاذ بن جبل قال خرجنا مع

في يده بالنوى فاتخذته وطناً فانها
لا تعيد الصلاة على هذا الحال
قوله تولى اي بان اشترطته في
عقد نكاحها والله اعلم
باب في القرآن في الصلاة

رسول الله صلى الله عليه وسلم
عام تبوك فكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يجمع بين
الظهر والعصر والمغرب والعشاء
قال معاذ فاخر الصلاة يوماً
ثم خرج فصلى الظهر والعصر

جميعاً ثم دخل فخرج فصلى المغرب والعشاء جميعاً والثاني السحاب
اذا غطت السماء وحال الغمام دون المواضع التي يصل فيها الى
معرفة اوقات الصلاة قياساً على السفر لان عملة الجمع في السفر
التخفيف من المشقة التي تلحق المسافر وهي موجودة فيمن تخففت
عليه اوقات الصلاة وكلف الاجتهاد في معرفتها وكذلك
المريض اذا ثقل عليه المرض على هذا الحال اذا المريض اعذر
من المسافر وكذلك من له عذر بين يخاف منه النفوس
في الانفس والاموال واشياء ذلك لان الخوف له تأثير
في التخفيف قال الله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من
الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا وكان الجمع بين الصلاتين
جائزاً تخفيفاً مثل القصر والله اعلم وسواء في هذا الرجل الواحد
والجماعة والجمع الذي ذكرنا انما هو بين الظهر والعصر وبين المغرب
والعشاء لا شير واذا اراد ان يجمع بين الصلاتين احراً الاولى
وعجل الاخرة كما في حديث معاذ بن جبل وان جمع في اول وقت الاولى
او في اخر وقت الاخرة فلا بأس به لان النبي صلى الله عليه وسلم
جمع بين الظهر والعصر في عرفة في وقت الظهر وجمع المغرب والعشاء
بالزلفة في وقت العشاء ويجوز الجمع من وقت الروال الى ان يغيب

من الشمس قرن ومذتغيب الشمس الى ثلث الليل او نصف الليل *
للصلايتين جميعا بعد ان ينوي الجمع والله اعلم وان احرم الرجل
على القرآن فانه يفرق ان شاء ولا

يفرق من احرم على الافراد ولا يطل
القرآن غير الكلام في جميع عمل
الجوارح فان تكلم انتقض قرانه
لان الكلام عندهم اشد من
غيره في الصلاة لقوله عليه
السلام صلاتنا هذه لا يصلح
فيها شئ من كلام الادميين
ورخص بعضهم في الكلام في
اليسير الذي لا يستغنى عنه وان
اشتغل في شئ غير صلاة مقدار
ما يتم فيه صلاته انتقض قرانه
والله اعلم والدليل على هذا ما رو
عن اسامة بن زيد حين ذكر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم دفع *
من عرفة قال فلما جاء المزدلفة
نزل فتوضأ فاسبغ الوضوء ثم
اقامت الصلاة فصلى المغرب ثم اناخ
كل انسان بهيمة في منزله ثم اقيمت العشاء
فصلاها ولم يصل بينهما شيئا قال

قوله وان احرم الرجل على القرآن
الخ فزع في كتاب ابى عبد الله محمد بن
جعفر وعن ابى عبد الله قال لو ان
رجلا مسافرا كان نيته ان يفرد
الصلاة فتوانى حتى زال وقتها
ودخل وقت الاخرة ثم اراد ان يجمع
فله ذلك والمسافر اذا اراد ان
يدخل بلده ان يجمع الصلايتين من
قبل ذلك في وقت الاولى منهما وقد
اكتفى بذلك الاولى والاخرة
وقد فعل ذلك موسى بن علي
رحمه الله تعالى قلت ان لم ينو
الجمع كان عاصيا في تأخيرها والله
اعلم قوله في جميع عمل الجوارح
اى كان يعمل شيئا بيديه او رجليه
بخلاف ما لو اكل او شرب فانه
ينتقض اقرانه كما نص عليه في الديوان
والله اعلم

الربيع قال ابو عبيدة رحمه الله يسحب بعد المغرب ركعتان خفيفتان

والله اعلم وان اخر الرجل صلاته الى اخر الوقت فانه لا يفرق الا ان احرم
على الافراد فانه حيث يقطع بينهما بشئ ولو بكلام يتكلم به او ما اشبه
ذلك مما يفصل بينهما والله اعلم

(باب في صلاة الخوف)

والاصل فيها قوله تعالى واذا كنت
فيهم فاقتلهم الصلاة فلتقسم
طائفة منهم معك وليأخذوا
اسلحتهم الى اخر الآية وما روى
ابو عبيدة عن جابر بن زيد رضى
الله عنهما قال حدثني جملة من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم
انهم صلوا معه صلاة الخوف يوم
ذات الرقاع فقالت طائفة منهم
صفة طائفة خلف النبي عليه السلام
وطائفة واجهته العدو فصلى
بالذين وقعوا خلفه ركعة ثم ثبت
قائما واتموا الركعة الثانية لانقسم
فانصرفوا وواجهوا العدو —
وجاءت طائفة اخر فصلى بهم
ركعة ثم ثبت جالسا واتموا الركعة
الثانية لانقسم ثم سلم بهم
اجمعين وقالت طائفة اخر منهم
صلى بالطائفة الاولى

(باب في صلاة الخوف)

قولى في صلاة الخوف اى باب
في ذكر صلاة الفرض في الخوف
وصفتها وما يتعلق بها ولم يذكر
المصنف رحمه الله تعالى حكمها
وعبر عنه في الديوان بالجواز لكن
انظر هل مراده به استواء الطرفين
فلو صلى تماما صححت صلاته
او المراد به ما قابل الامتناع فيصدق
بالواجب فلو صلاها تماما بطلت
حرره والصواب الاول كما يظهر بالتأمل
قولهم صفة طائفة الخ فظاهره سواء
كان العدو في وجاه القبلة بان يكون
على شماله او يمينه او خلفه او كان
في وجاه القبلة خلافا لما جاز حيث قال
اذا كان في جهته لا يقسم وانظر
هل يتعين قد صرح بنصفين سواء
كان مقابله اقل من النصف او لا
يتعين حرره وكتب ايضا على هذه القول
ما نصه صفة طائفة الخ اخلف العلماء

هل يصلي بأقل من ثلاثة وان تحرس
 أقل منها قال بعضهم بجواز ذلك
 ثلاثة يصلي اثنان ويجرس الثالث
 والقائل بالاول بنص القرآن على
 الطائفتين وأقل الطائفة ثلاثة *
 وإجاب القائل بالمنع بأنه خارج *
 يخرج الغالب فلا مفهوم له قوله
 وهو قول ابن عباس الخ وحكي أيضا
 عن طاوس وعطاء والحسن ومجاهد
 وجابر وجماعة قوله فتصلي
 ركعة أخرى فرادى الخ وانظر
 ما إذا صلى بعضهم أفذاذا وبعضهم
 بإمام أو صلوا كلها أفذاذا -
 أو صلوا بها ما ميسر بان ينتظر
 احدا الإمامين مع طائفة صلاة
 الإمام الأول مع طائفة حرر
 جميع ذلك وظاهر عدم الجواز
 في هذه الفروع وانظر ما إذا -
 امنوا في صلواتهم هل يقطعونها
 او يتمونها صلاة امن او يشقونها
 ثم يسلمون ثم يعيدونها صلاة
 امن وكذا اذا امنوا بعد ما صلوا
 وكان الوقت باق هل يعيدونها *

ركعة فانصرفت وواجهت العدو
 وجاءت الطائفة الاخرى فصل
 بهم ركعة ثانية فسلم فسلموا جميعا
 من غير ان يثبت لكل طائفة منهم
 حتى يتم مثل ما قال اصحاب القول
 الاول قال الربيع قال ابو عبيدة على
 هذا القول العمل عندنا وهو قول
 ابن عباس وابن مسعود وغيرهما
 من الصحابة وهذا القول ايضا
 موافق لما عليه الاصول اعني
 لا ينتظر الامام الطائفتين حتى
 يفرغا من صلاتهما لان الامام
 منوع لا تابع وقد روى عن
 بعضهم انه يحرم الامام ويحرمون
 معه فيصلي الامام بالطائفة
 الاولى منهم ركعة ثم يأخذون
 اسلحتهم ويقابلون العدو كما
 ذكرنا ثم ترجع الطائفة الاخرى
 فيصلون الركعة الثانية مع الامام
 ثم يأخذون اسلحتهم ويقابلون -
 عدوهم ثم ترجع الطائفة الاولى
 فتصلي ركعة اخر افرادا فاذا
 فرغوا منها رجعوا الى عدوهم

والظاهر في الثانية عدم الاعادة
ان فعلوها بوجه جائز قال في
شرح قصيدة ابي نصر رحمه الله
فمن صلى بالتكبير وهو خائف
على دمه فلا يدل عليه بعد ذلك
فان قدرا ان يصلي في وقت الصلاة
وامن ذلك الخوف قال ابوالحسن
فاحب ان يبذل الصلاة ولا
يدل عليه بعد الوقت

فيقالونه ثم ترجع طائفة اخرى
فتصلي ركعة اخرى فيرقبهم الامام
كلهم حتى تصلي طائفة منهم ركعة
على حدة ثم يسلم الامام فيسلمون
جميعا والصحيح انها ركعتان للامام
ولكل طائفة ركعة وليس على الذين *
هم في وجه العدو وتحيات ولا تشهد
ولكن اذا سلم الامام سلم الجميع
منهم وهي في المغرب وغيرها
والحضر والسفر سواء وعلى قول

من قال تصلي كل طائفة ركعتين اذا ارادوا ان يصلوا صلاة المغرب *
مع امامهم فانه تقف طائفة منهم خلف الامام فيصلون بهم ركعة *
واصحابهم قابلوا العدو ثم يرجع الآخرون فيصلون بهم ركعة اخرى *
ثم يفعدون على التشهد واذا قام من التشهد فلتأت الطائفة الاولى
فلتصل مع الامام الركعة الاخيرة مع التحيات ثم يسلم الامام فستدرك
كل طائفة ما فاتها واذا استدعوا الخوف ولم يمكنهم هذا فليصلوا كما
امكنهم كما قال الله تعالى فان خفتهم فرجالا او ركباناً وحيث ما توجهت
به راحتك والخائف على دمه وماله يجوز له ان يقصر من صلاته على
قدر ما وجد ويقصر من وظائفها ما لم يمكنه ان يأتي به ويقصر من
نفس صلاته ما لم يمكنه منها من الركوع والسجود الى التومي قائماً ومن
القيام الى التومي قائداً او ركبا على دابته متوجها الى سبيله ويقصرها
ايضا من القعود الى الاضطجاع بالتومي ويقصرها من التومي الى الجواز
عليها بلسانه ويقصرها من الجواز الى التكبير ويسلم في هذا كله وكذلك

يجوز له ان يقصر من صلاة على ما ذكرنا عند دفع المضار كلها عن نفسه او عن غيره حيا كان او ميتا اذا خاف من فساد او تلفه من جميع ما يخاف منه تلف نفسه او ماله او تلف غيره في نفسه وماله في جميع ما يعصى فيه ربه اذا تركه ولم يدفع عنه الضر او ما يلزمه غرمه اذا تلف من جميع الاموال والانفس والله اعلم (باب في سجود السهو في الصلاة) وسجدتا السهو في الصلاة

سنة سنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما من تمام الصلاة وهما سجدتان يعظم فيهما كتحظيم الصلاة لانه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لكل سهو وسجدتان بعد التسليم ولم يذكر فيهما ولا غيره وقال بعض يستغفر فيهما واذا رفع راسه صلى على النبي عليه السلام يقول صلى الله على نبينا محمد وآله وسلم فهو لا يذهبوا الي انهما استغفار من سهو في الصلاة والله اعلم وهما يجبان على كل من وجبت عليه الصلاة ويجبان على الامم والاممور فاذا وهم الاحامر *

(باب في سجود السهو في الصلاة)
قول السهو الخ وفي النهاية لابن الاثير السهو في الشئ تركه من غير علم والسهو عنه تركه مع العلم انتهى قال بعض وهذا الفرق دقيق به يظهر السهو في الصلاة الواقع للنبي صلى الله عليه وسلم والسهو عن الصلاة الذي رواه الله تعالى فاعلمه انتهى قوله لانه روى الخ هذا استدلال على قوله وسجدتا السهو سنة سنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم واما التحظيم والسلام فثبتا بالقياس في رواية احمد وابي داود وابن ماجه من قومنا عن ثوبان لكل سهو وسجدتان بعد ما يسلم قولهما ويجبان الخ انظر هذا مع قوله فيما تقدم انهما

في سجدة ثلاث تحطيات فيما سجد في الصلاة ثم يسلم كما يسلم من الصلاة مع

سجدهما وحده الا ان وهم -
 المأموم معه يسجد هما معه -
 وان وهم المأموم دون الامام
 يسجد هما ايضا وحده لان
 الوهم انما يجب على من وهم
 وقال بعض بان الامام يرفع
 السهو عن المأموم لانه ضامن
 لما نقص من صلاته لقوله
 عليه السلام الامام ضامن
 والقول الاول اصح عندي
 والله اعلم ولا يسجد هما في
 الوقت الذي لا يصلي فيه لانهما
 من تمام الصلاة وكل ما ينقص
 الصلاة ينقص الوهم وكل
 ما يبني به في الصلاة يبني به في

سنتان ومع قوله في الديوان
 وان تركه اي سجود السهو اصل
 فلا يفسد ذلك صلاة ولكن
 لا يستحب ذلك لانه من تمام
 الصلاة فكانه رحمه الله اراد
 بالواجب ما طلب فعله ولو على
 سبيل الاستحباب وبالحكمة ان
 في العبارة صعوبة حرره او يقال
 اشار في الموضعين الى القولين
 لكن الصواب ان يقال اراد
 بقوله سنة اي واجبة بدليل
 التعليل وبدليل قوله وهما يجبان
 الخ وكلام الديوان ماش على
 القول الاخر والله اعلم

الوهم واما موضعهما في الصلاة فانه بعد التسليم والدليل
 ما روى عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم يسجد هما بعد التسليم
 وما روى من طريق ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم من اثنتين
 فقبل له اقصر الصلاة امر نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك
 لم يقع فقال له ذواليد بن بل ذلك قد وقع فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 احقا ما يقول ذواليد بن فقالوا نعم فقام فاتم ما بقي من الصلاة
 فسجد سجدتين بعد الصلاة وقال بعض موضعهما قبل السلام
 لانهما من تمام الصلاة وقد روى انه عليه السلام يسجد هما

قبل التسليم والقول الاول اصح عندي والله اعلم وقال بعض كل وهم
 وجب عليه بالنقصان من صلاته فانه يفعله قبل التسليم لانه بدله
 ما نقص من صلاته وهو من تمامها فاحر ان يكون قبل التسليم عندهم
 وكل وهم وجب عليه من الزيادة فانه يفعله بعد التسليم لانه استغنى
 مما سبى في صلاته وهذا ان القولان عندي ذهب بهما مذهب
 الجمع بين الاحاديث المتقدمة *

والله اعلم وان قرنا الرجل الصلاتين
 فوهم في الصلاة الاولى فان بعضهم
 قال يسجدان بعد ما يسلم من صلاة
 تلك والدليل على هذا ما روي انه *
 قال عليه السلام لكل سهو وسجدتان
 بعد التسليم فعمرو لم يخص وقاله
 بعض لا يسجدان حتى يفرغا منهما
 جميعا فهو لا ذهبوا الى انهما بمنزلة
 صلاة واحدة اذا اجتمعا
 والله اعلم وان وجب عليه الوهم

قولك وهذا ان القولان يتامل
 هذا فان الجمع لا يظهر الا على
 القول الاخير ^{كأنه قولك} وان قرن هو
 من باب ضرب ونصر كما نص عليه
 في مختصر الصحاح قولك في
 الصلاة الاولى اى ولم يوهم
 بينهما قولك حتى عند اخرها
 فيه ان عند من الظروف الغير
 المتصرفه

في الصلاة الاولى والثانية فانه يسجد لوهم الصلاة الاولى ثم يسجد
 لوهم الصلاة الثانية بعد ذلك وكذلك ان وجب عليه الوهم من
 صلوات كثيرة فانه يسجدان الاولى فالاولى حتى عند اخرها فان
 لم يفعل هذا ولم يرتب فلا بأس والله اعلم وان سلم ولم يسجدان
 ساهيا ثم بعد ذلك ذكر فانه يركع ركعتين ثم يسجدان وان سجدا
 ولم يركع قبلهما فلا بأس والله اعلم واما ما يجب فيه الوهم في الصلاة
 فانه يجب في كل سهو في صلاة لا في زيادة ولا في نقصان لعموم

قوله عليه السلام لكل سهو سجدتان بعد التسليم اعني بالزيادة والنقص
 في كل زيادة ونقصان لا يجب عليه نقص صلاة من سببه والله اعلم
 وذلك ان زاد عملا واحدا في صلاة او عمليْن في قول بعضهم مثل القيام
 او القعود او الركوع او السجود او القراءة او ما اشبه ذلك واما النقصان
 ان نقص شيئا من سنن الصلاة بالسهو فانه يجبره بالسجدتين واما
 الفرض فلا يجزيه الا ان يأتي به كما فرضت عليه والله اعلم وكذا قاله
 بعضهم لا يجب عليه الوهم الا في القيام او القعود ان فارق حيث يقعد
 او قعد حيث يقوم وذلك القيام حتى تقبله الاقدام وتفرق الاوراك
 وقال بعضهم ان استوى على قدميه ولو لم تفرق اوراقه والقعود
 حتى يستوى قعوده ويرجع كل عضو الى مفصله وهو لا ذهاب الى ان
 السجود انما يجب في الزيادة دون النقصان وتلك الزيادة انما تكون
 في افعال الصلاة دون اقوالها لان زيادة اقوال الصلاة لا تنقصها
 عند بعضهم والله اعلم ومن

قوله من سهى الخ اي سواد كان	سهى سهوات في الصلاة فانه يسجد
من نوع واحد او من انواع قوله	لهن مرة واحدة كما كان يستغفر
كما كان يستغفر الخ الاولى ان يقال	لافعال كثيرة بمرة واحدة اذا كانت
انما لم يزد على السجدتين لان	سجدتا السهو استغفار لما سهى في
ترتيب الحكم على الوصف يوجب	صلاة على مذهب بعضهم وان
عليه ذلك الوصف لذلك الحكم	كانت ابد لا مما سهى فانه يسجد
واذا كان وصف السهو هو المنة	لكل سهو كان في صلاة على حدة
اندرجت سائر اوصافه تحت سجدتين	ويعضد هذا القول ما روي
فلا يرد ان يقال ان المذهب انهما من	انه قال عليه السلام لكل سهو
وهذا هو الموافق لكلام الشيخ	سجدتان بعد التسليم والله اعلم

ظاهر رحمه الله قوله ويعضد
هذا القول الخ قيل لا دليل فيه لاحتمال
ان يكون التعدد باعتبار الصلاة
والله اعلم قولي والقول الاول
عندي اصح اى قياسا على من
شك هل صلى ام لا بعد خروج الوقت
قولي يبنى على اليقين الخ وظاهره
انه لا يعيد ويدل له قوله وقال بعضهم
يعيد ومذهب مالك والشافعي
عدم الاعادة واستدلوا بحديث
رووه وهو في الموطا ان شك احدكم
في صلاة فلم يدرك ثلثا ام اربعا
فليصل ركعة ثم يسجد سجدين
قبل السلام فان كانت خامسة
شفعها بهاتين السجدين فان كانت
رابعة فالسجدتان ترغيبا للشيطان
انتهى وكان المذهب الاعادة كما
نص عليه الشيخ ابو نصر رحمه الله
وقول المصنف رحمه الله يبنى على
اليقين يحتمل ان يكون مراده يتمها
ويعيد وقوله وقال بعضهم الخ
اى يعيدها ابتداء والله اعلم
لكن الذى يقتضيه النظر عدم الاعادة

وهذا الحديث ضعفه المحققون

ومن شك في سجدة السهو وسجدها
ام لا فانه لا سهولتها في قول بعضهم
وذلك ان السهو انما يكون في
الصلاة على ما بلغنا عن الرسول
عليه السلام وقال بعضهم يسجد
لها كما يسجد للصلاة والقول الاول
عندي اصح وامامنا شك في صلاة
هل صلى واحدة او اثنين او ثلاثا
او اربعا او سجد مرتين او واحدة *
اوركع ام لا فانه يبنى على اليقين
في هذا كله لان الله عز وجل لا يعيد
بالشك وقال بعضهم يعيد صلاة
وذلك لانه لا يدرى لعله زاد في
صلاته وقد روى انه قال عليه
السلام مدع ما يريك الى ما لا يريك
وقال بعضهم لا يشتغل بالشك اذا
كان عنده انه قد صلاها والدليل
ما روى انه صلى الله عليه وسلم
صلى بها صحابه ركعتين ثم قام لينصرف
فقال له ذواليدىن اقصررت *
الصلاة ام نسيت يا رسول الله
فقال اصدق ذواليدىن قالوا نعم
قال كل ذلك لم يكن عندي انى

نسيت ولا انها قصرت الا ترى
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
متيقنا لانه لو انصرف عن يقين
لم يصدقهم والله اعلم واما ان
شك هل صلى الصلاة ام لا وهو
في وقتها فانه يصليها حتى يكون على
يقين من براءة ذمته والله اعلم
وان سهر في صلاة حتى لا يدرى
اين كان فيها فانه يعيد صلاة الا ان
كان خلف الامام والدليل ما روى
عن ابي عبيدة رضى الله عنه قال
بلغني عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال ان احدكم اذا قام
يصلي جاء الشيطان فلبس عليه
صلاة حتى لا يدرى كم صلى فاذا
وجد احدكم ذلك فعليه ان يسجد
سجدة تين وهو جالس قال الربيع *
قال ابو عبيدة رحمه الله ذلك اذا
كان الرجل خلف الامام واما اذا كان
وحده فليعد صلاة والله اعلم

لعدم ورود اعادته صلى الله عليه
وسلم في الصلاة التي سهر فيها
قولكم لانه لو انصرف عن يقين
الحق فقولهم يرجع الى من كان معه
في صلاة يخص بخير المتيقن واما
المتيقن فلا كما دل عليه كلام المؤلف
رحمه الله تعالى قولكم وان سهر
في صلاة حتى لا يدرى الخ يتأمل
الفرق بين هذه الصورة والصورة
السابقة عند قوله واما من شك
في صلاة هل صلى واحدة الخ ويمكن
ان تصور هذه الصورة بما خاطب
عليه امره بحيث لا يدرى ما هو فيه
من ركوع او سجود او قراءة او نحوها
ولم يتبين له شيء من ذلك بخلاف
ما تقدم وكلامه رحمه الله صريح
في ذلك فلا توقف الصلاة والله اعلم
هكذا كتبت ثم رايت شارح
قصيدة الشيخ ابي نصر رحمه الله
الله قال ومن غيره الشك شكاً

شك التباس وشك معارضة فاذا كان الرجل حافظاً للصلاة متقبلاً لها
بقلبه ثم عارضه الشك في شيء من صلاة في القراءة او الركوع او السجود او كم
ركعة فلم يلتفت الى ذلك ولم يمس على ما اوثق في نفسه من ذلك في شؤنه

المعارضة وشك التباس ان يكون الرجل ملتبسا بذكر الدنيا وهو مهملها فذلك اذا شك فلم يتمها صلى فذلك تنقض عليه صلاته ويعيد الصلاة انتهى
فصرح بان الثاني من قبل الالتباس وهو مراد المصنف رحمه الله بدليل سياق الحديث فوكس جاءه الشيطان فلبس هو بتخفيف الباء اي

خطا عليه صلاته وشك فيها فوكس وان سهى في صلاته حتى اتمها الخ اي بان عزيت نيته في الدنيا والتعلق بعلائقها والتشبث بفضولها ولم يرد نظره حتى فرغ من صلاته فالاقوى عندي ترك الاعتداد بها لان ذلك واقع باختياره وقد ذكر الخ ثم قال وان شك في صلاته فرد نظره فيها فلا لباس عليه ان شاء الله قاله الشيخ اسماعيل رحمه الله فمراد الشيخ رحمه الله بالسهو هنا ترك التفكير فيها هو فيه من امر الصلاة او الانهماك في امور الدنيا تا مل كلامه اولا واخرا

(باب في معرفة نواقض الصلاة) فوكس نواقض الصلاة النواقض جمع ناقض لان فاعلا اذ المريكن وصفنا لمذكر عاقل جازمه على فواعل قياسا كجارج وجوارح وطالق وطوالق قاله سيبويه

وان سهى في صلاته حتى اتمها فانه يعيدها وقد روى عن جابر بن زيد رحمه الله قال اجتمع علم العلماء انه ليس للعبد من صلاته الا ما عقل منها ورخص بعضهم ما حفظ منها بعضا ولو مقدار ربعها او خمسها او سدسها او عشرها والدليل على هذا ما روى عن عمار بن ياسر ان النبي عليه السلام قال ان الرجل ليصلي الصلاة ولا يكتب له منها نصفها ولا ثلثها ولا ربعها الى عشرها والله اعلم

(باب في معرفة نواقض الصلاة) اعلم ان الذي يوجب اعادة الصلاة ينقسم قسمين زيادة ونقصان اما الزيادة فتقسم ايضا قسمين اقوال وافعال والافعال تنقسم قسمين ظاهر وباطن اما الظاهر

فكالحركات والسكنات والباطن
فكالاعتقادات والارادات
اما زيادة الاقوال فانها لا تخلو
ان تكون من الاقوال التي هي
اقوال الصلاة او من الاقوال
التي هي كلام فان كانت من الاقوال
التي هي اقوال الصلاة مثل
الحمد لله والتكبير له واشباه ذلك

من الاستنفار والتسبيح مما كان تلاوته من القرآن فان بعضهم قال من
ادخل في صلاة عمل لم يكن فيها اعادة صلاة الا ان اراد بذلك اصلاح
صلاته مثل تنبيه الامام والدليل على هذا القول ما روى عنه قال عليه
السلام صلوا كما رايتوني اصلي والله اعلم وقال بعض لا اعادة عليه في هذا
كله اذا ذكر على النص المذكور في كتابه تعالى ما لم يرد بذلك امر او نهيا
او خطا بالغيره او رد بجواب لمن سأله او استغفها ما لغيره او جرب ذلك
لنفسه منفعه او دفع عنها بذلك مضرة او عن غيره سواء كان ذلك
في السورة او غيرها ما لم يكن ساهيا فيما ذكرنا والسهو في هذا
كله لا يفسد الصلاة لانه لم يبلغ منزلة الكلام اذ ليس هو من
كلام الادميين والدليل على ما قلناه ما روى عن حذيفة قال
صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فابتدأ بسورة البقرة
وكان لا يمر بآية العذاب الا استعاذ ولا بآية الرحمة الا سأل
ولا بآية التنزيه الا سجد وقد روى عن ابى عبيدة مسلم بن
ابى كريمة رحمه الله انه لم يصرى بأسا بالتمجيد والتسبيح والتعظيم
بعد تكبيرة الاحرام والله اعلم واما الاقوال التي هي كلام فانه انفق

وان اراد مطلق العلماء فمشكل لان مالت لا يرى بطلانها بالعهد الا ان كان
 لغير اصلاحها او كان لاصلاحها لكنه كثير فاعمل مراد المؤلف رحمه الله
 فقد اتفق العلماء على ان عدم الكلام مبطل في الجملة قوله ان الكلام
 عدا يبطلها ظاهره ولو بكره وضاق الوقت وظاهره ايضا ولو كان
 واجبا كان نقاد اعنى ونحوه خاف وقوعه في مهوات اذ لا منافات بين
 وجوب الشئ وكونه مبطلا والله اعلم وانظر هل يدخل في قوله كلام اشار
 الاخرى لانهم جعلوه كاللزام او لا لانها ليست بكلام حقيقة وصلة

باطلة لزيادته فعلا قوله

وقوموا لله قانتين اى ساكتين

روى مسلم عن زيد بن ارقم قال كنا

نتكلم في الصلاة حتى نزل قوله تعالى

وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت

ونهيانا عن الكلام قوله

وقال بعضهم لا يفسدها الخ

لكن هذا القائل اشترط ان يكون

المتكلم ظانا انه ليس في الصلاة

واما لو تكلم مع ان ظان انه في الصلاة

بطلت فقول الشيخ رحمه الله -

لغير العامد اى في الكلام في الصلاة

وان تعد الكلام مع ظنه انه خارج

العلماء ان الكلام في الصلاة عدا

ينقضها والدليل قوله تعالى

وقوموا لله قانتين اى ساكتين

وما روى من حديث ابن مسعود

ان النبي صلى الله عليه وسلم *

قال ان الله يحدث من امره ما يشاء

وان مما حدث الا تتكلموا في الصلاة

وما روى انه قال عليه السلام

صلواتنا هذه لا يصلح فيها شئ

من كلام الاذميين واختلفوا

في الكلام في الصلاة بالسهو

والنسيان قال بعضهم يفسدها

لهومر الاحاديث المتقدمة وهو

قول اصحابنا وقال بعضهم لا يفسدها واستدلوا بما روى من قوله

عليه السلام لا صحابه حين سلم من اثنين فقالوا له اقصررت

لصلاة امرئسيت يا رسول الله فقال اصدق ذو اليمين قالوا نعم فقام
 فاتم ما بقى من الصلاة فظاهر هذا الحديث يدل عندهم ان الناس تكلموا
 وهم يظنون ان الصلاة قد قصرت وتكلم رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم وهو يظن ان الصلاة قد تمت وكان المفهوم من هذا عندهم
 اجازة الكلام لغير العامد والله اعلم والقول الاول اصح وهو قول
 اصحابنا رحمهم الله لان الكلام في الصلاة منسوخ بما قدمناه من
 الاحاديث والله اعلم ومن فروع هذا الباب ان عارض الرجل في صلاة
 العطسة او السعلة او الفواق او ما شبه ذلك فانه لا بأس عليه
 في صلاة لانه مغلوب وجائز له ان يستعمل اليه ويعين عليه حتى
 يزول لان هذا اصلاح لصلاة ما خلا التثاوب فانه يردده ويقطعه
 بيده ويجعل يده على فيه ويفلق فاه حتى يزول لان التثاوب يكون
 ذواله برده والله اعلم وان اتم حروفه في قراءته مع ذلك فليمض
 على صلاته كذلك وان شغله ذلك عن صلاته وتتمام حروفه فليقطع
 القراءة والعمل الذي كان فيه حتى يزول عنه ذلك ما لم يقعد مقدار
 ما يتم فيه العمل الذي استقبله وقال بعضهم له ان يؤخر ما لم يزله عنه
 ذلك ولم يخف فوات الصلاة فانضاف فوات وقت الصلاة فليقتصر

كما يمكنه والله اعلم وان تثاوب
 حتى تقمعت لحياه فسدت
 صلاته كما تنتقض بالكلام -
 وكذلك ان قال في صلاة اخ
 او قال اه او تنخ او نفخ في
 الصلاة وقال بعضهم كل كلام
 لم يثبت لا يفسد الصلاة الا

قول كحياء اي بخلاف اسنانه
 واضراسه قول كحياء وسبب
 اختلافهم عندي اني قلت
 لكن نقل المحققون كالرضى
 ان الكلام في اللغة يطلق على
 الحرف الواحد سواء كان من

حروف المعاني أمرا جع -
قولك فان تبسم في بعض -
كتب الشافعية والتبسم لا يبطل
الصلاة لان النبي عليه السلام
تبسم فيها فلما سلم قال مر
بني فضحك لي فتبسمت له
وانما كتبه لموافقته قولك

اذا تعد ذلك وسببا لاختلافهم
عندي هل هو كلام مرام لا ولذلك
قال بعضهم لا تفسد الصلاة هذه
الاشياء المذكورة الا على العمد
لقوله عليه السلام ان في الصلاة
لشغلا ففي هذا دليل ان جميع -
الافعال التي ليست من افعال
الصلاة لا تجوز فعلها في الصلاة

والله اعلم واما ان ضحك الربيع في صلاته حتى يفسده فقد فسده
صلاته لما روي انه قال عليه السلام من قرهه في الصلاة انقصت
صلاته ووضوءه جميعا فان تبسم فلاعادة عليه لانه لم يمتنع من
ذلك والله اعلم واما البكاء في الصلاة والتنفس صاعدا فانه ان
كان ذلك لاحراخرته فلا تنقض صلاته لانه من اللاتق الخوف
المشروط به في الصلاة ولقوله تعالى ويخرون للاذقان يكون
ويزيدهم خشوعا وهو من هيئة الخشوع وان كان لامردنياء *
انتقضت صلاته لقوله عليه السلام ان في الصلاة لشغلا وقال
بعضهم عليه الاعادة في هذا كله ولولا اخرته في ذلك عندي
والله اعلم لانه ليس من افعال الصلاة واما الظاهر من الافعال
التي تنقض الصلاة كالحركات والسكنات والاشغال التي هي الحركات
لا تخلو ان تكون من الافعال التي هي غير افعال الصلاة او من الافعال
التي هي غير افعال الصلاة فان كانت غير افعال الصلاة فانه قد
اتفق العلماء ان جميع الافعال
المباحات التي ليست من

قولك فانه قد اتفق العلماء الخ

الصلاة والاثنان فيهما خلاف والثلاثة تنقض الصلاة وانما
 يعنون بذلك اذا زاد هم الرجل في صلاته على السهو والله اعلم
 ومثال هذه الافعال التي تنقض الصلاة ان كسرتة تين في فيه
 وهو يصلي من غير عمد فلا اعادة عليه وان كسرهما وبلغها فسدت
 صلاته على العمد والسهو لانه علم الله اعلم وان حرك لسانه
 في فيه وهو يصلي او اخرج لسانه من فيه او عض شفتيه او عض
 على النواجيد فانه فسدت صلاته في هذه الوجوه كلها على العمد
 وفيها قولان على السهو وسبب اختلافهم عندي هل العمل الخفيف
 مقليس على غيره في ذلك امر لا كما قدمنا والله اعلم وكذلك ان غرض
 بصره في الصلاة او حده به النظر فسدت صلاته على العمد *
 وكذلك ان جعل يده في انفه او في عينه او غير ذلك من باطن جسده
 او مس به فرجه من وراء الثياب او امسك به عضوا من اعضاءه
 او رده خلفه او رفعه فوق راسه او رفعه كذلك في الهوى
 فانه تنقض صلاته في هذه الوجوه كلها الا ان فعلها بالسهو
 ففيها خلاف على ما قدمنا والله اعلم وان غلق اصبع واحد في
 صلاته بالسهو فلا اعادة عليه حتى يغلق ثلاثة اصابع او اكثر
 وقد شددوا في اغلاق اليد كله في الصلاة ولو بالسهو ولعلمهم
 جعلوا الكل اصبع عملا وقال بعضهم لا تنقض صلاته ان غلق يده
 كلها ما لم يتم صلاته كذلك وكذلك عندي جميع الافعال التي
 لا تنقض الصلاة تنقضها اذا تم صلاته كذلك وهو سواء -
 والمراعات في هذا كله العمل القليل والكثير غير انه قد ذكر في بعض
 كتب اصحابنا رحمهم الله الترخيص عن بعضهم اذا سلم الامام
 ساهيا فقام او مشيا انه يرجع فيتم صلاته ويتبعه من

خلفه ما لم يستدبر القبلة في مشيه وهذا القول عندى يدل على ان
 السهو لا يفسد الصلاة والله اعلم الا ان يكون نقص في بعض *
 فرائضها والله اعلم وكذلك زيادة الافعال التي هي افعال الصلاة
 كلها على هذا الحال والله اعلم ومثال ذلك ان رفع رأسه من الركوع
 واراد ان يسجد فسهي فاعاد الركوع فالركوع عمل والتعظيم عمل فاذا
 اتم التعظيم فسدت صلاته وان ذكر قبل ان يتم التعظيم فانه يرفع
 رأسه ثم ينزل الى السجود وكذلك ان ترك الركوع فانه يرجع ما لم
 يتم التسبيح فان كان نواه اول الركوع فليرجع الى الركوع من غير
 ان يستوى قائما وينزل الى الركوع وكذلك جميع الفروض كلها
 في الصلاة اذا تركها بسهو فانه يرجع اليها وياخذ صلاته من هناك
 ما لم يعمل عملا في صلاته لكنهم اختلفوا في مقدار العمل في
 الصلاة قال بعضهم القراءة عمل والركوع عمل والتعظيم عمل وكذلك
 السجود على هذا الحال وقال بعضهم الركعة كلها من القيام *
 والركوع والسجود وتحياتها عمل وقال بعضهم العمل بجميع ما استقبله
 من صلاته من حيث سهى الى انقضائها وسبب اختلافهم
 عندى الاشتراك الموجود فيما يقع عليه اسم العمل واما السنن
 فانه ان نسي شيئا من ذلك حتى دخل في عمل اخر فلا يرجع اليه
 وسيأتى بيان هذا ان شاء الله فصل وكل ما يفعله الرجل
 بالسهو مما لا ينقضها من جميع ما ذكرناه فانه اذا فعله بالعمد اعاد
 صلاته وكل ما يفعله بالعمد مما ينقضها اذا فعله في صلاته فانه
 اذا فعله لا صلاح صلاته فلا نقض عليه والدليل ما روى
 من طريق ابي سعيد الخدري ان النبي عليه السلام قال
 ان احدكم اذا قام يصلي فلا يدع احد يمر بين يديه

فان كان بين يديه السجود فليجلس عليه

قولس فليد راه ما استطاع
 اخر معنى يد را يدفع وهذه الامر
 بالدفع اعز ندب متأكد ولا
 اعلم اساء من العلماء اوجبه بل
 صرح اصحابنا وغيرهم فانه
 مندوب تنبيه واجب قال الله
 عيانوا واجمعوا على انه لا يرفعه
 مقاتله بالسلاح لا بما يؤدي الى
 هلاكه فان دفعه بما يجوز فيه
 ذلك فلا قود عليه باتفاق العلماء
 وهل يجب ديتة ام تكون هدر
 فيه هذا بهان العلماء وشاقولان
 في مذهب مالكية وانفقوا ان
 هذا كله لمن لم يضط في صلاة
 بل احتاط وصلى الى سعة او
 في مكان ياهن فيه من المرويين
 يديه ويدل عليه قوله في حديث
 ابى سعيد في الرواية التي بعد -
 هذه اذا صلى احدكم الى شئ
 يستتره فاراد احد ان يتجاوز
 بين يديه فليدفع في خرقه فان ابا
 فليقاتله وكذلك اتفقوا على انه
 لا يجوز له المشي من موضعه

فليد راه ما استطاع فان ابا -
 فليقاتله فانما هو شيطان وما
 روى من طريق عائشة رضي الله
 عنها قالت كنت انام بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ورجلاي في قبلته فاذا سجد
 غمزي واذا قام بسطتها والبيت
 يؤمئذ ليس فيها صايح فعلى
 هذا المعنى اذا دخل الرجل صلاة
 ثم حدث اليه ما يخاف عليه
 ان يفسدها مثل الرج اذا قامت
 عليه او مطر نهزل به او دخان
 او خاف من البيت ان ينهدم
 عليه او ما شبه ذلك فانه -
 يشتهل في اصلاح صلاته بالتحو
 من مكان الى مكان ويصني على
 صلاته مع تحوله فاذا تم قرأته
 ركع وسجد وان لم يمكنه الركوع
 والسجود في ذلك الموضع زاد
 في قرأته حتى يبلغ موضعا يمكنه
 فيه الركوع والسجود ما لم يخف
 فوات وقت الصلاة فان خاف
 فوات الوقت استأنف

ليرده وانما يدافعه وليرده بيده من موقفه ولهذا امر بالقرب من
السترة وانما يرده اذا كان بعيدا منه بالاشارة والتسبيح *
وانفقوا الى انه اذا امر الا يرده لئلا يصير مرورا ثانيا الاشياء
روى عن بعض السلف وتاوله بعضهم هذا اخر كلام القاضي
وهو كلامه نفيس والذي قاله اصحابنا رحمهم الله انه يرده اذا اراد
المروء بينه وبين سترته باسهل الوجوه فان ابا فباشد وان ادى
الى قتله فلا شئ عليه كالمائل عليه لاخذ ماله او نفسه وقد اباح
له الشرع مقاتلته والمقاتلة المباحة لا ضمان فيها من شرح مسلم *

للنووي قوله وغيض البصر

قال في الديوان وان غيض بصره
في الصلاة عامدا فانه يعيد
صلاة الا ان كان ذلك بعذر
مثل الدخان ان دخل عليه والريح
وان وجد موضعا يدخل فيه

او يخرج من الدخان فلا يغض بصره
على ذلك الحال وان غيض بصره
ذلك الحال فانه يعيد صلاة
وان لم يجد ان يخرج من الدخان
فانه يغض بصره ثم يفتحه كما
امكنه وان امكنه القعود ويفتح
بصره فليفعل ولا يغض بصره
ويصلي قائما ومنهم من يقول

صلاة وقصرهما كما امكنه والله
اعلم وسواء في هذا الدخول في
البيت او الخروج منه والظنوع عليه
والنزول منه وغيض البصر
وفتحه ما لم يكن داخلا على الدخان
والريح والله اعلم وكذلك لا يمس
المقايين من جسده مستعدا الا
لا صلاح صلاة ولكن لا يباشرها
بيده الا بعذر لا بد له منه لانها
من المباحين من جسده وكذلك
مس عورته على هذا الحال لان
مس العورة ينقض الوضوء
والله اعلم وان كان هذا كله مما

يصلى قائما ويغمض بصره ولا
يقعد وهذا اذا دخل عليه الريح
او الدخان واما ان دخل هو على
الريح او الدخان فلا يغمض بصره
وان غمض على ذلك المحال اعاد
صلاته وسواء غمضه في بعض
صلاته او حتى اتم صلاته ومنهم
من يرخص في هذا كله دخل
عليه الدخان او الريح او دخل
هو على الدخان او الريح فوكس

يصلح بالنظر اليه دون المباشرة
فالنظر اولا من المباشرة لان النظر
اخف من المباشرة وكذلك لا يفتق
يده في هذا كله ما وجد سبيلا
الى غيره لانه مأمور بدفع المضرة
عن نفسه في الصلاة لا بقبض
اليدها او امساكها لانه عمل
زائد على ما يجزى وليصلح بيده
ما رد الركبتان فوقهما لانه اقرب
منه وما تحت الركبتين فليصلح
برجله اذا كان قائما اذ رجله

اقرب من يده فيما رد الركبتان اسفل واصلاحه ايضا بيده
ما رد الركبتان اسفل لا يصل اليه حتى يتخنى وهو عمل اخر والله اعلم
واما في وقت قعوده فليصلح بيده لان ما يستوى فيه رجله
ويده في القرب يده اولا لان اصلاحه بيده اخف وهو المعتاد
ايضا في دفع المضرات والله اعلم وما اعلق عليه فانه يصلح
بلسانه لانه لا يستعمل يده في المياطن ما وجد الى ذلك سبيلا
واليده اليمنى اولا في هذا كله من اليسرى لان ذلك اسهل واخف
ما خلا مس العورة لنهي النبي عليه السلام ان يمس احدكم
ذكره بيمينه وان استعمل يده فيما ينبغي له ان يستعمل فيه رجله
او رجله فيما ينبغي ان يستعمل فيه يده فانه يعيد صلاته لان ذلك
زيادة على ما يجزى في دفع المضرة وقال بمضهم لا عادة عليه
ولعل هؤلاء ذهبوا الى عموم قوله عليه السلام فليدراه ما استطاع

ولم يلتفتوا الى القياس في هذا وكذلك ان دفع المضرة التي فخرأسه
بغير يديه على هذا الاختلاف مثل ان دفع المضرة برأسه في الصلاة
او ضربه شئ في شفتيه فحكه باسنانه او نفخ بأنفه او بفيه في الصلاة
والله اعلم ومثل هذا ان ضربه شئ في اضرأسه مثل الطعام فانه
يترعه بلسانه ان امكنه وان لم يمكنه فليترعه بعود ولا يترعه
بيده وكذلك ان كان الطعام في فيه وخاف ان يشغله عن
صلاته فانه يخرج منه بلسانه ويجزأه ان يجاوز لسانه
حرمة شفتيه لئلا يزيد في عمله وان جاوزها اعاد صلاته واذا
اخرجه بلسانه من فيه فليترعه بيده بعد ذلك وكذلك من
شغله البزاق في صلاته فانه يدفعه على شماله مما يقابل رجله
الشمال لنهي النسي عليه السلام عن البزاق عن يمين الرجل وان
امكن ان يبلغ ريقه في الصلاة فلا بأس لانه من مواد الفم ولا
يتمتع منه فكما يجوز له ان يدفعه خارجا يجوز له ان يدفعه داخلا
واما ما يطلع من الصدر او ما يتزل من الراس فانه اذا شغله ذلك
في صلاته فليدفعه خارجا وان بلعه اعاد صلاته لانه من غير
مواد الفم وهو شئ مجلوب الى الفم من غيره بمنزلة الطعام
ان بلعه وهو في الصلاة اذا شغله عنها وقال بعضهم لا اعادة
عليه ومنزلته عندهم منزلة الريق اذا لا يتمتع منه كما لا يتمتع
من الريق والله اعلم وكذلك ان كان في فيه جرح يسيل منه الدم
وحضرت الصلاة فانه ان كان الوقت واسعا فليتنظر حتى يزول
الدم فان خاف فوات الوقت فليصل كما امكنه ويبزق الدم من
فيه قدامه ويطأ طي برأسه الى الارض ويصلي كذلك لئلا
يلحق الدم ثوبه وان لم يمكنه ان يطأ طي برأسه ولا ان يبزق

قد امله فانه يصلي قاعدا او يضع المنيبل على ركبتيه ويبرق فيه
الدم على التراب لئلا ينجس ثوبه فعلى هنا طهارة الثوب احكام
من الصلاة بالقيام وان لم يمكنه الا ان ينجس ثوبه او يصلي
قاعدا من غير ان يلحق النجس ثوبه فانه يصلي قاعدا لان طهارة
القيام لها بدل في الشرع ولا بدل لطهارة الثوب والله اعلم
وان بلغ هذا ما لا يقدر عليه من الدم فليس عليه شيء ولا يكلف
الله نفسا الا وسعها وكذلك يجوز له ان ينظر في الصلاة الى الشمس
اذا خاف طلوعها او غروبها

في موضع يتبين فيه ولو كان
خلفه لان هذا اصلاح صلاة
ولا ينظر اليها الا مرة واحدة
وقال بعضهم ينظر اليها ما لم يفر
طلوعها او غروبها وان نظر اليها
فاذا هي تطلع فانه يمسك عن
صلاة في موضعه الذي كان
فيه وهذا كله اذا كان غير متعمد
لترك الصلاة الى ذلك الوقت
وقد تقدم معنى هذا في كتابنا
هذا وكذلك ان خاف في الصلاة
فانه ينظر ان حس شيئا وان لم
يحس فلا ينظر ولذلك ان ضربه
شيء في جسده فانه يحكمه باصبعه
وان حلك جسده حتى قلع منه

قوله ينظر قال بعضهم *
ثلاث مرات ديوان قوله
اذا خاف طلوعها الخ فاما ان لم
يخف طلوعها ثم نظر اليها فانه
يعيد صلاته ديوان
قوله فانه يمسك الخ وان مضى
على صلاته على ذلك الحال اعاد
صلاته ديوان قوله وهذا
كله اذا كان غير متعمد الخ واما
اذا كان متعمدا لتركها فانه يمضي
على صلاته ولو كانت تغرب
او تطلع عسى ان يتمها مع طلوعها
او قبل غروبها قوله فلا ينظر الخ
فان نظر اعاد وفيه رخصة
ديوان قوله فانه يصرف

شعرة او جلدة فانه يعيد صلاة
لانه زيادة على ما يجزيه وقال
بعضهم لا اعادة عليه حتى
يد ما بدم فايض وهو لا *
في ذلك عندهم دون زواله
وكذلك وقع عليه شئ مما يخاف
ان يشغله عن صلاة فانه يصرف
عن نفسه مثل ذبابه او بعوضة
او غيرها مما يضر الرجل في صلاة
ولا يتعد قتلها وان قتلها
على ذلك فلا بأس عليه ولا
يطرد البعوضة بالمذبة لان
يده اولى ولا يتروح بالمروحة في
الصلاة الا ان فعل ذلك لشوبه مخافة
يعرق موضع النجس من جسده
فيلحق ثيابه لان نجاسة ثوبه
في الصلاة اشد من الافعال
فيها وكذلك يحذر ثوبه اذا
كان مبلولا ان يمس موضع
النجس من جسده والله اعلم
وكذلك ان كان يصلح مقابله
رجل اعم او ما اشبه ذلك
فنجى له عن موضعه حذرا

فانه يصرفه عن نفسه الخ وعبرة
الديوان والذباب والبعوض
ومثل ذلك مما يضر الرجل في صلاة
ان قتله على جسده اعاد صلاته
ومنهم من يرخص ان لم يتعد قتله
وقول المؤلف فان قتلها على
ذلك لعل معناه اى على عدم العد
فقد رجع الى كلام الديوان ويحتمل
ان يقال كلام المصنف فيما اذا
قتله لا على جسده وكلام الديوان
فيما اذا قتله زيادة على الجسد
لكن مجرد هل الجسد في كلام الديوان
قيد والظاهر انه ليس بقيد اذا
قتله زيادة على في الصلاة فمقتضا
البطلان مطلقا والله اعلم حرر
جميع ذلك قوله المذبة بكسر الميم
واعجم الدال ما يذوب به الذباب
قوله المروحة بكسر الميم ما يتروح به
والجمع الماروح مختصر صحاح قوة
مخافة ان يعرق هو من باب ضرب
قوله حذرا على نفسه فلو قصد
بذلك دفعه اعاد صلاة ديوان
قوله وكذلك ما يعارضه

من تحريك ذكره الخ وعبارة
الديوان وقال في رجل يصلي
واشغل نفسه حتى تحرك ذكره
قال ان استعمل الى ذلك اعاد -
صلاته وان كان ذلك قبل ان
يدخل الصلاة فلا يدخلها على
ذلك الحال واما ان كان بعد
ما دخل في الصلاة ان لم يستعمل
فليرد فكره لامر اخرته وما
تصير اليه عاقبته ويقف حتى
يسكن عنه ذلك واما ان كان
قبل ان يدخل الصلاة فلا يدخلها
كذلك الا ان خاف فوات الوقت
وان فات فليصل ويرد فكره
الى عاقبة اموره وما يخاف
من امر دنياه واخرته ومنهم
من يرخص ما لم ينته قيامه
وهي افيد من عبارة المصنف
ولو قيل بانه اذا عرض له قبل
الدخول يشتغل بازالته ولا
يدخل ما لم ينزل او يخاف فوات
الوقت فرع قال في الديوان
وكذلك لا يدخل في صلاته

لا بد من نفسه كغيره من الاصحاء لا بد من الاجماع عليه

على نفسه ان يضرب فلا بأس
عليه وكذلك ما يعارضه من *
تتحريك ذكره في الصلاة او التمثل
ذا خالط اعضاءه في الصلاة
فانه يستغل بما يزيل هذا عنه لانه
يشغله عن صلاة مثل ان يرد فكره
في امر اخرته وما تصير اليه عاقبته
حتى يسكن ذلك الا ان خاف فوات
لوقت فان خاف فوات الوقت فانه
يمضي على صلاته وقال بعضهم
انما يحذر في ذلك ان يدخل صلاة
كذلك واما ان عارضه ذلك في
صلاته فلا يشتغل به ويمضي
على صلاته وبالجمله ان جميع ما كان
فيه اصلاح لصلاته يشتغل به
اذا شغله عن صلاته ذلك والله
اعلم واما السكون الذي ينقض
الصلاة من جنس الافعال فانه
اذا قعد او قام فارغا كذلك فانه
اذا سكت كذلك مقدار العمل
الذي استقبله اعاد صلاته
لان السكون فعل وهو ايضا من
جنس افعال الصلاة لانه من

هيئات الخشوع لكنهم اختلفوا
في مقدار العمل في الصلاة على
ما قدمنا وان فعل هذا كله متعمدا

وثوبه مبلول يقطر منه الماء
الا ان خاف فوات الوقت فتركه

اعاد صلاته ولو كان ذلك اقل القليل وقال بعضهم غير هذا في
العمد وذلك مما رايت في بعض الكتب اذا حرم الصلاة وترك القراءة
اكثر من مقدار ما يتنفس فيه انه يعيد صلاته على القول الاول
وعلى القول الاخر حتى يتركها مقدار ما يقرأ فيه ما يجزيه للصلاة
وكذلك ان سجد على الارض وترك التعظيم من غير سهو وعلى هذا
الاختلاف قال بعضهم حتى يتركه مقدار ما يعظم فيه والله اعلم
واما الباطن من الافعال الذي ينقض الصلاة فهو جمع افعال
القلب اذا كيفهم الرجل في صلاة متعمدا اعاد صلاته كما يعيد
في سائر الافعال وقال بعضهم في عمل القلب من جميع ما يعارضه
من الخواطر والوساوس لا يكون عليه بأس ما لم يخاطب او يرد
الجواب في نفسه وقال بعضهم لا بأس في ذلك كله ما حفظ
موضعا كان فيه من صلاته والدليل ما روى انه قال عليه
السلام عفى عن متى ما حدثت به انفسها ما لم تتكلم الا ان
يكون عقد في قلبه او كيف ما يعصى فيه الله تعالى مثل ان عقد
بغض المسلمين او محبة الكافرين والياس من رحمة الله او عقد الشر
فان هذه الوجوه كلها تنقض معهم الصلاة لانها معاصي
والمعصية لا تجتمع مع الطاعة لانها تضداد والله اعلم واما
ان عارضه في صلاته جميع الخواطر من ذكر الايمان والوسوسة
وصفات الباري سبحانه وتعالى وتشبيهه بخلقه فانه يشتغل
بهذا كله ويصلح فان الاشتغال بهذا واصلاحه ونفي ما ينافي

وإثبات ما ثبت أكد وأوجب من الصلاة ولا يضر اشتغاله
 بالأكوكد الأهم وكذلك جميع أعمال الديانات كلها التي لا يسع
 الوقوف فيها مثل تجويز الجائز وتحقيق الحق وإبطال الباطل وإثبات
 النبوة للأنبياء والرسالة للرسول وولاية المسلمين وبسرة
 الكافرين فإنه يضمن ذلك في قلبه كما يجب عليه أن يفعله ولا يضر
 ذلك صلاته لأنه أوجب من الصلاة عندهم وقال بعضهم في
 هذا كله أن يعمل ويتنقص صلاته ما خلا إثبات التوحيد لله
 عز وجل ففي الاشياء والأمثال عنه فإنه ثبت ما ثبت
 وينفي ما ينفي ولا يضر ذلك صلاته وكذلك جميع ما يشرك به
 إذا شك فيه والله أعلم وأما النقصان الموجب لاعادة *
 الصلاة فإنه لا يخلو أن يكون نقصان فرائض أو نقصان سنن
 أو نقصان رغائب فإن كان نقصان فرائض فإنه يوجب انتفاء
 الصلاة سواء كان عمدا أو سهواً وإن كان نقصان سنن فإنه
 يوجب الاعادة بالعمد دون السهو إلا أن ينسى أكثر ذلك الفعل
 في صلاته وإن كان نقصان رغائب فإنه ينقص الاجر من غير
 اعادة الصلاة عمداً كان أو سهواً وقال بعضهم في السنن غير
 ما ذكرناه وقد ذكر الشيخ أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوريثي
 رحمه الله تعالى في كتابه المعروف بالعدل والإنصاف وأقول
 إن الله أوجب علينا الصلاة وجعل لها أصولاً وأركاناً لا تتم إلا
 بها فمن أخل بشيء منها عمداً انتقضت صلاته وسأهيا استدرك
 وسجد للسهو وجعل فيها شيئاً واجبات أكيدات فمن تعد ترك شيء
 منها أعاد صلاته وإن سها سجد للسهو وجعل فيها فضائل مندوبات
 إليها فمن أحرزها أجز ومن تركها لم يوزر ولم يذكر في ترك السنن

بالسهو لا سجدتي السهو والله اعلم وان ذكر هذا كله وهو في الصلاة
 فان كان فرضا رجع اليه واستدركه فالمرمىجاوز الى حد ثالث في
 الصلاة وقد ذكرنا هذا قبل هذا الموضع وان كان سنة قاله حيث
 ذكره ولا يرجع اليه اذا خرج من حده ودخل في عمل اخر مثل من *
 نسي قول سمع الله لمن حمده ولم يذكره حتى سجد فانه يقوله حيث
 ذكره وكذلك سبيل سائر السنن على هذا الطريق والفرائض
 التي ذكرناها مثل طهارة الثوب وطهارة البدن وطهارة المكان
 والنية واستقبال القبلة والوقت والانتصاب قائما فان النسيان
 في هذا كله لا يسقط عنه اداء الفرض مثل من نسي فصلي بثوب
 نجس او غير متوض او غير مستقبل القبلة او صلى قبل الوقت
 وكذلك سائر الاركان على هذا الحال مثل تكبيرة الاحرام وقرأة
 فاتحة الكتاب والسورة في موضع الجهر وقرأة فاتحة الكتاب
 في موضع السر والركوع ورفع الرأس منه والسجود ورفع الرأس
 منه والقعود فان من نسي فرضا من هذه الفروض انتقضت
 صلاته اذ لا يسقط عنه النسيان الفرائض والله اعلم
 والسنن مثل التوجيه وهو سبحانك اللهم وبحمدك تبارك
 اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك

قولك فانه لا يخلو الظاهر
 عائد الى الموصوف بدو الصفة
 حتى يصح تقسيمه فيما بعد قوله
 والبيعة يتامل هذا مع -
 ما اسلفه من جعلها فرضا
 وما ذكره هنا عول عليه

والاستعاذة والبسمة والجهر
 في القراءة والسر فيها والتكبير
 في الصلاة غير تكبيرة الاحرام
 والتعظيم في الركوع وقول سمع
 الله لمن حمده والتسبيح في السجود
 والتحيات والتسليم فهذه *

الشيخ اسما عيل رحمه الله في قواعده
ثم رأيت قوله بعد وقال بعض الخ
قوله غير تكبيرة الاحرام اى
وتكبيرة القيام من التشهد كما نص
عليه في الديوان **قوله**
والقول الاول اصح هذا يخالف
ما قدمه رحمه الله قوله واطالة
القيام الخ يتأمل هذا الكلام فانه
لم يظهر الا ان يكون بناء على غير
معمد وكتب ايضا على هذه القولة
قلت المراد باطالة الركوع والسجود
اتمامهما كما قال ابو اسحاق رحمه الله
والعاشرا اذا رفع راسه من الركوع
فلا يسجد حتى يستقيم قائما وذكر
مثل ذلك في السجود ولعله مبنى على
قول كما ان عنده الخشوع من الفضائل
قوله في مخدعها الخدع هو بكسر
الميم وضمها الخزانة مختصر صحاح
قوله وسترتها من خلفها اى
الستر الذى اذا تركته بطلت
صلاتها فلا ينافي انها مطلوبة -
بالستر المطلوبة من الرجال حرره
قوله

الوجوه كلها ان نسيها فليس
عليه اعادة الصلاة الا ان
ينسى ذلك في اكثر صلاته *
والله اعلم وقال بعض التوجيه
فرض وكذلك الاستعاذة
وبسملة والتحيات غير ان من
نسيها لم يلزمه اعادة الصلاة
الا ان ينسى التوجيه كله
والتحيات كلها على هذا القول
والله اعلم وقال بعض الاستعاذة
والتوجيه والتسليم والتقرب
ثم اقل لا اعادة على من تركهم
والقول الاول اصح والله اعلم
والرغائب في الصلاة مثل توجيه
ابراهيم عليه السلام واطالة
القيام في الركوع والسجود
والخشوع والقدر الزائد على
الكافي في القراءة والثياب
والسر والجهر والتخفيف والتسبيح
والتكبير وغير ذلك مما كان
مندوبا اليه في الصلاة -
والله اعلم **فصل** وروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال صلاة المرأة في مخدعها افضل من صلاتها في صحن بيتها -
 وصلاتها في دارها افضل من صلاتها في المسجد فخص صلى الله -
 عليه وسلم صلاة النساء في بيوتهن او في المسجد بالفضل لان
 هذه المواضع استرلهن ولا يجوز للمرأة على هذا ان تصلي خارجا
 من هذه المواضع الا ان استترت وسترتها من خلفها لقوله
 عليه السلام خير صفوف الرجال المقدم وخير صفوف النساء
 المؤخر ولذلك لا يجوز للمرأة ان تصلي وخلفها رجل غير ذي محرم
 منها الا ان استترت منه وكلما استترت به من خلفها من ثوب
 او عود او حائط او خص او بهيمة او نساء او ذي محرم منها
 اجزاها وان صلت بغير سترة اعادت صلاتها الا ان تكون
 سافرت سفرا يجوز لها فانها اذا احتاج الى سترة وكذلك
 لا تحتاج الى سترة في الليل وقال بعضهم ان صلت الى غير سترة
 خارجا فلا اعادة عليها الا ان يكون مر عليها من خلفها غير ذي
 محرم منها وهي راکعة او ساجدة بشرط ان يكون بالغاء اقلا
 صحيح النظر والله اعلم وروى انه قال عليه السلام لا يصلح احدكم
 وهو زناء وهو الحاقن الذي يجمع البول في مثانته وكماروى من
 طريق ابن عباس رضي الله عنهما انه قال عليه السلام لا يصلح
 احدكم وهو يدافع الاخيشين يعني البول والغائط والبول اهون
 في ذلك من الغائط لان البول لم ينتقل من موضعه بعد كالريح
 اذا قصده في الصلاة فانه يستعمل على رده ما لم يخرج واما
 الغائط اذا قصده في صلاته فهو كمن صره في طرف كساءه والله
 اعلم وقال بعضهم في هذا كله اذا اتى في صلاته كما امر فلا *
 فساد عليه والله اعلم وروى عن طريق ابن عباس انه قال

عليه السلام لا يصلي احدكم وهو عاقص شعره خلف قفاه وان
عقص شعره في الصلاة اعادة صلاة لهذا الحديث وكذلك ان
عقده امامه وسواء في هذا الرجل والمرأة لان السنة في ذلك
ان يفرقا شعر رؤسهما وهو من سنن ابراهيم عليه السلام وكما
روى عن ابي عبيدة مسلم رحمه الله قال بلغني عن ابي هريرة قال
سن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنن في الانسان -
خمسا في الراس وخمسا في الجسد فاللواتي في الراس قص الشارب
وفرق الشعر والسواك والمضمضة والاستنشاق واللوة
في الجسد نتف الابطين وتقليم الاظفار والاستحداد والختان
والاستنجاء اما قص الشارب فحده ان يدخل في فيه اعادة صلاة
ان صلاها كذلك واما فرق الشعر فانه يحذر في ذلك اختلاط
شعر الناصيتين وان جاوز ثلاث شعرات من ناحية الى ناحية
اعاد صلاته وكذلك اذا كان الشعر مقدارا اربعة اصابع الى
ما فوق ذلك وهو عندى اقل ما يمكن ان يفرق وروى عن طريق
ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
عن امرأة ماتت فامر بتفريق شعر راسها عند الغسل واما السواك
فانه روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مالي اراكم

تدخلون على فلان قال ضمام الفلح
صفرة تكون في الاسنان
ووسخ يركبها من طول ترك السواك
قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم
يحث على السواك قال جابر وقد
بلغني ان الناس قد استبطوا *

قولس والفلح هو بفتحتين
صفرة في الاسنان وبابه ضرب
فهو اقل مختصر صحاح فعل هذا
جمع قلح كجمع احمر
(باب) *

الوحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكيف لا يبطل
وانتم لا تستأكون افواهكم ولا تقلمون اظفاركم ولا تنقون
براحكم واما المضمضة والاستنشاق فقد ذكرناهما في
موضعهما في باب الوضوء واما تنقب الابطين فحده اذا
الصق ذراعيه وخرج شعره من ابطينه فلا تجوز به الصلاة
على هذا الحال لانه خرج من موضعه حتى صار خارجا ظاهرا
واما شعر العانة فحده ان كان يحوط بالاصبع فلا تجوز به
الصلاة والله اعلم واما الاظفار اذا جاوزت رؤس
الاصابع لم تجز بهم الصلاة والاستنجاء والختان قد ذكرناهما
قبل هذا في كتابنا هذا والله اعلم وقال بعضهم في هذه الوجوه
كلها ان تركها كذلك وصلى فلا اعادة عليه لان المراد بها
النظافة وهي من محاسن الاخلاق فهي المندوب اليه اقرب
ما خلا المضمضة والاستنشاق والاستنجاء والختان فان

تركهم لا تصح معه الصلاة

والله اعلم باب القضاء في الصلاة

اتفق العلماء على وجوب القضاء

على الناسي والناسي بعد خروج

لقوله عليه السلام من نام

عن صلاة او نسيها فليصلها

اذا ذكرها فذلك وقتها واختلفوا

في العامد قال بعضهم لا قضاء

عليه لانه لا يجب عليه القضاء

الا بامر ثان وهو معدوم في

(باب القضاء في الصلاة) *

قولهم وذلك عندهم الخ

يعني ان الاوقات عندهم بمنزلة

الاشخاص فما تعلق بوقت

معين بمنزلة فعل تعلق بشخص

معين فصار الوقت الذي

لم يتعلق به الفعل بمنزلة

الشخص الذي لم يتعلق به الفعل

فكما لا يجب القضاء في هذه

الصورة على الشخص الذي
لم يتعلق به الفعل فكذلك في
تلك الصورة والله اعلم
اذا الامر الوارد بالفعل في الوقت
المعين لا يتناول ما عداه كما
ان الامر الوارد يتعلق بالفعل
بشخص معين لا يتناول غيره
قوله وكذلك اختلفوا في المني
المنع المعتمد عليه في الديوان
لا قضاء عليه قوله

العامد وذلك عندهم ان تعليق
الفعل بوقت معين كتعليقه بشخص
معين فكما لا يجب القضاء في
شخص معين كذلك لا يجب في
وقت معين واستدل الآخرون
ان الدين لا يسقط بمضي الاجل
فالعبادة اولى ان لا تسقط *
بمضي الوقت ولقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم احق ما وقيتم
به دين الله تعالى واستدلوا *
ايضا انه لما كان الناس وهو -

معذور يجب عليه القضاء بعد خروج الوقت كان العامد اولى
ان يجب عليه وشدد بعضهم في الذي يصلي زمانا ويترك زمانا
ورخص فيمن لم يصل حتى تاب الا يعيد وذلك انه شبهه بالكافر
الاصلي وهو المشرك الا ما يتعلق بالمظالم والله اعلم وكذلك
اختلفوا في المنى عليه هل عليه قضاء الصلاة بعد خروج الوقت
ام لا وسبب اختلافهم هل هو مشبه بالنائم او بالجنون
واما ان اغنى عليه في وقت الصلاة ولم يفق الا بعد خروج -
الوقت فانه يعيد الصلاة لانه قد وجبت عليه وهو صحيح
وكذلك المجنون على هذا الحال والله اعلم واما صفة *
القضاء فهو بنفسه صفة الاداء اذا كانت الصفتان
مختلفتين فالنائم والناسي ومثلهما بخلاف غيرهم وذلك
مثل من نسي صلاة سفيرة او نام عنها او لم ينتبه او لم يذكر

كانت الصفتان مع
مقتضى الجواب فان

الا في الحضر فانه يصليها حضرة على كل حال خرج الوقت او لم يخرج
 لقوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
 فذلك وقتها لانه لم توجب عليه الا في وقت الذكر او الانتباه وكذلك
 ان نام عنها او نسيها وهو في الحضر ولم يذكر ولم ينتبه الا في السفر
 فانه يصليها سفريه على كل حال ايضا لانه وقت الوجوب واما
 ان تركها عامدا في السفر حتى دخل وطنه فانه ان كان الوقت قائما
 فليصلها حضريه وان خرج الوقت وهو مسافر فليصلها سفريه
 لانها دين عليه فعليه قضاء ما وجب عليه وكذلك ان تركها
 عامدا في الحضر حتى صار في حد السفر فاراد ان يصليها على هذا
 الحال وكذلك ان صلاها في الحضر فيما عنده ثم تبين له في
 السفر انها فاسدة باخلال بعض شروطها او بحدوث بعض
 نواقضها قبل تمامها فانه يعيدها كما وجبت عليه اول مرة في
 الحضر وكذلك السفر على هذا الحال وكذلك ان صلى مسافر
 مع الامام المقيم ثم تبين له فساد صلاته بعد خروج الوقت
 فانه يقضيها صلاة الامام كما وجبت عليه واما ان تبين له ذلك
 في الوقت فانه يعيدها صلاة نفسه قصرا لان الصلاة التي
 صلى مع الامام لم تتم له كمن لم يصليها وهذا ان دخلها بما لا تتم
 به واما ان دخلها بالتام فحدث عليه ما ينقضها فانه يصليها
 صلاة الامام على كل حال وهي الصلاة المنتقضة وكذلك
 مقيم صلى صلاة الجمعة مع الامام ركعتين ثم تبين له فسادها
 بعد خروج الوقت فانه يقضيها ركعتين كما وجبت عليه مع
 الامام كما ذكرنا في صلاة المسافر
 مع الامام وان ذكر وهو في الوقت

قوله وان ذكر وهو في الوقت

ابدلها الخ لم يفرق بين ما اذا
دخلها بما لا تتم به وما اذا دخلها
بما تتم به حرره والظاهر ان لا
فرق ويصلح لدليله قوله وتبين
له فسادها قوله او نسي خمس
فاقل الخ فرغ لوجهل عين منسية
من الخمس فلم يدرا صحيحا او غيرها
صلى خمسا على ترتيبها اذ المطلوب
يتيقن ببراءة الذمة وينوى بكل
صلاة انها المنسية ولو شك
فيها الحضرية ام سفرية صلى
عشر اخمسا حضرية وخمسا سفرية
كذا عند قومنا فليحذر على المذهب
قلت مقتضى المذهب انه يصل
في الصورة الاولى خمسا حضرية
ان تذكر في الحضر وسفرية ان
تذكر في السفر وكذا في الثانية
حرره نعم ان تعمد ترك الصلاة
فلم يعلم عينها او لم يعلم اسفريه
ام حضريه فانه يصل خمسا
حضريه وخمسا سفرية ليكون
على براءة من ذمته والله اعلم حرره
كذا كتبه ثم ظهر ان لا يصل

ابدلها صلاة الظهر اربع لان
هذه صلاة لم تصح له والله
اعلم واختلفوا ايضا في ترتيب
المقتضيات فيما بينها وفيما
بينها وبين الصلاة الحاضرة
اما فيما بينها فان بعضهم قال
بوجوبه في الخمس فيما دون قياسا
على المودات وقال بعضهم ليس
الترتيب بواجب لان المودات
انما وجب ترتيبها من اجل ان
اوقلتا مرتبه مختلفة وهؤلاء
وقتها واحد وقد روى انه صلى
الله عليه وسلم فاتة يوم الخندق
اربع صلوات فصلاهن على
الترتيب فينبغي لاقتداه صلى
الله عليه وسلم ففي الاثر ان من
فاتة او نسي خمس صلاة فاقل
صلاهن على الترتيب وما عدا
ذلك فليصل كما اراد والله اعلم
واما فيما بينها وبين الصلاة
الحاضرة فان ذلك يتعلق
الى الاوقات اى هل اوقات
كالمودات ام ليس لها اوقات

الاثنان صلوات اذا المغرب
والصبح لا يتفاوت حضرا *
وسفرا كذا حرره قوهس واما فيما
بينها وبين الصلاة الحاضرة الخ
وعند مالك يجب ترتيب يسير
الفوائت مع الحاضرة وان خرج
وقتها وهل اليسير اربع او خمس
خلاف ووجب مع ذكر ترتيب
الفوائت في انفسها ولو كثرت
لكن لا على سبيل الشرطية فلذلك
لا يعيدها ذاكر او ناسيا قوله
وان تركها بعد ما ذكرها الخ فلو
نسى صلاة الظهر الى وقت
العصر حتى لا يدرك الا واحدة
منها صلى الاولى ثم العصر
ومنهم من يعكس هذا اذا ذكرها
قبل الدخول في صلاة العصر
واما لو ذكرها بعد الدخول فيها
فانه يمضي على صلاة العصر
حتى يتمها ثم يصلي الظهر كذلك
الديوان

فاذا كان لها اوقات فهل هي مضيقه
ام موسعة فاقول والله اعلم
ان الاصل في ذلك ما روى انه
قال عليه السلام من نام عن
صلاة الحديث ثم انهم اختلفوا
في معنى قوله عليه السلام فذلك
وقتها قال بعضهم وقت اعادتها
وقال اخرون وقت فرضها فمن
ذهب الى ان ذلك وقت وجوبها
جعلها ديننا عليه يقضيها وقت
ما تيسر له ما لم يمت ومن ذهب
الى انه وقت اعادتها جعله وقتا
لها وان تركها بعد ما ذكرها او
بعد ما انتبه من نومه مقدار
ما يصليها فيه هلك وقال
بعضهم وقتها مع وقت صلاة
ذكرها فيه او وقت انتبه فيه
من منامه ان كان ذلك في وقت
الصلاة وان كان في غير وقت
الصلاة فعلى ما ذكرنا حتى يخرج
وقت الصلاة المستقبلة فعلى
هذا ان ذكرها او انتبه في وقت

الصلاة الحاضرة صار وقت النسيئة وقت الحاضرة مشتركا

فيه وعليه ان يصلي المنسية ثم الحاضرة قياسا على المودات
المشتركات الاوقات اذا اراد ان يجمع بينهما في السفر او في
حال يجوز فيه الجمع وان ذكر المنسية على هذا القول وهو في الصلاة
الحاضرة جعلها نافلة حتى يصلي المنسية ثم يصلي الحاضرة الا
ان يخاف فوات الحاضرة فاذا خاف فواتها فليصلها ثم يصلي
المنسية بعد ذلك والله اعلم واما ان تركها عامدا حتى خرج وقتها
ثم اراد ان يصلي الصلاة الحاضرة فان بعضهم قال لا يجوز
له حتى يصلي التي ترك متعمدا ثم يصلي الحاضرة الا ان خاف
فوات وقت الحاضرة فانه يصليها ثم يصلي التي ترك متعمدا
وقال بعضهم هي دين عليه يصليها متى ما شاء ما لم يمت لانه
لم يكفر بتركها مرتين وسبب اختلافهم عندي هو سبب
اختلافهم في الامر المطلق هل هو على التراخي امر على الفور فمن
ذهب الى انه على الفور اوجب قضاءها قبل الحاضرة ومن
ذهب الى انه على التراخي جعلها ديناً عليه يقضيها متى شاء ما لم
يمت واما ان صلى في موضع منجوس او بشوب منجوس او بيدن
منجوس ولم يترك ذلك حتى خرج الوقت فانها دين عليه وليس لها حد
معلوم لانها انتقضت بسبب ويحتمل ان يتطرق اليها الاختلاف
المتقدم والله اعلم وان علم في الوقت ولم يصليها حتى خرج الوقت
فقد كفر وصارت بمنزلة من تركها عامدا وكذلك من نام متعمدا في
اول وقت الصلاة ولم ينتبه الا بعد خروج الوقت فانه هالك
في قول بعضهم ومنزلته منزلة العامد لانه مضيع واما ان دخل
عليه النسيان في الوقت ولم يذكر الا بعد خروج الوقت فلا يهلك
هذا وليس كالناثم المتعمد وكذلك من تركها متعمدا حتى لا يتمها بجميع

وظائفها فقد هلك وهو بمنزلة من تركها كلها وان كان الذي تركها ممن
يغتسل فتركها حتى لا يتمها بالغسل ثم حدث اليه عذر يتييم به فستيم
فصلي فهو غير معذور في قول بعضهم لانه تركها حتى لا يتمها كما فرضت عليه
واما ان كان متيمما وتركها حتى لا يتمها الا بالتييم ثم اصاب راحة
من عذره فانه لا يكفر ولا يكون كالمغتسل في هذا الوجه لانه لم يتركها
حتى لا يتمها بما فرض عليه لان الوقت كله من اوله الى آخره هو وقت
الوجوب عند اصحابنا رحمهم الله وهو وقت الاداء والله اعلم ولكن
لا ينبغي له ان يتركها حتى لا يتمها بغسلها وجميع وظائفها ولو كان متيمما
لانه يمكن ان يزول عنه عذره ذلك فيصليها في غير وقتها وكذلك من
يصلي بالتكبير ومن يصلي بالتؤمى على هذا الحال في مسألة التيمم
نسقا بنسق واما الطفل اذا بلغ والمجنون اذا افاق والحائض والنفساء
اذا طهرتا فانهم غير مدركين للصلاة ما لم يدركوها بجمع وظائفها
قبل خروج وقتها ولا يقصرونها كغيرهم لانهم غير مخاطبين بها الا في
ذلك الوقت والله اعلم وقال بعضهم من ادرك ركعة والوقت قائم
اذا كان متطهرا فهو مدرك للوقت لقول رسول الله صلى الله عليه
وسلم من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر
والله اعلم **باب** في النوع الثاني من الصلاة وهو نوع من السنن
(باب في صلاة الوتر) وصلاة الوتر فريضة في قول بعضهم
على ما تقدم من ذكرنا له واما صفتها فان الوتر في اللغة الفرد واحدا
كان او ثلاثة او خمسة وما فوق ومن او تر بثلاث لا يفصل بينها
بتسليم او بخمس او بسبع فهو مصيب على طريقة اللغة ومن فصل
بينها بتسليم او تر بواحدة فهو مصيب ايضا غير ان الذي اخذ
به علماءنا رحمهم الله ان يوتر بواحدة بشرط ان يتقدمها شفع واقل

وأقل ذلك ركعتين والدليل ما روى أنه صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل مثنى مثنى حتى إذا خاف الصبح أو ترى واحدة وروى أن جابر بن زيد رحمه الله كان يفصل بين الركعتين والركعة بالتسليم غير أنه لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أو ترى أكثر من ثلاث عشرة ركعة لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين وقد روى أنه كان عليه السلام يوتر بسبع وثلاث واستحب علماءنا رحمهم الله الوتر على سبع وقال بعض الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بتسليم ودليلهم ما روى أنه قال عليه السلام صلاة المغرب وتر النهار فاوتروا صلاة الليل وقالوا لما كانت المغرب وتر النهار واختلف الناس في وتر الليل كان أحسن الأشياء أن يشبه به وقد روى أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاثة لا يسلم إلا في آخرهن أما وقت الوتر فما بين صلاة العشاء الآخرة إلى طلوع الفجر هكذا روى عنه عليه السلام وإن نسي الوتر فليوتر إذا ذكر لما روى عن أبي سعيد الخدري قال من نسي الوتر فليوتر إذا ذكر فهذا — يعضد قرن من قال بوجوب الوتر والله أعلم باب —

(في ركعتي الفجر) *

وركعتا الفجر سنة لما روى أنه قال عليه السلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها والدليل على تأكيدهما ما روى أنه صلى الله عليه وسلم لم يتركها في

(باب في ركعتي الفجر)

قولنا وركعتا الفجر سنة هذا مذهب الجمهور وحكى عن الحسن أنه قال بوجوبهما والصفاء عدم الوجوب قولنا خير من

في حضر ولا سفر ويستحب التحفيف فيها لما روى عن عائشة رضي

الله عنها انه صلى الله عليه وسلم
اذا سمع النداء بالصبح صلى ركعتين
خفيفتين وروى انه كان اذا
انقصر الفجر صلى ركعتين الاولى
بفاتحة الكتاب وقل يا ايها الكافرون
والثانية بفاتحة الكتاب وقل هو
الله احد والمستحب صلواتهما في
البيت لما روى عن ابن عباس رضي
الله عنهما حين ذكر صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين
بات عند يمومة زوج النبي عليه
السلام وهي خالته فذكر صلاة
ثم قال ثم ارضطجع حتى جاء المؤذن
فقام فصلى ركعتين خفيفتين
ثم خرج فصلى الصبح والله اعلم
وان صلى ركعتين قبل الصبح فيما
يظن ثم تبين له ما صلاها الا
بعد الصبح فانه يجزيه تلك الركعتان
لركعتي الفجر لقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا صلاة بعد
طلوع الفجر الا ركعتي الفجر والله اعلم
وان دخل المسجد فاقيمت الصلاة

قولس اذا سمع النداء انخراسا
بعض الحنفية بهذا الحديث
على انه لا يؤذن للصبح قبل طلوع
الفجر والجمهور على خلافه كما
تقدم للاحاديث الصحيحة*
ان بلا لا يؤذن بالليل فكلوا-
واشربوا حتى يؤذن ابن ابي مكتوم
واما الذي في هذا الحديث فالمراد
به الاذان الثاني قولس بفاتحة
الكتاب فيه رد على من قال لا قرأ
في ركعتي الفجر وثبت الاحاديث
الصحيحة انه لا صلاة الا بفاتحة
فلا عبرة بهذا القول قولس
وقل يا ايها الكافرون الخ فيه رد
على من قال لا يقرأ الا بفاتحة
الكتاب كالك وجمهور اصحابه
وهذا الحديث ثابت عندهم
ايضا قولس فانه يجزيه ثلاث
الركعات الخ المعتمد في الديوان
انهما لا يجزيانه وما قاله المؤلف
رحمه الله حكاه عن الدفتري وما

استدل به من الحديث لا بدلة تأمل
ولم يذكر في الديوان في عكس هذا
خلافاً بل قال لا يجزيه قوكس
يقضيهما اذا طلعت الشمس قال
في الديوان وكل ما فات من النوافل
فلا يعيده وذكر عن الشيخ ابي نوح
رحمه الله انه قال يعيد الركعتين
اللتين قبل صلاة الصبح والركعتين
بعد صلاة المغرب وسياقي
في القيام ان طفاة بالليل قضاء بالنهار
وتقدم ان من نسي الوتر او تراذا ذكر
قوكس ما لم يصل الى بلده فلو وصل
الى بلده لزمه دم وعبارته فيما
سياقي ومن ترك ركعتي الطواف
حتى يخرج من المسجد فليركعهما مادام
في الحرم وان خرج من الحرم فليركعهما
حيث كان وان اتى منزله فليهد
شأتا تاخيره ركعتي الطواف
فعلى هذا القول يركعهما ولو خرج
من الحرم ما لم يصل الى اهل ذلك
لانه لا وقت لهما الا انه بعد الطواف
فقط انحر وعبارة الشيخ اسماعيل
رحمه الله ومن ترك ركوعيهما

قبل ان يصلي ركعتي الفجر فانه
يصليهما خارجا من المسجد
ان لم يخف ان يفوته الامام
بشي من صلاة وان خاف
ان يدخل عليه الوصلان مع
الامام فليشتغل بصلاة الامام
لان صلاة الامام اولى من
ركعتي الفجر عندهم لان ركعتي
الفجر يقضيهما اذا طلعت الشمس
لقول رسول الله صلى الله عليه
وسلم من فاته ركعتا الفجر فليصليهما
اذا طلعت الشمس ولا قضاء
لصلاة الامام ولذلك كان
صلاة الامام اولى من ركعتي
الفجر وان دخل عليه الوصلان
في صلاة الامام فانه يصليهما
ما لم يخف فوات صلاة الامام
وانما يصليهما خارجا من
المسجد لقوله عليه السلام
اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة
الا المكتوبة او قال صلاة الجماعة
مع الامام وانما نهى عن ذلك
لاجل الاختلاف على الامام

ولذلك يخرج الى موضع لا تكون فيه صلاة الامام والله اعلم وان صلاها في المسجد فلا بأس عليه في قول بعضهم وكذلك ان صلاها بعد الصبح وقد تقدم معنى هذا والله اعلم وكذلك الركعتان بعد صلاة المغرب سنة مؤكدة وقد روى عن علي بن ابي طالب قال سالت النبي عليه السلام عن قول الله تعالى ومن الليل فسيح اذ بار السجود قال الركعتان بعد صلاة المغرب وعلى قوله وادبار النجوم قال الركعتان بعد صلاة الفجر وقد روى عن ابي عبيدة رحمه الله قال يستحب بعد المغرب ركعتان خفيفتان والله اعلم وكذلك صلاة مقام ابراهيم عليه السلام سنة مؤكدة ولا يجوز تركها وانما تصلي بعد الطواف بالبيت وهي ركعتان يصليهما في المسجد عند مقام ابراهيم عليه السلام وان خرج

اي ركعتي الطواف فليركعهما مادام في الحرم وان خرج من الحرم * فليركعهما حيث شاء وعليه دم وقيد ذلك بعد الطواف الواجب من الحج والعمرة واطلق في محل الركوع فشميل منزله وغيره واوجب * الدم مطلقا والظاهر ما فعله ويدل له تعليل الشيخ رحمه الله * حرره بنقل صحيح وما في الاثر يحتمل ان يكون ماش على كلام الشيخ - اسماعيل رحمه الله وقوله في الاثر وان اتى منزله فليهد شاتاقيد في الرهدى اي اذا وصل الى اهله اهد شاة كالصوم وعليه فالركوع * مطلقا فيشميل الركوع في المنزل كما هو مقتضى كلام الشيخ اسماعيل رحمه الله حرره بنقل صحيح ويدل على كلام الشيخ اسماعيل رحمه الله تعليل الاثر بقوله فليهد شاة لتأخيره ركعتي الطواف ولو كان كما قاله الشيخ رحمه الله لكان الظاهر ان يقول لتركه ركعتي الطواف لكن ما ذكره المؤلف رحمه الله

هو نص الديوان وعبارته فان
خرج من المسجد ولم يركعها فانه
يصليهما حيث ذكر ما لم يصل
الى بلده فان وصل الى بلده ولم
يركعها فعليه شاة ويمكن
ان يقال كلام المؤلف مفروض
فيما اذا نسي كما هو فرض مسألة
وكلام الشيخ اسما على فيما اذا
تركهما عمدا حذر النقل
* (باب في سجود التلاوة) *

قوله سنة هذا مذهبنا
ومذهب الجمهور ومذهب ابو
حنيفة الى انه واجب ليس بفرض
على قاعدة مذهبه في الفرق
بينهما قولهم وهي احدى
عشرة سجدة الخ وقد وافق
اصحابنا في العدد المذكور ابو حنيفة
ومالك وخالفهم الشافعي قوله

من المسجد ولم يركعها فليركعها
مادام في الحرم وان خرج من الحرم
ولم يركعها فليركعها حيث ذكر
ما لم يصل الى بلده والله اعلم واحكم
(باب في سجود التلاوة) *

وسجود التلاوة سنة ماثورة
عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي
احدى عشرة سجدة اولها خاتمة
الاعراف وثانيها في الرعد عند قوله
بالغدو والاصال وثالثها في النخل
عند قوله ويفعلون ما يؤمرون
ورابعة في بني اسرائيل عند قوله
ويزيدهم خشوعا وخامسة في
مرمر عند قوله خروا سجدا وبكيا
وسادسة في الحج عند قوله ان الله
يفعل ما يشاء وسابعة في الفرقان
عند قوله وزادهم نفورا وثامنة
في النمل عند قوله رب العرش العظيم
وتاسعة في الم تنزيل عند قوله وهم

لا يستكبرون وتباشرة في ص عند قوله وخر راكعا واناب والحادية
عشرة في حم السجدة عند قوله وهم لا يسمون وقد ذكر انه سئل ابن عباس
رضي الله عنه عن السجدة في حم فقال اسجدوا بالاخرة من اليتين
يعني قوله وهم لا يسمون وقد ذكر ان الحسن انه يسجد بالاية الاولى

يعني قوله واسجد والله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون
 وقد روى عن ابن عباس انه قال ليس من المفصل سجود وكذلك ذكر عن
 مجاهد عن ابن عباس انه كان يسجد في ص ولا يسجد في شئ من المفصل
 وبلغنا والله اعلم اذا قرئت آية السجدة في القرآن سجدة الاشجار
 والحيطان وغير ذلك فامر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه بالسجود
 عند قراءة تلك الآية وروى ابو عبيدة رحمه الله قال بلغني عن ابي
 سعيد الخدري قال رايت كافي تحت شجرة اقراص والقرآن ذي
 الذكر فلما بلغت السجدة سجدت الشجرة ثم قالت رب اعطني
 بها اجرا وضع عني بها وزرا وتقبلها مني كما تقبلت من عبدك
 داود سجدة قال ابو سعيد فاخبرت بذلك النبي عليه السلام *
 فقال اني كنت احق بالسجود من الشجرة ثم قرأ رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ص وسجد وقال هذا القول والله اعلم واذا اراد
 القارئ ان يسجد فانه يكبر حين يهوي الى السجود فاذا سجد قال
 سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ثلاث مرات ثم يرفع راسه
 بالتكبير ويقول ربنا لك سجدنا واليك انبنا واليك المصير
 ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا انك انت العزيز الحكيم
 ويقول رب اعطني بها اجرا وضع عني بها وزرا وتقبلها مني كما
 تقبلت من عبدك داود سجدة وشروطها في الطهارة وطهارة
 الثوب والموضع شروط الصلاة المكتوبة وخص بعضهم ان
 يتيمم ويسجد ولو كان ممن يغتسل والله اعلم وكذلك الاوقات التي
 لا يصلي فيها المكتوبة لا يسجد فيها واستقبال القبلة افضل ويسجد
 بالجماعة وامام كغيرها من السنن ويسجدونها فرادى ويؤي بها
 من يصلح فاما عند الاضطجاع او قائما بالتوى كالمكتوبة وان قراها

وهو ماش أو راكب فإنه ينزل الراكب ويقعد الماشي ويسجدانها
وقال بعضهم يجوز أن يومي تلقاء وجهه وهو راكب أو ماشي
كما روى أنه صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر أينما توجهت به
راحلته النوافل وكذلك هذا يسجد لها على الهيئة التي كان عليها
من قيام وقعود وركوب كما كان صلى الله عليه وسلم يصلي
النوافل على الهيئة التي كان عليها ولعلم لهذا المعنى رخصوا *
في غير استقبال القبلة في غير

قولك يكبر حين أي من غير أحرام
ولا سلام خلافا للشافعي
ووافق أصحابنا مالك وعبد الله
خليل يسجد بشرط الصلاة
بلا أحرام ولا سلام قارئ *
ومستمع فقط أن جلس لعلم قولك
رخصوا في غير استقبال القبلة
أن وقع في النسخة رخصوا في
استقبال القبلة في سجود القرآن
والظاهر أنها الصحيحة كما يظهر
بالتأمل وكذلك نسخة ورخصوا
في غير استقبال القبلة أي رخصوا
في استقبال غير القبلة قولك
أو قرأت عليه الخ أي سواء كان
سائما أو مستمعا بدليل ما يأتي
وقال مالك إنما السجود على السمع

سجود القرآن والله أعلم
والسجود المذكور إنما هو على
من قراءة آية السجدة أو قراءات
عليه كما كانت الأشجار والمحيطات
تسجد عند نزول تلك الآية
وقرأت عليه السلام أيها
بشرط أن يكون القارئ ممن
تصح له الصلاة وأن قراها
الطفل والمجنون والمشرع أو
المجانن أو النفساء فليس على
من سمعها منهم سجود وذلك
لأن القارئ إمام المستمع والله
أعلم وأن كتبها أو هجاها فليس
عليه شيء لأنه ليس بقارئ وإن
قراها المجنب أو قرات عليه
فإنه يسجد إذا اغتسل من جنابة

وكذلك المصلي ان قراها او قرأت
عليه فانه يسجد اذا فرغ من صلاة
وقال بعضهم يسجد لها اذا قراها
في صلاة النافلة وذلك عندي
لانها بمنزلة واحدة اعني ان ذلك
نفل كله وقال بعض ليس على
المستمع سجود حتى يجلس لها *
يستمع وقال اخرون انما السجود
على القاري دون المستمع وذلك
عندي والله اعلم ان علة السجود
التلاوة والله اعلم وان قرأية
السجدة وسجد لها ثم اعادها
فان بعضهم قال يسجد كل مرة
قراها وقال بعضهم يجزيه سجود
واحد ولو اعادها مرارا فيمادون
اليوم ولعلمهم ذهبوا الى عموم
قوله عليه السلام لا يصلي احدكم
صلاة واحدة في يوم مرتين
والله اعلم وقال اخرون ما اعاد
في موضع واحد يجزيه سجود
واحد وان اعادها في غير موضع
ذلك يسجد لها والله اعلم

دون السامع قوله ممن تصح له
الصلاة اي صلاة الفريضة
بدليل ما بعده فخرج المجنون
والصبي وزاد بعض اصحاب
مالك وان يسجد حينئذ وان يقرأ
بجهر اليمين وخالف الشافعي
فلم يشترط شيئا من ذلك فلا
فرق عنده بين ان يكون القاري
رجلا او امرأة ولا بين ان يكون
صبيا او محدث او كافرا لكن
لا يسجد لقراءة الجنب والسكران
قوله فانه يسجد اذا فرغ الخ -
خلا فمالك والشافعي ومذهب
اصحابنا هو الحق اذ لو سجد لها
لزاد في صلاة ولو تركها راسا
لترك السنة فاحتاطوا الكل فقالوا
لا يسجد في حال الصلاة احتياطا
ويسجد بعد ولا يضر ذلك
الفصل لانه للضرورة قوله وقال
بعضهم يسجد في النافلة الخ قلت
قال صاحب المحيط من الحنفية لم
ار في شئ من الطرق يعني طرق

الحديث الذي اوردته عنه عليا السلام انه كان عليه السلام يقرأ

في صبح يوم الجمعة المر السجدة وهل اتى على الانسان التصريح بانه
 صلى الله عليه وسلم سجد لما قرأ الم تتريل في هذا المحل الا في كتاب
 الشريعة لا بى داود ومن طريق اخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
 قال غدوت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة في صلاة -
 الفجر فقرأ سورة فيها سجدة فسجد الحديث وفي اسناده من
 ينظر في حاله انتهى قلت يحمل الحديث الذي ليس فيه سجود على
 انه لم يسجد في الصلاة والذي فيه سجود على انه سجد خارج *
 الصلاة فلا منافات بينهما ولا مخالفة لما قاله اصحابنا رحمهم الله
 (باب في قيام رمضان)

* (باب في قيام رمضان) *
 وقيام رمضان سنة مرغ
 فيها وقد بلغنا ان النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى من قيام رمضان
 ثمان ركعات وهي اربع تسليمات

قولس والمستحب الخ مقتضى
 الديوان على اربع تسليمات وقوله
 ويقعد الخ حكاة في الديوان
 قولاً وفيه اقوال متعددة راجع

ثم زاد ابوبكر الصديق رضى الله عنه ثمانية اخرى ثم زاد عمر رضى
 الله عنه ثمانية اخرى وذلك كله اربع وعشرون ركعة فكان ذلك
 سنة لمن بعدهم وهي نافلة مرغ فيها لما روى عن عائشة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من الثانية فكثر الناس ثم
 تجمعوا من الليلة الثالثة والرابعة ولم يخرج اليهم فلما اصبح قال قد
 رايت الذي صنعتكم ولم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان
 يفرض عليكم وذلك في رمضان والترويجات في القيام مستحبة
 وقد رايت في بعض الكتب ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه هو الذي

جمع عليها والمستحب ان يروح بهم الامام على تسليمين
 ويقعد مقدرا ما يقرأ فيه هذه الكلمات وهي سبحان الله
 والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم وقيام رمضان اثني عشر تسليمة يسلم على
 ركعتين لقوله عليه السلام صلاة الليل مشي مشي
 وقال بعض ست تسليمات يسلم على اربع ركعات ويدل
 على هذا ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كانت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان
 عشرين ركعة اربعا اربعا ويوتر بثلاث والله اعلم
 والمستحب ان يصلي به ثلاثة رجال كما سننا ثلاثة
 رجال رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر
 وعمر رضي الله عنهما وان لم يكن الا رجالان فليصليا
 اثلاثا ولا يصليا نهما انصافا لما ذكرناه وكذلك من
 ضعف عن صلاة القيام ولم يقدر الا على بعضه
 فالمستحب ان يصلي منه ثلثا او ثلثين ولا يصلي
 منه نصف فقط والله اعلم وافضل صلاة القيام
 بعد صلاة العتمة وقبل الوتر حديث عائشة رضي
 الله عنها المتقدم انه صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث
 بعد صلاة القيام ولقوله عليه السلام لبعض اصحابه
 وامرك بصيام ثلاثة ايام في كل شهر ولا تتم الا عن
 وتر وركعتين الضحى

قوله وان صلى الخ خلاف
 ظاهر الديوان حرره قوله

وان صلى قبل العتمة او بعد
 الوتر فلا بأس عليه والله اعلم

قوله وان صلى بعد
العتمة النحر وعند الشافعي
خلاف الاصح عدم جواز
ذلك بل الاصح عند بعضهم
ان الافضل تأخيرها الى
ربع الليل واما تقديمه
فمن فعل الكسالى قوله
لاباس ان يصلي معهم الوتر
النحر لعله هو المرخص السابق
قوله

ووقته ما لم يطلع الفجر
ومن فاتة بالليل فليقضه
بالنهار ويصليه الناس
بالجماعة ما لم يخرج وقته
وكذلك الوتر يصلى
بالجماعة في رمضان
ما لم يخرج وقته والمستحب
ان يصلى بهم الوتر من
صلى بهم العتمة لان
الوتر تابع للعتمة كانه بعض
منها الا ان كان له عذر

فليصل بهم غيره من الناس من صلى معهم العتمة لان
من صلى معهم العتمة لو استخلفه الامام بجازت *
صلاتهم تلك خلفه فهو اولى من غيره ورخص
بعضهم فمن صلى معهم القيام ولو لم يصل معهم
العتمة ان يصلى بهم الوتر وذلك عندى والله اعلم
ان الوتر ولو كان تابعا للعتمة فهو من جنس القيام
في رمضان وتابع له لحديث عائشة المتقدم قالت *
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى في رمضان
عشرين ركعة اربعا اربعا ويوتر بثلاث والله اعلم
فعلى هذا ان صلوا العتمة بالجماعة والقيام بالجماعة
فليوتروا بالجماعة وان لم يصلوا العتمة بالجماعة فلا
يوتروا بالجماعة ولو صلوا القيام بالجماعة والله اعلم

لانه تابع للعتمة وكذلك من لم يصل مع الامام صلاة
 العتمة وصلى معهم القيام فانه لا يصلى معهم الوتر
 ولو لم يصل معهم العتمة وذلك عندى كما يجوز ان يصلى
 معهم بعض العتمة ولو لم يدرك الا بعضها وكذلك
 لا يصلوا الوتر بالجماعة ان لم يصلوا القيام بالجماعة
 لان الوتر انما يصلى بالجماعة في رمضان لاجل القيام
 ان صلوا العتمة بالجماعة وكذلك ان قدموا القيام
 على العتمة لا يصلوا الوتر بالجماعة الا على قول من
 اجاز ان يصلى الوتر بالجماعة ولو في غير رمضان
 والدليل على ذلك ما رواه جابر بن زيد عن ابن عباس
 رضى الله عنهم اخبره حين بات عند ميمونة زوج
 النبى صلى الله عليه وسلم قال فقام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم حين انتصف الليل او قبله بقليل
 او بعده بقليل فتوضى فاحسن وضوءه ثم قام يصلى
 قال فقامت فصنعت مثل ما صنع ثم ذهبت فقامت
 الى جانبه فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يده اليمنى على راسي واخذ باذني يفتلها فصلى
 اثني عشر ركعة ثم اوتر ثم اضطجع حتى جاء
 المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج
 فصلى الصبح ثم قال لي ابن عباس كذلك فافعل
 يا جابر واوتر في رمضان فقد صلى عليه السلام
 في غير رمضان صلاة الليل والوتر بالجماعة والله اعلم
 هذا يدل على ان صلاة السنن تصلى بالجماعة

وإن صلوا العتمة مع الوتر فإنهم يخطبون بعد الوتر
وإن صلوا القيام بعد الوتر فلا يخطبون وإنما
تكون الخطبة بعد الوتر وكذلك إن الوتر إنما يكون
بعد الفراغ من الصلاة ولا يكون بعد نفل ولذلك

تكون الخطبة بعد الوتر
لقوله تعالى فإذا فرغت
فانصب يعني فرغت من
الصلاة فانصب في الدعاء
إلى الله تعالى والمسئلة
ولذلك كانوا يخطبون
بعد صلاة الفجر وبعد صلاة
العصر إذا لصلاة بعدهما
وكذلك كانوا يخطبون

قولهم ولا يكون بعد نفل
راجع الشيخ اسماعيل رحمه الله
قولهم وذلك لأنهم اتفقوا
أنهم يتأمل هذا مع قولهم
الديوان وسئل هل يرد الفريضة
إلى النافلة قال نعم ولا يرد
النافلة إلى الفريضة وقول

بعد الظهر يوم الجمعة لأن النبي عليه السلام كان لا يصل
بعد ظهر يوم الجمعة حتى ينصرف ويصلي ركعتين
والله أعلم وكل ما يبنى به في الصلاة يبنى به في القيام
وكل ما ينقض الصلاة ينقض القيام وشروطه شروط
الصلاة المكتوبة وأن أخذ في الركعتين قبل الوتر
ثم تبين له أنه بقي عليه شيء من القيام فإنه يردهما
بالنوى إلى القيام وقال بعض لا يردهما وذلك لأنهم
اتفقوا أنه يرد الصلاة الفريضة إلى النافلة كما يرد
الحج إلى العمرة وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم
أمر أصحابه وقد أحرموا بالحج في ذي القعدة

في حجة الوداع ان يجعلوها عمرة واختلفوا هل ترد
النافلة الى النافلة قال

بعضهم ترد وقال
آخرون لا ترد والله اعلم
واذا اراد ان يرد المغرب
الى النافلة فانه يردها
ما لم يقعد على التحيات
الاخيرة ويضيف اليها
ركعة اخرى واذا قعد
على التحيات الاخيرة *
خرجت من جنس النوافل
وامتنع من ردها لان
صلاة النوافل عند بعضهم
لا تثلث والله اعلم
وكذلك لو تردده
الى النافلة ما لم يقعد
على التحيات لان
النوافل عندهم انما
هي ركعتان مشن
مشن لقول عليه السلام
صلاة الليل مشن مشن
والله اعلم وبالله
العون والتوفيق

قوي قبول اخلا يرد
بعضها الى بعض الخ حرره
الا انه لم يعتد بالمخالف
فحكى الاتفاق **فَرَعَ** في
الديوان وان رد النافلة
الى الفريضة لم تجز عنه للفريضة
ولا للنافلة وعليه الاعادة
ثم قال وقيل في رجل
رد النافلة الى الفريضة
انه تجزيه للنافلة **قوله**
المغرب الخ الظاهر انه
لا بد في ردها من
عرض صحيح وانظره مع قول
الشيخ استماعيل رحمه الله
لا يصلي بعد الا صلاة
المغرب **قوله** ويضيف
اليها ركعة الخ عطف على
قوله فانه يردها والقيد
معتبر بعد العطف وعبارة
الديوان اوضح وكذلك
المغرب يرده ما لم

يتجاوز التشهد وقول
 اخذ يرد الى النافلة
 ولو تجاوز التشهد مادام
 في الركعة الاخيرة -
 ويضيف اليها ركعة
 اخرى انتهى *

(باب في صلاة العيدين
 قوله باب في صلاة *
 العيدين الخ هذا الباب
 ذكر فيه حكم صلاة العيد -
 ومن يؤمر بها ووقتها
 ومندوباتها وموضع -
 ايقاعها وتكبيرها
 وخطبتها وما يتعلق بذلك
 كله وهو مشتق من العود
 وهو الرجوع وسبب
 بذلك لتكراره بتكرار
 السنين ورد لمشاركة
 غيره فيه كايام الاسبوع
 والشهور وعرفة وعاشورا
 ولم يسم وان كان
 قد سمي بها يوم الجمعة
 فمن باب التشبيه لان

(باب في صلاة العيدين)
 وصلاة العيدين سنة
 ماثورة على اهل الامصار
 والقرى وتاركها منزلة
 خسيصة عند المسلمين
 والتاكيد فيها من كتاب
 الله عز وجل حيث يقول
 قد افلح من تزكى وذكر
 اسم ربه فصلى قيل انه
 نزل في صلاة العيد
 وروى ان النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى العيد وخص
 عليها وروت امر عطية قالت
 امرنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان يخرج
 الى العيدين والعواقر
 من الخدور و امر الحائض
 ان تعتزل من مصلي المسلمين
 ولولا الاجماع انها ليست
 بفرض لدل هذا التاكيد
 على فرضها ويستحب تعجيل
 الاضحية وتأخير الفطر
 لما يرجع الناس من ضحايها

لا يتبادر اليه عند الاطلاق
وفي الرد بحث اذ المناسبة
اعتبرت مرجحة لا مصلية
فلا يجب الطرادها وقيل
للمودة بالفرح والسرور
على الناس وقيل تفاولا لانه
يعود على من ادركه من
الناس كتسمية القافلة
في ابتدى خروجها والظاهر
ان هذه ليست اقوالا -
متباينة تجاوزا ان يقال -
بجميعها وهو من ذوات الواو
قلت واوه ياء كالميزان
من الوزن وانما جمع بالياء
واصله الواو للزومها في
المفرد وللفرق بينه وبين
اعواد الخشب قوله قالت
امرنا ان نخرج الخ وقد وفقنا
الشافعي وخالف مالك
وقال انما تسن لما مور الجمعة
فدع صلاة العيدين
تشرع جماعة بالاجتماع وفي
المفرد خلاف قال في الديوان

وقد روى ان النبي صلى
الله عليه وسلم كتب الى
عمرو بن حزم ان يحل الاضحية
واخر الفطر لما يشتغل الناس
من الصدقة من زكاة
الانفس المأمور بتجيلها
قبل الصلاة لما روى ان
النبي عليه السلام امر بزكاة
الفطر ان تخرج قبل ان
يخرج الناس الى المصلى
ويستحب الاكل يوم
الفطر قبل الصلاة ويوم
الاضحية بعد الصلاة اقتداء
برسول الله صلى الله -
عليه وسلم لما روى عن
عائشة رضي الله قالت
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ياكل قبل ان يغدو
الى المصلى رطبات فان
تكر فتمرات فان لم تكن يحسو
من المالحسوات والله اعلم
واتفقوا اهل الاسلام انه
لا اذان ولا اقامة في شئ

فَإِنْ لَمْ يَصِبِ الرَّجُلُ مِنْ يَصْلِي مَعَهُ فَإِنْ يَصْلِي وَحْدَهُ
رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَخْطُبُ ثُمَّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ وَقِيلَ يَصْلِيهِمَا جَمِيعٌ
مَعَانِيهِمَا فِي الْمَفْرَدِ خِلَافَ قَوْلِهِ وَيَسْتَحِبُّ تَعْمِيلُ الْأَضْحَى
الْحُ قَالَ فِي الدِّيْوَانِ وَيَرْكَعُونَ قَبْلَهَا وَلَا يَرْكَعُونَ بَعْدَهَا
وَأَمَّا الْفَطْرُ فَانْهَمُ بِرُكْعَتَيْنِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا
وَسِيَّاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي آخِرِ كَلَامِ الْمَصْنُفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

قَوْلُهُ لَا أَذَانَ وَلَا إِقَامَةَ

مِنْ سُنَنِ النَّفْلِ وَلَا التَّطَوُّعِ
وَلَا الْجَنَازَةِ وَلَا الْعِيدَيْنِ
وَأَمَّا الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ
لِصَلَاةِ الْفَرْضِ وَوَقْتُ
صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ مَذْتَرِيقُ -
الْشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ وَإِنْ
صَحَّ خَبَرُ الْعِيدِ بَعْدَ الزَّوَالِ
اُخْرُوا الْبُرُوزَ إِلَى الضُّحَى
مِنْ غَدِهِمْ لَمَّا

الْحُ قَالَ فِي الدِّيْوَانِ -
وَلَا يَقُولُونَ الصَّلَاةَ
يَرْحَمُكُمْ اللَّهُ كَمَا
يَفْعَلُهُ بَعْضُ مَنْ نَدَاهُمْ
إِلَى الصَّلَاةِ بِدَعْوَةٍ مَكْرُوهَةٍ
قَوْلُهُ وَالْغُسْلُ الْخَفِيُّ
الدِّيْوَانِ الْمُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ
حِينَ الْغَدَاةِ وَإِلَيْهَا وَإِنْ
اُغْتَسَلَ بَعْدَ مَا طَلَعَ
الْفَجْرُ اجْتَرَاهُ وَأَمَّا أَنْ

اُغْتَسَلَ الرَّجُلُ وَالْمَرَأَةُ مِنَ الْجَنَابَةِ أَوِ الْمَرَأَةُ مِنَ التَّفَاسِ
أَوِ الْحَيْضِ فَانْهَمَا أَنْ فَرَّغَا مِنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ مِثْلًا
فَلْيَصْبَا عَلَى جَسَدِهَا الْمَاءَ مَرَّةً أُخْرَى وَيَقْصِدَا بِهِ غَسْلَ
يَوْمِ الْعِيدِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلَا أَجْزَاءَهَا الْأُولَى وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ
الْغُسْلُ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَوَحْدَهُ
وَيَكُونُ لَهُ الْفَضْلُ كَمَنْ اُغْتَسَلَ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ تَيْمُمُ وَلَهُ فَضْلُ الْمَغْتَسِلِ

لما روى انه عليه السلام امر اناسا من الانصار ان يخرجوا من الغد لانهم لم يضع عندهم العيد الا بعد الزوال ومن سننها السجدة والطيب والغسل واللباس الحسن والمستحب اذا اراد ان يصلوا العيد ان يخرجوا من المنزل خارجا واقل ما تنعقد به صلاة العيد ثلاثة اثنان والامام وقيل خمسة وقيل سبعة وقيل عشرة وتتم العدة

بالعيد والنساء ولو لم يحضر الامام الا العيد والنساء صلى بهم صلاة العيد لما ذكرناه من حديث ام عطية واما صفة صلاة العيدين فانه يوم لها كما يوجه للفريضة ويجزئها كبر ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة ويستحب سورة والشمس ثم ركع ويسجد ثم يقوم الى الركعة الثانية فيقرأ فاتحة الكتاب وسورة والتسبيح سورة والضحى ثم يكبر ثم يركع ويسجد ويقعد على الخيات ويسلم ثم يخطب والخطبة ومعانيها قد ذكرناها في صلاة الجمعة واما صفة التكبير الذي ذكرناه في صلاة العيدين فان بعضهم قال يكبر سبعا وبعضهم يقول تسعا وبعضهم يقول احدى عشرة وبعضهم يقول ثلاث عشرة فن قال بالسبع فانه يكبر بعد تكبيرة الاحرام في الركعة الاولى اربعاً وبعد القراءة في الركعة الثانية ثلاثاً ومن قال بالتسع فليتكبر

قولك ان يخرجوا من المنزل الخ قال في الديوان فليخرجوا باسلحتهم وجميع ما يمكنهم من الزينة قولك ثلاث الخ في الديوان عكس الترتيب وقدم العشرة واخر الثلاثة وحكي في الاتمام بالنساء والعيد قولين قولك وتتم العدة بالنساء الخ وافقنا الشافعي وخلف في القديم وجعلها كالجمعة في الشروط قولك ويجزئها يكبر الخ ظاهر كلام المصنف رحمه الله ان التكبير لا يفصل الا بالتكبير المتم خلافا للشافعية في انه يتم الى ويجزئ ويكبر بين كل تكبيرتين كاية معتدلة قولك وان زاد على المجهول الخ او اما ان احرم على احد الاقوال فغسل

يقول تسعا وبعضهم يقول احدى عشرة وبعضهم يقول ثلاث عشرة فن قال بالسبع فانه يكبر بعد تكبيرة الاحرام في الركعة الاولى اربعاً وبعد القراءة في الركعة الثانية ثلاثاً ومن قال بالتسع فليتكبر

في الركعة الاولى اربعاً وفي الثانية خمساً ومن قال باحدى عشرة =
 فليكبر في الركعة الاولى ستاً وفي الثانية خمساً ومن قال بالثلاث =
 عشرة فليكبر في الركعة الاولى ستاً وفي الثانية سبعا وان زاد =
 على الممول به من هذه الاقوال او نقص عمداً فانه يمد صلاته وان لم
 يتعمد فلا اعادة عليه حتى ينقص او يزيد ثلاث تكبيرات وجميع
 التكبير لصلاة العيد تكبير الركعة الاخرة وتروا التكبير في الركعة

الاولى قبل القراءة بالاجماع والتكبير
 في الركعة الثانية مختلف فيه بين
 الناس وجميع ما ينقص الصلاة
 المكتوبة ينقص صلاة العيد
 وكذلك جميع ما يبني فيه في الصلاة
 يبني به في صلاة العيد وكذلك
 جميع شروطها هي بنفسها شروط
 الصلاة المكتوبة ومن لم يحسن
 التكبير وكيفية في صلاة العيدين
 صلى ركعتين كما يصلي النافلة
 وينوي لصلاة العيد والله اعلم
 وان فات الامام بشئ من صلاة
 العيد فانه يدخل اليه ويستدرك
 ما فات به ان علم ما كبر الامام
 في صلاته وان لم يعلم فانه يستدل
 بالركعة الثانية اعني ما كبر فيه الامام وان فاتت ركعتين جميعاً
 فانه لا يدخل اليه الا ان تبين له ما فعله الامام من التكبير يقول

غيره فانه لا يعيد
 قولك والتكبير في الركعة
 الثانية الخ ذهب مالك
 والشافعي الى انه انما يكبر قبل
 القراءة وذهب ابو حنيفة
 الى انه بعد القراءة وعن احمد
 روايتان قولك ومن لم
 يحسن الخ مفهوماً ان من
 يحسن التكبير يكبر وعبرة
 الديوان واما ان لم يصب
 الرجل الرجل معه فانه يصلي
 وحده ركعتين ثم يدعول نفسه
 وقيل يصليها بجميع ما ينهها
 ثم ينقلب

بالركعة الثانية اعني ما كبر فيه الامام وان فاتت ركعتين جميعاً
 فانه لا يدخل اليه الا ان تبين له ما فعله الامام من التكبير يقول

الامناء ومن يتق له وان دخل اليه بغير علم فانه يعيد صلاته الا ان وافق والله اعلم واختلفوا ايضا في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها فروا قوم ان النبي عليه السلام لم يصل قبلها ولا بعدها وروى ايضا ان النبي عليه السلام صلى بعدها واصحابنا رحمهم الله يصلون ماشاء واقبل العيد ولا يصلون بعدها والله اعلم

باب في صلاة الكسوفين

وروى انه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف وعمل بها المسلمون بعده وهي سنة مرغبة فيها والاصل فيها ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كسفت الشمس فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياما طويلا فقرأ من نحو سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم قام قياما طويلا وهو في القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس فقال ان الشمس والفراتان من ايات الله لا يخسفان لموت بشر ولا لحياة فاذا رايتم ذلك فاذكروا ^{الله} وهذا الحديث يدل ان صلاة الكسوف

باب في صلاة الكسوفين قولنا باب في صلاة الكسوفين يقال كسف الشمس والقمر ^{ففي} وكسا بضمها وانكسا وخسفا وخسفا ^{والخسفا} بمعنى قيل كسفت الشمس وخسف القمر بالخاء وحكى القاضى عياض عكسه عن بعض اهل اللغة والمتقدمين وهو باطل مردود بقول الله تعالى وخسف القمر وجرهوا اهل اللغة وغيرهم على ان الخسوف والكسوف يكون بذهاب ضوئهما كله ويكون لذهاب بعضه وقال جماعة منهم الليث بن سعيد الخسوف في الجميع والكسوف في البعض وقيل الخسوف ذهاب لونهما والكسوف تغيره قولنا وقال بعضهم وهو الاصح الخ

هو قول الكوفيين فيما عدا القراءة
فانها سر عند ابي حنيفة عملا بظاهر
حديث جابر بن سمرة وابي بكرة ان
النبي عليه السلام صلى ركعتين
والاول قول مالك والليث واجد
وابي ثور وجهود علماء الحجاز وحجتهم
حديث عائشة وابن عباس وغيرهما
انهما ركعتان في كل ركعة ركوعان
وسجودان وانظر لمحكم المصنف
بان القول الثاني اصح مع كون
المذكور في المسئلة رواية ابن عباس
وعائشة واما الحديث المذكور
فيحتمل انه مطلق وهذين الحديثين
يبينان المراد منه والله اعلم بالصواب
قولنا لما روى انه صلى الله عليه
وسلم الخ واظهر من هذا في الاستدلال
ما رواه في القواعد من قوله عليه
السلام اذا انكسفت الشمس
وانخسف القمر فصلوا كما حدا
صلاة صليتموها

ركعتان في ركعة وان القراءة فيها
سر لتقديره قراءة عليه السلام
بخوم من سورة البقرة وان من
شروطها الخطبة كما ذكر ابن عباس
انه خطب عليه السلام بعد الصلاة
وقال بعضهم وهو الاصح صلاة
الكسوف ركعتان لما روى انه
صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين
وقال الشمس لا تكسف لموت
احد ولا حياة واذا رايت شيئا من
ذلك فصلوا ويجهروا فيها بالقراءة
لانها تطوع بجماعة في وقت حاضر
وجعل وقتها حال اكسادة العيدين
واما الخطبة فليس هي من شروطها
لان النبي عليه السلام انما خطب
لان الناس زعموا ان الشمس انما
تكسف لموت ولده ابراهيم والله
اعلم وكذلك خسوف القمر على هذا
الحال لقوله عليه السلام ان الشمس
والقمر ايتان من ايات الله لا يخسفان
لموت بشر ولا حياة الحديث

وصلاة الخسوف ايضا فصل جماعة كصلاة الكسوف وقال قوم
لم يبلغنا ان النبي عليه السلام صلى عند خسوف القمر جماعة ولو كان

ذلك لنقل اليها لكثرة دورانها ولكن تصلى فرادى وفي اثر اهل عمان
ان القمر اذا اصاب يصلى بجماعة والشمس يصلى فرادى والصحيح
انهما آيتان من آيات الله كما قال في الحديث وصلاة الجماعة عند
كسوفها جائزة وسنة وفضيلة وصلاة الزلزلة على هذا الحال
ككسوف الشمس والقمر الا ترا الى نصه عليه السلام على العلة
في ذلك وهي كونهما آية من آيات الله والله اعلم ٢

النوع الثاني من النوافل
وصلاة النوافل مرغوب فيها لقوله
عليه السلام الصلاة خير موضوع
فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر
وقال عليه السلام ما جعل لذكر الله
والصلاة فقليله كثير وصلاة النوافل
انما تصلى ركعتين ركعتين ويفصل
بينهما بالتسليم والدليل ما روى
انه قال عليه السلام صلاة الليل
مثنى مثنى وما روى من طريق ابي
سعيد الخدري ان النبي صلى الله
عليه وسلم يصلى قبل الظهر ركعتين
وبعدهما ركعتين وبعد المغرب
ركعتين وبعد صلاة العشاء
ركعتين وكان لا يصلى بعد الجمعة
حتى يتصرف ويصلى ركعتين ولكن

النوع الثاني من النوافل
قولنا النوع الثاني من النوافل
فرع قال في الديوان ولا تصل المرأة
من النوافل بغير اذن زوجها الا
العشرة التي للسنة وهو الركعتان
اللتان بعد صلاة المغرب والركعتان
قبل صلاة الفجر وصلاة المبيت
والسجدة والكسوف والزلزلة
وقيام رمضان وصلاة مقام
ابراهيم عليه السلام والعيد
وكذلك الاجير والمقارض وكذلك
البكر التي كانت تحت ابيها ومنهم
من يرخص لهم ان يصلوا ما شاءوا
من النوافل الا ان ضر ذلك بالمقارض
والمستأجر واما العبد فلا يصل
بغير اذن سيده الا خمسا ركعتين

قبل صلاة الفجر وركعتين بعد صلاة المغرب وصلاة العيدين وصلاة الميت والسجدة والله اعلم
 لكن له حظ من الليل يصلي فيه ما شاء الله ففي هذا دليل ان صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وقال بعضهم يصليها كما يصلي

الفريضة ركعة واحدة او ركعتين او ثلاثا او اربعا ولا يجاوزها والدليل على هذا ما روى انه قال عليه السلام للذين لم يصليوا معه ما منعكم ان تصليا معنا قالوا له صلينا في رحلتنا فقال صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم في رحله فادرأه الإمام فليصل معه فانها له نافلة ففي هذا دليل ان يصلي النافلة كما يصلي الفريضة والله اعلم وقد روى الربيع عن ابي ايوب الانصاري رحمه الله انه كان يصلي قبل الظهر اربعا فقل له ما هذه الصلاة قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها فسألته فقال انها ساعة تفتح فيها ابواب السماء فاحب ان يرفع لي فيها عمل صالح وروى ايضا انه صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر اربع ركعات وبعدها ركعتين ويقرا في جميع النوافل بالحمد لله وسورة وشروط النوافل هي بنفسها شروط الصلاة المكتوبة من الطهارة واستقبال القبلة والشية الطاهرة والقيام فيها وغير ذلك من جميع شروطها وقال بعضهم يجوز ان تظلي النوافل بالتييم وان كنت ممن يغتسل بالماء وتصليها قاعدا بالتومي وان كنت قادرا على القيام وتصلي على ظهره والدواب راكبا وان كنت تجد غير ذلك والدليل على هذا انه يصلي عليه السلام على راحلته النوافل ايما توجهت به واذا اراد ان يصلي الفريضة نزل وما روى انه قال عليه السلام صلاة احدكم قاعدا مثل نصف صلاته وهو قائم يحتمل هذا الرأي والنوافل ايضا غير واجبة

واجبة في الأصل والله اعلم وأما من يصلي وهو عريان لم يجز ثوبا
يستر به أو من يصلي في الطين يومى إيماء ومن يصلي مضطجعا أو من
له علة لا يحذر منها ثوبه أو من ربطه العذو في ثياب منجوسة ٢
أو مكان منجوس أو من غلت ذراعاه من خلفه فإن هؤلاء لا يصلون
النوافل غير الركعتين قبل صلاة الفجر والركعتين بعد صلاة المغرب
فلعل هؤلاء ذهبوا إلى أن التقصير من الوضائف إنما هو في صلاة
الفريضة ليلا تخرج أوقاتها وكان عجزه عن بعض الوظائف لا يسقط
عنه ما لم يعجز عنه لقوله عليه السلام إذا امرتكم بشئ فأتوا منه
ما استطعتم وأما النوافل فلا يصلحها إلا بجميع وظائفها إلا ما خصه
الدليل منها مثل صلاة النوافل قاعدا أو على ظهور الدواب وقد ورد
الشرع بها وقال بعضهم كلما يصلي به الفريضة يصلي به النافلة
ما خلا صلاة التكبير وصلاة التكيف وهذا القول هو الذي
يوجب به القياس عندي والله اعلم وكلما فاتته من النوافل فلا يعيده
ويجوز أن يجعل النوافل كلها لاحتياط ما عليه من الصلاة إلا
الصلاة اللواتي للسنة فإنه ينوي بها أداء السنة وقال بعضهم
يجعل النوافل كلها لاحتياط ما عليه من الصلاة إلا الركعتين اللتين
قبل صلاة الفجر والركعتين بعد صلاة المغرب لأنهما مثل الفريضة
ورخص بعضهم فيها أيضا أن يجعلها لاحتياط ما عليه وكذلك
من وجد الإمام يصلي وقد صلى تلك الصلاة قبل ذلك فإنه يصليها
معه ويجعلها نافلة كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
للذين لم يصلوا معه إذا صلى أحدكم في رحله وأدرك الإمام فليصل
معه فإنها له نافلة ورخص بعضهم أن يجعلها لاحتياط ما عليه
من الصلاة كغيرها من النوافل والله اعلم وأحكم

كتاب الجنائز

كتاب الجنائز

قوله الجنائز مفرد ما جنازة

وهي مشتقة من جتز اذا ستر

ذكره ابن فارس وغيره والنضج

يجتز بكسر النون والجنازة بكسر

الجيم وفتحها والكسر افسح

ويقال بالفتح للميت وبالكسر

للتعش عليه ميت ويقال عكسه

حكاه صاحب المطالع واجمع

جنائز بالفتح لا غيرا شرح مسلم

قوله لقنوا موتاكم اي من حضرة

الموت والمراد ذكره لا اله الا

الله لتكون اخر كلامه قوله

عاده الحسن البصري الخ ويسجد

عبادة المرضى وفي بعض كتب

اهل الخلاف ويستحب العيادة

من وجع العينين لان النبي صلى

الله عليه وسلم عاد زيد بن ارقم

من رماه ابو داود والحكم

والبيهقي باسناد صحيح وروي

الطبراني في معجم الكبير ان النبي

عليه السلام قال ثلاثة ليس

لهم عيادة العين والدمع والقر

وهي حقوق الاموات على الاحياء

فاول ذلك يستحب ان يلحق الميت

عند الموت بشهادة ان لا اله الا

الله وقد ذكر في بعض الكتب حديث

عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال

لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا

الله وروي انه لما مرض ابو الشعثا

جابر بن زيد رضى الله عنه عادة

الحسن البصري فوجده ينازع

فقال له يا ابا الشعثاء قل لا اله

الا الله فسكت ثم عاد عليه الكلام

مرارا فقال له جابر انا من اهلها

ولكن اعوذ بالله من عذو

ورواح الى النار ثم قال له يا ابي

سعيد اخبرني عن اية خروج

نفس المؤمن فقال له الحسن

ان اية خروج نفس المؤمن برد

يجمده على قلبه ونفس طامعة

فقال له جابر اللهم اني احب بردا

على قلبي ونفسي طامعة في ثوابك

لكرمك اللهم حقق رجاءها

وامن محذورها وما افاض بعدها بكلام فقال الحسن ما افقهه ولو
 عند الموت ويقال ان الميت يرتقب عند خروج روحه فان انطلق
 وجهه وعرق جبينه عرقا خفيفا وتبسم او درفت عيناه فان
 ذلك علامات حسنة واما التعبس والخط السوء وانقباض الحاجبين
 وتزويد الشفتين فذلك من علامات السوء ولا ينبغي ان يجرد النظر
 في وجه الميت فان ذلك يزيل نور الوجه ولا يجرد النظر في جسده
 كله ولذلك كانوا يسترونه اذا مات ولا بأس ان يقبل الميت
 في وجهه اذا كان متوليا لانهم روى عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قبل عثمان بن مظعون حين مات والله اعلم ولا ينبغي ان يلي
 المريض في حال خروج روحه الا ذوو العقول ومن يستر عورته ومن
 يحسن غرض عينيه وامور كلها ولا يغض عينيه ولا تغلق فاه ما لم
 تخرج روحه لان ذلك يعين على موته واما تسوية يديه فلا بأس بها
 اذا ضعف لان ذلك لا يعين على موته وحقيقة موته يعتبر بحسن
 العرق الذي بين الكعب والعرقوب وبحسن عرق في الدبر ومن
 علامات الموت ايضا سكون الحركة من بدنه كله وبرودة جسده

وتغير لونه وانقطاع نفسه

ولذلك تعتبر الحامل موتها

بوضع كفة الميزان او ما شبهه

على سرتها فمادامت الكفة تتحرك

فهي حية وهذا اذا تبين جملها

اما بقولها او بقول غيرها ممن لا يتم على ذلك واذا تحقق موت واحد

فليس رعا في دفنه لما روى من طريق ابي سعيد الخدري ان النبي

صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي ان تحبس جيفة مسلم بين ظهران

وقال البيهقي في الشعب صحيح رفعه على

يحيى بن كثير قال واما ما رواه جابر ان

النبي عليه السلام ^{قال} لا هم الا هم الدين

ولا وجع الا وجع العين فحديث منكر

قولس وينظرون بهم انظر هل هو
على الوجوب والظاهر نعم كما يظهر
من قوله ولا يترك الخ الا ان
يحمل على الكراهة حرره

* باب — *

في غسل الميت

اهلها الا ما استحقوه من المدلوع
ومن قلة الماء او الدخان فانهم
لا يسرعون بدفنهم وينظرون
بهم من تلك الساعة الى مثلها من
الغد وقد رايت في بعض الكتب
ذكر وان الاطباء قالوا لا ينبغي
ان يدفن المسكوتون الا بعد ثلاث

وهذا اذا رتبين لهم موتهم ولم يفيتوا من ذلك اول واما ان افاقوا
منه ثم ماتوا من سببه فهم كغيرهم لا ينظروا بهم ولا يترك من اراد
ان يدفن من اصاب بهذه المعاني قبل ان ينتظر به ولو كان وليه وسوا
في هذا الاموات كلهم ممن يجب حقوقه ومن لا يجب وهذا اذا باشره
بانفسهم او قال لهم الامناء ذلك واما غير الامناء فلا والله اعلم
* باب في غسل الميت * وغسل الميت واجب قبل دفنه على من
حضره لقوله عليه السلام اغسلوا موتاكم وغسل الميت فرض على
الكفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين والواجب من ذلك
غسلة واحدة لقوله عليه السلام اغسلوا موتاكم والمستحب ثلاث
غسلات لما روى انه عليه السلام غسل وعليه قميصه ثلاثا ولما
روى انه قال عليه السلام ايضا لما قبض ادم عليه السلام اتته
الملائكة عليهم السلام فغسلوه ثلاث غسلات اولهن بماء قراح
والثانية بماء وسدر والثالثة بماء وكافور فكفنوه في وتر من الثياب
فقالوا هذه سنتك وسنة نبيك من بعدك وحمل بعضهم هذه الاحاديث
على الوجوب فاجبوا غسل الميت ثلاث مرات والقول الاول
هو الاصح عندي لان القياس يعضده اعني قياس الميت على الحي

والله اعلم واما المحرم فانه يغسل بماء وسدر ولا يمس طيبا لما روى عن
طريق ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
مات المحرم غسل ولا يكفن الا في ثوبيه الذين احرم فيهما فلا يمس طيبا
ولا يخر رأسه وهذا الحديث يدل ايضا ان الواجب غسلة واحدة والله
اعلم فالواجب غسل كل ميت من اهل الاسلام بأمر النبي عليه السلام
الا الشهيد فان النبي عليه السلام خصه من جملة موتى المسلمين
واخرجه بالني منهم لقوله زملوهم في ثيابهم ودمائهم وروى ان
اعراباء امن بالنبي عليه السلام فاتبعه فاصابه سهم فقتله فكفنوه
في جيبته والشهداء هم الذين يقتلون

قول كسر والشهداء الخ قيل سمي
شهيدا لانه حي وقيل لانه يشهد
الجنة حال موته وغيره يشهدا
يوم القيامة وقيل لانه يشهد على
الامر المتقدمة وقيل لان الله
وملائكته يشهدون له بالجنة
وقيل لانه يشهد ما عدله من الكرامة
بالقتل وقيل لان دمه شاهد له
وقيل لانه يشهد له بالايان وحسن
الخاتمة قوله حنظلة بن عامر وفي
كتب المخالفين ابن الراهب قتل باحد

في الحرب وليس كل مقتول ظلم شهيدا وان
كان قد خالفنا في ذلك كثير من مخالفينا
من زعم ان كل مقتول ظلم شهيد حتى
ذكروا ان الساقط من النخلة ومن سقط
عليه شيء فقتله والشهيد عندنا من
قتل في الحرب لما روى ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال المقتول في المعركة لا يغسل
فان دمه يعود مسكا يوم القيامة وان
كان الشهيد جنبا فانه يغسل لما روى
ان النبي عليه السلام رث شهيدا على
ايدى الملائكة يغسلونه بالماء فسال
اهل بيته فاخبروه انه سمع جميعه القائلين

في حال مجامعته فحل سلاحه فخرج مبادرا الى القتال فقتل وقيل انه حنظلة
بن عامر الانصاري والله اعلم والذي ينزع من الشهيد اذا مات

البرنوس ما لم تكن عليه العمامة والقرق والنعلان والخفان والخاتم
فهذا مذكور في اثر اصحابنا من اهل المشرق رحمهم الله وروى عن بعض
الصحابية انه قال لا تغسلوا على دما ولا تترعوا عني ثوبا الا الخفين
وزملوني في ثيابي وارمسوني رمسا فاني رجل محتاج احتاج يوم
القيامة وروى ان عمر رضي الله عنه انه غسل وكفن وموته كان
بعد ما طعن ثلاثة ايام وكذلك يوجد عن الشعبي انه قال في رجل قتله
الصوص لا تغسلوه وقال سفيان اذا قتل الرجل مظلوما ما لم يغسل
وفي اثر اصحابنا من اهل المشرق ان الشهيد الذي لا يغسل هو المقتول
في المعركة وان حمل من المعركة وفيه رمق حياة حتى مات من بعد
فانه يغسل وسبب الخلاف هل العلة في ترك غسله الشهادة مطلقة
ام الشهادة على يد المشركين ومن اعتبر الشهادة مطلقة قال لا يغسل
كل مانص عليه الرسول عليه السلام انه شهيد ممن قتل ومن روى
ان سبب ذلك هي الشهادة من الكفار قصر ذلك عليهم وفي اثر اصحابنا
النفوسيين رحمهم الله ان المجرور اذا مات في يومه ذلك لا يغسل
ولا يتيمم له وكذلك النفساء واظن انهم الحقوا النفساء بالمجرور
لانها مذكورة من اصناف الشهداء

في حديث النبي عليه السلام
وهذا من الاختلاف ما في المسئلة
الاولى والله اعلم واختلاف
الناس في غسل الميت
يغسل ثم يحدث قبل ان يدخل
في كفته قال بعضهم يعاد عليه
الغسل ما امكن وقال اصحابنا

قولنا لانها مذكورة في اصناف
الشهداء الخ الربيع قال ابن عباس
رضي الله عنهم قال النبي عليه السلام
الشهيد يغفر الله له عند اول
قطرة تقطر من دمه ويجاد من
عذاب القبر وقال عليه السلام
ان لم يكن الشهداء من امتي الا من

قتل منهم بالسيف فهم اذا قتل ثم قال صلى الله عليه وسلم القتل شهيد
وصاحب الهدم شهيد والمبطون شهيد والفريق شهيد ومراكله
السبع شهيد والسليم شهيد يعني اللديغ ومن ذكر الله اذا اخذ مصححه
ثم مات فهو شهيد والنفساء ومن مات على فراشه يريد ان تكون كلمة
الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى شهيد وذكر في حديث آخر
المقتول دون ماله وفي حديث آخر المطعون قلت يمكن الاحتفال لان

هو لا شهيد في حكم الآخرة والمقتول

يعاد عليه الغسل خمس مراراً فتردج
في الكفانه والدليل ما روى انه قال عليه
السلام لما غسلت ابنته قال ان خرج
منها شيء فاعيدوه الى خمس غسلات
وقال غيرهم اذا غسل ثم احدث لم يعد
عليه الغسل ثانية ووضع وضوء
الصلاة وقال اخرون يغسل المحدث
وحده والنظر يوجب عندي ان يفعل
به كما يفعل المحدث الحي اذا احدث بعد
سقوط الغسل عنه اعني ان يغسل
المحدث ويتوضأ وضوء الصلاة لان فرض
غسله قد سقط بالغسل الاول ولان
النبي عليه السلام لم يفرق بين الحي
والميت في الكرامة والله اعلم مسألة
واما من يجوز له ان يغسل الميت فانهم
اتفقوا على ان الرجال يغسلون الرجال

على يد الكفرة شهيد في حكم الدنيا
والآخرة قوله قبل ان يدخل في الكفانه
الى مفرومه انه اذا دخل في الكفانه
لا يعاد له الغسل واما الوضوء فسيأتي
قيل باب دفن الأموات ما يؤخذ منه
حكم راجعه وعبارته فيما سيأتي
قيل مسألة وان ارادوا ان يشيخوا
له وجميع ما ينقض وضوء الأحياء
ينقض وضوء الميت ما لم يصل عليه
قوله والدليل ان قلت لما صح
هذا الحديث سقط النظر التي
في كلامه اذا لاحظ للنظر مع
وجود هذا النص حرره —
قوله والنساء الى الظاهر
انه مرفوع لئلا يلزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين

في غير صورة الجوارز قلت وعليه
يلزم ان يوضي الميت اذا وقعت يده
على ذكره وقد يلزم ويمكن ان يقال
لا يلزم لانتفاء العلة في الميت حره
قوله ما لم يكونوا الظاهر الواو
يدل ما قوله

والنساء النساء واختلفوا في المرأة
تهوت مع الرجال والرجل يموت
مع النساء ما لم يكونوا زوجين قال
بعضهم يغسل كل واحد منهم صاحبه
فوق الثياب اعني الرجال المرأة
والنساء الرجل وقال قوم يتيم
كل واحد منهم لصاحبه لان الغسل

فيه وعوته من مخافة الانجاس وسبب اختلاهم معارضة النهي لامره في ذلك
وذلك ان الرجال نهوا عن النظر الى ابدان النساء والنساء الى ابدان الرجال
وامروا بغسل الموتى عموما فمن غلب النهي قال يتيم كل صنف منهم لصاحبه
لان النظر الى موضع التيم من الرجال والنساء مباح وليس بعورة من المرأة
كما تقدم ذكرنا له في بابيه ومن غلب الامر على النهي اوجب ان يغسل كل
صنف منهم صاحبه من فوق الثياب اذا الغسل يصح كذلك كما روى انه عليه
السلام غسل وعليه قصه ثلاثا والقول الاول عندي اصح لان الغسل من
فوق الثياب فيه وعوته من مخافة الانجاس فاذا ارتفع الغسل لما ذكرناه من
النهي عن النظر الى ابدان النساء ومخافة الانجاس رجع في موضعه التيم
الذي هو بدل منه عند العذر والضرورة وقد ذكر عن بعضهم ان المرأة
تغسل ذا محرر منها الاموضع الفرج ولا يغسل الرجل ذا محرر منه والفرق
في ذلك ان نظر الرجال الى النساء اغلظ من نظر النساء الى الرجال بدليل
ان النساء يحجب عن الرجال ولم يحجب الرجال عن النساء والقول الاول
عندي اصح واما الطفل ان مات ولم يحضر الا النساء فانه يغسلنه ما لم
يجاوز سبع سنين فاذا جاوزهما فالتيم كاف والدليل على هذا ما روى
انه قال عليه السلام زايلا واپين اولادكم في المضاجع لسبع سنين واما

الطفلة اذا ماتت ولم يحضر سوى الرجال فانهم يتيمنون لها على كل حال
لان الطفلة عندهم اشد من الطفل وخص بعضهم في غسلها للرجال ما لم
يجاوز اربعة سنين واما الزوجان

فان بعضهم اولا ببعض في الحيا والمات وقد جاءت بذلك الاخبار عن العلماء واهل الفضل ووجدنا في الاثر عن جابر بن زيد رضي الله عنه انه غسل امرأة ماتت معه وغسلته امراته التي مات عنها وقيل ان اسمها امية وبلغيا عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه امر امراته اسماء بنت عيش ان تغسله ومن فرق من المخالفين	قول كسر واما الزوجان الخ مفهومه ان السيد لا يغسل امته وهي لا تغسل فما يقال الحكم كذلك وقوف على ما ورد ويحتمل ان يفرق ويقال ان السيد يغسل امته وامته لا تغسل سيدها لان القنة تنقل للورثة والمديرة تعتق بالموت بخلاف ملك النكاح فان حقوقه لا تنقطع بدليل التوارث كما قاله المصنف رحمه الله تأمل وكذب ايضا على هذه ^{القول} ما نصه واما الزوجان الى اخره ظاهره ولو كانت رجعية
---	--

لبقاء العصمة ويحتمل ان يستثنى لانها لما كانت محرمة في الحياة استصحب في ذلك
بعد الموت حرره وانظر ما اذا كان له اكثر من زوجة وتنازع في غسله والظاهر
انه ان كن يحسن الغسل اقترع عن بينهما والا قدم من يحسن منهن حرره فخرج
لو كان الميت خنثى مشكلا ما الحكم فيه فانه لم يحضر في الان فيه فيحتمل ان
يقال لا يغسل للتردد فيه ويحتمل ان يقال يشري له من تركته امة
تغسله فان لم تكن له تركة فمن بيت المال فان لم يكن فعلى المسلمين
ويحتمل غير ذلك راجع احكام الخنثى المشكل تظهر بالمطلوب
قول كسر ومن فرق الخ نسبه الشيخ اسماعيل رحمه الله
الى ابي حنيفة وبعض اصحابه راجعه

وجوز غسل المرأة لزوجها بعد الموت ولم يجوز غسل الرجل لامرأته
وشبه الموت بزعمه بالطلاق وموضع التشبهة عنده ان حرمت
الجمع بين الاختين ترتفع بالموت كما ترتفع بالطلاق ولذلك كان
عنده ان الرجل لا يغسل زوجته الميتة كما لا يغسل المطلقة ان ماتت
فان الحجة قوله عليه عز وجل ولكم نصف ما ترك اذ واجكم وسماها زوجة
مع انها قد ماتت فمن ادعا انقطاع العصمة بينهما فعليه الدليل وايضا
فان زوجته الميتة التي شبهها بالمطلقة يرثها ولذلك كانت العصمة
باقية بينهما واما التشبهة التي عارض بها من الجمع بين الاختين فان
الجمع بين الاختين مرتفعة بين الحي والميت ولذلك حلت وايضا
فان الطلاق عند بعضهم لا يرفع الحرمة مالم تعتد والله اعلم
باب في صفة غسل الميت والميت انما يغسله من الرجال
خمسة وان لم يكونوا فاربعة وان لم يكونوا فثلاثة واقل من الثلاثة
يتمون له لان غسله لا يمكن باقل من ثلاثة وان امكنهم غسلوه قلوبا
او كثر واو قد روى ان النبي عليه السلام غسله الفضل بن عباس
وعلى بن ابي طالب واسامة بن زيد كان يصب الماء عليه والمستحب
لمن اراد ان يغسل الميت ان يكون على طهارة بالماء او باليتم ان لم يمكنه
ويمسك الستراثنان من الخمسة اعني سترارقيا يخرج منه الماء ويستتر
عورة الميت والثالث من الخمسة يسكب عليه الماء والرابع ويمسك
الميت من خلفه ويوقف ركبتي الميت والخامس يغسله على حصير
او غيره مما يخرج منه الماء ويكون الحصير على حفرة او يغسله كما
امكنه والله اعلم وانما يحتاج السترة لما ردت السرة الى الركبة لانه
عورة واذا اراد غسله غسل يده اول مرة ويد الميت اليمنى ثم اليسرى
ثم يلف يده التي يريد ان يغسلها فان كان الميت مدنقا في مرضه

فليأخذ في غسله من سرته الى اسفل حتى ينتهي الى عورته فيغسلها
 كما يغسل لنفسه ويظهرها كما امكن من غير تفتيش ولا استدخال
 يده في شيء من ابوابه فان كان الميت غير مدنف في مرضه
 فليقصد في غسله الى ابوابه فيغسلها وينظفها ثم ما ردت
 سرتة الى ركبتيه وهذا كله ويده ملفوفة كما ذكرنا
 اول وانما يبدأ في المريض المدنف من السرة احتياطا ان
 يكون بلغه الخس في ذلك الموضع وهو لا يعرف اولا يقدر
 على الامتناع منه فاذا استنجا له فليضع الخرقه التي لف بها
 يده على عورة الميت ان كانت للذي غسله وان كانت للميت
 فليدفعها الى الورثة ولا ينزع اللف عن يده حتى يغسل ما ردت
 سرة الميت الى ركبتيه ثم يبدأ فيتوضا له كما يتوضا للصلاة
 وهو سنة في غسل الميت وقال قوم لا وضوء في غسل الميت
 لانه شرط من شروط الصلاة وهي موضوعة عن الميت والقول
 الاول اصح عندي وهو انه عليهم ان يتوضوا له كما عليهم ان
 يغسلوه ولو كان الوضوء لم

يجب عليهم لانه غير مكلف
 لكان الغسل ايضا لم يجب
 عليهم لانه غير مكلف والوضوء
 والغسل حكمها على الاحياء
 حكم واحد والله اعلم ثم يبدأ
 بعد الوضوء فيغسله بسدر
 او نحوه ان حضر او خطى
 فان لم يكن ذلك فلا بأس

قول بسدر الخ انما قدم
 السدر لانه اولى من الخطى
 لانه امسك بالبدن قول بسدر
 او خطى لعله منسوب الى الخط
 قال ابو عبيدة الخط كل شجرة
 مرة ذات شوك والسدر قال
 الازهرى السدر سدرات
 سدر لا ينتقع به ولا يصلح

ورقه للفسل وله ثمرة عفصة
لا تؤكل وهذا الذي يسمى الضال
وسدر ينبت على الماء وثمره النبق
وورقه الفسول يشبه العناب
ثم رايت في بعض الكتب بتقديم
الطاء على الميم فقلت وقال
آخرون يغسلون ذلك الخ القول
الثاني هو المختار عنده كما تقدم
وتقدم ما فيه تأمل

ويبدأ بشق راسه الايمن
ثم الايسر ثم عنقه ثم يده
اليمنى وما يليها ثم اليسرى
وما يليها وجانبه الايمن وما
يليه ثم الايسر وما يليه
ويغسل بطنه وظهره كما
يفسل لنفسه من الجنابة
ثم ما ردت ركبته اليمنى
الى رجله ثم اليسرى كذلك
ويغسل بالفسل ويرفق بفسله

جمده ويجذر ما يذهب به في حال غسله من شعره وجسده
ولا يكلو الميت ان كان متوليا الى اهل الجملة واما غير المتولى
فانهم يكلونه ورخص بعضهم فيمن يحسن غسله ان يكلوه اليه
وان غسلوه وفي بعض جسده نجس فغسلوه بعد ذلك فلا
يجزئهم غسله حتى ينزعوا جميع ما كان في جسده من النجس لان
الحديث ينقض هذه الطهارة بخلاف غسل الجنابة لقوله عليه
السلام في ابنته ان خرج منها شئ فاعيدوه الى خمس غسلات
وقال آخرون يغسلون ذلك النجس ولا يعيدون غسله كغسل
الجنابة وجميع ما ينقض وضوء الاحياء ينقض وضوء الميت
ما لم يصل عليه واختلفوا ان خرج لعابه او مخاطه او دم موعه
بعد الوضوء قال بعضهم ينقض ذلك وضوءه وقال آخرون
انما ينقضه ما ينقضه وهو حي وان وضاه رجال شتى فقد
اجزاهم لان ذلك فرض على الجميع وجميع ما يجوز به التيمم

(فرع) اذا تيمم للميت لعدم
الماء ثم وجد قبل الدفن هل
يجب غسله واعادة الصلاة
عليه يحتمل ذلك حرره بنقل
صريح قولهم يجب عليهم
يؤخذ منه ان ثمن الماء عليهم
كالقبران لم يجدوه الا بالشراء
كما سيأتي ان شاء الله

للحي يجوز به التيمم للميت
من عدم الماء او كان في
جسده معنى لا يمكنهم
معه غسله مثل ان ظهر
لهم الفساد في جسد الميت
او اتصل من ابوابه نجس
لا يمكنهم معه غسله او
ليس معهم من الماء الا ما
لا غنا لهم عنه لا قسمهم

او حيوانهم او ينجون به غيرهم من الناس او ما كان في ايديهم
من حيوان غيرهم وجميع ما يجب عليهم من طلب الماء عند
الجيران وشراءه في غسل الجنابة يجب عليهم عند غسل الميت
والله اعلم * (مسئلة) * وان ارادوا ان يتيمموا له عند العذر
فانهم يتيممون له بالتراب الطاهر الذي يجوز به التيمم للحي
وما لا يجوز للحي من هذا فلا يجوز للميت شبه المعدن وما نجس
من التراب وبالجملة ان جميع شروطه هي بنفسها شروط التيمم
للحي ولا معنى لاعادتها وان اراد ان يتيمم للميت فليضع يده في
التراب وليقل كما يقول اذا اراد ان يتيمم هو لنفسه ثم يرفع
يديه وينفضهما نفضا خفيفا رفيقا ويتيمم لوجه الميت
ويضع يده اليمنى على خد الميت اليميني واليسرى على خده
الايسر كما يتيمم لنفسه وان لم يفعل هذا وتيمم له كما يمكنه
فلا بأس عليه ثم يضعهما على التراب مرة اخرى ويرفعهما ويجعل
يد الميت اليميني على ظاهر يده اليسرى ويمسحها بيده اليمنى

ثم ياخذ اليسرى فيضعها على ظاهر يده اليمنى ويمسحها بيده اليسرى وان لم يفعل هذا وتيمم له كما أمكنه اجزاء ذلك وما لا يجزى لحي في هذا لا يجزيه والله اعلم بغيبه واحكم
 * (باب في اكفان الموتي) * وتكفين الميت فرض واجب على من حضره وتكفينه في ثياب الكتان الطاهرة الجديدة اولى لما روى من طريق ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عليكم بهذه الثياب البيض البسوها احياءكم وكفنوا فيها موتاكم فانها من خير ثيابكم ولا تكفنوهم في حرير ولا مع شيء من الذهب لانها محرمان على رجال امتي ومحلان للنساءها ولذلك كان البيض في الكفن احب الى الفقهاء وعنه صلى الله عليه وسلم قال اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفنه فانهم يتزاورون والكفن من راس مال الميت قبل الدين والوصية والميراث وقد غلط من زعم انه من ثلث المال والدليل ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال الكفن من راس المال لقول النبي عليه السلام في ميت مات بحضرته كفنوه في ثوبيه فاذا فها اليه وان لم يكن للميت مال فليؤخذ ورثته بكفنه كما يرثونه لان ذلك عليهم حق واجب في حياته وبعد ماته الا الازواج والكلالة اذا لم يكونوا من العصابة وان لم يكن من اولياءه احد فعلى من حضره ان يكفنه ولو لم يجدوا كفنه الا بجميع اموالهم وان شهدوا على انفسهم انهم ياخذون قيمة كفنهم من مال الهالك فانهم يدركونها وان لم يشهدوا على ذلك فليس لهم ان ياخذوها من مال الهالك بغير رأي الورثة واما فيما بينهم وبين الله فجائز لهم ان ياخذوا ويستحب ان يكفن الميت في وتر من الثياب واحدا

او ثلاثة او خمسة او سبعة كما روى عن النبي عليه السلام ان
 الملائكة كفوا آدم عليه السلام في وتر من الثياب فقالوا له
 هذه سنتك وسنة بنيك من بعدك وروى من طريق عائشة
 رضى الله عنها قالت كفن النبي

صلى الله عليه وسلم في ثلاثة
 اثواب بيض سمكية ليس
 فيها قميص ولا عمامة وروى
 ايضا من طريق ابن عباس ان
 النبي عليه السلام دفع في
 كفن ابنته ام كلثوم خمسة
 اثواب ولهذا الحديث فرق قوم
 من اهل الخلاف وقالوا قل
 ما يكفن فيه الرجل ثوبان
 والسنة ثلاثة وقل ما تكفن
 فيه المرأة ثلاثة والسنة خمسة
 والقول الاول عندى اصح وروى
 ايضا انه عليه السلام كفن
 في ثوبين صغارين من ثياب عمان
 وفي اثر اصحابنا رحمهم الله يستحب
 للرجل ان يكفن في ثوبيه الذين
 كان يصلى بهما وروى ان النبي
 عليه السلام كفن في ثوبيه

* (باب في اكفان الموتي) *
 قوله سمولية سمول بلاد
 باليمن ويجوز في سمينها الفتح
 والضم (فرع) لو كفن من
 بيت المال الظاهر انه يكفن
 في ثوب واحد كذا اذا كفن من
 الموقوف على التكفين وانظر
 ما لولم يوص وقال بعض
 الورثة تكفنه بثوب وقال
 بعضهم بثلاثة او اتفقوا على
 ثوب وكان فيهم من يشملهم
 الحجر هل في الواحد او الثلاثة
 حرره الظاهر انه لا يقض اكثر
 من واحد كما يدل عليه كلامه
 السابق والله اعلم قوله
 خمسة اثواب وكتب الخالفين لما
 غسلت ام عطية كلثوم بنت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان جالساً على الباطن

فناولها ازاراً ورداء وخماراً وملحفة ثم ادبرجت في الثوب الآخر

الذين كان يصلي بهما وقيل كفن أبو بكر رضي الله عنه في ثوبين
وكانا لا يسين فغسلوا وكفن فيهما وقيل كفن في مصرتين
كان يلبسهما خليقتين فقال لهم اغسلوهما ثم كفنوه فيهما فان
الاحياء احق بالجديد ولا يكفنوه في جميع ما لا يصلي به من الثياب
وغيرها من الجلود واشباه ذلك مما لا تجوز الصلاة به لقوله عليه
السلام اغسلوا موتاكم وصلوا على موتاكم وقال عليكم بهذه الثياب
البيضاء البسوها احياءم وكفنوا فيها موتاكم واره عليه السلام
لم يفرق بين الاحياء والاموات في ذلك الا تراه قد حرم تكفينهم
مع الحبر والذهب كما حرم ذلك على الاحياء وقال حرمة موتانا
كحرمة احيانا والله اعلم وكذلك يحذر ايضا ان يمسه جميع ما لا يجوز
للصلي ان يمسه مثل الحديد والنحاس والرصاص وكذلك جميع
ما لا تجوز به الصلاة للاحياء لا يجوز ان يكفن به ولا ان يوضع
عليه الا على الضرورة كالاحياء وكذلك ايضا لا يدفنوه في المعادن
التي لا يصلي عليها الا على الضرورة وان لم يجدوا من الكفن الا ما لا يستر
كله فليقصدوا به عورة الميت فيستروها وان كان الكفن يعم الميت
من راسه الى ركبتيه ومن رجليه الى سترته فليكفنوه من راسه
الى ركبتيه وكذلك الحي اذا اراد ان يصلي فلم يجد ما يكفيه على هذا
الحال والله اعلم وان وجه رجل كفننا ميت فوجده قد كفن فانضم
يكفنوه فيه ايضا ولا بأس لان ذلك كله كفن له كما ذكرنا وقال
بعض يرد الى صاحبه الاول وهذا القول عندي اشبه لانه اعرف
بنيته من غيره وقال بعض يجعل في اركان فقراء المسلمين قلعل
هذا لانه خرج من ملكه ولا يصح له الرجوع فيه كمن جعل شيئا
لوجه المعروف مثل من جعل شيئا لمسجد ببلد معروف فهدمت تلك

المسجد واندرست فانه يجعله فيما سواه من المساجد والله اعلم
 وكذلك ان وجده دفن على هذا الاختلاف قال بعض يرد
 وقال آخرون يجعل في أكفان فقراء المسلمين واما ان ارسل
 له كفنا على انه ميت فاته وهو حي فمات بعد ذلك
 فانهم يردونه الى صاحبه الاول كما انه لو ارسل له شيئا على انه
 حي فوجده ميتا فانه يرده اليه كهدية النبي عليه السلام للنجاشي
 رجعت اليه لموت النجاشي ورضي بعضهم ان يكفونه فيه والله
 اعلم واما من نزع كفنا لميت فانه يرده فيه ان امكنه ذلك
 وان لم يمكنه فليجعله في أكفان الفقراء لان كل مال لارب له سبيله
 سبيل ما يتصدق به وقال بعضهم يرده على ورثته ولعلهم
 ذهبوا الى هذا لان ورثته لما كانوا يجب عليهم كفنه كانوا هم
 اولى به ان فات ذلك كما كانت كسوته في حياته ترجع اليهم
 ان مات والله اعلم واذا غسل الميت وارادوا ان يجعلوه في كفنه
 فانهم يدخلون الكفن تحت الميت من جانبه الايمن فان لم
 يمكنهم ذلك فليفعلوا كما وجدوا وان كان كفنا واحدا فليجعلوا
 له ما يوشحونه به وان لم يكن فيه فليجعلوه من غير ذلك
 الكفن ويوصلوه له ويوشحونه من قبل شماله اول كما
 يوشح الحي وتوشح الميت من ابطيه الى ركبتيه كما يوشح الحي
 لثلاث تلحق يداه عورته في الصلاة والتوشح للميت استحباب
 ويجعلونه لكل ميت طفلا كان او بالغ اذكر كان او انثى حرا
 كان او عبدا ومن لا يجب حقوقه من الاموات ليس عليهم
 من توشحه شيء ولا يضيق عليهم ايضا الاستر عورته
 وقال بعضهم لا يجزيهم الا ان يلفوه كله وان ارادوا ان

يكفنوه في ثوبين او ثلاثة فليوشحوه من الذي يليه ثم يلفوه
 فيهم ولا يكفنوا اثنين او ثلاثة في كفن واحد لان كل واحد
 منهم يجب عليهم تكفينه الا ان خرج الولد من بطن امه
 وهو ميت فماتت امه قبل ان يفرقه فانهم لا يفرقه بعد
 ذلك ولكن يجعلون للمرأة ما امكنهم من سنتها ويضوئهم
 في كفن واحد بعد ما يلفون الولد وحده وان كان الولد ذكرا
 فليجعلوه امام امه لان الا فضل عندهم انما يكون قدام وان
 كان انثى فليجعلوها خلفها وانما يفرقه لان الولد اذا خرج
 ميتا لم تجب حقرقه على الاحياء والله اعلم ويستحب الطيب
 للميت ويتبع به مواضع السجود وكلما ضيعوه من حقوق
 الميت او نسوه فانهم يعملونه ما لم يدفن فاذا دفن فقد مضى
 سبيله فلا يشتغلوا بعد ذلك بما ضيعوا من حقوقه ولا
 ينبشوه من قبره ولكنهم يتوبون الى الله تعالى بما ضيعوا
 فاذا اكفنوه فليخللوا عليه كفنه بالخلاطات ولا يخطوه وليعقدوا
 على راسه ورجليه والله اعلم وبالله التوفيق *

* (باب في حمل الميت الى موضع يصلى عليه) * فاذا
 غسلوه وكفنوه ووضعوه على النعش فليجعلوا عليه ثوبا
 يستره وان كان ذلك في بيت فليخرجوا راسه اول وكذلك
 يقدمون راسه في حال سيرهم به الى قبره او الى موضع
 يصلى عليه الا ان لم يمكنهم ذلك فاذا احملوه فليكن سيرهم
 رفيقا لا يخبروا خبيب اليهود ولا يدبوا دبيب النصارى
 وفي اثر اصحابنا رحمهم الله وقيل يستحب ان يقال خلف
 الجنائز لا اله الا الله الحي الذي لا يموت وكل ذكر الله حسن

قال معبد بن عبد الله كان ابن عبد الملك يعلم الناس يقولون
خلف الجنازة هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله والله

اعلم والفضل لمن حمل الميت لمن

* (باب في حمل الميت) *

قول كس لمن تقدم خلافا للشافعي

قول كس فالمتأخر منهم افضل

وقال لا بني حنيفة خلافا للشافعي

تقدم للنعش ومن كان على

يمين السرير افضل من غيره واما

من يشيعه فالمتأخر منهم

افضل من المتقدم لان الجنازة

متبوعة وقد رايت في بعض

الكتب ان النبي عليه السلام قال الجنازة متبوعة وليست بتابعة

وليس معها من يقدمها وروى عن الحسن ابن ابي الحسن البصري

صحب جنازة وخلفها نوح فقال له رجل من اصحابه يا ابا سعيد

الا تسمع الى هذا وهم الرجل بالانصراف فقال الحسن يا هكذا

ان كان كما سمعت منكراتك من اجله معروفا اسرع ذلك في دينك

وان مرت الجنازة على رجل فليكن على حاله ان كان قاعدا فقايدا

وان كان قائما فكذاك وليقل هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق

الله ورسوله وذلك ان القيام في الجنازة منسوخ فيما ذكر

في بعض الكتب عن علي بن ابي طالب ان النبي عليه السلام كان

يقوم في الجنازة ثم يجلس ولا يركب المشيع للجنازة دابة ولا يربط

قرقا وقد جاء الاثر في ذلك عن الرسول عليه السلام انه شيع

جنازة فعرض عليه رجل فرسه ليركبه فاعرض عنه حتى رجعوا

فعرض عليه رجل آخر حمارا فركبه فساله الاول لم اعرض عنه

فقال انما الملائكة معنا مشيعون للجنازة فاستحييت ان

اركب وهم معنا فلما رجعنا انصرفوا وفي الاثر ان بعض

الفقهاء رأى راكباً خلف الجنازة فقال اتركها وملا ثكفة الله مشاة
 وروى ايضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأة تتبع جنازة
 فامر بردها وروى عن ام عطية قالت نهينا ان نتبع الجنازة فلهذا
 كرهوا للنساء ان يتبعن الجنازة الا ان لم يوجد من يحمل الميت غيرهن
 ويكون النساء وراء الرجال في النعش ومن سنها اعنى الجنازة ان لا
 يتكلم احد من حضرها بشئ في امر دنياه بعد تشييعها حتى يفرغ منها
 وان لا يقعد حتى توضع عن عواتق الرجال واما ان رد السلام فقل
 لا اثم عليه وفي اثر اصحابنا رحمهم الله يكره الكلام عند خروج
 الناس للجنازة الا بتسبيح وتكبير وعن محمد بن محبوب ^{رحمه الله} يكره
 الكلام عند خروج الناس عند الجنازة حتى يرجع من القبر وقال
 من قال حتى يقع رش الماء وقيل كلم الحسن رجل خلف الجنازة
 فقال انا في شغل وقيل تمام الجنازة الاخذ باكتافها الاربع
 والصمت فيها وروى ان جابر بن زيد رحمه الله كان لا يتكلم
 خلف الجنازة والله اعلم واحكم * (باب في صلاة الميت) *
 ومن سنن الاسلام الصلاة على الميت من بعد غسله وتكفينه لما
 روى انه قال عليه السلام صلوا على موتاكم وفي خبر آخر صلوا
 على اخوانكم وروى ايضا في خبر آخر الصلاة على موتى اهل القبلة
 المقربين بالله ورسوله واجبة وروى ايضا انه عليه السلام
 قال صلوا خلف كل بار وفاجر وصلوا على كل بار وفاجر وكانت
 الصلاة على الاموات بهذه الاحاديث واجبة وان تركوها من
 غير عذر هلكوا ومن العلماء من رخص الا يهلكوا بترك الصلاة
 على الميت وجعلها نافلة والصحيح هو القول الاول اما خصته
 السنة من الاموات وقد جاء الاثر عن الفقهاء من المسلمين انه

من كان من اهل الصلاة وهو اقلف ولم يحنث انه لا تجوز الصلاة
 خلفه ولا تقبل شهادته ولا تحل مناكحته ولا تؤكل ذبيحته
 وان مات لم يصل عليه ومن قتل نفسه عمدا كان كافرا
 ولم يصل عليه وكذلك من القى نفسه في الحريق متعمدا تاكله
 النار وكذلك المرجوم بلا توبة والطاعن في دين المسلمين
 وقطاع الطرق على هذا الحال والله اعلم وفي اثر اصحابنا
 النفوسيين رحمهم الله خمسة اجناس ^{من الناس} لا يكلم عليهم ولا
 يطعمون ولا يسقون ولا يصل عليهم اذا ماتوا قاتل النفس
 التي حرم الله وما نفع حق المسلمين ومن قعد على فراش حرام
 وعبد ابق لمولاه والمرأة العاصية لزوجها وفي كتاب عن
 قتادة عن ابي هريرة قال لا تصل الملائكة على نائحة ولا مرنة
 وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا حرمة لها يعني النائحة
 والمرنة والاصل في هذا قوله تعالى ولا تصل على احد منهم
 مات ابدا ولا تقم على قبره نزلت في المنافقين نهى النبي
 عليه السلام ان يصل عليهم لانهم كفروا بالله ورسوله
 وماتوا وهم فاسقون واما الطفل فانه اجمع اهل العلم على
 ان الطفل اذا عرفت حياته واستهل صلى عليه لقوله عليه
 السلام اذا استهل العبي صلى عليه واختلفوا فيه اذا لم
 تعرف حياته قال قوم اذا لم يستهل لم يصل عليه وهو قول
 الشافعي واصحاب الرأي وقال قوم يصل عليه ولو لم يستهل
 وروى ذلك عن ابن عمر واما ان اختلط من يصل عليه مع
 من لا يصل عليه فانهم يقصدون به صلاتهم من يصل عليه
 وكذلك الموحدون والمشركون * (مسئلة) * وفي الاثر

ان اولى الناس بالصلاة على الميت الاب ثم الزوج ثم الابن
ثم الاخ ثم العم ثم الاقرب فالأقرب والدليل على هذا ما
روى انه قال عليه السلام يصلى عليه باذن اولياءه
ولهذا اصحابنا لا يصلون

على الجنازة حتى يستأذنوا
اولياءها وان كن نساء
استأذنوهن وكذلك دفته
الى الاولياء ولا سيما الحرمه
انما يدفنها الاولياء وقال
بعضهم ان القوم يقدمون
من رضوا به يصلى بهم في
الجنازة وغيرها لقوله عليه
السلام يؤم القوم افضلهم
وهذا الخبر عموما ولم يخص
عليه السلام صلاة من صلاة
وقد روى ايضا من طريق
ابن عباس رضى الله عنهما
ان النبي عليه السلام قال
اولى بالصلاة على الميت
افضل القوم ورعا واسنم
في ذكر الله وان اعتل معتل
بقوله تعالى واولوا الارحام

بعضهم اولى ببعض قبله قد يكون الاولى بالميت من طريق

قول كسر ان اولى الناس بالصلاة
الخ وعند مالك الاولى بالصلاة
على الميت وصى بذلك رجم
خيره ثم الخليفة لافرحه الا
مع الخطبة ثم اقرب العصبية
الى الميت الابن فابنه فالاب
فابنه وهو الاخ فابنه فالجد
فابنه وهو العم فابنه وان
سفل فالولى الا على وعند
الشافعى في الجديان المولى
اولى فيقدم الاب ثم الجد وان
علا بخلاف الميراث فنظر الى
الشفقة والمراد بالجد اب الاب
ثم الابن ثم ابنه وان سفل ثم
الاخ والاظهر تقديم الاخ للابوين
لزيادة القرب والشفقة ثم
ابن الاخ للابوين ثم الاب

الرجم عبد او ذميا ولا يكون به اولى في الصلاة وقيل الاولى
بالصلاة على الميت الامام او امير الجيش كالحال في صلاة الجمعة
وان لم يحضر فالاولياء كما ذكرنا والله اعلم وجائز ان يصلوا عليه
بجماعة وان صلى عليه واحد منهم اجزاهم لان صلاة الميت على

الكفاية ومن اراد ان يصلي على
الميت فانه يستقبل من الذكر
راسه ومن المرأة صدرها
وقال بعضهم بعكس هذا وعلى
هذا ان صلت المرأة على الميت
فانها تستقبل خلاف مكان
يستقبل الرجل اعني تستقبل
الراس في موضع يستقبل فيه
الرجل الصدر والصدر في
موضع يستقبل فيه الراس
وقال قوم يقوم حيال الصدر

ثم ذوالارحام قولهم فانه يستقبل
من الذكر راسه الخ يندب عند
مالك وقوف الامام بالوسط
وعند منكبى المرأة على المشهور
لاوسطها الثلاث ذكر بوقوفه
هناك ما يشغله او يفسدها
وما ثبت من وقوفه صلى الله
عليه وسلم عند وسطها فلعصمته
عليه السلام

رجلا كان او امرأة وهذا القول دليله ما روى انه صلى الله عليه
وسلم صلى على امرأة فقام نحو وسطها والرجل والمرأة في ذلك سواء
لان حكمهما واحد الا ان ثبت في ذلك فرق شرعى وقد روى ان
الحسن البصرى لا يبال اين قام من الرجل والمرأة والله اعلم
وان كانوا جماعة الاموات فانه يجوز ان يصلى عليهم جميعا وقد
روى انه صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء واحد وكبير اربع
تكبيرات وان كان فيهم الرجال والنساء والاحرار والعبيد والبالغون
والاطفال والمسلمون وغيرهم فانه يقدم الافضل منهم ما يلي

القبلة امام الاموات كما يتقدم في الصلاة ثم الذي يليه الى آخرهم
 مما يلي الامام وقال بعضهم انما يكون الافضل مما يلي الامام ثم
 يرتبون الى مما يلي القبلة وهؤلاء شبهوا بترتيبهم امام الامام
 بترتيبهم خلفه وعولوا انما التقديم انما هو بالقرب من الامام
 والله اعلم والذكر ان كلهم افضل من النساء لقوله عليه السلام
 في النساء اخرهن من حيث اخرهن الله ثم بعد ذلك من جمع
 مع الذكورية الحرية والبلوغ افضل من جمع واحد منهما اعني
 الحرية او البلوغ واما من كان معه واحد منهما وكان الآخر مع
 آخر مثل ان يجتمع الاطفال الاحرار والبلغ العبيد فانه يقدم
 الاطفال الاحرار على العبيد البالغ لان الحرية في هذا افضل الا ترى
 ان العبيد لا يجوز تقديمهم في الصلاة لانهم ناقصون عن رتبة
 الرجال لقوله تعالى عبدا ملوكا لا يقدر على شيء فان قال قائل
 وكذلك الاطفال لا يجوز تقديمهم في الصلاة قيل له وانما لم يجز
 تقديمهم في الصلاة لانهم غير مكلفين لانهم ناقصون فهذا الفرق
 بينهم وقد رايت في بعض الكتب ان البالغ ولو كانوا عبيدا افضل
 من الاطفال الاحرار فلعل هؤلاء ذهبوا الى ان الفضل انما هو
 للمكلف دون غيره والله اعلم وكذلك النساء فيما بينهن على ما
 ذكرنا في الذكر ان فيما بينهم والله اعلم * (مسئلة في صفة الصلاة على الميت) *
 واذا ارادوا ان يصلوا على الميت فليضعوه ويردوا راسه قبل
 المغرب مستلقيا على ظهره او مضطجعا على جنبه الا يمت
 مستقبلا للقبلة كما يوضع في القبر وان صلوا عليه ايضا مستلقيا
 على ظهره ورجلاه الى القبلة فاثرا لانه مستقبل للقبلة وان
 صلوا عليه ايضا ورأسه الى المشرق مستلقيا على ظهره او مضطجعا

على جنبه الايسر فلا يفعلوا ذلك فان فعلوا فلا اعادة عليهم وقال
 بعضهم كلما خاطفوا السنة في هذا اعدوا او اما ان صلوا عليه مكبا
 على وجهه او مستدبرا للقبلة او مستلقيا على ظهره ورأسه الى
 القبلة فلا يجزئهم ذلك وعليهم الاعادة والله اعلم وبعد ذلك
 يوجه من قام الى صلاة الميت توجيه الصلاة وقيل كان الربيع
 رحمه الله يعلم اصحابه توجيه الجنازة وهو سبحان الله والحمد
 لله ولا اله الا الله وتعالى الله ثم يكبر تكبيرة الاحرام ثم
 يستعيد ثم يقرأ فاتحة الكتاب سرا ثم يكبر الثانية ثم يقرأ
 فاتحة الكتاب ثم يكبر الثالثة ويحمد الله ويصلي على رسوله
 ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ويدعو بما فتح الله
 له وكان بعض يقول لا احب ان يكون للدعاء حد معروف
 فيتخذ سنة الا ما فتح الله وفي بعض الاثر يقول الصحابة
 فلا ناعبدك بن عبدك ابن امتك توفيتنا وابقيتنا بعده
 اللهم ابدل له دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وقرارا
 خيرا من قراره واصعد روحه في ارواح الصالحين واجمع
 بيننا وبينه في دار تبقى فيه الصحة ويذهب فيه النصب
 واللغوب وما فتح الله من هذا ثم يدعو لنفسه بكما
 اراد ثم يكبر الرابعة ويسلم على رسول الله وعلى
 من سلم الله عليه ثم يسلم على من خلفه تسليمة
 خفيفة يصنع بها وجهه يمينا وشمالا ولا يسمعهما
 الا من كان قريبا منه وان كان الميت لا يتولى فالصلاة
 واحدة الا الدعاء والاستغفار فاذا استغفرت لذنبك
 وللمؤمنين والمؤمنات دعوت لنفسك ثم تكبر الرابعة

وتسلم وان كان الميت طفلا من اطفال المسلمين الذين تتولاهم فترحم عليه وتقول اللهم اجعله لنا سلفا

وفرطا واجرا ولا تحرمنا

اجره ولا تضلنا بعده ثم

تكبر الرابعة ثم تسلم وان

كان الميت طفلا لمن لا تتولاه

فاستغفر لذنبك وللمؤمنين

والمؤمنات ثم تكبر وتسلم

وبعض قال يقول بعد التكبيرة

الثالثة اذا صلى على الطفل

من اهل الولاية ربي الذي

يحيي ويميت وهو حي لا يموت

بيده الخير وهو على كل شئ

قدير اللهم اغفر لاحياءنا

وامواتنا وشاهدنا وغائبنا

وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا

واناثنا الصالحين اللهم اجعله

لابويه سلفا وذخرا واضئ

به وجهها وثقل به موازينها

ولا تحرمنا اجره ولا تضلنا

بعده ثم تكبر الرابعة وتسلم

وعن ابن عباس قال كان عمر

ابن الخطاب رضى الله عنها يقول على الميت هذا عبدك وابن عبدك

(مسئلة في صفة الصلاة على الميت)

قولك فرطا الفطر بفتح تين

الذي يتقدم الواردة فيهيئ

لهم الارشاء والدلاء ويمدر

المحياض ويستقي لهم وهو

فعل بمعنى فاعل مثل تبع

بمعنى تابع يقال رجل فرط

ايضا وفي الحديث فرطكم على

الحوض ومنه قيل للطفل

الميت اللهم اجعله لنا فرطا

اي اجرا يتقدمنا حتى نرد

عليه اه مختصر صحاح قولك

ولا تحرمنا في مختصر الصحاح

وحرمه الشئ يحرمه حرما

بكسر الراء فيها مثل سرقة

يسرقه سرقا وحرمه وحريمه

وحرماتا واحرمه ايضا اذا منع

اياه واحرم الرجل دخل في الشهر الحرام

ان تغفر له تغفر لفقير وان تؤاخذ به تؤاخذ به بكبير اصبح
مفتقرا اليك انت ارحم الراحمين وقيل كانوا يكبرون ستا
واربعا وخمسا فلما ولي عمر بن الخطاب رضى الله عنه جمع
اصحابه وقال ان اجتمعتم اجتمع من بعدكم وان اختلفتم
اختلف من بعدكم فاجتمع رايعهم على اربع تكبيرات
وقال معبد بن عبد الله اجتمع رايعهم على ان يصلوا كآخر
صلاة صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هي اربع
تكبيرات فحلمهم عمر على ذلك وروى انه صلى الله عليه وسلم
كبر على ولده ابراهيم اربعا وكبر على النجاشي اربعا وكبر
ابوبكر على النبي صلى الله عليه وسلم اربعا وكبر عمر على ابي

بكر اربعا وكبر صهيب على عمر
اربعا وقد روى ان جابر بن
زيد اجاز ثلاث تكبيرات
اذا ضاق الوقت والله اعلم
فان قال قائل فهذا يدل انه
لا قراءة في صلاة الجنائز
ولو كانت القراءة فيها واجبة
لذكرها رسول الله صلى الله
عليه وسلم قيل له هكذا جاء
الاثر عن المسلمين ان يقرأ فيها
بفاتحة الكتاب سرا كما
وصفنا ويعضده هذا ما
روى انه قال عليه السلام

قولك ثلاث تكبيرات الخ في
الاستدراك للدارقطني وغيره
عن ابن عباس وانس وجابر بن
زيد وابن سيرين ان التكبيرات
ثلاث لا غير قولك ان يقرأ فيها
الخ لنا ما روى البخاري ان ابن
عباس صلى على جنازة فقرأ فيها
بفاتحة الكتاب الخ وقال فعلته
لتعلموا انها سنة وقول الصحابي
من السنة كذا في حكم
الفروع وقد وافقنا الشافعية
في قراءة الفاتحة بعد الاولى

قوله لا صلاة الا بفاتحة الكتاب
الكتاب الخ وفي معناه قوله
صلى الله عليه وسلم لا تجزئ
صلاة لم يقرأ الرجل فيها بفاتحة
الكتاب رواه الدارقطني
وقال اسناده صحيح

لا صلاة الا بفاتحة الكتاب
فعلم كل صلاة ولذلك جاء به
بلفظ النكرة ولو اراد الصلاة
المعمودة لقال لا تجزئ الصلاة
بغير فاتحة الكتاب بالالف
واللام والله اعلم واما من لم
يحسن قراءة فاتحة الكتاب

فانه يجزيه ان يكبر اربع تكبيرات فانه يجزيه ذلك والله اعلم
وبه العون والتوفيق * (مسئلة في شروط صلاة الميت) *
اعلم ان شروط صلاة الميت هي بنفسها شروط الصلاة المكتوبة
فاول ذلك لا يجوز ان يصلى على الميت من لم تصح منه الصلاة
المكتوبة كالطفل والمجنون والمشرک والحائض والنفساء وكذلك
النساء لا تجوز صلاتهن على الميت الا ان لم يكن الرجال وكذلك
لا تجزئهم الصلاة عليه بالثياب المنجوسة او بغير غسل ولا بتيمم او
في مكان منجوس كما لا تجزئهم الصلاة المكتوبة على هذا الحال الا على
الضرورة وكذلك ان صلوا عليه بما لا يصلوا به فريضتهم مثل الحرير
وما شبه ذلك من المعاني التي لا تجوز الصلاة بها من الثياب واشباهها
والله اعلم وقال بعضهم كلما حضروا به صلاة الميت مما ذكرنا فليصلوها
فهؤلاء ظنوا ان الصلاة لا يتناولها صلاة الجنازة وانما يتناولها
اسم الدعاء اذ ليس فيها ركوع ولا سجود والصحيح هو القول الاول
لا تفاقمهم ان من شرطها استقبال القبلة والله اعلم وان صلوا عليه
عرا فلا تجزئهم صلاتهم لان التعري معصية فلا تجتمع طاعة ومعصية
معا والله اعلم واختلفوا في جواز التيمم لها اذا خيف فواتها قال قوم

يتيم ويصلي اذا خاف فواتها وقال قوم لا يصلي عليه يتيم وسبب
اختلافهم قياسها في ذلك على الصلاة المفروضة فمن شبهها
بها اجاز التيم اعني من شبه فوات الصلاة على الجنائز بادائها
في الوقت ومن لم يشبهها لم يجوز التيم لانها ايضا من فروض
الكفاية ولا شيء على من فاتته لانه صلى على الميت غيره وقال
قوم ان انتقض وضوءه تيمم وصلى واما ان يجيء اليها بلا طهارة
ويتيم ويصلي فلا وكذلك اختلفوا فيمن سبقه الامام بشيء
من صلاة الميت هل يستدرك ما فاتته به الامام بعد ما يسلم
الامام ام لا قال بعضهم يستدرك كما يستدرك في المكتوبة لعموم
قوله عليه السلام فليصل ما ادرك وليبدل ما فاتته وقال قوم

اذا سلم الامام سلم معه فهو لا
ذهبوا بها الى غير معنى الصلاة
المكتوبة ولانها ايضا من
فروض الكفاية والله اعلم واما
ان صلوا على الميت قبل ان يتيمموا
له او قبل ان يغسلوه او هو
عريان فانهم يعيدون صلاتهم
لانهم خالفوا السنة في ذلك

قولهم ولا انها ايضا من فروض
الكفاية الخ فيه تامل الخ المجرد
الدخول في فرض الكفاية تصير
واجبة الاتمام ولعل الوجه ان
مبنى القول الثاني على انها دعاء
كما تقدم حرره قوله لا يصلوا على

وكذلك ان صلوا على الميت وعليه ثوب منجوس او وضع على ثوب
منجوس او مكان منجوس فانهم لا تجزئهم صلاتهم لانهم امروا بتطهيره
قبل الصلاة كما امر الحى بالطهارة قبل الصلاة وكذلك ان احرموا عليه
فاحدث قبل ان يتموا صلاتهم فانهم يستأنفون صلاتهم بعدما يتوضئون له او يتيممون
له ان كان ممن يجوز له التيمم وكذلك لا يصلوا على الميت في مسجد

لانه ميتة ولا في مقبرة ولا في كل موضع لا يصلي فيه وان
صلوا عليه فلا يعيدون صلاتهم الا في موضع نجس ان صلوا
عليه اعادوا الصلاة والله اعلم * (باب في دفن الاموات) *

ومن سنن الميت غسله
وتكفينه والصلاة عليه
ودفنه والاصل في دفنه
قوله تعالى الم نجعل الارض
كفانا احياء وامواتا وقوله
تعالى فبعث الله غرابا يبحث
في الارض ليريه كيف يواري
سوءات اخيه فعلى هذا فوجب
عليهم حفر قبور موتاهم
ودفنهم فيها ما وجدوا ذلك
سبيلا وان تركوا ذلك من
غير عذر ولا مانع فقد هلكوا

الميت في المسجد الخ صحيح الشيخ اسماعيل
رحمه الله جواز الصلاة عليه
فيه بما روى ان النبي عليه
السلام صلى على سهيل بن بيضا
في المسجد فقولنا ميتة الخ
هذا انما يظهر على القول بعدم
طهارته والظاهر في التعليل
ان يقال انما كرهوا ذلك
مخافة خروج شئ منه ينجس
المسجد ليشمل كلا القولين

واذا ارادوا ان يحفروا قبر الميت فانهم ياخذون قياس طول
الميت فيحفرون مقداره ولا ينقصون من طول الميت شيئا ولا
يزيدون ما لا يحتاجون لميتهم ومقداره في العمق الى الركبة
ان كان يمنع ذلك مما يفسده او الى الحقو او الى المنكب والدليل
ما روى انه صلى الله عليه وسلم نهى ان يحفر القبر فوق ثلاثة
اذرع وهو مقدار سا ذكرنا فان جاوزوا في حفره مقدار
الركبة فلا يتركوه حتى يوصل الى الحقو وكذلك ان جاوزوا
الحقو فانهم يحفرونه الى المنكب واذا حفر القبر فليجدوه

والله اولى من الضريح والضرخ شق في وسط القبر والله اعلم
ويردوا تراب القبر في وقت حفرهم خلف القبر ولا يجعلوه قدامة
ما وجدوا ذلك سبيلا والمقبرة مارد ثلاثة الى فوق وهو اقل
ما يقع عليه اسم الجمع والقاعد في ارضها الا باحة الاما عرف
من ذلك لقوم مخصوصين فلا يحفروا الا باذنهم وكذلك من
وجد قبرا محفورا في المقبرة فانه يدفن فيه ان لم يعلم انه نزع
منه الميت الاثروا ان كان حفره قوم لميتهم فدفنوا فيه فانهم
يعطون اجرة من حفره اعنى عناءه والله اعلم وان مات ميت
لقوم ولم تكن لهم مقبرة فانهم يقصدون موضعا لا يضرون
فيه احدا فيدفنون فيه ميتهم ولا يدفنوه على عمارة الناس
وزروعهم وطرقهم وان لم يمكن لهم ان يحملوه من موضعه الذي
مات فيه فليدفنوه في موضعه ذلك لانهم مأمورون
بدفنه عموما فان وجدوا ان يدفنوه في ملكهم او في
موضع مباح فلا يدفنوه في غيره وان لم يمكنهم ذلك فلا
يكلف الله نفسا الا وسعها

وان لم يجدوا قبرا الا بالشراء فعليتهم شراؤه من اموالهم دون مال الميت لانهم مأمورون بدفنه وما لا يمثل الامر الابه فهو مأمور به وكذلك ان مات لهم في موضع لم يمكنهم ان يحفروا	قولوا فعليتهم شراؤه الخ قلت لكن ينتقض بالكفن فانهم ايضا مأمورون بتكفينه وما لا يمثل الامر الابه فهو مأمور به فان الوجوب انما اخذ من هذه المقدمة فهي موجودة في التكفين والغسل
---	---

اللهم الا ان يقال ما ذكر هو الاصل الا ان الكفن ورد النص فيه
فانه من راس المال وما عداه باق على الاصل حرره والله اعلم

له فيه فليردوا عليه التراب كذلك وان لم يجدوا ترابا
 فليجعلوا عليه الحجارة او ما امكنهم ان يستروه به وهذا
 ان لم يمكنهم حمله الى غير ذلك الموضع وكذلك ان مات
 لهم في البحر فانهم يؤخرونه حتى يخرجوا من البحر ان لم يخافوا
 فسادده وان خافوا فسادده فليجعلوه في كفته ويربطوا
 اليه ما ينزله في الماء ثم ينزلوه ويكون الماء بمنزلة الارض
 عند الضرورة والله اعلم وان حفروا قبرا فوجدوا فيه الماء
 او الطين فانهم يستأنفون قبرا آخر الى ثلاثة وكذلك ان
 وجدوا فيه حية او ما اشبه ذلك من الدواب المؤذية
 فانهم يستأنفون وان لم يمكنهم الاستئناف فانهم يقولون
 له دعنا نفعل ما امرنا به وتعلم انت ايضا ما امرت به فيدفنوه
 كذلك والله اعلم * (مسئلة) * واذا اتوا بالميت الى
 قبره ليدفنوه فانهم ان اتوا به من قبل ناحية المشرق
 فليضعوه امام قبره وان اتوا به من خلف القبر فليدوروا
 به من قبل موضع رجله ثم يضعوه في قبلة القبر وان
 اتوا به من ناحية المغرب فليدوروا به خلف القبر ثم من
 موضع رجله فيضعوه قدام القبر وان اتوا به من ناحية
 القبلة فليضعوه كما هو وانما يفعلون هذا كله لئلا ينكسوا
 فتسبق رجلاه والله اعلم وان لم يمكنهم هذا كله فليضعوه
 كما وجدوا في حريم قبر آخر سوى قبره ان لم يجدوا غير
 ذلك وانما يضعوه في حريم القبر لئلا يحدث فيه مسالا
 يمكنهم ان ينقلوه به من موضعه ذلك فليدفنوه في ذلك
 الموضع والله اعلم وان ارادوا انزاله في القبر فانهم ينزلون

في القبر من استطاع انزاله رجلين او ثلاثة من اولياء الميت
 ثم يعطونه لهم من كان فوق القبر وينزلون اولا رجلية
 ثم جنبه ثم راسه وذكر ان لكل بيت بابا وباب القبر
 من ناحية الرجلين والله اعلم واذا وضعوه في قبره طروا مسا
 عقدوا به على راسه ورجليه وتركوا الخيط في موضعه وقد
 ذكر في شرح الدعاء وفي الجامع بلغنا ان موسى رحمه الله
 كان يامر بالميت اذا وضع في الحفرة ان يكشف الثوب عن عينه
 اليمنى وحدها حتى تنظر الى الارض قال الشيخ العلة في فتح
 اللغاف واظهر عينه اليمنى لانه يفتح له بابا من باب الجنة
 وباب الى النار حتى يرى بعينه ذينك البابين والله اعلم والاولياء
 اولى بانزاله في القبر واشد من ذلك الا نثى فذروا محارمها
 اولى بانزالها وان لم يكن منهم الا واحد فليل عجزها وان لم يكن
 ذلك فليل الامين من القوم وهو اولى وليمسكوا السترة على
 القبر ذكر ان الميت او انثى حتى يستره بالتراب ويقول من
 يضع الميت في قبره بسم الله وبالله وان كان متوليا فليقل
 بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ثم يرد التراب من كان
 فوق القبر ردا رفيقا ويقولون في وقتهم ذلك منها خلقناكم
 وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى فاذا استروه بالتراب
 فليطلع من كان في القبر ولا يفرشون له في القبر ولا يوسدونه
 ولا يجعلون له ما يمنع من التراب واماما ارادوا به حزنه من
 السباع فلا بأس مثل الشوك والجريد فاذا امتلأ قبره بالتراب
 فليجعلوا له علامة من قبل راسه ومن قبل رجلية فان
 امتلأ القبر بالتراب وبقي فانهم يردونه عليه كله وان انتقص

تراب القبر ولم يمتل يزدون له التراب ونقصان التراب للقبر
من علامات السوء لصاحبه ويقال انه سارق الارض
كما ان زيادة التراب في القبر علامة حسنة فاذا اردوا
عليه التراب فليجعلوا عليه الحجارة ويجذرونها مما عسته
النار والله اعلم * (مسئلة) *

وانما يلزم هذا كله
الميت ان حضر وادون غيرهم
الا ان دعوا احدا المعوشتهم
فعليه اجابتهم ولا ينصرف
عنهم الا ان اذنوا له لانه
وجب عليه ذلك حين دعوه
وكذلك سادات العبيد
على هذا الحال فان لم يكن
اولياء الميت فعلى من اصطحب
معه ان كان ذلك في سفر
او من حضره من الناس
حيث مات او على اهل
المنزل ان مات فيه وانما
تلزمهم هذه الحقوق مادام
جلده مغطيا لعظامه
ولم ينسلخ ولم تفترق
اجزائه وان افترت اعضاؤه
فليس عليهم شئ من غسله

قولك وانما يلزم هذا كله
الخ انظر ما اذا تنازع الاولياء
على غسله ودفنه ما الحكم قلت
يحتمل ان يخرج على الصلاة
فاولاهم بالصلاة عليه واولاهم
بهذه الامور على التفصيل
السابق حرره واما المرأة
فالزوج اولى في الغسل من
ذوات المحارم على الترتيب
ونوات المحارم كل امرأة لو كانت
رجلا لم يحل له نكاحها
بسبب القرابة ثم القرابة
ثم الاجنبية حرر جميع ذلك
قد انتهت حاشية
الجزء الاول

من الايضاح

والله

اعلم

والصلاة عليه وكفنه ولكن يوارونه لئلا يفسد هـ
 شئ فيضمّنوا وان وجدوا جثته ولم يجدوا راسه فأت
 بعضهم قال تلزمهم جميع حقوقه لانه انما ينتظر في ذلك
 الى كثرة الجسد وقال بعضهم ليس عليهم شئ من حقوقه
 الا التوارى واللف ما خلا الراس فانهم يجعلون له حقوق
 الميت كلها وقيل فيه غير ذلك والله اعلم وبالجملة ان جميع
 ما لا يلزمهم حقوقه فليس عليهم الا ان يلغوه ويواروه
 وليس عليهم تقديره ولا ان يجعلوا لهم المقابر وهذا شبه
 اسقاط النساء والا قلف البالغ والمشارك وكل من يحل
 قتله ممن قتلوه او قتله غيرهم من البغاة وقطاع الطرق
 ومن كان بمنزلة ذلك ابعاض الانسان مثل المسطام
 واللحوم والجلود على هذا الحال وقيل في العظام واللحوم والجلود
 والشعر الا يكون عليه من لفهم شئ وهذا القول عندى
 اصح لانه انما يلزمهم لف من لا يلزمهم حقوقه من الاموات
 لئلا تنكشف عورتهم ولذلك قال بعضهم لا يلزمهم غير لف
 عورتهم واما الجلود والعظام واللحوم فلا يلزمهم غير التوارى
 لئلا يفسدهم شئ فيضمّنوا وقال بعضهم ان لم يواروا
 جميع ما ذكرنا من لا يلزمهم حقوقه وتركوه حتى
 فسدوا فلا ضمان عليهم وكذلك جميع من جعلوا له
 حقوقه من الاموات ثم نزع من قبره على هذا الاختلاف
 ان لم يواروه قال بعضهم ضمنوا ان تركوه حتى فسد
 وقال آخرون لا ضمان عليهم والله اعلم وان مات ميت في
 الفحص وليس معه احد فعلى اوليائه ان ياتوه ويعملوا له

سنتن الا موات ان لم يمنهم خوف سواء في ذلك قرب او
بعد ان كانوا يقدرون على الوصول اليه قبل فساده
واما ان مات خارجا من اميال منزل قوم وليس معه
احد فلا يكون على اهل المنزل شئ الا ان كانوا اولياءه
الا ان مات داخل الاميال فعليهم حينئذ حقوقه والله
اعلم واذا اراد الانصراف من القبر فلهل دعوتنا في ذلك
سنتن منها من يدور مع القبر خطة ويامرون افضلم
ان يدور مع تلك الخطة برجله اليمنى او برجليه كليهما
ويبتدي من عند راس الميت ويدور معه عن يمينه
ويقرأ في حينه ذلك من اول سورة يس الى قوله
فاغشينا هم فحم لا يبصرون ويخل عن القبر ومنهم
من لا يشتغل بهذا اقليعوا واولياء الميت ولا ينفسون
ايد يحم على القبر ولا ينزعون القاس عن يده ولا يقلبون
النعش ولا يفعلون شيئا من ذلك من جهة الشيطان
والله اعلم ويعز الماسلم في جميع من مات له ولو
مات باى وجه من الوجوه ولا يعز اهل الفتنة
والبنات وقطاع الطرق بعضهم على بعض ويعز
فيهم مسلما كان او غير مسلم ويعز المسلم ولو
مضى عليه زمان يسير وتغزية المسلم ان يدعو
له بالصبر وحسن العزاء والخلف والثواب في الآخرة
وغير المسلم يدعو له بالخلف في الدنيا وغير ذلك
ما يمكنه لا مرد نياه ويرد المعز الجواب لمن
عزاه بما يستحق والله الموفق للرشد وحسبى

الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
المعظم قدتم الجزء الاول من كتاب الايضاح
بإعانة الملك الفتح رحمة
الله على مؤلفه واسكنه جنة

نعيه والمسلمين

آمين

م

قدتم بإعانة الملك الفتح طبع الجزء الاول من كتاب الايضاح
مطروا بحاشية من سبق ذكره بعد الافتتاح فلقد اوضحنا كل مشكلة
في الفقه غاية الايضاح وكشفنا عن كل معضلة لثامها بغاية الافصاح
فيهم يستنار في حنادس الدجا ويرتقي بمعرفتها الى الدرجات
اهل الكجا فما منهل عذب لكل وارد ظمان ورياض حوت ازهارا
بالروح والريحان يعبق بنشر شذاها الاكوان وايم الله لكتابان
جليلا المتدار وسفران عظيم الوقوع في نفوس الابرار على فمه ملتزما
الراجلين من الله نفع المسلمين بها والدعاة من كل قار لمن تسبب
لنشرها وهما حضرة الاستاذ العلامة الشيخ محمد بن يوسف الباروني
وشريكه الهام الفاضل حضرة الاستاذ الشيخ سليمان بن مسعود
المجدلي القاطنين بمصر وذلك بطبعتهما في ٥٠٠ خطت من جمادى

الثاني سنة ١٣٠٤ هـ

الهجرة النبوية على

صاحبها الفضل

وان الله

